مجلة أكاديمية الدراسات العليا
للبحـــوث والدراســـات العلميـة

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية
يندرج تحت - 430/2018

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

9

ديسمبر
2023

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

مجلة أكاديمية الدراسات العليا

للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

تصدر عن أكاديمية الدراسات العليا –المنطقة الشرقية

إن الأفكار الوارد في هذه المجلة لا تعبر الا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر أسرة التحرير أو أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

ترحب أسرة التحرير بمراسلاتكم وآرائكم على البريد الالكتروني: journal@aob.edu.ly.

عنوان الاتصال: 0925647471

1- أن الأفكار والمعلومات العلمية والآراء التي ترد بالمجلة تنشر بأسماء كتابها وعلى مسؤوليتهم، لا تعبر عن وجهة نظر المجلة.

2- يسمح بنقل واقتباس المواد العلمية والفنية الواردة بالمجلة شريطة الإشارة إلى المصدر.

3- الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن الأمانة العلمية فيما تداوله من معلومات في بحثه.

4- ترتيب البحوث بالمجلة يخضع لاعتبارات فنية.

5- حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي.

6- البحوث والمقالات العلمية وكافة المراسلات توجه إلى أسرة التحرير وفق المعلومات المشار إليها في الأسفل.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 430-2018

الرقم المعياري: ISSN-L 2788-6573

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

هيئة التحرير

1.	أ.د. خالد سعيد أسبيتة	رئيس هيئة التحرير	أستـــاذ
2.	د. أدريس محمد اقناوي	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
3.	د.عادل منصور النجار	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
4.	د.مروان عبد الكريم المنصوري	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
5.	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	عضـــوا	أستـــاذ مساعد

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

اللجنة الاستشارية

1. أ.د. محمد عبد الحميد الطبولي أستـــاذ
2. أ.د. عمر خليفة قنيبر أستـــاذ
3. أ.د. يعقوب محمد البرعصي أستـــاذ
4. أ.د. مفتاح سليمان المغربي أستـــاذ
5. أ.د. سليمان صالح الغويل أستـــاذ
6. أ.د. بلقاسم علي الذرعاني أستـــاذ
7. أ.د. أحمد محمد بونوارة أستـــاذ

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

دورية علمية محكمة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية علمية متنوعة، ووجدت لتكون مصدر للنشر علمي إلكتروني، وتنقل خبرات أهل الاختصاص وتنشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة، وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع المعرفة.

رؤيـــــة المجلة:

المساهمة في توفير مجال لنشر الدراسات والبحوث العلمية المتميزة والرصينة التي تحقق طموحات الباحثين والأكاديميين، والوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي والإقليمي.

رســـالة المجلة:

نشر البحوث والدراسات المتميزة والمبنية على الدقة والمصداقية لضمان الجودة والتميز.

أهــداف المجلة:

-التشجيع على نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في المجالات العلمية المختلفة.

-الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

-إبراز جهود الباحثين من خلال ما يقدمونه من مواد علمية جيدة.

-التعرف على الباحثين المتميزين في التخصصات المختلفة وتطويرهم أكاديمياً.

-نَشْر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.

شـــــروط الـــــنشر بالمجلة

1-ترحب المجلة بنشر كافة الأبحاث والمقالات العلمية في كافة التخصصات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما ترحب بالمقالات والبحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية والتي يمكنها أن تتخاطب مع الثقافة العربية وتغني العقل والفكر بالمستجدات المعرفية في كافة التخصصات العلمية وفق الشروط التالية:

- ❖ أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ❖ ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.
- ❖ أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، وترسل نسخة إلكترونية على إيميل المجلة.
- ❖ أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال- إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Simplified Arabic) للغة العربية، و(12) بخط (Times New Roman) للغة الانجليزية، وألا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- ❖ بحيث يكون حجم الخط للبحث على النحو التالي:
  - خط (18) داكن للعناوين الرئيسية.
  - خط (16) داكن للعناوين الفرعية.
  - خط (14) للمتن.
  - خط (12) للملخص.
- ❖ تكون الهوامش على النحو التالي:
  - أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - أيمن 3 سم.
  - أيسر 2.5 سم.

- ❖ أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (10سم).
- ❖ أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعتها في نهاية البحث على النحو الآتي:
- ❖ أن تُثبت المصادر بذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، ويلي ذلك ذكر عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.

2. أن يراعى في المراجع الآتي:

- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان الكتاب وتحته خط، ويلي ذلك ذكر اسم دار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات(المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة وتحته خط، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

3. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (100-150 كلمة) بحيث يتضمن المنهجية، والأهداف، والنتائج.

4. وضع مفتاح الكلمات بعد الملخص.

5. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

كيفيـــــــة تقييم البحوث:

1- تخضع كافة البحوث والدّراسات المقدَّمة إلى المجلّة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر حسب الشروط المعلنة، ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقة المقيمين.

2- للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية – جزئية أو كلية – على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.

3- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

افتتاحـــــية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يرتهن تطوّرُ المجتمعات الحديثة وتقدُّمها جوهريا بما تنتجه المؤسسات البحثية والأكاديمية من علوم ومعارف، حيث تتسابق في مراتب التفوّق والتألق والإبداع في مجالات المعرفة المتنوعة، ولعلّ تفاوت المجتمعات في حظوظها في هذا التّقدّم يتناسب طرديا مع مستوى إدراكها ويقينها بالعلاقة السّببية الّتي تربط العلم بالمؤسّسة المعرفية، لذا كان لزاما علينا أن ننظر إليه بعين الاهتمام؛ لأنه المدخل الحقيقي للتطور الحضاري والتنموي للمجتمعات. وهو المرتكز الأصيل للمؤسسات الأكاديمية إذ تعدّ بيوت خبرة وعلم؛ لذا رأت أكاديمية الدراسات العليا– بنغازي أن تولي البحث العلمي أهمية خاصة ،إيماناً من أن دورها منبثق من رؤيتها في خلق كفاءات علمية وإنتاج بحثي للبيئة المحيطة، ومن أجل توثيق ذلك كان لا بدّ من إصدار مجلّة علمية محكّمة وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها لمد الجسور بين القراء والباحثين في كافة المجالات، كما تسعى إلى إنشاء فضاء فكري تتلاقح فيه الرؤى والأفكار لتُسهم من خلال هذا الفضاء، في تدارس مختلف التحديات الفكرية الراهنة والمستقبلية وفق معايير النظر الأكاديمية، ومقتضيات التحليل العلمي، وتحقق الرؤية التنموية في المجتمع. ومن هذا المنطلق الفكري وتحقيقا لغايته، تهدف مجلتنا إلى اتخاذ مكانها اللائق بين المجلات الرائدة في البحث العلمي الأكاديمي الجاد والموضوعي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقدم شكرنا إلى كل المشجعين، والداعمين من الأوساط الأكاديمية فَهُمُ الطاقة الداعمة التي تنطلق منها مجلتنا لمواصلة رسالتها.

وفي دائرة العمل الجاد ينطلق العدد السابع من مجلتنا ليقدم للقراء والباحثين والمهتمين في مختلف حقول المعرفة، باقة متميزة من الإسهامات البحثية والعلمية المتخصصة في ميادين معرفية متنوعة، وكما نقول دوما: هذا نصيبنا من الجهد، إن أحسنّا فلله الحمد، وإلا فيشفع لنا أنه جهدٌ بشريٌ خالصٌ.

هيئة التحرير

محتويات العدد التاسع (ديسمبر 2023)

ر.م	عنوان البحث	الصفحة
01	موقف التشريع والقضاء الإداري في مصر من مبدأ المسئولية على أساس المخاطر والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة. د.إبراهيم علي محمد العوامي د.فرج عبدالله سعد موسى	27-13
02	اشكاليات عملية للحبس الاحتياطي د.طارق محمد الجملي	43-28
03	المصنفات كمحلّ لحق المؤلف "في ضوء القانون رقم (9) لسنة 1968 بشأن حماية حق المؤلف" د.سالمة فرج الجازوي	61-44
04	واقع الطلاق في المجتمع الليبي (الأسباب والاثار والحلول من وجهة نظر المرأة المطلقة) دراسة ميدانية على مدينة المرج د.عبدالسلام ادم علي الذرعاني	86-62
05	أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي د.السنوسي سليمان بوخريص أ.عبد اللطيف سعيد عبد اللطيف	112-87
06	فاعلية التسويق الإلكتروني وإنعكاساته على تطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء (دراسة ميدانية على مصرف الوحدة بمختلف فروعه العاملة في مدينة بنغازي الكبرى) د. سالم محمد سالم بوسن د. آمنة عبد الرازق الصوصاع	134-113
07	أثر رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على موظفي فروع مصرف الوحدة الإسلامي أ. أسماء مبارك الحاسي د. خالد خليل الطيرة أ. معتز عيسى بوكمار د. وليد ابراهيم البرغثي	164-135
08	أثر رأس المال الفكري على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي د. أشرف عبد السلام الفيتوري	198-165

ر.م	عنوان البحث	الصفحة
09	إنتاج الصوف في المنطقة الشرقية من ليبيا د.أبوعبيدة عبدالقادر محمد حويل	220-199
10	الإعلام مدخلاً للمصالحة الوطنية في ليبيا د سليمان رابح الشريف صالح د. خالد سعيد أسبيته	251-221
11	الأوضاع التجارية في منطقة المقرون (دراسة في الجغرافية الاقتصادية) أ.هويدا مفتاح سليمان المغربي	269-252
12	التركز الحضري والهيمنة الحضرية في إقليم بنغازي خلال الفترة التعدادية 2006م (دراسة تطبيقية) أ. حمزة هارون الفاخري	290-270
13	أثر التذبذب المناخي في التنوع الاحيائي في سهل بنغازي د.أحمد محمد اجعودة أ. كريمة الهادي فرج بورزيزة	315-291
14	واقع التعليم التقني العالي في ليبيا ومشكلاته، دراسة تحليلية د.سعاد فرج علي شبيك	333-316
15	اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية على أداء العاملين لدى شركة القافلة للتأمين أ.إلهام عبد الرازق	368-334
16	تقييم استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم وآثارها المستقبلية على أداء الكتابة لدى متعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أ.هناء رضا البكوش أ.عائشة جاب الله الحمر	408-369
17	TAXONOMIC STUDIES ON FAMILY PENTATOMIDAE IN LIBYA Prof. Moftah Soliman EL-Meghrabi	433-409
18	A Review Latent Fingerprint Detection using Automated Fingerprint Identification System Application: Evaluation Dr. Adel M Najar Dr. Walid M. Hadiah Dr. Awad F. Elsheikh	451-434
19	Recent Advances and Challenges of Unmanned Aerial Vehicles in Traffic Management Dr. Ali Miftah Almabrouk alawway Dr. Mustafa Ahmed Othman Abo Mhara	464-452
20	SLOPE INSTABILITY, GEOHAZARDS ASSESSMENT AND GEOMORPHOLOGICAL FEATURES AT AL BORDY COASTAL AREA, NORTHEAST LIBYA Dr. Ibrahim M. Abou El Leil Dr. Mahmoud A. Al Mabrouk	484-465
21	Lexico-grapmmatical Analysis of Local and Non-Local Master Thesis Conclusions:Comparative Study Dr. Asmaa Adrees Amir	495-485

ر.م	عنوان البحث	الصفحة
22	Enquête sur l'accord du participe passé avec avoir en français oral : recherche de régularités dans les productions de locuteurs natifs et non natifs. Warida Ali. M	516-496

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

موقف التشريع والقضاء الإداري في مصر من مبدأ المسئولية على أساس المخاطر والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة

د.إبراهيم علي محمد العوامي
عميد كلية العلوم القانونية بالأكاديمية العسكرية للعلوم الأمنية والاستراتيجية

د.فرج عبدالله سعد موسى
أستاذ القانون الدولي العام
بكلية القانون- جامعة عمر المختار

ملخص

تعتبر المسئولية بدون خطأ من أبرز معالم المسئولية الإدارية في فرنسا، ولقد استقر القضاء الإداري فيها، الي تبني هذا النوع من المسئولية الى جانب المسئولية القائمة على أساس الخطأ وشايعه في ذلك الاتجاه الفقه ومن بعده القضاء الإداري الفرنسي الممثل في احكام مجلس الدولة. بيد انه وعلى الرغم من مشايعة القضاء المصري للمسلك الفرنسي في هيكلية القضاء الإداري واختصاصاته ودرجات التقاضي فيه، حيث وجد مجلس الدولة المصري في فكرة مسئولية الإدارة بدون خطأ ضمانة حقيقية لحماية الافراد من مخاطر نشاط الإدارة إذا اصابهم بأضرار، الا ان القضاء المصري قد تمسك بالاتجاه التقليدي ورفض الأخذ بهذه المسئولية الا في حالات استثنائية يقررها المشرع ونطاق ضيق يبعد السلطة التقديرية للقاضي الإداري، على عكس توسع القاضي الإداري الفرنسي في تقدير المسئولية.

الكلمات المفتاحية: –مسئولية، ضرر، خطأ، أساس، إداري.

Abstract

It is assumed that it is, without error, one of the most prominent features of its ability to manage in France, as it determines the administrative judiciary that begins this type of awareness to part of the awareness based on error and the Shiites of jurisprudence and after it the judiciary in this, Although Egyptian jurisprudence subscribed to the French corps and found in the idea of administration responsibility without a guarantee of wrongdoing, especially for people from administration institutions ifjudiciary may adhere to the they were harmed, the Egyptian approach and refuse to adopt this decision except in cases determined by the legislator. traditional

Key words: – Liability, damage, error, basis, management.

المقدمة

يتفق الفقه المصري علي ضرورة الأخذ بنظرية الخطأ المرفقى والخطأ الشخصي رغبة منه في تبني المشرع للنظرية غير الخطيئة المؤسسة على المخاطر والمساواة أمام التكاليف والاعباء العامة، غير ان المشرع المصري ظل متمسكا بالاتجاه التقليدي الذي يعتبر الخطأ أساسا لتقرير هذه المسئولية، لكنه في بعض الأمور المعدودة، قد قرر الخروج عن قاعدة المسئولية على أساس الخطأ في حالات معينة وفي نطاق ضيق، والتي يبنى فيها مبدأ المسئولية على أساس المخاطر ، ومن ذلك ما نص عليه القانون رقم (89) لسنة "1950م"، بشأن إصابات العمل، حي جاء فيه: " أنه من حق العامل الذي يصاب بسبب العمل، وفي أثناء تأديته في الحصول من صاحب العمل، على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد التي قررها في البابين الثالث والرابع، ولا يلزم صاحب العمل بالتعويض، إذا تعمد العامل إصابة نفسه، أو حدثت الإصابة بسبب سلوكه الخاطئ والمقصود".

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية هذه الدراسة في القاء الضوء على أحد أهم الضمانات الحقيقية للأفراد الذين يضارون من أنشطة الإدارة المختلفة، الا وهي المسئولية بدون خطا مرتكب بشكل مباشر مرتكب بسبب مسلك الإدارة.

إشكالية الدراسة

تثير إشكالية هذه الدراسة عدة تساؤلات بالغة الأهمية، وبالتحديد فيما يتعلق بالأساس الذي تبني عليه المسئولية الإدارية وماهوا موقف النظام القانوني في مصر منها؟ وكذلك ماهي الأسس التي يبني عليها هذا النوع من المسئولية؟.

خطة البحث

في هذه الدراسة سوف نقوم بتقسيم البحث الى مطلبين أساسيين، نقوم في المطلب بالتعاطي مع موقف المشرع المصري من نظرية المسئولية على أساس المخاطر والمساواة في تحمل التكاليف والاعباء العامة وفي المطلب الثاني سنتطرف تمعن الى موقف القضاء الإداري المصري الممثل في فتاوى واحكام مجلس الدولة المصري.

منهجية الدراسة

قمنا في دراستنا هذه باستخدام المنهج التحليلي المقارن لسياسة القاضي الإداري المصري في اخذه لمبدأ المسئولية على اساس المخاطر في تحمل التكاليف والاعباء العامة، علاوة عن المنهج الوصفي البنيوي الذي يعمل على تحليل النصوص القانونية والتعليق على الاحكام القضائية.

المطلب الأول

موقف المشرع المصري، من مبدأ المسئولية على أساس المخاطر والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة

بالرغم من إتباع مصر لنظام القضاء المزدوج، إلا أن أساس المسئولية لدى المشرع المصري هو الخطأ، وذلك ما نصت عليه المادة (163) من القانون المدني المصري حيث جاء فيها:" كل خطأ سبب ضررا للغير، يلزم من ارتكبه بالتعويض". [1]وهناك من يرى أن مبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة، لا دور له في أساس المسئولية، وإنما يظهر دوره فيما وراء تقرير مسئولية الإدارة، وأنه مبدأ يسيطر على كل فروع القانون العام ولا يقتصر على المسئولية بل إن معناه يختلف من فرع إلى آخر من فروع القانون العام، ولا يقف عند المسئولية دون خطأ، وإنما هو خلف كل أنواع المسئولية الإدارية وأن هذا الدور لا يتدخل في تحريك أو تقدير المسئولية فلا هو أساس المسئولية، ولاهوا شرط من شروطها.[2]

وفي الواقع يبدو أن مبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة هو الأساس الجامع المانع الذي يشمل جميع أوجه نشاط الإدارة التي تسبب أضرارا لبعض وهناك من يرى أن مبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة، لا دور له في أساس المسئولية، وإنما يظهر دوره فيما وراء تقرير مسئولية الإدارة وأنه مبدأ يسيطر على كل فروع القانون العام ولا يقتصر على المسئولية بل إن معناه يختلف من فرع إلى آخر من فروع القانون العام، ولا يقف عند المسئولية دون خطأ، وإنما هو خلف كل أنواع المسئولية الإدارية، وأن هذا الدور لا يتدخل في تحريك أو تقدير المسئولية فلا هو أساس المسئولية، ولاهوا شرط من شروطها.

[1] القانون المدني المصري. نصوص القانون المدني حسب آخر التعديلات. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. 2003م.ص 37.

[2] د. صلاح يوسف عبد العليم. صلاح يوسف عبد العليم، أثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة. الطبعة الأولى. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية. 2007م..ص390.

وفي الواقع يبدو أن مبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة، هو الأساس الجامع لشمل جميع أوجه نشاط الإدارة، والتي تسبب أضرارا لبعض الأفراد، سواء انطوت على أخطار معينة أم لم تنطو على أية أخطار، لأنه ليس من العدالة أن يتحمل فرد بذاته أو مجموعة بعينها، العبء العام دون سائر أفراد المجتمع.

وينادى غالبية المختصين في القانون العام في مصر، بضرورة الأخذ بالمسئولية دون خطأ، إلى جوار المسئولية الخطيئة تحقيقا لاعتبارات العدالة، والتمسك بمبدأ المساواة وذاتية قواعد المسئولية الإدارية واستقلالها، وأنه يمكن أن تقتصر على الحالات وبالشروط التي أقرها مجلس الدولة الفرنسي، وأنه يمكن وضع ضوابط، وشروط في الضرر الموجب التعويض، كما هو الحال عليه في فرنسا. [3]

ولقد قرر المشرع المصري، الخروج عن قاعدة المسئولية على أساس الخطأ في حالات معينة وفي نطاق ضيق، والتي يبنى فيها مبدأ المسئولية على أساس المخاطر ومن ذلك ما نص عليه القانون رقم (89) لسنة "1950م"، بشأن إصابات العمل، حيث جاء فيه: " أنه من حق العامل الذي يصاب بسبب العمل، وفي أثناء تأديته في الحصول من صاحب العمل، على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد التي قررها في البابين الثالث والرابع، ولا يلزم صاحب العمل بالتعويض، إذا تعمد العامل إصابة نفسه، أو حدثت الإصابة بسبب سلوكه الخاطئ والمقصود".[4]

ويشمل نظام التأمين الاجتماعي، في القانون رقم (79) لسنة "1975م"، تأمين إصابات العمل، حيث بين القانون الحقوق المالية للعامل المصاب (مادة 49) وما بعدها, ونصت المادة (57)على عدم استحقاق تعويض الأجر وتعويض الإصابة, إذا تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه, أو حدثت الإصابة بسبب سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب, ويعتبر في حكم ذلك كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات, وكل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل, وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه, أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن(25%) من نسبة العجز الكامل, ويقرر القانون المصري المسئولية عن فعل الشيء دون خطأ, فالمادة (178)مدني تنص على أن: "كل من تولى حراسة أشياء، تتطلب حراستها

[3] المرجع السابق.ص.391.

[4] د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام. الطبعة الأولى. دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة. 1952م.ص 821.

عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية، يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة". [5]

وقد طبقت محكمة النقض هذا النص، على مسئولية الإدارة عن فعل الشيء، كما تطبقه على مسئولية الأشخاص الطبيعيين، وذلك في أحكامها الصادرة في "12 ديسمبر 1962م – 20 فبراير 1964 م – 5 نوفمبر 1964م".

وقد أوضحت المحكمة أن الحارس في مفهوم هذا النص، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي، الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله، إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعة ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته، فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة، ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله. [6]

ويمكن كذلك تطبيق النصوص، الخاصة بمسئولية حارس الحيوان عما يحدثه الحيوان من ضرر, ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه (م176 مدني). [7]

بذا نجد أن أساس المسئولية لدى المشرع المصري– كقاعدة–هو الخطأ والاستثناء على هذه القاعدة، هو التشريعات الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل، أو الإصابات الناتجة عن، حراسة الأشياء أو الحيوان، ننتقل في المطلب الثاني من هذا، للحديث عن موقف القاضي الإداري المصري، من مبدأ المسئولية بدون خطأ على أساس المخاطر، والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة.

[5] القانون المدني المصري. مرجع سابق ذكره. ص 41

[6] د. سليمان محمد الطماوى، القضاء الإداري. مرجع سابق ذكره. ص 438.

[7] المرجع السابق، ص 439.

المطلب الثاني

موقف القاضي الإداري المصري، من مبدأ المسئولية، على أساس المخاطر والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة

استقر القضاء الإداري المصري، على أن الخطأ هو أساس المسئولية، وذهب استثناء في بعض الأحكام، إلى الأخذ بمبدأ المسئولية دون خطأ، على أساس المخاطر، وقد مر القضاء الإداري المصري بمرحلتين، أقر في المرحلة الأولى بهذا المبدأ، ثم عدل عنه في المرحلة اللاحقة.

***المرحلة الأولى: أخذ القضاء الإداري المصري، بمبدأ المسئولية على أساس المخاطر في نطاق محدود،**

قد سعى مجلس الدولة المصري إلى إصدار أحكامه بالتعويض فقط، عن الأضرار الناجمة عن قرار إداري معيب، وبشرط توافر كل من:

الشرط الأول: أن يكون الضرر ناجما عن القرار الإداري ذاته، لاعن أعمال مادية مستقلة. حيث ان القرار المطعون فيه، كما جاء في حكم محكمة القضاء الإداري، الصادر في "25 ابريل 1950م "، فطلب التعويض"...المستند فيه إلى واقعة مادية، هي التقصير في التحقق من أن مكان الصيدلية يقع في قسم لا يسمح القانون بفتح الصيدلية فيه...محل بحث، ذلك إن صح إنما يكون أمام القضاء المدني لا القضاء الإداري، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة...". [8]

الشرط الثاني: أن يكون القرار الإداري، الذي سبب الضرر معيبا بعيب من العيوب الأربعة المعروفة، ومقتضى ذلك ألا تعويض إذا ثبت أن القرار مشروع هو الذي خرج عليه مجلس الدولة، إذ حاول أن يرجع المسئولية إلى أساس المخاطر لا إلى عدم مشروعية القرار الذي بسبب الضرر.[9]

وقد بدأت محكمة القضاء الإداري، هذه المحاولة أولا في صورة سلبية محاولة منها تحديد مواقع المسئولية الإدارية في نقاط حاولت حصرها في كل من:

1 – بسبب ارتفاع منسوب فيضان النيل، ارتفاعا خطيرا سنة "1946م"، اتخذت الإدارة إجراءات سريعة لتقوية جسور النيل، حتى لا تطغى مياه الفيضان على الجانبين.

2– قد تغرق المدن والقرى المجاورة، وكان نتيجة هذه الإجراءات إصدار الأوامر بقطع الجسور الخاصة، التي تفصل مجرى النيل العادي عن جسره، حتى يتشرب الجسر بالمياه ويقوى على تحمل

[8] د.محمود عاطف البنا . محمود عاطف البنا. الوسيط في القضاء الإداري. الطبعة الثانية. (د ن). (د ب). 1999م.ص 589.
[9] د.سليمان محمد الطماوى، القضاء الإداري .مرجع سابق ذكره .ص 438.

ضغط الفيضان، الأمر الذي أدى إلى إغراق بعض الأراضي المزروعة ,وتلف ما بها من مزروعات, وعندما طلب ملاكها التعويض عن تنفيذ هذه الإجراءات الإدارية، عجزوا عن إثبات أي عيب فيها، فلجأوا إلى فكرة المسئولية المبنية على أساس المخاطر، فلم يرفض المجلس بحث هذا الطلب على أن المسئولية المبنية على أساس المخاطر غريبة عن القضاء المصري، ولكنه تعرض لها من خلال وجوه هي على النحو الآتي:

أولا: أعلنت محكمة القضاء الإداري، في حكمها الصادر في"11 مايو 1950م"، سلامة القرار الذي ترتب على تنفيذه الضرر، مقرة أنه:

"قد صدر مطابقا للقانون، وبقصد تحقيق مصلحة عامة، ولم يكن مشوبا بسوء استعمال السلطة، ومن ثم لا يترتب عليه قانونا أي حق للمدعية في التعويض..." وكان في هذا الكفاية، لو التزمت المحكمة حدود النصوص، ولكنها استطردت فقالت:

"ومن حيث أن المدعية ذهبت أخيرا إلى الاستناد تأييدا لحقها في التعويض، إلى المبدأ القائل بوجوب تحمل الدولة مخاطر نشاطها الإداري، ولو لم يقع منها خطأ وهو استناد في غير محله، لأن مناط تطبيق المبدأ المتقدم حسبما استقر عليه رأى الفقه وأحكام مجلس الدولة في فرنسا، توافر ثلاثة أمور هي:

أن يكون الضرر ماديا وخاصا واستثنائيا، وهذا الأمر الأخير غير متوافر في حالة هذه الدعوى، لأن الضرر لا يكون استثنائيا إلا إذا جاوز المضار العادية وكان دائما أما ما أصاب أرض المدعية من طغيان المياه عليها، فهو من الأضرار العادية الوقتية، التي يتوقعها أصحاب هذه الأطيان من سنة لأخرى بحكم وقوعها في مجرى النهر، ولا يلبث ماؤها فيها طويلا ثم ينكشف عنها... ". [10]وهكذا لم يكن سبيل المحكمة في رفض التعويض، على أساس المخاطر وتحمل التبعة، إنكارا للمبدأ في حد ذاته كما ذهب القضاء العادي، ولكن عدم تحقيق شروطه وهو إقرار المسئولية على أساس المخاطر بطريق سلبي.

ولكن سرعان ما قررت المحكمة هذا المبدأ في صورة إيجابية، ومن أحكامها في هذا الصدد، تقرير المسئولية دون خطأ للإدارة، في حالات الفصل المشروع للموظفين العموميين، أي في حالة فصل الموظف بغير الطريق التأديبي، حيث قررت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر، في"15 يونيو1950م":

[10] القانون المدني المصري. مرجع سابق ذكره. ص 41

"بعد أن أعلنت حق الحكومة في إجراء فصل الموظفين، استعمالا لحقها في حدود القانون والصالح العام، أن يكون للموظف المفصول بغير الطريق التأديبي حق اقتضاء تعويض مناسب من الدولة، إذا قام الدليل على أنه فصل في وقت غير لائق أو بطريقة تعسفية أو بغير مسوغ مشروع، وذلك لأن الدولة إذا رغبت في أن تضحي بالموظف القابل للعزل، بإحالته إلى المعاش قبل السن المقررة للتقاعد استعمالا لحقها في حدود القانون والصالح العام, فإنه ينبغي عليها أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطر هذا التصرف، فتعوض الموظف تعويضا عادلا".[11]

كذلك أقر القضاء الإداري المسئولية دون خطأ للإدارة، في حالة عدم تنفيذ الأحكام القضائية، فقضت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في القضية رقم (724س 3ق) بأنه: "إذ كان امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية مرده إخلال خطير بالصالح العام، يتعذر تداركه لحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام، فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الخاص، ولكن ينبغي عليها في الوقت ذاته، أن تعوض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه".[12]

ومن أحكام محكمة القضاء الإداري في هذا الصدد، حكمها الصادر في "5 فبراير 1956 م"، حيث جاء فيه: " إنه وإن كان القرار الإداري، لصادر بإلغاء ثانيا: تعيين المدعي, قد جاء مطابقا للقانون, وغير مشوب بإساءة استعمال السلطة, إلا أن قواعد العدالة – وهى من أصول الفقه الإداري – توجب في خصوصية هذه المنازعة الإدارية, تعويض المدعي عن الأضرار التي لحقته بسبب هذا القرار لأن القرار المذكور لم يصدر لأسباب قائمة بذات المدعي, تبرر إنهاء خدمته, بل لتصحيح خطأ وقعت فيه الإدارة, من غير أن يكون للمدعي دخل فيه, فليس من العدل أن يكون تصحيح هذا الخطأ على حساب المدعي ...فوجب تعويضه عن هذه النتيجة المفاجئة تعويضا معقولا...". [13]

وأيضا حكمها الصادر في"21 نوفمبر 1950م"، حيث ورد فيه: "فالمحكمة تعيب على الإدارة، أنها استغلت وقت المدعي ومجهوداته، وعطلت بعض رأسماله في سبيل رفع قيمة العطاء، وأنها عرضت المصلحة العامة للخطر، بإطالة الوقت.

---

[11] د.سليمان محمد الطماوى، النظرية العامة للقرارات الإدارية – دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة .دار الفكر العربي .القاهرة.1966م .ص 100.

[12] د.عمر محمد السيوى .مرجع عمر محمد السيوي.مسئولية الدولة عن أعمالها غيرالتعاقدية–قضاءالتعويض دراسة مقارنة.الطبعة الأولى.منشورات جامعة قاريونس.بنغازي.2009م.ص 237.

[13] د.سليمان محمد الطماوى .**القضاء الإداري** .مرجع سابق ذكره .ص 441

في المفاوضات مع تعطيل مرفق صيد السمك". **(1)** في هذه المرحلة تبنى مجلس الدولة المصري، مبدأ المسئولية على أساس المخاطر لكنه لم يستمر على هذا النهج.

وأصبحت المحكمة الإدارية العليا تتخلى عنه تدريجيا تبعتها في ذلك محكمة القضاء الإداري.

*** المرحلة الثانية: رجوع القضاء الإداري المصري، عن مبدأ المسئولية على أساس المخاطر.**

لاحظنا أنه بعد قيام ثورة (يوليو1952م)، تراجعت أحكام مجلس الدولة المصري عن فكرة المسئولية على أساس المخاطر، وذلك يعود لتغيير نظام الحكم الدستوري رغم الفساد السياسي والاقتصادي، الذي كان منتشرا فترة الحكم الملكي في مصر، إلا أن القضاء كان يتمتع بنوع من الاستقلالية، ولكن بعد عام (1952م) ،أثر نظام الحكم العسكري في أحكام القضاء الإداري خاصة، وعلى مبدأ المسئولية على أساس المخاطر على الوجه الأخص، ومما هو معلوم أن حكم العسكر عندما يطيح بنظم الحكم القائمة في بلدان العالم الثالث، يرفع شعارات التنمية والتطوير وحماية هدر المال العام، وذلك يكون على حساب مصلحة الفرد المتضرر من نشاط الإدارة في الدولة.[14]

وفي ذلك تقرر المحكمة الإدارية العليا، بحكمها الصادر في"15ديسمبر1956م": " أن أساس مسئولية الحكومة عن القرارات الإدارية الصادرة منها، هو وجود خطأ من جانبها، بأن يكون القرار الإداري غير مشروع أي يشوبه عيب أو أكثر، من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، فإذا كان القرار مشروعا بأن كان سليما مطابقا للقانون.[15]

فلا تسأل عنه الإدارة مهما بلغ الضرر الذي يترتب عليه، انتفاء ركن الخطأ، فلا مندوحة والحالة هذه من أن يتحمل الناس نشاط الإدارة المشروع أي المطابق للقانون"**(1)**.

فالأصل العام كما ذهب إليه مجلس الدولة المصري، أن تقوم مسئولية الإدارة على أساس الخطأ، أما قيامها على أساس المخاطر، فهو استثناء من الأصل لا يتقرر إلا بنص، وقد استندت المحكمة الإدارية العليا في تأسيس هذا الاتجاه، إلى عدة حجج، فأشارت من ناحية إلى المذكرة الإيضاحية للقانون المدني، التي ورد فيها أن المسئولية على أساس المخاطر المستحدثة، لا يوجد بشأنها سوى تشريعات، تناولت مسائل بلغت من النضج، ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم. [16]

---

[14] المرجع السابق. ص 443

[15] أنور أحمد رسلان. وسيط القضاء الإداري. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية، القاهرة .1999م.

[16] د.حامد الشريف .**مجموعة المبادئ القضائية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا منذ نشأتها وحتى الآن** .مرجع سابق ذكره. الجزء الرابع. قضاء الوظيفة العامة – حركة الموظف داخل الوظيفة ,وأحكام القطاع العام. ص.569.

كما استندت المحكمة إلى القول، بأن نصوص القانون المدني ونصوص قانون مجلس الدولة قاطعة في الدلالة، على أنها عالجت المسئولية على أساس قيام الخطأ، والقول بأن نصوص قانون مجلس الدولة، قد حددت أوجه الخطأ في القرار الإداري، بأن يكون معيبا يعيب عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو مخالفة القوانين واللوائح, أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها, أو إساءة استعمال السلطة, ذلك أن قوانين مجلس الدولة منذ قانون "1949م",تجعل المجلس مختصا بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية, المنصوص عليها في مواد أو بنود معينة وهي القرارات التي يختص بطلبات إلغائها, سواء رفع طلب التعويض بصورة أصلية أو تبعية، ومن ناحية أخرى تشترط تلك القوانين، في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها، أن يكون مرجع الطعن وجه من وجوه عدم المشروعية المذكورة آنفا، وعلى أساس الربط بين هذه النصوص انتهى القضاء وبعض الفقه، إلى أن أساس مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية هو الخطأ، المتمثل في عدم مشروعية القرار الإداري أي أن يكون مشوبا بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها. تعتبر الحجج المتقدمة عند بعض المختصين، حجج واهية ومردود عليها، فلا محلمن جهة للاحتجاج بنصوص القانون المدني ومذكرته الإيضاحية، والقضاء الإداري قد أنشئ في الأصل مراعاة لطبيعة المنازعات الإدارية، وما تقتضيه من تحرر من النصوص والقواعد المدنية، وحاجة إلى ابتداع القواعد الإدارية المستقلة والمتميزة عن قواعد القانون المدني، ولذلك لا محل أيضا للتذرع بعدم وجود نص يقضي بالأخذ بفكرة المخاطر كأساس للمسئولية، ومن ناحية أخرى إذا كانت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة قد ربطت بين الإلغاء والتعويض، فإن ذلك لا يعني وفقا للنصوص الصريحة، إلى أن يكون التعويض عن قرار من القرارات التي يختص المجلس بهيئة قضاء إداري بنظر طلبات إلغائها، أن يكون المرجع في طلبات التعويض إلى نفس العيوب التي بني عليها الإلغاء.[17]

ولا محل للتقيد بمثل هذا الشرط دون نص وبعبارة أخرى، فإن القانون أحال في شأن القرارات الإدارية التي تكون موضعا للتعويض إلى القرارات التي تدخل في ولاية الإلغاء, دون أن يحيل في شأن تحديد مدى المسئولية وأساسها، إلى العيوب المنصوص عليها بالنسبة لطلبات الإلغاء ولا يغير من الأمر شيئا، لنص على جواز رفع طلبات التعويض بصفة أصلية، أو تبعا لدعوى الإلغاء. [18]

[17] .جورج فيدل ,بيار دلفو لفيه. ترجمة منصور القاضي. القانون الإداري. الجزء الأول. الطبعة الأولى. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، والتوزيع.بيروت.2001م.

[18] د.محمود عاطف البنا .مرجع سابق ذكره .ص 592.

والخلاصة أن طلبات التعويض إذا أمكن أن توجه على قرار غير مشروع، فإنها يمكن أن توجه إلى قرار مشروع.[19]

والرأي الذي يؤيده جانب من الفقه الإداري، هو الذي يتفق مع اعتبارات العدالة وما تمليه من حاجة إلى حماية الأفراد، من الأضرار التي تصيبهم نتيجة لتوسع النشاط الإداري، وما يسببه لهم من مخاطر متزايدة، هذا خاصة وإن ولاية مجلس الدولة المصري في قضاء التعويض، لم تعد مقصورة على القرارات الإدارية، وإنما صارت شاملة للمنازعات الإدارية المتصلة بالأعمال المادية، وهي المجال الذي تظهر فيه أكثر من غيره القواعد الإدارية للمسئولية على أساس المخاطر.[20]

نرى أن عدول مجلس الدولة المصري عن مبدأه السابق، بمثابة نكوص عن مبدأ كان بالإمكان للمجلس، أن يخطو خطوات إلى الأمام ويسعى إلى تطويره ليصل إلى مبدأ المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة، ويحاكي بذلك مجلس الدولة الفرنسي

[19] جورجي شفيق ساري. مسئولية الدولة عن أعمال سلطاتها. النهضة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة .2005م .

[20] سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري – تنظيم السلطة الإدارية والإدارة، المحلية. الجزء الأول. الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .1996م.

الـخـاتـمـة

سعينا من خلال هذه الدراسة، لتسليط بعض الضوء على فكرة ظهرت منذ قرن من الزمن، هذه الفكرة كانت وتظل رائدة في مجال مسئولية الدولة عن أعمالها، القائمة بدون خطأ، وهي المسئولية على أساس المخاطر، والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامة. وقد توصلت الدراسة الي عدد من النتائج والتوصيات نوردها تباعا:

النتائج

1. أن المشرع المصري قد لعب دورا كبير او ايجابيا تجاه المسئولية بلا خطأ، اذ أصدر العديد من التشريعات في مجالات متنوعة بغية تعويض الافراد عن الاضرار التي تصيبهم من بعض أنشطة الدولة.
2. يتخذ القضاء المصري العادي والإداري موقفا ثابتا وهو اعتبار الخطأ أساسا عاما للمسئولية ويرفض الأخذ بالمسئولية دون خطأ الا في الحالات الاستثنائية التي يقررها المشرع.

التوصيات

1. نهيب بالمشرع تبنى نظام متكامل ينظم من خلاله المسئولية الأدرية بدون خطأ تحقيقا للعدالة وضمانا للمضرورين من أعمال الإدارة المتشعبة في حقهم في التعويض.
2. نهيب أيضا بمجلس الدولة المصري بإصدار الاحكام الرائدة في هذا الشأن كما يفل نظيره الفرنسي لما للقاضي الإداري من دور في انشاء وخلق القواعد الإدارية من خلال الاحكام التي يصدرها.

الله الموفق

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1. أنور أحمد رسلان. وسيط **القضاء الإداري**. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية، القاهرة.1999م.

2. جورج فيدل، بيار دلفولفيه. ترجمة منصور القاضي. **القانون الإداري**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.2001م.

3. جورجي شفيق ساري. **مسئولية الدولة عن أعمال سلطاتها**. النهضة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة .2005م.

4. حاتم علي لبيب جبر، **نظرية الخطأ المرفقي**– دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي، الطبعة الأولى، مطابع أخبار اليوم. القاهرة 1968م.

5. سليمان محمد الطماوي، النظرية **العامة للقرارات الإدارية**– دراسة مقارنة. الطبعة الثالثة. دار الفكر العربي.القاهرة.1966م.

6. سليمان محمد الطماوي، **دروس في القضاء الإداري**– دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.1976م.

7. سليمان محمد الطماوي، **القضاء الإداري** – قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام – دراسة مقارنة، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي. القاهرة .1996م.

8. عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد** – نظرية، الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام، الطبعة الأولى. دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة .1995م

9. حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية .1998م.

10. رمزي طه الشاعر، رمضان محمد بطيخ، الوجيز في القضاء الإداري، الطبعة، الأولى. دار الثقافة الجامعية. (د ب).1993م.

11. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري – تنظيم السلطة الإدارية والإدارة، المحلية. الجزء الأول. الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .1996م.

12. صلاح يوسف عبد العليم.أثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة، الطبعة الأولى.دار الفكر الجامعي .الإسكندرية .2007م.

13. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري – دراسة ، مقارنة .الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية .1991م.

14. عبدالرؤوف هاشم بسيوني، قرينة الخطأ في مجال المسئولية الإدارية – دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى .دار الفكر الجامعي .الإسكندرية .2007م.

15. عمر محمد السيوي، مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية–قضاء التعويض– دراسة مقارنة، الطبعة الأولى. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.2009م.

16. محسن خليل، **القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة** – دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشاة المعارف. الإسكندرية .1968م.

17. – محمد بكر حسين.**مسئولية الإدارة عن أعمال موظفيها**– دراسة مقارنة، الطبعة الأولى.دار الفكر الجامعي .الإسكندرية .2007م.

18. محمود عمر معتوق علي، **المسئولية الإدارية عن الخطأ المرفقي في القانون الليبي** – دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. (د ن).(د ب).2005م .

ثانيا: الرسائل العلمية غير المنشورة.

1. سليمة عبد الله محمد البركي، **مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية** – دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة– أكاديمية الدراسات العليا).بنغازي.2005م.

ثالثا: القوانين والمبادئ والأحكام القضائية.

أ–القوانين.

1–القانون المدني المصري. (دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية).

2– قانون مجلس الدولة المصري لسنة 1971.

3–القانون المدني الليبي. (اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام. طرابلس).

4–قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي وتعديلاته. (الهيئة العامة لشئون القضاء. طرابلس).

5 – القانون رقم (51) لسنة "1976م"بشأن نظام القضاء الليبي .(الجريدة الرسمية الليبية).

ب- المبادئ القانونية والأحكام القضائية.

1- مجموعة المبادئ القانونية، التي قررتها محكمة القضاء الإداري، في خمسة عشر عاما (1946-1961م). الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.1965م.

2- مجموعة المبادئ القانونية، التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، منذ إنشائها وحتى الآن، المكتبة العالمية. الإسكندرية .2009م.

3 – مجموعة أحكام المحكمة العليا، القضاء المدني المصري .الجزء الأول، السنة (2004م).

اشكاليات عملية للحبس الاحتياطي

د. طارق محمد الجملي

Email: tarek.elgamli@uob.edu.ly

أستاذ مشارك بكلية القانون–جامعة بنغازي

ملخص

يعد الحبس الاحتياطي أخطر الإجراءات التي تتخذ قبل الحكم بالإدانة؛ سيما أن هذا الإجراء في ظل القانون الليبي، لا يحاط بالضمانات الكافية التي تحد من تطبيقه، وهو ما يعكس قصورا تشريعيا في تنظيم هذا الإجراء من ناحية ضمانات حقوق المتهم.

غير أن الأمر لا يتجسد فقط في قصور التنظيم التشريعي، فبعض التطبيقات العملية للحبس الاحتياطي، تتضمن مخالفة لقواعد منظمة للحبس الاحتياطي، وهي تطبيقات تنشئ أوضاعا في غير مصلحة المتهم، على نحو يقيد حريته بشكل مخالف للقانون، وذلك في إطار اصبحت فيه هذه التطبيقات أشبه ما تكون أعرافا قضائية مسلم بها يصعب تصحيحها خصوصا في ظل قصور نظام الرقابة القضائية على أوامر الحبس الاحتياطي؛ وهو ما يعني أن هذه التطبيقات تزيد من الوضع غير المناسب لأحكام هذا الإجراء المتخذ من قبل جهة التحقيق؛ فبالإضافة إلى القصور التشريعي، فإن التطبيق أفرز بعض النماذج من التطبيقات، لا تستجيب لإرادة المشرع، على نحو يهدر حقوق المتهم، ما يظهر خطورة هذا الوضع، حال كونه تقييد للحرية دون سند من القانون؛ وهو بذلك يبدو أكثر خطورة من حالة الإسراف التشريعي في الإذن باتخاذ إجراء بالحبس الاحتياطي.

ولهذا، فإن هذه الورقة تتعرض لتطبيقات عملية مخالفة لمقصود المشرع بشأن قواعد الحبس الاحتياطي المتخذ من قبل جهة التحقيق، وبيان آليات تصحيح هذه المخالفة بما يكفل حقوق المتهم، وذلك في محورين نخصص كل محور لجانب من هذه المسائل.

الكلمات المفتاحية :الحبس الاحتياطي، المتهم، حرية، إفراج، احتساب مدة.

مقدمة

شرع الحبس الاحتياطي وسيلة استثنائية لتحقيق أغراض مرتبطة بالتحقيق، ومن ثم فإن هذه الأغراض التي شرع لأجلها هذا الإجراء، سوف تمثل معيارا لتقييم سلامة تطبيقه، سواء من الناحية التشريعية (مكنة المشرع في اقراره)، أو من ناحية التطبيق العملي؛ ذلك أن سلطة المشرع في تقييد الحرية لا تبدو مطلقة، فالأصل في الأنسان الحرية، وهو حق يكفله الإعلان الدستوري[1]، باعتبار الحرية الفردية إحدى الحريات التي تكفلها المواثيق الدولية، وجعلها هذا الإعلان التزاما على المشرع يجب التقيد به.

ومن ناحية التطبيق العملي، فإن سلطة جهات التحقيق في الأمر بالحبس الاحتياطي ليست مطلقة، فهذه الجهات تمثل، في غالب التطبيقات، صفة الخصم الذي يجب ألا يشتط في ممارسة صلاحياته الاستثنائية، وهو – أي هذا الإجراء – في ذات الوقت مقيد في اتخاذه بمبدأ الضرورة، فتقييد الحرية لا يصار إليه إلا متى كان ضرورة للتحقيق، والضرورة يجب أن تقدر بقدرها.

ومع هذا الفهم لطبيعة إجراء الحبس الاحتياطي، نجد أنه في تطبيقات مختلفة، لا يتفق وأهدافه التي وجد من أجلها؛ فالنيابة العامة، على وجه الخصوص، من بين جهات التحقيق، قد تلجأ إلى الحبس الاحتياطي دون مبرر واقعي يخدم أهداف الدعوى الجنائية، وذلك على نحو يمس ضمانات المحاكمة العادلة، ويطيح بالقيود التي يحيط بها الدستور الحرية الفردية صيانة لها من التعسف.

على الرغم من خطورة التعسف التشريعي في تقييد الحرية، إلا أن الممارسة العملية في تطبيق نصوص الحبس الاحتياطي، تبدو أكثر وضوحا في تقييد الحرية بشكل تعسفي؛ فالإفراط في استعمال مكنة الحبس الاحتياطي، لا يتخذ فقط مظهر التوسع في اتخاذه من قبل جهات التحقيق، ولكن، وصل الأمر إلى حد تطبيقه بشكل مزدوج، بحيث يؤمر بالحبس الاحتياطي على متهم محبوس احتياطيا وفق ما يعرف بفكرة الحبس الاحتياطي على الحبس، على نحو يخالف مقتضيات فرض هذا الحبس، وفوق ذلك، فإن من الاشكاليات العملية للحبس الاحتياطي مخالفة قواعد الاختصاص في الأمر به في بعض التطبيقات، حيث يصدر الأمر بالحبس الاحتياطي من جهة غير مختصة بفرضه، لتبدو هذه الاشكاليات مرتبطة بصلاحيات اتخاذ أمر الحبس الاحتياطي، وتعكس واقع يضر بالحرية الفردية دون الاتكاء على المبررات التي يجيز بها القانون تقييد هذه الحرية [1].

[1] تنص المادة 7 من الاعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 على أنه : " تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله في الأرض".

إن تصحيح الخطأ في اتخاذ اجراء الحبس الاحتياطي، يبدو أيضا من الضمانات التي حرص قانون الاجراءات الجنائية على تأكيدها، من خلال النص على صاحب الاختصاص الأصيل بالإفراج، وكذلك جعل مدة الحبس الاحتياطي في قضية ما، متى حكم فيها بالبراءة أو ما في حكمها، تكملة لمدة عقوبة أخرى محكوم بها عن نفس المتهم وفق شروط حددها القانون؛ فهذه القواعد رغم وضوحها تشريعيا، إلا أنها قد تتأثر في التطبيق بفهم يخالف صحيح القانون، بحيث يكون تصحيح تطبيق تلك القواعد يمثل اشكاليات في التطبيق تقتضي محاولة بحثها وبيان أوجه التطبيق السليم بشأنها[2].

لا شك أن أهمية موضوع هذه الدراسة تبدو من خلال خطورة إجراء الحبس الاحتياطي، والآثار المترتبة على مخالفة الضمانات التي فرضت لعدم التعسف في تطبيقه؛ غير أن هذه الدراسة لا تتناول كل اشكاليات الحبس الاحتياطي، وإنما تركز على بعض الاشكاليات المرتبطة بتطبيقات عملية تنطوي مخالفة لتلك الضمانات، وذلك في إطار المنهج التحليلي في ضوء الخطة التالية:

المحور الأول: اشكاليات تتعلق بإصدار أمر الحبس الاحتياطي.

المحور الثاني: تصحيح آثار الحبس الباطل.

المحور الأول

اشكاليات تتعلق بإصدار أمر الحبس الاحتياطي

إن مكنة اتخاذ أمر الحبس الاحتياطي، نظمها قانون الاجراءات الجنائية، وحدد مدد هذا الاجراء والجهات المختصة باتخاذه[2]، غير الممارسة العملية، تكشف في بعض التطبيقات، عن مخالفة للقواعد التي حددها القانون، سواء لحالات اتخاذ أمر الحبس، أو جهة اتخاذه في بعض الظروف؛ ما يعني أن اشكاليات تتعلق بإصدار القرار يثيرها التطبيق العملي من ناحيتين: من ناحية دواعي الأمر بالحبس الاحتياطي(أولا) وكذلك الاختصاص بأمر الحبس الاحتياطي في بعض التطبيقات الخاصة(ثانيا).

أولا: الحبس الاحتياطي على الحبس:

من التطبيقات العملية لمكنة الحبس الاحتياطي، أمر النيابة العامة بحبس المتهم احتياطيا مع تعليق تطبيق أمر الحبس على استنفاذ المتهم مدة حبس احتياطي آخر، أو تنفيذ عقوبة أخرى سالبة للحرية يخضع لها المتهم، وهو ما يعكس مدى إساءة استعمال هذه المكنة.

فمن ناحية، فإن الحبس الاحتياطي إجراء ناجز لا يصح تعليقه على شرط، فإن علق على شرط، دل ذلك على عدم الحاجة الحالة إليه، وهو ما يتعارض مع طبيعة هذا الحبس التي تتسم بقيد الضرورة[3]، ما يعني أنه يجب أن يقدر بقدرها، وتقدير متخذ أمر الحبس للضرورة، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أن الحبس المتخذ في شأن المتهم كاف لتحقيق غاياته، وأن تجاوز ذلك واتخاذ أمر حبس احتياطيا هو اسراف في تقييد الحرية بلا مبرر.

ومن ناحية أخرى، فإن مبررات الحبس الاحتياطي ترتبط بفكرة غل يد المتهم عن العبث بالدليل، أو حماية له من عواقب اجتماعية جراء جريمته[4]، وكلها مبررات لا تتحقق في حالة تعليق الحبس على شرط استنفاذ مدة حبس أخرى.

---

[2] انظر قانون رقم 3 لسنة 1371 و. ر، بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

[3] ولهذا يرى جانب من الفقه المقارن، ضرورة قصر تطبيق الحبس الاحتياطي على طائفة من الجرائم الخطيرة دون غيرها: انظر عبد الرؤوف مهدي، الحبس الاحتياطي فى ضوء أحكام القانون 145 لسنة 2006والقانون رقم 153 لسنة 2007، بحث منشور على الانترنت:
دراسة و بحث حول الحبس الاحتياطي في القانون 2023(mohamah.net) 2023/11/11.

[4] خالد مصطفى على فهمي، التعويض عن الحبس الاحتياطي التعسفي دراسة مقارنة، ص 288 بحث منشور على الانترنت:
article_275406_4e45624c0de92c07e1b2be4d45cf616f.pdf (ekb.eg) 2023/11/11.

فالحبس الاحتياطي لا يرتبط اتخاذه بالدعوى القائمة فحسب، وبشكل مستقل عن الحالة الإجرائية للمتهم، ذلك أنه متى وجد المتهم في ظروف تتحقق بها مبررات الحبس الاحتياطي، أصبح اتخاذ هذا الأخير، والحالة هذه، لا يصادف محلا.

فإذا كان المتهم مقيد الحرية بسبب إجراء سابق، فإن الأمر بتقييد حريته، والحالة هذه، يكون صادرا على غير محل، ويكون أمر الحبس بهذه الصفة التي اتخذ بها، اجراء تحفظيا وقائيا بخلاف الغاية منه، ذلك أن الغاية من هذا الإجراء وفقا للنصوص التي تقرره، تقتضي ارتباطه بالحاجة إليه بحسب الواقع الفعلي لظروف المتهم، ومدى قوة الاتهام الموجه إليه[5]، ليضحى أمر الحبس المتخذ بخلاف هذه الغاية جديرا بالإلغاء إداريا من السلطة الإشرافية في هرم النيابة العامة، وذلك لإزالة شبهة الوجود القانوني لهذا الأمر.

وفوق ذلك، فإن تطبيق فكرة ما يعرف بالحبس الاحتياطي على الحبس، من نتائجها–بحسب فهمنا– مد النطاق الزمني لسلطة النيابة في الحبس الاحتياطي، على نحو يتجاوز تقدير المشرع لهذه المدة، وهو تقدير قائم على اعتبارات تتعلق بالمدى المنطقي والواقعي لمدة التحقيق؛ ذلك أنه إن إذن للنيابة العامة تطبيق نظام الحبس على الحبس في ظل عدم الزام جهة التحقيق بتسبيب قراره بالحبس[6]، فإن مدة الحبس الفعلية ستتجاوز نطاقها المأذون به قانونا للنيابة العامة، وذلك إذ ما قيست بمعيار مدة الحبس الخاضع لها المتهم مضافا إليها مدة الحبس الجديدة، وهو ما يدعونا إلى أن نتساءل :كيف لجهة التحقيق أن تجزم أن مبررات الحبس ستظل متوافرة إلى حين انتهاء مدة الحبس القائمة، وماذا لو انتهى التحقيق قبل انتهاء تلك المدة، فما مصير أمر الحبس المعلق؟

فإن قيل بأنه يسقط لعدم المحل، قلنا إنه لا محل له ابتداء لوروده على حرية مسلوبة؛ ولهذا فإننا نعتقد أنه متى قيدت حرية المتهم بموجب هذا الحبس بعد توافر شرط تطبيقه، فإن هذا الحبس يكون باطلا ويبطل ما ترتب عليه من اجراءات، حال كونه أمرا لم يرد على محل وقت صدوره.

أما تعليقه على شرط، فهو بذاته مخالفة لأساس هذا الاجراء، فيبطل الأجل لعدم وجود سنده من الناحية القانونية.

---

[5] مدحت الدبيسي، المشكلات العملية في الحبس الاحتياطي وحالات الافراج الوجوبي للمتهم، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص ص 35.
اشترط قانون الاجراءات الجنائية استجواب المتهم قبل الأمر بحبسه، وهذا الشرط يؤكد أن الاستجواب وسيلة للتأكد من صحة الاتهام الموجه للمتهم قبل الأمر بحبسه (أنظر المادة 26 من قانون الاجراءات الجنائية، وخالفة هذا الحكم ، يترتب عليه بطلان الحبس: انظر حكم المحكمة العليا في الطعن رقم 27/50ق جلسة 1982/12/16، مجلة المحكمة العليا، العددان 1–2، السنة 20، ص 184.

[6] عزة كامل المقهور، الحبس الاحتياطي في قانون الاجراءات الجنائية الليبي، بحث منشور على الانترنت:
بحث و دراسة حول الحبس الإحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية الليبي 2023(mohamah.net). 2023/11/11.

وباختصار، فإنه يبدو جليا من هذا التطبيق، إن النظرة للحبس الاحتياطي صارت تتجاوز كونه إجراء احتياطيا، ليصبح جزاءً مقررا لكل متهم، بل وكأنه إجراء ملازما لكل دعوى جنائية، ومن مستلزماتها، حيث يتخذ دون أن يرتبط تقدير اتخاذه بمبرراته وأهدافه التي وجد من أجلها؛ ويبدو أن نظامنا الإجرائي في مواجهة الحالة محل البحث، قاصرا عن تأمين ضمانة للمتهم في مواجهة هذا التطبيق المخالف للقانون، فالطعن في الحبس الاحتياطي يشترط له نفاذ أمر الحبس؛ ولهذا فإن الحبس المعلق على شرط لا يقبل الطعن عليه لأنه إجراء غير نافذ.

ثانيا: الاختصاص الاستثنائي بأمر الحبس الاحتياطي:

من الناحية العملية، يحصل أن يتم القبض على المتهم المحال غيابيا من غرفة الاتهام إلى دائرة الجنايات، ويصدر أمر بحبسه من النيابة العامة، ويودع السجن انتظارا لانعقاد جلسة محاكمته، وفي الغالب يحصل هذا الاجراء اتكاء على أمر القبض الذي تصدره غرفة الاتهام على المتهم الغائب عند احالته لمحكمة الجنايات.

والواقع أن هذا الاجراء يبدو مخالفا لصريح نصوص القانون؛ وهذ المخالفة مردها الخلط بين نصوص القانون بشأن الجهة المختصة بالحبس الاحتياطي في هذه الحالة، أهي النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل بالتحقيق، أم المحكمة المحال إليها؟

وعلى الرغم من أن قانون الاجراءات الجنائية قد حسم هذا الأمر بموجب نص المادة 131، إلا أن التطبيق مازال يسير في اتجاه مخالف لمقتضى هذا النص في كثير من التطبيقات، حيث نصت المادة 131 إجراءات على أنه:

" إذا أحيل المتهم إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إن كان محبوسا أو حبسه إن كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال إليها.

وفي حالة الإحالة لمحكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة الاتهام"

وهو ما يعني أنه خلال الفترة ما بين الإحالة إلى دائرة الجنايات وانعقاد المحاكمة، فإن الاختصاص بالحبس الاحتياطي، يكون لغرفة الاتهام دون سواها.

ولهذا فإن ما يجري عليه العمل في بعض التطبيقات من إيداع المتهم المحال غيابيا لمحكمة الجنايات بمؤسسة الإصلاح والتأهيل دون صدور أمر بالحبس من المحكمة أو غرفة الاتهام، سوف

يعني أن المتهم طوال هذه الفترة من القبض عليه إلى وقت انعقاد جلسة المحاكمة، يكون محبوسا دون أمر بحبسه، وهو ما يجعل تقييد حريته في هذه الحالة دون سند من القانون.

ولا يغير من الأمر شيئا لتبرير حبس المتهم في مثل هذه الحالة، كون غرفة الاتهام تصدر عادة أمرا عاما بضبط وإحضار باقي المتهمين المحالين للمحكمة في قرار الاحالة، فمثل هذا الأمر على فرض صحته، لا يعد أمرا بالحبس ولا يحل محله؛ إذ أن المادة 108 من قانون الإجراءات جنائية ميزت بين أمري الحبس والقبض، حيث نصت على أنه:

" ويشمل أمر القبض والإحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضي.... ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن...".

وحيث إن الذي يصدر عن غرفة الاتهام عند الاحالة هو مجرد أمر بالضبط والإحضار، فلا يعد أمرا بالحبس وفقا للمفهوم الذي حددته المادة 108 سالفة الذكر.

فضلا عن أن أمر الحبس إنما يصدر حال حضور المتهم وبعد استجوابه، وهو ما لم يتحقق في شأن المتهم الغائب، وهو ما يعني أن هذا الأخير لم يصدر في شأنه أمر بالحبس، ما يجعل تقييد حريته لا يستند إلى أي أساس يسنده.

أضف إلى ذلك، أن المادة 32 من قانون الإجراءات الجنائية، أشارت إلى التمييز بين أمري الحبس والقبض عندما أشارت إليهما كإجراءين منفصلين.

كما أن وجوب صدور أمر الحبس بعد القبض على المتهم المحال غيابيا، أكدته ضمنيا المادة 165 إجراءات جنائية، عندما نصت على أنه:

" إذا صدر أمر بحالة متهم إلى محكمة الجنايات في غيبته وحضر أو قبض عليه تنظر الدعوى في حضوره أمام المحكمة".

فمن ناحية، فإن هذا النص قرر إجراء المحاكمة في حضور المتهم حال حضوره طواعية أو القبض عليه، ولم يفترض أن يكون إجراء المحاكمة والمتهم محبوسا لمجرد القبض عليه، وإلا ما كان النص تحدث عن حالة الحضور الطوعي، وهي حالة لا يلزم فيها بالضرورة اعتبار المتهم محبوسا.

إذ لو كان من لوازم حالة القبض على المتهم المحال غيابيا اعتباره محبوسا، لنصت المادة 165على ذلك صراحة واشترطت الحبس، بأن صرحت بأن تجري المحاكمة على المتهم محبوسا، وهو ما لم يقرره النص.

ولهذا فإن النص عندما تحدث عن حالتي المتهم الحاضر طواعية والمتهم المقبوض عليه، إنما قصد أن المحاكمة الحضورية في هذه الحالة، لا يقصد بها وجوب الحبس، وإنما أراد المشرع أن يؤكد أن إحالة المتهم غيابيا للمحكمة لا تعني محاكمته غيابيا متى ثبت حضوره وإمكانية مثوله تطبيقا لفكرة الفصل بين صفة المتهم من حيث الحضورية والغياب في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

ومن ثم فإن المادة 131 إجراءات جنائية صريحة في اختصاص غرفة الاتهام، وذلك في غير دور الانعقاد، بشأن أوامر الحبس الاحتياطي والإفراج بالنسبة للمتهمين المحالين إلى محكمة الجنايات، وهو اختصاص لم يميز فيه المشرع، كما سبق البيان، بين المتهم المحال حضوريا وذلك المحال غيابيا.

ومن ناحية أخرى، فإن فهم المادة 165 إجراءات لا يمكن أن يتم بمعزل عن نصوص ذات القانون، حيث أكدت المادة 2/32 سالفة الذكر، وجوب صدور أمر بالحبس لقبول إيداع أي شخص بالسجن، وهذا نص عام يسري على كل المتهمين سواء المحالين حضوريا أو غيابيا، إذ متى ورد النص عاما وجب العمل به على عمومه[7]، خصوصا أن تقييد النص في هذه الحالة بالنسبة للمحال غيابيا، فيه انتقاص من الضمانات التي يقررها القانون للحرية الفردية دون سند من القانون، بل وبمخالفة القانون، ونعني هنا نص المادة 32 من قانون الاجراءات الجنائية.

سيما أن قانون الإجراءات الجنائية، قيد إجراء الحبس بضمانات منها وجوب استجواب المتهم قبل الأمر بحبسه، وهو ما لا يتصور خروج المشرع عليه بالنسبة للمتهم المحال غيابيا، إذ في ذلك إخلال بمبدأ المساواة بين المتهمين وتفويت ضمانة مهمة لحق من الحقوق الدستورية، وهو الحق في الحرية الذي لا يقيد إلا بمقتضى وضرورة[8] "أنظر المادتين 112-151 من قانون الإجراءات جنائية ".

ولهذا، فإن القبض على المتهم المحال غيابيا لمحكمة الجنايات، يستلزم عرضه على غرفة الاتهام للبت في أمر حبسه؛ فسلطة النيابة العامة في ادراء تحقيق تكميلي[9] مع المتهم في هذه الحالة لا يمنحها سلطة الحبس، لأن هذه السلطة لا ترتبط بالاختصاص بالتحقيق التي منحت للنيابة العامة في هذه الحالة على سبيل الاستثناء، وإنما الاختصاص يتحدد بما يقرره نص القانون في هذه الشأن، والمادة 2/131 من قانون الاجراءات الجنائية، صريحة في هذا الشأن بإسناد الاختصاص بأمر الحبس لغرفة الاتهام.

---

[7] انظر حكم المحكمة العليا في الطعن المدني رقم 11/10ق، جلسة 1966/05/07، منشور بمجلة المحكمة العليا، العدد 4 السنة 1 ، ص 11.

[8] عز كامل المقهور، مرجع سبق ذكره.

[9] انظر المادة 166 من قانون الاجراءات الجنائية.

المحور الثاني

تصحيح آثار الحبس الباطل

إن القواعد التي تكفل تطبيق الحبس الاحتياطي بشكل غير تعسفي، من خلال بيان شروطه وجهة الاختصاص به، قد لا تكون كافية، إذا لم توجد آلية لتصحيح مخالفة هذه القواعد، على نحو لا يمنع المخالفة فسحب، وإنما يضمن إزالة آثارها، على اعتبار أن هذا سيبدو أكثر أهمية حال وقوع المخالفة.

إن هذا التصحيح يتخذ سبيلين، الأول من خلال إقرار نظام الافراج عن المتهم المحبوس حبسا باطلا؛ غير أن هذا لا يبدو دائما من الوضوح على النحو الذي يتيسر تطبيقه، حيث تبدو بعض التطبيقات في فهم النصوص، مهدرة لبعض الضمانات التي يقررها قانون الاجراءات الجنائية لمجابهة حالة التقييد غير القانوني للحرية(أولا). غير أن الإفراج في حد ذاته قد لا يبدو كافيا، فمدة الحبس التي قضاها المحبوس بدون إجراء أو بإجراء غير قانوني، تستوجب إزالة آثارها، من خلال تطبيق نظام التعويض عنها في عقوبة أخرى محكوم بها على المفرج عنه؛ وهنا تثار مسألة مدى الاعتداد بالحبس الباطل ضمن مدة عقوبة محكوم بها على المفرج عنه خصصوا في ظل النظم التي لا تأخذ بنظام التعويض عن الحبس الاحتياطي (ثانيا).

أولا: سلطة الافراج عن المتهم المحبوس حبسا باطلا:

الأصل وفقا لقانون الاجراءات الجنائية، فإن تصحيح الحبس الباطل يكون من اختصاص الجهة التي بحوزتها الدعوى الجنائية؛ إذ هذا هو الأصل في تصحيح إجراءات الحبس الاحتياطي الباطل، غير المشرع في قانون الاجراءات الجنائية، نص على حكم خاص قد يثير التساؤل حول علاقته بالقاعدة العامة في تصحيح إجراءات الحبس الاحتياطي الباطل.

ذلك أنه استنادا إلى السلطة الإشرافية التي منحها القانون للنيابة العامة لمتابعة السجون ومراقبة مشروعية إجراءات الحبس بالنسبة للمودعين بها، فقد منح القانون النيابة العامة الاختصاص بالإفراج عن أي محبوس ثبت أن حبسه تم بطريقة غير قانونية، حيث قررت ذلك بشكل صريح المادتان 32و 33 من قانون الإجراءات الجنائية.

حيث نصت المادة 32 على أنه:

"لكل من أعضاء النيابة وقضاة الإشراف ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة الموجودة في دوائر اختصاصهم، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية،

ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها لهم، وعلى مدير وموظفي السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها".

كما نصت المادة 2/23 إجراءات جنائية على أنه:

" لكل من علم بوجود شخص محبوس بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة أو القاضي المختص وعلى كل منهم بمجرد علمه أن ينتقل فورا إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وعليه أن يحرر محضرا بذلك".

يبدو جليا أن هذا الاختصاص تمارسه النيابة العامة بشأن كل حبس غير قانوني، بصرف النظر عن المرحلة التي كانت عليها الدعوى المحبوس لأجلها المتهم، مادام تم حبسه بطريقة غير قانونية.

ولكن كيف يمكن التوفيق بين هذه الصلاحية للنيابة العامة، وما تملكه المحكمة من اختصاص في هذ الشأن؟

فإذا كانت النيابة العامة تملك هذا الاختصاص الواسع في تصحيح كل حبس غير مشروع، ألا يسلب ذلك المحكمة اختصاصها في هذا الشأن رغم أن القانون منحه لها بنصوص صريحة؟ فالمحكمة وإن كانت تملك تصحيح الحبس الباطل بناء على طلب المتهم مالم يصححه التكلم في الموضوع[10]، فإن هذا النوع من البطلان يتعلق بحالات مخالفة شروط أمر الحبس الاحتياطي، بافتراض أن أمر الحبس اتخذ بالمخالفة للقانون، او أن مدة الحبس قد انتهت دون ان تجدد؛ فيكون اختصاص المحكمة أصيلا بتصحيح هذا البطلان.

غير أن اختصاص المحكمة في هذه الحالة، مرتبط بحالة محددة، وهي كون الدعوى منظورة أمامها، في حين لو كان المحبوس قيد الاعتقال دون إجراء قانوني، أو كانت الدعوى مازالت في مرحلة التحقيق، فإن الاختصاص في هذه الحالة يكون اصيلا للنيابة العامة بالإفراج عن المحبوس حبسا غير قانوني.

فإعمال قواعد التفسير سوف يكفل تحديد نطاق اختصاص كل جهة في تصحيح الحبس الباطل؛ وبحسب تقديرنا، فإن المسألة لا تعني على الاطلاق فصل الاختصاص، بل إننا نرى أن

[10] انظر حكم المحكمة العليا في الطعن الجنائي رقم 20/54ق، جلسة 1974/12/08، مجلة المحكمة العليا، العدد 11 السنة 3 ، ص 90.

المشرع قصد توفير ضمانة اضافية للمحبوسين بطريقة غير قانونية للإفراج عنهم؛ فيكون للنيابة العامة سلطة الافراج في كل مرة يتعذر فيها على المحكمة التدخل بالأمر بالإفراج، إما لعدم الاختصاص لكون المحبوس ادخل المؤسسة بدون اجراء وليس رهنا لقضية معينة، أو لأنه مازال محبوسا على ذمة قضية في مرحلة التحقيق ولم تدخل حوزة المحكمة بعد.

ولهذا يكون الاختصاص بالإفراج مشتركا بين النيابة العامة والمحكمة، على وجه الخصوص عندما يكون إيداع المحبوس، السجن على ذمة قضية معينة بدون أمر حبس صادر من جهة مختصة، إذ هذه الحالة بالذات ينعقد الاختصاص بمراقبتها للنيابة العامة وللمحكمة التي تنظر الدعوى، لكونها تمثل تقييدا للحرية بدون سند، على نحو يشكل جريمة قانونا.

إذ أن هذا النوع من الحبس غير المشروع " أي الحبس بدون أمر من الجهة المختصة" يخرج عن التنظيم الذي حدده القانون للحبس الاحتياطي، و رسم له القانون طرقا خاصة للأمر به ونظم أحكام تمديده وجهات الاختصاص به، و بين المختص بالإفراج عن الخاضع له؛ إذ تقييد الحرية بدون أمر صادر من الجهة المختصة، كمثل هذه الحالة الراهنة، يعد عملا ماديا وافتئاتا على الحرية الفردية، يخرجه عن حومة الحبس الاحتياطي الذي يعترف به القانون، ومن ثم يضحى عملا ماديا ينعقد الاختصاص بمراقبته للنيابة العامة، بوصفها المشرف على السجون وفقا للمادة 33 سالفة الذكر، بالإضافة لاختصاص المحكمة التي تنظر الدعوى، باعتبارها المسؤول عن شؤون حرية المتهم الذي تنظر الدعوى الجنائية ضده.

ولهذا لا يمكن الاحتجاج على النيابة العامة بأن الدعوى منظورة أمام المحكمة، ومن ثم لا يجوز الافراج عن المتهم إلا من بمعرفتها، ذلك الاختصاص القاصر بالإفراج إنما يكون للمحكمة في حالات الحبس المشروع، عندها يكون تقدير الافراج متروكا للمحكمة دون سواها.

أما الحبس الباطل وخصوصا ذلك الحبس الذي لا يستند إلى أمر صادر من جهة مختصة، فإن النيابة العامة تملك تصحيحه بالإفراج عن المتهم، ولو كانت الدعوى في حوزة المحكمة، لأن هذا الحبس في حقيقته جريمة وفقا للمادة 428 من قانون العقوبات، فلا ينشأ به حق لأي جهة يمكن أن تحتج باختصاصها بتصحيحه على نحو يغل يد النيابة العامة في هذا الشأن، خصوصا أن قانون الاجراءات الجنائية كفل حماية خاصة لإجراءات الايداع بالسجون، حيث إنه وفقا للمادة 2/31 إجراءات جنائية، فإن إيداع أي شخص السجن يلزم له صدور أمر بالحبس من الجهة المختصة، حيث نصت هذه المادة على أنه:

" لا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان فيه إلا بمقتضى أمر حبس موقع عليه من السلطة المختصة وألا يبقيه بعد المدة المحددة لهذا الأمر".

ومن ثم فإن مخالفة هذا الحكم، يجعل من الحبس جريمة يعاقب عليها القانون بالمادة 428 سالفة الذكر، وهو ما يفتح للنيابة العامة الاختصاص بالإفراج منعا لاستمرار الجريمة دون تربص تدخل أي جهة أخرى.

وهو بالخلاصة، ما يعني أن اختصاص النيابة العامة بالإفراج أوسع من اختصاص المحكمة، فإذا كانت المحكمة تملك الافراج بشأن كل حبس في دعوى جنائية منظرة أمامها أي كان سبب الافراج، فإن النيابة تملك الافراج بشأن أي حبس غير مشروع أي كان سبب عدم المشروعية، أو كانت المرحلة التي كانت عليها الدعوى الجنائية والجهة التي تنظرها.

ثانيا: احتساب مدة الحبس الاحتياطي الباطل ضمن مدة العقوبة المحكوم بها؟

يعتمد المشرع الليبي –كقاعدة عامة– نظام احتساب مدة الحبس الاحتياطي في حالة الحكم بالإدانة بعقوبة سالبة للحرية، وعلى الرغم مما يمكن أن يقال في شأن هذا النظام من حيث ملاءمته لفلسفة العقاب ونظامه، التي تختلف حتما عن نظام المعاملة التي يلقاها المحبوس احتياطيا؛ إلا أن هذا النظام يبقى حكما قانونيا يجب تطبيقه عند توافر شروطه، وهو لا يثير –في أغلب أحواله– اشكاليات في التطبيق، إلا في حالات قليلة منها حالة الحبس الاحتياطي الباطل.

في الواقع أن بطلان الحبس الاحتياطي يعدم وجوده القانوني، وهو ما يجعل مسألة التمسك باحتسابه ضمن مدة الحبس المحكوم بها محل نظر، إذ العدم لا حكم له، وهو ما يرشح للوهلة الأولى للقول إنه لا يصح عده في حكم العقوبة ولا الاتكاء عليه في تقرير مدة الاستيفاء فيما حكم به.

إلا أن مجاراة هذا الفهم سيؤدي حتما إلى نتائج شاذة، أهمها أن من يتمسك ببطلان ذلك الحبس– لكونه مقرر لمصلحته فلا يتقرر إلا بتمسكه به وفق الرأي الغالب– سيفقد ميزة المعادلة حال الحكم عليه بالإدانة، في حين سيستفيد من هذا النظام من يقبل بهذا البطلان مضحيا بما يمنحه له القانون من حقوق مرتبطة بهذه المكنة، ومنها بطلان كل إجراء ارتبط بهذا البطلان، وكأن الحكم هنا هو الغرم بالغنم، وهو بلا شك منطق ممجوج تأباه العدالة ويرفضه النسق القانوني السليم.

إن احتساب مدة الحبس الاحتياطي الباطل، يمكن أن يستند إلى فكرة العدالة، إذ الشخص لا يضار بما لم يتم على يديه، فبطلان الحبس، والحالة تلك، يرجع إلى خطأ غيره، فلا يؤخذ بهذا الخطأ ولا يحمل تبعته، وهو إذ يتمسك باحتساب تلك المدة إنما يستند إلى واقعة مادية تتمثل في القدر

المسلوب من حريته على ذمة قضية ما، ولا نبالغ إذا قلنا إن الحبس الباطل لا يختلف في موضوعه – لا شكله– عن ذلك المشروع، فكلاهما يفتقد معنى العقوبة.

بل قد نذهب إلى أبعد من هذا المنطق، لنقول إنه لا يصح أصلا القول هنا إن المعادلة اخذت في الحسبان مدة لا تستند إلى أساس قانوني، فذلك حكم متسرع على واقع المسألة، فتحول الحبس الاحتياطي إلى عقوبة وفق نظام المعادلة، سيغير من أساس الحبس، بحيث يصبح الحكم القضائي هو أساس مدة الحبس بأثر رجعي[11] .

إذ هذا هو مقتضى فكرة المعادلة، التي تفترض مد أثر الحكم القضائي إلى مرحلة ما قبل صدوره، ليشمل مدة الحبس الاحتياطي؛ ولهذا فإن تحول طبيعة الحبس إلى عقوبة يقتضي تحول أساسه ليصبح بهذا الأساس الجديد حبسا عقابيا مشروعا؛ ومن ثم لا يصح القول إن أساس الحبس الاحتياطي المتحول إلى عقوبة، هو أمر الحبس، فذلك يناقض مبدأ قضائية العقوبة الذي يفترض اتكاءها على حكم قضائي كأصل عام.

إن تطبيق هذه الفلسفة يمكن أن يتجاوز أوضاعا غير منطقية في النظام القانوني الليبي، إذ في ظل عدم تبني القانون الليبي لفكرة التعويض عن الحبس الاحتياطي، سيبدو من حبس احتياطيا حبسا مشروعا خاضعا لنظام المعادلة، في حين من سلبت حريته احتياطيا دون مراعاة الشروط سيكون أسوأ وضعا في الوقت الذي ينبغي أن يكون هو الأولى بالرعاية.

[11] قريبا من هذا المعنى، انظر: مدحت الدبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الخاتمة

الحبس الاحتياطي يعد أكثر اجراءات الدعوى الجنائية خطورة، لكونه يمثل مساسا بالحرية الفردية دون ضمانات قضائية جدية، وذلك مادام هذا الاجراء يتخذ من قبل جهات التحقيق دون تسبيب؛ فضمانات المراقبة القضائية بالطعن في أمر الحبس، ليست كافية لضمان عدم التعسف في اتخاذه؛ وقد تبدو هذه الاشكاليات من المسائل التي عكف الفقه على معالجتها وبيان حقيقة مخالفتها للمنطق القانوني السليم.

غير أن تطبيقات أخرى تعكس أيضا من الناحية العملية مخالفة للأساس الذي فرض لأجله هذا النظام، كما هو الحال لإجراء الحبس الاحتياطي على الحبس، الذي تتخذه النيابة العامة في بعض التطبيقات، على نحو يجعل المتهم خاضعا لنظامي حبس احتياطي في وقت واحد، على نحو يمجه المنطق القانوني، إذ كيف يرد الأمران على حرية واحدة، مادام أحد الأمرين قد سلبها؟ ثم أن هذا الإجراء يمثل مخالفة للمدة التي قيد بها المشرع سلطة التحقيق في فرض الحبس الاحتياطي، كما أن إضافة أمر الحبس إلى أجل، يحرم المتهم من حق الطعن عليه، مادام أمرا غير ناجز.

تبدو ضمانات تحديد الجهة المختصة بإصدار أمر الحبس الاحتياطي في حالة القبض على المتهم المحال غيابيا لدائرة الجنايات، من الأهمية لكونها تكفل صيانة حق المتهم في الحرية، من خلال استلزام عرضه على غرفة الاتهام للفصل في أمر حبسه من عدمه، لأن انتظار المتهم انعقاد جلسة المحاكمة سيكلفه قضاء مدة الحبس دون مبرر، وقد يكون جديرا بالإفراج عنه لو عرض حالا على جهة الفصل في أمر حبسه.

إن صعوبات عملية تتعلق بآلية العرض على غرفة الاتهام في حالة المتهمين المحالين غيابيا لمحكمة الجنايات، بالإضافة إلى عدم وضوح النصوص فيما يتعلق بتحديد جهة الاختصاص في حالة الإحالة للمحكمة، تمثل أسبابا لمخالفة القانون بشأن هذه الضمانات المقررة لتطبيق الحبس الاحتياطي.

والأمر كذلك بالنسبة لمدة الحبس الباطل، فاستعمال المتهم لحقه في الطعن في الحبس الباطل، يجب ألا يترتب عليه فوات حقه في الاستفادة من تقييد حرية خلال الحبس الباطل في احتسابها في مدة حبس أخرى قد يحكم عليها بها، لأن القول بغير ذلك فيه إهدار لحقوقه دون خطأ من جانبه؛ ولعل أهمية ذلك تبدو في ظل نظامنا القانوني الذي لا يتبنى التعويض عن الحبس الاحتياطي عموما، فيكون نظام الاحتساب تعويضا عينيا للمتهم عن تلك المدة التي قضاها محبوسا دون وجه الحق.

الاشكاليات المرتبطة بموضوع البحث، تتصل بشكل مباشر بالممارسة العملية، لأنها لا تنشأ عن نصوص القانون، ولهذا فإن تعليمات المستويات الرئاسية للنيابة العامة بشأن تقويم التطبيق العملي للحبس الاحتياطي، سوف يساهم في تجاوز هذه الاشكاليات العملية المرتبطة بهذا الاجراء الخطير.

كما أن تطبيق نظام المناوبة اليومي بين قضاة المحكمة الابتدائية لممارسة مهام قاضي الغرفة بشأن حالات الحبس الاحتياطي للمحالين لمحكمة الجنايات، سوف يساهم في تجاوز العديد من الاشكاليات المتعلقة بالوقت الذي يعرض خلاله المتهم لتمديد حبسه، وذلك في الحالات التي نصت عليها المادة 2/131 من قانون الاجراءات الجنائية.

ثبت المراجع

أولا الكتب والبحوث:

-خالد مصطفى على فهمي، التعويض عن الحبس الاحتياطي التعسفي دراسة مقارنة، ص 288 بحث منشور على الانترنت:

article_275406_4e45624c0de92c07e1b2be4d45cf616f.pdf (ekb.eg).2023/11/11.

-عبد الرؤوف مهدي، الحبس الاحتياطي في ضوء أحكام القانون 145 لسنة 2006والقانون رقم 153 لسنة 2007، بحث منشور على الانترنت:

دراسة وبحث حول الحبس الاحتياطي في القانون 2023(mohamah.net) .

-عزة كامل المقهور، الحبس الاحتياطي في قانون الاجراءات الجنائية الليبي، بحث منشور على الانترنت:

بحث و دراسة حول الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية الليبي 2023 (mohamah.net)

-مدحت الدبيسي، المشكلات العملية في الحبس الاحتياطي وحالات الافراج الوجوبي للمتهم، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

ثانيا: الأحكام القضائية:

-المحكمة العليا في الطعن المدني رقم 11/10ق، جلسة 1966/05/07، منشور بمجلة المحكمة العليا، العدد 4 السنة 1.

-المحكمة العليا في الطعن الجنائي رقم 20/54ق، جلسة 1974/12/08، مجلة المحكمة العليا، العدد 11 السنة 3.

-المحكمة العليا، الطعن رقم 27/50ق جلسة 1982/12/16، مجلة المحكمة العليا، العددان 1-2، السنة 20.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

المصنفات كمحلّ لحق المؤلف

"في ضوء القانون رقم (9) لسنة 1968 بشأن حماية حق المؤلف"

د. سالمة فرج الجازوي

Email: salma.eljazwy@uob.edu.ly

أستاذ مشارك بكلية القانون–جامعة بنغازي

الملخص

يرتبط الإنتاج الفكري بوعي الإنسان وإبداعه؛ لذا قامت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية بتنظيم حقوق المؤلف حماية له ودعماً للثقافة العامة في المجتمع، وهذا الأمر ألزم هذه التشريعات بتوفير حماية لهؤلاء المبدعين، وهذه الحماية هي حماية من نوع خاص، ذلك لأن القواعد العامة لا تكفي وحدها لتوفير الحماية المناسبة لهؤلاء المبدعين الذين يسهمون في تطور الحياة البشرية ونموها.

والجدير بالذكر أن المشرع الليبي اهتم مبكراً بذلك، حيث يعدّ التشريع الليبي من أوائل التشريعات العربية التي نظمت موضوع الملكية الفكرية، وذلك منذ ستينيات القرن المنصرم.

وتقوم مشكلة البحث على تحديد المصنف كمحلّ لحقّ المؤلف، ودراسة المعيار المتبع لتحديد الابتكار، وأهمية ذلك في ثبوت حق المؤلف على المصنف.

ولكي يتمتع المصنف بالحماية، لا بد من أن يتوافر فيه الابتكار، فأساس حماية المصنف الابتكار، ولا يشترط في الابتكار الجِدَّة.

ومن خلال هذه الدراسة نوصي المشرع الليبي بمراجعة التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال، وإعداد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ضمن السياسات العلمية، الثقافية والتعليمية والاقتصادية.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وتتركز هذه الدراسة على نقطتين أساسيتين: الأولى ماهية المصنفات، والثانية أنواع المصنفات.

الكلمات المفتاحية :الابتكار، المصنفات، حق المؤلف

Abstract

Copyright is a legal term used to describe the rights that creators have over their literary and artistic works. It protects the original expression of ideas, but not the ideas themselves. Copyright law is important for innovation because it encourages creators to produce new and original works by giving them exclusive rights to their work for a limited period of time.

The Libyan legislator took an early interest in copyright, and Libyan legislation is considered one of the first Arab legislations to regulate the issue of intellectual property. However, there is a need for the Libyan legislator to review legislation related to intellectual property to keep pace with developments in this field.

Key Points

Innovation is a requirement for copyright protection in Libya

Innovation does not require novelty.

The nature of works and the types of works are two basic points that must be considered when determining whether a work is protected by copyright.

Recommendations

The Libyan legislator should review legislation related to intellectual property to keep pace with developments in this field.

The Libyan government should prepare a national strategy for intellectual property within scientific, cultural, educational, and economic policies.

Key words: Innovation, Works, Copyrights.

المقدمة

يرتبط الإنتاج الفكري_ العلمي، الأدبي، والفني_ بوعي الإنسان وإبداعه؛ لذا قامت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية بتنظيم حقوق المؤلف حماية له ودعماً للثقافة العامة في المجتمع، وهذا الأمر ألزم هذه التشريعات بتوفير حماية لهؤلاء المبدعين، وهذه الحماية هي حماية من نوع خاص، ذلك لأن القواعد العامة لا تكفي وحدها لتوفير الحماية المناسبة لهؤلاء المبدعين الذين يسهمون في تطور الحياة البشرية ونموها.

أولئك هم ذوو العقول الخلاقة، وأصحاب المصنفات المبتكرة، ولابدّ من الاهتمام بهم، فمن أهم عوامل نجاح المجتمعات اهتمامها بالعلماء والمفكرين، وتوفير الحماية القانونية لهم ولإنتاجهم الذهني، فالأعمال الفكرية أياً كانت نوعها، سواء أكانت علمية أم أدبية أم فنية_ لاسيما مع التطور الذي يشهده هذا العصر_ تحتاج إلى حماية، الأمر الذي جعل الدول تسعى جاهدة إلى تبنّي نظام قانوني يكفل الحماية وعدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

والجدير بالذكر أن المشرع الليبي اهتم مبكراً بذلك، حيث يعدّ التشريع الليبي من أوائل التشريعات العربية التي نظمت موضوع الملكية الفكرية، وذلك منذ ستينيات القرن المنصرم.

وتهدف قوانين الملكية الفكرية إلى حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم التي نتجت عن ثمار عقولهم المبدعة؛ لذا آثرنا دراسة المنصفات كمحل لحق المؤلف. وتمثل هذه المصنفات أشكالا للتعبير عن أفكار المؤلف وإبداعه الفكري.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات المتخصصة في موضوع البحث، فغالبية ما كتب فيها هي كتابات عامة لا تتعرض لدراستها تفصيلاً، وتمت معالجتها في كتب معالجات عامة دون التطرق إلى التفصيلات لا سيما في القانون الليبي.

وتقوم مشكلة البحث على تحديد المصنف كمحل لحق المؤلف، ودراسة المعيار المتبع لتحديد الابتكار، وأهمية ذلك في ثبوت حق المؤلف على المصنف. ويتفرع عن ذلك جملة من الأسئلة. ما المقصود بالمصنفات؟ وما أنواعها؟ وما المعيار المعتمد في تحديد الابتكار؟ وهل يختلف الابتكار عن الجِدَّة؟

واتبعت للإجابة على هذه الأسئلة المنهج الوصفي التحليلي للقواعد القانونية التي نظمت هذا الموضوع، حيث تنصب دراستنا على النصوص الواردة في القانون رقم (9) لسنة 1968 بشأن حماية حق المؤلف.

وسنتبع في هذه الدراسة الخطة الثنائية، حيث سنقسم البحث إلى مطلبين، وينقسم كل مطلب إلى فرعين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول ويتناول ماهية المصنفات، وينقسم إلى فرعين: الفرع الأول تعريف المصنفات، والفرع الثاني الابتكار كأساس لحماية المصنفات. كما يتطرق المطلب الثاني إلى أنواع المصنفات، وينقسم هو أيضاً إلى فرعين: الفرع الأول المصنفات الأصلية، والفرع الثاني المصنفات المشتقة.

المطلب الأول

ماهية المصنفات

إن الحديث عن المصنفات كمحل لحق المؤلف، يلزمنا تحديد المقصود بالمصنفات، والتعرف على المعيار المتبع لمعرفة وجود ابتكار في المصنف محل الحماية القانونية، بناءً على ذلك فإننا سنقوم في الفرع الأول من هذا المطلب بتعريف المصنفات. أما المطلب الثاني فسيتم تخصيصه لدراسة الابتكار كأساس لحماية المصنفات.

الفرع الأول:تعريف المصنفات[1]

لم يرد في القانون الليبي محل الدراسة تعريفٌ للمصنف، ولا يعدّ ذلك عيباً في التشريع الليبي، ذلك لأن وضع التعريف من مهام الفقه وليس المشرع. وسنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف المصنف من وجهة نظر بعض فقهاء وبُحّاث القانون.

هناك من يعرف المصنف بأنه كل إنتاج ذهني مبتكر، أياً كان نوعه، علوما، أو فناً، أو تصويرا. وأياً كان موضوعه، علماً، أو أدباً، وأياً كانت طريقة التعبير عنه.[2]

ويعرفه البعض بأنه "الوعاء المعرفي الذي يحمل إنتاجاً أدبياً أو علمياً أو فنياً مبتكراً، مهما كان نوعه أو أهميته أو طريقة التعبير فيه أو الغرض من تصنيفه".[3]

فالمصنف إذن هو افتراض وجود وعاء يحتوي على ما يبتكره الإنسان بشكل أصيل من إنتاج أدبي أو فني أو علمي، يظهره إلى حيز الوجود المحسوس ليلتمسه الآخرون باللمس أو الرؤية أو السمع، لأن هذا الفكر أو الإنتاج قد يتغير قبل التعبير عنه، وأياً كان الغرض أو الهدف من هذا الإنتاج، سواء أكان ثقافيًا أم علميًا أم أدبياً. [4]

ومما سبق يمكننا تعريف المصنفَ بأنه كل عمل ذهني مبتكر. أيا كان نوعه، سواء كان علميا أو أدبيا أو فنيا. وأيا كانت طريقة التعبير عنه، سواء أكان ذلك بالكتابة، أم بالرسم، أم بالتصوير، أم الصوت، أم بالحركة.

---

[1] المصنف لغةً: من صنف الشيء أي صيره أصنافا وتمييز بعضها عن بعض. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، "بدون سنة"، مختار الصحاح، دار الكتب العالمية، بيروت، ص 373.

[2] محمد محيي الدين عوض، " 2004"، حقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحمايتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، ص37.

[3] مؤيد زيدان، "2020"، حقوق الملكية الفكرية، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق، ب ط، ص126

[4] مؤيد زيدان، سبق ذكره، ص126.

ومن هذه التعاريف يمكننا استنتاج أن لفظ المصنف لا يقتصر على الكتب، ولكنه يمتد ليشمل كل إنتاج ذهني أيا كان مظهر التعبير عنه. فيمكن أن يظهر الإنتاج الذهني في شكل تسجيل صوتي أو فيلم سينمائي، أو لوحة فنية، أو صورة فوتوغرافية، أو غير ذلك من وسائل التعبير. وتمتد حماية المصنف إلى مضمونه ومحتوياته، كما تمتد إلى عنوانه إذا كان متميزا في ذاته بطابع ابتكاري.[5]

ولقد نص المشرع الليبي في المادة الأولى من قانون حماية حق المؤلف رقم 9 لسنة 1968 على أن "يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها".

من هذا النص نستنتج أن المشرع الليبي يشترط لكي يتمتع المصنف بالحماية القانونية أن يكون مبتكراً، فما المقصود بالابتكار؟ سيتم الإجابة عن هذا التساؤل في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: الابتكار كأساس لحماية المصنفات

من التعاريف السابقة لاحظنا أنه لا يتمتع أي مصنف ذهني بالحماية القانونية إلا إذا كان ينطوي على ابتكار. ولا يقصد بالابتكار أن يكون كل ما يرد في المصنف جديداً لم يتم تناوله من قبل، وإنما يقصد بالابتكار أن يكون للمؤلف دور متميز تبرز فيه شخصيته، إذاً فما المقصود بالابتكار؟ وما هو معيار تحديد المصنف المبتكر؟ سنقوم في هذا الفرع بالإجابة عن هذه الأسئلة، حيث سيتم تعريف مصطلح الابتكار، والتطرق إلى المعيار المتبع لمعرفة وجود ابتكار في المصنف من عدمه. وذلك فيما يلي:

أولاً: تعريف الابتكار.

على الرغم من اشتراط القوانين ضرورة توافر عنصر الابتكار كأساس لحماية المصنفات الفكرية، فإن أغلب القوانين . ومنها القانون الليبي . لم يرد فيها تعريف للابتكار، وهذا ما أدى إلى وجود خلاف بين الفقهاء حول المقصود بالابتكار.

فالابتكار مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما يعدّ إنتاجا فكرياً مبتكراً بالنسبة إلى عصر من العصور، قد لا يكون كذلك في عصر لاحق، كما أن المؤلف في الابتكار كثيرا ما تتأثر بطبيعة المصنف أو الغرض منه، فالابتكار قد يكون في الإنشاء والتكوين، كالمصنف الذي يعالج فيه صاحبه موضوعاً لأول مرة، وقد يكون في التعبير، كالمصنف المترجم، حيث يتمتع بالحماية نظراً لما

[5] حسن الجميعي، نظرة عامة عن نظام الملكية الفكرية في مصر، حلقة عمل الويبو التمهيدية حول الملكية الفكرية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية" الويبو" بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والصناعة، القاهرة، 10 أكتوبر 2004، ص3.

يقوم به صاحبه من ترجمة تظهر من خلالها شخصيته في اختيار المصطلحات الأكثر ملاءمة، والأدق تعبيرا عن فكره.[6]

ويعرف الابتكار بأنه المجهود الذهني الذي بذله المؤلف، وينتج عنه خلق فكرة تتميز بطابع شخصي خاص، تبدو فيه بصمة شخصيته واضحة على المصنف.[7] إذاً يكفي أن يوظف الشخص قدرا من الابتكار ولو كان ضئيلا، بحيث يسمح بتمييز مصنفه عن غيره من المصنفات التي تنتمي إلى نفس النوع، ويكون من شأنه إبراز شخصية المؤلف، إما في مقومات الفكرة التي عرضها، أو في الطريقة التي اتخذها لعرض هذه الفكرة، ويجب تقدير الابتكار موضوعيا؛ لأنه لا يتحدد بالنظر إلى المؤلف فحسب، بل يتحدد بالنظر إلى العمل نفسه.[8]

وهنا نشير إلى أن المؤلف الذي يكون مجرد ترديد لمصنف سابق دون أن يكون فيه أي إبداع أو يحمل شخصية المؤلف؛ لا تسري عليه الحماية المقررة في هذا التشريع، وقد عبر الفقيه السنهوري عن هذا المعنى بقوله: «إن الابتكار هو الثمن الذي تُشتَرى به الحماية».

ثانياً: معيار تحديد الابتكار.

سبق الإشارة إلى أن المصنف لكي يستفيد من الحماية القانونية يجب أن يكون مبتكراً ومعبراً عن البصمة الشخصية لمؤلف.

وذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أنه يجب أن يتضمن الابتكار الأصالة أو الجِدّية في المصنف المتميز بطابع شخصية مؤلفه، سواء في الإنشاء أو في التعبير، أي أنه البصمة الشخصية التي يضعها المؤلف على مصنفه.[9] ويرى الفقه المصري أن الابتكار هو أن يتميز المصنف بطابع أصيل، سواء أكان في الإنشاء أو في التعبير.[10]

إن اشتراط الابتكار في المؤلف لا يعني أن يكون المصنف مبتدعاً لشيء جديد لم يسبق إليه أحد، أو متضمنا لشيء من الأشياء التي تعد من قبيل الخوارق أو المعجزات_ ولا شك أن تحقق ذلك يعني توافر صفة الابتكار في المصنف _لكن يكفي أن يضيف المصنف شيئاً جديداً للمؤلف،

---

[6] مليكة عطوي، " 2004" الأنترنت والملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 90. نواف كنعان،" 2009"، حق المؤلف النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، دار الثقافة، الأردن، ط1، ص 198.

[7] زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، "2012"، الحماية القانونية لحق المؤلف في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ص 32.

[8] مليكة عطوي، سبق ذكره، ص 74.

[9] زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، سبق ذكره، ص 32.

[10] زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، سبق ذكره، ص 33.

سواء أكان ذلك في عرضه جوهر الفكرة التي يتضمنها المصنف، أو في أسلوب عرضها، أو في ترتيبها وتبويبها، على نحو تبرز فيه شخصية المؤلف. ولهذا يوجد فرق بين الابتكار والجِدَّة، فالجِدَّة تعني استحداث الفكرة ذاتها لم يسبق إليها أحد، في حين أن الابتكار يعني استحداث الفكرة ذاتها أو مجرد تطويرها أيا كان شكل هذا التطوير أو درجته.[11]

ومما سبق يمكننا القول إن الجدة أضيق من الابتكار، فكما يقال: كل جديد مبتكر، وليس كل مبتكر جديدًا. ويتوافر وصف الابتكار في المصنف الذي يقوم فيه صاحبه بتحويله من لون إلى آخر من ألوان الفنون أو الآداب، كمن يقوم بترجمة كتاب أو يلحّن قطعة من الشعر، أو من يعدّ الحوار مادة فيلمية من تأليف شخص آخر غيره.[12]

ونود التنويه هنا على أنه إذا ما اقتصر دور الشخص على مجرد إعادة الطبع لكتب قديمة دون أن يدخل عليها أية تعديلات أو تعليقات؛ فلا يصدق على جهده وصف المصنف، وذلك لانتفاء وصف الابتكار في هذا الجهد، كما لا تعد من قبيل المصنفات المجموعات التي تنشر الوثائق الرسمية ، مثل طبع نصوص القوانين واللوائح أو الأحكام القضائية، وكذلك الحال بالنسبة للمختارات الشعرية أو النثرية أو الموسيقية التي تصدر في مجموعات، وذلك ما لم تتضمن هذه المختارات قدراً من الابتكار في التعليق أو التبويب ، فتظهر فيها بصمة صاحبه ، وجهدا واضحا له على هذه المصنفات.[13]

وأخيرًا نشير إلى أن المادة الأولى من قانون حماية حق المؤلف رقم 9 لسنة 1968 السابق ذكرها؛ نصت على أنه لكي يتمتع المصنف بحماية هذا القانون يجب أن يكون مبتكراً. كما قضت المحكمة العليا الليبية[14] بذلك إذ تقول" ... إنه يتعين لاعتبار المصنف عملاً يستحق الحماية القانونية المقررة لحق المؤلف، أن يتضمن إبداعاً وابتكاراً يميزه عن المصنف الأصلي، ويجعل طابع المبتكر وشخصيته، فإن اقتصر الأمر على مجرد نقل المصنف بذات المزايا والسمات دون ابتكار، ودون أن يحمل طابع شخصية من قام به، فإنه لا يدخل ضمن إطار الحماية المقررة في القانون"[15]

---

[11] حسن الجميعي، سبق ذكره، ص 4. خالد جمال أحمد حسن، " 2018"، النظام القانوني لحماية حق المؤلف، المجلة القانونية، العدد التاسع، ص67.

[12] خالد جمال أحمد حسن، سبق ذكره، ص67.

[13] كهينة البلقاسمي، "2009"، استقلال النظام القانوني للملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص7. خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق ذكره، ص67.

[14] راجع تعليق على هذا الحكم، خليفة الصغير، "2008"، مجوعة أبحاث قانونية، كيفية تدخل القضاء لحماية حق المؤلف الليبي بمناسبة تعليق على حكم المحكمة العليا طعن مدني 134/ 43ق مدني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، ص 37.

[15] مجموعة أحكام المحكمة العليا، طعن مدني (43/134 ق جلسة 28 صفر 1370و.ر الموافق 2002/5/11م، ص 371.

والجدير بالإشارة أن تحديد أن المصنف مبتكرٌ أو لا هو من السلطة التقديرية للقاضي، ويختلف ذلك من مصنف إلى آخر، ومن مجال إلى آخر، والغرض منه ودرجته، وغير ذلك من الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها.[16]

المطلب الثاني

أنواع المصنفات

تنقسم المصنفات كمحل لحق المؤلف، إلى المصنفات الأصلية وهي المصنفات التي تتميز بالجدة في الموضوع، فيضعها مؤلفوها دون اقتباس من مصنفات سابقة أخرى. وثانيهما: المصنفات المشتقة، وهي المصنفات التي يقتبس واضعوها مضمونها من مصنفات سابقة وضعها غيرهم.

إذاً تنقسم المصنفات إلى مصنفات أصلية ومصنفات مشتقة؛ لذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول المصنفات الأصلية، أما الفرع الثاني فيتطرق إلى مصنفات المشتقة، وذلك وفقاً لما يلي:

الفرع الأول: المصنفات أصلية

يقصد بالمصنفات الأصلية المصنفات التي يضعها مؤلفوها بصورة مباشرة، دون أن تكون مقتبسة من المصنفات السابقة، وتعدّ هذه المصنفات أصلية لأنها وليدة أفكار مؤلفيها.[17] والمصنفات الأصلية هي تلك الأعمال الفكرية التي يضعها مؤلفوها أصلا دون اقتباس من مصنفات سابقة، أو بعبارة أخرى تتمثل في المصنفات الأولية الناتجة عن إبداع أصلي.

ولقد نص المشرع الليبي في المادة الثانية[18] من قانون حماية حق المؤلف رقم 9 لسنة 1968 على المصنفات الأصلية ، وهي التالي ذكرها:

---

[16] زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، سبق ذكره، ص38، محمد محيي الدين عوض، سبق ذكره، ص38.

[17] عمر مشهور حديثة الجازي، المبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف، ندوة حق المؤلف في الأردن بين النظرية والتطبيق، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، 12 ديسمبر 2004، ص4. حميد محمد علي اللهبي، "2016"، الحماية القانونية للملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط2، ص 66

[18] تنص المادة الثانية على أن "تشمل الحماية بصفة خاصة مؤلفي:

المصنفات المكتوبة.

المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة.

المصنفات التي تلقى شفوياً كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها.

المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها.

المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية.

الخرائط الجغرافية والمخطوطات "الرسوم الكروكية."

المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم.

1- المصنفات المكتوبة

المصنفات المكتوبة هي المصنفات التي تعتمد على الكتابة كوسيلة للتعبير عن مضمون المصنف، ويأخذ مفهوم الكتابة بمعناه الواسع، فقد يظهر في شكل خط اليد أو بواسطة الآلة الكاتبة أو الحاسوب، ومن قبيل هذه المصنفات، المحاولات الأدبية المكتوبة، والبحوث العلمية والتقنية والروايات، والقصص والقصائد الشعرية.[19]

وتشتمل المصنفات المكتوبة الكتب التي تتضمن ابتكاراً أصيلاً، سواء كان الكتاب مطبوعاً، أو مخطوطاً، وسواء أكانت هذه الكتب أدبية كالكتب الخاصة بالشعر، والقصص الأدبية، المسرحية وكتب التاريخ والجغرافية، أو الكتب العلمية كالكتب الخاصة بالطب، والهندسة، والكيمياء، والعلوم الرياضية.[20]

وتجدر الإشارة إلى أن الفقه الفرنسي ذهب إلى أوسع من ذلك، إذ يشمل مصطلح الكتاب الكراسات التي تحتوي على معلومات، والدليل السنوي، والتصاميم، والمرشد، والقاموس، والخرائط الجغرافية.[21]

والجدير بالإشارة أن هناك بعض المصنفات المكتوبة لا تمنح لها الحماية على أساس حقوق المؤلف، حيث لا يوجد ربط بين المصنف وشخص معين، ومن بينها: النصوص الرسمية كالقوانين والقرارات والأحكام القضائية والمراسيم.

2- المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة.

تتمتع مصنفات الرسم بالحماية متى انطوت على ابتكار، وقد يمثل الرسم منظراً طبيعياً، أو مبتكراً من ذهن الرسام، كاللوحة التي يرسمها الفنان من جمال الطبيعة أو تفتق عنها ذهنه، أي كانت الطريقة التي يستخدم بها، لكن يلزم أن ينفذها الفنان تنفيذاً فعلياً، أي اللمسة الشخصية للفنان.[22]

المصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات وتكون معدة مادياً للإخراج.

المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية.

المصنفات التي تعد خصيصاً أو تذاع بواسطة الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون.

وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة.

ويعتبر عنوان المصنف متى كان متميزاً بطابع ابتكاري من العلامات التجارية التي يسري عليها قانون العلامات التجارية."

[19] حميد محمد علي اللهبي، سبق ذكره، ص 70.

[20] نواف كعنان، سبق ذكره، ص 211.

[21] نواف كنعان، سبق ذكره، ص 212.

[22] حميد محمد علي اللهبي، ساق ذكره، ص 109.

كما قد يتم ابتكار المصنف بالحفر على المواد المصنوعة من المعدن أو الحجر، أو النحت، وهي عمل أشكال فنية تتميز بالطابع الابتكاري، ومثال ذلك التماثيل والمجسمات، أيّاً كانت المادة المصنوع منها، سواء أكان الحجر أم الجبس.[23]

ويدخل ضمن هذه المصنفات فن العمارة، وهو من الفنون التي لها مكانة عالمية سامية منذ القدم، وهي مصنفات تولدت عن ابتكارات ذهنية، ومن ثم صدرت في شكل مادي.[24]

إن جميع المصنفات الآنف ذكرها تتمتع بالحماية القانونية متى انطوت على ابتكار يبرز شخصية صاحبها.

3- المصنفات الشفوية.

تنطوي المصنفات الشفهية على جهد ذهني، ويظهر الإبداع فيها إما من خلال التركيب، أي الإخراج، وإما من خلال التعبير، فهي تعكس شخصية المؤلف وتبرز بصمته. وتعدّ من قبيل المصنفات الشفوية: الخطابات والمحاضرات والمرافعات، والمصنفات المماثلة لها، التي لا يمكن استنساخها دون ترخيص صاحبها.[25]

وهنا نشير إلى أن الأنباء الصحفية أو الأنباء الموجزة التي ليس لها أصالة، سواء المحتوى، أو التعبير؛ غير محمية قانونا.[26]

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يعدّ من قبيل المصنفات الشفوية تلك المصنفات التي لها أصول مكتوبة ومتداولة بين الجمهور قبل إلقائها، كالقراءة العلنية للقصص والروايات ودواوين الشعر والمقالات المنشورة، حيث إن المصنف المكتوب لا ينقلب إلى مصنف شفوي لمجرد تلاوته على الجمهور.

4- المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

تعدّ المصنفات المسرحية أعمالا فنية يتم عرضها مباشرة على الجمهور تتابع فيها الحوادث، وكذا الأحاديث، ومن المعروف أن المسرحية قد تكون مصاحبة لمصنف موسيقي، وقد لا تكون كذلك، وكما يمكن أن تكون مكتوبة، غير أن هذا لا يعني أنها تعد مصنف مكتوب، لأن المصنف المسرحي

[23] حميد محمد علي اللهبي، سبق ذكره، ص 111.
[24] زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، سبق ذكره، ص 55.
[25] نواف كعنان، سبق ذكره، ص215.
[26] نواف كنعان، سبق ذكره ، ص215. زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، سبق ذكره ، ص 46 وما بعدها

بطبيعته تمثيل وأداء. هذا ويتخذ المصنف المسرحي عدة أشكال، كالمصنف المسرحي الموسيقي، ورقص الباليه، والتمثيل الإيمائي.[27]

5- المصنفات الموسيقية، سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها.

الموسيقى هي فن تنسيق أنغام الإنسان أو الآلات الموسيقية أو الاثنين معا، وذلك بهدف تحريك المشاعر. والمصنفات الموسيقية تشمل كل أنواع الموسيقى الأصلية من الأنغام والعناصر المكملة للمصنفات الموسيقية المتمثلة في اللحن، والانسجام، والتوازن، وتظهر أصالة المصنف من خلال تنسيق هذه العناصر مكتملة، وبالنسبة لحقوق المؤلف، فإنه لا يمكن اكتساب حقوق مانعة إلا على اللحن، وهذا الأخير يعادل التأليف أو تناول الفكرة في المؤلفات الأدبية.[28]

6- المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية.

تعدّ المصنفات السينمائية والمصنفات السمعية البصرية التي يسهم في تحقيقها عدة مصنفات فنية وموسيقية وإخراج؛ بمثابة مزيج ينتهي إلى أفلام سينمائية يتم نشرها عن طريق العرض السينمائي أو التلفزي، وهي جميعاً مشمولة بالحماية، ولا يجوز نشرها إلا بإذن صاحبها.

وتعد المصنفات السينمائية أو المصنفات السمعية البصرية من المصنفات المشتركة، المتضمنة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، لأنه عادة ما يسهم في إبداعها عدة أشخاص لكل منهم دور محدد، وهو عادة المؤلف الأصلي للقصة المأخوذ منه الفيلم، مؤلف الحوار أو النص، مؤلف التلحين الموسيقي، الرسام أو الرسامون إذا تعلق الأمر برسم متحرك، المخرج.[29]

والفرق بين المصنفات السينمائية والمصنفات السمعية البصرية أن هذه الأخيرة أوسع انتشار لأنها معدة للسمع والنظر في آن واحد، وتكون مثبتة في دعامة مادية: كاسيت، أسطوانة، قرص مضغوط.

7- الخرائط الجغرافية والمخطوطات "الرسوم الكروكية".

تعني الخرائط الجغرافية المصنف الذي يمثل المظهر السطحي لمنطقة ما، وتتمتع هذه الخرائط بالحماية القانونية إذا انطوت على الابتكار.

[27] حميد محمد علي اللهبي، سبق ذكره، ص 119.
[28] حميد محمد علي اللهبي، سبق ذكره، ص 122.
[29] عبد الفتاح بومي الحجازي، "2009"، حقوق المؤلف في القانون المقارن، بهجات للطباعة والتجليد، الزقازيق، ط1 ص 32.

8- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم.

ويشمل هذا المصنف الرسوم التي تتعلق بالمخططات والتصاميم والرسوم البيانية، والرسوم الخاصة بالجغرافيا، والجدير بالذكر أن هذه المصنفات يجور استخدامها لغرض التدريس، وهو استثناء منحه القانون.[30]

9- المصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات، وتكون معدة مادياً للإخراج.

وهي المصنفات التي تؤدي بالحركات مثل فنون الرقص والألعاب الفنية مثل السيرك، ويدخل فيها فن الإخراج في التمثيل أو التنفيذ؛ لذا يطلق على أصحاب الحقوق في هذه المصنفات فناني الأداء.[31]

10_ المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية.

وهي المصنفات العلمية التي تحمل أفكارًا ذات طابع علمي، وتشمل كلا من مصنفات العلوم الدقيقة، الطبية، التقنية، التعليمية، الفيزيائية، الكيميائية، وبصفة عامة كل المصنفات ذات الصلة بالعلوم.

11_ المصنفات التي تعد خصيصاً أو تذاع بواسطة الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون.

يقصد بتعبير الإذاعة نقل الأصوات أو الأصوات والصور للجمهور، ويتم ذلك بإرسال لا سلكي، أو هو البث الإذاعي لأصوات أو صور بواسطة تموّجات الراديو. فمحل الحماية هنا البرامج الإذاعية المباشرة وغير المباشرة، فأي نقل للبرامج الإذاعية بوسيلة سلكية أو لاسلكية يعدّ محمياً بنص القانون.[32]

ونصت المادة الثانية في فقرتها الأخيرة من قانون حماية حق المؤلف رقم 9 لسنة 1968 على أن " تشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة".

الفرع الثاني: المصنفات المشتقة

إلى جانب الحماية القانونية التي تحظى بها المؤلفات الأصلية، يوفر المشرع أيضا حماية قانونية للمصنفات المشتقة. والمصنف المشتق هو وضع مصنف جديد مأخوذ من مصنف سابق في الوجود، وهو ما يطلق عليه المصنف الأصيل أو السابق.

---

[30] ياسين بن عمر،"2011"، جرائم تقليد المصنفات الأدبية والفنية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 21.

[31] عبد الفتاح بومي الحجازي، سبق ذكره، ص 29.

[32] حميد محمد علي اللهبي، سبق ذكره، ص 130.

ويقصد بالمصنفات المشتقة المصنف الذي يتم ابتكاره استناداً إلى مصنف آخر سابق له، بحيث يتمتع المصنف المشتق من مصنف سابق له بالحماية القانونية المقررة لحق المؤلف، وذلك لأن إبداعه يتطلب جهداً وقدراً معيناً من المعرفة الخاصة. وتتطلب المصنفات المشتقة القيام بإعادة صياغة أو اقتباس أو تحويل للمصنف الموجود من قبل.[33]

ولقد عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) المصنف المشتق بأنه "مصنف مبتكر استناداً إلى مصنف آخر سابق له، وتكمن أصالته في وضع اقتباس للمصنف السابق له، أو في العناصر الإبداعية لترجمته إلى لغة مختلفة، ويتمتع المصنف المشتق بالحماية دون المساس بحق المؤلف في المصنف السابق له".

ومن التعاريف السابقة نستنتج ضرورة توافر شرطين في المصنف المشتق: الأول إدماج مصنف سابق في مصنف جديد. والثاني عدم مساهمة مؤلف المصنف السابق في المصنف الجديد. معنى ذلك أنه يجب وجود مصنف سابق أدمج فيه مصنف جديد دون مساهمة من المؤلف السابق في المصنف الجديد.

ولقد نص المشرع الليبي في المادة الثالثة[34] من قانون حماية حق المؤلف رقم 9 لسنة 1968 على المصنفات المشتقة، وهي التالي ذكرها:

1- تعريب المصنف أو ترجمته " الترجمة": يقصد بالترجمة التعبير عن مصنف بلغة أخرى غير لغة النص الأصلي، سواء كان النص الأصلي مكتوباً أو شفوياً، وبصرف النظر عن الغرض من الترجمة، أي سواءً أكانت بهدف نشرها في صورة كتاب أو مجلة أو بهدف اتخاذها موضوعاً لعرض مسرحي أو سينمائي أو تلفزيوني أو إذاعي أو غيرها من الأغراض.[35]

---

[33] عمر مشهور حديثة الجازي، سبق ذكره ص5، خليفة الصغير، "2008"، مجوعة أبحاث قانونية، الحماية الجنائية لحق المؤلف في القانون الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 41.

[34] حيث تنص المادة الثالثة على أن "يتمتع بالحماية من قام بتعريب المصنف أو ترجمته أو بتحويله من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر، أو من قام بتلخيصه أو بتحويره أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأي صورة تظهره في شكل جديد. وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي، على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير من التقاط صور جديدة للشيء المصور، ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان، وبصفة خاصة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة الأولى".

[35] نواف كعنان، سبق ذكره، ص255.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يقف عند الترجمة الحرفية لكلمات المصنف السابق، بل يجتهد ويبتكر في استخدام الكلمات التي تعبر عن أفكار المؤلف، ولا شك في أن هذا يستلزم الإحاطة باللغتين، ويستلزم جهدا فكرياً عند اختيار الكلمات والجمل.[36]

2- تحويل المصنف من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر "الاقتباس":

والاقتباس هو انتقال المصنف من نوع إلى آخر، أي انتقال فكرة من مصنف أصلي إلى مصنف أخرى، كمصنف أدبي يحول إلى فيلم سينمائي، أو إلى مسرحية. أو أن يعدل دون تغيير النوع، كالزيادة في عدد أجزاء مصنف تلفزيوني، والتعديلات الموسيقية، وكذلك المراجعات التحريرية، وباقي التحويرات الأصلية للمصنفات الأدبية والفنية.[37]

3- القيام بتلخيص المصنف أو تحويره أو تعديله أو شرحه أو التعليق عليه، بأي صورة تظهره في شكل جديد" التحوير".

والتلخيص هو القيام بنقل المصنف الأصلي إلى صورة موجزة ومطابقة للصورة الأصلية، وهذا الجهد المبذول يعطي للمصنف المشتق صبغة شخصية، وبذلك يعدّ ابتكارا. ومثال ذلك القيام بتلخيص كتاب من عدة أجزاء وجعله في كتاب واحد.

يتحقق التحوير بقيام بتحويل رواية إلى مسلسل أو فيلم سينمائي. أو كتحويل الموسيقي بنقل المصنف المعزوف بالبيانو مثلا إلى عزفه بطريق العود، ولا شك أن في هذه الطريقة قدْرًا من الإبداع والشخصية، وهو ما يشكل أساساً للحماية، فالتعديلات الموسيقية متوفرة جدا ولا تتمتع بحماية حقوق المؤلف إلا عند احتوائها على مساهمة إبداعية، وبمفهوم المخالفة لا توجد حماية قانونية متى كانت المساهمة تقنية بحته لتكرير الصوت أو عمليات أخرى.

أما التعديل فهو تميز المصنف المشتق عن المصنف الأصلي في التبويب أو التنسيق أو بأي جهد آخر.

[36] ياسين بن عمر، سبق ذكره، ص 25.

[37] نواف كعنان، سبق ذكره، ص258.

4- التقاط صور جديدة لأي موضوع أو عمل سبق تصويره فوتوغرافيا.

لا يترتب على التقاط الصور منع الغير من التقاط صور جديدة للشيء المصور، ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان، وبصفة خاصة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة الأولى مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي على المصنف الفوتوغرافي.[38]

وفي الختام نشير إلى أن التطور الذي يشهده عصرنا الحالي رافقه تطور في وسائل نقل الإنتاج الفكري على اختلاف أنواعه، وأوجد مصنفات جديدة جديرة بالحماية القانونية. ومن أهم هذه المصنفاتِ المصنفاتُ الإلكترونية. فمثل هذه المصنفات لم ينصّ عليها القانون الليبي، وهنا نشير إلى أن هذه المصنفات تتمتع بالحماية القانونية، حيث إن المشرع الليبي ذكر أنواع المصنفات _سواءً الأصلية أو المشتقة _ على سبيل المثال لا الحصر.

[38] أحمد محمد الشحي، "2017"، حقوق التأليف في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بقانون حقوق المؤلف الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 14، العدد 1، ص 124.

الخاتمة

أولاً: الخلاصة

وختاماً ومن خلال دراسة المصنفات كمحل لحق المؤلف وفقاً للقانون رقم (9) لسنة 1968. تبين لنا أن المصنف هو كل إنتاج ذهني، أياً كان نوعه، وأياً كان موضوعه أو طريقة التعبير عنه. ولا يتمتع أي مصنف ذهني بالحماية القانونية إلا إذا كان ينطوي على قدر من الابتكار. ولا يقصد بالابتكار أن يكون كل ما يرد في المصنف جديداً لم يتم تناوله من قبل، وإنما يقصد بالابتكار أن يكون للمؤلف دور متميز تبرز فيه شخصيته. والمصنفات كمحل لحق المؤلف تنقسم إلى نوعين: مصنفات أصلية، ومصنفات مشتقة. وقد استخلصنا من خلال هذا الدراسة عدة نتائج، وهي كالتالي:

ثانياً: النتائج

1- المشرع الليبي اهتم مبكراً بحقوق المؤلف، حيث يعدّ التشريع الليبي من أوائل التشريعات العربية التي نظمت موضوع الملكية الفكرية، وذلك منذ ستينيات القرن المنصرم.
2- لكي يتمتع المصنف بالحماية لا بد من أن يتوافر فيه الابتكار، فأساس حماية المصنف الابتكار، ولا يشترط في الابتكار الجِدَّة.
3- تنقسم المصنفات كمحل لحق المؤلف إلى مصنفات أصلية ومصنفات مشتقة.
4- ذكر المشرع الليبي عدة أنواع للمصنفات الأصلية والمشتقة، ونحن نرى أن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر.
5- يوجد قصور في القانون الليبي، نظراً لعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية الحديثة، وعدم ذكره للمصنفات الحديثة، كالمصنفات الإلكترونية.

ثالثاً: التوصيات.

1- نهيب بالمشرع الليبي القيام بمراجعة التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال.
2- ضرورة نشر الوعي بحق المؤلف وأهميته، إذ يعدّ شديد الصلة بالأمانة العلمية والبحث العلمي.
3- إعداد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ضمن السياسات العلمية والثقافية والتعليمية والاقتصادية.
4- نوصي بتدريس الملكية الفكرية في الجامعات الليبية والمراكز البحثية العلمية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

-حميد محمد علي اللهبي، "2016"، الحماية القانونية للملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط2.

-عبد الفتاح بومي الحجازي، "2009"، حقوق المؤلف في القانون المقارن، بهجات للطباعة والتجليد، الزقازيق، ط2.

-محمد محيي الدين عوض، " 2004"، حقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحمايتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1.

-مؤيد زيدان، "2020"، حقوق الملكية الفكرية، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق، ب ط.

-نواف كنعان،" 2009"، حق المؤلف النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، دار الثقافة، الأردن، ط1.

ثانياً: الرسائل العلمية.

-زينب عبد الرحمن عقلة سلفيتي، "2012"، الحماية القانونية لحق المؤلف في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

-كهينة البلقاسمي، "2009"، استقلال النظام القانوني للملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

-مليكة عطوي، " 2004" الأنترنت والملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

-ياسين بن عمر،"2011"، جرائم تقليد المصنفات الأدبية والفنية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ثالثاً: البحوث.

-أحمد محمد الشحي، "2017"، حقوق التأليف في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بقانون حقوق المؤلف الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 14، العدد 1.

-حسن الجميعي، نظرة عامة عن نظام الملكية الفكرية في مصر، حلقة عمل الويبو التمهيدية حول الملكية الفكرية تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية" الويبو" بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والصناعة، القاهرة، 10 أكتوبر 2004.

-خالد جمال أحمد حسن، " 2018"، النظام القانوني لحماية حق المؤلف، المجلة القانونية، العدد التاسع.

-خليفة الصغير، "2008"، مجوعة أبحاث قانونية، كيفية تدخل القضاء لحماية حق المؤلف الليبي بمناسبة تعليق على حكم المحكمة العليا طعن مدني 134/ 43ق مدني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1.

-خليفة الصغير، "2008"، مجوعة أبحاث قانونية، الحماية الجنائية لحق المؤلف في القانون الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1.

-عمر مشهور حديثة الجازي، المبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف، ندوة حق المؤلف في الأردن بين النظرية والتطبيق، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، 12 ديسمبر 2004.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

واقع الطلاق في المجتمع الليبي
(الأسباب والاثار والحلول من وجهة نظر المرأة المطلقة)
دراسة ميدانية على مدينة المرج

د عبدالسلام ادم علي الذرعاني
أستاذ مشارك قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم المرج

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق في المجتمع الليبي والحلول المقترحة من وجهة نظر النساء المطلقات وكانت عينة الدراسة مجموعة من النساء المطلقات في مدينة المرج واستخدم الباحث المنهج الوصفي كما تم استخدام استمارة المقابلة لجمع المعلومات وللإجابة على أسئلة الدراسة على عينة قصدية حجمها (40) مطلقة وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها: ان اكثر **اسباب الطلاق** في المجتمع الليبي هي عمل المرأة، تدخّل الأهل ، الخيانة الزوجية، الإدمان على المسكرات، الخ من، ومن **اثار الطلاق على المطلقة:** فقدان الدعم العائلي، نظرة المجتمع الغير منصفة، الاكتئاب، ومن **الحلول** التي تساعد في القضاء على الطلاق :توفير سكن، وتثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج، والتوعية بمخاطر بعض المعتقدات الشعبية السائدة مثل الحسد والسحر، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات.

Abstract

This study aims to identify the causes of divorce in Libyan society and the proposed solutions from the point of view of divorced women. The study sample was a group of divorced women in the city of Al-Marj. The researcher used the descriptive approach and an interview form was also used to collect information and to answer the study questions on a purposive sample size of (40) divorced women. The study reached a number of results: The most common causes of divorce in Libyan society are women's work, family interference, marital infidelity, addiction to alcohol, etc. Among the effects of divorce on the divorced woman are: loss of family support, society's unfair view, depression, and among the solutions that help in eliminating divorce

Providing housing, educating women about their legal rights within the framework of marriage, and raising awareness of the dangers of some prevailing popular beliefs such as envy and witchcraft. The study reached a set of recommendations.

المقدمة

يعتبر الطلاق من القضايا العصرية التي أخذت من تفكير وجهد الباحثين كمية وافية من الاهتمام، كما أن الطلاق من الموضوعات التي تم تناولها في العديد من الدراسات والأبحاث ومختلف الرسائل العلمية والشرعية كما يعتبر الطلاق عبارة عن إحدى الظواهر والقضايا الاجتماعية التي عرفتها العديد من المجتمعات البشرية على مر ومختلف العصور وقد تعددت أسبابها وتباينت واختلفت أحكامها وذلك وفقاً للتغيرات المتسارعة والتي تطرأ وكذلك التي مست المعايير الثقافية وكذلك الأنظمة الشرعية والعديد من القوانين الوضعية التي عاصرت حياة مختلف المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة على حدٍ سواء.

فإن ارتفاع معدلات الطلاق يسبب خوفاً شديداً، اذ يشكل تهديداً يطال التماسك الاجتماعي والاسري وتراجع القيم الاجتماعية حول اهمية التماسك الاسري، وتغير نمط الاسرة من ممتدة الى نووية وانحسار وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية المتمثلة في دور الاهل وكبار السن في حل الخلافات الزواجية الامر الذي جعل الطلاق امراً عادياً بالنسبة لكثير من الاسر، حيث تشير المؤشرات الحيوية خلال السنوات الاخيرة آخر معدلات الطلاق في المجتمع الليبي كالآتي: (2015 عدد حالات الطلاق 5372)، وفي (2018عدد حالات الطلاق 9425) وفي (2019 عدد حالات الطلاق7467) .

وبالنظر إلى ماهية الآثار الكثيرة والتي ترتبت عن الطلاق باعتبارها الظاهرة المنتشرة في الوقت الراهن وعلى اعتبار أنها أكثر حساسية وأكثر ضرر للمجتمع، ذلك نظراً لإفرازاتها الصعبة والخطيرة على كافة الجوانب المتعددة والمختلفة من نفسية واجتماعية وكذلك اقتصادية، كما أن هذا العمل ما هو إلا محاولة وطريقة للوصول إلى إيضاح وتفسير الاسباب المختلفة والمتعددة، وما هي الحلول المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة.

1-مشكلة الدراسة

يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية متغيرة، ومستمرة، ومرتبطة بظاهرة اساسية وهي الزواج، شهد المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات العربية جملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي اثرت بدورها في معدلات الطلاق.

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اسباب الطلاق والاثار والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقة وتنطلق الدراسة الحالية من الاسئلة الاتية:

- ماهي أهم الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة؟
- ما الاثار الناتجة عن الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة؟
- ما الحلول المقترحة للمشكلة من وجهة نظر المرأة المطلقة؟

1-1-أهداف الدراسة: نسعى في بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأسباب المؤدية الى الطلاق من وجهة نظر النساء المطلقات في المجتمع الليبي عموما ومجتمع مدينة المرج بشكل خاص.
- التعرف على الاثار الناتجة عن الطلاق من وجهة نظر النساء المطلقات في المجتمع الليبي.
- العمل على وضع اقتراحات التي من شأنها أن تعمل على تقليل حدوث الطلاق.

2-1-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث في كونه يعالج واحدة من الظواهر الاجتماعية المهمة والأساسية والتي زاد انتشارها في الوقت الحالي بشكل ملفت للنظر خاصة بعد 2011 وما رافق تلك الفترة من تغييرات اجتماعية سريعة أدى إلى تفاقم المشكلة في مجتمعنا، لذا بات من الضروري القيام بدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية تتوخى من خلالها معرفة الأسباب الكامنة في زيادة ظاهرة الطلاق لغرض معالجتها علميا من اجل الحد منها والتقليل من انتشارها في مدينة المرج.

3-1-مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الطلاق لغة: في المعجم الوسيط ورد معنى طلق أو طلوقا وطلاقا بمعنى تحرر من قيده والمرأة من زوجها طلاقا أي تحللت من قيد الزوج وخرجت من عصمته (مصطف ابراهيم: دت، ص563)

ـــ شرعا، هو حل عقد التزويج فقط وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي (مصطفى العدوي: 1988، ص7)

ـــ اجتماعيا: يشير الطلاق إلى إنهاء علاقة الزواج بشكل رسمي وشرعي، وتختلف طريقة إنهاء العلاقة من ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى أخر، ومازالت حقوق الرجال والنساء شديدة التباين والاختلاف وتخضع في ذلك لطبيعة الديانة التي وثقت الزواج إضافة إلى السياق الثقافي العام الذي يحدد ملامح وطريقة إنهاء العلاقة (ناصر الزاهرني:2021، ص242)

ـــ يمكن تعريف الطلاق إجرائيا بأنه الطريقة التي يختارها الزوجان لإنهاء العلاقة بينهما وفك ارتباط الزواج بشكل شرعي بسبب عوامل اجتماعية أو نفسية.

2-المنطلق النظري للدراسة:

نظراً لأن موضوع الطلاق من الموضوعات التي تدخل ضمن دراسات الاسرة، فيستعين الباحث بالنظرية البنائية الوظيفية لتفسير الظاهرة، من خلال الخلل الوظيفي والبدائل الوظيفية حيث يرى أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن واعتماد متبادل مستمر بين أجزائه، فكل اجزاء البناء الاجتماعي له وظيفة ودور يؤديه في إطار هذا البناء، وأن الهدف الرئيسي لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الاخرى،(سلوى الخطيب :2007،ص 29) والاسرة وفقا لمفهوم هذه النظرية جزء من أجزاء البناء الاجتماعي تؤثر و تتأثر بالنظم الاجتماعية الاخرى، وتتكون الاسرة من وحدتين زوج وزوجة لكل منهم دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء الاسري واستقراره كما هو الهدف لكل النظم الاجتماعية . وهنا يجب ان يؤخذ في الاعتبار أنه من الضروري لاكتشاف الوظيفية أو الخلل الوظيفي في أي نسق اجتماعي ان يوضع في المحيط الذي يقع فيه لأن البناء الذي يعد خلل وظيفياً بالنسبة الى نسق قد يكون وظيفيا بالنسبة الى نسق اخرى، وعند محولة تطبيق هذا المدخل على البحث الحالي نحول تفسير ادوار وعلاقات الاجزاء ببعضها البعض والوظيفة المحصلة لهذا العلاقات في ضوء المحيط المجتمعي الذي وجدت فيه، فالأسرة لها وظائف عديدة تقوم بها تجاه افرادها وهذه الوظائف هي التي تحافظ على ترابط الاسرة وتقوية انتماء أعضائها للنسق ككل. فان عجز النسق على الوفاء بالمتطلبات الوظيفية الاساسية للفرد وعدم قدرة أحد الزوجين على إشباع حاجات الاخر يجعل الطلاق امراً طبيعياً؛ لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في الوظيفة لأحد الزوجين يؤدي إلى اختلال الأسرة والمجتمع ككل (هند الشهراني:2022، ص408).

يمكن القول إن مشكلة الطلاق من المشكلات الأكثر تعقيدا والتي تصيب الاسرة في مرحلة بنائها الأول، فعلى الرغم أنها مشكلة تمتاز بطابع الخصوصية، غير أن تأثيرها يخذ نطاقا واسعا ليشمل المجتمع ككل، فهي مشكلة تؤرق حياة الاسرة والبناء الاجتماعي وتزرع الفرقة والشقاق فيه.

3-المفهوم الاجتماعي للطلاق:

لما كان من ضرورة عدم فصل الطلاق من أجل فهمه عن نظام الزواج، فيمكن القول بأن الطلاق عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره وبصورة مرضية هذا التفكك الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها وعلى الرغم من أن هناك

أنواع عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق، كالانفصال أو الهجر مثلا، إلا أن الطلاق يعتبر أعم وأهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات دون استثناء ، وتقود هاتان الميزتان إلى أن الطلاق هو الوحيد من أنواع التفكك الأسري الأخرى الذي يؤدي إلى الانفصال النهائي بين الزوجين بصفة شرعية، سمح لهما بحق الزواج ثانية، الأمر الذي جعل من ضرورة الاعتراف القانوني بالطلاق إلى جانب الاعتراف المجتمع به حتميا، وإلا سيعد الطلاق هو الآخر مجرد أي نوع من أنواع التفكك الأسري الأخرى، والأمر الذي أدى بالتالي إلى أن أغلب التعاريف التي ظهرت للطلاق، وحتى من طرف الباحثين الاجتماعيين، تجمع بين الجانب الاجتماعي والجانب القانوني للطلاق في نفس الوقت في تعريفها له، والتي من بينها مثلا أن "الطلاق هو الفسخ الشرعي ، وأنه "خصم الرابطة الزوجية التي يثبتها المجتمع، للارتباطات الزوجية، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج"، وأنه أخيرا "تحطيم الزواج وفسخ عقده من قبل الشخصين المتزوجين لأسباب اجتماعية وحضارية ونفسية تتعلق بهما وما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف المذكورة ان الطلاق عبارة عن أحد أشكال التفكك الأسري التي تحدث بين الزوجين نتيجة لفشل أحدهما أو كلاهما في مواجهة متطلبات الحياة الزوجية المشتركة، وينتج عن هذا التفكك اشتداد الخلافات بين الزوجين ولأي سبب من الأسباب، ولكي يكون هذا التفكك طلاق وليس مجرد أي نوع من أنواع التفكك الأسري الأخرى، لابد من الاعتراف المجتمعي والقانوني في آن واحد. (مسعودة كسال:2021 ،ص424)

4-الأسباب الاجتماعية للطلاق:

توفر العوامل الاجتماعية الأرضية الخصبة لحدوث الطلاق، وهي كثيرة ومتسعة باتساع الحياة الاجتماعية ونذكر منها: 1- خروج المرأة إلى العمل: مما أثر على وظيفة المرأة ونظرتها لنفسها وبأنها تستطيع أن تعيل نفسها، فقد أدى تقدم المجتمعات إلى تغيرات كثيرة منها دور المرأة في المجتمع، فقد أصبحت المرأة تخرج إلى العمل مما أثر على دورها كأم وكربة بيت وكزوجة، فأصبحت المرأة مستقلة من الناحية المادية الأمر الذي غير نظرتها لنفسها، وأصبحت تعلم أنها تستطيع أن تعيل نفسها.

وكذلك يحدث الطلاق بسبب ما يداخل نفسية الزوجة من غرور باعتقادها أن خروجها إلى سوق العمالة يكسبها مركزاً اجتماعياً يمكنها من طلب التساوي بزوجها، ومن الاستغناء عنه، والتحرر من الاعتماد عليه وعلى أهلها مادياً واقتصادياً، ويشجعها على الرغبة في الانفصال عند أول صدام أو خصام، أو بسبب ما يداخل نفسية الزوج من الغيرة ومن الشكوك التي تساوره والتي تنشأ

بمناسبة العلاقات الشخصية التي تقوم بين الزوجة وبين رؤسائها ومديرها وزملائها من الرجال، بالإضافة إلى تخليها عن بعض أو معظم واجباتها المنزلية واهمالها لشؤون الأولاد وهو الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوء اصطدامات حادة بين الزوجين تنتهي بطلب الطلاق من أحدهما (عبد العزيز سعد،1989 ص ص: 280-279) .

2- التعليم: يرى كثير من علماء الاجتماع . أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحررها الاجتماعي والاقتصادي، قد ولد لديها شعوراً قوياً بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية، وتؤكد البيانات أن حالات الطلاق تزداد بين الأميين والأميات، فإن هذا يعني أنه كلما ازد حظ الزوج أو الزوجة من التعليم ازدادت مسؤولياته نحو أسرته، وكان أكثر ترددا في قبول مبدأ هدمها وطلب الطلاق، ويتفق هذا مع ما ذهب إليه علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفوراً وكرهاً للطلاق وأكثر تحملا للالتزامات الأسرية (سناء الخولي،1984 ص267).

3- التغير من ناحية النظرة الاجتماعية للطلاق واعتباره كبديل وحل إذ أن كثيراً من الناس أصبح ينظر إلى الطلاق على أنه حل لكثير من الأزمات العائلية بين الزوج والزوجة، واعتباره بديلاً للوضع الموجود، فالمجتمعات الحديثة تنظر إلى الطلاق على أنه حل لكثير من الأزمات العائلية بين الزوج والزوجة، واعتباره بديلا للوضع الموجود، فالمجتمعات الحديثة تنظر إلى الطلاق على أنه الملاذ من التوترات العائلية، فترى الزوجين ينفصلاً نسبياً إذا ما واجه مشاكل لا يستطيعان أن يواجهانها.

4- نقص الوازع الديني: يجمع العلماء في مجال بناء الأسرة بأن نسبة حالات الطلاق في المجتمعات الحضرية المتمدنة أعلى وأكثر منها في المجتمعات الريفية والقروية وينسب هؤلاء الباحثون ذلك إلى سببين رئيسيين هما توجه الأسرة الحضرية إلى التفكك وترك القيم الدينية، ومحافظة الأسرة الريفية على المبادئ السماوية والقيم التي تبغض الطلاق وتشينه (عبد العزيز سعد، مرجع سابق، ص: 280).

فالاسلام لم يشجع على الطلاق إلا في حالات صعبة جداً وقليلة، فأبغض الحلال عند الله الطلاق، وبما أن الناس قد ابتعدوا عن الدين وأخذوا يتعاملوا مع الحياة بصورة مادية أصبح دور الدين في منع الطلاق يتضاءل.

5- انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي:

للأسف الشديد، بلغ الطلاق في العالم العربي نسب مهولة للغاية. هذا إن دلّ على شيء، إنما يدل على آفة التشتت الأُسَري الذي يعيشه المجتمع العربي في صمت! ولهذه الآفة الخطيرة أسبابها التي وجب إدراكها أولا، ثم معالجتها قدر الإمكان. يجب أولا الإشارة إلى نقطة مهمة: الطلاق نوعان – إن صح التعبير هناك طلاق معقول بأسباب موضوعية (اختلافات كبرى، أمور قاهرة...)، وهناك الطلاق الغير منطقي والمتسرع، الذي يقع في الأشهر أو السنوات الأولى من الزواج، من دون أسباب حقيقية، وهي التي تشكل أكبر نسبة في المجتمع وسوف نورد بشكل مختصر شرحاً لواقع حالات الطلاق في بلادنا العربية وذلك على سبيل المثال لا الحصر وهي كالتالي:

1-5- المملكة الأردنية الهاشمية: وتصدر الأردن، بحسب دراسة أميركية، الدول العربية التي تشهد أعلى معدلات الطلاق وجاء الاردن الاول عربياً والـ 14 عالمياً من حيث معدل الطلاق في الوقت الذي كشف فيه تقرير محلي لدائرة قاضي القضاة أن الأردن يشهد يومياً 60 حالة طلاق.

وأشار معهد تضامن النساء الأردني مؤخرا أن 21%من الذكور المطلقين و51 من الفتيات المطلقات أعمارهم تقل عن 25 عاماً، ما يشير الى أن الزواج المبكر من أهم أسباب الطلاق في الأردن.

2-5- المملكة العربية السعودية: تعددت أسباب الطلاق فيها ومن أهم أسباب الطلاق في السعودية، كان عمل المرأة خارج البيت في الوقت الذي كانت ولا تزال "المرأة الموظفة" الأكثر رغبة وطلبا للزواج من قبل طالبي الزواج على اعتبار المناصفة والمساهمة في تكاليف بيت الزوجية.

وكشفت الهيئة العامة للإحصاء في تقريرها الثالث لـ 2016 عن ارتفاع عدد المطلقات الموظفات في المملكة حيث بلغ 72895، في حين بلغ عدد المطلقات من العاطلات عن العمل 14856، والذي أظهر ارتفاع أعداد المطلقات الموظفات في المملكة مقارنة مع المطلقات العاطلات عن العمل، ما يعني أن "عمل المرأة" قد يكون أحد أهم مسببات الطلاق في المملكة.

3-5- جمهورية مصر العربية: نتيجة للكثافة البشرية ترتفع اعداد حالات الطلاق تقع حالة طلاق كل 120 ثانية، وفقًا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إذ تحدث 28 حالة طلاق كل ساعة، وأكثر من 20 ألف حالة في الشهر ووفقًا للأرقام المعلنة، فإن نسبة 12% من حالات الطلاق وقعت في السنة الأولى من الزواج، بينما وقعت نسبة 9% منها في السنة الثانية، ووقعت نسبة 6.5% منها خلال السنة الثالثة.

4-5- دولة الكويت: كشف إحصائية، أعدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بوزارة العدل، عن معدلات الزواج والطلاق لعام 2022، أن عدد حالات الزواج في الكويت العام الماضي بلغت 13387 حالة.

5-5- المملكة المغربية: أظهرت بيانات حديثة لوزارة العدل أن عدد حالات الطلاق في المغرب قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2021، إذ سجلت ارتفاعا بلغ 6585 حالة، مقارنة بعام 2020.

6-5- الجمهورية الجزائرية: تشير الأرقام الرسمية إلى المنحنى المتصاعد لحالات الطلاق، إذ أفادت إحصائيات العام 2022، بوقوع 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من العام، بواقع 240 حالة يوميا.

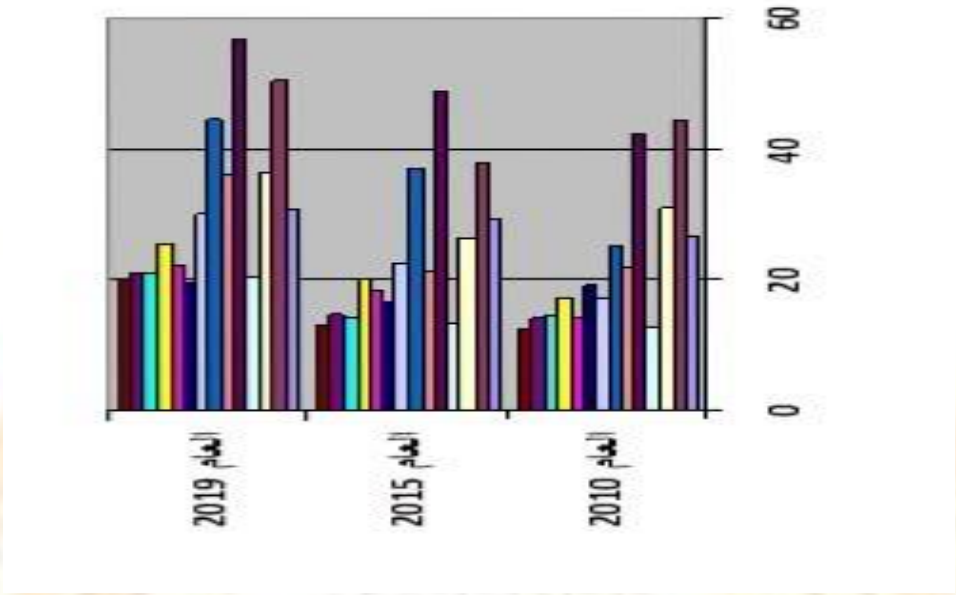
ونورد فيما يلي جدولاً يعطي عدد حالات الطلاق في عدد من الدول العربية خلال ثلاث فترات زمنية تفصل بينها خمسة سنوات تقريباً كانت كالتالي (خديجة الحراسيس:1996، ص12-14):

جدول يوضح عدد حالات الطلاق لكل 100 من الزيجات في البلاد العربية

الدولة	العام 2010	العام 2015	العام 2019
الامارات	26.6	29.3	30.8
قطر	44.4	38.1	50.6
البحرين	31.1	26.3	36.4
عمان	12.8	13.5	20.4
الكويت	42.5	48.6	56.8
السعودية	22.1	21.5	36.1
الأردن	25	37.2	44.7
العراق	17.3	22.7	30
فلسطين	19.1	16.7	19.4
لبنان	14.1	18.5	22.4
مصر	17.3	20	25.6
تونس	14.4	14	20.9
الجزائر	14	14.8	20.9

المغرب	12.5	13.3	20.1

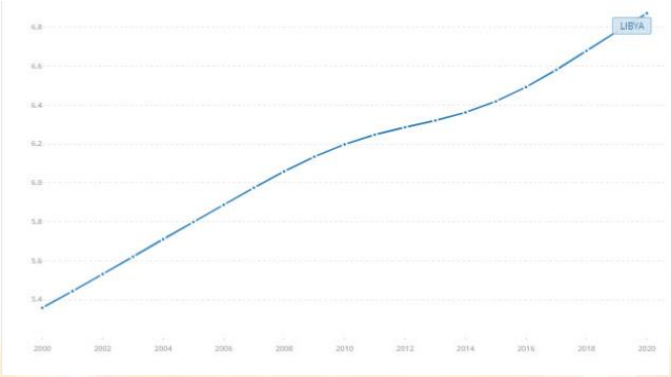
المخطط التوضيحي **لحالات الطلاق لكل 100 من الزيجات في بعض البلاد العربية خلال الأعوام (2019-2015-2010)**



6-5- ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي:

المجتمع الليبي كسائر المجتمعات العربية زادت فيه حالات الطلاق لأسباب مختلفة منها افرط الدولة في صرف منح الزواج للشباب دون وضع دراسة حقيقية للصرف ومن هنا تزوج الكثير من الشباب طمعاً في منحة الزواج التي قدرت 20000 لكل زوج و20000 لكل زوجة في غياب الاسكان والتعيينات الرسمية في الدولة، وبالتالي كان هناك إقبال كبير من الشباب على الزواج وعندما أدرك الزوجين أن إمكانيات الزواج أكبر من المنحة التي صرفتها الدولة ،من هنا زادت معدلات الطلاق بالإضافة الي مجموعة من الاسباب الاخرى مثل تدخل الاهل، والمخدرات، وعمل المرأة، والاستخدام السلبي للتكنولوجيا، والخيانة الزوجية وسوف نورد فيما يلي مجموعة من الأرقام والأشكال البيانية والتي توضح بشكل دقيق زيادة ملحوظة في عدد حالات الطلاق خلال السنوات الأخيرة :

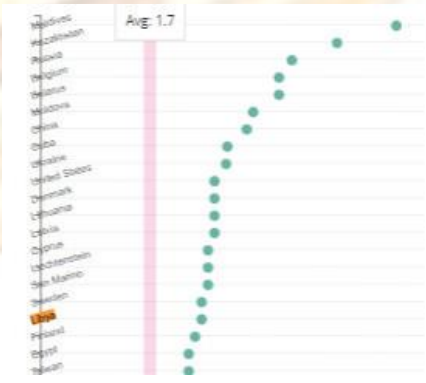
المخطط البياني لإحصائية الأمم المتحدة لارتفاع عدد حالات الطلاق في ليبيا بإزدياد عدد السكان ما بين عامي 02000-2020)



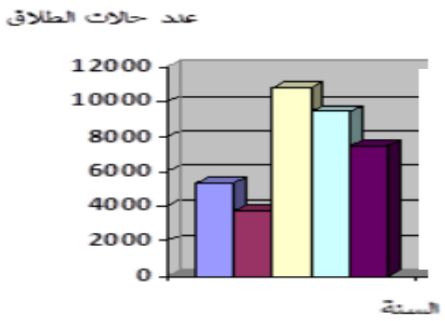
جدول يبين عدد حالات الطلاق كل سنة في ليبيا

عدد حالات الطلاق	السنة
5372	2015
3743	2016
10825	2017
9425	2018
7476	2019

مخطط يوضح المعدل الوسطي لعدد حالات الطلاق في ليبيا بالمقارنة مع مجموعة من الدول الأفريقية



المخطط التوضيحي لتغير عدد حالات الطلاق كل عام



6- الدراسات السابقة:

6-1- دراسة حمد السويدي وعبدالله بوشهاب(1990) التي كان من ضمن أهدافها التعرف على أسباب الطلاق، من خلال عينة عشوائية بلغت(565) مطلقة استخدمت استمارة الاستبيان، وخلصت إلى أن الرجل هو المسؤول الاول عن حدوث الطلاق، أن اسباب الطلاق عديدة منها: عدم قدرة الزوجة على الانجاب ومرضها، وأهمال الزوج للأسرة بسبب شرب الخمور، وعلاقة الزوج بامرأة أخرى أو زواجه بامرأة أخرى، تعسف الزوج، بخل الزوج، تدخل أهل الزوج، فارق السن الكبير بين الزوجين، والخلافات المادية وأكدت الدراسة أن تدخل الاهل كان وراء حدوث الطلاق، وأن 1.6%فقط من العينة (السويدي وعبدالله،1990)

6-2- وتبلورت أهداف دراسة (بو دبابة، 2005) بعنوان "ظاهرة الطلاق بين الاسباب والاثار: الامارات العربية المتحدة نموذجا" في سعيها الى التعرف على ظاهرة الطلاق، من حيث العوامل والاثار المرتبطة بها، والسعي لتحديث الاحصاءات البيانية والمعلومات ذات الطبيعة الكيفية حول الظاهرة، إلى جانب محاولة تقدمي فهم حول تطور العلاقات الاسرية، فضلا عن تسليط الضوء على القوى الداخلية والخارجية المتحكمة يفي مصير الاسرة العربية، وتمكين المسئولين في المجال الاسري من واقع ظاهرة الطلاق وتطورها في المجتمع، بالإضافة إلى الكشف عن الاثار المختلفة الناجمة عن الطلاق، وأخيرا تحديد الاساليب الوقائية والعلاجية لظاهرة الطلاق. واستند الباحث على مفهوم التفكك الاسري وأنماطه، ونظر للأسرة من خلال بعض قضايا البنائية الوظيفية واعتبرها موجهات نظرية للدراسة. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي؛ ويرجع ذلك لطبيعة الظاهرة وخصوصية مجتمع البحث، وخلصت الدراسة إلى: أن هناك علاقة وثيقة بين المشكلات الاجتماعية خاصة التفكك الاسري وظاهرة الطلاق، أن ترتيب أسباب الطلاق في مجتمع الامارات على النحو الاتي: الزواج من امرأة أخرى، وعدم إنجاب الزوجة، وتدخل الاهل، في حين يأتي تناول الخمر وإهمال حقوق الاسرة في المرتبة الرابعة، يليه الطلاق التعسفي، وأخيراً الخيانة الزوجية، أن الاثار السلبية للطلاق على الزوجة تتمحور في: نظرة المجتمع القاسية للمرأة المطلقة، وفقدان المورد الاقتصادي الذي كان يوفره الزوج لها فتصبح عالة على أهلها، واليأس والكآبة، والميول للانحراف أو الانتحار. فضلا عن وصم المرأة بوصمة غير مستحبة، وبالتالي تتضاءل فرصها في الزواج مرة ثانية. (بو دبابة، 2005).

6-3- دراسة نورة بنت إبراهيم الصويان: تحددت مشكلة الدراسة في رصد واقع الطلاق في المجتمع السعودي وتحليله من خلال التعرف على العوامل المتغيرة للطلاق وآثاره، والتحديات التي تواجه الأسرة

بعد الطلاق. اعتمدت الدراسة على ثلاث نظريات هي: التبادل الاجتماعي، والدور، والتفاعلية الرمزية. وعلى منهجي المسح الاجتماعي، دراسة الحالة. وتم تطبيق أداتي؛ الاستبانة، ودليل دراسة الحالة، على عينة المطلقين/ات (618) مفردة. و(65) حالة. وذلك في الفترة ما بين 1440/9/1هـ إلى1440/10/22هـ. وقد أظهرت نتائج الدراسة تعدد العوامل التي تؤثر على الطلاق ومنها؛ الاختيار الزواجي، وتدخلات الأهل، والعنف، والمشكلات الزوجية، وسوء العشرة، إهمال أحد الزوجين لحقوق الآخر، البرود العاطفي، وأن العوامل التقنية تؤثر على العلاقات الأسرية، وزيادة المشكلات الأسرية، وأن الطلاق يؤثر سلبياً على أفراد الأسرة تأثيراً سلبياً من الناحية الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، كما تتعدد إجراءات الطلاق وذلك بما ينظم العلاقات ويضمن الحقوق للمرأة والرجل والأبناء. وقد تم وضع عدة توصيات منها: تفعيل دور مراكز الإرشاد الأسري في الوقاية من الطلاق، من خلال برامج إرشادية، ضرورة إعداد دورات تدريبية في مراكز الإرشاد الأسري للتصدي لمشكلات سوء التوافق الزواجي، إنشاء وتفعيل مراكز ووحدات الاستشارات الأسرية على فض النزاعات التي قد تنشأ بين الزوجين، إقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية لتنمية القدرة على الاختيار الزواجي، والعلاج الأسري، والعائلي.(نورة إبراهيم:1440)

4-6- دراسة العمري (2009) والتي كانت بعنوان " ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة تشخيصية" التي استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن ظاهرة الطلاق تتزايد بشكل مستمر في المملكة العربية السعودية، وأن نسبتها في المدن الحضرية يعتبر عالياً، كما أن نسبة كبيرة من المطلقين (93%) يحملون مؤهلات تعليمية عالية. كما أشارت الدراسة إلى أن 26% من المطلقات يعانين من مشكلات مالية واقتصادية، وأن 50% منهن يعانين من مشاكل نفسية وشخصية بسبب الطلاق (العمري،2009)

5-6- دراسة مهتاب أحمد إسماعيل، عن الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس،2016 هدفت إلى تحليل الاسباب والتأثيرات المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس، بلغ حجم عينة الدراسة "115" حالة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الدراسة كانت الاستبيان، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تسهم العوامل السياسية والاقتصادية في فلسطين في ارتفاع معدل الطلاق، يعاني المطلقون من مشاكل اقتصادية صعبة، ارتفاع معدل البطالة في فلسطين بيئة خصبة لارتفاع حالات الطلاق، تدخل الاهل والاقارب من أكثر الاسباب المؤدية للطلاق، انعكاس حالات الطلاق على نفسيات وسلوكيات

الابناء، عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين متغيرات العمر ودخل الاسرة والمستوى التعليمي وأسباب الطلاق وتأثيراته، وجود فوارق في أسباب وتأثيرات الطلاق تعزى لمتغير نمط السكن ووجود الاطفال ومدة الحياة الزوجية.(مهتاب أحمد إسماعيل: 2016)

6-6- دراسة سلطان، رندا يوسف محمود، (2017) بعنوان "الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، هدفت إلى التعرف على ظاهرة الطلاق وأسبابه وآثاره على المرأة والبناء، والطرق التي من شائنها تحد من هذه المشكلة، بلغ حجم عينة الدراسة "278" من إجمالي "1100" حالة، باستخدام العينة العشوائية، تمت عملية جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: غالبية النساء متزوجات في سن مبكرة والاقامة مع أهل الزوج، المستوى التعليمي لغالبية النساء أقل من الجامعي، من أهم الاسباب المؤدية للطلاق الاسباب النفسية ثم الاقتصادية، تنجم عن الطلاق متاعب مادية ومضايقات ثقافية من الناس.(رندا سلطان: 2017)

7-6- التعقيب على الدراسات: كل الدراسات التي تحصل عليها الباحث أجريت على مجتمعات عربية غير المجتمع الليبي، وبالتالي وان اتفقت المجتمعات العربية مع المجتمع الليبي في بعض ملامحها الثقافية العامة، الا ان لكل مجتمع خصوصيته الاجتماعية والثقافية التي تميزه عن غيره من المجتمعات؛ وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج تلك الدراسات على المجتمع الليبي، فقد استفد الباحث من الدراسات السابقة في استخدام المنهج المناسب كذلك في الاداء المناسبة للبحث وعلى المراجع التي تناولت موضوع الطلاق وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة التي تضاربت حول ترتيب اسباب الطلاق.

7- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وقام الباحث بجمع البيانات من أفراد الدراسة، وتلتزم الدراسة بالمنهج العلمي في جميع مراحلها، وخاصة في عملية التحليل في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها في تناولها لإشكالية الدراسة.

8- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقات في مدينة المرج.

9- عينة الدراسة:

تعرف العينة بأنها جزء من شيء أو موضوع؛ بحيث تكون ممثلة لخصائص ذلك الشيء، أو الموضوع، وهي مجموعة جزئية من المجتمع، والفئة التي تمثل مجتمع البحث، أو جمهور البحث، ويكون حجم العينة هو عدد مفرداتها، فقد تكونت عينة الدراسة من 40 سيدة، تم التوصل اليهن بطريقة قصدية وقد حاول الباحث من خلال الاجراءات التي قام بها الى الوصول الى اكبر عدد من السيدات من مختلف الفئات العمرية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المستويات التعليمية.

10- أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أغراض الدراسة تم تطوير أداة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة وتكونت الأداة بصورتها النهائية من بيانات شخصية وثلاث اسئلة مفتوحة وجهاً إلى عينة الدراسة من خلال استمارة المقابلة.

11- صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين بهذا المجال وأجريت عليها التعديلات لتصبح بصورتها النهائية.

12- الأساليب الإحصائية:

بعد جمع البيانات من ميدان الدراسة تم ترميزها، وإدخال الإجابات إلى الحاسب الآلي. وباستخدام نظام (spss) الذي هو برنامج الحزمة الضوئية، استخرجت التكرارات والنسب المئوية، والرسومات البيانية لأسباب ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي والاثار والمقترحات المعالجة لهذه الظاهرة من وجهة نظر المطلقات.

13- نتائج الدراسة:

ويبدأ بوصف لخصائص عينة الدراسة ثم عرض النتائج المرتبطة بأسئلة البحث الرئيسة.

اولا: محور البيانات الشخصية:

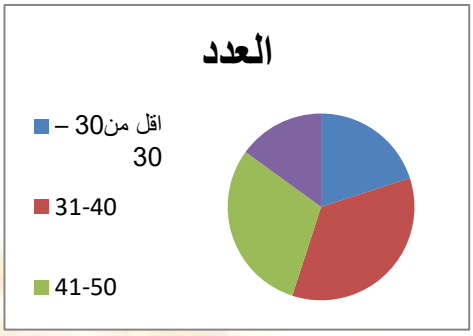
يتضمن سبعة أسئلة الهدف منها هو التعرف على بعض البيانات المتعلقة بالمبحوثين والتي أفادتنا في إجراء بعض المقارنات عن السلوكيات و الاتجاهات المتعلقة بالطلاق بين فئات العينة (كالسن والمستوى التعليمي، المهنة، عدد الابناء، الفارق العمري بين الزوجين، صلة القرابة، نوع الإقامة قبل الطلاق).

توزيع افراد العينة حسب بعض الخصائص العامة

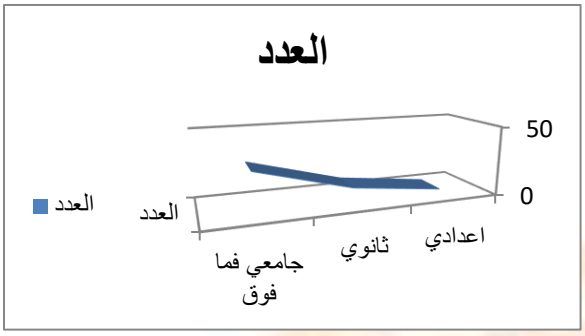
	المتغير	العدد	النسبة
العمر	اقل من30 – 30	8	%20
	40-31	14	%35
	50-41	12	%30
	51-فما فق	6	%15
المستوى التعليمي	اعدادي	2	%5
	ثانوي	10	%25
	جامعي فما فوق	28	%70
المهنة	تعمل	38	%95
	لا تعمل	2	%5
عدد الابناء	لا يوجد	8	%20
	1-3	20	%50
	4-فما فوق	12	%30
الفارق العمري بين الزوجين	2-فما اقل	2	%5
	5-3	28	%70
	9-6	6	%15
	10- فما فوق	4	%10
صلة القرابة	توجد	10	%25
	لا توجد	30	%75
نوع الإقامة قبل الطلاق	إقامة مع أهل الزوج	27	%67.5
	إقامة مستقلة	13	%32.5

الرسوم التوضيحية لمعطيات لجدول توزع الخصائص العام

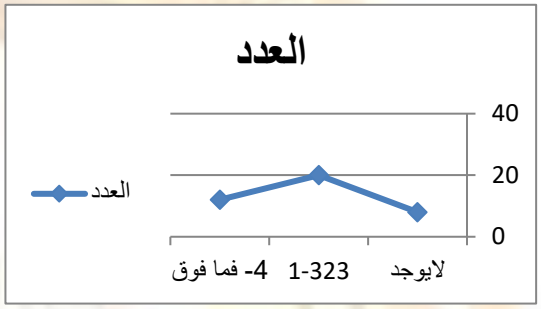
مخطط العمر – العدد



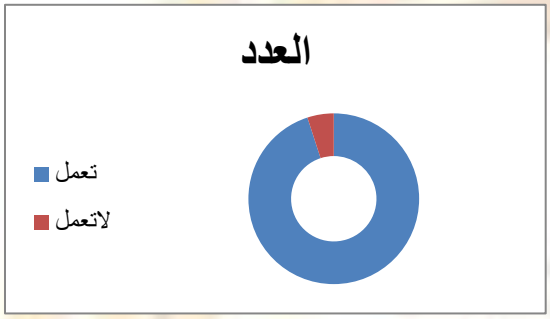
مخطط المستوى التعليمي – العدد



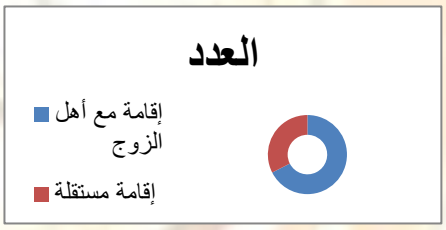
مخطط عدد الأولاد – العدد



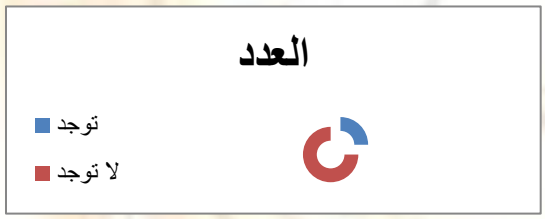
مخطط المهنة – العدد



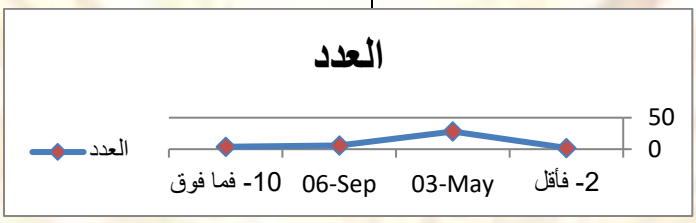
مخطط المسكن – العدد



مخطط القرابة – العدد



مخطط الفارق العمري بين الزوجين – العدد



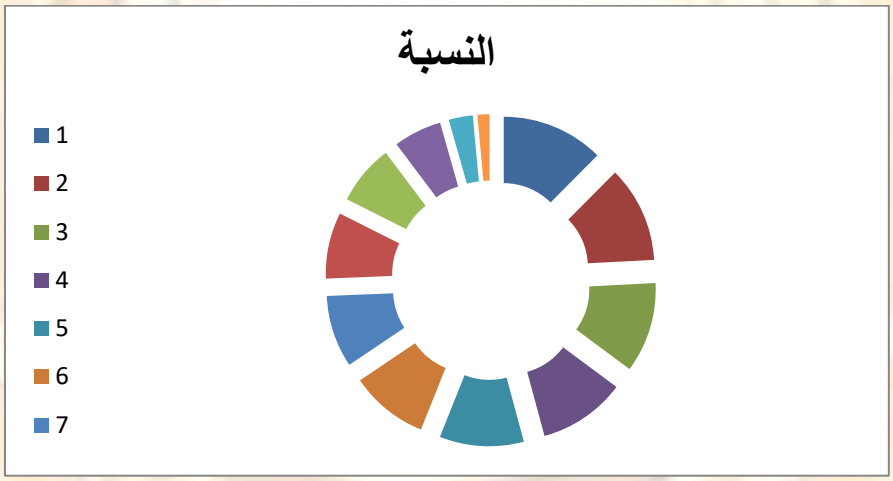
السؤال الأول: ماهي أهم الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة؟

أسباب الطلاق لدى عينة الدراسة

أسباب الطلاق	تكرار	النسبة	الترتيب
عمل المرأة	34	%85	الاول
تدخل الاهل والتحريض على الطلاق	32	%80	الثاني

العنف (العصبية ،الضرب)	30	%75	الثالث
السحر	29	%72.5	الرابع
السكن مع اهل الزوج	28	%70	الخامس
الخيانة الزوجية من الزوج	26	%65	السادس
بخل الزوج	24	%60	السابع
ادمان المسكرات	22	%55	الثامن
رغبة الزوج في الزواج مرة اخرى	20	%50	التاسع
قلة الالتزام الديني	16	%40	العاشر
عدم الانجاب	8	%20	الحادي عشر
إصابة الزوج بمرض	4	%10	الثاني عشر

مخطط يبين نسبة كل سبب من أسباب الطلاق في العينة



تؤكد كثير من الدراسات ان الطلاق لا يحدث بشكل عشوائي عبر مراحل الحياة الزوجية، وانما هناك جملة من العوامل التي تسبب حدوثه وفي هذه الدراسة جاءت الاسباب وفقا لتالي:

– جاء في المرتبة الأولى عمل المرأة بتكرار (34) وبنسبة 85%: حيث ان هناك البعض من الزوجات بفعل استقلالهن ماديا أدى إلى اهمالها إلى رعاية أسرتها وأطفالها وزوجها، كما أصبحت تنظر إلى الزواج ليس لكونه وسيلة لتحقيق الضمان الاقتصادي بل أصبح اقل حاجة بفعل عملها الذي مكنها من توسيع إدراكها وأضفى عليها شخصية أفضل إلى جانب ذلك سمح لها في أمكانية التفكير بدون زوج بفعل استقلالها ماديا، فضلا عن ذلك نجد من بعض الزوجات من تنظر نظرة دونية إلى زوجها خصوصا إذا طالبها بالمساهمة براتبها فأما أن تساهم أو تحمله المنة والتكلف، وهناك من الزوجات

نتيجة عملها تحاول أن تتسلط على أمور المنزل فتصبح الآمرة الناهية في شؤونه فيحدث الخلاف الذي ينتهي إلى حدوث الطلاق، وهذا ما يؤكد عليه انصار البنائية الوظيفية من خلال الخلل الوظيفي الذي يمكن ان نفهمه في ضوء ما يسمى بتعديل الادوار، ذلك الذي يعني منح أعضاء الاسرة (خاصة المرأة) ادوار جديدة على أدورها والذي من شانها أن يعرض طبيعة التكوين للاهتزاز مما يؤدي إلى سيادة خلل بنيوي وظيفي يؤدي في النهاية إلى اختلال القيم وتشويه عملية التنشئة الاجتماعية.

– وجاء في المرتبة الثانية تدخل الأهل بشؤون الزوجين بتكرار (32) وبنسبة (80%) وتتفق في هذه النتيجة مع دراسة مهتاب أحمد إسماعيل و دراسة نورة بنت إبراهيم الصويان، التي تعتبر هذا السبب من اهم الأسباب التي تؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية من خلال إثارة المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الزوجين فهناك من الزوجات من تكشف أسرار علاقتها بزوجها وتنقلها إلى أهلها خصوصا إن هناك من الأهالي من تنقصهم الخبرة والاستشارة والرأي فيتسببون في إحداث مشكلة وذلك من باب نصرة ابنتهم وبالتالي هذا يقود إلى نتائج وخيمة ، وكذلك الحال بالنسبة للزوج فتدخل الأهل سواء الأم أو الأخوات أو الأخوة في شؤونه الخاصة ينشأ بذلك خلاف ويشتد الصراع بين الزوجين ويؤدي بالتالي إلى التعصب من قبل كلا الطرفين (أهل الزوج وأهل الزوجة) في محاولة لإثبات الذات دون مراعاة ما ينتهي إليه صراع الأهالي من تدمير للأسرة وتفككها بإيقاع الطلاق بينهما.

– وجاء في المرتبة الثالثة العنف بتكرر (30) وبنسبة (75%) وحسب ما ورد من أقوال عينة الدراسة أن الشجار يبدأ في الغالب من قبل الزوجة نتيجة صعوبة الظروف المادية، أو عدم توافر مسكن مستقل، أو تحت ضغط الزوجة لتحسين الظروف السكنية، أو الاخلاف حول طريقة تربية الابناء، أو نتيجة إفصاح الزوج عن رغبته في الزواج بأخرى، أو بسبب تكرار غياب الزوج عن البيت لفترات طويلة.

– وفي المرتبة الرابعة جاء سبب السحر التكرار (29) والنسبة (72.5%) السحر والحسد من الامور التي تضعها المراة كسبب رئيسي للطلاق وقد كشفت احدى الدراسات الميدانية في الامارات ان 92.7 من عينة الدراسة يوفقون على استخدم السحر لمعالجة المشكلات الى تلم بهم.

– وفي المرتبة الخامسة جاء السكن مع اهل الزوج بتكرار (28) وبنسبة(70%) حيث يمكن اعتبار عدم توفر سكن مستقل للعائلة هو أحد الأسباب الرئيسية في وصول الزوجين إلى مرحلة الطلاق، حيث إن الزوجة تكون مقيدة في بيت أهل زوجها إضافةً إلى تدخل الأهل في الحياة الزوجية، وهذا حتما سيؤدي إلى قيام الخلافات والنزاع بينهما بسبب التدخل الذي يمارسه أهل الزوج أو الزوجة في

شؤونهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهكذا تبدأ المشاكل تتعقد نتيجة المواقف التي يتخذها أهل الزوج من الزوجة وتخلهم في شؤونهم الخاصة في الوقت الذي تطمح الزوجة أن تكون سيدة بيتها فينشأ بسبب ذلك الخلاف ويشتد الصراع بين الزوجين نتيجة اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكثير من الأمور، حيث أن الزوجين ينتميان إلى جيل لاحق يختلف عن جيل إبائهما، الأمر الذي يودي إلى تضخيم المشاكل اليومية إلي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رندا يوسف محمود.

– وفي المرتبة السادسة جاء الخيانة الزوجية من الزوج بتكرار (26) وبنسبة(65%) التي يمكن أن تحطم كيان الأسرة فيحدث الطلاق فهناك من الأزواج من يلجأ إلى إقامة علاقات مشبوهة من خلال وجود التقنيات الحديثة التي دخلت مجتمعنا مؤخرا وسهلت مثل هذه الأمور ومنها الموبايل والذي كان له تأثيرا سلبيا في ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم حدوث المشاكل، فضلا عن الانترنيت وغرف الدردشة والمواقع الجديدة والتي يتم منها تبادل الصور الشخصية والأفكار والرسائل وتنمي الشكوك، فمثل تلك الوسائل التي سخرت لخدمة الإنسان فقد كانت سببا للعديد من حالات الطلاق من خلال إثارة الشك والريبة بين الزوجين وخصوصا في حالة انعدام المصارحة والثقة بينهما.

– وفي المرتبة السابعة جاء بخل الزوج بتكرار (24) وبنسبة (60%) وإن القدرة على النفقة من شروط الزواج لأن النفقة واجبة على الزوج وأحياناً عدم المقدرة على الإنفاق لبخل الزوج. ولذلك المفروض توعية الزوج بأن النفقة على الزوجة والأبناء صدقة مباركة وغالباً الزوجة لا تصبر على قلة النفقة وفي بعض الأحيان في هذا المجال يكون الخلاف على راتب الزوجة.

–وفي المرتبة الثامنة جاء ادمان المسكرات بتكرار (22)وبنسبة (55%) حيث يعد الإدمان على تناول المسكرات واحدا من الأسباب التي تؤدي إلى انهيار العلاقات الزوجية ويحدث الطلاق، لان إدمان الزوج على تناول المسكرات ينعكس على سلوكه وتصرفاته الزوجية بصورة سلبية فيفقد العقل فيؤدي إلى تعرض الزوجة إلى الاهانة والاعتداء بالضرب المبرح لفقدانه السيطرة والوعي في تلك اللحظة هذا مما يجعل الزوجة تلجأ إلى طلب الطلاق هذا من جانب، إلى جانب ذلك إن تناول المسكرات والإدمان عليها تجعل من مكانة الزوج مثلا سيئا لأبنائه فتقل قيمته واحترامهم له، فضلا عن التقصير في توفير متطلبات الأسرة وعدم تحمله المسؤولية لان جزء كبير من المال يتم استقطاعها من دخل الأسرة على تناول المسكرات فمثل تلك الأوضاع لابد أن تختل العلاقات الزوجية ويتصدع كيانها فتنتهي بحدوث الطلاق.

– وفي المرتبة التاسعة جاء رغبة الزوج في الزواج مرة اخرى بتكرار (20) وبنسبة (50%)

– جاء في المرتبة العاشرة قلة الالتزام الديني بتكرار (16) وبنسبة (40%) وبذلك فأن قلة الالتزام الديني من قبل الزوجين أو أحدهما قد تؤدي إلى كثير من المشاكل وهذا يقوده إلى عدم تأدية الحقوق للآخر أو الخيانة الزوجية من أحد الطرفين وقلة الاحترام للطرف الآخر ويدخل تحت ذلك كما أفاد القضاة أن قلة المعرفة بالأحكام الشرعية للطلاق من أسباب الطلاق وكل هذا يؤدي إلى مشاكل وتبدأ هذه المشاكل تتفاقم وتصل إلى الطلاق.

–وفي المرتبة الحادية عشر جاء عدم الانجاب بتكرار (8) وبنسبة (20%) مما لا شك فيه إن وجود الأطفال يعتبر عاملا هاما في المحافظة على الحياة الزوجية واستقرا رها والحيلولة دون انهيارها، لان وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين من ناحية ويشعرهما بمسؤوليتهم اتجاه الأطفال من ناحية أخرى، كما يجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزواجية التي تعترضهما دون اللجوء إلى الطلاق، وعلى العكس من ذلك إن عدم أنجاب الاطفال يعرض حياة الأسرة الى الانهيار.

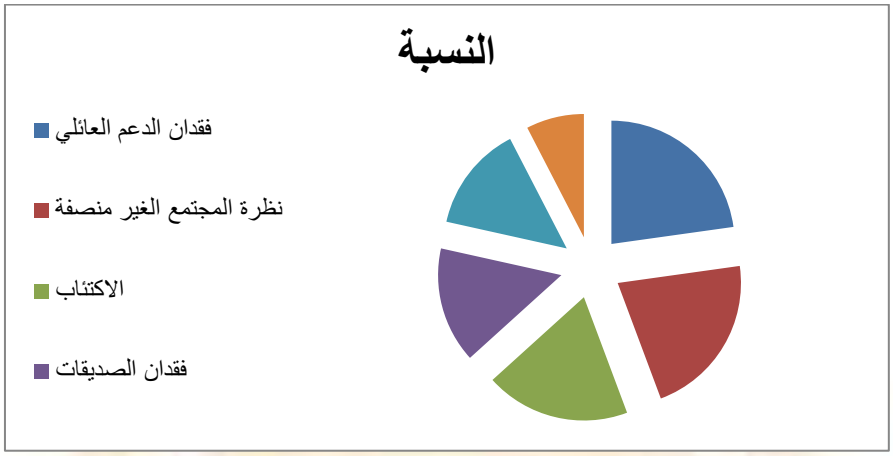
– وفي المرتبة الثانية عشر جاء إصابة الزوج بمرض بتكرار (4) وبنسبة (10%) فالزوجة قد تعمل الكثير من المشاكل مع زوجها المريض الذي لا يستطيع إعطاءها كافة حقوقها من أجل الطلاق والبحث عن زوج تمارس حياتها معه.

السؤال الثاني: ما الاثار الناتجة عن الطلاق من وجهة نظر المرأة المطلقة؟

التكرارات والنسب المئوية لإثار الطلاق على المطلقة

الفقرة	الكرار	النسبة
فقدان الدعم العائلي	36	%90
نظرة المجتمع الغير منصفة	34	%85
الاكتئاب	30	%75
فقدان الصديقات	24	%60
فقدان الثقة بالجنس الاخر	22	%55
التاثير السلبي على الوضع الاجتماعي	12	%30

مخطط يبين نسب الأثار الناتجة عن الطلاق



- فقدان الدعم العائلي بتكرار (36) وبنسبة (90%) كثيرا ما يحدث توتر في العلاقات مع الاقارب بعد الطلاق بسب تأنيبهم وتحميلهم الذنب والخطأ للمطلقة كذلك عدم قدرة الاسرة على اعباء المرأة المطلقة خاصة اذا كان لديها اطفال.
- نظرة المجتمع الغير منصفة بتكرار (34) وبنسبة (85%) تتفق هذه النتيجة مع دراسة بو دبابة، إن نظرة المجتمع إليها قد تتغير بسبب الطلاق لانها امرأة فاشلة في حياتها الزوجية وأن هذا الطلاق حدث بسبب طيشها وحماقتها وتصرفاتها غير الحكيمة أو أنها غير صالحة لإقامة أسرة متماسكة وهي السبب الرئيسي في هدم الاسرة، وتكون محط أنظار من يعرفها بل تصبح محل همز ولمزو حديث لا ينقطع عنها.
- الاكتئاب بتكرار (30) وبنسبة (75%) تتفق هذه النتيجة مع دراسة بو دبابة، هو ان الاكتئاب من اهم الاثار النفسية للطلاق فمع فقد الاستقرار الاسري والدعم النفسي والاجتماعي والمادي تنعزل المطلقة عن العالم الخارجي ويزدد الحزن والكآبة خاصة اذا كان هناك اطفال وذلك بالخوف على مستقبلهم.
- فقدان الصديقات بتكرار (24) وبنسبة (60%) كثير ما يحدث هجر وانقطاع للصديقات المتزوجات للمطلقة خوفا من اقامة علاقة (زواج أو صداقة) مع ازواجهن.
- فقدان الثقة بالجنس الاخر بتكرار (22) وبنسبة (55%) كثيرا ما تفقد المرأة المطلقة الثقة بالرجال باعتبار انه لا يمكن التسليم لهم وهذا ما يبرر ان المرأة المطلقة ترفض الزواج الثاني لفترة طويلة.

- التاثير السلبي على الوضع الاجتماعي بتكرار (12) وبنسبة (30%) تنخفض المكانة الاجتماعية للمرأة المطلقة فقد كان الزوج يمثل حماية اجتماعة فقد تتعرض لسوء الوضع الاقتصادي وللكثير من المشكلات والاحراجات كونها مطلقة.

السؤال الثالث: ما الحلول المقترحة للمشكلة من وجهة نظر المرأة المطلقة؟

التكرارات والنسب المئوية لمقترحات علاج ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي من وجهة نظر المطلقات

الفقرات	التكرار	النسبة
توفير سكن	40	%100
تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج	32	%80
التوعية بمخاطر بعض المعتقدات الشعبية السائدة مثل الحسد والسحر	30	%75
طول فترة التعارف قبل عقد الزواج	22	%55
انشاء مكاتب للإرشاد الاسري	18	%45
العمل على رفع سن الزواج للجنسين	6	%15

نظرا لما للطلاق من آثار سلبية خطيرة من شأنها أن تؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها فقد قدمت عينة الدراسة مجموعة الحلول لمعالجة هذه المشكلة:

- تؤكد (100%) من عينة الدراسة على توفير سكن قبل الزواج حيث يعتبر السكن أساس الاستقرار والامن للمرأة والاسرة لان المنزل هو محور حياتنا الاجتماعية والعاطفية ولربما الاقتصادية التوفير السكن الملائم حتى يتحقق الاستقرار الزواجي.
- تؤكد (80%) من عينة الدراسة ان توفير التثقيف للنساء يسلحهن بمعرفة الحقوق والوجبات والتشريعات الخاصة بالطلاق يمكن ان يقلل من حالات الطلاق.
- تؤكد (75%) من عينة الدراسة ان التوعية بمخاطر بعض المعتقدات الشعبية السائدة مثل الحسد والسحر من شانه ان يقلل الطلاق من خلل معرفة كيفية مواجهة هذه الاعمال الشريرة وذلك من خلال زيادة الوعي الديني.
- ترى (55%) من عينة الدراسة على ان فترة الخطوبة مرحلة مهمة جداً في حياة الزوجين لفهم بعضهما ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ومن ثمّ تحقيق الانسجام، من هنا ينبغي أنْ تكون

هذه الفترة مناسبة للوصول لتحقيق الهدف منها، لذا ينبغي أنْ يتفق الطرفان على الفترة الزمنية التي سوف تستغرق فيها فترة الخطوبة ويتم ذلك عندما يضع الخطيبين خطة زمنية محددة وواضحة وبيّنة للانتقال بشكل منطقي وعقلاني إلى الخطوة التالية وهي الزواج، آخذين بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالزوجين.

- ترى (45%) من عينة الدراسة على ان إنشاء مكاتب للإرشاد الاسري للقيام بالتوعية والإرشاد الزواجي للمقبلين على الزواج، وكذلك كيفية مواجهة المشكلات للمتزوجين وذلك من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين، وعقد دورات ومؤتمرات يلعب دور كبير في تقليل ظهرة الطلاق.
- العمل على رفع سن الزواج بالنسبة للجنسين إذ ترى (15%) من عينة الدراسة أن صغر الزوجين واحدا من العوامل المهمة في معظم حالات الطلاق أن النضج والخبرة تسهم في الحفاظ على الحياة الزوجية.

يرى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز انه لا بناء بدون وظائف اجتماعية ولا وظائف بدون بناء اجتماعي وهذا يدل على وجود علاقة متفاعلة بين البناء والوظيفة وأن هناك درجة عالية من التكامل بينهما وهذا يعني أنّ المشكلة الأساسية التي تواجه الزوجين بعد الزواج هي التكيف مع الأدوار، إذ لايكفي أن يؤدي الزوج أو الزوجة دوريهما، وانما يجب أن يكون كل منهما مقتنعا بهذا الدور، ومهما تصوّر الزوجان أن الطلاق هو الحل لابدّ وأن يُعيد النظر مرات عديدة قبل وقوعه.

التوصيات والمقترحات:

1. تفعيل واحياء دور المساجد ونشر الوعي الديني والثقافي بالأثارالتي تنجم عن ارتفاع معدلات الطلاق خصوصا في حالة حدوثه لأسباب يمكن معالجتها.
2. مساهمة القنوات الإعلامية والتلفزيونية، وذلك بتزويد المجتمع بحصص إعلامية تتظافر فيها الجهود بين الأخصائيين النفسانيين، والإجتماعيين، للحد من هذه الظاهرة التي أخذت تنتشر كالمرض الخبيث، وبيان آثارها السلبية على المطلقين، وعلى أسرهم والمجتمع ككل.
3. مواصلة إجراء الندوات والمؤتمرات العلمية لتشخيص ومعالجة مشكلة الطلاق.
4. الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في معالجة مشكلة ارتفاع معدلات الطلاق خاصة الدول العربية والاسلامية.

المراجع

- إسماعيل، مهتاب أحمد (2016)، الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية فلي محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.
- الحراسيس، خديجة. (١٩٩٦). مشكلة الطلاق في الأردن ودور المرأة فيها حالة دراسية على مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية. عمان.
- الزهراني، ناصر (2021) الطلاق المتأخر – دراسة اجتماعية على عينة من المطلقات بمنطقة مكة المكرمة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد،48 العدد،4.
- السويدي، حمد وعبد الله بوشهاب (1990) المطلقات في دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة اجتماعية احصائية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إدارة الرعاية الاجتماعية، الامارات العربية المتحدة.
- الشهراني، هند بنت فايح(2022)، العوامل المودية الى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية، العدد23.
- العدوي، مصطفى (1988) احكام الطلاق في الشريعة الاسلامية، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- العقيل، سليمان (2004): ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- العمري، سلمان محمد (2009): ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي "دراسة تشخيصية" طبيعة الظاهرة، حجمها، اتجاهاتها، عواملها، آثارها وعلاجها.
- سلطان، رندا يوسف محمد، (2017) دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي كلية الزراعة، جامعة أسيوط. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://ajas.js.ikknito.com
- سلوى الخطيب: (2007) نظرة في علم الاجتماع الاسري، مكتبة الشعرين، الرياض السعودية.
- سناء الخولي (1984): الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب.ط.
- عبد الرحيم، آمال. (1993). ظاهرة الطلاق في سوريا أسبابها ومتغيراتها الاجتماعية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة دمشق.

- عبد العزيز سعد (1989): الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري، دار البعث، الجزائر، ط2
- كسال، مسعود (2021) الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية العدد (4).
- ليلة، علي (2003) البنائية الوظيفية في علم الاجتماع "الرواد، ط2، الاسكندرية، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع.
- نورة بنت إبراهيم الصويان، (2021) واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية, المركز الوطني للدراسات السعودية.
- مصطفى، ابراهيم وآخرون (د،ت) المعجم الوسيط، تركيا: المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
- مصطفى بن العدوى: أحكام الطلاق في الشريعة الاسلامية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة 1988.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري
دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي

د.السنوسي سليمان بوخريص أ.عبد اللطيف سعيد عبد اللطيف
أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الفروع الرئيسة للمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي البالغ عددهم (540)موظفاً، واختيرت عينة عشوائية بسيطة بلغت (226) موظفاً، غير أنه لم يتم تجميع سوى (217)، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى القيادة الاستراتيجية بالمصارف التجارية العامة قيد الدراسة جاء بدرجة متوسطة، وأن مستوى الفساد الاداري جاء بدرجة متوسطة، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري.

الكلمات المفتاحية: القيادة الاستراتيجية، الفساد الاداري، المصارف التجارية بمدينة: بنغازي

Abstract

The study aimed to identify the impact of strategic leadership on administrative corruption in public commercial banks In the city of Benghazi، to achieve the objectives of the study، the study followed the analytical descriptive approach، the data was collected by means of a questionnaire designed for this objective(540). However، only (217) were collected. To analyze the data of the study، the statistical packages for social sciences (SPSS) program was used، this study was summarized into a set of results the most Important of which are: the level of strategic leadership in the public commercial banks under study came to a medium degree، the level of administrative corruption came to a medium degree، also there Is a statistically significant effect Strategic Leadership on Administrative Corruption.

Keywords: Strategic Leadership، Administrative Corruption، Commercial banks in Benghazi

المقدمة

في ظل التحديات والتغيرات السريعة التي تحدث في حالات عدم التأكد التي تواجه المنظمات ظهرت العديد من الاتجاهات و المفاهيم الحديثة في الفكر الاداري المعاصر، مما دفع قادة المنظمات إلي التركيز على تبني استراتيجيات جديدة في ادارة منظماتهم لتحقيق التقدم المؤسسي والتميز والتفوق فيه وهذ يتطلب منهم امتلاك مهارات فكرية وتحليلية تساعد على مواجهة التغيرات الدائمة والمستمرة في التعامل مع الظروف البيئية من فرص وتهديدات تواجه المنظمات، ويرتبط القائد الاستراتيجي بنوع مميز من القدرات العقلية التي يحتاجها كل القادة والتي تتيح لهم إمكانية التفكير الشمولي فيما يتعلق بمستقبل المنظمة والمواجهات التي قد تحدث في ظل عدم التأكد وندرة المعلومات أو محدوديتها، مما يستوجب فهماً واسعا لمتطلبات البيئية المحيطة (خليفة،2021).

وتعد ليبيا من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة للنزاهة، بات الفساد فيها اليوم وباء مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة، لاسيما منظمات القطاع العام، فقد ساعدت الأوضاع المتردية في البلاد على اتخاذ الفساد اتجاهات خطيرة هذا فضلاً عن ميراث ليبيا من الفساد بسب طبيعة الأنظمة السابقة وسياساتها المتعمدة آنذاك، ومن هذا المنطلق يسعى الباحث إلى دراسة أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري داخل المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

1.الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع القيادة الاستراتيجية والفساد الإداري في المصارف التجارية بالعديد من الدول وليبيا إحداها وسيتم عرضها تباعاً فيما يلي:

1.1- الدراسات العربية:

- دراسة (لملوم، 2020) بعنوان "الثقافة التنظيمية وعلاقتها في الحد من الفساد الإداري" لدى الموظفين بالمصارف الليبية العامة بمدينة اجدابيا. هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الثقافة التنظيمية والحد من الفساد الاداري لدى الموظفين بالمصارف الليبية العامة العاملة بمدينة اجدابيا وضواحيها، تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بهذه المصارف والبالغ عددهم (140) موظفاً، تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تحليل بيانات الدراسة وتحقيق أهدافها باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SSPS)، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: تبين من نتائج الدراسة أن أبعاد الثقافة تساعد وبشكل فعال في الحد من الفساد الاداري، وأن واقع الثقافة التنظيمية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا كان

بمستوى مرتفع جداً، كما تبين أن الاجراءات المتبعة للحد من الفساد الاداري كانت تطبق بشكل مرتفع.

- دراسة (خليفة، 2021) بعنوان " بعنوان "أثر الذكاء الاستراتيجي في مكافحة الفساد الاداري "على القادة وزارة المالية بمدينة الاسكندرية –مصر، هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد الذكاء الاستراتيجي التي يتسم بها القادة في وزارة المالية والتي من خلالها يمكنهم مكافحة الفساد الاداري بطرق وأساليب مبتكرة ،تكون مجتمع الدراسة من العاملين في وزارة المالية بمديمة الاسكندرية وعددهم (384) مفردة، تم اجراء الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من العاملين بوزارة المالية واستخدام الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين أبعاد الذكاء الاستراتيجي ومكافحة الفساد الاداري وأبعاده، على أساس المتغير الأساسي لمكافحة الفساد الاداري، كان لأبعاد إستشراف المستقبل، والتفكير النظامي ،والدافعية أثر على مكافحة الفساد الادري. أما بالنسبة لبعدي الرؤية المستقبلية والشراكة. فلم يكن لهما تأثير معنوي على مكافحة الفساد الاداري.
- دراسة (مونس،2020) بعنوان " أثر القيادة الاستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي "على العاملين في بلدية المحافظة الوسطى بقطاع غزة– فلسطين، هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر القيادة الاستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أداة الدراسة وهي الاستبانة علي جميع العاملين فيها والبالغ عددهم (156) عاملاً وعاملة، وبعد التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تطبيق أبعاد القيادة الاستراتيجية جاء مرتفعاً، وأن أبعاد محور إدارة التغيير التنظيمي جاء متوسطاً ، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين القيادة الاستراتيجية وإدارة التغيير التنظيمي لدى العاملين في بلديات المحافظة الوسطي بقطاع غزة .

1.2–الدراسات الأجنبية:

- دراسة (vian & others ،2017) بعنوان "تأثير الشراكة بين القطاع الخاص والعام في إدارة المستشفيات للحد من ظاهر الفساد" على مدراء المستشفيات الحكومية في مدينة (ليسوتو) بجنوب افريقيا، هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة المستشفيات للحد من ظاهرة الفساد الاداري، وتكون مجتمع الدراسة من مدراء المستشفيات الحكومية في مدينة (ليسوتو) بجنوب افريقيا والمستشفيات الخاصة بنفس المنطقة، وقام الباحثون

بأجراء (36)مقابلة لجمع البيانات المطلوبة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة اهمها: أن من أهم مظاهر الفساد الاداري لديهم هي السرقة، والتغيب عن العمل، وبمقارنة الممارسات الادارية بالمستشفيات الخاصة تبين غياب هذه الظاهرة في المستشفيات الحكومية.

- دراسة (kitonga،2017) بعنوان: "دور ممارسات القيادة الاستراتيجية في تطوير الأداء التنظيمي –كينيا–"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ممارسات القيادة الاستراتيجية في تطوير الأداء التنظيمي في المنظمات الغير ربحية (كينيا) وسعت إلى تحديد التوجه الاستراتيجي – وتطوير راس المال – وتأكيد الممارسات الاخلاقية – وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازية ودورها في تطوير الأداء التنظيمي، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من (1475) موظفاً وكان حجم العينة (305) موظفاً بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية والأداء التنظيمي.

مما سبق يتبين أن الدراسات السابقة أجمعت علي أهمية تطبيق القيادة الاستراتيجية، وتعد الدراسة الحالية امتداد متطورًا لهذه الدراسات، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تمت علي المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي، وقد استفاد الباحثين من هذه الدراسات في صياغة مشكلة الدراسة وبناء الإطار النظري، وتحديد مجتمع الدراسة وأهدافه، وصياغة محاور الدراسة.

2. مشكلة الدراسة:

تعاني معظم المنظمات بشكل عام ومنظمات القطاع العام بشكل خاص من مشكلات عدة، ومن أهم وأخطر تلك المشكلات ضعف دور القيادة الاستراتيجية وغياب الشفافية واستشراء آفة الفساد الاداري، وخصوصاً بين قيادات هذه المنظمات، والتي تعد ظاهرة خطيرة جداً، لما لها من آثار سلبية كبيرة على البلاد بشكل عام، ومما زاد الأمر سؤاً هوا استشراء هذه الظاهرة في منظمات القطاع العام بشكل كبير حتى أنها أصبحت جزءاً من ثقافة هذه المنظمات وهو من أخطر درجات الفساد الاداري (العامري،2010).

وفي هذا الصدد يشير تقرير مؤشر منظمة الشفافية الدولية لسنة (2021)، إلى أن تصنيف ليبيا من أكثر دول العالم فساداً؛ حيث تم تصنيفها 172 عالميا من أصل 180 من حيث النزاهة ومن 10 الدول الأكثر فساداً حيث تحصلت على 17 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة والشفافية وفقاً لهذ

العام، وأشار تقرير هيئة الرقابة الادارية الليبي لسنة (2019)، إلى أن معظم مؤسسات الدولة الخاضعة لرقابة الهيئة المتمثلة في الوزارات والهيئات والجهات التابعة لها، والمؤسسات العامة والقطاع المصرفي والعديد من القطاعات الأخرى تعاني فساداً إدارياً، حيث سجلت عليها جملة من الملاحظات والتجاوزات والمخالفات، مما يوضح ضعف مؤسسات الدولة؛ وعند الحديث على أهم مؤسسات الدولة، نتطرق إلى المصارف كونها من أهم المنظمات التي تساعد في النمو الاقتصادي في البلاد بشكل عام، وفي تقرير ديوان المحاسبة لعام(2020) يوضح الديوان في بند القطاع المصرفي وجود تجاوزات واضحة وقد ركزت على عدم وجود سياسة واضحة لمعظم المصارف وفقدان دوره المهم والاستراتيجي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدولة.

وبناءً عما سبق ومن خلال نتائج الدراسات السابقة التي بينت أن هناك صعوبة في تطبيق القيادة الاستراتيجية للحد من الفساد الإداري بالمصارف التجارية الليبية العامة، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

ما اثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري بالمصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

وينبثق من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟
- ما مستوى الفساد الاداري في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟
- هل يوجد أثر للقيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي، ويتحقق هذا من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.
2. التعرف على مستوى ممارسات الفساد الاداري في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.
3. التعرف عن أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في مفهومين إداريين (ممارسات القيادة الاستراتيجية والفساد الاداري (حيث يعتبر المفهوم الأول حديث ومهم تطبيقه في عصرنا الحالي، والمفهوم الثاني يعتبر العائق الرئيسي امام المنظمات في الوصول الى هدفها المنشود.

وتزود القيادات الادارية في المصارف العامة في مدينة بنغازي بالأساليب والمهارات العلمية والعملية للقدرة على محاربة هذا الفساد داخلها، والعمل على رفع مهاراتها وكفاءتها عبر تقليل الفجوة بين العلم والتطبيق.

يمكن من خلال هذه الدراسة أن تتبنى المصارف الليبية أبعاد القيادة الاستراتيجية (تحديد التوجه الاستراتيجي، تطوير رأس المال البشري، استغلال واستثمار القدرات التنافسية)، ومدى انعكاسه الايجابي على محاربة الفساد الاداري.

5. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من تساؤل مشكلة الدراسة وأهدافها تم وضع الفرضيات التالية للدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للقيادة الاستراتيجية في الحد من الفساد الاداري.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التوجه الاستراتيجي والفساد الاداري لدى الموظفين في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين استغلال واستثمار القدرات والمواهب الاستراتيجية والفساد الاداري لدى الموظفين في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين تطوير رأس المال البشري والفساد الاداري لدى الموظفين في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

6. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات للدراسة الميدانية وتحليلها، تم تناولها في جزئيتين الجزء النظري والميداني، من خلال الرجوع إلى الجزء النظري للدراسات السابقة

المتاحة في هذا المجال لبناء الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى أنه تم استخدام الجزء الميداني الذي جمع البيانات بواسطة استبانة وتحليلها إحصائيا واختبار الفرضيات.

8.حدود ونطاق الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة واقع تطبيق القيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري بالمصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي، بالإضافة إلى الكشف على أهم الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة– بمدينة بنغازي.
- **الحدود الزمنية:** طبقت الدراسة وجمعت البيانات خلال شهر مارس 2022 م إلى يوليو 2023م.

9.الإطار النظري للدراسة:

يعتبر موضوع القيادة الاستراتيجية وما يحيط به من ابعاد أهمية كبيرة في تطور الجانب الإداري الخاص بالقيادة الاستراتيجية، وذلك لبالغ الأثر الذي يتركه على العاملين بشكل خاص، والمؤسسات الحكومية بشكل عام، لهذا بدأت المنظمات الحديثة تفكر جدياً بإيجاد قادة اكثر كفاءة، وأكثر ملائمة مع ظروف العمل الاداري المعاصر بعيداً عن القيادة التقليدية، ومن هنا برزت الحاجة إلى القيادة الاستراتيجية التي تعمل وفق رؤى وأفكار تمتاز بقدرتها على تغيير الكثير من القضايا والأمور داخل المنظمات الإنتاجية والخدمية على حد سواء والتوجه نحو تعزيز أداءها الاستراتيجي، كما تطلب ذلك إيجاد طرق إدارية حديثة لتحل محل الطرق والاجراءات التقليدية وتوفير الوسائل المناسبة والمرنة للاستجابة لها (خالد 16:2020)

أولاً القيادة الاستراتيجية:

1. تعريف القيادة الاستراتيجية:

تباينت وجهات نظر المهتمين بموضوع القيادة الاستراتيجية حول تحديد مفهوم القيادة الاستراتيجية، وفيما يلي بعض التعريفات التي يمكن سردها للقيادة الاستراتيجية:

وعرف الزهراني (2018: 198) القيادة الاستراتيجية بأنها "عدد من الخطط والاستراتيجيات التي يتبعها القائد لوضع تخيلات وتصورات مستقبلية من اجل تحقيق الأهداف المنشودة، وتحقيق درجة عالية من الترابط والتعاون بين الافراد العاملين والبيئة المحيطة

وعرف قاسم (2015: 22) القيادة الاستراتيجية بأنها تفاعل القيادة التي تملك القدرة على التوقع والتصور للمستقبل مع إبقاء المرونة الكافية، مع المرؤوسين، مما يؤدي إلى رفع التحفيز، والنضج

الإداري إلى أعلى مستوى؛ لتحقيق رؤية المؤسسة، وبهذا يتجاوز الجميع المصالح الخاصة إلى المصالح العامة.

وعرفها lee& chin (1028:2007) بأنها " القدرة على التوقع، والتصور، وإبقاء المرونة، والتفكير بشكل استراتيجي والعمل مع الآخرين لبدء التغيرات التي ستخلق مستقبلاً قابلاً للنمو والازدهار للمنظمة "

2. أهداف القيادة الاستراتيجية:

أجمعت العديد من الدراسات على خطوط عريضة تهدف إليها القيادات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات، وهي كما يلي (أيوب،20:2012):

1. إسقاط الحاضر على المستقبل، ومحاولة افتراض الواقع بشكل يستوعب التغيرات المستقبلية.
2. التعامل مع المستقبل ومتغيراته بمرونة.
3. مواجهة المشكلات المستقبلية التي ستواجه المنظمات، من خلال الإنذار المبكر وفي الوقت المناسب.
4. صياغة وفهم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بوضوح، ورسم الطرق المثلى لتحقيقيها بأقل زمن وأدنى تكلفة.
5. تمكين التابعين من قيادة أنفسهم، وإدراك العلاقة بين الأشياء، والأهمية الاستراتيجية لأفعالهم.
6. تصميم غرض المنظمة، والقيم الأساسية لها.
7. عدم تجاهل العناصر المهمة في المنظمة، وضرورة إشراكها في صياغة القرارات المستقبلية.
8. تعزيز مساهمات المنظمة في المحيط الاجتماعي بما يحقق أغراض المجتمع ومتطلباته.

3. أهمية القيادة الاستراتيجية:

يمكن تحديد ملامح أهمية القيادة الاستراتيجية بأنها مصدر الابتكارات، الإبداع، وفي كونها قادرة على وضع هدف للمنظمة من خلال وضع الرؤية المستقبلية لها وتحديد الرسالة المنسجمة مع التوجهات الاستراتيجية للمنظمة.

كما حدد جاد الرب (2012، ص51-49) أهمية القيادة الإستراتيجية فيما يلي:

- إدارة المنظمة ككل وليس التركيز على إدارة الوحدات الفرعية.
- التأثير على السلوك الإنساني بكفاءة في ظل بيئة تتسم بالغموض وعدم التأكد.

- مساعدة المنظمة في التغلب على المشكلات الحادة التي يرفضها واقع المنافسة المعقدة في السوق.
- تأسيس وبناء المناخ التنظيمي الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصالح.

4. مميزات القيادة الاستراتيجية:

تسعى كل منظمة بالرغم من اختلاف حجمها وأنشطتها وأهدافها للبقاء والاستمرار والنمو، وذلك من خلال القيادة الاستراتيجية التي تتميز بما يلي (أبو سلطان، 2016: 39):

- أنها تساعد المنظمة في التغلب على المشكلات الحادة التي يفرضها واقع المنافسة المعقدة في المجال التي تعمل فيه.
- تقوم القيادة الاستراتيجية بتعلم كيفية التأثير على سلوك الإنسان بكفاءة في أي بيئة عمل غير مؤكدة أو تتسم بالمخاطر، ويتم ذلك من خلال الحوارات والممارسات التطبيقية للقادة والطموحات الكبيرة لهم.
- إن لها القدرة على إدارة رأس المال البشري تكون الجانب الهام والخطير في مهارات القائد الاستراتيجي.
- إنها تلعب دوراً أساسياً في التوفيق بين حاجات الأطراف المختلفة وتحقيق التوازن الاستراتيجي.
- للقيادة الاستراتيجية أهمية كبيرة في رسم الثقافة التنظيمية في المنظمة، بجانب المتغيرات الأخرى، حيث أن القائد الاستراتيجي يسهم في ذلك من خلال الطريقة التي يعتمدها في قيادة المنظمة، وأسلوبه الاداري، وتفويض السلطات، وتوزيع وتقسيم المهام، مما يؤثر في القواعد السلوكية الثقافية والقيم التي تنشأ داخل المنظمة .

5. أبعاد القيادة الاستراتيجية:

تتعدد أبعاد القيادة بتعدد المهام والوظائف المنوطة بها، وتزداد تخصصية أبعادها مع تحديد نوع القيادة والدور المطلوب منها، وسنتطرق إلى أبعاد القيادة الاستراتيجية وهي على النحو التالي:

1. تحديد التوجه الاستراتيجي:

يعتمد تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة على تطوير رؤية استراتيجية طويلة الأمد للقصد الاستراتيجي الذي أنشئت من اجله المؤسسة، والذي يعكس بدوره وجهة النظر الشخصية للقائد الاستراتيجي (موفق،23:2013).

ويعمل دور القائد الاستراتيجي هذا في كسب تأييد والتزام العاملين بالرؤية، والتوجه الاستراتيجي الجديدين، ففي احداث التغيير المطلوب يجب الحفاظ على قوة المؤسسة، والتوازن بين

حاجات المؤسسة في الأجل القريب، مع الحفاظ على قدرتها على البقاء والتطور في الأمد البعيد(الخفاجي،2008: 193).

1. استغلال واستثمار القدرات والمواهب الاستراتيجية:

إن القدرة التنافسية للمؤسسة تشير إلى الموارد والإمكانيات التي تمتلكها، وتستخدم كمصدر للميزة التنافسية عن غيرها (جاد الرب، 2012: 72). واستغلال واستثمار هذه القدرات والمواهب هي بمثابة اكتشاف المقدرة الجوهرية للمؤسسة، ويعد مقدار الحصول على المقدرة الجوهرية هو رمز المؤسسة الذي سيحقق لها تميزاً على المنافسين.

2. تطوير رأس المال البشري:

يشير رأس المال البشري إلى الأفراد في المؤسسة ممن يمتلكون المهارات، والمعارف، ولديهم القدرة على زيادة القيمة الاقتصادية للمؤسسة، وكافة العاملين في المؤسسة اليوم يمثلون مورداً رأسماليا يحتاج إلى استثمار (موفق،2013: 24). فالمؤسسات تسعى لاستخدام العاملين الجدد الأكثر تطوراً، وذلك لتحسين قدراتها، والتغلب على بعض المشكلات التي تواجهها، هنا تظهر الحاجة إلى قادة استراتيجيين لبناء فريق تنظيمي فاعل يلتزم بتحقيق رؤية المؤسسة وأهدافها، وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة المساهمة الفاعلة من قبل جميع العاملين في المؤسسة باتجاه التطور الأمر الذي سينعكس على تحسين المهارات، وبالتالي ضمان وظيفي أكبر (الخفاجي،2008: 194).

ثانياً الفساد الإداري:

1- تعرف الفساد الإداري:

ويمكن تعريف الفساد الاداري بأنه ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، وقد يصبح ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة خلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية، ومهما تعددت أشكال الفساد الاداري واختلفت أساليبه، فهو لا يخرج عن كونه وباءً اجتماعياً واقتصادياً وسياسيًا يلم بالمجتمعات بشكل متفاوت، ولابد من الوقاية منه والتصدي لأسبابه بشكل جماعي وبأسلوب مؤسسي (العراجنة 42:2018)

وكما عرف (جمعة 118:2018) بأنه الفساد الاداري بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص على حساب المصلحة العامة، وهذا يتفق مع ما أوضحه (سيد علي 330:2020)، حيث يكون هناك سلوك منحرف وتصرف غير سوي، ينطوي أو يتمثل بقيام شخص

أو أشخاص باستغلال المركز أو السلطة في مخالفة القوانين والتعليمات لتحقيق منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة.

2. خصائص الفساد الاداري:

للفساد الإداري خصائص تميزه عن غيره من الظواهر أهمها ما يلي (الكبيسي،2009 :47):

- الفساد الإداري في أوله ظاهرة مرضية غير مرئية ولكن سرعان ما يتفشى وينتشر.
- يتفاعل الفساد الاداري مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخاً وبيئة مشجعة له.
- للفساد الاداري أشكال تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه والجهة التي تتعامل معه.
- يتميز أطراف الفساد الاداري بالخبرة والحنكة لتجعلهم قادرين على الإفلات من يد العدالة.
- إذا كانت ممارسات الفساد الاداري في المجتمعات المختلفة إدارياً وحضارياً أكثر شيوعاً، فإن المجتمعات المتقدمة تعد بحق بيئة منتجة ومصدر للفساد عبر حدودها.
- تعد الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات ظروفاً مشجعة لتفشي الفساد الاداري.

3. اسباب الفساد الإداري:

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوئها، وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الاداري أبرزها ما يلي:

- **أسباب قانونية وإدارية:** حيث يعود وجود الفساد الإداري إلى غياب القوانين والأنظمة، أو بسبب عدم وجود هذه القوانين، وسوء صياغتها أو ضعف تطبيقها، أو غياب الرقابة المساءلة، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ الأنظمة والقوانين على الشكل المطلوب، وتتمثل الأسباب في تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد العاملين الغير مبررة يؤدي إلى تداخل الاختصاصات والتكرار، مما تسبب في الاهمال والتكاسل في أداء العمل (العراجنة، 2018 :51).
- **أسباب سلوكية:** تتعلق بعض أسباب الفساد بسلوك الفرد نفسه بغض النظر عن نوع المنظمة أو المؤسسة التي يعمل بها، أو المجتمع الذي يعيش فيه، أو حتى مستوى الدخل والوضع المادي للموظف، كون هذه الأسباب ترتبط بالمعتقدات الداخلية، والتي قد يكون مرجعها ضعف الوازع الديني والأخلاقي أو الجهل مما يؤدي إلى سلوك فاسد (العراجنة، 2018: 50).
- **أسباب اجتماعية:** يظهر عندما يصبح لكل شيء ثمن يقاس به، وعندما يكون القيام بواجب وظيفي معين ثمناً، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، والكلمة في وسائل الاعلام ثمن، ولحكم القضاء ثمن، وعندما يصبح لكل شيء ثمن، فإن الفساد قد أصبح في حياتنا العامة من صلب

ثقافة المجتمع، بذلك يكون المجتمع قد ابتلى بما قد نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه (التميمي 2018: 216).

- **أسباب اقتصادية:** تتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلاً عن غياب الفاعلية الاقتصادية للدولة، ومن أهم الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد الاداري هي التفاوت الاقتصادي الحاد، فعدم العدالة في توزيع الدخل يشكل دافعاً للفساد لسد الحاجة. واستخدام بعض أصحاب المصالح لطرق غير مشروعة لتحقيق مطالبها بما يخدم مصلحتها على حساب المصلحة العامة (جمعة، 2018: 120).

4. أبعاد الفساد الاستراتيجي:

وقد أشار (محمد ،2015)، و(عبد الرحمن، 2011) إلى أن أبعاد الفساد الاداري تتمثل في:

- **الانحرافات التنظيمية:** الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته للعمل منها عدم احترام العمل، وامتناع الموظف عن تأدية العمل، وعدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار العمل.
- **الانحرافات السلوكية:** المخالفات الادارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه مثل عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، وسوء استعمال السلطة، والمحسوبية والوساطة.

الانحرافات المالية: تتصل بسير العمل المناط للموظف عمله مثل مخالفة القواعد والأحكام المالية وفرض الإتاوات، والإسراف في استخدام المال العام.

الانحرافات الجنائية: مثل الرشوة، اختلاس المال العام، التزوير.

10.الجانب الميداني:

بعد عرض الجانب النظري، سيتم توصيف شامل لإجراءات الدراسة الميدانية كما يلي:

1.10 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات الفروع الرئيسية بالمصارف التجارية الليبية العامة الموجودة ضمن مقراتها في مدينة بنغازي، والبالغ عددهم (540) عاملاً، وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، والبالغ عددها (226) عاملاً، وذلك بسبب صعوبة الوصول إلي بعض أفراد المجتمع الأصلي وجمع البيانات منهم وعدم تعاون البعض الآخر من عناصر مجتمع الدراسة والجدول رقم (1) يوضح مجتمع الدراسة وعينة كل مصرف:

جدول رقم (1) يوضح مجتمع الدراسة وعينة كل مصرف

الرقم	اسم المصرف	عدد العاملين	العينة	النسبة
1	مصرف التجاري الوطني	84	35	15.5%
2	مصرف الوحدة	173	72	32%
3	مصرف الصحاري	66	28	% 12.2
4	مصرف الجمهورية	160	67	% 29.8
5	مصرف شمال إفريقيا	57	24	% 10.5
المجـمـوع		540	226	100%

2.10 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول" أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الاداري " وتكونت إستبانة الدراسة من جزأين رئيسين هما: الجزء الاول: ويتضمن الخصائص الشخصية والوظيفية عن المشارك في تعبئة الاستبانة، وهي:(النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة الخدمة في الوظيفة)، الجزء الثاني: عبارة عن فقرات الأسئلة موزعة على متغيرين أساسيين هما القيادة الاستراتيجية وهو متغير مستقل، والفساد الاداري وهو متغير تابع، قد تم تجريدها استناداً على الدراسة (الحرازين،2019)، وجاد الرب (2012)، وHITT(2007)، لتحديد أبعاد ممارسات القيادة الاستراتيجية وكذلك بالنسبة لأبعاد الفساد الاداري فقد تم تحديدها من خلال الباحث اعتماداً على دراسة (خليفة،2021)،محمد (2015)، عبدالرحمن (2011) .اللازمة وتحليليها وتفسيرها.

3.10 الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت هنا مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:

- الجداول التكرارية لعدد المبحوثين ونسبهم المئوية، وفقاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية.
- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، كذلك مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، بالإضافة إلى توضيح الأهمية النسبية لكل عبارة من العبارات.

4.10 ثبات وصدق مقاييس الدراسة:

لغرض معرفة إمكانية الاعتماد على مقاييس الدراسة، ثم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات كل أبعاد الدراسة، كما تم احتساب معامل الصدق لمعرفة مدى صدق المقياس في قياس ما

صمم من أجله، والجدول رقم (2) يؤكد على ثبات عال وأن الفقرات متسقة ودرجة التماسك بينها قوية والمصداقية عالية مما يعزز الثقة في دقة المقاييس.

جدول رقم (2) قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

الأبعاد	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد تحديد التوجه الاستراتيجي	5	0.867	0.931
بُعد استثمار القدرات والمواهب	5	0.871	0.933
تطوير رأس المال البشري	5	0.889	0.942
محور الفساد الإداري	20	0.936	0.967

5.10 التحليل الإحصائي للبيانات:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، سيتم عرض وتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها كما يلي:

1.5.10 عرض وتحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (3): عينة الدراسة حسب متغير النوع

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة	الترتيب
النوع	ذكر	127	58.5	1
	انثي	90	41.5	2
	المجموع	217	100.0	-

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (3) والذي يتضمن تحليل البيانات حسب متغير النوع يتبين أن أعلى نسبة (للذكور) وبلغت (58.5%) وهي تشكل أكثر من نصف حجم العينة، في حين بلغت نسبة (الإناث) (41.5%).

جدول رقم (4): عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة	الترتيب
العمر	اقل من25	29	13.4	4
	من 25الي أقل من 35	91	41.9	1
	من 35الي أقل من 45	45	20.7	2
	من 45الي أقل من 55	17	7.8	5
	من55 فأكثر	35	16.1	3
	المجموع	217	100.0	-

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (4) والذي يتضمن تحليل البيانات حسب متغير العمر يتبين أن النسبة الأعلى كانت للفئة العمرية (من 26 إلى 35 سنة) وبلغت (41.9%)، يليها الفئة العمرية (من 36 إلى 45 سنة) وبنسبة بلغت (20.7%)، ثم الفئة العمرية (56 سنة فأكثر) وبلغت نسبته (16.1%)، يليها الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) ونسبتها (13.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة العمرية (من 46 –55 سنة) وبنسبة (7.8%).

جدول رقم (5): عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة	الترتيب
المسمى الوظيفي	ثانوية او ما يعادلها	38	17.5	3
	جامعي او ما يعادلها	139	64.1	1
	ماجستير	40	18.4	2
	المجموع	217	100.0	–

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (5) والذي يتضمن تحليل البيانات حسب متغير المسمى الوظيفي يتبين أن المرتبة الأولى كانت (جامعي أو ما يعادله) وبنسبة بلغت (64.1%) وتمثل هذه النسبة أكثر من نصف حجم العينة، يليه المستوى التعليمي (ماجستير) ونسبتها (18.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المستوى التعليمي (ثانوية أو ما يعادلها) ونسبتها بلغت (17.5%).

جدول رقم (6): عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة	الترتيب
مدة الخدمة	أقل من5 سنوات	48	22.1	2
	من5 الى اقل 10	71	32.7	1
	من10 الى اقل 15	26	12.0	5
	من15 الى اقل 20	39	18.0	3
	من 20 فما فوق	33	15.2	4
	المجموع	217	100.0	–

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (6) والذي يتضمن تحليل البيانات حسب متغير النوع يتبين أن في المرتبة الأولى جاءت مدة الخدمة (من5 الى اقل 10سنوات) وبلغت (32.7%)، ثم نسبة مدة الخدمة (أقل من 5 سنوات) وبلغت (22.1%)، يليها مدة الخدمة (من15 الى اقل 20 سنة) وبلغت (18.0%)،

ثم مدة الخدمة (20 سنة فما فوق) وبلغت (15.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مدة الخدمة (من10 الى اقل 15 سنة) وبنسبة بلغت (12.0%).

2.5.10 الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة:

السؤال الأول: التعرف على مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

أولا: بُعد تحديد التوجه الاستراتيجي:

لتحديد واقع هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يمتلك المصرف رؤية استراتيجية واضحة	3.57	0.87	71.4	1
.2	توجد أهداف استراتيجية واضحة لدى المصارف.	3.56	0.89	71.2	2
.3	يضع المصرف بدائل استراتيجية للتعامل مع الأحداث المتغيرة والطارئة.	3.42	1.00	68.4	3
.4	يبني المصرف استراتيجياته من خلال التحليل البيئي.	3.23	1.05	64.6	5
.5	تسهم السياسات التي يضعها المصرف في تحسين أدائه.	3.33	1.08	66.6	4
المستوى العام لبُعد التوجه الاستراتيجي		3.42	0.79	68.4	–

جدول رقم (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد تحديد التوجه الاستراتيجي قد تراوحت ما بين (3.23-3.57)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.87-1.08)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "يمتلك المصرف رؤية استراتيجية واضحة" بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (0.87) ووزن نسبي (71.4%)، فى حين جاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة" يبني المصرف استراتيجياته من خلال التحليل البيئي" وبلغ متوسطها الحسابي (3.23) بانحراف معياري (1.05) ووزن نسبي (64.6%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي قد بلغ (3.42) بانحراف معياري (0.79) ووزن نسبي (68.4%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح فى الجدول (7)، مما يعني أن مستوى بعد تحديد التوجه الاستراتيجي جاء مرتفعاً بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي.

ثانياً: بُعد استثمار القدرات واستغلال المواهب:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد استثمار القدرات واستغلال المواهب.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يولي ادارة المصرف أهمية بالغة بالتنمية المهنية للكادر الوظيفي.	3.33	0.99	66. 6	1
.2	يستخدم المصرف الحوافز لحث العاملين على زيادة إنجازاتهم.	3.16	1.03	63.2	3
.3	يستغل المصرف الخبرات العلمية المتوفرة لدى العاملين.	3.22	1.00	64.4	2
.4	يهتم المصرف بالأعمال والحلول الإبداعية لدى العاملين.	3.14	1.10	62.8	4
.5	يستفيد المصرف من المعرفة المتراكمة لدى العاملين.	3.09	1.13	61.8	5
المستوى العام لبُعد استثمار القدرات واستغلال المواهب		3.18	0.87	63.6	-

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد استثمار القدرات واستغلال المواهب قد تراوحت ما بين (3.09-3.33)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.99-1.13)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "تولي إدارة المصرف أهمية بالغة بالتنمية المهنية للكادر الوظيفي" بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.99)، ووزن نسبي (66.6%)، فى حين جاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة" يستفيد المصرف من المعرفة المتراكمة لدى العاملين" بمتوسط حسابي (3.09) بانحراف معياري (1.13) ووزن نسبي (61.6%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد استثمار القدرات واستغلال المواهب بلغ (3.18) بانحراف معياري (0.87) ووزن نسبي (63.6%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح فى الجدول (8) مما يعني أن مستوى استثمار القدرات واستغلال المواهب بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي كان متوسطاً.

ثالثا: بُعد تطوير رأس المال البشري:

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد تطوير رأس المال البشري

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يهتم المصرف بعقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة لتطوير الكادر البشري	3.40	0.98	68.0	1
.2	يشجع المصرف العمل الجماعي وفرق العمل.	3.26	1.04	65.2	2
.3	يكافئ المصرف العاملين المتميزين في تقييم الأداء السنوي.	3.06	1.08	61.2	5
.4	يهتم المصرف بتهيئة واعداد قادة للمستقبل.	3.13	1.18	62.6	3
.5	يعمل المصرف على توفير وسائل الدعم والمساندة اللازمة لتدريب العاملين	3.09	1.11	61.8	4
المستوى العام لبُعد تطوير رأس المال البشري		3.19	0.90	63.8	-

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد تطوير رأس المال البشري قد تراوحت ما بين (3.06-3.40)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.98-1.08)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " يهتم المصرف بعقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة لتطوير الكادر البشري" بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (0.98)، ووزن نسبي (68.0%)، فى حين جاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة يكافئ المصرف العاملين المتميزين في تقييم الأداء السنوي" وبلغ متوسطها الحسابي (3.06) بانحراف معياري (1.08) ووزن نسبي (61.2%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد تطوير رأس المال البشري بلغ (3.19) بانحراف معياري (0.90) ووزن نسبي (63.8%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول رقم (9). مما أن يعني مستوى تطوير رأس المال البشري بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي كان متوسطاً.

السؤال الثاني: ما مستوى الفساد الاداري بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي؟

لتحديد مستوى الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (10) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد محور الفساد الإداري

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	الانحرافات التنظيمية	3.20	0.83	64. 0	1
.2	الانحرافات السلوكية	3.08	0.90	61.6	3
.3	الانحرافات المالية	3.10	0.85	62.0	2
.4	الانحرافات الجنائية	2.49	0.93	58.8	4
المستوى العام لمحور الفساد الإداري		**3.08**	**0.74**	**61.6**	–

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (10) أن بُعد الانحرافات التنظيمية جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطه الحسابي (3.20) بانحراف معياري (0.83)، ووزن نسبي (64.0%)، وجاء فى المرتبة الثانية بُعد الانحرافات السلوكية وبلغ متوسطه الحسابي (3.10) بانحراف معياري (0.85) ووزن نسبي(62.0%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد الانحرافات السلوكية وبلغ متوسطه الحسابي (3.08) بانحراف معياري (0.90) ووزن نسبي (61.6%)، وفي المرتبة الرابعة جاء بُعد الانحرافات الجنائية وبلغ متوسطه الحسابي (2.49) بانحراف معياري (0.93) ووزن نسبي (58.8%) وبوجه عام فإن المتوسط العام لمحور الفساد الإداري بلغ متوسطه الحسابي(3.08) بانحراف معياري (0.74) ووزن نسبي (61.6%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح فى الجدول رقم (10). مما يعني أن الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة لجامعة بمدينة بنغازي كان متوسطاً.

6.10 الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1.6.10 الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي". لتحديد أثر القيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات القيادة الاستراتيجية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد للقيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std.Error)	قيم المعاملات القياسية(β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج(ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value
(Constant) الثابت	0.644	0.162	-	3.984	0000.	56.081	0.000
تحديد التوجه الاستراتيجي	0.048	0.059	0.051	0.808	0.420		
استثمار المواهب والقدرات	0.178	0.058	0.209	3.062	0.002		
تطوير رأس المال البشري	0.146	0.052	0199	3.183	0.002		
تعزيز الثقافة التنظيمية	0.160	0.056	0.159	2.841	0.005		
تنفيذ الرقابة المتوازنة	0.229	0.056	0.265	4.114	0.000		
R=0.755 R^2=0.571 Adjusted (R^2)=0.560							

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (11) لتحليل الانحدار المتعدد للقيادة الاستراتيجية على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة أن قيمة معامل ارتباط (R) تساوي (0.755) وهي قيمة مرتفعة، وأن معامل تحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R^2) يساوي (0.571) و(0.560) على التوالي، ما يعني أن (57%) من التغير في الفساد الإداري يفسره التغير في (استثمار المواهب والقدرات، تطوير رأس المال البشري، تعزيز الثقافة التنظيمية، تنفيذ الرقابة المتوازنة)، وتشير أيضاً أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم إلى حد ما.

بناءً على نموذج للمتغيرات المستقلة في معرفة تأثيرها على المتغير التابع تبين أنه يوجد تأثير على المتغير التابع (الفساد الإداري)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي، كما يلاحظ من الجدول أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) مما يؤكد تفسير النموذج بالمتغيرات المستقلة من الناحية الإحصائية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1.1.6.10 الفرضية الفرعية الأولى: وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية تحديد التوجه الاستراتيجي على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي".

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط التوجه الاستراتيجي على الفساد الإداري

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	المعامل β القياسية	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
(Constant)الثابت	32.752	32.752	216	-0.525	0.275	81.733	0.000
التوجه الاستراتيجي	86.154	0.401					

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم(12) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل (β) القياسية لتحديد التوجه الاستراتيجي على الفساد الإداري قد بلغت (0.525-) وهي أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود تأثير سلبي لتحديد التوجه الاستراتيجي على الفساد الإداري، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.275) ما يعني أنه يوجد أثر لتحديد التوجيه الاستراتيجي على الفساد الإداري، وأن (28%) من التغير فى الفساد الإداري يفسره التغير فى تحديد التوجه الاستراتيجي، وأن (72%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر فى مستوى الفساد الإداري غير تحديد التوجه الاستراتيجي، أما قيمة (f) فقد بلغت (81.733) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01).

2.1.6.10 الفرضية الفرعية الثانية: وتنص على أنه :"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستثمار المهارات واستغلال القدرات على الفساد الإداري المصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي".

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاستثمار القدرات والمواهب على الفساد الإداري

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	المعامل β القياسية	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
(Constant)الثابت	43.857	43.857	216	-0.616	0.379	125.640	0.000
استثمار القدرات والمواهب	75.049	0.349					

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (13) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل (β) القياسية لاستثمار القدرات واستغلال المواهب على الفساد الإداري قد بلغت (0.616-) وهي قيمة أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود تأثير سلبي لاستثمار القدرات على استغلال المواهب، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.379) ما يعني أنه يوجد أثر لاستثمار القرات واستغلال المواهب على الفساد الإداري،

وأن (38%) من التغير فى الفساد الإداري يفسره التغير فى استثمار القدرات واستغلال المواهب، وأن (62%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر فى مستوى الفساد الإداري غير استثمار القدرات واستغلال المواهب، أما قيمة (f) فقد بلغت (125.640) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01).

3.1.6.10 الفرضية الفرعية الثالثة: وتنص على أنه :"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير رأس المال البشري على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي".

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتطوير رأس المال البشري على الفساد الإداري

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	المعامل β القياسية	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
الثابت(Constant)	45.646	45.646	216	−0.620	0.384	133.959	0.000
تطوير رأس المال البشري	73.1260	0.341					

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

من خلال الجدول رقم (14) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل (β) القياسية لتطوير رأس المال البشري على الفساد الإداري قد بلغت (−0.620) وهي قيمة أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود تأثير سلبي لتطوير رأس المال البشري على الفساد الإداري، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.384) ما يعني أنه يوجد أثر لتطوير رأس المال البشري على الفساد الإداري، وأن (38%) من التغير فى الفساد الإداري يفسره التغير فى تطوير رأس المال البشري، وأن (62%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في مستوى الفساد الإداري غير تطوير رأس المال البشري، أما قيمة (f) فقد بلغت (133.959) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01).

11. نتائج الدراسة:

توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

- أظهرت النتائج أن المستوى العام لممارسات القيادة الاستراتيجية ككل جاء بدرجة متوسطة.
- أظهرت النتائج أن مستوى الابعاد المكونة للقيادة الاستراتيجية (استثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز الثقافة التنظيمية، وتنفيذ الرقابة المتوازنة) جميعها كانت

متوسطة المستوى، باستثناء بُعد (تحديد التوجه الاستراتيجي) مرتفع المستوى بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي.

- أظهرت النتائج أن المستوى العام لممارسات الفساد الاداري ككل جاء بدرجة متوسطة.
- بينت النتائج أن مستوى الابعاد المكونة للفساد الإداري (الانحرافات التنظيمية، والانحرافات السلوكية، والانحرافات المالية، والانحرافات الجنائية) جميعها كانت متوسطة المستوى بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي.
- بينت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، تطوير رأس المال البشري، وتعزيز الثقافة التنظيمية، وتنفيذ الرقابة المتوازنة) على الفساد الإداري بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي.

12. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة توصى الدراسة بالآتي:

- ضرورة تعزيز ممارسات القيادة الاستراتيجية في المصارف التجارية من خلال الندوات والمؤتمرات الخاصة، وإعطاء المزيد من الاهتمام لتطبيقها، والعمل على تهيئة قادة مستقبليين واعدادهم.
- العمل على رفع الوعي لدى العاملين في المصارف التجارية بأهمية تطبيق ممارسات القيادة الاستراتيجية لدورها الفعال في الحد من الفساد الاداري.
- العمل على توفير مناخ تنظيمي سليم وملائم يفسح المجال للكوادر المتميزة في المصارف محل الدراسة للإبداع والابتكار.

قائمة المراجع

❖ **المراجع العربية**

1) أبو سلطان، (2016)، **دور القيادة الاستراتيجية في بناء قيادات الصف الثاني في الوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، حنان موسى.

2) التميمي، عباس حميد. (2018)."آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة. المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية "، **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، القاهرة، المجلد الأول، العدد (19)، ص ص215- 218

3) الخفاجي، نعمة (2008). **الفكر الاستراتيجي: قراءات معاصرة**، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.

4) الزهراني، ابراهيم (2018). القيادة الاستراتيجية واثرها في تطوير قدرات التعليمية والتنظيمية "دراسة ميدانية بجامعة ام القرى، **مجلة دولية للبحث التربوي**، 197-198.

5) العامري، علي، (2010)،"**دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الاداري** "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

6) العراجنة، محمد خلف وآخرون.(2018)."**أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الاداري** " رسالة دكتوراه ، عمان ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

7) العمودي، أيوب، (2013)،"**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاع الحكومي في الجزائر** "، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

8) الكبيسي، عامر خضر، (2009)، "**الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهه** "، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

9) جاد الرب، سيد أحمد (2012): **القيادة الاستراتيجية**، القاهرة، دار الكتب المصرية.

10) جاد الرب، سيد محمد (2012): **القيادة الاستراتيجية**، ط1، دار الكتب الهندسية، القاهرة، مصر.

11) جمعة، محمد سمير. (2018)."دور أنظمة الخدمة المدنية والجزائية في مكافحة الفساد الادري بالمملكة العربية السعودية". الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. **مجلة مصر المعاصرة**. المجلد (109)، العدد(530)، ص ص113 – 137.

12) خالد، منى (2020)، **أثر القيادة الاستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والتمويل، جامعة الأقصى – غزة

13) خليفة، أمل، (2021)، أثر الذكاء الاستراتيجي في مكافحة الفساد الاداري. **مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية**، الاسكندرية، المجلد 58، العدد الاول، ص ص297-.343.

14) سيد علي، صغيري. (2020). "أثر الفساد مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**. المجلد (6)، العدد (2)، ص ص327 – 343.

15) عبد الرحمن، عادل محمد (2011). "**الفساد الاداري دراسة ميدانية على محافظة أسيوط**". مجلة مصر المعاصرة، المجلد (13) العدد (502). ص ص35 -40.

16) قاسم، محمد. (2015). **دور القيادة الاستراتيجية في تطوير السياسات الادارية**. رسالة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

17) لملوم، محمد، (2020)، بعنوان: "**الثقافة التنظيمية وعلاقتها في الحد من الفساد الاداري** "، ليبيا، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم الادارة.

18) محمد، روش إبراهيم (2015)."دور عمليات التطوير الاداري في تقليل حالات الفساد الاداري "**مجلة الدنانير**، المجلد (1) العدد (7)، ص ص421 – 425.

19) موفق، سهام (2013). **مساهمة القيادة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة** – رسالة ماجستير، جامعة محمد خيصر، الجزائر.

20) مونس، منى، (2020)، بعنوان: "**أثر القيادة الاستراتيجية في ادارة التغيير التنظيمي** "، فلسطين، جامعة الاقصى، كلية الادارة والتمويل، قسم القيادة والادارة –غزة.

المؤتمرات والتقارير:

1) التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد (2021)، **منظمة الشفافية الدولية**. برلين.

2) ديوان المحاسبة 2021 التقرير السنوي **لديوان المحاسبة** 2020.

3) الرقابة الإدارية 2020 التقرير السنوي **للرقابة الادارية** 2019 طرابلس.

المراجع الأجنبية

1) Kitonga ،Daniel mwendwa.(2017)."**strategic leadership practices and organizational performance in-not-for-profit organizaions in Nairobi county in kenya**".A thesis submitted in partal fulfillment for the degree of doctor of philosophy in business administration (strategic management option) in the jomo Kenyatta University of agriculture and technology
2) Vian،T.& others (2017)."**It keeps Us from putting Drugs in pockets** ".How a public –privatc-privatepartnership for hospital Management may help curb corruption.the permanente journal.pp 16- 111.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

فاعلية التسويق الإلكتروني وإنعكاساته على تطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء (دراسة ميدانية على مصرف الوحدة بمختلف فروعه العاملة في مدينة بنغازي الكبرى)

د. سالم محمد سالم بوسن
أستاذ مساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام-جامعة بنغازي

أ. آمنة عبد الرازق الصوصاع
أستاذ مساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام-جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى معرفة فاعلية التسويق الإلكتروني على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء مصرف الوحدة من وجهة نظرهم، حيث قام الباحثان بتوزيع 500استمارة استبيان باستخدام اسلوب العينة المتاحة على عملاء مصرف الوحدة، وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج من أبرزها ثقة ورضا العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية وبأن لديهم درجة ثقة عالية في الإعلانات الإلكترونية والمزيج التسويقي الإلكتروني التي يقدمه مصرف الوحدة.

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني _الخدمات المصرفية_ العملاء _مصرف الوحدة

Abstract

This descriptive study aimed to find out the effectiveness of electronic marketing on developing the banking services provided to Al-Wahda Bank customers from their point of view. The researchers distributed 500 questionnaire forms using the available sample method to Al-Wahda Bank customers. This study reached several results, the most prominent of which is customer confidence and satisfaction with electronic banking services. They have a high degree of confidence in electronic advertisements and the electronic marketing mix provided by Al Wahda Bank.

Keywords: Electronic -Marketing_Banking_Services_Customers_Al Wahda Bank.

المقدمة

مع تقدم تقنية الإعلام والاتصال وإزدياد الطلب على استخداماتها المتعددة وقدرتها اللامحدودة على إنجاز مختلف الأعمال بأكثر سرعة وكفاءة ممكنين ،بات من الضروري الإعتماد على الاتصال الرقمي في تسيير الأعمال في مختلف المؤسسات سواءً كانت (خدمية – إستهلاكية – أو حتى الفكرية منها) حيث لا غنى عنها سواء على مستوى أجهزة الدولة أو مؤسساتها بإداراتها المختلفة ،أو على مستوى الأهداف والمخططات التي تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها، ومع تعاظم دور تقنية الاتصال زادت أهمية التسويق الإلكتروني وبكل أنواعه الصحفية والمرئية وأساليب العلاقات العامة والمنشورات الإلكترونية وغيرها ،كما تطور استخدامه حتى في طبيعة السلع المباعة ،وذلك بعد أن اقتصر في البداية على الكتب والملابس والأجهزة الإلكترونية البسيطة إلى أن اصبح اليوم بالإمكان شراء عقارات ومركبات وعقد صفقات بطريقة سهله وآمنة وطرق دفع في غاية الإعتمادية من المنظمات التي تقدم هذه الخدمات ولا سيما منها الخدمات المصرفية (بولصباع:2017)

فالتسويق الإلكتروني يعتبر أحد إفراز الثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو سلسلة وظائف متخصصة ومدخل شامل لا يقتصر على المتاجرة بالسلع والخدمات، بل يمثل الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية لتحسين أداء المنظمة ككل ولا سيما الخدمية منها ،واستطاع خلال السنوات القليلة الماضية أن يقفز بمجمل الجهود والأعمال التسويقية وبمختلف الأنشطة إلى اتجاهات معاصرة تتماشا مع العصر الحالي ومتغيراته وذلك بالاستعانة بمختلف الأدوات والوسائل المتطورة والتكنولوجيا الحديثة في تنفيذ العمليات والأنشطة التسويقية خاصة فيما يتعلق بتطوير الخدمات المصرفية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وبالتالي أصبح التسويق الإلكتروني عنصر أساسي يحقق به المصرف أهدافه ويحقق عن طريقها أكبر قدر من الرضا لدى العملاء والمستخدمين ومدى تحقيق التوافق بين التسويق الإلكتروني وإنعكساته على الخدمة المصرفية للعملاء وأثر التسويق الإلكتروني عليها (عبدالغفار:2010)

مشكلة الدراسة:

تعد فاعلية التسويق الإلكتروني بمؤثراته وإيجابياته المتعددة وانعكاساته على الخدمات المصرفية للعملاء على اختلاف اصنافهم وأنواعهم من النتائج التي تركز عليها المصارف عامة رغبة في تحقيق أهدافها من خلال رضا العملاء ومن هذا المنطلق تسعى المصارف بكل ما تمتلك من خدمات مصرفية للوصول إلى الجمهور بالأساليب التسويقية الإلكترونية الحديثة. إن رضا العملاء

على الخدمات المصرفية يتوقف على الانماط التي يستند إليها المصارف في ايصال الخدمة وتقديمها بأساليب متعددة يتضمنها التسويق الإلكتروني وهذا الامر يشكل علاقة وظيفية بين التسويق الالكتروني وسعي المصارف الى تحقيق اهدافها والتي من بينها رضا العملاء على خدماتها وهذه العلاقة تقوم على أسباب ومسببات يمكن الوصول إليها والتعرف على ارتباطاتها وابعادها من خلال البحث والتنقيب ومن هنا تبلورة فكرة هذا البحث المتمثلة في التساؤل الآتي: ما فاعلية التسويق الإلكتروني وانعكاساته على الخدمة المصرفية للعملاء بمصرف الوحدة بمختلف فروعه العاملة في مدينة بنغازي الكبرى؟

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول الجمع بين تخصصين علميين التسويق الإلكتروني والخدمات المصرفية للعملاء وما يرتكزان عليهما والانعكاسات الناتجة عنهما، فضلاً عن تناول الاساليب التسويقية الالكترونية وارتباطها بعلم الإعلام بفروعه المختلفة، وتكتسب الدراسة أهميتها من واقع التطور السريع الذي حصل في الخدمات المصرفية وتنوعها واستخدام شبكة الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية وتحسين جودتها.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن كذلك في معرفة النقاط الأساسية التي يبحث عنها العملاء ويفضلون تواجدها في المصارف فحتى تتمكن هذه المصارف من توفير الخدمات المصرفية بجودة عالية للعميل من خلال التسويق الإلكتروني.

إن قلة الدراسات المتعلقة بأثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية قد دفعت الباحثان لإجراء هذه الدراسة والوصول إلى أهم النقاط التي يبحث عنها العملاء والتي من الممكن أن تجعلهم يتحولون في تعاملهم مع المصارف من الاسلوب التقليدي الى الاسلوب الالكتروني للتكيف مع التطورات المستقبلية ومواكبتها.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على فاعلية التسويق الإلكتروني في تعزيز جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعميل.
2. التحقق من مدى مساهمة التسويق الإلكتروني في تحسين العلاقة بين المصرف والعملاء من خلال الخدمات المصرفية المقدمة للزبون.
3. استبانة مدى إسهامات الخدمات المصرفية في تحقيق نجاحات فعلية في مجال التسويق الإلكتروني

4. تقديم التوصيات التي من شأنها أن تسهم في زيادة الوعي بأهمية التسويق الإلكتروني ومدى فاعليته في تطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء لتوفير الوقت والجهد والمال.

تعريف المفاهيم الواردة في عنوان الدراسة:

ماهية التسويق الإلكتروني:

قد تعددت مفاهيم التسويق الإلكتروني وتنوعت إلا أن كلها تستخدم تكنولوجيا الإنترنت والتقنيات الرقمية، بكل خصائصها ووظائفها، وتطبيقاتها في المؤسسة، لإبراز أثر في تحقيق الأهداف التسويقية للمنظمة والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء لكسب رضاهم.

مفهوم التسويق الإلكتروني:

التسويق الالكتروني هوعملية إنشاء والمحافظة على العملاء من خلال الأنشطة الإلكترونية مباشرة بهدف تسهيل مختلف التبادل والخدمات بين الطرفين. –يمكن تعريف التسويق الالكتروني على أنه " استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء العمليات التجارية التبادلية بين الأطراف المعنية بدلاً من عمليات الاتصال المباشر" أو " هو عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت ."

وهناك من يرى أن التسويق الإلكتروني هو " الإستفادة من الخبرة والخبراء في مجال التسويق في تطوير استراتيجيات جديدة وناجحة وفورية تمكن من تحقيق الأهداف والغايات الحالية بشكل أسرع من التسويق التقليدي،بالإضافة إلى توسع ونمو الأعمال بدرجة كبيرة في وقت قصير وبإستثمار أقل لرأس المال. (صالح: 2021)

الخدمات المصرفية الالكترونية:

ويمكن تعريف الخدمة المصرفية الالكترونية على أنها "مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة المقدمة من قبل المصرف إلكترونيا، والتي يدركها المستفيدون من خلال وملامحها وقيمها المنفعية، تشكل مصدر لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية وفي الوقت ذاته تشكل مصدر لأرباح المصرف. (آمال:2017)

العملاء: العميل الذي يعرف أحياناً باسم العميل المشتري والمشتري هو المستفيد من السلعة أو الخدمة أو المنتج أو الفكرة، التي تم الحصول عليها من البائع أو المورد مقابل تعويض ذي قيمة نقدية أو غيرها، ويقصد بالعملاء في هذه الدراسة كل الزبائن والمستفيد من خدمات مصرف الوحدة.(الزبيدي: 2014)

مصرف الوحدة: هو أحد المصارف العاملة في ليبيا ومقره الرئيسي في مدينة بنغازي شرق البلاد، ويعتبر شركة مسامة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة (1970م) الصادر بتاريخ (1970/12/22م)، ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التابعة له والبالغ عددها (76) فرعاً ووكالة والمنتشرة في جميع مدن قرى ليبيا ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي.Http://www:Wikipedia.com 2011

تساؤلات الدراسة:

1. ما درجة رضا عملاء مصرف الوحدة عن الخدمات المصرفية المقدمة إليهم؟
2. ما مستوى اقتناع العملاء بالخدمات المصرفية المقدمة إليهم عن طريق الأشكال التسويقية الالكترونية المختلفة؟
3. ما مدى ارتباط المقومات التجارية برضا العملاء على الخدمات المصرفية؟
4. ما درجة اعتماد مصرف الوحدة على الخدمات الالكترونية المختلفة في إرضاء عملائه؟
5. ما هي التسهيلات التي يقدمها مصرف الوحدة لعملائه مع تعاملهم مع الخدمات المصرفية الالكترونية؟
6. ما هي الفوائد التي يسعى مصرف الوحدة لتحقيقها للعملاء من وجهة نظرهم؟
7. ما الصعوبات التي تواجه الخدمات المصرفية الالكترونية وتضعف من أهميتها من وجهة نظر عملاء مصرف الوحدة؟

الدراسات السابقة:

تعد خطوة الدراسات السابقة من الخطوات المهمة ليتعرف الباحثان من خلالها على الإنتاج العلمي الذي له علاقة بموضوع الدراسة، وتم ترتيب الدراسات السابقة في هذه الدراسة من الأقدم إلى الأحدث:

-دراسة شاكر تركي إسماعيل حول التسويق المصرفي الالكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية (2007).

كانت تهدف هذه الدراسة إلى قياس القدرة التنافسية للمصارف الأردنية ودورها في تبني ميزة تنافسية من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الالكترونية المرافقة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: إن غالبية المصارف الأردنية تعتمد مواقع الالكترونية خاصة بها على شبكة

الانترنت للتعريف بنفسها والفروع التابعة لها بالإضافة إلى تعريف العملاء بخدماتها التقليدية والالكترونية المتواضعة والتي تقتصر على بعض البطاقات البلاستيكية الالكترونية.(اسماعيل:2007)

–دراسة عمران علي أبو خريص، ومصطفى أحمد شكشك عن التسويق الالكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية (2015).

حيث كانت تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى أثر تطبيق أسلوب التسويق المصرفي الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف العاملة في ليبيا وتحديداً المصارف العاملة بمدينة زليتن من وجهة نظر زبائن هذه المصارف، وبعد إجراء هذه الدراسة تم استنتاج العديد من النتائج أهمها: يوجد تأثير كبير للتسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية بهذه المصارف وذلك تبعاً للمتغيرات المحددة بهذه الدراسة وهي (البحث، التطوير، توفر قاعدة معلومات، وجود استراتيجية، الأمان) (أبوخريص:2015)

–دراسة صولي أماني حول تأثير التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك خليج الجزائر (**AGB**) وكالة بسكرة (2020م).

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية في الجزائر بالإضافة إلى معرفة الوسائل المطبقة لدى البنوك لتحسين الجودة المصرفية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: وجود علاقة تأثير بين كل من التسويق الالكتروني وجودة الخدمات المصرفية، كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على جودة الخدمات المصرفية تعزى للعوامل الديموغرافية للعملاء (أماني :2020)

–دراسة آمال بن سعيد وبن الخضر محمد (2017). عن دور التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية في تحقيق رضا الزبون الجزائري:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية والتحديات التي تواجهه في الجزائر وعلاقة ذلك برضا الزبائن، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

يساهم التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية في تحقيق درجة مقبولة من رضا الزبون الجزائري على خدمات البنوك الجزائرية، وهناك مشكلات جدية في المجال التقني تواجه المستفيدين يتعلق بعضها بضعف تغطية الشبكة الالكترونية للمناطق الجغرافية المختلفة في البلاد. (بن سعيد: محمد:2017)

تعقيب على الدراسات السابقة:

- أكدت معظم الدراسات السابقة أهمية التسويق الالكتروني في تحسين جودة الخدمات المصرفية وكسب رضا الزبون.
- استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبيان للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.
- تنوعت العينات المستخدمة في الدراسات السابقة.
- اختلفت المجتمعات التي تم تطبيق الدراسات السابقة فيها ضمنها ما كان في الجزائر والأردن وليبيا.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح أنها جاءت متنوعة من حيث الهدف والأهمية واختيار العينة والنتائج واستطاع الباحثون إدراك النقاط التي توقفت عندها تلك الدراسات كما ساهمت تلك الدراسات في:

- تحديد مشكلة الدراسة الحالية وكيفية صياغتها وصياغة الأهداف العامة للدراسة.
- تحديد المنهج العلمي المناسب للدراسة وأداة جمع البيانات الملائمة للدراسة.
- تصميم الاستبيان الملائمة للدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تبحث عن فاعلية التسويق الالكتروني وانعكاساته على رضا الزبون فيما يتعلق بمدينة بنغازي.

نموذج الدراسة:

نموذج آرثر لمراحل التسويق الالكتروني:

وصف نموذج آرثر مراحل التسويق الالكتروني فيما يلي:

1. مرحله الإعداد:

يتم خلالها تحديد حاجات ورغبات الزبائن والأسواق المستهدفة المجدية والجذابة، وتحديد طبيعة المنافسة، ومن أجل النجاح في ذلك يتطلب الأمر سرعة الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة

2. مرحلة الاتصال:

يتم الاتصال بالزبون أو المستفيد أو العميل وتعريفه بالمؤسسة وخدماتها التي يجري طرحها في السوق أو التي تستطيع المؤسسة تقديمها له وتتم هذه المرحلة وفق أربع مراحل فرعية تتمثل في:

- مرحلة جذب الانتباه.
- مرحلة إثارة الاهتمام.

- مرحلة تكوين الرغبة.
- مرحلة دفع العميل للقيام بالتصرف اتخاذ قرار الشراء أو الاستخدام.

3. مرحلة التبادل:

وهي جوهر عملية التسويق الالكتروني: حيث يحصل الزبون أو العميل على الخدمة بالشروط التي يرغبها وفى الوقت المناسب، بينما تحصل المؤسسة على المقابل النقدي باستخدام نظم الدفع المختلفة سواء الإلكترونية أو التقليدية. (سعدية :2022)

توظيف نموذج الدراسة:

وظف النموذج في مراحله الأربعة على النحو التالي:

حيث تم توظيف المرحلة الأولى: وهي الإعداد

وذلك بجمع المعلومات حول الخدمات المصرفية وعمليات التسويق التي تتم من واقع عمل المصارف الأمر الذي مكن الباحثون إعداد استبيانه عن استطلاع رأي الجمهور الذي يتعامل مع الخدمات المصرفية المقدمة من خلال المصارف وهذا شكل إطاراً مصرفياً يتوافق مع متطلبات مرحلة الإعداد التي نص عليها النموذج مما ساعد في تحديد أبعاد وأهداف هذه الدراسة وتساؤلاتها.

أما عن مرحلة النموذج الثانية والتي تعرف بمرحلة الاتصال من خلال واقع أسئلة الاستبيان التي تعكس عملية قياس الاتصال بين جمهور العملاء المستخدمين للخدمات المصرفية وما تسعى إليه المصارف من تقديم هذه الخدمة، كذلك العملة الاتصالية كما يراها النموذج طبقت في الربط بين أهداف الدراسة وتساؤلات لاستبيانه والبدائل التي صاحبت كل تساؤل على حدة وظف إلى ذلك تم توظيف النموذج من حيث الخصائص الديموغرافية لجمهور العملاء من واقع ربط العلاقة الاتصالية بين خصائصهم الديموغرافية وتأثيرها على عملية التسويق.

حيث أن توظيف العملية الاتصالية من خلال استمارة الاستبيان الذي شد انتباه الجمهور من واقع اختيارات الخدمة والمواد المقدمة والوسائل الالكترونية التي تعتمد عليها المصارف في التسويق، فهذا يخلق نوعاً من التجاوب الاتصالي بين الجمهور وبين الو سائل ومضامينها المتعلقة بالخدمة المصرفية.

تم توظيف النموذج في المرحلة الثالثة المسماة التبادل وهذا يظهر واضحاً من خلال أهمية البحث من الناحية التسويقية للخدمات المصرفية التي يعتمد عليها الجمهور اليوم بشكل كبير وهذا التبادل يظهر في إقبال الجمهور على السلعة التي تقدم من خلال المصارف وإن كانت هناك بعض

الملاحظات أو رفض النواقص في هذه الخدمة إلا إنها تخلق نوعان من التبادل من خلال الجمهور والدليل على ذلك ما تضمنته الاستبيانه حول موضوع الدراسة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة ومن خلال الرغبة التي تحاول المصارف خلقها لدى العملاء بالإضافة إلى ذلك نوعية السلعة التي تستند عليها المصارف في الترويج عبر وسائل الاتصال وهذا ما يعرف بالتفاعلية التبادلية بين الجمهور وبين الخدمات المقدمة وهذا ما يعكسه النموذج في هذه المرحلة تحديدا.

تم توظيف النموذج في مرحلته الرابعة والأخيرة في مرحلة ما بعد الشراء أو بعد تقديم الخدمة أو ما بعد القبول كل هذه المسميات لمعرفة مدى رضا جمهور العملاء على هذه الخدمة واستمراره في التعامل والاستفادة من الخدمة والحفاظ عليه وهذا يظهر حلياً من خلال النتائج التي تحققها الأعمال المصرفية لدى الجمهور وكذلك التجاوب الذي يحدث من الجمهور يشير إلى علامات رضا بمستويات مختلفة إلا أنها تعكس مستوى رضا معين وهذا يشكل توظيفاً دقيقاً لهذه المرحلة وهي رضا الجمهور ما بعد الخدمة.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، واستخدم الباحثان على هذا المنهج في الدراسة الحالية لوصف ومعرفة آراء عملاء مصرف الوحدة بالاستراتيجيات والطرق التسويقية المختلفة التي ينتهجها المصرف في تسويق الخدمات الالكترونية.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى فئة الدراسات المسحية، حيث استند الباحثان على أسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية المبحوثين المستهدفين المتمثلين في عينة من عملاء مصرف الوحدة فأسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام يستهدف التعرف على الآراء والأفكار والاتجاهات والمفاهيم والقيم والدوافع والمعتقدات والانطباعات التأثيرات المختلفة لدى قراء الصحف أو مشاهدي الإذاعات أو مستمعي الإذاعات المسموعة ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي؛ بهذا فإن هذا الأسلوب يناسب الغرض من إجراء هذه الدراسية وهي معرفه آراء واتجاهات عملاء مصرف الوحدة نحو أساليب التسويق الالكتروني للخدمات الالكترونية الذي ينتهجه مصرف الوحدة.

مجتمع وعينة الدراسة: تعد العينة المتاحة هي العينة التي تم على أساسها اختيار المبحوثين للإجابة على استمارات الاستبيان، حيث قام الباحثان بتوزيع (500) استمارة استبيان على عملاء مصرف الوحدة الذين كانوا موجودين في المصرف أثناء الأيام المحددة لإجراء الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

الاستبيان

تمثلت أداة جمع البيانات في استبانة لقياس فاعلية التسويق الالكتروني في تطور الخدمات المصرفية لدى العملاء، وقام بتصميمها الباحثان في ضوء الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة بعد أن تم تحديد الهدف من استبانة وقام الباحثان بصياغتها وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، حيث انقسمت الاستبانة إلى قسمين الأول يتعلق بالخصائص الديموغرافية للمبحوثين، والثاني حول التسوق الالكتروني وفاعليته في تطوير الخدمات المصرفية والجدول الآتي يشير إلى أبعاد استمارة الاستبيان.

أبعاد استمارة الاستبيان	الأسئلة	الفقرات
الخصائص الديموغرافية	4، 3، 2،1	
الاعتبارات التي تؤثر على رضا العملاء على الخدمات المصرفية المقدمة إليهم	5	5
درجة ارتياد الأشكال التسويقية لمصرف الدراسة مستويات اقتناع العملاء ورضاهم عن الخدمات المصرفية	6	6
قمة المقومات التجارية وتأثيرها عن رضا العملاء عن الخدمات الالكترونية المصرفية	7	5
درجة اعتماد المصرف على خدمات الالكترونية المختلفة في إرضاء العملاء	8	5
درجة التسهيلات المقدمة للعملاء من قبل المصرف في تعاملهم مع الخدمات المصرفية الالكترونية	9	5
مستوى الفوائد التي يسعى المصرف إلى تحقيقها للعملاء بهدف إرضائهم	10	5
درجة الصعوبات التي تواجه الخدمات المصرفية وتضعف من أهميته	11	5

التأكد من صدق استمارة الاستبيان:

1. صدق المحكمين:

الظاهري المنطقي، المضمون وللتأكد من صدق استمارة الاستبيان في قياس ما وضعت لقياسه، قام الباحثان بعرض الاستمارة على عدد (7) من أساتذة التسويق والإعلام، وذلك للحكم على صدقها، وقد اعتمد الباحثان على نسبة اتفاق بلغت (96%) فأكثر من آراء المحكمين معياراً لقبول فقرات الاستبيان وأجرى الباحثان التعديلات اللازمة في ضوء تعديلات هيئة التحكيم حتى أصبحت استمارة الاستبيان صالحة لقياس ما وضعت وصممت لقياسه.

2. ثبات الاستمارة والصدق الذاتي:

طبق الباحثان الاستمارة ميدانياً على العينة الاستطلاعية المكونة من (60) شخص من عملاء مصرف الوحدة، وذلك بهدف تحديد الثبات والصدق الذاتي، ومدى فهمهم لأسئلة الاستمارة حيث أوضح عدم وجود أي استفسارات أو غموض لدى أفراد العينة الاستطلاعية حول مفردات استمارة الاستبيان، وللتأكد من الثبات قام الباحثان بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ في حساب معاملات الثبات لدرجة كل محور من المحاور الفرعية للاستمارة وأيضاً الدرجة الكلية لها، حيث تتراوح معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الاستمارة بين (0.788- 0.815) وهي معاملات ثبات مقبولة، وأن معامل ثبات إجمالي استمارة الاستبيان وصل (0.800) حيث تشير الدراسات إن معامل الثبات يعد عالٍ إذا بلغ (0.7) فأكثر، كما أن قيمة معامل الصدق الذاتي لأبعاد الاستمارة تراوحت بين (0.887- 0.902) وهي معاملات صدق جيدة، وأن معامل الصدق الذاتي للاستمارة ككل (0.894) وهو معامل صدق جيد ويجعل استمارة الاستبيان على درجة مناسبة من الصدق والثبات.

الإطار المعرفي

تعريف التسويق الإلكتروني:

يقصد بالتسويق الإلكتروني على أنه "تخطيط أكثر فعالية لتنفيذ الأفكار والتوزيع والترويج" (نصير: 2005).

ويقصد به أيضاً: "إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك من قطاع البيئة الافتراضية من أجل تحقيق المنافع المشتركة ،بينما بين (أبو فارة، 2009: 109) بأن التسويق الإلكتروني يعني "إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك في فضاء البيئة الافتراضية من أجل تحقيق المنافع المشتركة، والبيئة الافتراضية للتسويق الالكتروني تعتمد أساسا على تكنولوجيات الانترنت وعملية التسويق الالكتروني لا تركز فقط على بيع المنتجات إلى المستهلك بل تركز أيضا على إدارة العلاقات بين المنظمة من جانب والمستهلك وعناصر البيئة الداخلية والخارجية من جانب آخر"، في حين بين فضيلة (2010) بأن التسويق الإلكتروني هو تطبيق الانترنت والتقنيات الرقمية ذات الصلة لتحقيق الأهداف التسويقية"(العديلي:2015)

استراتيجية التسويق المصرفي الإلكتروني: تتمثل استراتيجية التسويق المصرفي الالكتروني بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية عن طريق الشبكة العنكبوتية الدولية الانترنت كقناة تسويقية جديدة لها خصائصها الفريدة المميزة لها عن بقية القنوات الاتصالية الأخرى التي تمتاز بالسرعة وانخفاض

التكاليف، وقد عبرت استراتيجية التسويق الالكتروني عن عملية التحول من السوق المكاني (market place) إلى السوق الفضائي (market space) والشوق الفضائي والكتالوج الالكتروني (الزعارير، الطالب :2019)

مزايا التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية:

1. جودة وسرعة خدمة العملاء فالمصارف التي تقدم خدماتها للعملاء الكترونياً وباستخدام الوسائل التقنية الحديثة فهي تقلل التكاليف والجهد البدني المبذول الذي يتحمله العملاء في الحصول على الخدمة المصرفية أو البحث عن المعلومة فيما يتعلق بالأمور المالية.

   إمكانية مبادلة المعلومات وملاءمتها والرقابة عليها.
2. يستطيع العملاء طلب الخدمة المصرفية من أي مكان به هاتف أو حاسوب.
3. يوفر درجة عالية من الراحة للعميل حيث تعرض الخدمات طوال ساعات اليوم وخلال كل أيام الأسبوع.
4. ضمان سرية الحسابات التي يرغب بها الكثير من العملاء. (المعراوي:2020).

التحليل الإحصائي وتقييم النتائج:

تم تخصيص هذه الجزئية من البحث العلمي لوصف إجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة في أداء الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على تلك الأسئلة واختباراتها وفيما يلي التفاصيل:

الجدول (1)

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	285	57%
	أنثي	215	43%
الفئة العمرية	من 18 إلى أقل من 28	255	51%
	من 28 إلى أقل من 38	145	29%
	من 38 إلى أقل من 48	100	20%
المستوى التعليمي	حاصل على مؤهل متوسط أو ثانوية عامة	91	18.2%
	حاصل على مؤهل جامعي	298	59.6%
	حاصل على مؤهل دراسات عليا – دبلوم – ماجستير – دكتوراة	111	22.2%

	اقل من 700 دينار	96	19.3%
متوسط دخل الفرد الشهري	من 700 – إلى 1300 دينار	304	60.8%
	من 1300 إلى أقل من 3000 دينار	100	20%
الإجمالي		500	

- الجدول رقم (1) يبين خصائص عينة البحث الديموغرافية حيث يتضح أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث المتمثلة لعينة البحث، كما أن الفئات العمرية من 18 إلى أقل من 28 تمثل النسبة الأعلى من عينة البحث، كما عكست نتائج الجدول (1) أن الحاصل على المؤهل الجامعي كمستوى تعليمي يمثل النسبة الأعلى من مجموع عينة البحث، وأن متوسط دخل الفرد الشهري من 700 إلى 1300 دينار ليبي يمثل النسبة الأعلى في خصائص عينة البحث الديموغرافية.

الجدول رقم (2)

درجة تأثير الاعتبارات المهنية في تحقيق رضاك عن الخدمات المصرفية الالكترونية

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
المتابعة المستمرة للتطورات من قبل المصرف	115	23.0%	285	57.0%	100	20.0%	2.03	0.66	68%
تعدد وتنوع عروض المصرف للخدمات	74	14.8%	352	70.4%	74	14.8%	2.00	0.54	67%
تقديم الإعلانات الالكترونية بالسلع المستخدمة	95	19.0%	272	54.4%	133	26.6%	1.92	0.67	64%
الاعتماد على أكثر من وسيلة للتواصل مع العملاء	139	27.8%	262	52.4%	99	19.8%	2.08	0.69	69%
إيصال الخدمات الخاصة إلكترونياً للزبون بصورة سرية	122	24.4%	252	50.4%	126	25.2%	1.99	0.70	66%
المصرفية درجة تأثير الاعتبارات التالية في تحقيق رضاك عن الخدمات							2.01	0.41	

تفيد البيانات الواردة بالجدول أعلاه وباستخدام المعاملات الإحصائية إن درجات الامتيازات المهنية في تحقيق رضي الزبون على الخدمات المصرفية المقدمة جاءت في مجملها بمتوسط حسابي قيمته (2.01) وتصدر هذه الخدمات تلك المتعلقة بالاعتبار على أكثر من وسيلة للحصول على الخدمات وذلك بمتوسط حسابي قيمته (2.08) والوزن النسبي قيمته (69%).

الجدول رقم (3)

درجة ارتباط الإشكال ولتسويقه بمستويات اقتناعك بفاعلية الخدمات المصرفية

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
الإعلانات المصورة	152	30.4%	241	48.2%	107	21.4%	2.09	0.71	70%
الإعلانات بالفيديو	91	18.2%	247	49.4%	162	32.4%	1.86	0.70	62%
الانفوغرافيك	122	24.4%	201	40.2%	177	35.4%	1.89	0.77	63%
المنشورات الإلكترونية	88	17.6%	327	65.4%	85	17.0%	2.01	0.59	67%
الرسائل الإلكترونية	116	23.2%	312	62.4%	72	14.4%	2.09	0.61	70%
التطبيقات الإلكترونية	115	23.0%	260	52.0%	125	25.0%	1.98	0.69	66%
الخدمات المصرفية التي ترضيك درجة ارتباط الأشكال التسويقية التالية بمستويات اقتناعك بفاعلية							1.99	0.39	

توضح البيانات الواردة بالجدول أن درجات ارتباط الأشكال التسويقية بمستويات اقتناعك بفاعلية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء في مجملها بمتوسط حساب قيمته (1.99) ويبين الجدول أعلاه أن أعلى نسبة لهذه الخدمات تلك المتعلقة بالإعلانات المصورة، الرسائل الالكترونية وذلك بمتوسط حسابي قيمته (2.09) والوزن النسبي قيمته (70%).

الجدول رقم (4)

درجة قيمة المقومات التجارية في معرفة رضي الزبون على الخدمات الالكترونية المصرفية

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
مصدر السلعة وصناعتها	109	21.8%	298	59.6%	93	18.6%	2.03	0.64	68%
المعلومات المقدمة حول السلعة من قبل المصرف	74	14.8%	307	61.4%	119	23.8%	1.91	0.62	64%
جودة التطبيقات الإلكترونية المقدمة من المصرف	76	15.2%	307	61.4%	117	23.4%	1.92	0.62	64%
سرعة ردود المصرف على الاستفسارات الإلكترونية	118	23.6%	272	54.4%	110	22.0%	2.02	0.68	67%
دقة الخدمات المقدمة الإلكترونية	132	26.4%	252	50.4%	116	23.2%	2.03	0.70	68%
الإلكترونية المصرفية درجة قيمة المقومات التجارية التالية في معرفة رضاك على الخدمات							1.98	0.39	

يبين الجدول أعلاه درجات قيمة المقومات التجارية في معرفة رضي العملاء على الخدمات الالكترونية المصرفية المقدمة للزبون حيث جاءت النتائج بشكل عام بمتوسط حسابي قيمته (1.98) وتصدرت هذه الخدمات تلك المتعلقة بمصدر السلعة وصناعتها، كذلك دقة الخدمات المقدمة إلكترونياً بمتوسط حسابي قيمته (2.03) وجاء الوزن النسبي (68%).

الجدول رقم (5)

درجة اعتماد المصرف على الخدمات الالكترونية في إرضاء العملاء

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
نظام المعاملات الإلكترونية المالية	144	28.8%	264	52.8%	92	18.4%	2.10	0.68	70%
إصدار وتعديل الضمانات المصرفية	85	17.0%	349	69.8%	66	13.2%	2.04	0.55	68%
بطاقات الدفع المسبق	155	31.0%	253	50.6%	92	18.4%	2.13	0.69	71%
آليات السحب المالي بالأماكن العامة	144	28.8%	235	47.0%	121	24.2%	2.05	0.73	68%
تطبيقات الخدمات الإلكترونية	92	18.4%	289	57.8%	119	23.8%	1.95	0.65	65%
درجة اعتماد المصرف على الخدمات الإلكترونية التالية في إرضاء العملاء							2.05	0.38	

يتضح من الجدول (5) درجات اعتماد المصرف على الخدمات الالكترونية في إرضاء العملاء، حيث تفيد النتائج أن قيمة المتوسط الحسابي العام (2.05)، كما يوضح الجدول أعلاه أن بطاقات الدفع المسبق من وجهة نظر المبحوثين تحصلت على أعلى قيمة بمتوسط حسابي (2.13) وكان الوزن النسبي ما قيمته (71%).

الجدول رقم (6)

درجة التسهيلات المقدمة للزبائن من قبل المصرف في تعاملهم مع الخدمات المصرفية الالكترونية

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
بساطة الوصول إلى الخدمة	106	21.2%	286	57.2%	108	21.6%	2.00	0.65	67%
بساطة استعمال الخدمة	86	17.2%	312	62.4%	102	20.4%	1.97	0.61	66%
الثقة في مصداقية الخدمة	142	28.4%	223	44.6%	135	27.0%	2.01	0.74	67%
سرعة التجاوب مع العلماء إلكترونيا	125	25.0%	253	50.6%	122	24.4%	2.01	0.70	67%
تناسب الخدمة مع إمكانيات العميل إلكترونيا	123	24.6%	215	43.0%	162	32.4%	1.92	0.75	64%
الخدمات المصرفية الإلكترونية درجة التسهيلات المقدمة للعملاء من قبل المصرف في تعاملهم مع							1.98	0.46	

تفيد البيانات الواردة بالجدول رقم (6) وباستخدام برامج التحاليل الإحصائية أن درجات التسهيلات المقدمة للعملاء من قبل المصرف في تعاملهم مع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة جاءت في مجملها بمتوسط حساب قيمة (1.98). هذا وتصدرت الثقة في مصداقية الخدمة وكذلك سرعة التجاوب مع العملاء الكترونياً بأعلى نسبة متوسط حسابي بمقدار (2.01) والوزن النسبي بمقدار (67%).

الجدول رقم (7)

مستوى الفوائد التي يسعى المصرف لتحقيقها للعملاء بهدف إرضائهم

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
تمكين العميل من سرعة سد حاجاته	160	32.0%	215	43.0%	125	25.0%	2.07	0.75	69%
تمكين العميل من الاستعلام على حسابه في أي وقت	112	22.4%	316	63.2%	72	14.4%	2.08	0.60	69%
تمكين العميل من القيام بمعاملاته المصرفية في أي وقت	108	21.6%	269	53.8%	123	24.6%	1.98	0.68	66%
تفعيل أو تجميد أو استبدال بطاقة الائتمان	135	27.0%	266	53.2%	99	19.8%	2.07	0.68	69%
تسهيل عمليات سداد الاستهلاك اليومي	128	25.6%	267	53.4%	105	21.0%	2.05	0.68	68%
مستوى الفوائد التي يسعى المصرف لتحقيقها للعملاء بهدف إرضائهم							2.05	0.41	

يتضح من الجدول رقم (7) أن مستوى الفوائد التي يسعى المصرف لتحقيقها للعملاء بهدف إرضائهم جاءت بشكل عام بمتوسط حسابي قيمته (2.05) هذا وقد تصدر تمكين العمل من الاستعلام على حسابه في أي وقت أعلى نسبة بمتوسط حسابي قيمته (69%).

الجدول (8)

عن الصعوبات التي تواجه الخدمات المصرفية الإلكترونية:

البدائل الصحيفة	عالية		متوسطة		ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
عدم استمرارية الخدمة	87	17.4%	284	56.8%	129	25.8%	1.92	0.65	64%
ضعف الخدمة وقلة جودتها	105	21.0%	299	59.8%	96	19.2%	2.02	0.63	67%
ضعف تجاوب المصرف مع العميل	135	27.0%	268	53.6%	97	19.4%	2.08	0.68	69%
وقوع الأخطاء في عمليات الخصم	108	21.6%	293	58.6%	99	19.8%	2.02	0.64	67%
ضعف عمل المنظومة	174	34.8%	197	39.4%	129	25.8%	2.09	0.77	70%
وتضعف من أهميتها درجة الصعوبات التي تواجه الخدمات المصرفية الإلكترونية							2.02	0.44	

يظهر الجدول رقم (8) درجات الصعوبات التي تواجه الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء، حيث جاءت النتائج في مجملها لمتوسط حساب قيمته (2.02) وتفيد البيانات الواردة أن ضمت عمل المنظومة قد تحصلت على أكبر وزن مئوي بمتوسط حساب قيمته (2.09) والوزن النسبي قيمة (70%).

نتائج البحث: من خلال النتائج المفسرة أعلاه توصل الباحثان إلى ارتفاع متوسط عدد الذكور وخصوصاً والفئات العمرية من (18) إلى أقل من (28) أي من فئات الشباب مما تحصلوا على المؤهل الجامعي، بمتوسط دخل من (700) إلى (1300) دينار ليبي، وبالتالي توصل الباحث إلى أن جميع المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ليس لها أثر في إحداث فروقات في الإجابة عن واقع فاعلية التسويق الإلكتروني في تطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء بمصرف الوحدة بمختلف فروعه بمدينة بنغازي الكبرى، حيث عكست نتائج الدراسة في مجملها إلى مدى كثافة استخدام عينة البحث للتكنولوجية المتقدمة المتمثلة في التسويق الإلكتروني كأحد أهم الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، ووجود حرص على الحصول على الخدمات المصرفية إلكترونياً على درجة الثقة بالعروض الإعلانية والمعلومات التي تقدمها المؤسسة المصرفية عن الخدمات المصرفية إلكترونياً، والبحث عن طبيعة هذه الخدمات المصرفية عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتقييم عينة البحث لصفحات

المؤسسة المصرفية عبر شبكات التواصل الاجتماعية وخلق التنافسية التي يحققها التسويق الإلكتروني في تطوير الخدمات المصرفية بمصرف الوحدة بمختلف فروعه بمدينة بنغازي الكبرى.

التوصيات:

بناءاً على ما تقدم من نتائج الدراسة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين يمكن تقديم بعض التوصيات نوردها على النحو التالي:

1. استخدام البرامج التسويقية الهادفة لتعريف العملاء بآخر مستجدات التقدم التقني الخاص بالخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
2. العمل على التنمية والتطوير في مجال الخدمات المصرفية وزيادة فاعلية التسويق الإلكتروني مما يزيد من تحفيز العلماء على الاستخدام الإلكتروني لإنجاز معاملاتهم المصرفية.
3. يوصي الباحثون بضرورة تطوير أداء العاملين في إدارة التسويق الإلكتروني للمؤسسات المصرفية، والاهتمام بسرعة الرد على تساؤولات العملاء واستفساراتهم من أجل تعزيز الصورة الذهنية الحسنة نحو الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
4. قياس درجة تواصل العملاء وتفاعلاتهم مع الخدمات المصرفية الإلكترونية وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية لمواكبة كل ما هو جديد لزيادة فاعلية التسويق الإلكتروني في تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

الخاتمة

إن للتقدم التكنولوجي في العصر الحديث دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومدى حرص العلماء على ..... آخر المستجدات التقنية للخدمة المصرفية إلكترونياً، لما لها من سرعة في الإنجاز والدقة في تقديم المعلومات بأقل من وقت وجهد ممكنين، والاستفادة من كافة المزايا للخدمات المصرفية الإلكترونية والتي من أهم فروعها التسويق الإلكتروني وانعكاساته في تطوير الخدمات المصرفية لدى العملاء وذلك للرقي بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتحقيق الرضا للعملاء على هذه الخدمات المصرفية الإلكتروني ومواكبتها للتطورات الحديثة العصرية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أميمة المعراوي (2020)، التسويق الالكتروني، الجامعة السورية الافتراضية، سوريا، ص 10.
2. خامت سعديه (2022)، التسويق الالكتروني للخدمات، وزارة التعليم العالي، الجزائر، ص13.
3. راكز الزعارير، غسان الطالب (2019)، الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الاعمال المعاصرة، اليازوري، عمان، ص 58.
4. رؤوف حسن الزبيدي (2014)، مبادئ العلاقات العامة، الأكاديميون، عمان ص105
5. سامر المصطفى (2012)، التسويق المصرفي، ص30.
6. عبد الكريم محمد عبد الغفار (2010)، أثر التسويق الالكتروني على الخدمات في المصارف السودانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص 12
7. مبروك عباس العديلي (2014)، التسويق الالكتروني، دار أمجد عمان، 26.
8. محمود بولصباع (2017)، التسويق الالكتروني، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص2.

الدراسات غير المنشورة:

1_صولي أماني (2020)، تأثير التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، جامعة محمد خير، الجزائر.

الدوريات:

1. بن سعيد امال، بن خضر محمد (2017)، دور التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية في تحقيق رضا الزبون الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد الثالث، ص ص 196_ 216.
2. شاكر تركي إسماعيل (2007) التسويق المصرفي الالكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، الاردن ،4_5 تموز.
3. عمران علي أبو خريص، مصطفى أحمد شكشك (2015)
4. التسويق الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية، مجلة الجامعة جامعة الزاويه العدد السابع المجلد الثاني أغسطس.

شبكة المعلومات الدولية:

https://www.wikipedia.com. تاريخ الاستعانة 25-12-2022

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

أثر رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية
دراسة ميدانية على موظفي فروع مصرف الوحدة الإسلامي

أ. أسماء مبارك الحاسي
Email: asmaelhase2000@gmail.com
عضو هيأة تدريس بقسم التمويل والمصارف
بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

د. خالد خليل الطيرة
Email: Khaled.Kelil@uob.edu.ly
عضو هيأة تدريس بقسم الإدارة العامة
بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

أ. معتز عيسى بوكمار
Email: Bukamar1984@gmail.com
عضو هيأة تدريس بقسم التمويل والمصارف
بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

د.وليد ابراهيم البرغثي
Email: dr.waleedalbragthy@lab.edu.ly
عضو هيأة تدريس بالأكاديمية الليبية
بنغازي – ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على تحسين جوده الخدمات المصرفية، وذلك لما لرأس المال الفكري من دور مهم وفعال، والذي أصبح من الضروري الاهتمام به لمواكبة التطورات السريعة في المجال المصرفي محليا ودوليا.

ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي فروع مصرف الوحدة الإسلامي بمدينتي بنغازي وطرابلس والبالغ عددهم (87) موظفا وموظفة، وتم استخدام أسلوب العينات حيث اختيرت عينة عشوائية بسيطة من مصرف الوحدة الإسلامي بمدينة بنغازي وبلغ حجمها (55) مفردة، وقد تم تجميع البيانات بواسطة استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، ولتحليل البيانات استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والانحدار الخطي المتعدد، والانحدار الخطي البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر إيجابي لرأس المال الفكري بأبعاده في تحسين جودة الخدمات المصرفية داخل مصرف الوحدة الإسلامي بنغازي، وذلك بسبب اهتمام المصرف برأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها زيادة الاهتمام المصرف برأس المال الفكري لما له من دور في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وتشجيع القيادات الإدارية بالمصارف بالعمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية لجذب العملاء في استثمارات تحقق أرباحا للمصرف.

وفي هذا السياق تم التأكد أن هذه الدراسة تفتح أفاق لكثير من الدراسات في هذا المجال وضرورة العمل على رفع مستوى رأس المال الفكري وتذليل الصعوبات من قبل صناع القرار في المصارف، وذلك لما لهم من دور وأهمية بالغه في هذا المجال، والعمل على تطوير أداء ارأس المال الفكري الأمر الذي يتحقق معه جودة الخدمات المصرفية، وذلك سعيا لإرضاء العملاء واستقطاب عملاء جدد.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري– –جودة الخدمات المصرفية– مصرف الوحدة الإسلامي.

المقدمة

تطور العالم تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية كافة، والعلمية والتكنولوجية والثقافية عامة، وفي القطاع المصرفي خاصة، وباعتباره أحد وأهم القطاعات الاقتصادية، وذلك للدور الكبير والمهم الذي يقوم به من خلال الوظائف التي يؤديها بحيث يعد عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ونتيجة للعولمة والتطورات التقنية والتكنولوجية الكبيرة التي شهدها القطاع المصرفي، بدأ الاهتمام واضحا إلى توجه المصارف نحو امتلاك الثروة الفكرية ودعمها والاهتمام بها بعد أن كان اهتمامها منصبا على كيفية امتلاك الأموال، إذ يعد الاستثمار والاهتمام برأس المال الفكري من أهم الميزات التي تكتسبها المصارف، وتعد من أفضل الاستثمارات، وذلك لما له من عائدات في المستقبل، فالرأس المال الفكري الثروة الحقيقة للمصارف ومصدر قوتها وتميزها باعتباره أهم عنصر في تفعيل العملية الإبداعية والابتكارية والقادرة على تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة.

إن التحولات العالمية الجديدة وفي ظل اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وما أحدثته من تأثير عميق في الأفكار، أصبح الاهتمام بالمعرفة هو الأمر الذي توليه المؤسسات عامة والمصارف خاصة، فأصبح الاهتمام متزايد ومتنامي برأس المال الفكري باعتباره موردا مهما، لما له من قدرة ذهنية فكرية ومصدرا للمعلومات والاقتراحات، والابتكارات، والمعرفة الكامنة، والجودة الشاملة، وعنصرا فاعلا وقادرا على المشاركة الإيجابية والفاعلة، فهو يبحث عن المبادرة والسعي للتطوير، كذلك عنصرا أساسيا ومهما في تفعيل العملية الابتكارية، والقادرة على تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة لأنه رأس المال الذي لا ينفذ إنما يزداد بزيادة الاستثمار فيه.

1- مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة الدراسة من التحديات التي تواجه المصارف نتيجة المنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي ونمطية الخدمات المصرفية، وقد ظهر رأس المال الفكري كأداة لجودة الخدمات المصرفية تساعد على تميز المصارف عن بعضها البعض، وعلى الرغم من تزايد الأصوات التي تنادي بأهمية رأس المال الفكري كاتجاه حديث لعملية التنمية في الوقت المعاصر، إلا أن هناك تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تواجه رأس المال الفكري، هذه التحديات لا تجد لها مكانا لدى متخذ القرار المالي المسؤول عن جودة الخدمات المصرفية، وتحديد أهدافها ومن ثم تظهر الهوة بين رأس المال الفكري،

وجودة الخدمات المصرفية للمصارف وفي ضوء ما تقدم تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمة المصرفية في المصرف الإسلامي.

ومن هذا التساؤل تنبثق التساؤلات التالية:

- ما مدى توافر رأس المال الفكري بالمصرف الإسلامي؟
- ما مستوى جودة الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي؟

1-1 أهدف الدراسة:

من خلال التعرف على أهمية رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية لدى المصارف، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على المفاهيم المتعلقة برأس المال الفكري وجودة الخدمات المصرفية في المصرف قيد الدراسة.

2- التعرف على مدى الاهتمام بتحسين جودة الخدمات المصرفية كوسيلة لاحتفاظ المصرف بعملائه الحاليين، وجذب عملاء محتملين، وزيادة حصته السوقية.

3- التعرف على سبل تعزيز رأس المال الفكري بالمصرف قيد الدراسة.

4- التعرف على مدى تأثير رأس المال الفكري بأبعاده (البشري، الهيكلي، العلاقات) على تحسين جودة الخدمات المصرفية للمصارف بهدف تطوير جودة رأس المال الفكري والعمل على إرضاء العملاء.

5- التوصل إلى استنتاجات الجانب الميداني للدراسة، وتقديم توصيات استنادا إلى استنتاجات الدراسة.

2-1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من اهميه الموضوع المتناول والذي يعد من المواضيع الحديثة ألا وهو رأس المال الفكري الذي أصبح من اهتمام المؤسسات عامه والمصارف خاصة، ويمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- استجابة للأصوات التي تدعو إلى زيادة الاهتمام برأس المال الفكري سواء كان محلياً أو دولياً.

2- أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال الفكري في المصارف، والذي يعمل على تعظيم قيمه المصرف ويسهم في تقديم خدمات مصرفيه ذات جوده عالية.

3- زيادة الاهتمام والارتقاء بالأداء المصرفي إلى مستوى الجودة المطلوبة وسبل تحسينها.

4- قد تسهم هذه الدراسة بشكل أو بأخر في إعادة النظر في تحسين جودة الخدمات المصرفية.

5- قد تسهم في سد النقص في الدراسات المحلية حول جودة الخدمات المصرفية، فضلاً عن أنها ستفتح المجال لإجراء دراسات أخرى حول هذا الموضوع.

6- قد تسهم هذه الدراسة في إعادة النظر في واقع رأس المال الفكري للمصارف بما يضمن الارتقاء بتحسين جودة الخدمات المصرفية، كما أن هذه الدراسة ستوفر قاعدة بحثية تبين العلاقة التأثيرية لرأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية.

1- 3 منهجية الدراسة:

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لهذه الدراسة وأهدافها حيث يقوم على تحديد الظاهرة المراد دراستها، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، لبيان أثر رأس المال الفكري على تحسين جود' الخدمات المصرفية أما الجانب النظري فقد تم الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدارسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

أما المصادر الأولية لمعالجة الجانب التحليلي تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم تطوير صحيفة استبيان صممت خصيصا لهذا الغرض، من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

1-4 فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها فقد صيغت الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي".

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على تحسين جودة الخدمات المصرفية".

- الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على تحسين جودة الخدمات المصرفية".

- الفرضية الثالثة الفرضية الفرعية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال العلاقات على تحسين جودة الخدمات المصرفية".

1-5 حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على فروع مصرف الوحدة الإسلامي.

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على جميع الموظفين فروع مصرف الوحدة الإسلامي.

- الحدود الزمنية: تم إجراء البحث في سنه 2023

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة العلاقة التأثيرية بين رأس المال الفكري وجوده الخدمات المصرفية.

1- 6 نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تم تحديد أبعاد الدراسة، حيث تشمل متغيرات الدراسة رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال العلاقات) كمتغير مستقل Independent Variable: في حين أن المتغير التابع Dependent Variable: هو جودة الخدمات المصرفية بأبعادها (الاعتمادية، والملموسية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف).



1-7 الدراسات السابقة:

حظي موضوع رأس المال الفكري باهتمام كبير وواسع من الباحثين، حيث أجريت العديد من الدراسات التي تناولت البحث العلمي كمتغير هام وعامل مؤثر في المجتمع وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى:

- **دراسة(يحياوي،2017) بعنوان "رأس المال الفكري ودوره في تعزيز جوده الخدمات البنكية "دراسة ميدانية في البنوك العمومية بمدينة المدية الجزائر"**. هدفت الدراسة إلى الإجابة على إشكالية مدى تأثير امتلاك رأس المال فكري في تعزيز جودة الخدمات المصرفية، بإجراء دراسة تطبيقية لعينة من

البنوك العمومية في مدينة المدية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها اهتمام البنوك العمومية بالاستثمار في رأس المال الفكري، ورضا العملاء عن جودة الخدمات المصرفية إضافة إلى التأثير الواضح لرأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمات المصرفية، كما خرجت بعدة مقترحات أهمها زيادة اهتمام البنوك برأس المال الفكري وتحسين جودة الخدمات المصرفية بالأخذ بعين الاعتبار النقاط التي لم تنل رضا العملاء.

- **دراسة (النويران،2022) بعنوان " دور رأس المال الفكري في تحقيق جوده الخدمات المصرفية، دراسة حالة بنك الإنماء السعودي"** ، هدفت هذه الدراسة لبيان دور رأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال دراسة حالة بنك الإنماء السعودي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استبانة على (63) موظفا في البنك، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها ارتفاع مستوى اهتمام بنك الانماء السعودي برأس المال البشري، وذلك من خلال تحفيز أفراده العاملين على المشاركة في البرامج والورش التدريبية لتنمية مهاراتهم وزيادة كفاءاتهم، واعتماد وإجراءات هادفة للاحتفاظ بالكوادر البشرية المؤهلة والكفوة، وتوفير آليات تواصل تتيح المجال أمام العاملين لتبادل المعرفة والخبرات، كما أن هناك ارتفاع في مستوى اهتمام بنك الانماء السعودي برأس المال الهيكلي، وذلك من خلال التزامه بإجراء عمليات تقييم ومراجعة مستمرة لأدائه بهدف تطوير آليات العمل، وتبين السياسات والإجراءات الملائمة لتحسين مستوى خدماته وتعزيز مركزه التنافسي، بالإضافة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري بدلالة أبعادها (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقات) على جودة الخدمات المصرفية بأبعادها، (الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) في مصرف الانماء السعودي، وقد أوصى الباحث بضرورة زيادة الاهتمام برأس المال البشري لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في تحقيق جودة الخدمات المصرفية والتي تنعكس على رضا العملاء.

- **دراسة (بوعزيز، جيلالي،2020) بعنوان " أثر رأس المال الفكري على ربحيه البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005-2018)** "هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر رأس المال الفكري على ربحية البنوك التجارية، باستخدام معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري لقياس رأس المال الفكري لعينة مكونة من (13) بنك تجاري مدرج ببورصة عمان خلال الفترة (2005 -2018)، باستخدام لغة البرمجة (R) لتقدير بيانات البانل .حيث أظهر التحليل الساكن لنموذج بيانات البانل وجود أثر إيجابي لرأس المال البشري ورأس المال الهيكلي على معدل العائد على

حقوق الملكية وأثر سلبي لرأس المال المستخدم على معدل العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك التجارية الاهتمام برأس المال الفكري، و يجب على البنوك التجارية الاستفادة من قياس رأس المال الفكري والبحث في العوامل المؤثر ة فيه، والسعي إلى تطويره بما يتماشى مع تعظيم أرباحها،و ضرورة بناء قاعدة فكرية تستند على كفاءات وخبرات الأفراد والاستثمار فيهم والعمل على استقطابهم.

-دراسة (عبد الرضا،2022) بعنوان "رأس المال الفكري ودوره في تعزيز جوده الخدمة المصرفية بحث استطلاعي لعينة من زبائن مصرف بغداد التجاري-العراق، هدفت الدراسة إلى ايضاح دور وأهمية رأس المال الفكري كفكرة يمكن تطبيقها في التعامل المصرفي، ومدى اعتماد المصرف على الأفراد المتعلمين في تقديم الخدمة المصرفية بالشكل الذي يحقق لها الوصول إلى خدمات ذات جودة عالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة من (24) فقرة، حيث أظهرت النتائج أن هناك أثر وارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، وهذا يعني رفض جميع فرضيات العدم وقبول فرضيات الوجود، وقدم الباحث جملة من التوصيات أهمها أن توظيف أفراد من ذوي المهارات والامكانيات العلمية في تقديم الخدمات المصرفية يساهم بشكل كبير في تحقيق خدمات مصرفية ذات جودة عالية.

- دراسة(الخميسي،2023) بعنوان "العلاقة التأثيرية لرأس المال الفكري وتحسين جودة الخدمات المصرفية داخل المنظمات العامة " دراسة تطبيقيه على البنوك التجارية العامة مصر، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير متغير رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية داخل البنوك التجارية العامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية العامة(البنك الأهلي، وبنك مصر، وبنك القاهرة)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير لأبعاد رأس المال الفكري والمتمثلة في (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقات) في تحسين جودة الخدمات المصرفية مجتمعة والتي تتمثل في الاستجابة، والملموسية، والاعتمادية، والتعاطف، والأمان)، وذلك داخل البنوك محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة في المجمل بتطوير الأسس الاستراتيجية التي تعتمد على رأس المال الفكري كأداة تحليلية لها وجعل المنظمات التي تتبع ذلك قادرة على التفوق على منافسيها الذين لم يعولوا على اعتماد تحليل رأس المال الفكري كأداة لاستراتيجية المنظمة.

– دراسة (نايلي ولموشي،2020) بعنوان " أثر رأس المال المعرفي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية بولاية قسنطينة الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر رأس المال المعرفي على تحسين جوده الخدمات المصرفية في البنوك التجارية بولاية قسنطينة، وذلك باستخدام مقياس Servperf ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (251) استبيان على عينة عشوائية من موظفي البنوك التجارية بولاية قسنطينة، وقد خلصت النتائج إلى أن هناك أثر معنوي إيجابي بين رأس المال المعرفي وجودة الخدمات المصرفية، كما ضمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها العمل على تشجيع رأس المال المعرفي وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

2- الإطار النظري

2-1 رأس المال الفكري Intellectual Capital:

2-1-1 مفهوم رأس المال الفكري Intellectual Capital Definition:

تعددت وتباينت تعاريف رأس المال الفكري من قبل الكتاب والبحاث باعتباره أكثر الموضوعات حداثة وتنوع مجالات البحاث في دراستهم لرأس المال الفكري.

فكلمة فكر مشتقة من الكلمتين اللاتينيتين(inter)وتعني بين، وضمنا تعني العلاقات. و(Lectio) وتعني القراءة والمعرفة وعند إضافة (Capital) التي تعني مجموع ومصطلح رأس المال الفكري الذي يشير إلى مفهوم العلاقات المكثفة المبنية على المعرفة والكفاءات التي لها القدرة على توليد القيمة (عبابيس، علاوي،7:2021).

فتعددت المسميات والمفاهيم حول مفهوم رأس المال الفكري نتيجة لتعدد عناصره وتداخلها فتسمى رأس المال المعرفي، الموجودات المعرفية، الموجودات الغير ملموسه، والقدرة العقلية، ويطلق رأس المال الفكري على مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون خبره والمعرفة والكفاءة والمهارات والمعلومات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في أداء المنظمات التي يعملون بها من أجل تطوير مجتمعاتهم اقتصاديا وإداريا اجتماعيا (مخلوف،38:2022)

فمنظمة التعاون الاقتصادي (QCDE) عرفت رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة في رأس المال التنظيمي(الهيكلي) ورأس المال البشري. (الهلالي،21:2011)

عرف (Kaplan & Norton) رأس المال الفكري على أنه "الأصول غير الملموسة التي يتكون منها رأس المال البشري الذي يتمثل في المهارات والمعرفة والمواهب، ورأس مال المعلومات

الذي يتمثل في قواعد البيانات ونظم المعلومات، والبنية التحتية التكنولوجية، ورأس المال التنظيمي الذي يتمثل في التقانة والقيادة والقدرة على المشاركة المعرفية" (Kaplan & Norton 2004).

وكما عرفه(Stewart,1994) " بأنه مجموع مخزونات المعرفة الجماعية والمعلومات والتقنيات وحقوق الملكية الفكرية، والخبرة وتعلم المنظمة، وكفاءتها وأنظمة الاتصال الجماعي، وعلاقات الزبائن والعلامات التجارية القادرة على خلق قيمة للمنظمة"(مشكور وآخرون،431:2022).

بينما عرفه (Jay Chatzkel)بأنه "المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة أو ربح"(Chatzke ,2002,p7).

وعرف على أنه "قوة عقلية ومعلومات مفيدة معبأة يمكن النظر اليها على أنها معرفة، معلومات وملكية فكرية، وخبرة يتم استخدامها في إنشاء الثروة"(Venugopal,2015, p: 677)

أما (Lynn, 1999) عرف رأس المال الفكري "بأنه عبارة عن رأس المال الذي يتم الحصول عليه من خلال مكونين هما رأس المال البشري (Human Capital) العلاقات (Relational CapitL) الهيكلي (Organizational Capital) وحيث يمثل الأول تخزين المعرفة ومهارات العاملين في المنظمة؛ أما العلاقات فيتمثل بالقيمة التي تحققها المنظمة من خلال المصداقية أو السمعة، أما رأس المال الهيكلي فيعبر عنه بنظام العمليات وعمليات التصنيع والثقافة التنظيمية وجميع أشكال الملكية الفردية التي تمتلكها المؤسسة.(Lynn, 1999, p19)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن رأس المال الفكري بأنه أصل غير ملموس ومهم جدا خصوصا في الاقتصاديات المتقدمة التي تعتمد على اقتصاد المعرفة والرقمنة والتقنية التكنولوجيا بوجهه عام، والدول النامية بوجهه خاص.

2-1-2 أهمية رأس المال الفكري:

تأتي أهمية رأس المال الفكري من باعتباره أكثر الموجودات قيمة في ظل اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والعولمة لأنه يمثل قوة علمية قادرة على إدخال الاصلاحات على كافة أعمال المؤسسة، وتتمثل أهميته في النقاط التالية: **(النويران،61:2022)**

1- لرأس المال الفكري دورا مهم ورئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين كفاءه وفاعليه الموارد البشرية.

2- لرأس المال الفكري قدره على تكوين رأس مال معرفي جديد نتيجة التفاعل بين المعرفة الكاملة والخبرة، بالإضافة إلى قدرته على نشر هذه المعرفة في مختلف مجالات العمل والإنتاج والابتكار المستمر للمعرفة.

3- يعتبر رأس المال الفكري بمثابة عملية ابتكار وإبداع للقدرة التنافسية للمؤسسات.

4- يمكن من خلال رأس المال الفكري تحقيق التميز التنافسي للمؤسسات.

5- يؤثر رأس المال الفكري بشكل كبير على سمعة المنظمة.

2-1-3 مكونات رأس المال الفكري

هناك العديد من النماذج التي قسمت رأس المال الفكري إلى عدة أقسام، لكن أغلبها أجمعت على التقسيم التالي: **(بوعزيز، جيلالي،2020)**

- **رأس المال البشري:(Human Capital)** يعرف على أنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية.

- **رأس المال الهيكلي:** (Structural **Capital**) يعرف رأس المال الهيكلي كأصول المعرفة التي هي في الواقع ملكية الشركة وتشمل الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية.

- **رأس مال العلاقات:** (Relationnel Capital) هي تلك العلاقات التي تتعامل المنظمة فيها مع عملائها، من خلال زيادة رضا العميل وولائه، والذين لديهم القدرة على تقديم الأفكار التي تضع المؤسسة في المقدمة.. علاقة المؤسسة بالأطراف الخارجية (الموردين، الشركاء والعملاء).

2-1-4 خصائص رأس المال الفكري: Intellectual Capital Charactaristic

رأس المال الفكري يتميز بمجموعة من الخصائص تختلف عن باقي الأصول الأخرى في المؤسسة منها ما يلي **(عبد الرضا،2022)**

1- الأفراد الذين يمثلون رأس المال الفكري يتميزون بمستويات ذكاء عالية وبتوفر مهارات وخبرات عالية ومتنوعة وباستقلالية في الفكر والعمل.

2- له القدرة العالية على الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم، ويميل إلى المبادأة، والسعي المستمر نحو تقديم الأفكار والمقترحات الابتكارية.

3-القدرة على حسم القرارات المهمة، بدون تردد إلى حد كبير ويتصف بالمبادأة وتقديم الأفكار والمقترحات البناءة.

4- يفضل رأس المال الفكري التعامل مع القضايا التي تتسم بعدم التأكد، لأنها تعد مجالا خصبا لإبراز القدرات المتميزة. أي يميل إلى المخاطرة بدرجة كبيرة.

5- يمثل رأس المال الفكري المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح.

6- رأس المال الفكري يتفاعل بإيجابية في المناخ الإداري الذي يتسم باللامركزية في اتخاذ القرارات، والعمل ضمن الهياكل المؤسسية المرنة بما يضمن تغيير الخطط الاستراتيجية والأهداف المهمة لتحقيق المصالح الذاتية للمؤسسات.

2-1-5 مفهوم الخدمة المصرفية:

يشير مفهوم الخدمة المصرفية إلى مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة والتي يدركها ويحس بها العملاء من خلال قيمتها المنفعية، ويعرفها الباحثون بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن من العناصر الملموسة وغير الملموسة من قبل المصرف والتي يدركها المستفيدون منها، وعرفها باحثون أخرون بأنها نشاط أو عمل يحصل عليه العميل بشكل غير ملموس(عبد الحفيظ،2021: 47).

2-2-4 مفهوم جودة الخدمة المصرفية:

تشير جودة الخدمة المصرفية إلى قدرة المصرف على توفر خدمات تحقق إشباع العميل، وتقاس الجودة من خلال ما يقدمه المصرف من خدمات تلقى قبولا لدى العملاء، كما تعتبر عنصرا استراتيجيا في خطط المصرف التسويقية، حيث يمكن الوصول إلى أعلى رضا للعملاء من خلال الجودة، وبالتالي يمكن للمصرف الحصول على قدرة تنافسية. إن الاهتمام بالجودة تزايد في ظل التغيرات التي شهدها القرن الواحد والعشرين حيث أصبح أمام المصارف أن تقدم خدمات ذات مستوى عالمي وبذلك أصبحت ملزمة بالتميز في رضا زبائنها من خلال تلبية رغباتهم بجودة عالية (محلوس وآخرون،2021 :117).

وقد أصبحت عملية المنافسة بين المصارف على أساس التنوع في تقديم الخدمات أو على أساس الابتكار والتجديد لذلك برزت أهمية مفهوم جودة الخدمة المصرفية كاستراتيجية للمنافسة تستطيع المصارف من خلالها التميز عن باقي المنافسين وبالتالي تحقيق أهدافها التسويقية، كما أن عملاء المصارف هما طرفي الخدمة المصرفية والتي تنتج حسب احتياجاتهم وتطلعاتهم وذلك للحفاظ عليهم، كذلك تعمل المصارف على تعزيز مركزها التنافسي وجذب عملاء جدد من خلال جودة الخدمات المصرفية (الطاهر، وبنعبدالله،2019).

وجودة الخدمة المصرفية لها سمات تميزها، فوجد الكثير من البحاث أنها تنقسم إلى قسمين (عبد الحفيظ،50:2021):

أ – **الجودة الفنية:** يتطلب هذا النوع من الجودة الاعتماد على موظفي المصرف الذين يجب أن يتصفوا بالخبرة والكفاءة لإجراء وتقديم الخدمة المصرفية متميزة.

ب – **الجودة الوظيفية:** والتي يعبر عنها بالتساؤل التالي: كيف تتم عمليه تقديم الخدمة المصرفية؟، بمعنى يركز هذا النوع على التفاعل النفسي بين المصرف وعملائه، حيث يجب على إدارة المصرف تحديد هدف استراتيجي لجودة الخدمة المصرفية ومتابعة احتياجات العملاء وتوقعاتهم.

2-2-5 خصائص الخدمات المصرفية:

تتصف الخدمات المصرفية بالخصائص التالية(عبدات:2012)

1. غير ملموسة؛ معنى ذلك أنها ليست مادية وبالتالي لا يمكن إدراكها بالحواس؛ فالخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.
2. الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة اختراع وكل خدمة جديده يوجدها مصرف ما يمكن لمصرف آخر تقديمها.
3. الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها.
4. تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة، حيث تعتمد في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.
5. الخدمة المصرفية تمتاز بالتنافسية إذ يمكن أن نجدها في العديد من البنوك الناشطة في نفس القطاع.
6. الخدمة المصرفية ترتبط بكفاءة وسرعه الأداء لموظفي المصرف.

2-2-6 العوامل التي تساعد على تحسين جودة الخدمة المصرفية:

تتمثل العوامل التي تساعد على تحسين جودة الخدمة المصرفية في التالي:(نائلي، ولموشي، 2020:1229)

1. **التركيز على الزبون:** إن نجاح أي مؤسسة مرتبط بمدى رضا الزبائن عن الخدمات التي تقدمها، وعليه ويسعى أي مصرف لكسب رضا عملائه من خلال تقديم الخدمات التي تتوافق مع توقعاتهم بهدف كسب ولائهم.

2. **تحفيز وتدريب الموظفين:** بهدف دفع الموظفين لتقديم أفضل المهارات والأفكار في مجال الإبداع في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، على الإدارة أن تقوم بتحفيز الموظفين وتدريبهم على حسن معاملة العميل بما ينعكس على تحسين جودة الخدمة المصرفية.

3. **المشاركة:** إن اعتماد المصرف لمفهوم المشاركة بين جميع الموظفين داخله سيؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال اعتماد فرق العمل وتكوين حلقات الجودة.

2-2-7 أهمية جودة الخدمات المصرفية:

تتمثل أهمية جودة الخدمات المصرفية في الآتي: (نايلي، 2016)

1- تحقيق ميزة تنافسية فريدة عن بقية المصارف وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية.

2- تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء في العمليات المصرفية.

3- الخدمة المصرفية المتميزة تتيح الفرصة لبيع خدمات مصرفية إضافية.

4- تؤثر جودة الخدمة المصرفية بشكل مباشر على ربحية المصرف، وذلك من خلال بناء صورة ذهنية مدركة وتحقيق رضا العميل

5- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية.

6- تساعد على تلبية رغبات عملاء المصرف.

7- تسهم في زيادة الفعالية وكفاءة العاملين في المصرف.

8- تساعده على جذب عملاء جدد للمصرف.

2-2-8 أبعاد جودة الخدمة المصرفية:

تباينت آراء الباحثين في عدد الأبعاد الأساسية لجودة الخدمات المصرفية، في محاولة لوضع مقياس لجودة الخدمة كأول نموذج لقياس وتفسير جودة الخدمة، وتوصلت إلى أن هناك عشرة أبعاد لجودة الخدمة، وفي سنة 1990 تم دمج وتوحيد الأعداد العشرة في خمسة أبعاد لتقييم جودة الخدمات المصرفية؛ فلجأ الكثير من الباحثين إلى توحيد والاتفاق على خمسة معايير، تتمثل معايير يقيم الزبون جودة الخدمات في ضوئها وهي: (الطاهر، بنعبدالله، 2019)، (بن عمر وسكر، 2020)

1- **الملموسيةTangibility:** هي العناصر المادية الملموسة، أي كل ما يشمل شيئاً مادياً في المصرف من مبنى إلى المعدات والآلات التقنية الحديثة التي تساعد في تقديم الخدمة، ومظهر مقدمي الخدمة وأدوات ووسائل الاتصال معهم.

2- **الاعتمادية أو الموثوقية Reliability:** هي درجة الاعتماد على مقدم الخدمة المصرفية ودقة إنجازه لهذه الخدمة، وما يمكن أن يقدمه للمستفيد الرئيسي من الخدمة وهو العميل، أي بمعنى أخر هي القدرة على تقديم خدمة تكون حسب ما وعدت به المؤسسة، ويكون على درجة عالية من الدقة والصحة وعدم حدوث أخطاء كالالتزام بالوقت والأداء العالي الدقة وثبات مستوى أداء الخدمة.

3- **الاستجابة: Responsiveness** تتعلق بقدرة مقدم الخدمة على الاستعداد لتقديم الخدمة بشكل دائم وسرعة إنجازه للخدمة ومستوى المساعدة المقدمة للعميل، إلى جانب شعور مقدم الخدمة بالحماس والسعادة عند تقديم الخدمة للعميل، أي هي الاستجابة لكل ما يريده العميل من العمليات المصاحبة لتقديم الخدمة.

4- **الأمان:Security** هي درجة استعداد مقدمي الخدمة على إعطاء العملاء ومنحهم الشعور بالأمان المادي والمالي والثقة اللازمة لكسب العميل وجعله من عملاء المصرف الدائمين.

5-**التعاطف Empathy** :هو مدى قدرة مقدم الخدمة على فهم حاجات وطلبات العملاء، ودرجة العناية والاهتمام الفردي بالعميل، والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي يوجهها والتي قد تؤثر على استمرارية زيارته للمصرف محل الخدمة.

3-2-9 دور رأس المال الفكري في تحسين جوده الخدمات المصرفية:

يعد رأس المال الفكري أساس نجاح الخدمات المصرفية في جميع المصارف العالمية والمحلية، كما أنه أصبح صفة متلازمة لجميع المصارف والمؤسسات في العصر الحديث، حيث تسعى العديد من المصارف أن تتميز عن غيرها من خلال جودة الخدمات المصرفية في العديد من أعمال المصرف المختلفة، من منطلق أن رأس المال الفكري يعتبر من الركائز الأساسية للتنمية في المجتمع في وقتنا هذا من ناحية، وللتنمية المستدامة من ناحية أخرى، فلذلك يجب أن يتحلى رأس المال الفكري بالتميز وبالجودة مما يجعله يساهم بشكل كبير في تحقيق التطور والتنمية في جميع المجالات الحياتية المختلفة للارتقاء بمستوى تحسين جودة الخدمات المصرفية.

فرأس المال الفكري يعد وسيلة أساسية وسببا رئيسي ومهم للتنمية التي يراد لها النجاح نحو تنمية مستدامة للأجيال القادمة، ويتزايد الاهتمام برأس المال الفكري في ظل تزايد الاهتمام بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد نمو الرأس مال البشري الذي يركز على المعرفة كاقتصاد بديل عن الثروة الطبيعية التقليدية.

وتظهر الأهمية الداخلية لجوده الخدمة المصرفية من خلال علاقتها بموظفي المصرف في زيادة الرضا ورفع الروح المعنوي، والالتزام بالأعمال المصرفية، فالعلاقات الجيدة والولاء المتزايد للموظفين يساعد في تخفيض معدل دوران العمال، والتكاليف المرافقة مع نشاط الاستقطاب والاختيار والتدريب، وأن إيجاد البيئة الملائمة للعمل المصرفي من خلال البحث عن الفرص الأفضل لاكتساب المهارات وتنويع الأعمال وتطبيق التحسينات بحيث يكون موظفو المصرف جزءا من ثقافة الخدمة المصرفية الموجهة للعملاء، كونهم يشاركون ويشتركون في التحسينات التي يتطلبها العمل المصرفي (الصرن،202:2007)

2-2-10 مصرف الوحدة الإسلامي:

مصرف الوحدة الإسلامي – ليبيا من بين المصارف التجارية الليبية، وهو عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يلتزم المصرف بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، حيث تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من علماء في الشريعة، كما أن المصرف الإسلامي يقدم شريحة واسعة من الخدمات والمنتجات فيمارس كافة الأعمال المصرفية، وكافة أنواع الاستثمار ويقدم المصرف خدمات سريعة وممتازة ويقدم الحلول المصرفية والتي من شأنها تلبية احتياجات مختلف فئات المتعاملين، أي أنه مصرف شمولي، ويعمل طبقا للقوانين الليبية، تعتبر تجربة ليبيا في المصارف الإسلامية جديدة مقارنةً مع الدول الأخرى، أسس هذا المصرف في إطار اعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، وذلك بهدف تطوير قطاعات الاقتصاد، ويعمل المصرف وفق استراتيجية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وقد تمثلت سالة المصرف في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وفق أفضل المعايير المعتمدة (الشرعية، والتقنية، والإدارية والمحاسبية)، وأن يكون من الرواد المتميزين في العمل المصرفي الإسلامي، والخيار الأفضل للعملاء.

ويركز المصرف على تحقيق الأهداف التالية:

1- تقديم خدمات مصرفية متجددة ومبتكرة.

2- دعم الاقتصاد الوطني وفق الشريعة الإسلامية.

3- مزولة العمل المصرفي والارتقاء به وفق السياسات المصرفية المركزية والدولية.

4- دعم أصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة والمستثمرين والأسر المنتجة.

مواكبة التطور والانفتاح العالمي لمواكبة مع ثورة الاتصالات والتطور التقني.

3- الإطار العملي للدراسة:

يتناول هذا الجانب وصفاً لمجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة، كما يتضمن الإجراءات التي قامت بها الباحثتين لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3-1 مجتمع وعينه الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي فروع مصرف الوحدة الإسلامي بمدنيتي بنغازي وطرابلس والبالغ عددهم (87) موظفا، وتم استخدام أسلوب العينات واختيرت عينة عشوائية بسيطة من مصرف الوحدة الإسلامي فرع بنغازي بلغ حجمها (55) مفردة، وقد تم تجميع البيانات بواسطة استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، تم توزيع الاستبانات وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة والقابلة للتحليل الإحصائي (50) استبانة؛ حيث بلغ عدد الاستبانات غير المسترجعة (4) استبانات، كما تم استبعاد (1) لعدم صلاحيتها وبالتالي بلغ مجموع مجتمع الدراسة (50) استبانة، بنسبة (90%).

3-2 أداة الدراسة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة، وبالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة (نايلي ولموشي،2022) التي هدفت إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على جوده الخدمات المصرفية في البنوك التجارية بولاية قسنطينة –الجزائر، ودراسة (عبد الرضا،2022) التي هدفت إلى التعرف على **رأس المال الفكري ودوره في تعزيز جودة الخدمة المصرفية بحث استطلاعي لعينة من زبائن مصرف بغداد التجاري–العراق**، ودراسة (الطيرة والحاسي،2022) التي هدفت إلى التعرف على جوده الخدمات المصرفية كمدخل للقدرة التنافسية في مصرف الوحدة الإسلامي، تم تطوير أداة الدراسة والتي تكونت من ثلاث أقسام:

- **القسم الأول:** ويشمل على المعلومات الأولية للإداريين والموظفين بالمصرف، وهي (النوع، العمر، والمؤهل العلمي، والخبرة).
- **القسم الثاني:** ويتضمن محور قياس رأس المال الفكري وأبعاده، ويتكون هذا الجزء من ثلاث أبعاد موزعة على النحو التالي:

1- القسم الأول: يتعلق ببُعد ارأس المال البشري، ويتكون من (12) عبارات.

2- القسم الثاني: يتعلق ببُعد رأس المال الهيكلي ويتكون من (12) عبارات.

3- القسم الثالث: يتعلق ببُعد رأس مال العلاقات، ويتكون من (10) عبارات.

- **القسم الثالث:** ويتضمن محور قياس جودة الخدمات المصرفية وأبعادها، ويتكون هذا الجزء من خمسة أبعاد موزعة على النحو التالي:
  - القسم الأول: يتعلق ببُعد الملموسية، ويتكون من (7) عبارات.
  - القسم الثاني: يتعلق ببُعد الاعتمادية، ويتكون من (6) عبارات.
  - القسم الثالث: يتعلق ببُعد الاستجابة، ويتكون من (4) عبارات.
  - القسم الرابع: يتعلق ببُعد الأمان والثقة، ويتكون من (5) عبارات.
  - القسم الخامس: يتعلق ببُعد التعاطف، ويتكون من (4) عبارات

وقد وضعت أمام كل عبارة خمسة بدائل هي: (غير موافق بشدة- وغير موافق- ومحايد- وموافق- وموافق بشدة).

3-3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

3-3-1 ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الأداة أنها تعطي نفس النتائج حتى ولو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، وتحت نفس الظروف والشروط وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية حجمها (20) من مجتمع الدراسة، من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمت طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة، حيث بلغ محور رأس المال الفكري (0.962)، أما معامل ثبات محور جوده الخدمات المصرفية (0.968)، وهى جميعها درجات ثبات عالية مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع العبارات في كل جزء من أجزاء الاستبيان دون حذف أي منها وذلك لإجراء التحليل الإحصائي، والجدول رقم (1) يوضح معاملات ثبات وصدق محاور أداة الدراسة.

3-3-2 صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام نوعين من الصدق هما صدق المحكمين، والصدق الذاتي (الإحصائي) للأداة، وذلك على النحو التالي:

أ. **صدق المحكمين:** تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء رأيهم فيها من حيث: مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وشموليتها، وتنوع محتواها وسلامة الصياغة اللغوية، وأي ملاحظات أخرى يرونها

مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير أو الحذف وفق ما يراه المحكم ضروريا، وقد تمت دراسة ملاحظات المحكمين، واقتراحاتهم، وأجريت التعديلات في ضوء توصيات وآراء المحكمين، وبعد إدخال التعديلات الواردة من المحكمين تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية والقيام بالإجراءات اللازمة لتطبيقها.

ب. **الصدق الذاتي:** تم التحقق من صدق الأداة استخدم الصدق الذاتي للأداة وذلك باستخدام طريقة (Statistical Validity)، حيث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وبلغ معامل صدق محور رأس المال الفكري (0.980)، أما معامل صدق محور جوده الخدمات المصرفية (0.983) وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من لأجله.

جدول (1) قيم معاملات الثبات والصدق لمحاور الدراسة

البيان	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
رأس المال الفكري	34	0.962	0.980
جودة الخدمات المصرفية	26	0.968	0.983

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانات

4-3-3 اختبار اعتدالية البيانات:

من المهم التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هى الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامترية هى الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار سيمرنوف-كيلمنجروف (Kolmogorov-Smirnov)عندما يكون حجم البيانات أقل من 100 مفردة، والجدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان	سيمرنوف– كيلمنجروف		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
رأس المال الفكري	0.125	50	0.200
جودة الخدمات المصرفية	0.172	50	0.189

من الجدول (2) يتضح من نتائج اختبار سيمرنوف– كيلمنجروف على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات البارمترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

3-4 المعالجة الإحصائية:

بعد توزيع الاستمارات استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة وبعد الانتهاء من جمع البيانات تمت مراجعة وترميز الاستبانات المجمعة بناءً على مقياس ليكرت (Likert) والمقياس بخمس درجات، حيث تم الاعتماد على نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، ولتحديد مستوى الموافقة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدريج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق درجة (2)، محايد درجة (3)، موافق درجة (4)، وموافق بشدة درجة (5). ويوضح الجدول رقم (3) كيفية توزيع الوزن النسبي الحصول على تحديد مستوى رأس المال الفكري، ومستوى جودة الخدمات المصرفية:

جدول (3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	% (36-20)	(52-36) %	(68-52) %	(84-68) %	(100-84) %
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، استُخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Science SPSS 25" (SPSS) حيث استخدمت مجموعة من الوسائل الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الأولية لمفردات الدراسة كما تتضمنها أداة الدراسة.
2. تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتحديد مستوى رأس المال الفكري وأبعاده، ومستوى جودة الخدمات المصرفية وأبعاده.
3. تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، والانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر أبعاد رأس المال الفكري وأبعاده (رأس المالي البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات) على تحسين جودة الخدمات المصرفية.

3-5 الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجانب عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائياً:

3-5-1 تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة:

لقد تم تحليل البيانات الأولى الأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (4) توزيع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	33	66.0
	أنثى	17	34.0
	المجموع	50	100.0
العمر	من 20 إلى أقل من 30	8	16.0
	من 30 إلى أقل من 40	14	28.0
	من 40 إلى أقل من 50	20	40.0
	50 فأكثر	8	16.0
	المجموع	50	100.0

المؤهل العلمي	ثانوي	2	4.0
	جامعي	29	58.0
	ماجستير	15	30.0
	أخرى	4	8.0
	المجموع	50	100.0
الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	8	16.0
	من 6-11 سنة	9	18.0
	من11-15 سنة	10	20.0
	16 سنة فأكثر	23	23.0
	المجموع	50	100.0

من الجدول(4) والذي يتضمن تحليل البيانات الأولية لمجتمع الدراسة يتبين أن النسبة الأعلى كانت للذكور وبلغت (66.0%) في حين بلغت نسبة الإناث (34.0%)، أما بالنسبة لمتغير العمر فكانت النسبة الأعلى للفئة العمرية (من 40 إلى أقل من 50 سنة) (40.0%)، أما أقل نسبة فقد جاءت لكلاً من الفئة العمرية (من 20 إلى أقل من 30 سنة) والفئة العمرية (50 سنة فأكثر) وبلغت (16.0%)، وفيما يخص المؤهل العلمي يلاحظ أن النسبة الأعلى كانت (جامعي) وبلغت (58.0%)، أما أقل نسبة فقد تمثلت في المؤهل العلمي (ثانوي) بلغت نسبته (4.0%)، وبخصوص متغير الخبرة العملية فكانت للخبرة العملية (16 فأكثر) هي الأعلى وبنسبة بلغت (46.0%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت الخبرة العملية (5 سنوات فأقل) ونسبتها (16.0%).

3-5-2 تحديد مستويات متغيرات الدراسة:

3-5-2-1 مستوى رأس المال الفكري:

لتحديد مستوى رأس المال الفكري تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (5): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد رأس المال الفكري

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	رأس المال البشري	.593	0.64	71.9	1
.2	رأس المال الهيكلي	49.3	630.	69.8	2
.3	رأس مال العلاقات	48.3	0.70	69.6	3
المستوى العام رأس المال الفكري		**3.52**	**580.**	**70.4**	-

يتضح من الجدول (5) أن بُعد رأس المال البشري جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطه الحسابي (3.59) بانحراف معياري (0.64)، ووزن نسبي (71.9%)، وجاء فى المرتبة الثانية بُعد رأس المال الهيكلي وبلغ متوسطه الحسابي (3.49) بانحراف معياري (0.63) ووزن نسبي(69.8%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد رأس مال العلاقات وبلغ متوسطه الحسابي (3.48) بانحراف معياري (0.70) ووزن نسبي (69.6%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام رأس المال الفكري بلغ(3.52) بانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (70.4%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح فى الجدول (3).

3-5-2-2 تحديد مستوى جودة الخدمات المصرفية:

لتحديد مستوى جودة الخدمات المصرفية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (6): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد جودة الخدمات المصرفية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	الاعتمادية	3.97	350.	79.4	2
.2	الملموسية	3.91	520.	78.2	5
.3	الاستجابة	3.93	390.	78.6	4
.4	الأمان والثقة	3.95	0.60	79.0	3
.5	التعاطف	4.03	0.46	80.6	1
المستوى العام لجودة الخدمات المصرفية		**3.96**	**370.**	**79.2**	-

يتضح من الجدول (6) أن بُعد التعاطف جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.03) بانحراف معياري (0.46)، ووزن نسبي (80.6%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد الاعتمادية وبلغ متوسطه الحسابي (3.97) بانحراف معياري (0.35) ووزن نسبي(79.4%)، أما في المرتبة الثالثة جاء بُعد الأمان والثقة بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.60) ووزن نسبي (79.0%)، وجاء في المرتبة الرابعة بُعد الاستجابة وبلغ متوسطه الحسابي (3.93) بانحراف معياري (0.39) ووزن نسبي (78.6%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد الملموسية وبلغ متوسطه الحسابي (3.91) بانحراف معياري (0.52) ووزن نسبي (78.2%)، وبوجه عام فإن جودة الخدمات المصرفية وبلغ متوسطه الحسابي(3.96) بانحراف معياري (0.37) ووزن نسبي (79.2%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح فى الجدول (3).

3-5-3 الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي تنص على أنه "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على جودة الخدمات المصرفية** بالمصرف الإسلامي"، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (7) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر رأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P- value
(Constant)الثابت	1.361	0.295		4.605	.000	22.939	0.000
رأس المال البشري	0.114	0.108	0.124	1.053	.295		
رأس المال الهيكلي	0.363	0.117	0.392	3.107	.003		
رأس مال العلاقات	0.192	0.106	0.227	1.809	.074		
Adjusted (R^2)=0.		R^2=0.453	434R=0.673				

يتضح من الجدول (7) لتحليل الانحدار المتعدد لرأس المال الفكري على تحسين جودة الخدمات المصرفية أن قيمة معامل ارتباط (R) تساوي (0.673) وهي قيمة مرتفعة، وأن معامل تحديد (R2) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R2) يساوي (0.453) و(0.434) على التوالي، ما يعني أن (45%) من التغير في جودة الخدمات المصرفية يفسره التغير في (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقات)، وأن (55%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر فى تحسين جودة الخدمات المصرفية غير رأس المال البشري وتشير أيضاً أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم إلى حد ما.

بناءً على ملائمة نموذج للمتغيرات المستقلة في النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع تبين أنه يوجد تأثير على المتغير التابع (تحسين جودة الخدمات المصرفية)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع، كما يلاحظ من الجدول أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) مما يؤكد تفسير النموذج بالمتغيرات المستقلة من الناحية الإحصائية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: وتنص على أنه:"**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على تحسين جودة الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**".

لتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لرأس المال البشري على تحسين جودة الخدمات المصرفية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
(Constant)الثابت	8.835	.8358	49	0.541	0.293	35.160	0.000
رأس المال البشري	21.358	2510.					

يتضح من خلال الجدول (8) لتحليل الانحدار المتعدد لرأس المال البشري على تحسين جودة الخدمات المصرفية أن قيمة معامل الارتباط بين رأس المال البشري وتحسين جودة الخدمات المصرفية قد بلغت (0.541) وهي أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود ارتباط بين رأس المال البشري وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.293) ما يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري، وأن (29%) من التغير فى تحسين جودة الخدمات المصرفية يفسره التغير في رأس المال البشري، وأن (71%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر فى تحسين جودة الخدمات المصرفية غير رأس المال البشري، أما قيمة (f) فقد بلغت (35.160) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01)، ما يعني معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.

الفرضية الفرعية الثانية: وتنص على أنه:" **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على تحسين جودة الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**".

لتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لرأس المال الهيكلي على تحسين جودة الخدمات المصرفية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
الثابت(Constant)	12.373	12.373	49	0.640	0.410	59.023	0.000
رأس المال الهيكلي	17.819	2100.					

من خلال الجدول (9) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين رأس المال الهيكلي وتحسين جودة الخدمات المصرفية قد بلغت (0.640) وهي قيمة أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود ارتباط بين قوي رأس المال الهيكلي وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.410) ما يعني أنه يوجد أثر لرأس المال الهيكلي على تحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن (41%) من التغير في تحسين جودة الخدمات المصرفية يفسره التغير في رأس المال الهيكلي، وأن (59%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر فى مستوى تحسين جودة الخدمات المصرفية غير رأس المال الهيكلي، أما قيمة (f) فقد بلغت (59.023) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01)، ما يعني معنوية النموذج إحصائياً.

الفرضية الفرعية الثالثة: وتنص على أنه :"**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال العلاقات على تحسين جودة الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**".

لتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لرأس مال العلاقات وتحسين جودة الخدمات المصرفية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
الثابت(Constant)	10.646	10.646	49	0.549	0.353	46.295	0.000
رأس مال العلاقات	19.546	2300.					

يتضح من خلال الجدول (10) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين رأس مال العلاقات على تحسين جودة الخدمات المصرفية قد بلغت (0.549) وهي قيمة أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين رأس مال العلاقات وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.353) ما يعني أنه يوجد أثر لرأس مال العلاقات على تحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن (35%) من التغير فى تحسين جودة الخدمات المصرفية يفسره التغير

في رأس مال العلاقات، وأن (65%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر فى مستوى تحسين جودة الخدمات المصرفية غير رأس مال العلاقات، أما قيمة (f) فقد بلغت (46.295) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01)، ما يعني جودة النموذج من الناحية الإحصائية.

النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

- أن رأس البشري جاء في المرتبة الأولى، يليه رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقات.
- أن مستوى رأس المال الفكري كان متوسطاً.
- أن بُعد التعاطف جاء في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء بُعد الاعتمادية، وفي المرتبة الثالثة جاء بعد الأمان والثقة، وفي المرتبة الرابعة جاء بُعد الاستجابة، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد الملموسية.
- أن مستوى تحسين جودة الخدمات المصرفية كان مرتفعاً.
- أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري بأبعاده (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، وراس مال العلاقات) على تحسين جودة الخدمات المصرفية.

التوصيات:

- استقطاب الكوادر البشرية التي تملك المعرفة والمهارة وذات التخصص في المجال المصرفي، وتوصيلهم بالعملاء مباشرة، لما لهم من قدره على تقديم الخمه بشكل صحيح ومميز، وإشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة والاستراتيجية في العمل والمصرفي وتطوير وابتكار خدمات جديدة، للوصول بالمصرف إلى التنافسية.
- على المصارف الليبية كافة القيام بتطوير وتنميه رأس المال الفكري لديها بالشكل الاحسن والمناسب والذي يمكن من خلاله التوافق والانسجام مع المكونات المعنوية الأخرى من أجل خلق بيئة عمل فكرية مناسبة لعمل الإدارة المصرفية الناجحة بما يؤثر إيجابا على جوده الخدمات المصرفية.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تهدف لدراسة العلاقة بين رأس المال الفكري وجودة الخدمات المصرفية في المصارف والمؤسسات والمختلفة.

- توفير المعلومات التي تخص الخدمات المصرفية الجديدة التي يقدمها المصرف، وتزويد العملاء بها بشكل دوري ومستمر من خلال وسائل التواصل المختلفة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

- يحياوي، فاطمة الزهراء. (2017). رأس المال الفكري ودوره في تعزيز جوده الخدمات البنكية، دراسة ميدانية في البنوك العمومية بمدنية المدية، الجزائر، **مجله الاقتصاد والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس–المدية العدد (8)،188–209.
- النويران، ثامر علي. (2022) دور رأس المال الفكري في تحقيق جودة الخدمات المصرفية، دراسة حالة بنك الانماء السعودي، **مجله الدراسات الأكاديمية**، المجلد (4) العدد56،1–70
- بوعريز، أزهر وجيلالي، قالون. (2020) أثر رأس المال الفكري على ربحيه البنوك التجارية دراسة تطبيقيه على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2018–2055) **مجلة الاستراتيجية والتنمية** المجلد 10 العدد4، 111–130
- عبد الرضا، مصطفى سلام. (2022). رأس المال الفكري ودوره في تعزيز جودة الخدمة المصرفية بحث استطلاعي لعينه من زبائن مصرف بغداد التجاري، **مجلة كلية التراث الجامعة**، العدد (34) عدد خاص بالمؤتمر العلمي التخصصي الخامس "الآليات الفاعلة لإدارة المنظمات في ظل جائحه (Covid-19)، الكلية التقنية الإدارية –الجامعة التقنية الوسطى، العراق، ص ص262–273
- الخميسي، إيمان السيد محمد. (2023). العلاقة التأثيرية لرأس المال الفكري على جوده الخدمات المصرفية داخل المنظمات العامة. **مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية**، مجلد 3، عدد2، ص ص 1157–1190.
- نايلي، الهام ولموشي، زهية. (2020). أثر رأس المال المعرفي على تحسين جوده الخدمات المصرفية في البنوك التجارية بولاية قسنطينة، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 23، العدد2، ص ص1223– 1243
- عبابيس، حورابية وعلاوي، فطيمه (2021). دور رأس المال الفكري في بناء المنظمة المتعلمة، دراسة حالة جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، **رسالة ماجستير**.

- الهلالي، الشربيني الهلالي. (2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة المنصورة، مجلد 1، العدد 22، ص ص 21-49.
- مخلوف، أسماء محمد السيد.(2022). تعظيم رأس المال الفكري بجامعه السويس لتحقيق ميزتها التنافسية، تضور مقترح. كلية التربية جامعة السويس، **المجلة العلمية**، المجلد(38)، العدد (6)، ص ص20-128
- مشكور، سعود جايد والعبودي، علي عبدالرازق وعبد الفضل، خيرية ومالك، سماء عبد الواحد.(2022). تأثير رأس المال الفكري الأخضر على استدامة الأعمال. **مجلة كلية الكوت الجامعة**، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، نحو اتجاهات حديثة وإدارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر للفترة من 26-27 أذار 2022، ص ص427-444.
- بن عمر، أسيا وسكر، فاطمة الزهراء .(2020). جودة الخدمات البنكية لتحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة وكالة الوادي. **مجلة المؤسسة**، جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 3، 225-241.
- عبد الحفيظ، حسام الدين .(2021). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية. **اطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- محلوس، زكية وبقاط، وحنان ويزيد، دوه محمد .(2021). مساهمة الخدمات الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير – بنك وكالة الوادي. **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 6، ص ص115-126
- الطاهر، عمر علي بابكر وبنعبد الله، نزار.(2019). أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء،" دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمحافظة الدرب– المملكة العربية السعودية. **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد الرابع عشر،74-98
- نايلي، إلهام، (2016)، أثر جودة الخدمات المصرفية على تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.

- عبدات، سليمة .(2012). تسويق الخدمات البنكية وأثرها على رضا الزبون، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية وكالة (458) البوير. **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- رعد حسن الصرن .(2007). **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، سوريا، دمشق: دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطيره، خالد خليل والحاسي، أسماء مبارك.(2023). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، جامعة سرت، المجلد6، العدد1، ص ص 110-136.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Chatzkel, J. (2002). Intellectual Capital United Kingdom: Capstone Publishing (a Wiley company).
- CMA, Bernadette Lynn, 1999, " **Intellectual Capital, key to value added Success in the next Millennium**", Financial & Management Accounting Committee, International Federation of Accountants,..P13
- Venugopal Deepa, Subha M V(2015), **Impact of Intellectual Capital on Corporate Performance**, international conference on: Managing intellectual capital management and innovation for sustainable knowledge and learning and inclusive society , Bari, Italy
- **Kaplan, R. S. and Norton, D. P., (2004),** "Measuring the Strategic Reading of Intangible Assets". **Harvard Business Review,** Vol. 82, No. 1, PP 59- 63.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

أثر رأس المال الفكري على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

The impact of intellectual capital on enhancing organizational creativity among faculty members in the Faculty of Economics at the University of Benghazi

د. أشرف عبد السلام الفيتوري

Email: ashraf.ed.ac@gmail.com

عضو هيأة تدريس بقسم إدارة الأعمال

بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري وتحديداً أبعاده الثلاثة وهي رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي، في تعزيز الإبداع التنظيمي في أربعة أبعاد (الطلاقة، والأصالة، والمرونة، والحساسية للمشكلات) في كلية الاقتصاد جامعة بنغازي. ولتحقيق هذا الهدف، تم توزيع 175 استبانة على المشاركين، واعتبرت 136 استبانة صالحة للتحليل. وأظهرت النتائج أن مستوى رأس المال الفكري بأبعاده المختلفة كان مرتفعاً، ومستوى الإبداع التنظيمي بأبعاده الأربعة كان ايضا مرتفعاً. كما أثبتت الدراسة أن لرأس المال الفكري أثراً كبيراً في تعزيز الإبداع التنظيمي. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين أبعاد رأس المال الفكري والإبداع التنظيمي.

كلمات مفتاحية: رأس المال الفكري، الإبداع التنظيمي، جامعة بنغازي.

Abstract

This research aimed to investigate the impact of intellectual capital, specifically its three dimensions of human capital, structural capital, and relationship capital, on the enhancement of organizational creativity in four dimensions (fluency, originality, flexibility, and sensitivity to problems) in the Faculty of Economics at the University of Benghazi. To achieve this objective, a questionnaire was distributed to 175 participants, out of which 136 were valid for analysis. The findings revealed that the level of intellectual capital in its various dimensions was high, and the level of organizational creativity in its four dimensions was high. Moreover, the study demonstrated that intellectual capital has a significant impact on enhancing organizational creativity. Furthermore, the study also revealed a strong, direct correlation between the dimensions of intellectual capital and organizational creativity.

Keywords: Intellectual Capital, organizational creativity, Benghazi University.

مقدمة

تهتم معظم المؤسسات بصفة عامة، ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة بالموجودات الفكرية أكثر من الموجودات المادية مثل رأس المال، والآلات والمعدات، حيث أن قيمة الموجودات المادية يأتي من خلال توافر الموجودات الفكرية في المؤسسات او الجامعات باعتبارها أهم الموارد والأصول غير الملموسة لاستمرار التقدم والنمو والبقاء في بيئية تنافسية متغيرة. فقد أصبح امتلاك مؤسسات التعليم العالي لمصادر رأس المال الفكري والمتمثل في العقول البشرية التي تزخر بها، وقدرتها على انتاجها وتطويرها واستثمارها، والاستفادة منها في الإبداع والابتكار وخلق المبادرات هو الطريق الريق الرئيسي للحصول الريادة والمنافسة على مراكز متقدمة، والرفع من مستوى ادائها وتطويرها ومكانتها.

أن نجاح هذه المؤسسات وتطويرها لا يعتمد على ما تملكه من أصول وامكانيات مادية بل على ما تمتلكه من أصول فكرية، وعلمية، ومعرفية باعتباره موردا مهما في الرفع من قيمة هذه المؤسسات، الامر الذي ادى الي زيادة الاهتمام بأهمية رأس المال الفكري واستثماره وتنميته لهذه المؤسسات، والاستفادة منه في تحسين اداءها، وتحسين جودة العملية التعليمية وتحسين جودة مخرجاتها، وتنظيم ادارتها، وتقديم الافكار والمقترحات وخبراتها وخدماتها للمجتمع بصفة عامة.

ومما لا شك فيه أن تنمية واستثمار رأس المال الفكري يوفر لتلك الجامعات المرونة الكافية لتطوير أنشطتها وتحسين اداء العمليات، والانشطة الادارية والتعليمية والتنظيمية، وتعزيز قدراتها، وزيادة خلق وتشجيع الإبداع والابتكار والاختراع والريادة.

مشكلة البحث:

تعتبر الجامعات من أكثر المؤسسات ملاءمة في تنمية واستثمار وتطوير رأس المال الفكري لما تمتلكه هذه المؤسسات من عقول بشرية، والتي تعتبر هي الحاضنة الرئيسية لرأس المال الفكري، حيث تمتلك الأسس المعرفية والعلمية، والعقول البشرية القوية، والتخصصات العلمية المتنوعة، والأجهزة والمعدات التقنية، ومراكز البحوث والدراسات، وبالتالي تعتبر حجر الاساس في تحقيق التنمية والقوة الدافعة لعجلة التنمية في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.

لقد أصبحت المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي تتمثل في بناء واستثمار رأس المال الفكري بكل الوسائل الممكنة، ومن خلال استقطاب القدرات الفكرية المتميزة، لهذا يلزم عليها التوجه نحو تثمين هذه الموارد والمحافظة عليها، وذلك من خلال اعتمادها على آليات استثمار تسمح بتعظيم

الاستفادة منها وتحقيق الأداء الجامعي المتميز، وبالتالي إمكانية تنفيذ توجهاتها الاستراتيجية وخلق قيمة مضافة لها وللمستفيدين من خدماتها، وهذا ما يجعل رأس المال الفكري يشكل أحد المداخل الأساسية التي من الممكن ان تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي.

أن راس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة يلعب دورا كبيرا في تحسين جودة العملية التعليمية والارتقاء بأداء هذه المؤسسات، وتحقيق اهدافها المستقبلية في ظل التغييرات السريعة، فقد اصبحت من ضروريات بقائها باعتبارها أن ما لديها من امكانيات بشرية وعلمية ومعرفية والتي تمثل صفوة المجتمع من خبراء وعلماء وباحثين في مختلف التخصصات، ولديها القدرة على تقاسم المعرفة والاستفادة منها في خلق الإبداع التنظيمي. وبناء على ذلك، فأن الجامعات يجب أن تضع من ضمن اولوياتها إدارة رأس مالها الفكري، وأن تحدد نقاط القوة وتعززه وتطوره، وتقف على نقاط الضعف في جوانبه ومكوناته، وتعمل على معالجة اوجه القصور، وأن تكون لديها القناعة الكاملة أن المدخل الأساسي لبناء العقول البشرية وتشييدها، وتعظيمها، وتوليد الأفكار الجديدة لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تنمية رأس المال الفكري وتطويره، بالإضافة إلي ضرورة أيجاد مناخ التنافس الشريف داخل الجامعة (مشمش، 2018)، وعلى الرغم من أن الجامعات لا تختلف على منظمات الاعمال من حيث امتلاكها لرأس المال الفكري، بل هي تمتلك بطبيعتها قدرا اكبر مما هو موجود في هذه المنظمات، الا أن رأس المال الفكري في الجامعات غير مستغل بالشكل السليم والصحيح والاستفادة منه ومن هذه الخبرات والعقول البشرية في توسيع دور الجامعات في التنمية، والانتاج العلمي والابداع والابتكار. أن الواقع الحالي يشير الي أن معظم الجامعات في ليبيا تعاني من عدم الاهتمام رأس المال الفكري، وانخفاض انتاجيتها العلمية بشكل لا يلبي متطلبات التنمية المجتمعية المطلوبة بالرغم من امتلاكها من عقول بشرية وفكرية هائلة وكبيرة، ويدرك الجميع من قيادات الجامعات واعضاء هيئة التدريس ما تعاني منه من ازمات وتحديات التي قد تقف عائقا أمام استثمار رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، والعلاقاتي)، ومتطلباته ومرتكزاته، وزيادة حدة التنافس مع الجامعات المحلية والاقليمية العالمية، فقد أشارت دراسة (الصادق،2017) أن هناك قصورا لدى ادارة الجامعات الليبية في توفير فرص التطور والتنمية المهنية، ومتطلبات القيام بالأبحاث العلمية، وكذلك أن هذه الجامعات لا تقدم الخبرة التي يحتاجها المجتمع بالشكل المطلوب. هذا بالإضافة الي ما اشارت اليه احدى الدراسات العربية وهو ما ينطبق على حال جامعتنا ان هناك قصورا في قدرة مؤسسات التعليم العالي عن انتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي، والإبداع والابتكار، وكذلك يكون هناك قصورا في نقل المعرفة عن

طريق عن طريق أهم وظائف الجامعات وهي التدريس او التعليم، بالإضافة الي ذلك، يكون هناك قصورا في الوظيفة الثالثة والمتمثلة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحلية (محمود، 2018). وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر راس المال الفكري على تعزيز الإبداع التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي؟

اهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري وأثره على تعزيز الإبداع التنظيمي، وبالتالي الفكري والعلمي، ويمكن تحديد اهداف هذا البحث في الاتي:

- التعرف على مستوى رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي) لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي
- التعرف على مستوى الإبداع التنظيمي من خلال أبعاده (الطلاقة الفكرية، والاصالة، والمرونة، والحساسية) لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي
- تحديد والتعرف على أثر رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة على تعزيز الابداع التنظيمي لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن مشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي

تنقسم الفرضية الرئيسية الى مجموعة من الفرضيات الجزئية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العلاقاتي على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مفهوم رأس المال الفكري باعتباره المورد غير الملموس الذي يساهم في الرفع من قيمة مؤسسات التعليم العالي، ويحقق لها الميزة التنافسية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ولذلك فأن رأس المال الفكري له أهمية كبيرة يمكن ايجازها في الآتي: حسين (2023)، خشافة (2021)، الراشدي (2017):

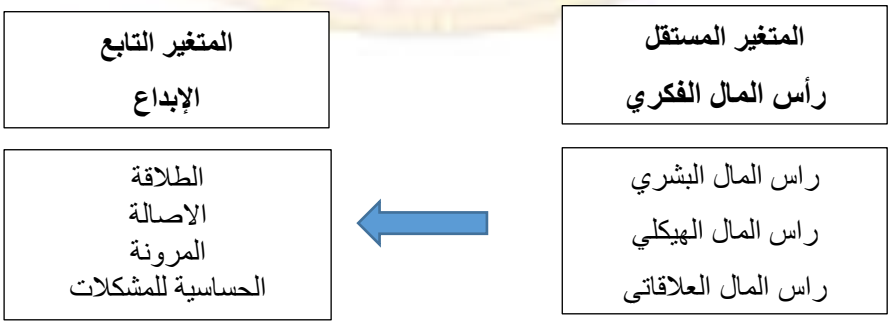
1. أن الإدارة الرشيدة لرأس المال الفكري تؤدي إلى زيادة القدرة الإبداعية والابتكارية وتحسين الإنتاجية العلمية والفكرية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
2. أن رأس المال الفكري يعتبر من أكثر الموجودات قيمة والتي تمثل القوة البشرية الدافعة والمساهمة نحو الإبداع والابتكار والتطوير وضمان البقاء والنجاح للمنظمة.
3. أن رأس المال الفكري في الجامعات يُعد بمثابة المحرك الاساسي نحو الإبداع والابتكار، وخلق القيمة للجامعات لما تمتلكه من العقول البشرية الفكرية والعلمية القادرة على الإبداع.

حدود الدارسة:

1) الحد الموضوعي :اقتصرت الدارسة على دراسة رأس المال الفكري وأثره على الإبداع التنظيمي لدى اعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد في جامعة بنغازي.
2) الحد المكاني :اقتصرت الدراسة على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
3) الحد الزماني :تمت هذه الدراسة في شهري اغسطس وسبتمبر 2023
4) الحد البشري :طبقت هذه الدراسة على اعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد وفروعها في جامعة بنغازي.

نموذج الدراسة:

يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل التالي:



الإطار النظري للدراسة:

في هذا الجزء سوف نستعرض بعض مفاهيم الاساسية لرأس امال الفكري والإبداع والتنظيمي والعلاقة:

اولا: مفهوم رأس المال الفكري:

لقد تعددت تعريفات رأس المال الفكري (**Intellectual Capital**) بين الدراسين والخبراء والباحثين، فكانت تتفق في الشكل والمضمون من جانب، وتختلف في الشكل والمضمون من جانب اخر، وكل تعريف له مدلولات تعبر عن اراء وافكار هؤلاء الكتّاب. فقد نشر (توماس ستيورات Thomas Stewart) عام (1987) كتابه الشهير رأس المال الفكري: الثروة الجديدة للمنظمات (Intellectual Capital: The New Wealth of Organization) وذكر فيه أن رأس المال الفكري هو للمواد الفكرية من المعرفة، والمعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، والخبرات التي يمكن استخدامها لخلق الثروة أو القيمة. ويذكر ستيورات أن المعرفة التي بتم الاحتفاظ بها، ويجب ان تكون مفيدة لخلق الثروة، والامثلة التي قدمها تشمل: المواهب، والقدرات للجماعات والافراد، والشبكات الاجتماعية والتكنولوجية، بماقي ذلك الثقافات والبرمجيات التي تمكنهم من اداء وظائفهم، والملكية الفكرية مثل حقوق النشر، وبراءات الاختراع، والطرق والاساليب والاجراءات (Ahlgren, 2011).

وكما يعرفه (العنزي، وصالح، 2009) على انه مجموعة من الافراد الذين يستخدمون ذكائهم وعقولهم والديهم خبرات، وقيم، وثقافة وقدرة على الإبداع والابتكار من اجل ايجاد الحلول او خلق القيمة. بالإضافة الي ذلك، يعرفه (مشمش، 2018) بأن رأس المال الفكري بانه مجموعة الموارد غير الملموسة التي تمتلكها المنظمة والتي تتضمن المعارف والقدرات والمهارات والخبرات المتراكمة والمستمرة التي يمكن تحويلها الي قيمة تخلق التميز في مواجهة التغييرات الدولية. وفي نفس السياق، يعرفه الزهيري (2012) على أنه مجموعة من الافراد الذين يمتلكون المعارف والخبرات التي من المساهمة في الرفع من مستوى أداء المؤسسة التي يعملون فيها. اما تعريف رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي فقد عرفت (مرسي، 2013) رأس المال الفكري بأنه ما يمتلكه الافراد من مهارات ومعارف متميزة، قادرة على انتاج المعرفة، والاستفادة من الوسائل والامكانيات التي تخلق بيئية ذات فعالية وانتاجية داعمة للأبداع والتطوير، ومن ثم الاسهام في تطوير المؤسسات والجامعات التي يعملون بها. وفي نفس السياق يعرفه (الراشدي، 2017) يعرفه بانه مجموعة ما يمتلكه العاملون بالمؤسسات التعليمية من المهارات والخبرات والمشاعر والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية والتنظيمية

والمعارف الضمنية والصريحة واستراتيجيات العمل والتي تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية ورفع جودة ادائها وتميزها. كما عرفته (عطية، 2018) مجموعة الأصول غير الملموسة التي تمتلكها مؤسسات التعليم العالي، والمسؤولة عن تعظيم قدراتها، وتعزيز مكانتها التنافسية، وهي تشمل معارف الافراد، وقدراتهم، ومهارتهم، وخبراتهم، وهو ما يُمثل (رأس المال البشر) ، كما يشمل: طبيعة عمليات المؤسسة، وهياكلها، وإجراءات العمل، ونظم المعلومات، وهو ما يُمثل (رأس المال الهيكلي)، وكذا: براءات الاختراع، وحقوق الفكرية، وحقوق النشر، والتأليف، وهو ما يُمثل (رأس المال الإبداعي)، فضلاً عن: علاقات المؤسسة مع عملائها الخارجيين، والجهات المستفيدة من خدماتها، وهو ما يُمثل(رأس المال العملاء). كما عرفه (الزبون، 2022) على انه القيمة المستخلصة من تحويل المعرفة الضمنية والمعلومات والخبرات والمهارات التي يتمتع بها العاملون الي اشكال ملموسة يمكن تسويقها (حقوق النشر، والتأليف) والتي تمكن المنظمة من بناء مكانة ذهنية، وعلاقات متميزة مع المستفيدين بهدف التفوق التنافسي.

وبناء على هذا الاساس فأن الباحث يعرف رأس المال الفكري بأنه "مجموعة من الموارد غير الملموسة والتي تتمثل في القدرة العقلية والذهنية والفكرية المتكونة لدى فئة معينة من الافراد من المعرفة والقدرات والخبرات والمهارات والتعليم المتراكم والتدريب لديهم، وتكون لديهم القدرة على توليد الافكار المتعلقة بالإبداع والابتكار والاختراع والتطوير وخلق القيمة لهذه المؤسسة او المنظمة".

وهذا التعريف يبين ان راس المال الفكري يرتكز على ثلاثة عناصر وهي:

1- مجموعة من الافراد لديهم كم هائل من القدرات المعرفية والعقلية المتميزة يقدمون اسهامات فكرية قابلة للتنفيذ.

2- قوة ذهنية تعتمد على المعرفة والتعليم والخبرة ومعلومات فكرية خاصة تقدم افكاراً جديدة تتسم بالإبداع والابتكار.

3- الاصول غير الملموسة للمنظمة (قدرات الافراد، وابداعاتهم وابتكاراتهم، وعلاقاتهم الخارجية، وسمعة المنظمة وقيمتها، وخططها المستقبلية وثقافتها... الخ) من أجل البقاء والاستمرارية والمنافسة.

لذلك تكون الوظيفة الرئيسية لرأس المال الفكري هي إحداث التغيير والتطوير وتنمية المنظمة والمحافظة عليها سواء كان رأس المال الفكري مجموعة من القدرات والإبداعات والمهارات والمعرفة لدى افراد لهم سمات خاصة او إنتاج معرفي او علمي، ولهذا يتميز بالندرة، وعلى المنظمات ان تعمل

على اكتشافه وإظهاره وإدارته واستثماره بجميع مكوناته الرئيسية مثل رأس المال البشري، وراس المال الهيكلي، او راس المال العلاقاتي.

مكونات راس المال الفكري:

لقد تعددت تصنيفات رأس المال الفكري، وحسب تصنيف (ستيورات1997) والعديد من الباحثين والدارسين (بلعزيز و بوقسري، 2022؛ وعطية، 2018؛ والراشدي،2017؛ والزبون 2017؛ ومرسي، 2013) فأن رأس المال الفكري يتكون من ثلاثة مكونات وهي:

1) رأس المال البشري (Human Capital):

ويتمثل في رأس المال البشري في المقدرة العقلية والمعارف والخبرات والمهارات والمعلومات التي يمتلكها الافراد داخل المؤسسة او المنظمة وهو قابل للتطوير من خلال التعليم والتدريب المستمر، ويعتبر مصدر من مصادر الإبداع والابتكار والاختراع، وتوليد الافكار والتجديد وخلق المبادرات التي تساعد في حل مشاكل وتطوير المؤسسات.

2) راس المال الهيكلي (Structural Capital):

هو عبارة عن مجموعة من موارد الاسناد او البنية التحتية التي تملكها المنظمة ويتمثل في الاجهزة والمعدات وجميع الوسائل التقنية والمعرفية، وابعاد اخرى مثل نظم المعلومات، وقاعد البيانات، والسياسات والاجراءات والتي تساعد في زيادة الانتاجية والإبداع، والقدرة على تنفيذ الافكار، ونقل المعرفة وتعزيزها في الموجودات الفكرية كنظم المعلومات، وحقوق النشر، والتأليف، وسمعة المؤسسة، وبراءات الاختراع والتي تملكها المؤسسة.

3) رأس المال العلاقاتي (Relationship Capital):

وهو يتمثل في قوة العلاقة التي تربط بين المؤسسة او المنظمة، وبين عملائها الخارجيين، والجهات المستفيدة من خدماتها بكافة اشكالها، ومدى رضاهم عن جودة الخدمات التي تقدمها، وبالتالي، يعكس قدرة المؤسسة على الاحتفاظ وجذب المستفيدين والعملاء، من اجل خلق القيمة لهذه المؤسسة.

اهمية رأس المال الفكري في الجامعات:

تتمثل أهمية رأس المال الفكري في كونه الاستثمار الحقيقي للمعرفة التي لها القدرة على تطوير المؤسسات، وانه أحد اهم المقومات لهذه المؤسسات في النمو والاستمرار وازدهارها، ويمكن إيجاز

أهمية رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي بالآتي (حسين، 2023)، (الشمري،2022)، (الراشدي، 2017):

1. يسهم في تحقيق النتائج والأهداف الخاصة بالجامعات، فالبقاء والاستمرار مرتبط بشكل كبير على أساس ما يمتلكه العنصر البشري من المعارف والمهارات والقدرات التي تمثل مصدرا مهما للأبداع والابتكار وخلق المبادرات والتطوير والتحسين فهو يعتبر مصدر من مصادر الثروة لها، لذا يجب الاهتمام به.
2. يعتبر رأس المال الفكري الركيزة الأساسية للجامعات في الوقت الحالي والتي يكون فيها الاقتصاد مبني على المعرفة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إجراء البحوث والتطوير والإنتاج في جميع المجالات، كما أنه مصدر الابتكارات والاختراعات وتحقيق الثروة الفكرية للجامعات.
3. تحديد القيمة الحقيقية للجامعات من خلال توظيف المعارف الكامنة فيها وتحويلها إلى تطبيقات تحقق التميز في الأداء، فتنمية رأس المال الفكري وتلبية متطلباته وتحسين الاستثمار في موجوداتها الفكرية وجذب الكفاءات يعد محددا أساسيا لأداء ونجاح الجامعات، للوصول الي المنظمات الذكية والمتعلمة.
4. تنبع أهمية رأس المال الفكري في كونه الاستثمار الحقيقي للمعرفة والمعلومات التي لها القدرة على إحداث التطوير على المؤسسة، ويمثل قوى علمية قادرة على إدخال التغيرات الجوهرية والتحسينات المستمرة على كل الاعمال، وقادرة على الإبداع والابتكار ومصدرا للتميز والنجاح.
5. يتركز رأس المال الفكري على المعرفة وتكوين رصيد معرفي جديد الذي يحقق او يخلق القيمة المضافة الأكثر فائدة للمؤسسة وبالتالي نشر المعرفة في مختلف جوانب العمل الجامعي؛ بهدف توجيه أنشطتها المختلفة وزيادة الإنتاج العلمي والفكري والإبداعي والابتكاري، مما يؤدي إلى تحقيق القدرة التنافسية للجامعة.

مفهوم الإبداع التنظيمي:

تعود جذور ظهور الإبداع كمفهوم في مجال علم النفس وعلم الاجتماع ومن ثم انتشر في العديد من المجالات والتخصصات، وبالتالي اختلفت وجهات نظر الدراسين والباحثين والخبراء حول مفهوم الإبداع، فقد تعددت التعريفات وتباينت في الشكل واتفقت في المضمون في بعض الاحيان، وتتفق في الشكل وتختلف في المضمون في احيانا اخرى، وهذا قد يكون سببه من تعقد الظاهرة

الإبداعية من جانب، وتعدد المجالات والتخصصات التي استخدم فيها مفهوم الإبداع من جوانب أخرى، وكذلك ايضا بسب تباين وجهات نظر واجتهادات الباحثين والدارسين، واختلاف اهتماماتهم العلمية ومدراسهم الفكرية والثقافية (طبيشات، 2020). فقد عرفه (محمود، 2008) هو القدرة على خلق افكار بطريقة غير مألوفة في أي مجال من مجالات الحياة بصفة عامة، ولإيجاد حلول للمشكلات المختلفة بأساليب مميزة وجديدة انطلاقا من عناصر موجودة أصلا وتطبيق هذه الحلول. ويشير (السويدان، والعدلوني، 2002) أن الإبداع عبارة عن وحدة متكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة. ويصف (طبيشات، 2020) بأن الإبداع عملية متواصلة ومعقدة، وتتطلب جهود متنوعة على مختلف المستويات الفردية والجماعية والتنظيمية، من اجل توفير آليات مختلفة وخيارات أكثر للمنظمات والمؤسسات لتسهيل مهمتها الإبداعية في الحفاظ على الميزة التنافسية للوصول إلى اعلى المستويات وتحقيق الاهداف. ويضيف الي ذلك، أن الإبداع هو العامل الحاسم في تحديد الطريقة التي نؤدي بها الأشياء. وهناك من يذكر ان مصطلح الإبداع يعتبر من بين المصطلحات الاكثر استخداما وشيوعا في أدبيات الادارة، خصوصا عندما يختص الموضوع بالمنظمة او المؤسسة او الادارة فأنه يطلق عليه الإبداع الاداري او الإبداع المؤسسي، واخيرا أطلق عليه الإبداع التنظيمي وهو يحمل مضامين وتفسيرات متعددة (هيجان،1999).

فقد اشار روبيانز (Robbins,2001) الي الإبداع التنظيمي بأنه فكرة جديدة يتم تنفيذها من اجل تطوير الانتاج أو العملية او الخدمة من خلال احداث تحسينات تقود الى خلق شيء ذي قيمة وإحداث تطوير جوهري مملوس، ويمكن أن تشمل هذه التحسينات بعض الجوانب مثل الانتاج والهياكل التنظيمية والطرق الجديدة في التكنولوجيا، والخطط والبرامج الجديدة المتعلقة بالأفراد والعاملين، والانظمة الادارية. ويعرف (طبيشات، 2020) الإبداع التنظيمي بأنه تلك الظاهرة التي تبدأ بتوليد الأفكار وتمر بعدة مراحل وعمليات مختلفة، تؤثر وتتأثر في البيئة المحيطة بالمنظمة، وتقوم بتطوير التنظيم الداخلي للمنظمة أو حل للمشكلات التي تواجهها أو إيجاد منتجات وخدمات جديدة تتصف بالجديدة والأصالة، يقوم بها الأفراد بشكل مستقل أو ضمن مجموعات عمل داخل التنظيم وينعكس إيجابًا على أداء المنظمة. بالإضافة الي ذلك، يذكر أن **الإبداع التنظيمي** هو ديناميكية خلاقة وجذرية وتدريجية تقوم على مستويات متعددة فردية وجماعية وتنظيمية تخضع لعوامل التحفيز، للاستجابة لدوافع الأفراد. وفي نفس السياق، يعرف (بوعزة، وعوماري، 2018) ان الابداع التنظيمي بأنه نشاط

عقلي مركب هادف، تواجهه رغبة قوية في البحث عن الحلول او التوصل الي نواتج أصيلة لم تكن معروفة سابقا، وتتميز بالشمولية والتعقيد لأنه ينطوي على عناصر معرفية وانفعالية وأخلاقية متداخلة تشكل حالة ذهنية فريدة. ويؤكد (هيجان، 1999) بانه قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد او الجماعة او المنظمة، وهذه القدرة الابداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وامكانيات الافراد والجماعات والمنظمات، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكرة او عمل جديد يتميز بأعلى قدرة من الطلاقة والاصالة والحساسية للمشكلات، والاحتفاظ بالاتجاه، ويتميز بالقدرة على التركيز لفترات مجال الاهتمام، والقدرة على تكوين علاقات جديدة. وترى (رضيوي، 2016) أن الابداع التنظيمي على مستوى المنظمة له ثلاث جوانب اساسية: الاول في القدرات الفكرية لأفراد المنظمة، والثاني يتمثل في العملية الابداعية التي تظهر من خلال تلك القدرات الفكرية، مما يعني استثمار لرأس المال الفكري للمنظمة، والجانب الثالث يتمثل في الخروج من تلك العملية والذي يمكن ان يظهر في شكل منتج جديد او خدمة. ومن جانب اخر يشير (الجندي،2009) على أن الإبداع التنظيمي هو ذلك التفكير الإداري الإبداعي الخلاق الذي يسعى جاهدا لإيجاد قيم حديثة سواء كانت علمية أو عملية، حيث يوجد نوعين من الإبداع التنظيمي، الأول :يمثل(الإبداع التنظيمي العلمي) ويعني الجهد العقلي والفكري الذي يتولد من خلاله نظريات وأساليب ونماذج ومخططات إدارية جديدة تعد حلولا إبداعية للمشاكل والقضايا والظواهر الإدارية العديدة، أما الثاني :يمثل(الإبداع التنظيمي العملي) والذي يختص بمعالجة المشاكل والقضايا الإدارية الموقفية، وبإمكانه الإبداع من خلال عمليات التغيير والتحديث والتطوير للأعمال والممارسات الإدارية.

لقد سعى العديد من المؤلفين على التأكيد على اهمية الابداع التنظيمي وتحديد فوائده من الادعاء بأن الافكار هي " سلعة ثمينة" للمنظمة"، كما يشير هؤلاء الي الافراد القادرين على توليد الافكار جديدة يعتبرون من الموارد المهمة التي تبحث عنهم المؤسسات، كما يؤكدون على ان السمعة الابداعية تزيد من قوة ظهور المنظمة وتأثيرها فهو يسمح لها بجذب العملاء والمستفيدين الجدد، كذلك جذب القوى العاملة المبدعة مما يسمح لها بالتطوير والابداع والابتكار والاختراع والحصول على الميزة التنافسية (Sarooghi et, al,2015). ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن الابداع التنظيمي هو قدرة الافراد على توليد الافكار الجديدة، والتي تتطلب القدرات العقلية والذهنية والمهارات المتميزة لهؤلاء الافراد لتحويل المعرفة والافكار الى منتجات علمية وملموسة وخدمات جديدة، وتعزيز روح المبادرة، وتنشيط وتفعيل الابتكار والاختراع للمساهمة في خلق قيمة للمنظمة والسمعة الإبداعية لها.

عناصر الإبداع التنظيمي:

من خلال الأدبيات التي تناولت موضوع الابداع التنظيمي او الاداري في المنظمات يلاحظ ان هناك شبه اتفاق بين أغلب الباحثين والدارسين على تحديد عناصر والمكونات الأساسية للإبداع التنظيمي والتي تناولها أغلب الباحثين، وهي:

1- **الطلاقة** :وتعني قدرة الفرد على أنتاج أكبر قدر من الأفكار والألفاظ والجمل في فترة زمنية محددة، وتعني أيضا القدرة على إنتاج عدد كبير من الأفكار والبدائل، أو المترادفات، أو الاستعمالات عند المواجهة والاستجابة لحدث او موقف معين. ولقد تم تحديد اربعة انواع للطلاقة:

أ- **الطلاقة اللفظية** :وهي قدرة الفرد على السرعة في إنتاج او تقديم أكبر عدد كمية من الكلمات والألفاظ ذات معاني مختلفة.

ب- **الطلاقة الفكرية** :وهي القدرة على إنتاج كمية من الأفكار في فترة زمنية محددة.

ت- **الطلاقة الترابطية** :وهي قدرة الفرد على ربط الافكار او الاحداث مع بعضها البعض يشكل منطقي وسليم.

ث- **الطلاقة التعبيرية** :وهي قدرة الفرد على التعبير عن الأفكار وصياغتها في جمل وعبارات صحيحة.

2- **الاصالة:** وهي أكثر العناصر ارتباطا بالتفكير الإبداعي، وهي المقدرة على توليد الأفكار الجديدة النادرة والمفيدة وغير المرتبطة بتكرار أفكار سابقة، وهي إنتاج غير المألوف وبعيد المدى، ويتفق عدد من الباحثين على أن الأصالة هي القدرة على إنتاج استجابات اصلية وجديدة ومتميزة.

3- **المرونة:** ويقصد بها قدرة الشخص على تحويل اتجاه تفكيره أو أسلوبه في علاج المشكلة من وضع إلى والذي يعني قدرة الفرد على التكيف السريع للتطورات والمواقف الجديدة. وتعني ايضا قدرة الشخص على تحويل اتجاه تفكيره أو أسلوبه في علاج المشكلة من وضع إلى آخر.

4- **الحساسية للمشكلات:** ويقصد بها قدرة الفرد على التنبؤ ورؤية الكثير من المشاكل ونواحي القصور في كل المواقف المتنوعة في العمل، والاستعداد لتحمل أي مخاطر ومشاكل من الممكن أن تظهر بسبب تبني الفرد للأفكار أو الأساليب الجديدة في العمل ومسؤولية نتائجها.

الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين رأس المال الفكري والابداع التنظيمي:

نستعرض في هذا الجزء الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع رأس المال الفكري والابداع التنظيمي ومنها:

دراسة (الشمري، 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة إدارة رأس المال الفكري وعلاقته بالإبداع الإداري في المدارس الثانوية للبنات بمحافظة حفر الباطن وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة إدارة رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة (رأس المال البشري، وراس المال الهيكلي، وراس المال العلاقاتي من وجهة نظر المعلمات؛ جاءت مرتفعة او عالية ، كما كانت درجة ممارسة الابداع الاداري بعناصره الاربعة (الطلاقة والاصالة والمرونة والحساسية للمشاكل) بمستوى عالي ايضا، كما بينت الدراسة الي وجود علاقة طردية قوية جدا موجبة بين إدارة رأس المال الفكري والإبداع الإداري.

دراسة (ابوغفه وسويد، 2021) سعت الي التعرف على أثر رأس المال الفكري في تحقيق الابداع الاداري في المصارف الليبية العامة–دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية الادارة العامة طرابلس. وقد استخدام الباحثان أبعاد تنمية راس المال الفكري وهي (استقطاب رأس المال الفكري، وصناعة رأس المال الفكري، وتنشيط رأس المال الفكري، والمحافظة على رأس المال الفكري، والاهتمام برأس المال الفكري) دون تحديد ابعاد او مكونات الابداع الاداري، وتوصلت الدراسة الي أن المستوى العام لأبعاد تنمية رأس المال الفكري لقيادات الصف الثاني بالمصرف كانت بمستوى ضعيف، وأن مستوى الإبداع الاداري لديهم كان بمستوى متوسط. كما بينت الدراسة ان ترتيب أبعاد تنمية رأس المال الفكري كانت (الاهتمام، والمحافظة، واستقطاب، وصناعة، وتنشيط رأس المال الفكري) على التوالي وكانت لها علاقة ذات دلالة احصائية في تحقيق الابداع الاداري.

دراسة (شنافي،2020) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى الاهتمام برأس المال الفكري وعلاقته بالإبداع الإداري في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية بسكرة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة الخاصة برأس المال الفكري وتفعيل الإبداع الإداري. لذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة اهتمام المؤسسة أكثر برأس المال الفكري والعمل على تطويره لتنمية السلوك الإبداعي للعاملين لتحقيق التفوق والتميز التنافسي

دراسة (دبون وصيتي، 2020) هدفت الدراسة الي التعرف أثر رأس المال الفكري بأبعاده (رأس المال البشري، والهيكلي، الزبوني) على الابداع التنظيمي في قطاع التأمين–حالة مؤسسة الضمان الاجتماعي لولاية غارداية بالجزائر، وتوصلت الدراسة الي وجود تأثير كبير لرأس المال البشري وثم يليه رأس المال الزبوني على الابداع التنظيمي، وليس هناك أي تأثير لراس المال الهيكلي على الابداع التنظيمي. كما توصلت الي وجود مستوى ممارسة كبير لرأس المال البشري، ثم يليه رأس

المال الزبوني، واخيرا لرأس المال الهيكلي، وكذلك وجدت الدراسة أن درجة ممارسة الإبداع التنظيمي ايضا كانت بمستوى مرتفع.

دراسة (جرادات والزير، 2020) هدفت الدراسة الي التعرف على الدور الذي يؤديه رأس المال الفكري في تحقيق الإبداع لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية، من خلال أبعاد رأس المال الفكري المتمثلة في (رأس المال الهيكلي، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال النفسي) في تحقيق الإبداع لدى العاملين من خلال تأثيرها على مكونات الإبداع المتمثلة في (التفاصيل، والمرونة، والطلاقة، والأصالة). توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن رأس المال الفكري له أهمية كبيرة في الجامعات الفلسطينية متمثلاً في مجالاته المتعددة، وخاصة مجال رأس المال النفسي الذي يؤدي الدور الأكبر في تكوين رأس المال الفكري. وإن أهمية مؤشرات الإبداع كانت مرتفعة. وقد أوصى الباحثان ضرورة قيام إدارات الجامعات الفلسطينية بتوجيه طاقاتها نحو تعزيز رأس المال الفكري، وتطوير مكوناته الأربعة.

دراسة (بوراد ومراكشي 2020) هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور رأس المال الفكري في دعم الابداع التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة مؤسسة كهركيب– فرع مجمع سونلغاز . وتوصلت الدراسة الي أن إدارة المؤسسة لا تعطي أهمية كبيرة لتطوير رأس مالها الفكري مما انعكس سلبا وأثر بشكل كبير على إبداع الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسة. كما اوضحت النتائج أن جميع العلاقات الارتباطية لعناصر رأس المال الفكري بالإبداع التنظيمي كانت قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية وتحمل هذه العلاقة مدلولات منطقية تشير إلى دور وأهمية رأس المال الفكري في تعزيز الإبداع التنظيمي.

دراسة (قاسم وآخرون، 2019) هدفت إلى قياس أثر رأس المال الفكري على قدرة الإبداع التنظيمي في شركات المؤسسة الوطنية للنفط بدولة ليبيا، اعتمدت الدراسة على رأس المال الفكري بمكوناته (رأس المال البشرى ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلاقاتي)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال الفكري يؤثر على الإبداع التنظيمي بمكوناته المرونة والحساسية للمشكلات والأصالة والاحتفاظ بالاتجاه أو تركيز الانتباه وقبول المخاطرة والتحليل والربط والطلاقة، وأن رأس المال البشرى كان له التأثير الاعلى على قدرة الإبداع، ثم يليه رأس المال الهيكلي على قدرة الإبداع، واخيرا لرأس المال العلاقاتي كان تأثير إيجابي منخفض على قدرة الإبداع التنظيمي.

دراسة (محمد، والشيخ،2018) هدفت إلى معرفة أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي على أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الإدارية بجامعة نجران، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية ايجابية بين رأس المال الفكري والإبداع التنظيمي. واوصت الدراسة الي العمل على زيادة اهتمام الجامعات السعودية برأس المال الفكري والعمل على تطويره لتحقيق مستويات عالية من التميز في بيئة أكاديمية سمتها الديناميكية وسرعة التغيير.

دراسة (الكسر، 2017) هدفت إلى معرفة إدارة رأس المال الفكري وتنميته في الكليات الجامعية بالمملكة العربية السعودية لتحقيق الإبداع المنظمي، وتوصلت إلى وجود ارتباط إيجابي مرتفع بين مكونات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقاتي) والإبداع المنظمي، وأن لرأس المال الفكري دورا في التحسين المستمر للأداء والتجديد والتطوير.

دراسة (العدوان وسليمان، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الابداع المنظمي، والتحقق من وجود علاقة تأثير معنوية تربط ما بين رأس المال الفكري بعناصره الثلاثة (الهيكلي البشري، والزبائني)، والإبداع المنظمي بمستوياته الثلاثة (الفرد، والجماعة، والمنظمة) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية ما بين رأس المال الفكري والابداع المنظمي، إضافة إلى توجه الادارات في شركات التامين للاهتمام برأس المال والزبائني بدرجة أولى، ومن ثم راس المال الهيكلي وأخيرا رأس المال البشري.

دراسة (الرساون، العجاوني،2010) هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى الاهتمام الذي توليه المصارف الاردنية لرأس المال الفكري وعلاقة ذلك بالقدرات الابداعية لدى العاملين في هذه المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاهتمام برأس المال الفكري مازال محدود ومتواضع، وأن هناك أثر إيجابي لرأس المال الفكري على القدرات الابداعية مع غياب دور الاستقطاب، والاهتمام بالزبائن في تنمية هذه القدرات الإبداعية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة قلة وندرة الدراسات المحلية والتي تتعلق بدراسة رأس المال الفكري وعلاقته بالإبداع التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي وخاصة في ليبيا، حيث وجد الباحث أن بعض الدراسات التي تناولت رأس المال الفكري وعلاقته بالإبداع الاداري في ليبيا اجريت على قطاع المصارف (ابوغفه وسويد، 2021) او على الشركات النفطية (قاسم وآخرون، 2019)، وهذا ما يميز

هذه الدراسة عن غيرها انها أجريت على أحد مؤسسات التعليم العالي وهي جامعة بنغازي في ليبيا. كما تبين ان هناك اختلاف بينها وبين هذه الدراسات واغلب الدراسات العربية من حيث اختلاف أبعاد راس المال الفكري المستخدم فيها، كما يوجد اختلاف في عناصر الإبداع التنظيمي والمستخدمة فيها. وعلى الرغم من هذه الاختلافات سواء كانت في الابعاد او المكونات او حتى الدول التي اجريت فيها هذه الدراسات، الا اننا نجد معظم نتائجها تشير أن هناك تأثيرا ايجابي لرأس المال الفكري على عناصر الابداع التنظيمي بمختلف عناصره.

بالإضافة الي ذلك، نجد أن اغلب هذه الدراسات تتشابه مع الدراسة الحالية في الهدف رغم اختلاف عينة الدراسة عنها، وتتشابه مع جميع الدراسات في استخدمها الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة. كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها والتي تعتبر الاولى – على حد علم الباحث–والتي تتناول رأس المال الفكري في تحقيق الإبداع التنظيمي لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي كلية الاقتصاد والذين يعدون افراد في منظمة معرفية ومجتمعية، ولذلك يمكن القول أن الجامعة بحكم تكوينها وطبيعة مهمتها (التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ونقد المجتمع)، حيث تعتبر هي الحاضنة الحقيقة لرأس المال الفكري بما يملكه أساتذتها وعلمائها من معرفة وقدرات ومهارات علمية تدعم الإبداع والابتكار، وخلق الافكار، والمعرفة والمبادرات، لذلك تعتبر الجامعة مستودعا ضخما للقدرات والمهارات، ومن الطبيعي ان تكون بيئة خصبة للإبداع بشكل عام.

الدراسة الميدانية:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة فقد تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة هذه الدراسة، وتحليل البيانات المتجمعة من الاستبانات عن طريق استخدام الاساليب والطّرق الإحصائية المناسبة. بالإضافة الي ذلك، فقد استعان الباحث بقواعد البيانات المتاحة للاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ومراجعة أدبيات الموضوع بهدف بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الأساس النظري للدراسة، وحيث تألفت الدراسة الميدانية من العديد من خطوات منهجية البحث العلمي، واشتملت على الاتي:

مجتمع البحث:

لتحقيق الهدف من هذا البحث تم تحديد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي حيث كان اجمالي العدد (323). واقتصرت حدود الدراسة على كلية الاقتصاد وفروعها. ويتميز مجتمع البحث بأنه مكون من فئة معينة من اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي،

والذين لديهم مستويات عالية من الشهادات والدرجات العلمية ويمتلكون معارف، وخبرات ومهارات خاصة. وقدرة على الإبداع والانتاج العلمي والفكري.

تحديد عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة لمجتمع الدراسة باستخدام معادلة (Krejcie and Morgan)، وتم تحديد العينة بعدد (175) من مجتمع البحث، بمستوى دلالة (0.95) وبنسبة خطأ (0.05)، وبعد ذلك تم توزيع عدد (175) استبانة في صورتها النهائية، وتم استرجاع (136) استبانة، بهذا قدرت نسبة الاستجابة (77.1%) وهي نسبة مقبولة للتحليل الاحصائي.

أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت خماسي (Likert Scale)، ولتحقق من الصدق الظاهري فقد تم توزيع عدد (5) استبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي، وتم اخذ الملاحظات والتعديلات والاضافات التي تم اقترحها بعين الاعتبار لبعض فقرات الاستبانة.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الاستبانة فقد تم استخراج قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة عن طريق الفا كرونباخ (Cronbach's alph) وتراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.805 – 0.934) كما في الجدول ادناه، وتعتبر هذه القيم مرتفعة ومقبولة احصائيا مما يشير الي ثبات الاستبانة ، وقوة التماسك الداخلي مما يدعم الثقة في الاداة لتحقيق اهداف الدراسة ، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها. اما الصدق الذاتي وهو الجذر التربيعي لقيم معاملات الثبات الداخلي، وتراوحت معاملات الصدق الذاتي بين (0.897-0.966) مما يشير على الثقة في صدق مقياس الدراسة والاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، وهذه النتائج موضحة بالجدول(1):

جدول (1) قيم معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة

ت	متغيرات الدراسة	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق
1	رأس المال البشري	0.934	0.966
2	رأس المال الهيكلي	0.927	0.962
3	رأس المال العلاقاتي	0.890	0.943
4	الطلاقة الفكرية	0.851	0.922

5	الاصالة	0.891	0.943
6	المرونة	0.805	0.897
7	الحساسية للمشكلات	0.812	0.901

وتم الأخذ ببعض الملاحظات والتعديلات والإضافات التي تم اقترحها بعين الاعتبار لبعض فقرات الأسئلة.

التحليل الاحصائي:

من أجل تحقيق اهداف هذا البحث تم الاستعانة بالأساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية في تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بالاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- تحليل الاعتمادية Reliability وذلك للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خال استخراج قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cranach's Coefficient Alpha).
- مقاييس (Descriptive Statistic) وذلك لعرض أسئلة الدراسة، ووصف خصائص عينتها في الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة موافقة عينة البحث على فقرات الاستبيان، والانحراف المعياري لقياس درجة تشتّت قيم الاستجابات عن المتوسط الحسابي.
- تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر كل متغير من المتغير المستقل (رأس المال الفكري) والمتغير التابع (الإبداع التنظيمي) .
- لغرض تحديد مستويات فقرات الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذا البحث، وعلى هذا الأساس تم تحديد الحدود الدنيا والقصوى للفئات او الفقرات عن طريق حساب المدى والذي يساوي (5 – 1 = 4)، وبتقسيمه على عدد الفئات وهو (5) نحدد طول الفئة او الفقرة والمقدرة (4 ÷ 5 = 0.80)، وعليه تكون طول الفئة او الفقرة وقيمة المتوسط المرجح موضحة بالجدول (2) كالاتي:

جدول رقم (2) قيمة الوسط المرجح والاوزان المئوية ودرجات الموافقة

ت	المدى للفئة	الاوزان المئوية	درجة الموافقة	
1	من 1.00 – 1.80	من 0.20 -0.35	غير موافق جدا	منخفض جدا
2	من 1.81 – 2.60	من 0.36 -0.51	غير موافق	منخفض
3	من 2.61 – 3.40	من 0.52 -0.67	محايد	متوسط

4	من 3.41 – 4.20	من 0.68 -0.84	موافق	مرتفع
5	من 4.21 – 5.00	من 0.85-100	موافق جدا	مرتفع جدا

اولا: خصائص عينة البحث:

كانت النتائج الإحصائية المتعلقة بالخصائص الفردية لعينة البحث، والموضحة بالجدول رقم (3) ادناه، حيث تبين أن افراد العينة بنسبة (57.4%) من فئة الذكور، والجزء المتبقي (42.6%) من فئة الاناث.

جدول (3) خصائص عينة البحث

نوع الجنس	العدد	النسبة	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ذكر	78	%57.4	ماجستير	61	%44.8
انثى	58	%42.6	دكتوراه	75	%55.2
المجموع	**136**	**%100**	**المجموع**	**136**	**%100**
العمر	**العدد**	**النسبة**	**الدرجة العلمية**	**العدد**	**النسبة**
اقل من 30سنة	9	%7	**محاضر مساعد**	4	%3
40-31	35	%26	**محاضر**	9	%7
50-41	44	%32	**أستاذ مساعد**	70	%51
60-51	34	%25	**أستاذ مشارك**	43	%32
من 61 فأكثر	14	%10	**أستاذ**	10	%7
المجموع	**136**	**%100**	**المجموع**	**136**	**%100**
سنوات الخبرة					
	العدد	**النسبة**		**العدد**	**النسبة**
اقل من 10 سنوات	15	%11	**من 11-20 سنة**	57	%42
من 21 – سنة30	39	%29	**أكثر من 30 سنة**	25	%18

كما يوضح الجدول ايضا أن اغلب افراد العينة هم من حملة درجة الدكتوراه بنسبة (55.2%)، في حين باقي العينة يحملون درجة الماجستير بنسبة (44.8%)، وهذا راجع الي أن كل افراد العينة هم أعضاء هيئة التدريس من كلية الاقتصاد وفروعها. كما يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة وبنسبة (90 %) يحملون درجة علمية من استاذ مساعد فما فوق وهذا مؤشر جيد بان معظم افراد العينة لهم فترة طويلة في مجال التدريس ولديهم رصيد معرفي كبير وان لهم خبرة في هذا المجال، وهذا يتضح من الجدول ايضا بأن معظم افراد العينة لهم خبرة كبيرة جدا، حيث تجاوزت أكثر من(21) سنة بما نسبته (47%)، مما يؤكد أن لديهم الخبرة العملية المتراكمة مقرونة بمؤهلاتهم

ودرجاتهم العلمية العالية، وهذا ايضا قد يشير الي أن الراس المال الفكري قد يكون عالي او مرتفع لهذه الفئة. ومن الجدول اعلاه يتضح أن افراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تمكن الباحث من الحصول على آراء علمية سليمة وموضوعية، وكذلك تمكن افراد العينة من فهم واستيعاب عبارات استمارة الاستبانة.

ثانيا: رأس المال الفكري

من خلال تحليل الجزء الثاني من الاستبانة الذي يحتوي على إبعاد رأس المال الفكري الثلاثة (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي) فأن نتائج التحليل الاحصائي كانت كالاتي:

1- رأس المال البشري:

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدارسة، وذلك لغرض تحقيق اهداف الدراسة ومعرفة مستوى رأس المال البشري لدى افراد العينة، والجدول رقم (4) يوضح نتائج التحليل:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد رأس المال البشري

ت	اولا: رأس المال البشري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	تمتلك الجامعة أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءات والمهارات المتميزة، والقدرات الابداعية المميزة	4.31	0.948	%86	1	مرتفع جدا
2	تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على انجاز البحوث العلمية والنشر والتأليف وتنمية روح الأبداع	3.62	0.907	%72	5	مرتفع
3	تدعمكم الجامعة على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية التي تساعدكم على اكتساب المزيد من المعرفة	3.42	0.810	%68	6	مرتفع
4	يتم منح مميزات وحوافز لأصحاب البحوث والافكار العلمية الابداعية المميزة	3.77	0.893	%75	4	مرتفع
5	يشارك اعضاء هيئة التدريس بآرائهم في حل المشاكل العملية والتعليمية وتحسين الجودة بالكلية والجامعة	4.05	0.931	%81	3	مرتفع
6	تقوم الجامعة بتوفير فرص التطوير والتدريب لكم بشكل مستمر للتطوير ولزيادة المعرفة.	3.25	0.732	%0.65	7	متوسط
7	تتحسن سمعة الجامعة وترتيبها المحلي والدولي بسبب الانجازات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	4.22	0.995	%0.84	2	مرتفع جدا
المجموع		**3.81**	**0.883**	**%76**		مرتفع

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط العام لبعد رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس قد بلغ (3.81) وبانحراف معياري (0.883) مما يشير الي انسجام او توافق الاجابات الواردة بخصوص فقرات هذا البعد، وبهذا يقع في مدى **مستوى مرتفع** (من 3.41 اقل من 4.20) بأهمية نسبية (76%)، مما يدل على أن مستوى رأس المال البشري كان **مرتفع** لأعضاء هيئة التدريس وهذا كان متوقعا على اعتبار أن الجامعة هي حاضنة رأس المال الفكري، وهي منظمة معرفية، بل تعد مخزنا ضخما للقدرات والمهارات، وبالتالي تكون بيئة خصبة للإبداع العلمي والفكري. وهذا ما تؤكده الفقرة التي تحصلت على اعلى ترتيب (تمتلك الجامعة أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءات والمهارات المتميزة، والقدرات الابداعية المميزة) بمتوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري قدره (0.948)، وبأهمية نسبية قدرها (86%). كما جاءت الفقرة (تتحسن سمعة الجامعة بسبب الانجازات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس واهم دعائم المنافسة والتميز) بالمرتبة الثانية وبمستوى مرتفع جدا وبأهمية نسبية (84%)، وهذا يشير في واقع الامر ان الجامعات هي أفضل مؤسسات المجتمع التي يمكن يتوفر او ينطبق فيه مفهوم رأس المال الفكري لما تملكه من أعضاء هيئة التدريس الذين يملكون المعرفة والقدرة والمهارة والابداع.

2-رأس المال الهيكلي (التنظيمي):

ان رأس المال الهيكلي هو بمثابة الهيكل الداعم والساند لرأس المال البشري، ويتمثل في الأجهزة والمعدات وجميع وسائل تكنولوجيا المعلومات والتقنية والمعرفية، مع توفر قواعد بيانات ونظم معلومات المعرفية، والرقمية ولمعرفة مستوى رأس المال الهيكلي لدى افراد العينة، فأن نتائج التحليل الاحصائي موضحة بالجدول رقم (5):

الجدول (5) **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد رأس المال الهيكلي**

ت	ثانيا: راس المال الهيكلي (التنظيمي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
8	يتسم الهيكل التنظيمي للجامعة بالمرونة مما يسهل عملية الاتصال ونقل المعرفة الي جميع المستويات.	3.62	0.894	%72	2	مرتفع
9	تحرص الجامعة على تزويدنا بكافة التجهيزات، والمعدات والبرمجيات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحوث واداء الاعمال	3.35	0.835	%67	3	متوسط
10	تحرص الجامعة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع الانشطة الادارية والاكاديمية التابعة لإدارتها	3.10	0.748	%62	6	متوسط

11	تملك الجامعة مرونة في القرارات التنظيمية والاكاديمية والعلمية حرصا على تطوير اعضاء هيئة التدريس	3.79	0.903	%76	1	مرتفع
12	تحرص الجامعة على توفير قنوات اتصال تسهل انتقال المعلومات بين اعضاء هيئة التدريس والاقسام العلمية	3.27	0.929	%65	4	متوسط
13	تتسم العلاقات التنظيمية بين كليات الجامعة واقسامها العلمية بالتعاون والتكامل وتبادل الخبرات	2.90	0.729	%58	7	متوسط
14	يوجد بالكلية والجامعة قواعد بيانات ونظم معلومات معرفية، ومكتبة رقمية تسهل لكم الاطلاع والنشر للبحوث العلمية	3.15	0.698	%63	5	متوسط
المجموع		**3.32**	**0.989**	**%66**		متوسط

توضح النتائج في الجدول (5)، أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني راس المال الهيكلي كان بمستوى متوسطا، بقيمة بلغت (3.32)، وبانحراف معياري (0.989) مما يدل الي انسجام او توافق الاجابات الواردة بخصوص فقرات هذا البعد، وبأهمية نسبية تصل الي (66%)، مما يشير الي ان الجامعة قد تكون لا تهتم برأس المال الهيكلي بالشكل المطلوب. ومن الجدول نجد ان اعلى متوسط حسابي كان للفقرة (تملك الجامعة مرونة في القرارات التنظيمية والاكاديمية والعلمية حرصا على تطوير اعضاء هيئة التدريس) بمتوسط حسابي مرتفع بما قيمته (3.79) وبانحراف معياري (0.903) وبأهمية نسبية (76%). كما جاءت في الترتيب الثاني الفقرة (يتسم الهيكل التنظيمي للجامعة بالمرونة مما يسهل عملية الاتصال ونقل المعرف) بأهمية نسبية (72%)، مما قد يشير على أن الجامعة قد يكون لديها المرونة الكافية في القرارات التنظيمية والاكاديمية وتسهيل عملية الاتصال ونقل المعرفة.

3- رأس المال العلاقاتي:

من اجل تحقيق اهداف البحث، ومعرفة مستوى رأس المال العلاقاتي، فإن النتائج لهذا البعد كانت كالاتي:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد رأس المال العلاقاتي

ت	ثالثا: راس المال العلاقاتي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
15	تمتلك الجامعة سياسية واضحة لتطوير علاقتها وسمعتها مع المؤسسات الحكومية والخاصة الذين يتعاملون مع الجامعة	3.34	0.895	%67	5	متوسط
16	ترتبط الجامعة بعلاقات علمية وبحثية واسعة مع مراكز البحوث والاستشارات المحلية والخارجية لتعزيز سمعة الجامعة	3.90	0.842	%78	2	مرتفع

17	تعزز الجامعة علاقتها الطيبة مع المؤسسات العامة والخاصة لتعزيز مكانتها، وتقديم خدماتها للمجتمع	4.18	0.973	%84	1	مرتفع
18	تنظر الجامعة الي ضرورة ان تكون علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني والمحلي على مستوى عالي وتواصل دائم.	3.76	0.865	%75	4	مرتفع
19	تتقبل الجامعة أي اقتراحات أو اراء من الاطراف المستفيدة من خبراتها واستشارتها وخدماتها والاصغاء لهم وحل مشاكلهم	3.10	0.926	%62	6	متوسط
20	يوجد في الجامعة برامج دعم ومساعدة لطلبتها لمواصلة الدراسة وخدمة للمجتمع	3.80	0.998	%76	3	مرتفع
المجموع		**3.68**	**0.987**	**%74**		مرتفع

توضح النتائج في الجدول رقم (6) أدناه، أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الثالث راس المال العلاقاتي كان بمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثاني بعد رأس المال البشري، بقيمة بلغت (3.68)، وبانحراف معياري (0.987) مما يدل الي انسجام او توافق الاجابات الواردة من افراد العينة بخصوص فقرات هذا البعد، وبأهمية نسبية تصل الي (74%)، قد يشير الي ان الجامعة تهتم برأس المال العلاقاتي وتعزز علاقتها الطيبة مع المؤسسات العامة والخاصة لتعزيز مكانتها، وتقديم خدماتها للمجتمع، ويؤكد ذلك أن هذه الفقرة قد تحصلت على اعلى متوسط حسابي (4.18)، وبانحراف معياري (0.973)، وبأهمية نسبية كبيرة او مرتفعة تصل الي (84%)، كما جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة والتي تنص على ترتبط الجامعة بعلاقات علمية وبحثية واسعة مع مراكز البحوث والاستشارات المحلية والخارجية لتعزيز سمعة الجامعة بأهمية نسبية مرتفعة تقدر (78%)، كما تؤكد النتائج أن الجامعة لديها برامج دعم ومساعدة لطلبتها لمواصلة الدراسة وخدمة للمجتمع.

4- المستوى العام لرأس المال الفكري

بشكل عام يتضح من الجدول رقم (7) ادناه، أن المتوسط الحسابي لجميع مكونات رأس المال الفكري يبلغ (3.60)، وبانحراف معياري (0.965) وبأهمية نسبية تصل الي (72%)، مما يدل على ان رأس المال الفكري لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي كان بمستوى مرتفعا، أي تتوفر لديهم متطلبات رأس المال البشري الذي جاء بالمرتبة الاولى بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي (3.81) بأهمية نسبية (76%)، ثم ورأس المال العلاقاتي جاء بالمرتبة الثانية بمستوى مرتفع ايضا، وبمتوسط حسابي (3.68)، بأهمية نسبية (74%)، وجاء رأس المال الهيكلي بالمرتبة الثالثة بمتوسط الحسابي (3.32) بمستوى متوسط وبأهمية نسبية متوسطة (66%)، وهذا يدل على أن الجامعة بشكل عام وكلية الاقتصاد بشكل خاص تمتلك عناصر لديها قدرات عقلية تملك المعرفة والمهارة والخبرة والتي

يمكن توظيفها واستثمارها والاستفادة منها في زيادة المساهمات الفكرية، وتحسين اداء المؤسسة وتطوير ابداعاتها، وتحقيق مستويات عالية من الاداء والجودة بما تفتضيها مهامهم التدريسية والعلمية والتعلمية. مما يساعد على زيادة الإبداع والابتكار.

الجدول (7) **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأس المال الفكري**

ت	مكونات رأس المال الفكري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	رأس المال البشري	3.81	0.883	%76	1	مرتفع
2	رأس المال الهيكلي	3.32	0.989	%66	3	متوسط
3	رأس المال العلاقاتي	3.68	0.987	%74	2	مرتفع
المجموع		3.60	0.965	%72		مرتفع

ثالثا: الإبداع التنظيمي:

ويتناول هذا الجزء وصف لأبعاد الإبداع التنظيمي الأربعة وهي (الطلاقة، والاصالة، والمرونة، والحساسية للمشكلات)، والجدول (8) ادناه يوضح النتائج الإحصائية في هذا الجانب:

الجدول (8) يبين نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للإبعاد الإبداع التنظيمي

عناصر الإبداع التنظيمي

ت	اولا: الطلاقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	لدي القدرة على التعبير عن أفكاري بكل طلاقة لكل موقف بسرعة	4.43	0.988	%89	1	مرتفع جدا
2	لدي القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال مدة زمنية قصيرة	4.18	0.967	%84	2	مرتفع
3	أستطيع انجاز الاعمال والبحوث والدراسات بأكثر من طريقة واسلوب	3.63	0.810	%73	3	مرتفع
4	لدي القدرة عن الدفاع عن افكاري بالحجة والبرهان	3.59	0.803	%72	4	مرتفع
5	لدي القدرة على اقتراح الحلول السريعة لمواجهة مشاكل العمل	3.47	0.731	%69	5	مرتفع
المجموع		**3.86**	**0.928**	**%77**		**مرتفع**
ت	**ثانيا: الأصالة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاهمية النسبية**	**الترتيب**	**المستوى**
6	أنجز ما يسند إلي من أعمال بأسلوب متجدد وجديد	3.32	0.741	%66	3	متوسط
7	البُعْد عن تكرار الحلول في حل المشاكل التي تعترض سير العمل	3,35	0.870	%67	2	متوسط
8	تطبيق أفكار غير مسبوقة لتطوير ادائي في كل عملي ودراساتي وابحاثي	3.45	0.864	%69	1	مرتفع
9	اسعى دائما لطرح أفكار جديدة بعيدا عن التقليد والتكرار	3.25	0.726	%65	4	متوسط
المجموع		**3.34**	**0.892**	**%67**		**متوسط**

ت	ثالثا: المرونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
10	لدي المرونة الكافية على تقديم أفكار متنوعة في كل الظروف	3.62	0.923	%72	2	مرتفع
11	لدى مرونة في التكيف مع المتغيرات الجديدة في بيئة العمل	3,71	0.970	%74	1	مرتفع
12	لدي المرونة في تقبل أفكار الاخرين حتى وان خالفت رأيي	3.31	0.764	%66	4	متوسط
13	لدي القدرة على رؤية الأشياء من زوايا وجوانب مختلفة	3.45	0.836	%69	3	مرتفع
المجموع		**3.52**	**0.860**	**%70**		**مرتفع**
ت	**رابعا: الحساسية للمشكلات**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاهمية النسبية**	**الترتيب**	**المستوى**
14	لدي القدرة على توقع المشاكل والصعوبات في العمل قبل حدوثها	3.52	0.663	%70	2	مرتفع
15	يمكنني معرفة جميع جوانب المشكلة التي تعترضني في عملي واداء رسالتي	3,70	0.944	%74	1	مرتفع
16	لدينا القدرة على المبادرة بالأفكار والحلول السريعة لمواجهة المشاكل القائمة	3.23	0.710	%65	4	متوسط
17	نمتلك على معرفة أوجه القصور أو الضعف في اعمالنا واداءنا	3.42	0.836	%68	3	مرتفع
المجموع		**3.47**	**0.853**	**%69**		**مرتفع**
المجموع العام		**3.54**	**0.749**	**%71**		**مرتفع**

يوضح الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام للإبداع التنظيمي كان مرتفعاً لدى أعضاء هيئة التدريس، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام لهذا البعد إذ بلغ (3.54)، بانحراف معياري قدره (0.749)، وأهمية نسبية (71%)، مما يعني أن افراد العينة لديهم القدرة على توليد لأفكار الجديدة والمفيدة وغير المكررة، بالإضافة إلى المعرفة التراكمية التي تُعد مصدرًا رئيسًا للإبداع التنظيمي، والتي تساعدهم في والبحوث والدراسات، وايجاد أساليب لحل للمشاكل التي تواجههم في العمل أو في اداء اعمالهم البحثية والتدريسية. كما أن الخبرة لديهم ترفع من القدرات الإبداعية ومهارات التفكير، والتي تمنحهم المرونة الكافية في التكيف مع المتغيرات الجديدة في بيئة العمل وتقديم أفكار متنوعة والتي تكون مواكبة للظروف البيئية المحيطة. كما يلاحظ ايضا من الجدول ايضا أن بعد **الطلاقة** احتل المرتبة الأولى بمستوى مرتفع، حيث بلغت الأهمية النسبية (77%)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (3.86)، وانحراف معياري بلغ (0.928) ، بينما جاء البعد **الحساسية للمشكلات** بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.47)، وبانحراف معياري قدره (0.853)، وبلغت الأهمية النسبية (71%) وبمستوى مرتفع ايضا، في حين جاء بعد **المرونة** بالمرتبة الثالثة وبدرجة مرتفعة ايضا لدى افراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي قدره (3.45)، وبانحراف معياري (0.836) وبأهمية النسبية (70%)، وفي المرتبة الاخيرة جاء بعد **الاصالة** بمستوى متوسط، وبأهمية نسبية (67%) وبمتوسط حسابي (3.24) وبانحراف معياري (0.892).

اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير رأس المال الفكري على الإبداع التنظيمي لدى اعضاء هيئة التدريس، وتم تلخيص النتائج على النحو الاتي:

1- **اختبار الفرضية الرئيسية** :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لأثر رأس المال الفكري على الابداع التنظيمي

النموذج	معامل الانحدار	قيمة إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.652	7.783	0.000	0.905	0.82	940.06	0.000
رأس المال الفكري	0.910	35.563	0.000				

يتضح من الجدول (9) أن قيمة (F=940.06) للمتغير رأس المال الفكري عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية، والتي تم اختبارها باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك بغية تحديد تأثير المتغير المستقل رأس المال الفكري على المتغير التابع الإبداع التنظيمي، وبذلك يتم رفض الفرضية، التي تنص على عدم وجود أثر لرأس المال الفكري في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس، وقبول الفرضية البديلة، وكذلك تبين نتائج معاملات الانحدار أن هناك تأثيرا إيجابيا لرأس المال الفكري في تعزيز الإبداع التنظيمي، حيث بلغت ما أن قيمة (T=35.563) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يؤكد على وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تعزيز الإبداع التنظيمي. كما يؤكد ذلك نتائج معامل الارتباط (R = 0.905) مما يدل على أنه توجد علاقة ارتباط قوية طردية بين المتغيرين رأس المال الفكري والإبداع التنظيمي. كما أن قيمة معامل التحديد (R2) يبين أن المتغير المستقل (رأس المال الفكري) استطاع تفسير (82%)، من الاختلاف في المتغير التابع (الإبداع التنظيمي)، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل أخرى. كما أن نتائج اختبار فرضيات الدراسة الفرعية كانت كما يلي:

أ- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لأثر رأس المال البشري على الإبداع التنظيمي

النموذج	معامل الانحدار	قيمة إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.966	7.366	0.000	0.928	0.861	389.100	0.000
رأس المال البشري	0.875	25.607	0.000				

يتبين أن نتائج معاملات الانحدار أن هناك تأثيرا إيجابيا لرأس المال البشري في تعزيز الإبداع التنظيمي، حيث بلغت قيمة (T=25.607) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يؤكد على وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية لرأس المال البشري في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس. كما أن قيمة معامل الارتباط (R = 0.928) تدل على أنه توجد علاقة ارتباط قوية طردية بين المتغيرين رأس المال البشري والإبداع التنظيمي. كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) يبين أن المتغير المستقل (رأس المال البشري) استطاع تفسير (86.1%)، من الاختلاف في المتغير التابع (الإبداع التنظيمي)، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل اخرى. كما أن قيمة (F=389.100) للمتغير رأس المال البشري عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، وبذلك يتم رفض الفرضية والتي تنص على عدم وجود أثر لرأس المال البشري في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس، وقبول الفرضية البديلة.

ب-الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الجدول (11) نتائج تحليل الانحدار لأثر رأس المال الهيكلي على الإبداع التنظيمي

النموذج	معامل الانحدار	قيمة إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.652	5.366	0.000	0.844	0.712	145.701	0.000
رأس المال الهيكلي	0.775	20.607	0.000				

تبين نتائج الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط (R =0.844) تدل على أنه توجد علاقة ارتباط قوية طردية بين المتغيرين رأس المال الهيكلي والإبداع التنظيمي. كما أن قيمة معامل التحديد (R2) يبين أن المتغير المستقل (رأس المال الهيكلي) استطاع تفسير (71.2%)، من الاختلاف في المتغير التابع (الإبداع التنظيمي)، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل اخرى. كما أن قيمة (F= 145.701)للمتغير رأس المال الهيكلي عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، وبذلك

يتم رفض الفرضية والتي تنص على عدم وجود أثر لرأس المال الهيكلي في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس، وقبول الفرضية البديلة.

ت-الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العلاقاتي على الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار لأثر رأس المال العلاقاتي على الإبداع التنظيمي

النموذج	معامل الانحدار	قيمة إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.760	6.305	0.000	0.891	0.794	210.189	0.000
رأس المال العلاقاتي	0.823	20.551	0.000				

تبين نتائج الجدول (12) أن قيمة معامل الارتباط (R =0.891) تدل على أنه توجد علاقة ارتباط قوية طردية بين المتغيرين رأس المال العلاقاتي والإبداع التنظيمي. كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) يبين أن المتغير المستقل (رأس المال العلاقاتي) استطاع تفسير (79.4%)، من الاختلاف في المتغير التابع (الإبداع التنظيمي)، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل اخرى. كما أن قيمة (F= 210.189) للمتغير رأس المال العلاقاتي عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، وبذلك يتم رفض الفرضية والتي تنص على عدم وجود أثر لرأس المال العلاقاتي في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس.

النتائج:

في هذا الجزء نستعرض أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة، وكانت كالاتي:

1. أظهرت النتائج أن مستوى رأس المال الفكري بأبعادها الثلاثة (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي) لدى اعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي كان بمستوى مرتفعاً، كما بينت أن مستوى العام للإبداع التنظيمي بأبعاده الاربعة (الطلاقة، والاصالة، والمرونة، والحساسية للمشكلات) لدى اعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي كان بمستوى مرتفعاً أيضا، وهذا يتفق مع دراسة (الشمري،2022)، ودراسة (شنافي،2020)، ودراسة (دبون وصيتي، 2020)، ودراسة (جرادات والزير، 2020)، دراسة (محمد، والشيخ،2018)، ودراسة (الكسر،2017).

2. أظهرت الدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري في تعزيز الإبداع التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي وهذا يتفق مع دراسة دراسة (الشمري،2022)، ودراسة (شنافي،2020)، ودراسة (دبون وصيتي، 2020)، ودراسة (جرادات والزير، 2020)، دراسة (محمد، والشيخ،2018)، ودراسة (الكسر،2017).
3. اوضحت الدراسة ايضا الي وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.005) بين رأس المال البشري وبين الإبداع التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
4. بينت الدراسة ايضا الي وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.005) بين رأس المال الهيكلي وبين الإبداع التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
5. تشير نتائج الدراسة ايضا الي وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.005) بين رأس المال العلاقاتي وبين الإبداع التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
6. أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباط قوية طردية بين أبعاد رأس المال الفكري الثلاثة (رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، وأس المال العلاقاتي)، والإبداع التنظيمي، حيث جاء بالمرتبة الأولى رأس المال البشري بمستوى مرتفعا، بمعامل ارتباط (0.905)، وبمتوسط حسابي وقدره (3.81)، وبأهمية نسبية (76%) لدى اعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، كما جاء رأس المال العلاقاتي بالمرتبة الثانية وكان بمستوى مرتفعا، بمعامل ارتباط قوي قدره (0.891)، وبمتوسط حسابي وقدره (3.68)، وبأهمية نسبية (74%)، وبالمرتبة الثالثة جاء ورأس المال الهيكلي كان بمستوى متوسط وبمعامل ارتباط (0.844)، وبمتوسط حسابي وقدره (3.32)، وبأهمية نسبية (66%)، وهذا يتفق مع دراسة (الشمري،2022)، ودراسة (شنافي،2020)، ودراسة (دبون وصيتي، 2020)، ودراسة (جرادات والزير، 2020)، دراسة (محمد، والشيخ،2018)، ودراسة (الكسر،2017). ودراسة (العدوان، وسليمان،2012).

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم صياغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساهم بشكل عام في تنمية واستثمار رأس المال الفكري في الجامعات. وهذه التوصيات تتمثل في الآتي:

1) العمل على رفع مستوى الاهتمام برأس المال الفكري بالجامعات، والعمل على تنميته واستثماره وتطويره لضمان التطور والنمو وتحقيق التميز والتنافسية.

2) زيادة الاهتمام بالاستثمار في رأس المدال البشري كونه الوسيلة التي تمهد الطريق نحو الانتقال الي الاقتصاد المعرفي وبالتالي يؤدي الي تطوير الخدمات التعليمية، وتنمية الإبداع والابتكار واكتساب المعارف.

3) ضرورة أن تقوم إدارة الجامعة بتوظيف وتنمية رأس المال الفكري بأنواعه البشري والهيكلي والعلاقاتي وتقديم الخدمات الي الجهات والمؤسسات العامة والخاصة، وخدمة المجتمع بالاستشارات والدراسات والابحاث والمعلومات الفنية، واجراء البحوث لحل المشاكل التي تواجه المؤسسات والشركات والمنظمات بالدولة.

4) العمل على ايجاد وبناء نظام متكامل لقواعد البيانات ونظم للمعلومات في الجامعة وتكون مربوطة الكترونيا بالكليات لتساهم في تحسين العلمية التعليمية والبحث العلمي والدراسات والنشر والتأليف والابداع والابتكار.

5) تقدير المتميزين في مجال البحوث والاستشارات والابداع والابتكار ورصد الجوائز التشجيعية لأعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال تخصصهم حماية حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس للحد من السرقات العلمية.

6) الاهتمام بإصدارات الجامعة من المجلات العلمية الدورية، والنشر العلمي، والكتب، والمؤتمرات، والمقررات الإلكترونية، والعمل على شراء حقوق النشر من أعضاء هيئة التدريس لديها لزيادة القدرات الإبداعية وتنميتها.

7) تشجيع ودعم عمليات الإبداع والابتكار لأعضاء هيئة والتدريس والطلبة من تجريب الافكار والبحوث والدراسات المميزة وتنقيدها.

8) ينبغي أن يكون هناك دور جديد لوظيفة جديدة بشار اليها تحت مسمى (إدارة المعرفة) تعمل على إدارة واستثمار رأس المال الفكري وتنميته وتطويره وتشرف على جميع المراكز البحثية التابعة للجامعة ومتابعتها، والاشراف على جميع المجلات العلمية التابعة للجامعة، كذلك لمتابعة البحوث والدراسات العلمية والابتكارات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في جميع المحافل الدولية والعالمية والدعاية لها عبر قنواتها وصفحات التواصل، وابراز دورها واهميتها.

9) توصي الدراسة بدراسة اخرى عن مدى توافر متطلبات تنمية واستثمار رأس المال الفكري في جامعة بنغازي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبوغفة، مفتاح أحمد؛ وسويد، عزالدين عبد الله (2021) أثر رأس المال الفكري في تحقيق الإبداع الإداري في المصارف الليبية العامة –دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية الإدارة العامة، **مجلة جامعة البيضاء**، المجلد(3)، العدد(2).
2. الروسان محمود؛ العجاوني، محمود (2010) رأس المال الفكري في الابداع في المصارف الاردنية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (26)، العدد (2).
3. الزبون، معن حمدان سلامة (2022) تنمية رأس المال الفكري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية وعلاقته بفاعلية الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد (3)، العدد (8).
4. الزهيري، إبراهيم عباس (2012) رأس المال الفكري–الخيار الاستراتيجي المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع لكلية التربية، جامعة المنصورة (إدارة المعرفة، وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي "، المنعقد في الفترة من 11–12 إبريل، المجلد (1).
5. السويدان، طارق؛ والعدلوني، محمد (2002) **مبادئ الإبداع**، شركة الإبداع الخليجي للاستثمارات والتدريب، الطبعة الثانية، الكويت.
6. الشمري، ميزي بنت غالي (2022) إدارة رأس المال الفكري وعلاقته بالإبداع الإداري في المدارس الثانوية للبنات بمحافظة حفر الباطن، **مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية**، المجلد (15) العدد (2).
7. العدوان، عاطف؛ وسليمان، سحر (2012) رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الابداع المنظمي، دراسة ميدانية في شركات؛ التأمين الاردنية"، **مجلة دراسات العلوم الادارية**، الجامعة الاردنية، المجلد (39)،ع (2).
8. العنزي، سعد علي؛ صالح، أحمد علي (2009)، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال : مدخل فلسفي** .الأردن، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
9. الصادق، فوزي عبد الكريم مفتاح (2017) أثر رأس المال الفكري على الأداء التنظيمي بالجامعات الليبية، الناشر: ربطة الأدب الحديث، المجلد (117).

10. الكسر، شريفة عوض (2017) إدارة رأس المال الفكري وتنميته في الكليات الجامعية لتحقيق الإبداع المنظمي: دراسة ميدانية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بثادق وضرماء، **مجلة أمارابك**، مجلد (8)، العدد (25).

11. بلعزيز خيرة؛ وبوقسري صارة (2022) دور رأس المال الفكري في تحسين أداء العاملين "دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمعسكر، **مجلة التنمية الاقتصادية**، المجلد (7)، العدد (2).

12. بوراد أمير؛ ومراكشي لمين (2020) دور رأس المال الفكري في دعم الإبداع التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة كهركيب، فرع مجمع سونلغاز، **مجلة التنظيم والعمل**، المجلد (8) العدد (3).

13. بوعزة، عبد القادر؛ وعوماري، فاطمة (2018) دور حلقات الجودة في تنمية القدرات الإبداعية لحل مشكلات المنظمات: دراسة ميدانية بمؤسسة تمسلقلوت لصناعة الأنابيب بولاية أدرار، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مجلد (4)، العدد (1).

14. جرادات، ناصر؛ والزير، عماد (2020) دور رأس المال الفكري في تحقيق ا لإبداع لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، مجلة **العلوم الإنسانية، مجلد** (15)، العدد (1).

15. حسين، رامز رمضان محمد (2023) دور رأس المال الفكري في تحسين الميزة التنافسية للشركات الحكومية في ضوء الرؤية المستقبلية للدولة: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد(43) ، العدد (1).

16. دبون، عبدالقادر؛ و صيتي، عبداللطيف (2020) أثر رأس المال الفكري على الإبداع التنظيمي في قطاع التأمين – حالة مؤسسة الضمان الاجتماعي لولاية غارداية ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد (20).

17. رضيوي، سندس (2016) علاقة الإبداع التنظيمي بإدارة المعرفة وأثرها في تحقيق متطلبات الجودة الشاملة للموارد البشرية– مدخل نظري، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (48).

18. شنافي، نوال (2020) رأس المال الفكري وعلاقته بتفعيل الابداع الاداري: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية بسكرة، **مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون**، المجلد (5)، العدد (1).

19. طبيشات، نواف نهار سليم (2020)، دور الإبداع التنظيمي في تطوير المؤسسات العامة المستقلة في المملكة الأردنية الهاشمية، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد (40) العدد (3).

20. عطية، أفكار سعيد خميس (2018)، إنموذج مُقترح لإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات تطبيقه. **مجلة الإدارة التربوي**، العدد (18).

21. قاسم، طه؛ والمهبلمي، هبة؛ والخفيفي، أمراجع (2020) قياس أثر رأس المال الفكري على قدرة الابداع التنظيمي دراسة ميدانية في شركات المؤسسة الوطنية للنفط بدولة ليبيا خلال الفترة من العام 2012 حتى 2019، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية –جامعة قناة السويس**، المجلد (11) العدد (4).

22. محمد، محمد الحسن شريف؛ والشيخ، بابكر مبارك عثمان (2018) أثر رأس المال الفكري في الإبداع تنظيمي :دراسة تطبيقية في كلية العلوم الإدارية جامعة نجران .**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد (26)، العدد (3).

23. محمود، أسيل هادي (2008) الركائز الأساسية للتفكير الإبداعي وأثرها في حل المشكلات الإدارية: دراسة تطبيقية في أمانة بغداد، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد (69).

24. مرسي، شيرين عيد (2013) تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري: دراسة مستقبلية، **مجلة كلية التربية بنها**، المجلد (24)، العدد (95).

25. مشمش، أشرف محمد (2018) واقع تنمية رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشراقية، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، مجلد(4)، العد (3).

المراجع الاجنبية:

1. Ahlgren, M. (2011**).** What Is Intellectual Capital?**.** UNLV **Gaming Research & Review Journal,** 15 (2). Retrieved from https://digitalscholarship.unlv.edu/grrj/vol15/iss2/4
2. Robbins, S.P. (2001) **Organizational Behavior.** (9th ed), Prentice-Hall, Inc., New York.
3. Sarooghi, H., Libaers, D. and Burkemper, A. (2015) Examining the Relationship between Creativity and Innovation: A Meta-Analysis of Organizational, Cultural, and Environmental Factors**.** **Journal of Business Venturing,** Vol 30, Iss 5.
4. **https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0883902614001098?via%3Dihub**

إنتاج الصوف في المنطقة الشرقية من ليبيا

د.أبو عبيدة عبدالقادر محمد حويل

Email: abuobaida.haweel@omu.edu.ly

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا بكلية الآداب – جامعة عمر المختار

Dr. Abuobaida.A.M.Haweel.Assistant Professor.Department of Geography
Faculty of Arts. Omar Al-MuKhtar University

الملخص

تميزت المنطقة الدراسة بتربية الحيوانات بصفة عامة وتحديداً تربية " الأغنام والماعز والإبل والأبقار " لما تمثله هذه الحيوانات من مواد أساسية للنمط الغذائي لسكان المنطقة، إضافة إلى ذلك توفر هذه الحيوانات بعض المواد الأولية والتي منها مادة الصوف والتي تقوم عليها هذه الدراسة والتي تحاول تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بإنتاج الصوف في المنطقة، التي كانت بمثابة أهداف لهذه الدراسة والتي منها العوامل المؤثرة في جودة الصوف والطريقة التي يتم فيها الحصول عليه والمعوقات التي تواجهها إضافة إلى النوع والكمية التي تنتجها منطقة الدراسة، كما أُستخدمت بعض المناهج العلمية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة، منها المنهج التاريخي الذي يتناول نبذة تاريخية عن الصوف، والمنهج الإقليمي إضافة إلى المنهج الإحصائي لغرض تحليل البيانات، من ثم خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها معرفة كيفية الحصول على الصوف، كذلك الكمية التي تنتجها المنطقة ونوعها، الوقوف على أكبر المعوقات التي تواجه هذه الصناعة والتي منها غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعة.

Abstract

The study area was characterized by animal husbandry in general and specifically the raising of "sheep, goats, camels and cows" because these animals represent basic materials for the dietary pattern of the region's population. In addition, these animals provide some raw materials, including wool, on which this study is based, which tries to shed light on some aspects related to the production of wool in the region, which served as targets for this study. Among them are the factors affecting the quality of wool, the method in which it is obtained and the obstacles it faces, in addition to the type and quantity produced by the study area. Including the historical approach that deals with a brief history of wool, and the regional approach in addition to the statistical approach for the purpose of analyzing the data, then the study concluded several results, including knowing how to obtain wool, as well as the quantity and type produced by the region, and identifying the biggest obstacles facing this industry. Which includes the absence of government support for this industry.

مقدمة

اشتهرت المنطقة الشرقية بحرفة رعي الحيوانات منذ القدم لاسيما الأغنام والماعز والأبقار والإبل، باعتبار لحومها ركيزة في النمط الغذائي عند سكان هذه المنطقة إضافة إلى الاستفادة من جلودها وأصوافها فيما سبق.

من هذا المنطلق تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على إنتاج الصوف كمادة أولية، لصناعة المنسوجات ومعرفة مقومات ومعوقات هذه الصناعة، حيث تناولت هذه الدراسة إنتاج الصوف في المنطقة بدايةً بتعريف الصوف وخصائصه ومواصفاته وأنواعه وتصنيفاته، وأي صنف أو نوع من أنواعه تنتج حيوانات منطقة الدراسة، وما الصناعة – من صناعات النسيج – التي يُستخدم فيها هذا الصنف أو النوع) ومن ثم تعريف معنى الدباغة وعدد المدابغ في منطقة الدراسة، كذلك تناولت الدراسة مراكز تجميع الجلود وبعد مسافتها عن موقع المدبغة ، كذلك معرفة عدد الجلود في كل مركز ونوعيته – ضأن أم ماعز – ومن ثم تسليط الضوء على المراحل التي يمر بها الجلد في هذه الحرفة ، بدايةً من سلخ الجلد عن الحيوان حتى يصبح الجلد جاهزاً للصناعة وتناولت الفترة الزمنية التي يستغرقها الجلد في كل مرحلة، كذلك تناولت الدراسة، المعوقات والمشاكل التي يعاني منها أصحاب هذه الحرف بدايةً من المواد والآلات المستخدمة في كل مرحلة ،ومعدل الكميات المنتجة شهرياً وأخيراً مرحلة التسويق، من ثم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة.

موضوع الدراسة:

يكمن موضوع الدراسة في عدة تساؤلات متمثلة فيما يلي:

س 1 –كيفية الحصول على الصوف من الحيوان؟

س 2– أين تقع مراكز تجميع الصوف؟

س3– ما هي العوامل المؤثرة في جودة الصوف؟

س 4– ما كمية الإنتاج السنوي من الصوف في منطقة الدراسة؟

س5– ما هي أبرز المعوقات التي تواجه هذه الصناعة؟

أهداف الدراسة:

1– الوقوف على معوقات نشاط إنتاج الصوف في منطقة الدراسة.

2– معرفة العوامل المؤثر في جودةا الصوف.

3– معرفة تواجد مواقع تجميع الصوف في منطقة الدراسة.

4- معرفة الكمية المنتجة من الصوف والصناعة التي تعتمد عليها.

أهمية الدراسة:

1- محاولة إيجاد موارد اقتصادية تكون عاملاً مهماً وفعّالاً للرقي باقتصاد الدولة.

2- زيادة الاهتمام بالموارد الحيوانية بالدولة، لما توفره من مردود اقتصادي للدولة.

3- إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات.

المناهج المتبعة في الدراسة:

استخدمت عدة مناهج في هذه الدراسة منها ما يلي:

1- المنهج التاريخي حيث تطرقت الدراسة لتاريخ هذه الصناعة في ليبيا.

2- المنهج الإقليمي، حيث تمت دراسة هذه الصناعة في الإقليم الشرقي من الدولة.

3- المنهج الإحصائي والتحليلي الذي يعتمد على التحليل والإحصائيات المتعلقة بهذه الصناعة.

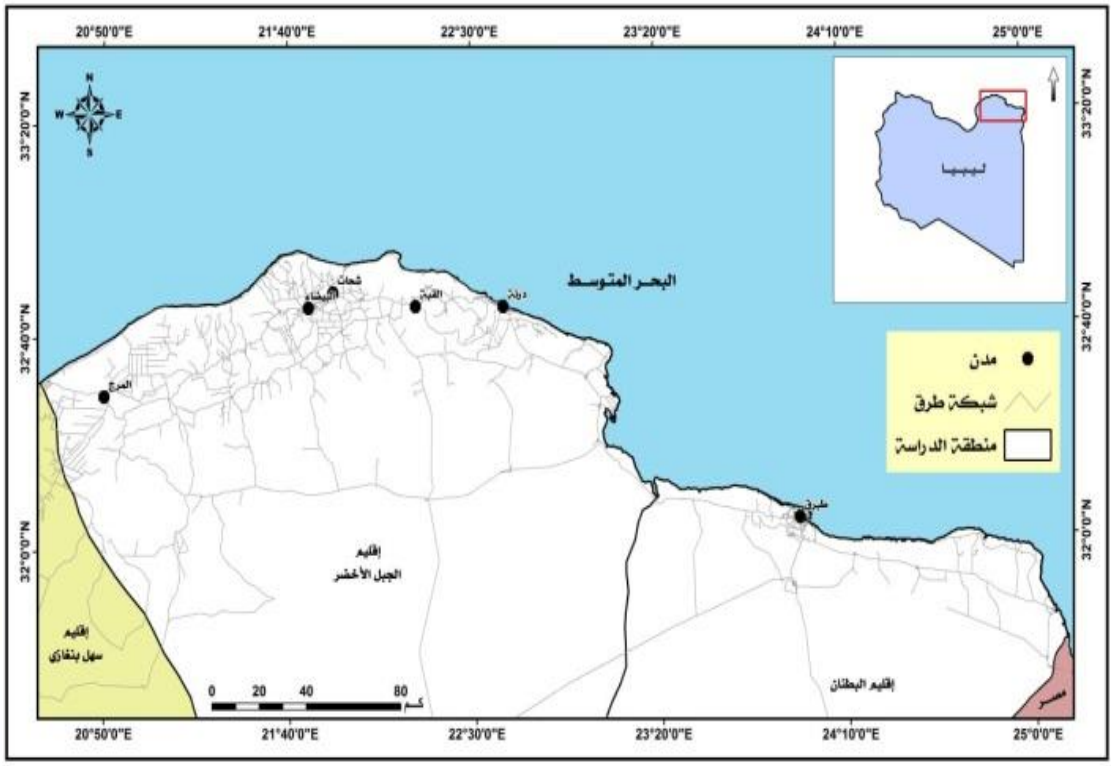
الدراسات السابقة:

استندت الدراسة على عدة دراسات علمية منها ما هي محلية متعلقة بالدولة الليبية، ومنها ما هي دراسات عربية ومنها الدراسات غير العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة عبدالكريم أحتاش وأخرون "تقدير بعض المعالم الوراثية لصفات النمو الصوف في الضأن البربري الليبي "إضافة إلى دراسة أخرى له "تأثير تبن الشعير المعامل باليوريا وقوالب العلف المدعمة باليوريا والمولاس، على خصائص صوف الضأن البربري الليبي " كذلك دراسة صميم فخري الدباغ وهاني روؤف صالح الموسومة ب "تقويم المعالم الوراثية لمنتوج الحليب وبعض مكوناته ومنتوج الصوف وبعض صفاته الفيزيائية في سلاليتن من الأغنام العراقية "كذلك دراسة مسيرة هجيج العنزي " خيوط الصوف الطبيعية ومشكلاتها. إضافةً إلى دراسة قتيبة القطيفان " تأثير الجنس إضافة مستويات مختلفة لميثيونين العليقة في المواصفات التكنولوجية لصوف أغنام العواس".

حدود منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي الشرقي للبلاد وتحديداً بين خطي طول 00 00 25° و00 00 21° شرقاً تقريباً، وبين دائرتي عرض 00 00 33° و00 00 31° شمالاً تقريباً، أما نسبياً فتحدّها من الجهة الشرقية الحدود الليبية المصرية والبحر المتوسط من الجهة الشمالية، وغرباً تحدها الحدود الغربية لبلدية المرج أما من الناحية الجنوبية تحدها الحدود الجنوبية لكل من البلديات الشرقية من أمساعد حتى المرج، شكل رقم (1).

شكل رقم (1) حدود منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة بالاستناد على Google Earth

تعريف الصوف: هو عبارة عن ألياف من الصوف مضافاً إليه الشوائب بنوعيها المكتسبة والطبيعية التي غالباً ما تتكون المواد الدهنية والعرقية التي تمتزج مع بعضها وتسمى بالمسح **(الوذح)** وهي تفرز من الغدد الموجودة في حويصلات الصوف داخل الجلد، أما الشوائب المكتسبة فهي تشمل المواد النباتية والرمال والأوساخ التي تعلق بالصوف من البيئة الموجود بها الحيوان (الدباغ، صميم فخري وصباغ، هاني رؤوف، 2014، ص 15).

التركيبة الكيميائية للصوف:

يتألف التركيب الكيميائي للصوف من مادة ألفا الكيراتين وهي نفس المادة الأساسية للقرون والحوافر والريش، وهي عبارة عن بروتين شبيه بالبروتين الحقيقي، ويتركب من الكربون بنسبة 50% تقريباً، والأكسجين تصل نسبته إلى 25% أما الأزوت تصل النسبة إلى 15% والهيدروجين فنسبته تصل إلى 6% أما الكبريت – والمسئول عن المرونة في الصوف – تصل نسبته إلى حوالي 3 % والرماد تصل نسبته إلى 0.5% (القطيفان، قتيبة، 2014، ص9).

#	العنصر الكيميائي	الصيغة الكيميائية	النسبة
1	الكربون	C	52- 49.8
2	الهيدروجين	H	7.37-6.36
3	الأزوت	N	20.8-15.7
4	الأكسجين	O	24-17.1
5	الكبريت	S	5-2

المصدر: القطيفان، قُتيبة، 2014، ص8.

نبذة تاريخية عن الصوف:

بدأت قصة الصوف في آسيا الصغرى منذ حوالي (10000) سنة " العصر الحجري " حيث استخدمت الأغنام لتلبية ثلاث حاجات الغذاء والملبس والمسكن ، وفيما بعد تعلم الإنسان الغزل والنسيج فأصبح الصوف ثروة من ثروات الحضارة البابلية ومع التجارة انتشرت هذه الثروة إلى أن وصلت للمناطق الباردة وذلك في الفترة ما بين 3000-1000 ق.م، فعلى سبيل المثال قامت الحضارات الفارسية والإغريقية والرومانية بتصدير الأغنام والصوف إلى جميع أنحاء أوروبا ، كذلك قام المسلمون عند دخولهم الأندلس بتصدير الصوف إليها إضافة إلى شمال أفريقيا ، ويُذكر أن تجارة الصوف المزدهرة قد ساهمت في تمويل الرحلات البحرية للبحار **كريستوفر كولومبس** إلى العالم الجديد ، ومع ازدياد أهمية تجارة الصوف قام الأسبان بمنع تصدير الأغنام ذات السلالات الجيدة ، بل فرضت عقوبة الإعدام حتى الموت لكل من يقوم بعملية تصديرها أو تهريبها (Division American Sheep Industry Association, without ,p).

نمو ألياف الصوف:

ينمو الصوف من نوعين من الحويصلات التي تتواجد داخل جلد الحيوان:

أ. النوع الأول :الحويصلات الأولية التي ينمو منها الصوف الخشن والمتوسط النعومة.

ب. النوع الثاني :الحويصلات الثانوية التي ينمو منها الصوف الناعم.

وتوجد هذه الحويصلات في مجموعات داخل جلد الحيوان وكل مجموعة تتألف من ثلاث حويصلات أولية محاطة بعدد من الحويصلات الثانوية التي يختلف عددها بين 5 – 7 حويصلات، وتنمو ألياف الصوف على مدار العام نمواً يبدأ من قاعدة الليفة، وقد تبين أن نمو الصوف ودرجة تماسكه ولمعانه يرتبطان ارتباطا كبيراً بنوعية الغذاء ومدى احتوائه على العناصر الأساسية من المواد الغذائية، فكلما كانت العليقة متزنة والوضع الصحي للأغنام جيداً كانت نوعية الصوف أكثر جودة.كما

يتباطأ نمو الصوف أثناء فترات الحمل والإرضاع علما أن صوف الكباش يكون أكثر جودة وقوة ولمعانا وانتظاما في النمو لتغذيتها تغذية دائمة وصحيحة وعدم إجهادها بالحمل والإرضاع.

ميزات الألياف الصوفية:

على الرغم من التقدم الصناعي الهائل في صناعة وتجهيز الألياف الصناعية في الألبسة والمنسوجات .إلا أن الصوف الطبيعي لا يزال في مقدمة المواد الطبيعية التي ما زالت تحافظ على موقعها في صدارة صناعة المنسوجات والملابس .ولا توجد حتى الآن أية مادة طبيعية أو صناعية تفوق الصوف الطبيعي أو تشابهه على الأقل في صفاته وخصائصه، وفيما يلي عرض موجز لمزايا الصوف وخواصه:

1. ألياف الصوف تمتص الرطوبة من الجو المحيط بدرجة أفضل من باقي ألياف المنسوجات الأخرى فهي تمتلك مسامات وفراغات بينية في تركيبها، حيث تستطيع ألياف الصوف أن تمتص18 % من وزنها رطوبة ومع ذلك لا يشعر الإنسان بهذه الرطوبة، وهذا عامل مهم من الناحية الصحية.
2. تعطي المنسوجات المصنعة من الألياف الصوفية شعوراً بالدفء أكثر من باقي الألياف النباتية أو الصناعية الأخرى.
3. الصوف عازل جيد للحرارة فيمنع حرارة الجسم من التسريب للخارج والهواء البارد من التسريب للداخل، ولهذا فإن المنسوجات الصوفية تستخدم كغطاء واقي من الحرارة في الأماكن الحارة ومن البرودة في الشتاء القارص.
4. تعكس الألياف الصوفية الضوء بصورة كبيرة.
5. ألياف الصوف مرنة جداً وذات مطاطية عالية فهي تزيد حوالي % 30 من طولها عند الشد البسيط لها وتعود لحالتها الطبيعية عند إزالة قوة الشد المطبقة.
6. يحتفظ الصوف بالصبغات و الألوان مدة طويلة.
7. تتحمل الأنسجة الصوفية عوامل الاهتراء والإهتلاك فترة أطول من باقي الأنسجة الأخرى وهي أكثر متانة.
8. تعتبر الأنسجة الصوفية غير قابلة للاشتعال وتتوقف عن الاحتراق عند إبعاد مصدر النار.
9. بسبب وجود المادة الدهنية في الألياف الصوفية فان الصوف يتلبد بسهولة.
10. ينقل الصوف الأشعة فوق البنفسجية للجسم. (القطيفان ، قُتيبة ،2014،ص12).

الضأن في ليبيا:

تشمل سلالة الضأن البربري الليبي (البرقي) ذات الذيل الغليظ واللون الأبيض مع وجود بقع من اللون الأسود واللون البني على الجسم كالرقبة والوجه والأرجل، السلالة الأكثر انتشاراً في ليبيا حيث تصل نسبتها إلى 95% من الضأن في البلاد، والتي يصل عددها إلى حوالي (3) ثلاثة ملايين رأس، أما فيما يتعلق بنوع الصوف الذي تنتجه هذه السلالة فهو يعتبر من الصوف الخشن الذي يستخدم لصناعة السجاد والأغطية (الطيف، طارق عبد السلام سالم وآخرون، 2021. ص161،162).

العوامل المؤثرة على جودة الصوف:

1. التغذية:

مما لا شك فيه أن للتغذية دور رئيس وكبير في جودة وإنتاج الصوف وخصائصه، فتغذية النعاج كلما كانت جيدة كانت جودة الصوف عالية، ويلاحظ أن التغذية يكون لها تأثير على الصوف في مرحلتين عمريتين من عمر الخروف هما:

أ- تغذية الجنين:

كلما كانت تغذية النعاج جيدة في فترة الحمل كلما أثر ذلك إيجاباً على صحة الجنين حيث يكون صوفه كثيف ولاسيما في الفترة التي يبدأ فيها تكوين الصوف وتحديداً تكوين الطبقة الانباتية من البشرة "الحويصلات ألأولية" والتي تبدأ مابين 50-70 يوماً من عمر الجنين أما الحويصلات الثانية فهي تبدأ بالتكوين في الفترة مابين 70-95 يوماً من عمر الجنين في بطن الأم، وتنتهي مرحلة نمو الصوف للجنين بلحظة ولادته. (القطيفان، قتيبة.2014، ص17).

ب-تغذية النعجة أو الخروف:

لاشك أن نوعية الطعام وجودته تتناسب طردياً مع جودة الصوف، فكلما زادت كمية الطعام وجودته زادت جودة إنتاج الصوف (بروتينات /فيتامينات / أملاح معدنية) التي لها علاقة بجودة ألياف الصوف.(العنزي ،مسيرة هجيج .2021.د ص)، ومن خلال الدراسة أتضح أن العام الذي تكثر فيه الأمطار – وتنبت فيها الأعشاب بعناصرها المتكاملة وبشكل يجعل منها كافية لإشباع الحيوان فترة طويلة – وتزهر فيه المراعي، فإن ذلك يؤثر على مظهر وجودة وكمية الصوف الذي يظهر بأفضل حالاته ،حيث يكثر فيه الدهن والعرق ،إضافةً إلى ذلك تقل فيه الشوائب المكتسبة كبقايا النباتات والأتربة، بعكس العام الذي تقل فيها الأمطار في منطقة الدراسة وتقل فيه الأعشاب والمراعي وتفقد

عناصرها الغذائية، إضافة جفاف الأرض الذي يساهم في إثارة الأتربة والتي تعلق بصوف الحيوان وبالتالي تؤثر سلباً على جودة الصوف.

2. **المناخ:** فكلما كان اعتدال في درجات الحرارة، كلما ساهم ذلك في زيادة وطول الألياف بالتالي زيادة إنتاج الصوف، ومن هنا يتضح تأثير العوامل الطبيعية على كمية وجودة الصوف في المنطقة.
3. **جز الصوف:** إن عملية جزّ الصوف تساهم في تنشيط نموه، (العنيزي، مسيرة هجيج .2021، د.ص)، فعندما يتكاثر الصوف يقوم المربي بإزالته بعملية جزه وغالباً يكون ذلك كل عام وجرت العادة أن تتم عملية الجز هذه في نهاية فصل الربيع وتحديداً عندما تبدأ درجات الحرارة بالارتفاع أذوناً بدخول فصل الصيف.
4. **الحالة الفيزيولوجية:** ينخفض معدل نمو الصوف أثناء الحمل وإدرار الحليب عند الإناث.
5. وجود تباين في منطقة تواجد الألياف الصوفية على جلد الحيوان، حيث يلاحظ نمو الألياف الصوفية على الظهر والجوانب للحيوان بنسبة أكبر في منطقة البطن.
6. **الأمراض والطفيليات:** تؤدي إصابة الحيوانات بالأمراض والطفيليات إلى انخفاض معدل نمو الصوف وتردي نوعيته وعدم تجانسه.
7. **ثير نسبة الحويصلات الثانوية إلى الحويصلات الأولية:** فكلما قلت هذه النسبة في جلد الأغنام قل إنتاج ونوعية الصوف الناتج، (القطيفان، قُتيبة، 2014، ص12).

مما سبق يتضح أ ن هناك عدة عوامل تؤثر في جودة الصوف إيجاباً أم سلباً، وهذا يحقق الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

كيفية الحصول على الصوف من الحيوان في منطقة الدراسة:

يتم الحصول على الصوف من الحيوان في منطقة الدراسة، بطريقتين لا ثالث لهما فالطريقة الأولى تمثلت في عملية الجز أي قص الصوف من الحيوان مباشرةً، أما الطريقة الثانية تمثلت في عملية اقتلاع الصوف من الحيوان بعد ذبحه، أي يُقتلع الصوف من الجلد، وللتوضيح يمكن تناول هذه الطريقتين بشكل أكثر توسعاً، كما يلي:

1- **طريقة الجزّ:** هذه الطريقة تمثلت في عملية قص الصوف من الحيوان مباشرةً، هذا يحدث غالباً في كل عام مرة واحدة فقط وذلك في نهاية فصل الربيع حيث يتم جمع القطيع في مكان محجور لضمان بقائه من ثم يمسك بكل شاة على حدا بعد ربطها لضمان عدم تحركها لكي لا تتضرر من

المقص بحكم إنه آلة حادة، من ثم وتوضع على الأرض لغرض قص صوفها، ويكون هذا المقص يدوي ويطلق عليه محلياً (جلّم) وهو مخصص لهذا الأمر، شكل رقم (2).

شكل رقم (2) ألة الجز " الجلم"



المصدر: الدراسة الميدانية

أما مستخدم المقص ففي السابق كان مالكي القطيع هم من يقومون بعملية الجز هذه مع تلقي المساعدة من الأقارب والأصدقاء وكذلك أصحاب القطعان الأخرى، أما في الوقت الحالي فغالباً ما يتم استئجار أشخاص متخصصين لهذا الأمر، حيث يقوم المتخصص أو الشخص الذي يقوم بعملية الجز هذه بعد ربط أرجل الشاة ووضعها على الأرض ويبدأ بجزها، وعند الانتهاء منها يقوم بلف الصوف المجزوز بطريقة معينة يطلق عليه أسم (الجزّة)، شكل رقم (3). من ثم يتم تجميع هذه الجِززُ وتوضع في أكياس كبيرة ليتم وضعها في أماكن مخصصة للتجميع الصوف وغالباً ما تكون هذه الأماكن هي أقرب منطقة سكنية للمراعي التي توجد بها القطعان أو يتم الاتفاق على مناطق معينة لتكون مكاناً لتجميع الصوف فيتم نقل الصوف من مكان جزهِ إلى تلك المناطق المتفق عليها ـ على أن يسهل الوصول إليها من قِبل وسائل النقل البرية ـ ومن أهم تلك المناطق في منطقة الدراسة (تاكنس /جردس / مراوة / قندولة / اسلنطة / الفيدية / المخيلي / التميمي / بلخاثر /بير لاشهب / أمساعد) ويتم جميع الصوف في هذه المناطق طوال موسم الجزّ وذلك لغرض بيعها فيما بعد .

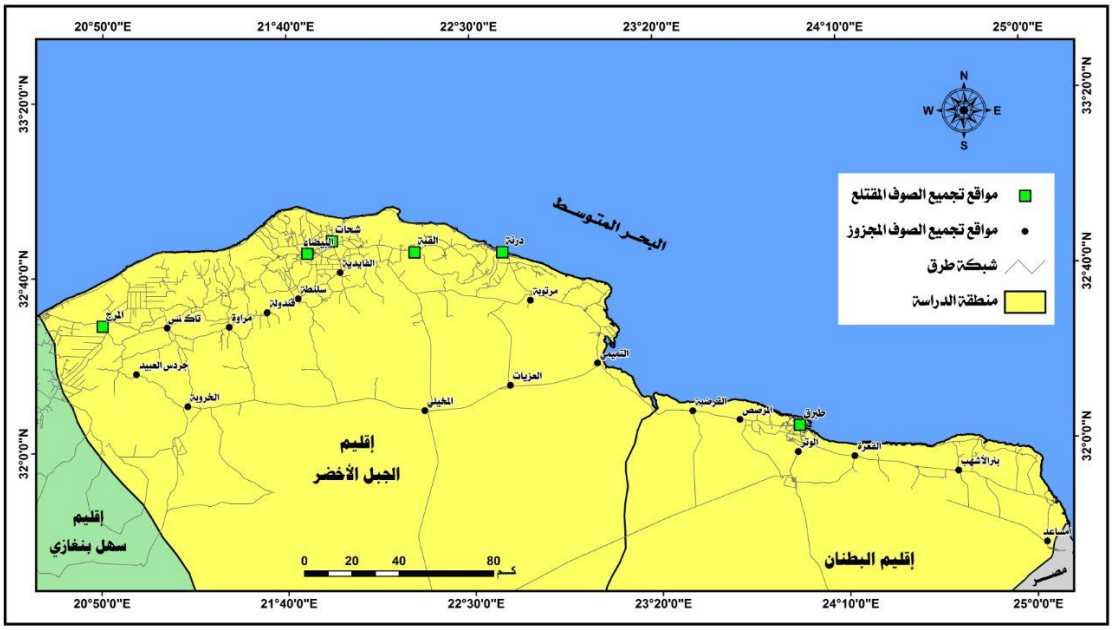
شكل رقم (3) الصوف المجزوز (الجزة)



المصدر: الدراسة الميدانية

2- **طريقة القلع أو الاقتلاع أو القفش:** ويقصد به هو قلّع الصوف من جلد الحيوان أي بعد ذبحه، مع العلم إن عملية القطع هذه لا تستخدم لغرض جمع الصوف فقط بل هي مرحلة من مراحل دباغة الجلود في منطقة الدراسة والتي تسمى بمرحلة التكليس أو التجيير، كما يطلق عليها أيضا مرحلة التنقيع أو النقع الرئيسي ، حيث يتم نقع الجلد في حوض به سائل يتكون من ماء، وعامل ترطيب غير أينوني 0.2% وبه ما نسبته 0.2%من رماد صودا مركزه وما نسبته 0.05% مواد حافظة (Government of India . 2009. P.3-4)، حيث يتم تجميع الجلود لغرض الدباغة في عدة مناطق أو مدن رئيسية والتي تمثل مناطق لتجميع الصوف بشكل غير مباشر وهي المدن التي يتوفر فيها المسالخ (السلخانة) لذبح الحيوانات وعادة تمثل المدن الكبرى في منطقة الدراسة بداية من طبرق ودرنة وشحات و القبة البيضاء والمرج ، شكل رقم (4).

شكل رقم (4) مناطق تجميع الصوف في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة بالاستناد على Google Earth

ويمكن تقسيم هذه العملية إلى عدة مراحل، متمثلة فيما يلي:

أ- مرحلة التجيير حيث يستخدم الجير ورماد الصودا والصودا الكاوية لغرض فتح مسام الجلد "الهيكل الليفي للجلد "لإزالة الصوف، وتوضع الجلود فوق بعضها على هيئة مجموعات، تطلق على كل واحدة منها (الرصة) شكل رقم (5).

شكل رقم (5) مرحلة تجيير الجلد



المصدر: الدراسة الميدانية

ب–مرحلة إزالة الصوف والشعر. حيث يتم وضع الجير (8 –10) % مع كبريتيد الصوديوم بنسبة (3%) على الجلد (Government of India . 2009. P.3–5) ومن ثم تبدأ عملية إزالة الصوف والشعر"يدوياً ". وتستمر هذه العملية حوالي ثلاث ساعات.

جـ – مرحلة غسل الصوف المزال أي الذي تم إزالته من الجلد، وذلك لغرض تنظيفه من المحاليل الكيميائية المستخدمة في عملية الإزالة لضمان سلامة المستخدم منها.

د – مرحلة نشر الصوف المقطوع من الجلد لتجفيفه من السوائل والمياه، حيث يتم نشره ليتعرض للعوامل الطبيعية التي تساهم في عملية التجفيف، لذلك نجد أن هذه العملية تستغرق من يوم إلى يومين في فترة الجفاف (الصيف) أما في فترة الرطوبة(الشتاء) فهي تستغرق أكثر من خمسة أيام، في كل الأحوال لا يتم جمعه إلا بعد التأكد من إنه جاف تماماً ولا توجد به رطوبة، شكل رقم (6).

شكل رقم (6) نشر الصوف لغرض التجفيف

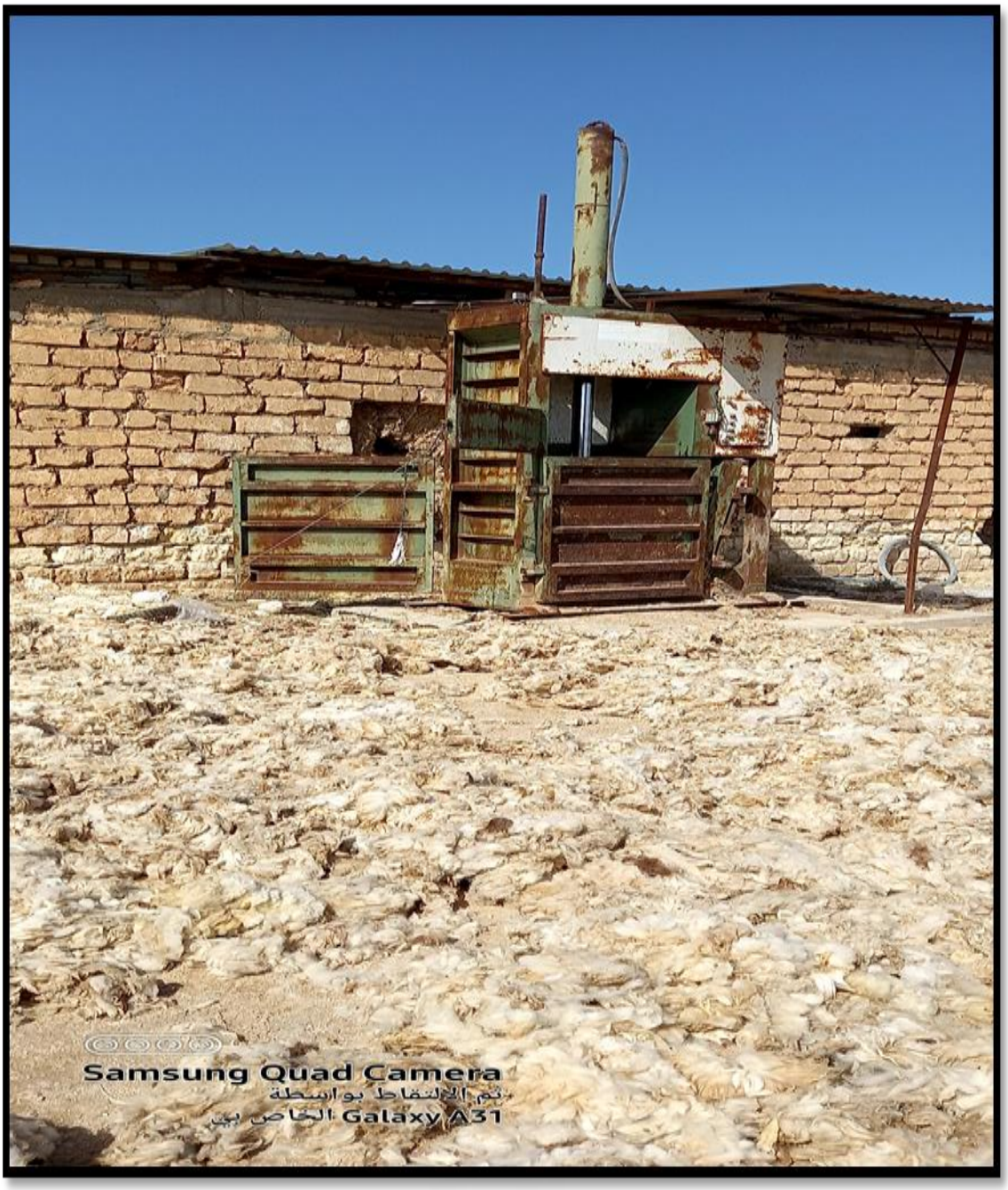


المصدر: الدراسة الميدانية

هـ – هذه المرحلة يتم فيها جمع الصوف المجفف ثم يتم كبسه في مكبس معد لذلك ليخرجه على شكل بالات من الصوف تصل وزن الواحد منها حوالي (200) كيلو جرام، من ثم يتم تخزينه في مخازن كبيرة تجهيزاً لبيعه، شكل رقم (7) و (8).

وبذلك تتواصل الدراسة إلى إجابة السؤال الأول من هذه الدراسة

شكل رقم (8) آلة كبس الصوف



المصدر: الدراسة الميدانية

شكل رقم (9) بالات الصوف المُخزنة



المصدر: الدراسة الميدانية

- **مواصفات الصوف المُنتج من حيوانات منطقة الدراسة:**

تُصنف الضأن في منطقة الدراسة من الضأن البربري الليبي ويطلق عليه في الأقاليم المجاورة بالضأن (البرقي) والذي يتصف بغلظ ذيله ولون صوفه الأبيض مع وجود لون أسود أوبُني على الوجه والرقبة، ومن خلال عمليتي الجز والقلّع يمكن تحديد مواصفات صوف منطقة الدراسة من حيث الطول والوزن واللون، وذلك كما يلي:

أ- الوزن:

- وزن الصوف المجزوز: عند قص الصوف من الحيوان يتم لفه بشكل كروي يطلق عليه (الجزة) والتي يختلف وزنها من حيوان إلى أخر بحسب حجم الحيوان مكلما كان كبير كان الوزن أثقل، حيث أتضح من خلال الدراسة إن وزن الجزة يتراوح ما بين(1.2كجم) و(2.4 كجم)، أي بمتوسط (1.8كجم) للجزة الواحدة، شكل رقم (8). والجدير بالذكر أن اختلاف الوزن بين جزة وأُخري يرجع لعدة عوامل، منها التغذية التي لها علاقة طردية مع الوزن فكلما تحسنت التغذية كلما زادت وزن الجزة، إضافة إلى ذلك هناك اختلاف في الوزن بين جزة الحيوان الذكر وبين جزة الحيوان الأنثى فغالباً الذكر أثقل وزناً من الأنثى.
- وزن الصوف المقطوع أو المُقتلع: هذا النوع من الصوف يتم اقتلاعه أو إزالته من جلد الحيوان المذبوح وذلك بعد أن يوضع عليه بعض المواد التي تساهم في فتح مسامات الجلد، ومن ثم يتم غسله من المواد الكيميائية وبعدها يتم نشره في مكان غير مغلق ليتم تجفيفه، أما فيما يتعلق بالوزن نجد أن هذه النوع من الصوف أقل وزناً من سابقه، حيث يتراوح وزن صوف الجلد ما بين (0.5 كجم) و(كيلوجرام)وذلك بحسب حجم الجلد، ويتضح من خلال الدراسة أن الصوف المُقتلع أقل وزناً من الصوف المجزوز، وذلك يرجع لأمرين هما:

1. أن الصوف الذي يتم إزالته من الجلد تتم عملية غسله فتُزال عنه الشوائب الطبيعية كالدهون والمسح (الوذح) والشوائب المكتسبة كالأتربة وبقايا النباتات.

2. إن الجلد الذي يُزال منه الصوف هو جلد لخروف غالباً ما يكون صغير بالسن مقارنة بباقي القطيع، فمالك القطيع لا يبيع النعاج الأم أو الخرف الكبير (الكبش) إلا نادرا، أو لأسباب صحية فقط، وبمعنى أخر هذه الخرفان التي تُذبح غالباً ما يتراوح عمرها ما بين أربعة أشهر (4) واثنا عشرة شهراً (12)، وفي هذه الحالة يكون الصوف لم يبلغ السنة الكاملة وإن بلغ

عمره سنة يعتبر صوف السنة الأولى من عمر الحيوان أقل كثافة وطولاً، الأمر الذي يجعل منه أقل وزناً عن سابقِهِ.

ب-**الطول والعرض:** ويقصد به طول وعرض خصلة الصوف التي تمثل جودة الصوف من عدمه فكلما كانت الخصلة طويلة كلما كان ذلك دلالة على جودته العالية، ومن خلال الدراسة أتضح أن طول خصلة الصوف المجزوز في منطقة الدراسة يتراوح ما بين (0.8 سم و0.15سم) وهذا يعطي دلالة إيجابية في جودة المنتج، شكل رقم (9). بينما يتراوح عرض الخصلة – من ذات الصوف – ما بين (5 سم و7 سم)، شكل رقم (10).

بعد السلالة تظل التغذية عامل فعّال ومؤثر في عملية جودة الصوف فعندما تكون التغذية جيدة يكون الصوف بجودة عالية ويزداد وزنه وتطول خصلاته.

ج- **اللون:** من أهم المميزات التي يتميز صوف الضأن البربري (البرقي) أن الصوف الأبيض يشكل نسبة كبيرة جداً من الصوف باستثناء بعض الألوان التي لا تشكل إلا نسبة بسيطة منه، والصوف الأبيض يستجيب لألوان الصباغة بشكل أفضل بكثير من كونه الصوف بلون أسود "أسعد" أم لون بني، وعلى أجزاء من الوجه والرقبة.

شكل رقم (10) طول خصلة الصوف من الضأن البربري



المصدر: الدراسة الميدانية

مما سبق يتضح أن مواصفات الصوف في منطقة الدراسة تميزت بعدة صفات ايجابية في على سبيل المثال نجد وزن الجزة يصل إلى 2.5 كجم، في حين يصل طول الخصلة إلى أكثر من 15 سم، ويمثل السواد العظم من الصوف اللون الأبيض، ما يجعله صالحاً لاستقبال جميع الألوان في مرحلة الصباغة، وبذلك نحصل على إجابة السؤال السادس من تساؤلات هذه الدراسة.

ـ الكمية المنتجة من الصوف في منطقة الدراسة.

حقيقة الأمر لا توجد إحصائيات دقيقة لكميات الصوف المُنتجة من منطقة الدراسة ولاسيما وأن منطقة الدراسة تعتبر جزء من لمنطقة الشرقية وليست كلها، لذا نجد إنه من الصعوبة بمكان تحديد العد أو الكمية بدقة، من هذا المنطلق حاولت الدراسة إجراء تقديرات مبنية على تحديد أعداد الأغنام في منطقة الدراسة وكذلك تقديرات مبنية على أعداد الجلود المستهدفة لعملية الدباغة ومعرفة حاصل ضرب متوسط الأوزان – الخاصة بالجزة الواحدة وكذلك الخاصة الجلد الواحد والمستهدف للدباغة – في هذه الأعداد، وبناءً على ذلك يمكن معرفة كمية الإنتاج من الصوف المجزوز وكذلك المقتلع من الجلود، وذلك كما يلي:

1- تقدير كمية إنتاج الصوف المجزوز بحسب البلديات في منطقة الدراسة.

حقيقة الأمر تعتبر الإحصائيات المتعلقة بالأغنام إلى حد كبير دقيقة، والسبب يرجع إلى إنها تتم لغرض توزيع الأودية أو الأعلاف من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لكل مربي أو مالك للقطعان في كل بلدية ،ويمكن للدراسة أن تعتمد على هذه التعدادات في معرفة تقديرات الكمية المنتجة من الصوف حيث ذكرنا سلفاً إن متوسط وزن جزة النعجة أو الخروف يصل إلى 1.8 كجم تقريباً، ولمعرفة كمية الصوف المُنتجة في منطقة الدراسة كان لابد من معرفة أعداد الحيوانات فيها، ومن هذا المنطلق تحصلت الدراسة على الإحصائيات المتعلقة بهذا الشأن، ومن خلال الجدول رقم (2) يتضح أن عدد الأغنام في بلدية أمساعد وصل إلى حوالي (47119) رأس، أما بلدية بير لاشهب وصل عدد الأغنام فيها (88328) رأس، في حين نجد بلدية طبرق قد بلغ عدد الأغنام فيها (294230) رأس، أما بلديتي درنة وأم الرزم قد وصل عدد الأغنام فيهما إلى (292476) رأس، في وصل عدد الأغنام في بلدية الجبل الأخضر إلى حوالي (330000) رأس، أما بلديتي القبة ولابرق قد وصل عداد الأغنام فيهما إلى حوالي (200700) رأس، في حين وصل عدد الأغنام في بلدية جردس إلى حوالي (130000) رأس، أما بلدية المرج فقد وصل عدد الأغنام فيها إلى (150000) رأس.

جدول رقم (2) أعداد الأغنام في منطقة الدراسة

#	البلدية	العدد	ملاحظة
1	أمساعد	47119	
2	بيرلاشهب	88328	
3	طبرق	294230	
4	أم الرزم	222000	
5	درنه	70476	
6	القبة	135647	
7	لابرق	65700	
8	شحات	332241	
9	الجبل الأخضر	330000	
10	المرج	315677	
11	جردس	411044	
	المـــجمـــوع	**2312462**	

المصدر:

1- دولة ليبيا، وزارة الزراعة والثروة، النتائج الأولية لحصر الحيوانات، 2019 و2023م.

2- الدراسة الميدانية.

وبناءً على الإحصائيات السابقة يمكن أن نتحصل على متوسط كمية الإنتاج من الصوف المجزوز وذلك بمعرفة حاصل ضرب عدد الأغنام في منطقة الدراسة في متوسط وزن جزة الصوف وتكون على النحو التالي:

(عدد الأغنام في منطقة الدراسة ×متوسط وزن جزة الصوف)

2312462×1.8=4162431.6 كجم

وبذلك نتوصل الكمية المُنتجة من الصوف المجزوز في منطقة الدراسة وصل إلى حوالي (4162) ألف طن سنوياً.

2 – تقدير الكمية المُنتجة من الصوف المُقتلع من الجلد ،في منطقة الدراسة:

تعتمد كمية إنتاج الصوف المُقتلع في منطقة الدراسة على عدد الجلود الصالحة للدباغة من ذبائح الضأن فيها، ومن خلال الدراسة أتضح أن هذه الجلود قد بلغ عددها حوالي (93600) جلد سنوياً، فكان مدينة طبرق نصيب الأسد، حيث بلغ عدد الجلود فيها (23880) جلد تقريباً، في حين وصل عدد الجلود في مدينة البيضاء حوالي (21000) جلد سنوياً، أما مدينتي درنة والقبة فقد بلغ عدد الجلود فيهما حوالي (22080) جلد، في حين وصل عددها في مدينتي شحات والمرج حوالي (26640) جلد سنوياً. جدول رقم (3).

جدول رقم (3) عدد الجلود المستهدفة للدباغة سنوياً في منطقة الدراسة

##	منطقة التجميع	معدل الكمية شهرياً	معدل الكمية سنوياً	ملاحظة
1	البيضاء	1750	21000	
2	شحات	1200	14400	
3	درنة والقبة	1840	22080	
4	طبرق	1990	23880	
5	المرج	1020	12240	
6	المجموع	7800	93600	###

المصدر: الدراسة الميدانية

وبما أن متوسط وزن الصوف من الجلد يبلغ (0.75) تقريباً، بالتالي يمكن معرفة كمية الصوف المُقتلع في منطقة الدراسة، وذلك بمعرفة حاصل ضرب عدد الجلود في متوسط وزن الصوف المُقتلع، وذلك كما يلي:

(عدد الجلود الصالحة للدباغة × متوسط وزن الصوف بالجلد الواحد)

(93600 ×0.75 = 70200 كجم)

من خلال المعادلة السابقة يتضح أن كمية الصوف المُنتجة من الجلود المذبوحة يتجاوز (70) سنوياً تقريباً.

إذا ما جمعنا كمية الصوف المجزوز مع كمية الصوف المُقتلع تتضح لدينا إجمالي كمية الصوف المنتجة في منطقة الدراسة سنوياً، وذلك على النحو التالي:

(كمية الصوف المجزوز + كمية الصوف المُقتلع من الجلد)

(4162431.6كجم + 70200 كجم = 4232631.6 كجم)

وبذلك يتضح أن الكمية المُنتجة من الصوف في منطقة الدراسة قد تجاوز (4232) طن سنوياً، وبالتالي نكون قد حصلنا على إجابة للسؤال الرابع من هذه الدراسة.

النتائج:

1- من خلال الدراسة أتضح أن سلالة الضأن في منطقة الدراسة هي من سلالة الضأن البربري (البرقي) وصوفه ن النوع الخشن الذي يصلح لصناعة السجاد والأغطية.

2- من خلال الدراسة أتضح أن التغذية الجيدة الناتجة عن كثرة المراعي الخضراء وكذلك الأعلاف عالية الجودة للحيوان، لها تأثير واضح وإيجابي في جودة الصوف، حيث يكثر فيه الدهن.

3- تعتبر المدن الرئيسية – طبرق/ درنة / القبة / شحات / البيضاء / المرج – في منطقة الدراسة مناطق تجميع للصوف المُقتلع، أما المناطق الصغيرة نسبياً، والقريبة من المراعي القطعان وكذلك القريبة من الطرق الرئيسية؛ تمثل مراكز لتجميع الصوف المجزوز، ومن هذه المدن – أمساعد /بيرلاشهب / لقعرة / القرضبة / التميمي / العزيات/ اسلنطة / مراوة / تاكنس.

4- أن الصوف في منطقة الدراسة يتم الحصول عليه بطريقتين (الجز) و(الإقتلاع)، وتبلغ الكمية المُنتجة منه حوالي **(4232)** طن سنوياً.

5- من خلال الدراسة أتضح أنه من ضمن المعوقات التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة؛ هو ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع، كذلك عدم وجود تخطيط لإقامة مصانع لهذه السلع الأولية والمُنتجة من قطعان منطقة الدراسة.

المراجع

1- أحتاش، عبد الكريم وآخرون (2021) "تقدير بعض المعالم الوراثية لصفات النمو والصوف في الضأن البربري "جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 20 العدد 1.

2- أحتاش، عبد الكريم. (2021) "تأثير تبن الشعير المعامل باليوريا وقوالب العلف المدعمة باليوريا والمولاس على خصائص صوف الضأن البربري الليبي " مجلة جامعة مصراته للعلوم الزراعية ، المجلد 3، العدد1.

3- أحتاش، عبد الكريم (2005) " خصائص صوف الضأن البربري الليبي والعوامل المؤثرة فيها " مجلة العلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 15، العدد1.

4- الدباغ، صميم فخري وصباغ، هاني روؤف. (2014) "مقارنة لبعض الصفات الفيزيائية لصوف الأغنام " المجلة العراقية للعلوم البيطرية، المجلد 28، العدد1.

5- القطيفان، قتيبة. (2014) تأثير الجنس وإضافة مستويات مختلفة لميثيونين العليقة في المواصفات التكنولوجية لصوف أغنام العواس (جامعة دمشق، كلية الهندسة، قسم الإنتاج الحيواني، رسالة ماجستير غير منشورة).

6- العنزي، مسيرة هجيج. (2021) "خيوط الصوف الطبيعية ومشكلاتها " المجلة العربية للنشر العلمي الأردن، العدد 35.

7-' JAMES BURNLEY AUTHOR OF. 1889. THE HISTORY OF Wool and Woolcombing J5^ '*THE ROMANCE OF INVENTION," '* THE ROMANCE OF MODERN INDUSTRY," ETC. WITH NUMEROUS ILLUSTRATIONS AND PORTRAITS LONDON SAMPSON LOW, MARSTON, SEARLE AND RIVINGTON LIMITED ST. DUNSTAN'S HOUSE, FETTER LANE, FLEET STREET, E.G.

8- Division American Sheep Industry Association, THE HISTORY OF WOOL Fact Sheet. Inc. 6911 South Yosemite Street Centennial, CO 80112-1414 (303) 771-3500 • Fax (303) 771-8200 www.sheepusa.org‹‹‹)

9- Overview of Early Stage Wool Processing David Cottle & Errol Wood© 2012 The Australian Wool Education Trust licensee for educational activities University of New England.

الإعلام مدخلاً للمصالحة الوطنية في ليبيا

Media as an Introduction for National Reconciliation in Libya

د سليمان رابح الشريف صالـح
Email: suliman.saleh@uob.edu.ly
عضو هيأة تدريس بقسم العلاقات العامة
بكلية الأعلام – جامعة بنغازي

د. خالد سعيد أسبيته
Email: Khaled.asbita@uob.edu.ly
عضو هيأة تدريس بقسم العلاقات العامة
بكلية الأعلام – جامعة بنغازي

ملخص

على الرغم من الأهمية والدور الحاسم والفاعل والمتوقع الذي يمكن أن يؤديه الإعلام في قضايا صناعة السلام والمصالحات الوطنية بين أطراف الصراع، إلا أن معظم الدراسات ركزت على الدور السلبي لوسائل الإعلام في إثارة الصراع والعنف ونشر خطاب الكراهية، لذا سعت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام كمدخل للمصالحة الوطنية في ليبيا، التي شهدت صراع استمر لأكثر من عشر سنوات بداية من 2011. حيث تم استخدم المنهج الوصفي من أجل وصف وتحليل الظاهرة قيد البحث، ومن ثم استخلاص النتائج، فيما تكون مجتمع الدراسة من الممارسين والأكاديميين الإعلاميين في ليبيا، وبتوزيع أداة القياس على عينة الدراسة بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل (85) استبانة.

أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمي من الإعلاميين يؤمنون بالدور المحوري الذي تؤديه وسائل الإعلام بشكل عام في تهيئة الطريق نحو الوصول إلى مصالحات وطنية بين أطراف الصراع، إلا أنهم يرون أيضاً بأن وسائل الإعلام المحلية الليبية هي طرف في الصراع الحاصل في ليبيا، بل أنها تؤدي أدواراً سلبية مقصودة والتي تلبي فيها رغبات ملاك تلك الوسائل بتأجيج الصراع بين الليبيين. فيما توصي هذه الدراسة بضرورة تدريب الإعلاميين على أخلاقيات المهنة وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من تناول الموضوعات التي تهم الشأن العام بموضوعية ومهنية وبمعزل عن انتمائهم وولائهم.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، المصالحة الوطنية.

Abstract

Despite the crucial importance and the effective and potential role that the media can play in issues of peacemaking and national reconciliation between parties of the conflict, However, most studies focused on the negative role of the media in provoking conflict and violence and spreading hate speech. Thus, this study sought to find out the role that the media can play as an introduction to national reconciliation in Libya, which witnessed a conflict that lasted for more than ten years, beginning in 2011. The descriptive method was employed in order to describe and analyze the phenomenon under investigation, and then extract results from it, while the study population consisted of

media practitioners and academics in Libya, and by distributing the measurement tool to the study sample, the number of retrieved and analyzable questionnaires reached (85).

The results of the study showed that the vast majority believes in the pivotal role played by the media in paving the way towards reaching national reconciliations between the parties of the conflict. However, the Libyan local media has become a part of the conflict in Libya, rather, it plays intended negative roles that fulfill the desires of the owners of these media to escalate the conflict between Libyans. Finally, the study recommends the necessity of training media practitioners on professional ethics and providing them with skills that enable them to address issues of public concern objectively and professionally, regardless of their affiliation and loyalty.

Keywords: Media, National Reconciliation.

المقدمة

مع بدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون شهدت العديد من البلدان العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، انتفاضات شعبية عرفت لاحقاً "بثورات الربيع العربي"، أطاحت أنظمة معظم تلك البلدان، وأحدث تغييرات هامة في سياسات الكثير من الدول العربية. حيث شهدت المنطقة العربية برمتها، لاسيما تلك الدول التي طالها التغيير، حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي، مما انعكس وأثر على الحياة الاجتماعية والسياسية والأمنية لمواطني تلك الدول. ومن الواضح أنه كان للإعلام، لاسيما الإعلام الجديد والمتمثل في منصات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها، دوراً بالغ الأهمية في المساهمة كعامل أساسي في تغيير تلك الأنظمة والإطاحة بها.

نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح العالم أكثر قُرباً، فلم يعد بالإمكان إخفاء المعلومات أو حجبها عن الجماهير، لأن الجماهير أصبحت هي من يصنع المحتوى، وأتاح لها ذلك المشاركة وتبادل الأحداث الجارية فيما بينها عبر المنصات الإعلامية المختلفة. كما أسهمت القنوات التلفزيونية الفضائية والمنصات الإعلامية في أن تكون جزء من الصراع الدائر في الكثير من الدول التي شهدت صراعات وحروب أهلية. وكثيراً ما يظهر دور وسائل الإعلام على إنها أداة للتحريض على العنف والصراع، حيث يقول جيلبو Gilboa إن الإعلام من خلال وسائله المختلفة سبباً رئيساً في إثارة العنف والحروب في العديد من الدول التي طالتها الحروب والنزاعات، إلا أن الإعلام يمكن أن يؤدي دوراً في حلحلة النزاعات والصراعات والتوصل إلى مصالحات وطنية بين الأطراف المتصارعة[1].

[1]. Gilboa, E. Media and Conflict Resolution: A Framework for Analysis, 93 Marq. L. Rev. 87.2009. Available at: http://scholarship.law.marquette.edu/mulr/vol93/iss1/9

الجدير بالذكر، أن شروط وظروف المصالحات الوطنية تختلف من دولة إلى أخرى حسب المعطيات السياسية والاقتصادية والأمنية الدائرة في مناطق الصراع، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية، فالمصالحة الحقيقية هي التي تهدف إلى تغيير اتجاهات وقناعات ومعتقدات الأطراف المتصارعة مما يساعد في الوصول إلى سلام إيجابي ومستقر ويسود التفاهم والانسجام بين طرفي الصراع. في هذا الصدد يشير أورجيريت Orgeret، أن المصالحة عملية معقدة وطويلة الأمد، ويتطلب نجاحها واستمرارها عدم الغموض، ويجب أن تناقش علانية من خلال جلسات الحوار والمفاوضات، ويمكن أن تؤدي وسائل الإعلام دوراً محورياً في هذا الصدد[2]. ولمعرفة الدور الذي يمكن أن تسهم فيه وسائل الإعلام في المصالحة الوطنية فقد أُطرت هذه الدراسة من خلال النظرية الوظيفية للاتصال، والتي وصفت بأنها واحدة من أهم الأطر التي مهدت لولادة العديد من النظريات والنماذج في مجال بحوث الاتصال بما في ذلك التأثيرات المحتملة لوسائل للإعلام، والاستخدامات والاشباعات، وترتيب الأولويات وغيرها. حيث يمكن الاستفادة من هذه النظرية في المساعي الرامية إلى بناء هياكل جديدة لمعرفة دور وسائل الإعلام وقت الصراع، باعتبارها تركز في أساساتها المعرفية على النظم الاجتماعية، كما تنظر في الوقت ذاته إلى المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية، على أن لها أدوار فاعلة يمكن أن تقدمها خدمة للمجتمعات وأفرادها[3].

1.مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في المصالحة الوطنية وترسيخ ثقافة السلام والتسامح والتصالح مما يقود إلى بناء سلام مجتمعي إيجابي ومستقر، إلا أن معظم الدارسات السابقة ركزت على الدور السلبي لوسائل الإعلام في إثارة العنف وتأجيج الصراع بين الأطراف المتصارعة، فضلاً عن ذلك هناك ندرة في الوصف النظري الدقيق للأليات والسبل التي يمكن أن تُتبع من الممارسين الإعلاميين أنفسهم للحد من خطاب الكراهية مما يعزز من فرص الوصول إلى تسويات سليمة بين طرفي الصراع. تأسيساً على ما تقدم، تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

[2] . Orgeret K: Conflict and Post-Conflict Journalism. Worldwide Perspectives. In: Orgeret K, Tayeebwa. Journalism in conflict and post conflict conditions. Worldwide perspectives, 2016. Nordicom
[3]. Gilboa, E. Media and Conflict Resolution. Ibid.

ما المساهمات المحتملة والأدوار المختلفة التي يمكن أن يؤديها الإعلام في المصالحة الوطنية في ليبيا؟ وهل بإمكانه تبعاً لذلك أن يعد مدخلاً لتحقيق تلك المصالحة؟

وتنبثق عن التساؤل السابق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الإجراءات العملية التي يمكن أن يتبعها الممارسين وتفضي إلى مصالحات وطنية بين الأطراف المتصارعة في ليبيا؟
- ما الصعوبات والتحديات التي تحيل دون مساهمة الإعلام في تحقيق المصالحة في ليبيا؟
- ما أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن تقديمها بالاستفادة من التجربة الإعلامية الليبية في المصالحات الوطنية؟

2.أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع ذاته الذي يبحث في توظيف الإعلام كأداة فاعلة للاتصال والتواصل بين الأطراف المختلفة، ودوره المأمول والمتوقع للدفع نحو إنهاء حالة الانقسام والصراع السياسي وبناء سلام مجتمعي وترسيخ ثقافة التصالح بين جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في ليبيا، فضلاً عن طبيعة المرحلة التي تمر بها ليبيا ورغبة الاجسام السياسية والعسكرية الفاعلة في التوصل إلى اتفاق فيما بينها، من خلال الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في حث الأطراف المتصارعة في الوصول إلى تسويات سياسية، كما تتجسد أهمية هذه الدراسة في الأتي:

- الاستفادة المتوقعة من نتائجها التي قد تنبه الأطراف المتصارعة لدور الإعلام في تهيئة المفاوضات والحوار للوصول إلى مصالحات وطنية تخدم السلم المحلي والإقليمي والدولي.
- تعد محاولة لتقديم إسهاماً معرفياً في مجال دور الإعلام في المصالحات الوطنية، يضاف إلى الأدبيات النظرية السابقة التي توصف بندرتها وقلتها في المجتمعات النامية لاسيما في المجتمع الليبي.
- فتح آفاق مستقبلية لدراسات جديدة في الدول التي شهدت صراعات وحروب تسهم في الوصول إلى مصالحات وطنية.

3.أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في المساهمة للوصول إلى مصالحات وطنية بين الأطراف المتصارعة.

– معرفة السبل الإعلامية، من وجهة نظر الممارسين، التي يمكن أن تقود إلى تفعيل الخطوات العملية لتحقيق المصالحات بين الأطراف المتصارعة في ليبيا.

– معرفة الصعوبات والتحديات التي تحول دون مساهمة الإعلام في تحقيق المصالحة في ليبيا.

– تقديم الاقتراحات والتوصيات بالاستفادة من التجربة الإعلامية الليبية في المصالحات الوطنية.

4.حدود الدراسة:

اشتملت الدراسة على الحدود المعرفية وكذلك الحدود المكانية والزمانية، حيث اقتصرت الحدود الفكرية لهذه الدراسة على معرفة الدور الذي يمكن أن يقدمه الإعلام في ترسيخ ثقافة السلام التي تقود إلى مصالحات وطنية. كما شملت الحدود المكانية الممارسين والأكاديميين الإعلاميين في ليبيا، واقتصرت الحدود الزمانية على الفترة الممتدة من يناير إلى مايو من سنة 2023، والتي وزعت بها استمارات الاستبانة على عينة الدارسة.

5.مصطلحات الدراسة:

– **الإعلام:** يشير إلى الوسائل الاتصالية المستخدمة سواء التقليدي مثل الصحف، أو الراديو والتيلفزيون، أو وسائل الإعلام الجديد والذي يعتمد بشكل أساسي على الانترنت في تقديم محتواه كالفيس بوك والتويتر واليوتيوب والإنستجرام وغيرها، والتي يمكن أن توظف بشكل إيجابي للدفع في اتجاه التوصل إلى اتفاقات سياسية تقود لعملية إرساء السلام والتصالح بين الأطراف المتصارعة في ليبيا.

– **المصالحة الوطنية:** يقصد بها العملية التي بمقتضاها يصل أطراف الصراع إلى تسويات حقيقة حول المسائل المتنازع عليها والتي قد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو عقائدية، أو اقتصادية أو عسكرية، والتي تتطلب التنازلات من كل المتصارعين من خلال التواصل والحوار والتفاوض لتفضي إلى تفاهمات مشتركة تخدم السلم والسلام المحلي والدولي.

6.الدراسات السابقة:

تعددت البحوث والدراسات التي تناولت الأدوار المختلفة للإعلام، وإن كانت معظم تلك البحوث ركزت وتناولت دور الإعلام في أثارة وتأجيج الصراع، ووصفت بقلتها وندرتها تلك الدراسات الإعلامية التي اهتمت بالبحث عن دور الإعلام في ترسيخ ثقافة السلام والتصالح بين الأطراف المتصارعة في المناطق التي طالتها الحروب والأزمات وخاصة في الدول الافريقية لاسيما ليبيا، في

هذا الصدد، هدفت **دراسة مايكل لابست وزملائه ,.Michael L Best et al (2011)**[4]، إلى معرفة الدور الذي يؤديه الإعلام الرقمي في نشر الحقيقة وكذلك تعزيز المصالحة الوطنية، نظراً لما يتميز به من مكانة بين مستخدميه من حيث سرعة تداول المحتوى الرقمي من صوت وصورة ونصوص مكتوبة، مما يتيح من أمكانية توظيفها من أجل عمليات بناء السلام خاصة في المجتمعات التي شهدت حروب وصراعات أهلية. حيث تناولت هذه الدراسة المجتمع الليبيري الذي شهد لسنوات عديدة صراعات وحروب أهلية، من خلال دراسة استقصائية تجريبية على مجموعتين ضابطة وتجريبه أجريت على أكثر من 100 ليبيري في العاصمة مونروفيا. فيما أظهرت نتائج الدراسة أن الإعلام الرقمي من خلال وسائطه المختلفة يمكن أن يسهم في بناء عمليات السلام.

كما سعت **دراسة التائب (2013)**[5] ، للتعرف على اتجاهات النخب الليبية نحو الكيفية التي عالجت بها وسائل الإعلام الليبية قضية المصالحة الوطنية، وتقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية وذلك من خلال اعتمادها على المنهج المسحي لعينة قوامها 63 عضو هيئة تدريس بجامعة الزاوية والأكاديمية الليبية للدراسات العليا بطرابلس، فضلاً عن الاعتماد على الأدب النظري السابق الذي أهتم وعالج دور الإعلام في المصالحات الوطنية. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه وعلى الرغم من الدور المحوري والفاعل الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في فض المنازعات والمساهمة في ترسيخ ثقافة المصالحة، إلا أن هذا الدور لا تقوم به وسائل الإعلام المحلية الليبية، فضلاً عن تحيزها وعدم مهنيتها في تناولها لمجريات الأحداث أثناء فترة الصراع.

واهتمت **دراسة شوميكر وستريملو Schoemaker and Stremlau (2014)**[6]، بالبحث في الأدلة والشواهد التي ترتبط بين الإعلام والصراع، من خلال معرفة الدور المتوقع للإعلام في مناطق الصراع أو ما بعد الصراع. حيث ركزت هذه الدراسة بالبحث النظري المعمق في الأدبيات التي تناولت موضوع الإعلام والصراع بالدراسة والتحليل خاصة في الدول النامية على جانبين إثنين: الأول يتمثل في الدراسات النظرية التي تناولت دور الإعلام في المساهمة في عملية انتقال مراحل السلام المجتمعي، من حيث دورها كأداة تستخدم لعرقلة السلام أو إعادة الاعمار وترسيخ المصالحة لما بعد الصراع. أما الجانب الثاني فقد أهتم بالبحث في الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

---

[4]. Best, M. long, W. Etherton, J., & Smyth,T. Rich digital media as a tool in post-conflict truth and reconciliation. Media, War & Conflict. 4(3) 231–249. 2011.

[5] .التائب، مسعود حسين. اتجاهات النخبة نحو معالجة وسائل الإعلام الليبية لقضية المصالحة الوطنية، دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية, مجلد 19، ص ص437-463. 2013.

6. Schoemaker, E., & Stremlau, N. Media and conflict: An assessment of the evidence. Journal of Tropical future. Volume 14, Issue 2, April 2014.

مثل الانترنت والهواتف المحمولة في تعزيز الحريات في البلدان التي طالتها الحروب والنزاعات. فقد بينت نتائج الدراسات المعمقة للأدب النظري السابق أن دور الإعلام وتكنولوجيا الاتصال أشبه ما أن يكون غائباً في الدول التي تتسم بأنظمة حكم لا تتفاعل ولا تؤدي بها المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية أدواراً فاعلة. فضلاً عن ذلك، إن الإعلام والتقنيات التكنولوجية المختلفة تؤدي أدواراً فاعلة وتسهم في التنوع بين الاختيارات السياسية في البيئات الديمقراطية والمستقرة، عنها في الأنظمة التي لا تؤمن بالتعددية. في حين أن الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها الوسائل الاتصالية التقليدية مع التقنيات التكنولوجية الحديثة من حيث دورهما في الحوار والمفاوضات والتسويات السياسية لم تحظ بالدراسات الكافية.

وجاءت **دراسة زيتيزوف Zeitzoff (2017)**[7]، لتشير إلى دور وسائل الإعلام وخاصة ما يعرف بالإعلام الجديد من خلال منصات التواصل الاجتماعي ومساهمتها في تغيير الصراع. بأن أطراف الصراع المختلفة من سياسيون وقادة أحزاب ومتمردون يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي كأداة اتصالية فاعلة أثناء الأزمات والحروب، فضلاً عن كونها مصدراً مهماً للمعلومات. وقد قدمت هذه الدراسة التأثيرات المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي على الصراع من حيث كونها تقلل من تكاليف الاتصال، نظراً لسرعة انتشارها، كما أن تلك المنصات الرقمية أصبحت جزءً لا يتجزأ من الصراع ذاته مما يستدعي الاهتمام بها واستخدامها من أجل بناء وتعزيز ثقافة السلام بين أطراف الصراع.

فيما تناولت **دراسة ناصف (2022)**،[8] العلاقة التبادلية المحتملة بين تأثير وسائل الإعلام على ظاهرة النزاع والسلام، وذلك من خلال دراسة الحالة اللبنانية بعد النزاع ومعرفة أي دور يمكن أن يلعبه الإعلام قبل وأثناء وبعد الأزمات. وقد استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، فضلاً عن منهج دراسة الحالة من أجل تحقيق أهداف الدراسة. فيما أظهرت نتائج الدراسة أن الإعلام اللبناني يلعب دوراً مزدوجاً من حيث إثارة النزاع وتهدئته في الوقت ذاته، مما يتطلب الحاجة الملحة لتغطيه إعلامية شفافة ونزيهة للصراع الدائر دون خلفيات سياسية أو عقائدية.

---

[7]. Zeitzoff, T. How social media Is Changing Conflict. Journal of Conflict Resolution. Vol. 61(9). 2017.

[8].ناصف، حنان. دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة السلام في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة لبنان. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، الجزائر. 2022. متاحة على:
https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream.

7. التعليق على الدراسات السابقة:

بينت المراجعات الأدبية أن للإعلام دوراً تأثيرياً بالغ الأهمية على مجريات الصراع الدائر، فيمكن أن يؤجج الصراع، كما يمكنه أن يسهم بشكل أو بأخر في ترسيخ ثقافة السلام ويقود إلى خلق مناخات إيجابية بين الأطراف المتصارعة. فقد تعددت وتنوعت الدراسات التي تناول دور وسائل الإعلام في إدارة الصراع خاصة في الدول النامية التي شهدت صراعات وحروب طيلة السنوات الماضية. فيما اعتمدت معظم الدراسات السابقة على أساليب إحصائية مختلفة كانت الاستبانة هي أهم الأدوات في جمع بيانات تلك الدراسات، كما اعتمد البعض منها على المنهج المقارن بين المجتمعات التي شهدت صراعات وحروب للقياس فيما بينها. حيث ساعدت تلك الدراسات، الدراسة الحالية في صياغة أطرها النظرية وكذلك صياغة تساؤلاتها وأهدافها، والتي تمحورت حول معرفة دور الإعلام في المصالحة الوطنية من خلال دراسة الحالة الليبية التي شهدت صراعات وحروب لأكثر من عقد من الزمن.

8. الإطار النظري للدراسة:

8.1. الإعلام والمصالحة الوطنية:

8.1.1. التحول الديمقراطي في ليبيا:

من باب إحاطة القارئ الليبي والعربي خاصة بعد قضاء فترة من الزمن في الصراعات الداخلية، لا غنى عن تبيان مراحل التحول نحو الديمقراطية التي مرت بها ليبيا منذ فبراير 2011، والتحولات التي شهدتها كل مرحلة من تلك المراحل وما صاحبها من صراعات ونزاعات وحروب بدأت شرارتها من الأيام الأول للانتفاضة الشعبية يوم 17 فبراير، مما أصبحت الحاجة للدخول في مصالحة وطنية بين الأطراف المتصارعة حاجة ملحة وضرورية لا تحتمل التأخير والتأجيل، لضمان استقرار الدولة مما يمكن أبنائها من ممارسة حقهم نحول تحول ديمقراطي يسعون إليه.

الجدير بالذكر، وبعيداً عن المؤيدين "لنظرية المؤامرة"، إن الثورات العربية جاءت نتيجة لمطالبة الشباب العربي في البلدان التي طالتها تلك الثورات مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، بحقهم في الحصول على فرص عمل وحياة كريمة تتسم بالعدالة الاجتماعية، فضلاً عن التخلص من تلك الأنظمة الاستبدادية التي استمرت لعقود، وممارسة حقهم الديمقراطي من خلال انتخابات حرة ونزيه تفضي إلى ولادة أنظمة تؤمن بالحرية وتمارسها وتشجع عليها. إلا أن تلك المطالبات، وبعد

مرور أكثر من عقد من الزمان، لم تتحقق بالشكل المطلوب في العديد من تلك البلدان، وبل إنها دخلت في صراعات وحروب أهلية وأصبحت مناطق للصراع من قبل العديد من الدول الأخرى.[9]

ليبيا كانت من بين الدول العربية التي طالتها شرارة ما يعرف "بثورات الربيع العربي"، التي بدأت مع نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. حيث كانت بداية الانتفاضة الشعبية يوم 15 فبراير سنة 2011 بمدينة بنغازي، ضد نظام العقيد القذافي الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود ونيف، من خلال مظاهرة خرج فيها أبناء أسر وضحايا "سجن بوسليم"، الذي قتل فيه ما يقارب عن 1200 سجين سنة 1996، مطالبين بمعرفة مصير السجناء والكشف عن أسباب وفاتهم فضلاً عن محاكمة المسؤولين عنها[10]. وفي يوم 17 فبراير، شهدت العديد من المدن في شرق البلاد خروج مظاهرات شعبية مطالبة بأسقاط نظام العقيد القذافي، كما لم تتأخر كثيراً بقية المدن في غرب البلاد وجنوبها في الالتحاق بركب المظاهرات الشعبية. مما دفع إلى تشكيل جسم سياسي هو "المجلس الوطني الانتقالي" الذي نال لاحقاً اعترافا عربياً ودولياً باعتباره الممثل الشرعي الوحيد لليبيا. ونتيجة للاستخدام المفرط للقوة من نظام العقيد القذافي ضد المتظاهرين مما سبب في قتل العديد من المتظاهرين، فقد بدأت ملامح الصراع على السلطة تتجلى منذُ الأيام الأول للانتفاضة، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي يقضي بحماية المدنيين. بموجب هذا القرار، وبداية من 19- 3 تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا لمساعدة المتظاهرين ضد نظام القذافي، مما مكنهم بعد مرور ثمانية أشهر من بدء الانتفاضة من السيطرة على معظم المدن في ليبيا، انتهت بمقتل العقيد القذافي يوم 20-10- 2011 بمدينة سرت[11].

وبمقتل العقيد القذافي وانهيار نظامه، أعلن المجلس الوطني الانتقالي باعتباره السلطة الحاكمة في البلاد إعلان التحرير يوم 23-10-2011، وعلى إثرها دخلت البلاد في أول مراحل التداول السلمي على السلطة من خلال تنظيم انتخابات تجرى لأول مرة في البلاد منذُ أن نالت استقلالها سنة 1952، اسفرت عن ولادة المؤتمر الوطني العام سنة 2012، ومنها تم انتخاب مجلس النواب سنة 2014، الذي لايزال يمارس مهامه حتى يومنا هذا. ومنذُ سنة 2014 شهدت البلاد حالة من الانقسام السياسي في المؤسسات السياسية والاقتصادية، ودخلت في صراع بين الأطراف المتصارعة على

[9]. Al-Rawi, A. The Arab Spring and Online Protests in Iraq. International Journal of Communication, 8, pp. 916-942.2014.
[10]. Saleh, S. The Role of Public Relations and Public Diplomacy in Building Libyan Relationships with Italy in the Gaddafi and Post- Gaddafi Era. (PhD Dissertation). Northumbria University Newcastle. 2017.
[11]. Bartu, P. Libya's Political Transition: The Challenges of Mediation. International peace institute. 2014. Available https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_mediation_libya.pdf

السلطة، وبتدخل المجتمع الدولي من خلال التوسط بين تلك الأطراف شهدت البلاد ولادة أكثر من ثلاث حكومات متعاقبة، جميعها لم تنجح في توحيد المؤسسات الليبية، والدفع نحو التداول السلمي على السطلة وإنهاء حالة الانقسام والصراع المستمر لأكثر من عشر سنوات[12].

مما لا شك فيه، منذُ بداية الانتفاضات في شهر 12 من سنة 2010، في البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط ضد الأنظمة الحاكمة في ذلك الوقت، كان للإعلام (التقليدي، والجديد) دوراً بارزاً وبالغ الأهمية في تشكيل رأي عام ضد تلك الأنظمة، مما أسهم لاحقاً في الإطاحة بالعديد من الأنظمة العربية التي شهدت انتفاضات شعبية ضدها، وألزم الأنظمة العربية الأخرى بتغيير سياستها وأساليب تعاملها مع شعوبها. وذلك نظراً للدور الحاسم للإعلام في لفت الانتباه حول القضايا المحلية والعالمية، فلم يعد أمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إلا إيجاد وخلق قنوات تواصل فاعلة تمكنها من الاتصال والتواصل المستمر بينها وبين جماهيرها المتنوعة، من أجل الوصول إلى نقطة من التفاهم المشترك أو تعزيز التفاهم القائم بالفعل.

ومع انطلاق الانتفاضات الشعبية، كان للإعلام الجديد والمتمثل في الفيس بوك والتويتر والإنستغرام واليوتيوب وغيرها، (ونظراً لما تتميز به تلك المنصات الرقمية من خصائص لم تكن موجودة بوسائل الإعلام التقليدية)، كانت لها دوراً هاماً في تسريع عملية انتشار الأخبار وتحشيد الدعم لتلك المظاهرات في كل البلدان العربية والغربية. حيث مكنت المستخدمين من التواصل ومشاركة المحتويات المختلفة عن طريق الصوت والصورة ونقل مجريات الأحداث وما يتعرضون له من وحشية وقمع للمظاهرات من قبل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي ساعدهم في خلق تضامن محلي ودولي. وعلى صعيد موازٍ، كان لوسائل الإعلام التقليدية، لاسيما التلفزيون، تأثيراً لا يقل أهمية عن الدور الذي قامت به منصات التواصل الاجتماعي طيلة فترة المظاهرات. فعلى سبيل المثال واكبت العديد من القنوات العربية والغربية مثل قناة الجزيرة والعربية وCNN الامريكية وBBC البريطانية، التغطية الإخبارية المباشرة للأحداث من خلال شبكة مراسليهم بمعظم بلدان الربيع العربي، حيث نجحت القنوات العربية في توصيل صوت المتظاهرين ونقل معاناتهم وما يتعرضون له ودعمهم من أجل تحقيق مطالبهم التي خرجوا من أجلها، فيما ركزت القنوات الغربية على إلهام المتظاهرين ودعمهم وحثهم على التخلص من تلك الأنظمة التي استمرت لعقود طويلة ونيل حقهم في حياة ديموقراطية[13].

12. Saleh, S. The Role of Public Relations and Public Diplomacy in Building Libyan Relationships with Italy in the Gaddafi and Post- Gaddafi Era. 2017.
13. Dube, J. International News Media coverage of the Arab Spring: Actors Technology and Political Impacts. Master thesis. Atlanta University. 2013.

الجدير بالذكر، أن التغطية الإعلامية لأحداث الربيع العربي كانت حاسمة ومعقدة ويمكن وصفها بأنها غير موضوعية وتفسر بأنها داعمة لطرف دون غيره، خاصة من بعض القنوات العربية والغربية، حيث كانت منحازة لدعم المتظاهرين ضد الأنظمة العربية القائمة، من أجل تمكينهم من الإطاحة بتلك الأنظمة وهو ما تحقق في الغالب، فقد قامت العديد من تلك القنوات الإعلامية، بتغطية أشبه ما يمكن وصفها بأنها أحادية الجانب تدعم فيها المتظاهرين دون نقل الأحداث الحقيقية الحاصلة وقتها. فقد يقول البعض: أنه وكما نجح الإعلام في نقل أصوات المتظاهرين وكسب رأي عام موال لقضيتهم، فإنه قد يساهم أيضاً في تعقيد المشهد السياسي وأن يصبح طرفاً في الصراع القائم بالعديد من دول الربيع العربي. مما يستدعي معرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام في المصالحات الوطنية، خاصة في المناطق التي شهدت صراع وحروب، لاسيما في ليبيا.

8.1.2. دور الإعلام في المصالحة الوطنية:

تُظهر المراجعة للعديد من الدراسات الغربية والعربية على حد السواء، التي تناولت دور الإعلام في المصالحة وبناء السلام في مناطق الصراع أو ما بعد الصراع، إن للإعلام دوراً محورياً وبالغ الأهمية، ومتعدد الأوجه في ذات الوقت، فقد يكون للإعلام دوراً في تأجيج الصراع وإثارة الخلافات والنزاعات بين الدول وكذلك بين الأطراف المتصارعة من أبناء الوطن الواحد، وقد يسهم من جهة أخرى في إدارة الصراع وتقريب وجهات النظر، من حيث الدفع نحو الالتزام بمبدأ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والمهنية التي يجب أن يتحلى بها الممارس الإعلامي تجاه نفسه من خلال موضوعيته ودقته حيال الموضوعات التي يطرحها ويتناولها، وكذلك دور المؤسسات الإعلامية من خلال إتاحتها لفرص حق الوصول للمعلومات دون أي تحيز أو إلحاق الضرر بالأخرين، مما يُفضي إلى مصالحات وطنية حقيقية تساعد في بناء السلام والسلم المجتمعي المحلي والإقليمي والدولي. إلا أن نجاح دور الممارس الإعلامي وكذلك المؤسسات الإعلامية ذاتها مرهون بالعديد من العوامل المعقدة والمتداخلة، فخضوع المؤسسات الإعلامية لسطلة الفاعلين والمؤثرين في مناطق الصراع وقت الأزمات والحروب يؤثر على الممارسة الإعلامية وعلى حرية التعبير المكفولة بموجب المواثيق والقوانين الدولية، ويعزز من فرص خطاب الكراهية، مما يقلل من خلق مناخات إيجابية تساعد في الوصول إلى تسويات محلية بين أطراف الصراع المختلفة. وكذلك مما يزيد من تعقيد المشهد، خاصة داخل المجتمعات والمؤسسات المحلية، هو تدخل المؤسسات الإعلامية الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية من خلال دعم الأطراف التي تؤديها وذلك من خلال سعيها نحو توجيه الرأي العام المحلي

والاقليمي والدولي نحو تأييد تلك الجماعات أو المؤسسات. فضلاً عن ذلك، أسهمت الثورة الرقمية في تقريب المسافات واختصار الزمن، فلم يعد عامل المكان والزمان عائقاً في التواصل بين الأطراف المختلفة حكومية أو غير حكومية، عامة كانت أو خاصة، فأصبح من الممكن وبكل سهولة ويسر أن تصل وسائل الإعلام إلى الجماهير في جميع أنحاء العالم دون أي وجود لحواجز عرقية أو ثقافية. فقد انتجت التطورات التكنولوجية عالم رقمي معولم زاد فيه عدد المستخدمين للتقنيات الحديثة حول العالم دون سقوف تحدها، مما أتاح لهم فرصة الاتصال والتواصل ومناقشة مجريات الأحداث والصراعات محلياً ودولياً، الأمر الذي يسهم بشكل أو بأخر في زيادة الأزمات وتعقيدها وتقليل فرص التسويات السليمة في مناطق الصراع، نظراً لانتشار الإشاعات والأخبار غير الصادقة بين مستخدمي تلك الشبكات والمنصات الرقمية مجهولة الهوية.

بخلاف ما ذكر سلفاً عن التأثيرات السلبية المحتملة عن دور الإعلام وقت الأزمات والحروب، إلا أن الإعلام بشقيه التقليدي والمتمثل في التيلفزيون والراديو والصحف، فضلاً عن الإعلام الجديد كالفيس بوك والتويتر والمدونات واليوتيوب وغيرها، يمكن أن يساعد كثيراً في بناء السلام والتحول السلمي نحو الديمقراطية في الدول التي شهدت صراعات وحروب بين أبنائها. في هذا السياق، يقول يمشون ويمشون Yamshon and Yamshon 2006 ، يمكن أن يكون لوسائل الإعلام المختلفة التأثير بشكل إيجابي على الأفراد والمجتمعات بدفعهم وحثهم نحو إجراء مصالحات وطنية شاملة خاصة في الدول التي طالتها الحروب والنزاعات والخلافات وشهدت انقسامات وصراعات محلية، وذلك من خلال دورها في الحد من خطاب الكراهية بنشر المعلومات الصادقة غير المضللة، فضلاً عن دورها في خلق بيئة متوازنة وغير متطرفة تتجسد في توازن السياقات الاتصالية من خلال عرض الآراء والمعلومات بدقة وموضوعية بين أطراف الصراع المختلفة مما يمكنهم من الوصول إلى نقطة من التفاهمات المشتركة[14].

وسائل الإعلام يمكن أن تسهم في مساعدة المجتمعات التي شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وطالتها الصراعات الاجتماعية والانقسامات المؤسساتية، وذلك من خلال الدور الذي تقدمه في دعم عملية السلام والمصالحة، مما يتيح فرصة المشاركة والحوار وتعزيز دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومساعدتها أيضاً في الانتقال والتحول السلمي والديمقراطي. فيما

[14]. Yamshon E., & Yamshon D. Comics media in conflicts resolution programs: Are they effective in promoting and sustaining peace? Negotiation Journal 421-425.2006.

يؤكد أورجيريت Orgeret، أن لوسائل الإعلام دوراً مجتمعياً محورياً في تعزيز التصالح في الدول التي شهدت حروب وصراعات استمرت لفترات طويلة، حيث يتجسد دورها في توفيرها وإتاحتها للمعلومات عن حقوق الإنسان، وحمايتهم من الممارسات الخاطئة وغير القانونية التي قد تقع عليهم من السلطات المحلية، كما تشجعهم على ممارسة الأدوار المتوقعة منهم تجاه مؤسساتهم ومجتمعاتهم، فضلاً عن كونها وسيلة مهمة للتواصل بين المؤسسات الرسمية في الدولة وشعوبها[15]. بمعنى آخر، وسائل الإعلام يمكن أن تكون منصة تمكن أطراف الصراع من أن يتبادلون تجاربهم والقضايا المتنازع حولها من خلال الحوار والمفاوضات والتي من شأنها أن تساعد في تقديم الحلول التي تسهل من الوصول إلى مصالحات حقيقية وطي خلافات الماضي. ما تجدر الإشارة إليه أن عدم توفر القنوات والمنصات الإعلامية المناسبة والمسؤولة في الوقت ذاته يزيد من حدة الصراع بين الأطراف المتصارعة، نظراً لغياب التواصل بينهما وعدم توفر المعلومات الكافية عن طبيعة الصراع ومسبباته. في هذا السياق تبين كوسيك Kuusik، إن نقص المعلومات نتيجة لعدم توفر الوسائل الاتصالية يحيل دون اتاحة الفرص امام الناس من المشاركة السياسية والتعبير عن أنفسهم وتقديم آرائهم ووجهات نظرهم سبباً رئيسياً من أسباب نشوء الصراع، مما يزيد من حدة الصراع ويدفع أطراف الصراع للتلاعب بعقول الناس وتغذية الحروب والدفع نحو استمرارها وبقائها[16].

الدور الإعلامي يظهر جلياً في تعزيز المصالحات الوطنية من خلال عقد الحوارات المجتمعية الفردية والجماعية بين جميع مكوناته، فالمصالحات التي تقود إلى سلام إيجابي ومستمر تحتاج إلى أن يتمتع أفرادها بحرية التفاعل والانفتاح، فضلاً عن ضمان حقهم في التواصل الفاعل والمستمر، مما يعزز من احترام كل طرف لآخر وإرساء ثقافة الاختلاف فيما بينهم، والذي يفضي في نهاية المطاف إلى تعلم التسامح الذي يقود إلى مصالحة بين الأطراف المتصارعة[17]. فيما يرى جوردن ادم Gordon Adam إن الإعلام وخاصة المحلي منه في وقت الأزمات والصراعات الداخلية يمكن أن يلعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة مما يسهم في حل تلك النزاعات ويعزز من خلق مصالحات مجتمعية بين أطراف الصراع[18]. تجدر الإشارة، أن معايير الوصول إلى مصالحات وطنية بين أطراف الصراع

15. Orgeret K: Conflict and Post-Conflict Journalism. Worldwide Perspectives.2016.
16. Kuusik, Nora (2010) The role of media in peace building, conflict management and prevention. Available at: https://www.e-ir.info/2010/08/28/the-role-of-media-in-peace-building-conflict-management-and-prevention/
17. Brantmeier, EJ & Richardson JW. ICT for peace and reconciliation: constraints and possibilities in Cambodia and Tibet. In: Vrasidas C et al. (eds) ICT for Education, Development, and Social Justice Charlotte, NC: Information Age Publishing, 213–236.2009.
18. Adam, G. Peacebuilding Through the Media Part 1. Crosslines Global Report, Issue 28. p, 28-30.1997.

تختلف من مجتمع لأخر ومن بلد لبلد نظراً لاعتبارات وظروف داخلية منها ما هو سياسي واقتصادي وثقافي، إلا إن الإعلام يمكن أن يؤدي دوره في المصالحات الوطنية من خلال إخبار الجماهير بالحقيقة، وإعادة تأهيل المنخرطين في الصراع، وكذلك الجماعات والمؤسسات المحلية الفاعلة، وترسيخ مبدأ العدالة في المجتمع، كما يمكن للإعلام أن يحث المتصارعين على طي خلافات الماضي وأن يُقبلوا على مرحلة تمكنهم من خلق نظام اجتماعي وأخلاقي جديد[19].

فوسائل الإعلام المحلية في المناطق التي شهدت أزمات وصراعات وحروب أهلية لفترات طويلة مثل جنوب افريقيا، ورواندا، وليبيريا، والبوسنه، أفغانستان وغيرها من المناطق الأخرى وخاصة في افريقيا، قد لعبت دوراً في تغيير السلوك والمواقف والاتجاهات بين الجماعات المتصارعة وذلك من خلالها تسليط الضوء على السلوك الإيجابي الذي يقود للتصالح ونشر وإذاعة النماذج الناجحة للتعاون بين طرفي الصراع. فعلى سبيل المثال، نتيجة للحروب الأهلية والصراعات التي مرت بها جنوب افريقيا لسنوات عديدة بين أبنائها بسبب نظام الفصل العنصري، مما دعا إلى تأسيس لجنة سميت "لجنة الحقيقة والمصالحة"، والتي نجحت بدورها في تحقيق وتعزيز المصالحة الوطنية وتجاوز الصراعات والخلافات[20]. في هذا الصدد، يقول نائب رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا، منذ اليوم الأول الذي تأسست فيه اللجنة كان عملها وثيق الصلة بوسائل الإعلام المختلفة من راديو وتليفزيون وصحف وغيرها من أجل توصيل رسالتها إلى جماهيرها وبالأخص في جنوب افريقيا، وعلى حد وصفه أن عمل اللجنة ما كان لينجح لولا الدور المحوري الذي لعبته وسائل الإعلام وتغطيتها لكل مجريات الأحداث عن لجنة الحقيقة والمصالحة من حيث البيانات الصحفية وقرارات العفو الصادرة وغيرها من القضايا ذات الصلة[21]. قد شهدت روندا هي الأخرى أعمال عنف واسعة النطاق قادت إلى إبادة جماعية نتيجة للصراعات بين العرقيات الرواندية، أنه وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت وسائل الإعلام في عملية بناء السلام وخلق مصالحات وطنية بين القبائل الرواندية، إلا أن وسائل الإعلام والراديو على وجه الخصوص ومن خلال بعض البرامج مثل "راديو اجاتاشيا"، كان له دوراً في نشر المعلومات عن مبادرات بناء السلام، وكذلك تعزيز التفاهم والحوار بين

19.Long, W & Brecke, P. War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution. Cambridge, MA: MIT Press.2003.
20. Verdoolaege, A. Media Representations of the South African Truth and Reconciliation Commission and Their Commitment to Reconciliation. Journal of African Cultural Studies. Vol. 17, No. 2. pp, 181-199.2005.
21. Garman, A. Media creation. How the TRC and the media have impacted on each other. Track Two 6 (3 & 4): 36–37.1997.

الطوائف الرواندية المختلفة[22].كما أن هناك العديد من الشواهد التي تبين الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في المصالحات وترسيخ ثقافة السلام من خلال برامجها الدرامية والترفيهية والتي نجحت بالفعل في تعزيز المصالحات الوطنية نظراً لشعبيتها وسرعة انتشارها وقبولها بين الجماهير، على سبيل المثال "بيت جديد وحياة جديدة"، كان عبارة عن سلسة من المسلسلات الدرامية التي تبث عبر قناة BBC أفغانستان، الذي نجح في معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية الناتجة عن الصراع الدائر في أفغانستان كالتوعية بخطر الألغام وإعادة التأهيل النفسي ما بعد الحرب. ذات الدور لعبه برنامج "شجرة السلام" الذي ساهم في التعزيز من ثقافة التسامح والتصالح في الصومال[23].

9. الإجراءات المنهجية للدارسة:

9.1. منهجية الدراسة:

وظف المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد الدراسة في ظل البحث في أبعادها المختلفة وتأثيراتها المحتملة، باعتبار أن هذا النهج من أنسب المناهج التي تتيح تتبع الظواهر لمعرفة أسبابها وتقديم النتائج والحلول المناسبة التي يمكن الاستفادة منها وتعميمها.

9.2. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الإعلاميين الأكاديميين والممارسين في ليبيا، حيث عممت على الجمهور المستهدف استبانة إلكترونية امتدت على الفترة من يناير إلى مايو من سنة 2023، اشتملت على تساؤلات الدراسة وأهدافها، فقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والقابلة للتحليل 85 استبانة.

9.3. أداة الدراسة:

اعتمد على الاستبانة الإلكترونية لجمع بيانات الدراسة ومعلوماتها ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها، فيما طورت الاستبانة بالاستفادة من الأدب النظري السابق رغم محدوديته، كدراسة التائب (2013)، التي هدفت للتعرف على اتجاهات النخب الليبية نحو الكيفية التي عالجت بها وسائل الإعلام الليبية قضية المصالحة الوطنية، ودراسة دراسة زيتيزوف Zeitzoff (2017)، التي قدمت أطراً نظرية عن التأثيرات المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي على الصراع. وتكونت الاستبانة المطورة في صورتها النهائية من ثلاثة محاور، الأول: يبحث في وسائل الإعلام والنزاع من حيث الدور اتجاهاته وشكله وإدراكه فضلاً عن كيفيته، والثاني: يتعلق بالإجراءات العملية لتفعيل دور

[22]. Devon, E &. Curtis, A. Broadcasting Peace: An Analysis of Local Media Post-Conflict Peacebuilding Projects in Rwanda and Bosnia. Canadian Journal of Development Studies. Vol 21, Issue 1. pp141-166. 2011.
[23]. Ibid

الإعلام في تحقيق المصالحة، فيما اهتم المحور الثالث: بالتحديات التي تقف أمام دور الإعلام في تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

9.4. صدق الدراسة وثباتها:

للتأكد من صدق أداة الدارسة وثباتها، استخدم الصدق الظاهري بتوزيع الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المختصين، أجريت على ضوء ملاحظاتهم بعض التعديلات في فقرات الاستبانة وتعديل بعض الصياغات اللغوية. فيما تم التأكد من ثبات الأداة من خلال استخدام معادلة الفا كرونباخ، حيث بلغت نسبة المعامل (0.72) وهو مستوى من الثبات يعول عليه في تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها.

10. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

10.1. وصف العينة

جدول 1 يوضح بعض خصائص عينة الدراسة

النوع	التكرار	النسبة	مكان العمل	التكرار	النسبة
ذكور	69	81.2	داخل ليبيا	79	92.9
إناث	16	18.8	خارج ليبيا	6	7.1
المجموع	85	100	المجموع	85	100
الانتماء السياسي	**التكرار**	**النسبة**	**تبعية الجهة التي تعمل بها**	**التكرار**	**النسبة**
مستقل	79	92.9	قطاع عام	57	67.1
أنتمي لحزب سياسي	6	7.1	قطاع خاص	28	32.9
المجموع	85	100	المجموع	85	100

يوضح الجدول رقم 1 توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع، بالإضافة إلى ببعض المتغيرات التي قد يكون لها علاقة بموضوع البحث على افتراض أنها قد توثر فيه بشكل أو بآخر، حيث يمكن مبدئياً تسجيل بعض الملاحظات العامة عن هذه المتغيرات تتمثل في الأتي:

إن مشاركة الإعلاميين من الذكور في البحث تفوقت على مشاركة الإناث منهم وهذا قد ينعكس على حجم الدور الذي تقوم به الإعلاميات تجاه موضوع المصالحة في ليبيا ايجاباً أو سلباً.

نسبة كبيرة من المشاركين في الإدلاء بآرائهم في البحث كانوا ممن يعملون في مؤسسات إعلامية داخل ليبيا بل أن نسبة كبيرة منهم كانوا ممن يعمل في القطاع العام، لذا فنحن قد حصلنا على معلومات تشخص قضايا المصالحة في ليبيا من أفراد قريبين من الواقع الليبي ويتناولونها من قريب وفي إطار توجهات الدولة أو السلطات القائمة باعتبار أن قطاع الإعلام يتبع للسلطة التنفيذية، وفي المقابل فإن الأقلية المشاركة من الإعلاميين العاملين في مؤسسات إعلامية خارج ليبيا مفيد جداً

لأنها تقدم معلومات من داخل وسط يتهم عادة بأنه يثير المشاكل ويدعو للفتنة على الأقل على مستوى التفكير المجتمعي لا العلمي.

أغلبية المشاركين في البحث ليس لديهم توجهات سياسية نابعة من قاعدة حزبية فهم مستقلون في انتمائهم السياسي وهذا الأمر ينعكس على المعلومات التي أخذت منهم حول الموضع المصالحة في ليبيا حيث أنها تمثل آرائهم المستقلة عن أي تأثير للأحزاب السياسية التي تورطت بشكل أو بآخر في أحداث لها علاقة بالعنف أو الانحياز والتشدد لوجهات نظر قد لا تلاقي قبولاً لدى الرأي العام الليبي. ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى الزاوية الإيجابية لهذا التنوع بين الانتماء الحزبي والاستقلالية على أنه يتيح فرص التعددية والتنوع في الاتجاهات السياسية لليبيين ويمهد الطريق لممارسة إعلامية مهنية سليمة تنعكس أثارها إيجابياً على المصالحة الوطنية في ليبيا وهذا ما أشارت إليه دراسة شوميكر وستريملو Schoemaker and Stremlau (2014). كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصلت إليها دراسة ناصف (2022) من أن الدور المزدوج الذي يلعبه الإعلام في إثارة النزاع وتهدئته في الوقت ذاته، يتطلب الحاجة الملحة لتغطيه إعلامية شفافة ونزيهة للصراع الدائر دون خلفيات سياسية أو عقائدية.

جدول 2 يوضح نوع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة

نوع المؤسسة الإعلامية	التكرار	النسبة
قناة فضائية ليبية	22	21.2
راديو محلي	16	18.8
أكاديمي متخصص في الإعلام	12	14.1
مكتب إعلام بمؤسسة عامة	9	10.6
وكالة أنباء	6	7.1
راديو وطني	4	4.7
مركز إعلامي وثقافي	4	4.7
المؤسسة الوطنية للصحافة	7	4.7
صحيفة إلكترونية	4	2.4
المجموع	85	100

تظهر بيانات الجدول رقم 2 أن أغلب المشاركين في البحث كانوا من الإعلاميين العاملين في القنوات الفضائية الليبية والإذاعات المحلية المسموعة ثم يليهم الأكاديميين المتخصصين في مجال الإعلام، وبناءً على ذلك فإن هذه المعطيات تلقي الضوء على بعض النقاط المهمة التي تتوفر في البيانات والمعلومات التي أدلت بها عينة الدراسة والمتمثلة في:

– القنوات الفضائية الليبية مصدر مهم جداً للمعلومات عن الشأن الليبي لشريحة كبيرة من المواطنين، بالإضافة إلى أنها قنوات تحوم حولها الاتهامات في مسألة تأجيج الرأي العام الليبي إذ تكال لها الاتهامات ببث خطاب الكراهية والتحريض على العنف ونشر الفرقة وهدم النسيج الاجتماعي، لذا فإن تمثيل نسبة كبيرة من العاملين بها في العينة يمكننا من معرفة الكثير من الملابسات المتعلقة بهذه الاتهامات كما إن إجاباتهم عن تساؤلاتنا ستحقق لنا الموضوعية بتمثيلهم من خلال آرائهم لاسيما في موضوع مهم مثل موضوع المصالحة في ليبيا.

– إن نسبة كبيرة من أفراد العينة يعملون في الإذاعات المحلية المسموعة وهي وسائل إعلامية مؤثرة جداً خاصة أنها تصل لجمهور واسع من الليبيين الذين يعتمدون عليها بشكل كبير في الحصول على معلومات لها علاقة بمحيطهم الجغرافي والاجتماعي، لذا فإن هذا يساعد بشكل كبير على معرفة إجابات مهمة من فئة على احتكاك مستمر بقضايا المجتمع الليبي.

– إن مشاركة عدد لا بأس به من الأكاديميين المتخصصين في مجالات الإعلام زودنا بمعلومات على درجة كبيرة من الموضوعية حول موضوع دور الإعلام في المصالحة داخل المجتمع الليبي من منظور علمي خاصة أن آرائهم يفترض أن تكون مبنية على منهجية علمية متخصصة.

10.2.محاور الدراسة:

10.2.1. وسائل الإعلام والنزاع (الدور اتجاهه وشكله وإدراكه وكيفيته) الاتجاهات نحو أدوار وسائل الإعلام تجاه المصالحة في ليبيا

جدول 3 يوضح اتجاهات الإعلاميين نحو دور وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة

اتجاهات الإعلاميين نحو دور وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة	التكرار	النسبة
سلبي	66	77.6
إيجابي	19	22.4
المجموع	85	100

يظهر الجدول رقم 3 أن أغلب الإعلاميين المشاركين في البحث يقيمون دور وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة في ليبيا بأنه دور سلبي، لذا يمكن القول: إن وسائل الإعلام الليبية لا تقدم مضامين تصب في اتجاه تحقيق المصالحة، وهذا الأمر يعد خطير جداً إذ أنه يعرقل الجهود التي تبذل في مسارات أخرى لتحقيق المصالحة بل أنها تشوش على هذا الدور وترسم للمواطن الليبي واقعاً مزيفاً عن قضية مهمة تمس قوة النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي. وتنسج هذه النتيجة مع ما

جاءت به دراسة التائب (2013) من أن وسائل الإعلام الليبية ليس لها دور في حل النزاعات والصراعات داخل المجتمع الليبي.

جدول 4 يوضح اتجاهات الإعلاميين عن علاقة وسائل الإعلام بتأجيج الخلافات بين الليبيين

لوسائل الإعلام الليبية علاقة بتأجيج الخلافات بين الليبيين	التكرار	النسبة
بقصد	61	71.8
بدون قصد	22	25.9
لا	2	2.4
المجموع	85	100

إن البيانات التي يعرضها الجدول رقم 4 تقدم توضيحاً لكيفية حدوث هذا الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام تجاه قضايا المصالحة في ليبيا، حيث يرى الإعلاميون أن هذا الدور يحدث غالباً بشكل مقصود هذا المسلك القصدي لوسائل الإعلام ينبئ عن نواياها وسياساتها التي قد تكون مصاغة في غير صالح تحقيق المصالحة وتهدئة التوتر والتعصب المجتمعي الناجم عن حالة النزاع التي شهدتها ليبيا في الآونة الأخيرة. وفي نفس السياق نجد أن جزء من هذا الدور السلبي يحدث بدون قصد من هذه الوسائل أو من الإعلاميين العاملين بها وهذا بالطبع مبعثه التخبط والعشوائية في العمل الإعلامي والافتقار إلى معرفة أخلاقيات المهنة والتقليل من شأن المعايير التي تضبطها، بالإضافة إلى عدم إدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع أو الذي تسببه من ضرر على حد سواء. إن هذه النتيجة قد لا تبدو غريبة وذلك لأنها تأتي في سياق يتفق مع ما توصلت إليه دراسة التائب (2013) عن تحيز وسائل الإعلام الليبية وعدم مهنيتها في تناولها لمجريات الأحداث أثناء فترة الصراع.

جدول 5 يوضح اتجاهات الإعلاميين عن علاقة وسائل الإعلام بتأجيج الخلافات بين الليبيين

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
ملاك الوسائل الإعلام الليبية هم أطراف في الخلافات بين الليبيين	61	71.8	15	17.6	9	10.6	2.61	87.0
لدى مالك الإعلام الليبية التي تعمل بها انتماء سياسي له علاقة بتأجيج الخلافات في ليبيا	36	42.4	12	14.1	37	43.5	1.99	66.3
توجد جهات تفرض على الوسيلة التي تعمل بها أن تكون طرفاً في الخلافات بين الليبيين	36	42.4	12	14.1	37	43.5	2.11	70.3
المجموع							2.24	

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم 5 نستطيع التعرف بوضوح عن أهم الأطراف التي لها علاقة بتأجيج الخلافات بين الليبيين عبر وسائل الإعلام، حيث يرى الإعلاميون أن ملاك هذه الوسائل هم بالدرجة الأولى المسؤولين عن تأجيج هذه الخلافات عن طريق ملكيتهم لها، وتأتي في الدرجة الثانية الجهات التي تفرض على هذه الوسائل القيام بتوسيع هذه الخلافات وزيادة الصدع في النسيج الاجتماعي الليبي، ومن الجدير بالذكر أننا لاحظنا في فترات لاحقة أن بعض ملاك هذه الوسائل كانت لهم مصالح سياسية أو أطماع مادية، بل أن منهم من رشح نفسه لمنصب الرئاسة وهذا بالطبع سيجعلهم يزجون بوسائلهم الإعلامية في المعترك السياسي والمصلحي، وفي المجمل يمكن ملاحظة أن الموقف العام للإعلاميين (والذي يظهر من خلال المتوسط الحسابي) تجاه علاقة وسائل الإعلام الليبية من تأجيج الخلافات بين الليبيين مع أنها متورطة بقوة في تأجيج الخلافات في المجتمع الليبي.

شكل الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام (مضامينها)

جدول 6 يوضح وجهات نظر الإعلاميين حول مضامين وسائل الإعلام تجاه تأجيج الخلافات بين الليبيين

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
لا تتحصل الوسيلة على تمويل مالي من جهات يؤثر سلباً على سياساتها تجاه قضية المصالحة	27	31.8	10	11.8	48	56.5	1.75	58.3
لا تنحاز الوسيلة الإعلامية لتأثير جهات مسلحة في محتوى البرامج التي تقدمها	33	38.8	12	14.1	40	47.1	1.78	59.3
المضامين التي تقدمها وسائل الإعلام تدعو إلى التسامح والمصالحة بين الليبيين	8	9.4	33	38.8	44	51.8	1.58	52.7
تتناول الوسيلة الإعلامية التي تعمل بها قضايا المصالحة الوطنية الملحة	27	31.8	25	29.4	33	38.8	1.93	64.3
تعد الوسيلة التي تعمل بها برامج تدعم وتشجع الليبيين على القيام بمصالحات محلية ووطنية	26	30.6	28	32.9	31	36.5	1.94	64.7
تستضيف وسائل الإعلام شخصيات تدعو للمصالحة	22	25.9	29	34.1	34	40	1.86	62.0
تستطلع وسائل الإعلام الرأي العام لتقيم أثر برامجها على تحقيق المصالحة في ليبيا	18	21.2	23	27.1	44	51.8	1.69	56.3
المجموع							1.83	

تظهر نتائج الجدول رقم 6 انخفاضاً واضحاً في جميع قيم المتوسطات الحسابية لكل العبارات التي تشير إلى رأي الإعلاميين في المضامين التي تنشرها وسائل الإعلام الليبية تجاه قضية

المصالحة وتأجيج الخلافات بين الليبيين، وهذا بالطبع يبين أن هذه المضامين تتجه اتجاهاً سلبياً عندما يتعلق الأمر بدعم قضايا المصالحة، حيث تظهر كل المؤشرات أن شكل الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الليبية يتصف بالسلبية بالإضافة إلى قيمة المتوسط الحسابي لجميع العبارات أيضاً فإنها تظهر نفس النتيجة، وبالنظر إلى هذه المؤشرات يمكننا أن نلاحظ أن أقل هذه المضامين أهمية من حيث دعمها لقصايا المصالحة في ليبيا وصفت بأنها:

- مضامين تدعو إلى عدم التسامح والمصالحة بين الليبيين.
- أنها مضامين لم تؤسس على استطلاع الرأي العام لتقيم أثرها على تحقيق المصالحة في ليبيا.
- أنها مضامين صادرة عن وسائل إعلامية ممولة من جهات تؤثر سلباً على تجاه مضامينها المتعلقة بقضايا المصالحة.
- أنها مضامين متحيزة نتيجة تأثير جهات مسلحة في محتوى البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام الليبية.
- إدراك الإعلاميين لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة

جدول 7 يوضح مدى إدراك الإعلاميين لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
إن وسيلة الإعلام التي تعمل بها يمكن أن تؤدي مستقبلاً دور في تحقيق المصالحة	60	70.6	14	16.5	11	12.9	2.58	86.0
الوضع التنظيمي لوسائل الإعلام الليبية يجعلها قادرة على تأدية دورها في تحقيق المصالحة	36	42.4	15	17.6	34	40	2.02	67.3
أنتقل للعمل في وسيلة إعلامية أخرى أكثر دعوة إلى تحقيق المصالحة لو توفر لي ذلك	59	69.4	15	17.6	11	12.9	2.56	85.3
لا تنهي إدارة الوسيلة الإعلامية عملك إذا انتقدت سياستها المناهضة للمصالحة	25	29.4	15	17.6	45	52.9	1.76	58.7
المجموع							2.23	

يظهر الجدول رقم 7 إدراك الموظفين لما يمكن أن يحدث لعلاقاتهم بالوسائل الإعلامية التي يعملون بها في حال اتخذوا موقفاً ايجابياً من قضايا المصالحة في ليبيا عند أداء عملهم، فمن الواضح أنهم يدركون جيداً أن الوسيلة التي يعملون بها ستنهي عملهم في حال قاموا بانتقاد سياساتها المناهضة للمصالحة في ليبيا، في المقابل فهم على استعداد للانتقال للعمل في وسيلة إعلامية أخرى أكثر

مناصرة لقضايا المصالحة في حال توفرت لهم هذه الفرصة مستقبلاً، وبالرغم من ذلك فهم يدركون جيداً بأن هذه الوسائل الإعلامية تملك القدرة على لعب دور مهم مناصر لقضايا المصالحة كما يتبن من المتوسط الحسابي للفقرتين 1-2.

وفي المجمل نستطيع القول: بأن الإعلاميين الليبيين لديهم مستوى إدراك يفوق المتوسط الفرضي لمقياس ليكرت الثلاثي بأنهم –وكذلك وسائل الإعلام – قادرين على لعب دور مهم لصالح قضايا المصالحة في ليبيا مستقلاً إذا ما توفرت لهم الفرصة لذلك وإذا ما تهيئ المناخ وتيسرت الظروف للقيام بهذه المهمة، وعليه فإننا نتفاءل من المستوى الذي وصل إليه إدراك الإعلاميين الليبيين، فهذا الإدراك يمثل العمود الفقري لدور وسائل الإعلام الليبية إذا ما كان لها دور مستقبلي في مناصرة قضايا المصالحة في ليبيا.

كيفية أداء وسائل الإعلام الليبية لأدوارها في تحقيق المصالحة

جدول 8 يوضح وجهات نظر الإعلاميين عن كيفية أداء وسائل الإعلام لأدوارها تجاه تحقيق المصالحة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
مشاركة ملاك الوسائل الإعلامية في الحوار السياسي باعتبارهم طرفاً في النزاع	48	56.5	18	21.2	19	22.4	2.34	78.0
وضع قوانين وتشريعات تضمن بث خطاب يدعو للمصالحة المحلية والوطنية	76	89.4	3	3.5	6	7.1	2.82	94.0
وضع سياسة إعلامية لتنظيم الإعلام في ليبيا تجعل المصالحة من أولوياتها	72	84.7	7	8.2	6	7.1	2.78	92.7
استيعاب وسائل الإعلام الحديثة والتعامل معها كأمر واقع وفق نظام إعلامي تقره الجهات التشريعية	63	74.1	13	15.3	9	10.6	2.64	88.0
وضع شروط لممارسة مهنة الإعلام بما يضمن سلامة خطابها	73	85.9	7	8.2	5	5.9	2.80	93.3
تعليم الإعلاميين أخلاقيات المهنة وتدريبهم على الممارسة الصحيحة لها	80	94.1	2	2.4	3	3.5	2.91	97.0
تفعيل الاتفاقيات العربية لضمان التزام الوسائل بمبادئ البث (الإذاعي والتلفزيوني)	79	92.9	2	2.4	4	4.7	2.88	96.0
إقفال وملاحقة كل الوسائل التي تؤجج الخلافات بين الليبيين	76	89.4	3	3.5	6	7.1	2.82	94.0
المجموع							2.75	

يعرض الجدول رقم 8 وجهات نظر الإعلاميين عن الكيفية التي يجب أن تؤدي بها وسائل الإعلام الليبية دورها تجاه قضايا المصالحة في ليبيا، حيث تظهر قيم المتوسطات الحسابية أن جميع

الأدوار التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة تحظى بأهمية لدى الإعلاميين، غير أن من أهم الأدوار التي من الممكن القيام بها تأتي حسب أهميتها كما يلي:

- تعليم الإعلاميين أخلاقيات المهنة وتدريبهم على الممارسة الصحيحة لها.
- تفعيل الاتفاقيات العربية لضمان التزام الوسائل بمبادئ البث (الإذاعي والتلفزيوني).
- وضع قوانين وتشريعات تضمن بث خطاب يدعو للمصالحة المحلية والوطنية.
- إقفال وملاحقة كل الوسائل التي تؤجج الخلافات بين الليبيين.

ومن الملاحظ أن الإعلاميين يؤكدون هنا على الأدوار ذات الطابع القانوني وهي نظرة تشير إلى قناعة لديهم بأن الحل لإصلاح وتصحيح أدوار وسائل الإعلام الليبية يتم من خلال تفعيل الجانب القانوني، غير أن أهم دور يجب أن تقوم به وسائل الإعلام من وجهة نظرهم هو إصلاح البيت الداخلي للقطاع عن طريق تحسين الممارسات المهنية حيث من الملاحظ وجود ضعف في هذا الجانب المتعلق بالالتزام بأخلاقيات المهنة سواء كان هذا الضعف موجود بقصد أو بدون قصد من الإعلاميين كما أشرنا سابقاً، بالإضافة إلى التخبط الواضح في تنظيم العمل النقابي للمهنة إذ لا توجد نقابة يجمع عليها الإعلاميين الليبيين حتى الأن، كما يمكن أن نستشف من النقطة الثانية وجود قناعة لدى الإعلاميين بضرورة وضع حد – أو على الأقل – تنظيم عمل القنوات الليبية التي تعمل من خارج ليبيا والموجود أغلبها في دول عربية، لذا فإن مسألة تفعيل الاتفاقيات العربية التي تنظم عمل الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي سيساهم في قيام وسائل الإعلام الليبية بأداء أدور أفضل وأكثر فاعلية تجاه قضايا المصالحة في ليبيا، وفي العموم يمكن القول: إن المتوسط العام لهذا المحور يشير إلى أن الإعلاميين بشكل عام يؤيدون ضرورة قيام وسائل الإعلام الليبية بأدوار أكثر إيجابيا لصالح المصالحة في ليبيا.

10.2.2. الإجراءات العملية لتفعيل دور الإعلام في تحقيق المصالحة

جدول 9 يوضح وجهات نظر الإعلاميين عن الإجراءات العملية لتفعيل دور وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
عقد اجتماع يجمع ملاك الوسائل الإعلامية لوضع استراتيجية تدعم خطاب موحد تجاه تحقيق المصالحة	73	85.9	6	7.1	6	7.1	2.79	93
عقد اجتماعات بين ملاك الوسائل الإعلامية والجهات التشريعية والتنفيذية والنقابية	74	87.1	6	7.1	5	5.9	2.81	94

لإصلاح الإعلام الليبي								
عقد ملتقيات تجمع الإعلاميين لوضع خارطة طريق لدور الإعلام في المصالحة	79	92.9	4	4.7	2	2.4	2.91	97
عقد ورش عمل لرسم ملامح لدور الإعلام في المصالحة	77	90.6	4	4.7	4	4.7	2.86	95
المجموع							2.84	

من البيانات المعروضة في الجدول رقم 9 يمكن ملاحظة أن من أهم الإجراءات العملية التي يعتقد الإعلاميين بأنها يمكن أن تساهم في تفعيل دور وسائل الإعلام الليبية في تحقيق المصالحة ضرورة عقد ملتقيات خاصة بالإعلاميين يكون الغرض منها وضع خارطة طريق توضح دور وسائل الإعلام الليبية في المصالحة ثم تليه ضرورة عقد ورش عمل ترسم ملامح هذا الدور مستقبلاً، وبالرغم من وجود حراك شهدته مرحلة ما بعد أحداث فبراير مباشرة وتزايد وتيرة الفاعليات التدريبية والتوعوية والتي كان الهدف منها تنظيم الإعلام وفق أسس مهنية وطنية تأخذ بعين الاعتبار ممارسة المهنة وفق أخلاقيات ومعايير رصينة وفي ضوء المصلحة العامة، إلا أنها لم تناقش بشكل مباشر مسألة المصالحة لأنها لم تكن تحظ بالأهمية التي هي عليها اليوم، ولكنها في المجمل إجراءات تصب بشكل أو بأخر في مصلحة وجود مجتمع متسامح ومتماسك يتعرض إلى خطاب متوازن ومتنوع. [24] وبالنظر إلى مجمل الإجراءات التي يرى الإعلاميون أنها ضرورية لتحقيق المصالحة نجد أنها تحظى بمتوسط حسابي أعلى من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الثلاثي.

جدول 10 يوضح مقترحات الإعلاميين لتفعيل دور وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة

ت	مقترحات عملية لتفعيل دور الإعلام في المصالحة	التكرار	النسبة
1	إعداد ميثاق مهني تكون من أولوياته قضية المصالحة الوطنية	8	18.2
2	إيقاف القنوات الممولة من الخارج والمستفيدة من الصراع في ليبيا	6	13.6
3	إعداد دورات تدريبية وتأهيلية للإعلاميين والصحفيين	6	13.6
4	العمل على بناء إعلام مستقل	5	11.4
5	تكثيف الحملات الإعلامية التي تهدف للمصالحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	5	11.4
6	اختيار الكوادر المؤهلة وبث دماء جديدة من الشباب في المؤسسات الإعلامية	4	9.1
7	توعية الموطنين بمخاطر وسائل الإعلام	4	9.1
8	تفعيل القضاء ضد الانتهاكات الإعلامية	4	9.1
9	اشراك العناصر النسائية بصورة أكثر فاعلية في العمل الإعلامي	2	4.5
المجموع		44	100

من الملاحظ أن بيانات الجدول رقم 10 تنسجم مع أهم نتائج الجدولين 8 – 9 حيث أن الفقرتان 1 و3 تتفقان مع وجهة نظر الإعلاميين بضرورة دعم أخلاقيات المهنة والتركيز على تدريب الإعلاميين، وهما مهمتان تحظيان بأعلى نسبة مئوية عن باقي الاقتراحات الأخرى، كما يظهر بشكل

[24] - لمزيد من المعلومات أنظر: أسبيته، خالد سعيد، وآخرون، تقرير عن رؤية المجلس الأعلى للإعلام في ليبيا، هيئة دهم وتشجيع الصحافة، طرابلس، 2012.

جلي أيضاً ميل الإعلاميين لتبني المسار القانوني في اقتراحاتهم لتفعيل دور الإعلام كما أوردوا ذلك في الجدول 9 أيضاً، أما باقي الاقتراحات فهي تتجه نحو تفعيل دور وسائل الإعلام من خلال التركيز على اعتبارات أخرى لا تتعلق بقطاع الإعلام بصورة مباشرة مثل برامج التوعية للمواطنين وتفعيل القضاء وإشراك العنصر النسائي في العمل الإعلامي. تتفق نتائج هذا الجدول خاصة الواردة في الفقرة رقم 5 مع ما توصلت إليه دراسة مايكل لابست وزملائه .Michael L Best et al(2011)، ودراسة زيتيزوف Zeitzoff (2017) من أهمية دور الإعلام الرقمي في نشر الحقيقة وكذلك تعزيز المصالحة الوطنية.

10.2.3. تحديات أمام دور الإعلام في تحقيق المصالحة

جدول 11 يوضح التحديات التي تقف عقبة في طريق وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة من وجهة نظر الإعلاميين

أهم التحديات	التكرار	النسبة
احتكار وسيطرة أطراف الصراع على وسائل الإعلام	83	17.7
تغذية وسائل الإعلام للنزاع بدلاً عن التخفيف منه وإنهائه	82	17.4
تهميش وتجاهل الجهات المسئولة عن وسائل الإعلام لدور الإعلام	81	17.2
ضيق نظرة الوسائل الإعلامية على مصالحها الخاصة فقط	77	16.4
ضعف تناول مشكلات المواطن والمجتمع الليبي	74	15.7
عدم القناعة العامة لدى الجميع بدور الإعلام في تحقيق المصالحة	73	15.5
المجموع	470	100

من الواضح أن وسائل الإعلام الليبية باتت تواجه العديد من التحديات بعد تلك التحولات الكبيرة التي حدثت لقطاع الإعلام في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011م، حيث برزت بقوة وسائل إعلامية تتبع القطاع الخاص أمام تضاؤل حجم ودور وسائل الإعلام التابعة للمؤسسات الحكومية الرسيمة، وهذا بالطبع شكل مناخ جديد وأعاد صياغة المشهد الإعلامي الليبي وفق رؤى وأهداف جديدة بل وغير واضحة المعالم أيضاً، لذا فإن الضرر الذي قد تلحقه هذه الوسائل حديثة العهد بقضايا المصالحة في ليبيا قد يكون في جزء لا بأس به ناتج عن هذا الغموض في الأهداف، وقد يكون أيضاً بسبب ضبابية الرؤية التي تغطي سماء قطاع الإعلام الليبي العاجز ربما عن ترتيب أولوياته في المرحلة الحالية والمقبلة مع عدم انكار وجود نية لدى جزء مهم من هذه الوسائل الحديثة لتعكير صفو المجتمع الليبي وإشاعة الفرقة بين أبنائه كما أشار الإعلاميون سابقاً (انظر الجدولين 3-4)، وفي هذا المناخ يضيف الإعلاميون تحديات مصاحبة لهذا الوضع بل وتلقي بظلالها على بعض الأسباب التي تحجم من دور وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة وتنبئ أيضاً بنواياها في إبقاء الوضع على ما هو عليه

تجاه مسألة المصالحات الوطنية بين الأطراف المتصارعة، حيث يذكر الإعلاميون، وكما يظهر في الجدول 11- أن من أهم هذه التحديات ما يلي:

- احتكار وسيطرة أطراف الصراع في ليبيا على وسائل الإعلام وتغذيتها له.
- إهمال الجهات المسؤولة عن تنظيم الإعلام لهذا القطاع ودوره في تحقيق المصالحة.
- تركيز وسائل الإعلام الليبية على مصالحها الخاصة وإهمال تناول مشكلات المواطن والمجتمع.
- ضعف القناعة العام بأهمية دور وسائل الإعلام في معالجة وحلحلة ملف المصالحة في ليبيا.

11.نتائج الدراسة:

- نسبة كبيرة من الإعلاميين المشاركين في الإدلاء بآرائهم في البحث كانوا من الذكور ممن يعملون في مؤسسات إعلامية داخل ليبيا وممن يعمل في القطاع العام، بالإضافة إلى أن أغلبيتهم المشاركين لا ينتمون لحزب سياسي.
- أغلب المشاركين فكانوا من كانوا من الإعلاميين العاملين في القنوات الفضائية الليبية والإذاعات المحلية المسموعة ثم تليهم الأكاديميين المتخصصين في مجال الإعلام.
- أن أغلب الإعلاميين المشاركين في البحث يقيمون دور وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة في ليبيا بأنه دور سلبي، وأن هذا الدور السلبي يحدث غالباً بشكل مقصود.
- يرى الإعلاميون أن ملاك وسائل الإعلام الليبية هم بالدرجة الأولى المسؤولين عن تأجيج الخلافات بين الليبيين، وأن هناك الجهات تفرض على هذه الوسائل القيام بتوسيع هذه الخلافات، لذا يشير الموقف العام للإعلاميين تجاه علاقة وسائل الإعلام الليبية من تأجيج الخلافات بين الليبيين بأنها متورطة بقوة في تأجيج الخلافات في المجتمع الليبي.
- يرى الإعلاميون أن المضامين التي تنشرها وسائل الإعلام الليبية تجاه قضية المصالحة تدعو إلى تأجيج الخلافات بين الليبيين، حيث تنشر مواد لها علاقة بالدعوة لعدم التسامح والمصالح، وتجاهل اهتمامات الرأي العام، وأنها صادرة عن وسائل إعلامية ممولة من جهات تعمل ضد المصالحة، وأن أغلب هذه المضامين متحيزة نتيجة تأثير جهات مسلحة في محتوى البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام الليبية.

– إن الإعلاميين الليبيين لديهم مستوى إدراك مرتفع بأن وسائل الإعلام الليبية تملك القدرة على لعب دور مهم لصالح قضايا المصالحة في ليبيا مستقلاً إذا من توفرت لها الفرصة، تهيأ المناخ وتيسرت الظروف للقيام بهذه المهمة.

– إن جميع الأدوار التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام الليبية تجاه قضايا المصالحة تحظى بأهمية لدى الإعلاميين، إلا أنهم يؤكدون بشكل أكبر على الأدوار ذات الطابع القانوني وهي نظرة تشير إلى قناعة لديهم بأن الحل لإصلاح وتصحيح أدوار وسائل الإعلام الليبية يتم من خلال تفعيل الجانب القانوني.

– من أهم الإجراءات العملية التي يعتقد الإعلاميين بأنها يمكن أن تساهم في تفعيل دور وسائل الإعلام الليبية في تحقيق المصالحة هي: عقد ملتقيات خاصة بالإعلاميين يكون الغرض منها وضع خارطة طريق توضح دور وسائل الإعلام الليبية في المصالحة ثم تليه ضرورة عقد ورش عمل ترسم ملامح هذا الدور مستقبلاً.

– تتجه اقتراحات الإعلاميين تجاه قضايا المصالحة إلى ضرورة دعم أخلاقيات المهنة والتركيز على تدريب الإعلاميين، بالإضافة إلى إعداد برامج لتوعية المواطنين وتفعيل القضاء وإشراك العنصر النسائي في العمل الإعلامي.

– من أهم التحديات الذي ذكر الإعلاميون بأنها تعيق دور وسائل الإعلام في تحقيق المصالحة هي: احتكار وسيطرة أطراف الصراع على وسائل الإعلام وتغذيتها له، وإهمال الجهات المسؤولة عن تنظيم الإعلام لهذا القطاع ودوره في تحقيق المصالحة، وتركيز وسائل الإعلام الليبية على مصالحها الخاصة وإهمال تناول مشكلات المواطن والمجتمع، وضعف القناعة العام بأهمية دور وسائل الإعلام في معالجة وحلحلة ملف المصالحة في ليبيا.

12.التوصيات:

– ضرورة إشراك فئات متنوعة للعمل في وسائل الإعلام الليبية حتى تستطيع أن تعكس وجهات نظر وتمثل الشريحة التي تنتمي إليها.

– تدريب الإعلاميين على أخلاقيات المهنة وزيادة مهاراتهم على الفصل بين تناول الموضوعات التي تهم الشأن العام بموضوعية ومهنية وبمعزل عن انتماءاتهم المختلفة.

– ضرورة الاهتمام بتنظيم قطاع الإعلام الخاص ووضع الضوابط والتشريعات التي تنظم عمله وتحدد معايير ملكيته وسبل تمويله وتقطع الطريق على أي جه تحاول أن تستغله نحو تحقيق

مصالحها الشخصية وعلى حساب قضايا المجتمع الليبي من خلال وضع الأسس لسياسات إعلامية سليمة تخدم الفرد والمجتمع.

– يجب أن تهتم الدولة بمنع الجهات المسلحة من استخدام وسائل الإعلام لصالح توجهاتها من خلال تحقيق استقلالية قطاع الإعلام من التبعية لأي جهة تنفرد به وتحتكره، لذا وجب أن تضمن أن يكون الإعلام الليبي مبني على أساس تقديم خدمة عامة لجميع الليبيين على اختلاف توجهاتهم واهتماماتهم.

– فسح المجال أمام الخبراء في مجالات الإعلام للقيام بدورهم المهني تجاه تعزيز قيم التسامح والعدالة في المجتمع الليبي وتوفير قيم الحرية والمسؤولية في العمل الإعلامي، وكذلك القيام بدورهم تجاه توعية المواطنين بالشأن العام والقضايا التي تتعلق بمصيرهم المشترك.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. التائب، مسعود حسين. اتجاهات النخبة نحو معالجة وسائل الإعلام الليبية لقضية المصالحة الوطنية، دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية, مجلد 19، ص ص437-463. 2013.

2. ناصف، حنان. دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة السلام في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة لبنان. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، الجزائر. 2022. متاحة على: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream

المراجع الأجنبية:

3. Adam, G. Peacebuilding Through the Media Part 1. Crosslines Global Report, Issue 28. p, 28-30.1997.

4. Al-Rawi, A. The Arab Spring and Online Protests in Iraq. International Journal of Communication, 8, pp. 916-942.2014.

5. Bartu, P. Libya's Political Transition: The Challenges of Mediation. International peace institute. 2014. Available https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_mediation_libya.pdf

6. Best, M. long, W. Etherton, J.,& Smyth,T. Rich digital media as a tool in post-conflict truth and reconciliation. Media, War & Conflict. 4(3) 231-249. 2011.

7. Brantmeier, EJ & Richardson JW. ICT for peace and reconciliation: constraints and possibilities in Cambodia and Tibet. In: Vrasidas C et al. (eds) ICT for Education, Development, and Social Justice Charlotte, NC: Information Age Publishing, 213-236.2009.

8. Devon, E &. Curtis, A. Broadcasting Peace: An Analysis of Local Media Post-Conflict Peacebuilding Projects in Rwanda and Bosnia.

Canadian Journal of Development Studies. Vol 21, Issue 1. pp141-166. 2011.

9. Dube, J. International News Media coverage of the Arab Spring: Actors Technology and Political Impacts. Master thesis. Atlanta University. 2013.

10. Garman, A. Media creation. How the TRC and the media have impacted on each other. Track Two 6 (3 & 4): 36–37.1997.

11. Gilboa, E. Media and Conflict Resolution: A Framework for Analysis, 93 Marq. L. Rev. 87 (2009). Available at: http://scholarship.law.marquette.edu/mulr/vol93/iss1/9

12. Kuusik, Nora (2010) The role of media in peace building, conflict management and prevention. Available at: www.e-ir.info/2010/08/28/the-role-of-media-in-peacebuilding-conflict-management-and-prevention

13. Long, W & Brecke, P. War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution. Cambridge, MA: MIT Press.2003.

14. Orgeret K. Conflict and Post-Conflict Journalism. Worldwide Perspectives. In: Orgeret K, Tayeebwa. Journalism in conflict and post conflict conditions. Worldwide perspectives, 2016. Nordicom

15. Saleh, S. (2017). The Role of Public Relations and Public Diplomacy in Building Libyan Relationships with Italy in the Gaddafi and Post- Gaddafi Era. (PhD Dissertation). Northumbria University Newcastle.

16. Schoemaker, E., & Stremlau, N. Media and conflict: An assessment of the evidence. Journal of Tropical future. Volume 14, Issue 2, April 2014.

17. Scott-Railton, J. (2013). Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution. Center on Irregular Warfare & Armed Groups (CIWAG), Newport, US Naval War College.

18. Verdoolaege, A. Media Representations of the South African Truth and Reconciliation Commission and Their Commitment to Reconciliation. Journal of African Cultural Studies. Vol. 17, No. 2. pp, 181-199.2005.

19. Yamshon E., & Yamshon D. Comics media in conflicts resolution programs: Are they effective in promoting and sustaining peace? Negotiation Journal 421-425.2006.

20. Zeitzoff, T. How social media Is Changing Conflict. Journal of Conflict Resolution. Vol. 61(9). 2017.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

الأوضاع التجارية في منطقة المقرون

(دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

أ.هويدا مفتاح سليمان المغربي

Email: Howidaalmogarby@gmail.com

محاضر بقسم الجغرافيا بكلية الآداب-جامعة اجدابيا

الملخص

في ظل التقدم التجاري الذي طرأ مع بدايات الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، أصبحت تحظى الخدمات التجارية أهمية كبيرة ومتميزة من قبل سكان المدن والقرى، ويعود السبب في ذلك لتزايد حاجة السكان لتلك الخدمات وخاصة بعد تنوع البضائع والسلع وتباين مستويات أصنافها في أماكن تقديم تلك الخدمة، ونتيجة لتسارع نمو القرى وتطورها وارتفاع مستويات التحضر الذي جعل من أمر توفرها بأشكالها وأنواعها أمر ضروريا وأساسيا، بل أصبح توافرها من سمات التحضر، لذلك يجب أن تتوفر بكفاءة وكفاية لتلبية حاجات ورغبات السكان.

الهدف من هذه الدراسة هي معرفة الخدمات التجارية المقدمة في منطقة المقرون لغرض تنميتها وتطويرها للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وكذلك إبراز أهمية منطقة المقرون كحلقة وصل بين مدن الشرق ومدن الغرب في نقل البضائع.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي واستخدمت الاستبيانات المتعلقة بالمستهلك والأخر بالبائع وتوصلت إلى النتائج أهمها أن الخدمات التجارية لا تلبى احتياجات السكان حيث لا توجد محلات تجارية متخصصة للسلع حيث تباع السلع المختلفة والمتنوعة في نفس المحل، إضافة لنقص السلع بجميع أنواعه وعدم اهتمام الدولة بقطاع التجارة والتجار بالمنطقة.

Summary

In light of the commercial progress that occurred in the nineteenth century, commercial services became very important and distinguished among the residents of cities and villages.

This is due to the increasing need of the population for those services, especially after the diversity of goods and commodities.
and the varying levels of their types in the places where that service is provided. As a result of the rapid growth and development of villages, and the high levels of urbanization, they made their availability in all their forms and typed a necessity. Available efficiently and sufficiently to meet the needs and desires of the population.

This study aims to identify the commercial services provided in the Al-Maqroun area to develop and develop it to contribute to the social and economic development of the region, as well as highlighting the importance of the Al-Maqroun area as a link between the cities of the East and the cities of the West in the transportation of goods.

The study used the historical approach and the descriptive approach, and used questionnaires related to the consumer and the other to the seller, and reached the most important results, the most important of which is that commercial services do not meet the needs of the population, as there are no specialized shops for commodities, where different and various the item is sold in the same store, in addition to the lack of commodity of all kinds The state's lack of interest in the trade sector and merchants in the region.

مقدمة

تعد الوظيفة التجارية واحدة من الوظائف المهمة كأي مدينة تخدم سكان المدينة وضواحيها، وتتحدد السلعة التجارية في أي مدينة بناء على عدة عوامل منها: حجم المدينة ونشاط اسواقها وكفاءة طرق النقل الى تربطها بإقليمها، ويعد موضوع البحث واحدا من المواضيع المهمة التي تتناولها جغرافية الاقتصادية المتمثلة في تحديد الأهمية التجارية لمنطقة المقرون.

فالعملية التجارية هي نشاط انساني طوعي يهدف الى تحقيق الربح المادي ويتم من خلال تبادل السلعة أو الخدمة مقابل المال ويتم غالبا في إطار السوق، ففي المنطقة الدراسة تعد حركة التجارة هي الوسيلة الأساسية للحصول على المنتجات الضرورية للموطنين سواء السلع الأساسية أو السلع الثانوية.

مشكلة البحث:

نظرا لسعى ضواحي المدن الليبية للتطوير والبحث عن الحياة افضل من خلال توفير السلع والاحتياجات، ولهذا تعتبر الخدمات التجارية احد اهم الخدمات التي لابد من توفرها للأفراد في أي تجمع سكاني ولذلك فان قطاع التجارة من اهم القطاعات المرتبطة بناء مستقبل الدولة المرتبطة مباشرة بالواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

فقد شهدت منطقة المقرون بعض التغيرات التجارية في نوعية السلع المتداولة بين السكان الذين عانوا من عدم توافرها وصعوبة الحصول عليها، السؤال المطروح كيف توفر هذه السلع لسكان المنطقة، وماهي السلع الأكثر تداول بينهم؟

فرضيات البحث:

1. تعتبر منطقة المقرون حلقة وصل للسلع التجارية بين المدن الليبية
2. أن متوسط دخل المستهلكين يؤثر في القوة الشرائية للسلع التجارية
3. تزايد اعداد المحلات التجارية خلال فترة الدراسة، وتنوع بضائعها.

اهداف البحث:

يهدف البحث بالدرجة الأولى على جمع معلومات عن الخدمات التجارية المتوفرة في منطقة الدراسة، وذلك من خلال:

1. معرفة السلع المتوفرة والسلع غير المتوفرة في منطقة الدراسة.
2. حصر اعداد المحلات التجارية في منطقة الدراسة.
3. معرفة المدن التي تستورد منها السلع.
4. التعرف على بعض المشاكل التي تعانى منها المنطقة الدراسة وكيفية التغلب عليها.

اهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في القاء الضوء على الواقع التجاري لمنطقة المقرون التي لم يتطرأ اليه الباحثون بطريقة مباشرة، وكذلك حصر عدد وأنواع المحلات التجارية فيها ومعرفة السلع المستهلكة داخل المنطقة

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي في سرد تطور منطقة الدراسة والتاريخ التجاري لليبيا.
2. المنهج الوصفي في تحليل ووصف منطقة المقرون، كما استخدمت الخريطة لتحديد الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

كما اعتمدت الدراسة على اتباع الاجراءات التالية:

أولا: مرحلة جمع البيانات:

1. الجانب النظري الذي تم من خلاله الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والدوريات والرسائل العلمية والشبكة الالكترونية.
2. الجانب الميداني في هذه المرحلة تتم جمع المعلومات والبيانات من خلال: الاستبيان متعلق بالمستهلكين، والأخر متعلق بأصحاب المحلات التجارية، والتقاط بعض الصور، واعتمد على استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع المواطنين.

ثانيا: مرحلة تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من مرحلة تجمع البيانات وتفريغها في جداول تأتى مرحلة تحليل البيانات واخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، ومن ثم تفسير المعطيات المتحصل عليها، ثم إعداد مجموعة من الأشكال والجداول من هذه البيانات شاملة لتحليلها والتوصل الى المعلومات.

التعريفات الإجرائية:

1. السوق: هو مكان لبيع أو استبدال المنتجات أو مواد الخام ما بطريقة الجملة او التجزئة، وهو مكان المعنوي تتحدد فئة طبيعة وشروط العقد التجاري والمبلغ المطلوب نظير السلعة أو الخدمة.
2. العملية التجارة: هي الفعل الذى يرتبط بين بيع أو تبديل أو شراء السلع.
3. المحلات المتخصصة: هي المحلات التي تتخصص في بيع نوع واحد من المنتجات أو تقديم خدمة ثابتة مثل محلات المجوهرات او الملابس.
4. المحلات المنوعة: هي التي تمتلك مجموعة من الاقسام التجارية ويعمل كل قسم منها على بيع نوع معين من المنتجات مثل جزء من محل يعمل على بيع السلع الاستهلاكية كإطعام وجزء اخر يحتوي على سلع اخرى مثل المواد الكهربائية أو مواد التنظيف أو مواد مكتبية.

الدراسات السابقة:

– دراسة (حسن 2005) بعنوان " الوظيفة التجارية لمدينة الزاوية" ركز الباحث اهتمامه على ابراز الدور الرئيسي للحركة التجارية في المدينة، توصلت الدراسة أن هناك علاقة إقليمية تجارية لمدينة الزاوية التي تعتبر البؤر المركزية للحركة التجارية، حيث يشترى سكان الاقليم السلع والبضائع من المدينة لتمثل السلع الغذائية الدرجة الأولى وتأتى المواد المنزلية والكهربائية في أخر القائمة.

– وتناول الباحث (السماع 2019) دراسة بعنوان "أثر التجارة على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة 1970–2014"التى أثبت أن هناك علاقة عكسية بين الواردات والإنتاج المحلى في الأجلين الطويل والقصير.

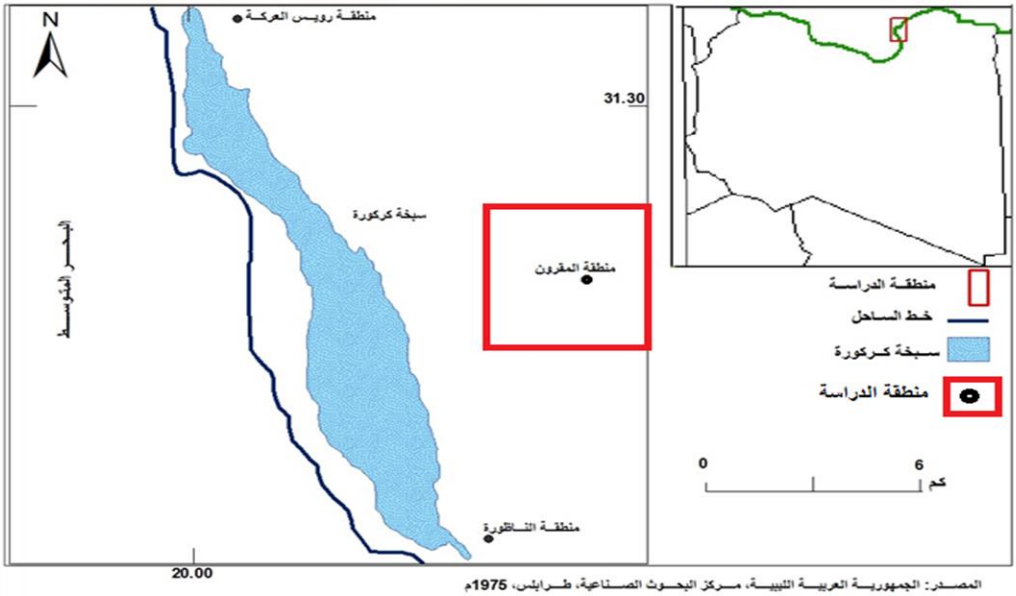
– وتناولت دراسة (التلاوي 2019) " أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2014" وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي تأثر سلبا بالصادرات المعتمدة على سعر النفط المتذبذب وباعتبارها السلعة الوحيدة التي تصدرها الدولة.

موقع منطقة الدراسة:

تقع المنطقة الدراسة في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا ويحد المنطقة من ناحية الغرب سبخة كركورة والبحر الذي تبعد عنه مسافة 5 كم، ومن ناحية الشرق يحدها الطريق الساحلي الذي يفصلها عن منطقة سلوق، ومن ناحية الشمال زاوية طيلمون ومن ناحية الجنوب منطقة الرقطة، اما فلكياً تقع عند بين دائرة عرض 20َ59.19ْ شمالاً وخط طول 31َ35".21ْ درجة شرقا(انظر الخريطة).

فهي تقع على أرض مستوية وسط سهل ساحلي صحراوي متسع في مستوي سطح البحر، وتقع المنطقة القديمة على ارتفاع 37 متر عند نقطة السوق القديم التي تقع على ارتفاع 34م عن مستوى سطح البحر وتقع المنطقة السكاني الجديدة في غربها.

الشكل (1) يوضح الموقع الجغرافي لمنطقة المقرون



المصدر: الجمهورية العربية الليبية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، 1975م

المبحث الأول

التطور التاريخي للتجارة في منطقة المقرون

غم تطور النشاط التجاري الذي شهدتها معظم المدن الليبية مثل طرابلس، وبنغازي وطبرق ومصراته ..الخ، الا أن منطقة المقرون لم تشهد نشاط للأوضاع الاقتصادية والتجارية على مر السنيين وذلك لعدم اهتمام الدولة بالمنطقة بوضع خطط تنموية لتطوير التجارة فيها.

ففي العهد الروماني كان الاهتمام بالنشاط التجاري المنصب على مدينة بنغازي لوجود ميناءها التي يصدر من خلالها البضائع تأتي من جنوب ليبيا عن طريق القوافل التجارية وإهمال باقي مدن برقة فذلك الاهتمام كان متمركزاً على مدن وموانئ اقليم طرابلس، ويرجع ذلك إلى الفوضى التي كانت تعم المدن الساحلية ببرقة وذلك بعد مقتل الامبراطور الاسكندر سفيروس عام 235ق.م ثم ظهرت ثورة اليهود* ضد الرومان من الداخل حيث دمرت كل ما تصل اليه ايديهم لتسبب في دمار شامل للمدينة شلت معه حركة التجارة بالميناء حتى امتدت إلى طرابلس فنعكس ذلك على الاوضاع التجارية والاقتصادية للدولة الليبية في تلك الفترة(1).

واعتمدت منطقة المقرون في التجارة منذ زمن الاغريق والفنيقين والرومان علي توفير احتياجاتهما من تجارة القوافل التي تأتي من الجنوب القادمة من وسط قارة افريقيا' الا أن تعرض هذه التجارة للنهب والسرقة بسبب عدم توفير الأمن للطرق التي تمر بها القوافل في شمال البلاد أدى الى فترات كساد وركود تجارى في البلاد كما شهد سكان البلاد الى فترات صراع مع الغزاة المستعمرين على السكان في معظم الدول الليبية على اعتمدتهم على انفسهم في تلبيه احتياجاتهم الاساسية مثل طعام وملبس، الا أن ازدهار تجارة القوافل كانت عاملا في نمو المدن الساحلية والتي كانت ثغورا لتصدير السلع التجارية الخارجية والداخلية لليبيا وقد ساعد ذلك على توسع مدن الموانئ الرئيسية بنغازي وطرابلس وتطور مدن اخرى مثل الزاوية ودرنة ومصراته الا أن المنطقة الوسطة كانت ولازالت تمثل منطقة فراغ حضاري.

ومع بداء الحكم العثماني الثاني للبلاد في سنة 1835م كمرحلة جديدة في التنظيم الاقتصادي والإداري للبلاد بتصليح والاهتمام بتطوير الميناء حيث صدر الملح والإسفنج من المناطق الساحلية الليبية وكذلك صدر التمر الذى يأتي من الجنوب عبر الطريق الواصل إلى منطقة المقرون ثم إلى ميناء بنغازي إلى إيطاليا واليونان وغيرها(5)، واستمر ذلك الازدهار حتى وقوع الاحتلال الايطالي

حيث انهارت معه تجارة القوافل التي كانت مصدر أساسي في تصدير البضائع عبر ميناء بنغازي إلى العالم الخارجي(2).

وجاءت الحكومة الليبية في سنة 1969م العمرانية ليكون الاهتمام منصباً على الزيادة دخل الدولة، حيث كان لاكتشاف النفط وارتفاع القوة الشرائية وتنوع احتياجات السكان كل هذا أدى إلى التوسع في الموانئ الليبية لتواكب حركة الاستيراد المتزايدة، فقررت الحكومة وضع خطط لمشاريع تنموية تهدف إلى توسيع ميناء بنغازي نتيجة لزيادة حركة التجارة الخارجية باعتبارها المنفذ الرئيسي والمنطقة الوسطى والجنوبية من ليبيا وبذلك أصبح غير قادر على استيعاب ما تتطلب مخططات التنمية الواسعة وكذلك زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة لزيادة الدخل القومي والنمو السكاني السريع للمن الليبية (6)، واعتمدت منطقة المقرون على توفير احتياجات السكان من هذا الميناء، واعتبرت المنطقة حلقة وصل بين المدن الليبية في الشرق والغرب الا أنها لم تحظى باهتمام في مجال التجارة أو الزراعة بسبب ارتفاع نسبة الاملاح في التربة وصعوبة إصلاحه للقيام بنشاط الزراعي في المدينة اضافة للانخفاض كمية المياه الجوفية حيث تكاد تنعدم فيها المياه الجارية جعل من سكانه الاعتماد الكلى على استيراد الخضروات والفواكه من المدن المجاورة مثل قمينس واجدابيا ولا يوجد فيها أي نشاط صناعي يذكر لذلك تتوفر كل السلع لأساسية مثل الشاي والسكر والدقيق وغيرها والسلع الثانوية مثل الأدوات الكهربائية والاحذية والاثاث .....الخ، كما أن منطقة المقرون تفتقر الى المباني التجارية التي لا تستطيع من خلالها توفير الخدمات التجارية للسكان.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في التجارة في منطقة المقرون

تتمثل في عاملين أساسين وهما:

أ. العوامل الطبيعية:

للموقع الجغرافي تأثير على حركة التجارة في منطقة الدراسة فهى تقع تقريبا في منتصف المسافة ما بين مدينتين بنغازي واجدابيا البالغة 160كم وترتبط المقرون مع بنغازي بطريقتين هما طريق بنغازي قمينس المقرون وهو جزء من بنغازي سلوق المقرون مما ساعد على سهولة اتصاله مباشرة بالمدن في غرب وشرق ليبيا واستمرار النشاط التجاري مع ظهيرة يتمثل حلقة وصل يرتبط أغلب المدن الشرقية والجنوبية في نقل السلع بينهما.

أما تأثير المناخ على التجارة في منطقة الدراسة يتضح من خلال الإشعاع الشمسي الذى هو مصدر الرئيسي للطاقة التي تؤثر مباشر في الإنتاج الزراعي حيث يحتاج الضوء الناتج عنه لإتمام عملية النمو النبات، ويؤثر كل من طول النهار ومدة سطوع الشمس في نمو المحاصيل، حيث يصل معدل سطوع الشمس في منطقة المقرون إلى(9.65)، وهو المعدل الذى يساعد في نمو المحاصيل، كما تؤثر درجة الحرارة تأثيراً مباشراً في الحياة النباتية حيث تصل متوسط درجة الحرارة في منطقة المقرون إلى(21.5) بينما تنخفض نسبة الأمطار في المنطقة لتصل إلى(172.8) الأمر الذي يلزم اعتماد المزروعات على مياه الري(7).

اما للرياح تأثير في عمليات زراعة المحاصيل الا ان هبوب الرياح الجافة الآتية من الصحراء تؤثر على بعض المحاصيل, وتسبب في سرعة النتح فتصاب الاشجار بالجفاف وتؤثر الرطوبة النسبية في نمو المحاصيل عن طريق تأثيرها المباشر في عملية النتح، لذلك فالإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة لا يكفى لسد حاجات السكان حيث يعتمد اغلب السكان في توفيره من المدن المجاورة، كما أن العواصف الترابية التي تتعرض لها منطقة الدراسة في أواخر فصل الربيع الذى تصل فيها سرعتها إلى(7.5)(7)، وبداية فصل الصيف وذلك بسبب مرور المنخفضات الجوية والتي تسبب في أثارت الغبار الأمر الذي يحجب الرؤية ويؤدي إلى تعرقل حركة نقل البضائع للمنطقة، ولذلك يؤخذ في الاعتبار في اختيار موقع المصنع في اتجاه عكس الرياح، وتقع المصانع في منطقة المقرون في الركن الجنوبي الغربي وهي عبارة عن ورش تصليح... وغيرها يتفق مع اتجاه الرياح السائدة في لمنطقة الدراسة الغربية, والرياح جنوبية غربية لكى لا ينقل الملوثات إلى التجمعات السكنية

ولا تنقل الضوضاء إليها، كما تسبب هبوب الرياح الجنوبية إلى زحف الكثبان الرملية على الطرقات السريعة في توقف حركة النقل واقفال الطرق لساعات طويلة في نقل البضائع.

كما تؤثر الكتل الهوائية القارية علي منطقة الدراسة وهذا النوع من الكتل الهوائية الذي يؤثر علي مناخ منطقة المقرون ينشأ على الصحراء الكبرى حيث الهواء قاري يتصف بالجفاف لأنه تنشا فوق منطقة جافة وغالباً ما تكون هذه الكتل الهوائية محملة بالأتربة والرمال وخاصة في فصل الربيع عندما تأتي في مقدمة المنخفضات الجوية التي تمر علي البحر المتوسط من الغرب الي الشرق مما يؤثر سلبا على الزراعة وحركة التجارة فيها.

ب. العوامل البشرية:

ويعد النمو السكاني للمدينة عاملاً من العوامل الاساسية في زيادة الاستهلاك المنطقة من البضائع المستوردة، فمن البديهي أن كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على السلع لتصبح هناك قوى شرائية تزداد معه حركة التجارة التي تؤثر على الجانب الاقتصادي للمنطقة الدراسة، فمن خلال تتبع النمو السكاني لمنطقة الدراسة يتضح لنا من خلال الجدول التالي(1) أن سكان منطقة المقرون كان عددهم 1790نسمة في سنة 1973م ليزداد حتى وصل إلى 2156 نسمة في سنة1990 م ثم وصل إلى 2950 نسمة في سنة 2006 وازداد عددهم إلى نحو3479 في سنة 2010م وسجل في سنة 2016م نحو 4163 نسمة.

كما أن وقوع منطقة المقرون في المنطقة الوسطى جعلها ترابط مدن الشرق والغرب في ليبيا بطريق برى الرئيسي الذي سهل في نقل البضائع، وهي خطوط طويلة تربط مدينة بنغازي إلى الجنوب بسلوق ثم المرور بالمقرون ثم اجدابيا ويمتد حتى اوجلة ثم جالو وهو طريق معبد ثم يمتد إلى الكفرة عن طريق صحراوي معبد ولكن يحتاج الى صيانة، أما داخل المنطقة لا يوجد الا طريق رئيسي واحد توجد فيه محلات تجارية لتوفير بعض السلع الضرورية للسكان، كم أنها منطقة رعوية حيث يعتمد غلب سكانه على الرعي ولا يشتغلون في التجارة.

بالرغم من ظهور الطفرة النفطية خلال الفترة من (1975- 1984م) في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المدن الليبية وتطبيق نظام التعادل في التنمية المكانية للحد من الهجرة الداخلية للمدن الرئيسة التي حظيت بمشاريع تنموية ضخمة في قطاع الإسكان وقطاعي الزراعة والصناعة الا أن منطقة المقرون لم تحظى بالمشاريع الاقتصادية أنداك وأصبحت بيئة طاردة للسكان.

ولعدم وجود ميناء في المنطقة على الرغم من وقوعه على الساحل الليبي مما جعلها تعتمد بشكل أساسي على توفير السلع من المدن الأخرى مثل بنغازي، كما مرت المنطقة بالظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمر بها الدولة في السنوات الاخيرة كنقص السيولة النقدية لشراء السلع أثر ذلك على القوة الشرائية لسكان منطقة الدراسة.

جدول رقم (1) عدد السكان في منطقة المقرون خلال الفترة من (1973-2016م)

السنة	عدد الذكور	عدد الإناث	إجمالي عدد السكان
1973	887	903	1790
1990	1067	1089	2156
1995	1256	2198	2554
2000	1354	1399	2756
2006	1489	1461	2950
2010	1751	1728	3479
2016	2080	2083	4163

المصدر: تعدادات العام للسكان لسنة(1973-1995-2010).

الهيئة العامة للمعلومات، التقديرات الأولية لتعدد العام للسكان 2006.

الحركة التجارية في منطقة المقرون

اولا: المحلات التجارية في منطقة المقرون:

توجد المحلات التجارية في شارع رئيسي واحد يوجد في منطقة المقرون، وأنشئت المحلات التجارية في العهد الإيطالي سنة 1938م، عندما قامت الحكومة الايطالية باستثمارات مباشرة في تنمية التجارة والصناعة لأفراد الجالية الايطالية (1)، وتظهر تلك المحلات في شكلها المعماري القديم حيث تعانى من تهاكل جدرانها وصغر مساحتها، فهي تحتاج الى صيانه كما هو موضحا ى الصور في الملحق(1).

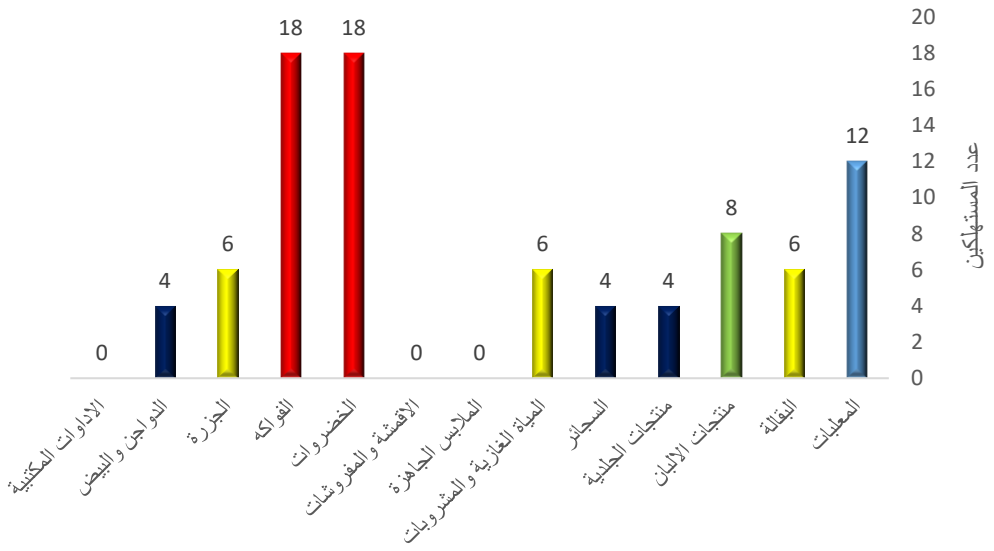
كما أن المحلات التجارية في منطقة المقرون هي محلات متنوعة حيث تباع في المحل الواحد أنواع عدة من السلع فمثلا جميع المحلات تبيع المواد الغذائية مع مواد التنظيف والخضروات والفواكه (أنظر الصورفى الملحق رقم(2)).

ثانيا: السلع المستهلكة في منطقة الدراسة:

وفي السنوات السبع الأخيرة تدفقت أنواع عديدة وجديدة من البضائع الواردة تحمل اسم البضائع العامة مثل الالكترونات ولوازم الأطفال ومواد التجميل والحلويات والمعدات الطبية وأغذية المعلبة، لحوم والأسماك المجمدة وأقمشة المصنوعات الجلدية وأخذيه، الأدوات المنزلية والأثاث ...الخ، حيث كانت تلك البضائع غير ضرورية بالنسبة للمستهلك ومن المهم توفير السلع الأساسية والتموينية لحياتهم اليومية.

اما منطقة المقرون تعتبر رعوية ومتأخرة عن باقي المدن الليبية في النشاط الزراعي والتجاري فأن سكان المنطقة يركزون اهتمامهم على توفير السلع الأساسية مثل السكر والزيت والارز والخضروات والفواكه ...الخ، كما هو موضحا من الشكل(1) أن الخضروات والفواكه شكلت نسبة 21%لكل منهم من أجمالي استهلاك السلع ثم تأتى المعلبات في المركز الثاني بنسبة14% من أجمالي استهلاك السلع وتأتى منتجات الالبان في المركز الثالث بنسبة 9% تليها البقالة والمياه الغازية كما أن هناك سلع لابد من توافره بشكل يومي مثل الخبز ومنتجات الالبان وهناك بعض المنتجات التي يكون عليها الاستهلاك أذا توافرت في المحلات مثل والادوات المكتبية ، وهناك السلع ضروري التي يتضح فيها انخفاض كبير لعدم توافرها للمواطن مثل الادوية، أما الملابس الجاهزة والاقمشة والمفروشات فهي غير متوفرة في المحلات التجارية بمنطقة الدراسة حيث يستوردها السكان من المدن المجاورة المتمثلة في اجدابيا وبنغازي.

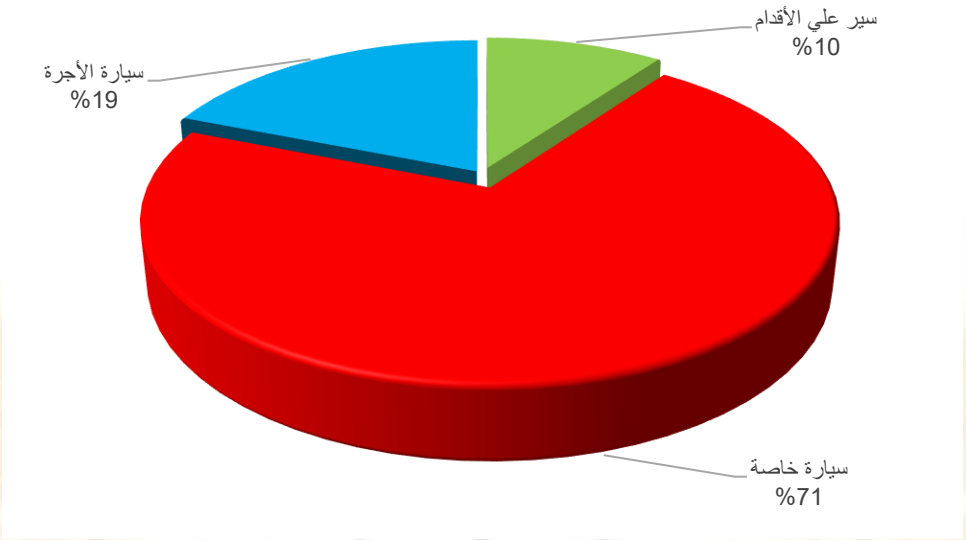
شكل (2) يوضح نسبة السلع المستهلكة فى منطقة المقرون لسنة 2020



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على استبيانات البحث،2020م

أما وسائل النقل المستخدمة للسكان اثناء عملية الشراء فهي تتمثل في (سيارة الخاصة) ثم سيارات الاجرة في توفير السلع من خارج منطقة الدراسة لعدم توافرها، وبعض السكان يذهبوا للمحلات التجارية سير على الأقدام المحلات التجارية نظرا لوقوعها في شارع واحد رئيسي وسط المنطقة، (أنظر للشكل التالي).

شكل (3) يوضح الوسائل التنقل أثناء عملية الشراء

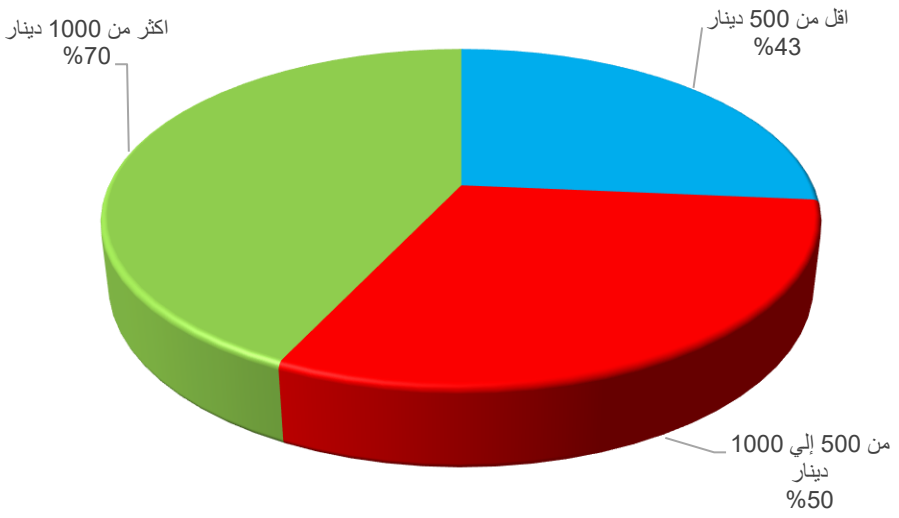


المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على استبيانات البحث،2020م

ثالثا: متوسط دخل المستهلكين وعلاقته بالقوة الشرائية:

تتأثر حركة التجارة في أي مدينة بمستوى دخل الفرد، ويلاحظ من شكل رقم (4) أن متوسط دخل الشهري للمستهلكين يتراوح ما بين(500-1000 دينار) يشكلون نسبة 50%، ولكن خلال فترة الدراسة يعانى السكان بقلة السيولة في المصارف وارتفاع الاسعار نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي تمر بها الدولة وتعانى منطقة الدراسة من نقص حاد في انواع عدة من السلع مثل الالبان ومشتقاته والملابس والادوية والاجهزة الكهربائية .....الخ، وتلك الاسباب تؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للسكان حيت يعانى المستهلكين من المشاكل عدة المتمثلة في ارتفاع الاسعار ونقص في انوع السلع.

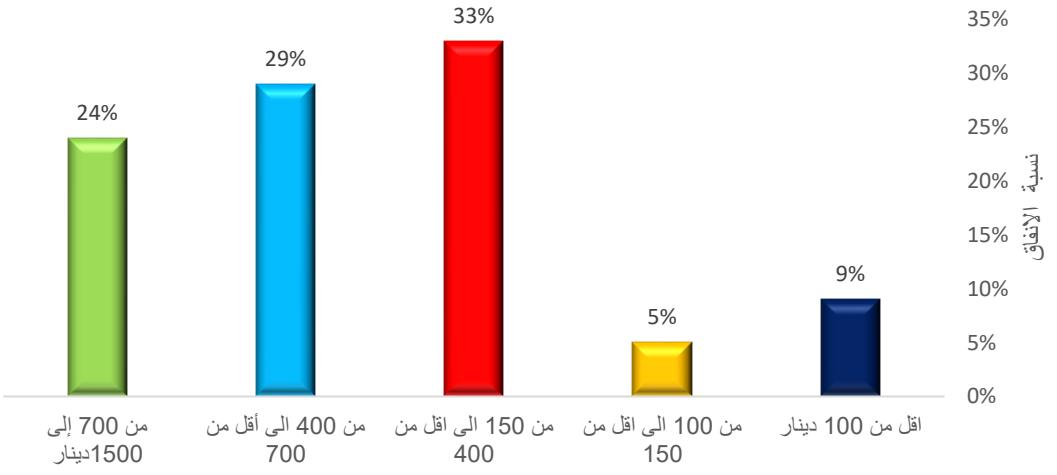
شكل (4) يوضح متوسط الدخل الشهرى للمستهلكين



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على استبيانات البحث،2020م

ويلاحظ من الشكل (5) أن الاستهلاك الشهري للسكان في منطقة المقرون تتراوح مآبين (150-400 دينار) بنسبة 33%، وذلك لتوفير احتياجاتهم الاساسية التي تستهلك كل يوم مثل الخضروات والالبان ومشتقاته والمعلبات وتلك السلع تعتبر منخفضة الاسعار مقارنة مع اسعار السلع الثانوية الاخرى مثل العصائر والمشروبات والبسكويت...الخ، ويستهلك البعض الاخر مآبين (400-700 دينار) بنسبة 29%، وعندما يزداد الاستهلاك حتى يصل الى 1500دينار فانه غالبا بسبب استهلاك الادوية بشكل شهري.

شكل (5) يوضح متوسط الإنفاق الشهرى



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على استبيانات البحث،2020

النـتـائـج:

في ختام هذه الدراسة استعراض أهم النتائج التي توصلنا إليها.

1. تعانى منطقة المقرون من نقص في مختلف انواع السلع الاساسية والثانوية وانخفاض القوة الشرائية، كما تفتقر لوجود محلات تجارية متخصصة مثل محلات لبيع الملابس الجاهزة ومحلات لبيع الاجهزة الإلكترونية أو لبيع الاثاث...الخ، لذلك فأن الخدمات التجارية في المنطقة فأنه لا تلبى احتياجات السكان حيث لا توجد محلات تتخصص في سلع معينة، حيث تباع السلع المختلفة والمتنوعة في نفس المحل فمثلا تباع المواد الغذائية مع مواد التنظيف، إضافة لنقص السلع بجميع انواعه وعدم اهتمام الدولة بقطاع التجارة والتجار بالمنطقة.

2. تعانى منطقة المقرون من نقص في السلع الضرورية مثل الادوية ومستلزمات الأطفال حيث تتوافر فيها صيدلية واحدة.

3. اعتماد سكان منطقة المقرون على توفير السلع من المدن القريبة مثل قمينس وأجدابيا وبنغازى والتي تعتبر من السلع المتداولة بشكل يومي مثل الخضروات والفواكه في منطقة المقرون تليها المعلبات ثم منتجات الالبان وهذا ما يثقل كاهن الموطن من زيادة الأعباء المادية.

التوصيات:

1. وضع الدولة خطط تنموية في منطقة المقرون لتوفير مراكز تجارية من البضائع تخدم السكان والمارين بالمنطقة، وبناء محلات متخصصة لبيع البضائع معينة وبكميات وفيرة لكى يتسنى للمستهلك حرية الاختيار للبضائع.

2. دعم وتنظيم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ليقوم بدوره في التنمية وتوفير فرص العمل لفئة الشباب وإدماجهم في السوق، وبالتالي المساهمة في النمو والاستفادة منه، من خلال توظيف استثماراتهم وتشيعهم على إقامة مشاريع تجارية صغيرة في منطقة المقرون.

3. توفير السلع الاساسية والثانوية للسكان وعدم لجوهم الى المدن الاخرى لتوفير احتياجاتهم.

4. مراقبة الجهات الحكومية لأسعار السلع، وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

5. توطين بعض الخدمات التجارية والاستثمارات الجاذبة للمسافرين عبر الطريق الواصل بين مناطق الشرق والغرب والجنوب مثل انشاء المطاعم والمقاهي وغيرها باعتبارها محطة للاستراحة بالنسبة للسائقين والمسافرين.

قائمة المراجع

اولا": الكتب والرسائل العلمية:

1. ابو مدينة، حسين مسعود، الموانئ الليبية،: دراسة في الجغرافية الاقتصادية"، دراسة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1995م.
2. القلال، حمد محمد، سنوات الحرب والادارة العسكرية البريطانية في برقة (1939-1949 م)، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط. الأولي، 2003م
3. بازامة، محمد مصطفي، بنغازي عبر التاريخ، الجزء الأول، بنغازي، دار ليبيا للنشر، ط. الاولى،1967ف.
4. بن موسي، تيسي، المجتمع العربي الليبي في عهد العثماني، طرابلس، دار العربية للكتاب،1988م
5. تشايلد, جولد، تاريخ مدينة بنغازي، ت: صالح جبريل، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط. الثانية، 2003م.

ثانيا": التقارير الحكومية:

6. الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس، ليبيا، لسنة 2010-2014م.
7. ج.ع.ش.ش.ع، أمانة التخطيط الاحصاء والتعداد- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنوات التالية: 1973، 1984، 1995، 2006م.

الملاحق

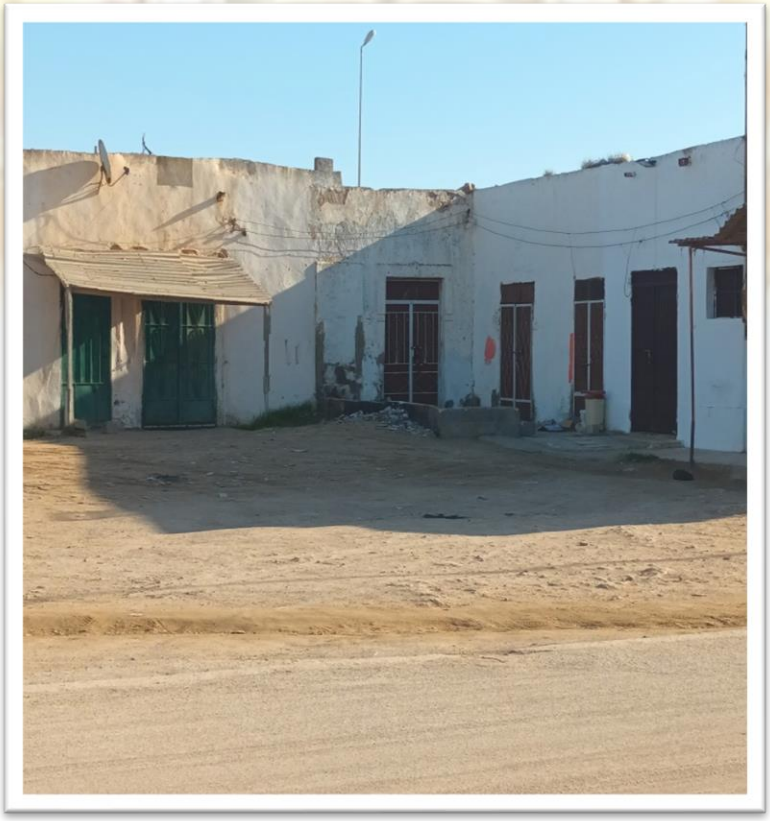
الملحق رقم (1)

صور توضح للسوق القديم في منطقة المقرون









الملحق رقم (2)





التركز الحضري والهيمنة الحضرية في إقليم بنغازي خلال الفترة التعدادية 2006م (دراسة تطبيقية)

أ.حمزة هارون الفاخري
Email: hamza.haroonf@gmail.com
عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا بكلية الآداب– جامعة اجدابيا

الملخص

تناولت الدراسة موضوع التركز الحضري والهيمنة الحضرية في إقليم بنغازي بناءا على تعداد عام 2006م، وذلك بهدف الكشف عن مدي حجم التركز الهيمنة الحضري وكذلك مدى اختلال التوازن بين أحجام مدن الإقليم.

اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي للبيانات والأشكال فضلا عن دعم ذلك بالعديد من الأساليب الإحصائية والمؤشرات الكمية، كمؤشرات التركز السكاني ومؤشرات الهيمنة الحضرية ومؤشرات التوازن الحضري. توصلت الدراسة من خلالها لعدد من النتائج والتوصيات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لإعادة التوزيع أو التوازن للمنظومة الحضرية في الإقليم.

كلمات مفتاحيه: تركز حضري – الهيمنة الحضرية – النظام الحضري.

Abstract

The study dealt with the issue of urban concentration and urban dominance in the Benghazi region, based on the 2006 census, with the aim of revealing the extent of the urban concentration and domination, as well as the extent of the imbalance between the sizes of the cities of the region.

The study relied on the descriptive analytical approach to data and figures, as well as supporting it with many statistical methods and quantitative indicators, such as population concentration indicators, urban dominance indicators, and urban balance indicators. The study reached a number of results and recommendations that may be taken into consideration when planning the redistribution or balance of the urban system in the region.

مقدمة

يختلف توزيع السكان من منطقة ألي أخرى علي سطح الأرض فيلاحظ أن هناك مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان وخاصة في المدن بينما يقل هذا التركز في مناطق أخرى و يعنى هذا أن سكان أي بلد أو إقليم أو منطقة موزعين توزيعا غير عادل علي سطح الأرض و يرجع ذلك ألي عدة عوامل أهمها العوامل الطبيعية كالمناخ و أشكال السطح .....الخ و التي تؤثر في العمليات الإنتاجية والموارد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان و تعمل علي تجمعه بأعداد متباينة. وكذلك عوامل بشرية كالعامل التاريخي والثقافي والسياسي والاجتماعي. وتلعب كذلك السياسات التنموية والإدارية للدولة دورا كبيرا ومؤثرا من خلال دورها في نشر التنمية المكانية في مدن معينة واختلال التوازن في مناطق أو مدن أخرى ويؤدي ألي ظهور مدن مهيمنة او مسيطرة على كافة مدن الإقليم بسبب تركز الخدمات واستقطابها للسكان مما يؤدي ألي تضخمها وكبر حجمها فيما يعرف بالهيمنة الحضرية.

وقد شهد التحول السريع للسكان في ليبيا وإقليم بنغازي من المناطق الريفية ألي المناطق الحضرية بعد اكتشاف النفط وتدفق عائداته وظهور خطط التنمية ألي استقطاب مدن معينة لأعداد كبيرة من السكان وما يترتب على ذلك من اختلال في المنظومة الحضرية وانتشار وتركز السكان في مدن معينة دون سواها وظهور ما يعرف بالمدينة المهيمنة أو الهيمنة الحضرية. وعلية فان هذه الدراسة تركز على دراسة مدى الهيمنة والتركز السكاني في إقليم بنغازي وذلك باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والمؤشرات الكمية وذلك بهدف الوصول لنتائج وتوصيات لعلها تكون داعما للمخططين وأصحاب القرار وتؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لإعادة توزيع السكان. كما أن هذه الدراسة سوف تلفت الانتباه لباحثين لتكون مرجعا لعديد الدراسات لمثل هذه المواضيع.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل هناك تركز سكاني (حضري) بالإقليم؟ وما مدى هذا التركز؟

2- هل هناك هيمنة حضرية بإقليم بنغازي؟ وما مدى أو حجم هذه الهيمنة؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف علي مدى حجم الهيمنة الحضرية لمدينة بنغازي علي إقليمها.

2- التعرف علي مدى تركز أو تشتت التوزيع الجغرافي لسكان المراكز الحضرية بالإقليم.

3- التعرف علي إحجام مدن النظام الحضري في الإقليم والكشف عن تراتب عناصر النظام الحضري.

4- استخدام العديد من الأساليب الإحصائية والمؤشرات الكمية للتعريف بهاء ولإظهار نتائج أكثر دقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء علي جوانب أغفلها التخطيط السابق للتنمية ألاء وهي مشكلة التركز السكاني والهيمنة الحضرية لما لها من أهمية كبيرة في معالجة المشكلات الاقتصادية و الإدارية والاجتماعية والتنظيمية.

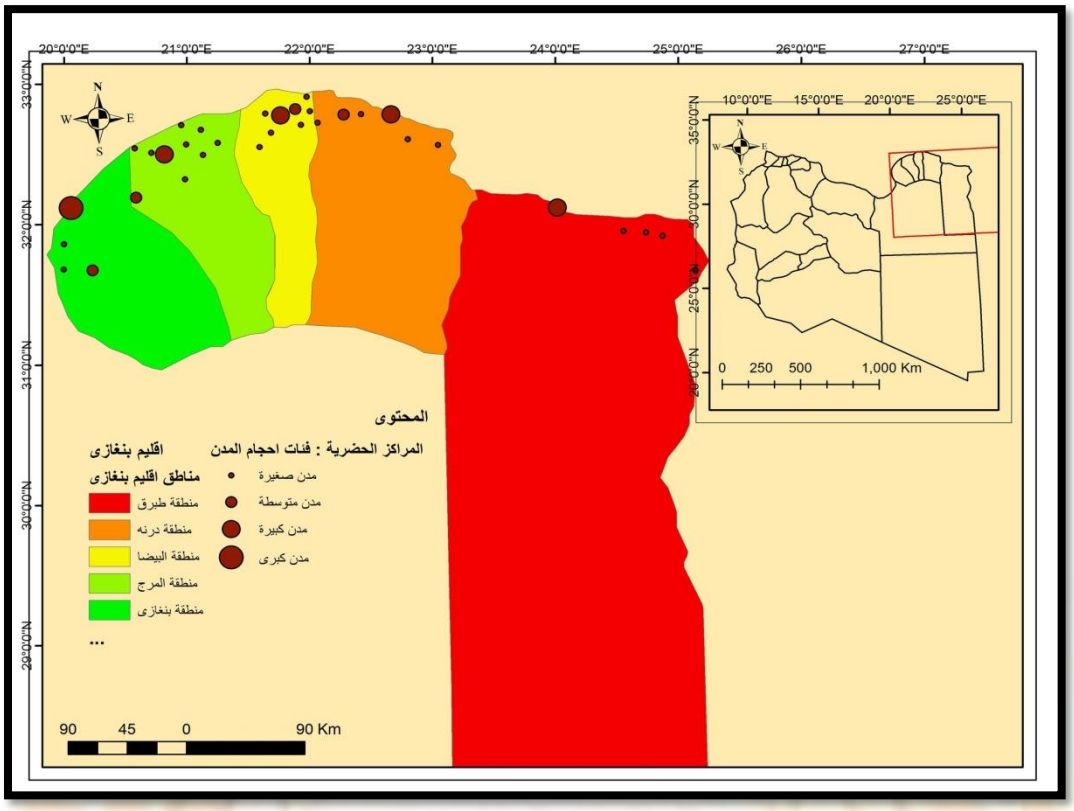
منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي للبيانات والأشكال فضلا عن دعم ذلك بالعديد من الأساليب الإحصائية والمؤشرات الكمية.

الحدود المكانية والزمنية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مدن إقليم بنغازي الذي يقع فلكيا بين خطى طول (20°0'0.") و(25° 13' 21.5") شرقاً، ودائرتي عرض (33° 1' 6.") و(28° 02' 34.") شمالاً.

أما جغرافيا فيقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا ويشترك بحدود أدارية مع إقليم الخليج من جهة الجنوب والجنوب الغربي والشرقي ومن الشرق تحده جمهورية مصر العربية ومن الشمال والشمال الغربي والغرب البحر الأبيض المتوسط.



ويؤلف الإقليم مساحة قدرها حوالي (135 ألف كم2) من مساحة ليبيا. ويظم الإقليم أربع مناطق أدارية هي منطقة بنغازي ومنطقة المرج ومنطقة الجبل الأخضر (منطقة البيضاء) ومنطقة درنة ومنطقة طبرق (البطنان).

أما زمنيا فتتمثل بالفترة التعدادية (2006م) باعتبارها أخر فترة تعدادية جرت في البلاد .

أولاً: الحجم السكاني لعناصر النظام الحضري لإقليم بنغازي:

شهد إقليم بنغازي كغيره من أقاليم البلاد ازدياد في أعداد السكان خلال العقود الماضية وذلك بفعل الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية للسكان مما أدى ألي زيادة النمو السكاني وتوسع الهيكل العمراني لعدة مدن وخصوصا مدينة بنغازي التي شهدت نموا سكانيا كبيرا فعند مقارنة أعداد سكانها مع مدن الإقليم يتضح أنها تصدرت جميع مدن النظام الحضري إذ بلغ عدد سكانها (565930 نسمة) وبنسبة (47.09%) من مجموع السكان الحضر في الإقليم ويعود السبب في ذلك ألي أن مدينة بنغازي تمثل مركز الإقليم الرئيسي إذ تتمتع بخصائص أدارية واقتصادية وخدمية وثقافية تفوق المدن الأخرى في الإقليم مما جعلها مركزا لاستقطاب السكان ثم تلتها بالأهمية و بالمرتبة الثانية مدينة طبرق ثم البيضاء ثم درنه فالمرج وذلك لكونها تتمتع هي الأخرى بالعديد من الخصائص الإدارية

والخدمية علي مدن مناطقها الإدارية. الجدول (1) يوضح ترتيب ونسبة الحجم السكاني لمدن إقليم بنغازي حسب بيانات تعداد (2006م). (التعداد العام للسكان 2006م).

جدول (1) الترتيب الحجمي لسكان مدن اقليم بنغازي من 1984 - 2006 م

المدينة	عدد السكان 1984	عدد السكان 1995	عدد السكان 2006	النسبة %
بنغازي	449849	529925	565930	47.0947
طبرق	62500	82365	112105	9.328984
البيضا	66020	84729	99208	8.255741
درنه	60980	72680	83857	6.978285
المرج	43550	53576	62894	5.233818
شحات	12711	17716	28018	2.331559
الابيار	16940	21949	25955	2.159884
القبه	10162	15629	24631	2.049705
سلوق	5431	14398	16999	1.414597
توكره	6811	9080	15049	1.252325
ام الرزم		6091	12098	1.006753
قمينس	5000	9870	10713	0.891498
مسه	6437	7883	9748	0.811194
الابرق	5209	7140	8861	0.737381
طلميثه		6145	8310	0.691529
مرتوبة		6790	7730	0.643263
البياضه			7432	0.618465
القيقب			7297	0.607231
سوسة	5200	6017	7143	0.594415
ابوفاخره			7142	0.594332
امساعد		5030	7139	0.594082
تاكنس		6385	7043	0.586094
بطه			6754	0.562044
فرزوغه			6564	0.546233
عمرالمختار		5286	6521	0.542655
بئرالاشهب			6399	0.532502
الفائدية			6273	0.522017
العويلية			6179	0.514195
عينماره			5783	0.481241
قصرالجدي			5613	0.467094
قندوله			5583	0.464598
جردس			5422	0.4512
كمبوت			5292	0.440382
المجموع	756800	968684	1201685	100

المصدر : من اعداد الباحث بناءا علي احصائيات تعداد 1984 - 1995 - 2006م

ثانياً: مقاييس التركز السكاني (التركز الحضري):

هناك عدة مقاييس لدراسة مدى ميل السكان ألي التركز أو التشتت منها في هذا المجال كل من: التوزيع العددي والنسبي ومؤشر التركز السكاني ونسبة التركز ومنحنى لورنز ومعامل جيني الذي يعتبر احد الأدلة المستنبطة من منحنى لورنز (بغزه وبو هراوة، 2017م، ص 274). ويمكن مناقشة التركز السكاني لإقليم بنغازي بموجب هذه المقاييس كما يلي:

1- **معامل جيني:** ويتم حسابه وفق المعادلة التالية

$$G = 1 - 1 / 10000 \sum (Y + YI - 1) NI$$

G = معامل جيني.

YI = النسبة المئوية للمدن.

NI = النسبة المئوية لسكان المدن.

ونتيجة مؤشر جيني تنحصر بين (0 و1) فكلما ارتفعت وابتعدت عن الصفر دل ذالك علي تركز السكان حتى تصل ألي (1) واحد عندما يكون السكان يجتمعون في نقطة واحدة. وتصنيف سكان المدن يكون من اختيار الباحث، أي كلما تغير التصنيف يتغير سكان المدن الحضرية ويتغير عدد المدن الحضرية.

طريقة جيني توصلنا ألي أن معامل جيني للتركز في المدن الحضرية لإقليم بنغازي كما في الجدول (2) إذ بلغ معامل جيني لعام 2006م (0.71) وهي قيمة كبيرة و أنها ابتعدت عن الصفر واقتربت من الواحد و هذا يدل علي عدم العدالة في توزيع السكان الحضر علي التجمعات الحضرية.

جدول (2) قياس التركز السكاني بحسب طريقة جيني لإقليم بنغازي 2006 م..

فئات المدن / الالف	عدد السكان الحقيقي	%Ni	فئات المدن / الالف	عدد السكان الحقيقي	%Ni	فئات المدن / الالف	عدد السكان الحقيقي	معامل جيني
150.1 - فاكثر	565930	47.0947	150.1 - فاكثر	565836-	1131719-	150.1 - فاكثر	1697602-	
70.1 - 150	295170	24.56301	70.1 - 151	295121-	590266-	70.1 - 152	885412-	
40.1 - 70	62894	5.233818	40.1 - 71	62883.5-	125772-	40.1 - 72	188661-	
24.1 - 40	78604	6.541148	3	9.090909	24.24242	39.39394	257.6816	
14.1 - 24	32048	2.666922	2	6.060606	30.30303	54.54545	145.4685	
5. - 14	167039	13.9004	23	69.69697	100	130.303	1811.264	
المجموع	1201685	100	28	100			2872.033	0.712797

المصدر من حساب الباحث بناءا علي تعداد 2006 م ..

2- منحنى لورنز :-

في الدراسات السكانية يستخدم منحني لورنز للتعرف علي تركز السكان او تبعثرهم علي الوحدات المكانية المختلفة كالمناطق الإدارية أو الأحياء السكنية للمدينة. وهو عبارة عن منحنى بياني تحليلي يتم فيه مقارنة المنحنى الناتج عن تمثيل الإحصاء بنظيره التعادل. وبمقارنته يمكن الحكم علي شكل التوزيع وهل هو مثالي ام بعيد عن المثالية. ومن خلال رؤية المساحة المحصورة بين خط التعادل والمنحنى والتي يطلق عليها بمنطقة التماثل. فكلما كبرت المساحة دل علي سؤ توزيع السكان وشدة تركزهم والعكس صحيح (المخلافي، 2004م، ص 22).

علاوة علي بساطة منحنى لورنز وسهولة أنشأة فانه يعطي مدلولات مختلفة للتوزيع حسب الأشكال المتعددة التي يأخذها، ومنها:

1- أذا كان توزيع الظاهرتين المدروستين متماثلا فان المنحنى يأتي خطا مستقيما يمثل القطر للمربع، وفي هذه الحالة يكون توزيع السكان منتظما بالكامل.

2- الفرق بين التوزيع المنتظم والتوزيع الفعلي للظاهرتين هو الفرق بين القطر والمنحنى المبنى على قيم توزيع الظاهرة المدروسة، ويمكن قياس هذا الفرق كميا.

3- الحالة المتطرفة تحدث عندما يتبع المنحنى المحور الأفقي، ثم يتبع المحور العمودي أو يقترب منة ليمثل في هذه الحالة التركز الكامل للظاهرة المدروسة.

ويمكن أتباع الخطوات التالية لأنشأ منحنى لورنز للتركز السكاني:

1- نحصل علي جدول خاص بتوزيع السكان علي المناطق و مساحتها.

2- تجمع النسب المئوية لكل متغير (س) والمساحة (ص) أمام كل وحده (منطقة).

3- ترتيب الوحدات (المناطق) وفقا لكثافة سكانها.

4- تجمع النسب المئوية لكل وحده علي شكل جدول تكرار صاعد.

5- يرسم مربع ويوضع السكان علي المحور الأفقي الأسفل ويتم تقسيمه ألي 100%، وكذلك المحور الراسي الغربي من المربع ليمثل النسبة المئوية للمساحة.

6- يرسم خط التماثل بين الركن الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي للمربع.

7- نرصد الإحداثيات السينية والصادية للمجمع الصاعد ونصل بين نقط الإحداثيات بخط يكون هو التوزيع الحقيقي للظاهرة.

8- نفسر الشكل بعد انجازه حيث كلما بعدت المسافة بين الخطين دل ذالك علي سؤ توزيع السكان.

9- يمكن أيجاد بديل عن النقاط (5-6-7) من خلال استخدام مخططات برنامج (excel) ورسم منحنى لورنز مباشرة بعد إدخال البيانات واستخدام مخطط (س – ص المبعثر). (الخريف، 2008م، ص 165).

بتطبيق هذه الخطوات وأعداد الجدول (3) وباستخدام برنامج (excel) علي المناطق الحضرية لإقليم بنغازي أمكن رسم منحنى لورنز، شكل (1) لتمثيل شكل توزيع سكان المناطق الحضرية للإقليم.

جدول (3) طريقة حساب التكرارات المتجمعة الصاعدة لرسم منحني لورنز لإقليم بنغازي حسب احصائيات 2006م

المنطقة	الكثافة كم2	عدد السكان	المساحة كم	التكرار المتجمع للسكان	التكرار المتجمع الصاعد للمساحة
طبرق	1.606523	136548	84996	136548	84996
درنه	4.487195	141396	31511	277944	116507
المرج	11.21731	151602	13515	429546	130022
البيضا	14.993	171355	11429	600901	141451
بنغازي	52.83011	600784	11372	1201685	152823
المجموع	7.863247	1201685	152823		

المصدر : من اعداد الباحث بناءا علي احصائيات 2006م



حيث نلاحظ من المنحنى انه لا يوجد توزيع منتظم لسكان الإقليم بل يوجد تركز حضري. حيث ابتعد المنحنى عن التناسب بين المساحة والسكان مما نتج عنه مساحة كبيرة بين الخطين وهذه المساحة تسمى بمنطقة عدم التماثل مما يستدعي أعادة توزيع السكان.

3- دليل (نسبة) التركز السكاني:

يستخدم دليل نسبة التركز السكاني لمعرفة نمط التوزيع السكاني في منطقة ما، ويحكم علي شكل التوزيع هل هو متشتت أو يميل ألي التركز. ويعبر عن هذه النسبة بمتوسط الفروق المطلقة بين

العدد النسبي للسكان والعدد النسبي للمساحة لمختلف المناطق. ويحسب دليل تركز السكان باستخدام الصيغة التالية: (الخريف، 1418هـ، ص 30).

$$\text{نسبة التركز} = \frac{1}{2} \text{مج} |\text{س} - \text{ص}|$$

حيث أن:

مج = مجموع الفروق المطلقة (س) و (ص) لجميع المناطق المدروسة.

س = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة ألي أجمالي سكان الإقليم.

ص = النسبة المئوية لمساحة المنطقة ألي مساحة الإقليم.

| س – ص | = الفرق المطلق (أي بإهمال الإشارة السالبة).

ولإبراز كيفية حسب نسبة التركز يوضح الجدول (4) بيانات إقليم بنغازي حسب إحصائيات (2006م).

جدول (4) طريقة حساب مؤشر التركز للمناطق الحضرية بإقليم بنغازي حسب تعداد 2006م
طريقة نسبة التركز

المنطقة	نسبة السكان	نسبة المساحة	نسبة السكان بالمئة	نسبة المساحة بالمئة	الفرق بالقيمة المطلقة	نسبة التركز
طبرق	0.11363	0.556173	11.36304	55.61728	44.25424	
درنه	0.117665	0.206193	11.76648	20.61928	8.852801	
المرج	0.126158	0.088436	12.61579	8.843564	3.772221	
البيضا	0.142596	0.074786	14.25956	7.478586	6.780974	
بنغازي	0.499951	0.074413	49.99513	7.441288	42.55384	
المجموع	1	1	100	100	106.2141	53.10704

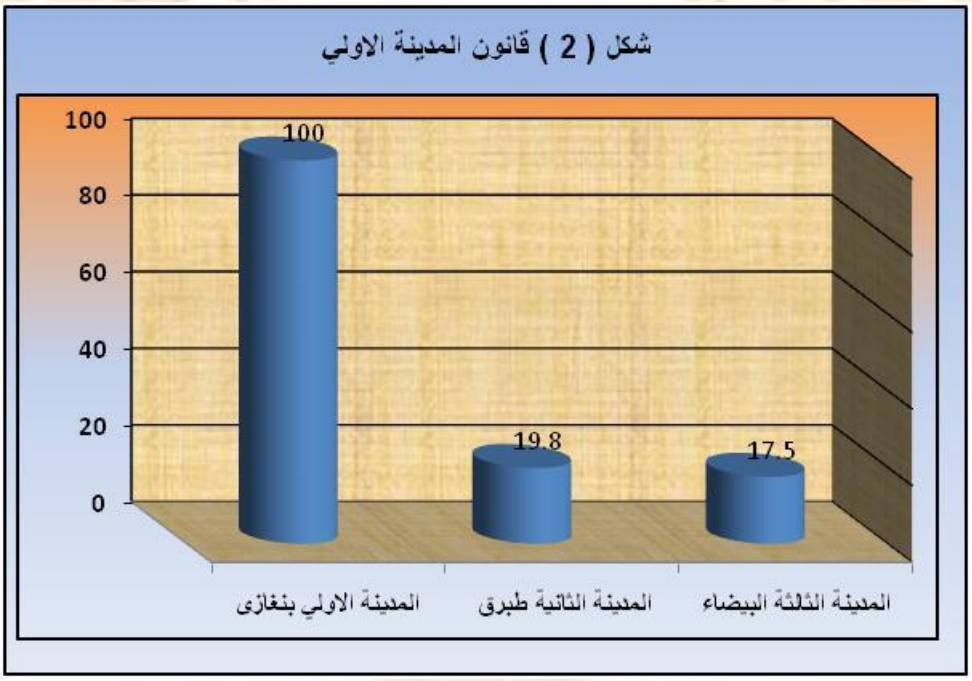
المصدر : من حسابات الباحث بناءا علي تعداد 2006م .

وبناءا عليه فان نسبة التركز تساوي (53.1 %). ومن المعروف أن مدلول نسبة التركز مختلف تباعا لارتفاع هذا المؤشر أو انخفاضه، فكلما زادت النسبة دل علي شدة التركز، في حين كلما قلت هذه القيمة دل ذلك علي التشتت أو الانتظام في التوزيع. فتوزيع السكان يكون مثاليا أو منتظما من الناحية الإحصائية عندما تكون نسبة التركز صفر (0)، أي عندما تكون نسبة مساحة كل منطقة ألي المساحة الكلية تماثل نسبة السكان فيها. ومن جانب أخر فان قيم هذه النسبة ترتفع لتصل ألي الحدود النظرية العظمى لهذه النسبة وهي (100 %) وذلك في حالة تركز السكان في منطقة واحدة فقط. وفي حالة منطقة الدراسة يمكن تفسير نتيجة (53.1 %) بأن هناك تركزا كبيرا لسكان إقليم بنغازي في كافة المناطق، وهذا يعني أن الكثافة السكانية أي التناسب بين نسبة المساحة ونسبة

السكان غير مماثل، وأن التوزيع بين المتغيرين غير منتظم وهو ما يدعو لإعادة التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب مع الرقعة الجغرافية (المساحة).

4- قانون المدينة الأولي:

يفترض هذا القانون أن سكان المدينة الأولي يمثلون (100%) وأن حجم سكان المدينة الثانية يمثل ما نسبته (30%) من حجم المدينة الأولي. أما نسبة حجم سكان المدينة الثالثة ألي الأولي فيعادل (20%) من حجم المدينة الأولي وعلي ذلك فان النسبة بين المدينة الأولي والثانية والثالثة هي علي التوالي: 100: 30: 20. (حمدان، 1977م، ص 268). و بتطبيق هذا القانون علي مدن النظام الحضري للإقليم شكل (2) يظهر بوضوح أن المدينة الثانية مثلت ما نسبته (19%) والمدينة الثالثة ما نسبته (17%) حيث لم تتطابق مع القانون فلم تصل المدينة الثانية طبرق ألي العشرين وهو النسبة التي من المفترض أن تصل لها المدينة الثالثة البيضاء والتي لتصل هي كذلك لنسبتها القانونية وهو ما يدل تركز و هيمنة مدينة بنغازي.



ثالثاً: مقاييس الهيمنة الحضرية:

1- مقياس المدن الأربعة أو مؤشر الأولوية:

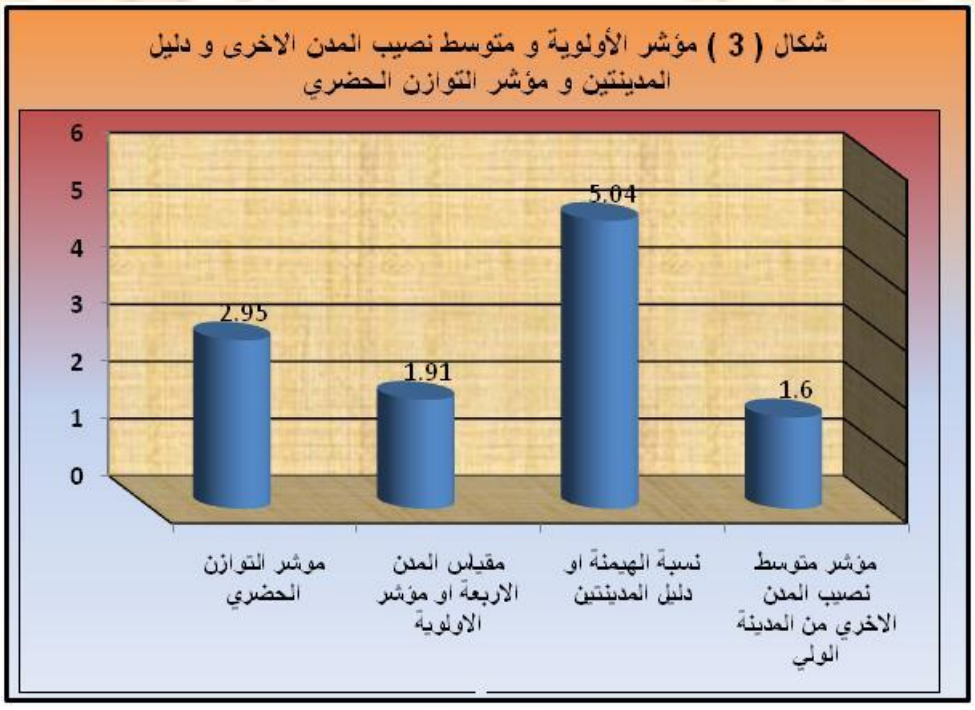
وهو مؤشر يستخدم لمعرفة مدى تضخم المدينة الأولي من حيث عدد سكانها بالنسبة لسكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة. وتأتي فكرة استخدام هذا المؤشر في أن نصيب المدينة الأولي ألي المدن التالية لها ينبغي أن يكون اقل من الواحد الصحيح (الشواورة، 2004م، ص 395). و يعد

هذا المؤشر من ابسط مقاييس التركز إذ ينسب عدد سكان المدينة الأولي ألي مجموع تعداد حجم سكان المدن الثلاثة التالية للمدينة الأولي في الحجم (Wayne. 1967. p.61) ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

مقياس المدن الأربع = حجم سكان المدينة الأولي ÷ حجم سكان المدينة الثانية + الثالثة + الرابعة.

فإذا بلغ الناتج واحد صحيح دل ذلك علي أن سكان المدينة الأولي يعادل مجموع عدد سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم مجتمعة وهذا دليل علي قوة وسيطرة المدينة الأولي وهيمنتها علي النظام الحضري بشكل عام وتزداد الهيمنة كلما زادت قيمة الدليل عن الواحد الصحيح.

يتبين من خلال تطبيق هذا المؤشر علي مدن منطقة الدراسة شكل (3) أن مؤشر الأولوية قد تجاوز الواحد الصحيح إذ بلغ (1.91) وهذا يدل علي أن حجم المدينة الأولي بنغازي يفوق عدد سكان المدن الثلاث التالية



لها مجتمعة وهي كل من طبرق والبيضاء ودرنة علي التوالي والبالغ مجموع سكانها (295170 نسمه) وهو مؤشر علي هيمنة مدينة بنغازي .

2- مؤشر متوسط نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولي:

يعد هذا المقياس من المقاييس الخاصة بتحديد مدى هيمنة المدينة الأولي في أطار مكاني للدولة أو احد أقسامها الإدارية حسب الهدف من الدراسة إذ يتم استخراجه من (قسمة مجموع النسب

المئوية لحجوم المدن التالية للمدينة الأولي علي عدد هذه المدن. أذا ارتفعت قيمة الناتج تضاءلت وضعفت هيمنة المدينة الأولي والعكس صحيح. (محمد ويعرب ،2015م ص 142).

المقياس = مجموع النسبة المئوية لحجوم المدن التالية للمدينة الأولي ÷ عدد المدن التالية للمدينة الأولي.

من خلال تطبيق هذا المؤشر علي مدن إقليم بنغازي شكل (3) تبين أن المدن الأخرى من المدينة الأولي لعام (2006م) بلغ (1.60) وهو مؤشر واضح علي هيمنة مدينة بنغازي علي بقية علي بقية مدن النظام الحضري بالإقليم. فهو يشير ألي متوسط متواضع جدا قياسا بما بلغته المدينة الأولي من نسبة وصلت لأكثر من (47%) من المجموع الكلي لسكان النظام الحضري.

3- نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين:

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى هيمنة المدينة الأولي بالمقارنة مع المدينة التالية لها بالحجم السكاني وتحسب نسبة الهيمنة بقسمة عدد سكان المدينة الأولي علي عدد سكان المدينة الثانية من حيث الحجم. اذ توضح هذه النسبة مدى حجم اكبر مدينة ألي الثانية ومن خلالها يمكن معرفة مدى تركز السكان و مدى مركزيتها وسيادتها (الشواورة، 2012م، ص347). ويمكن تطبيق هذا المؤشر ببساطة من خلال المعادلة التالية

نسبة الهيمنة او نسبة المدينة الأولي ألي الثانية = المدينة الأولي ÷ المدينة الثانية.

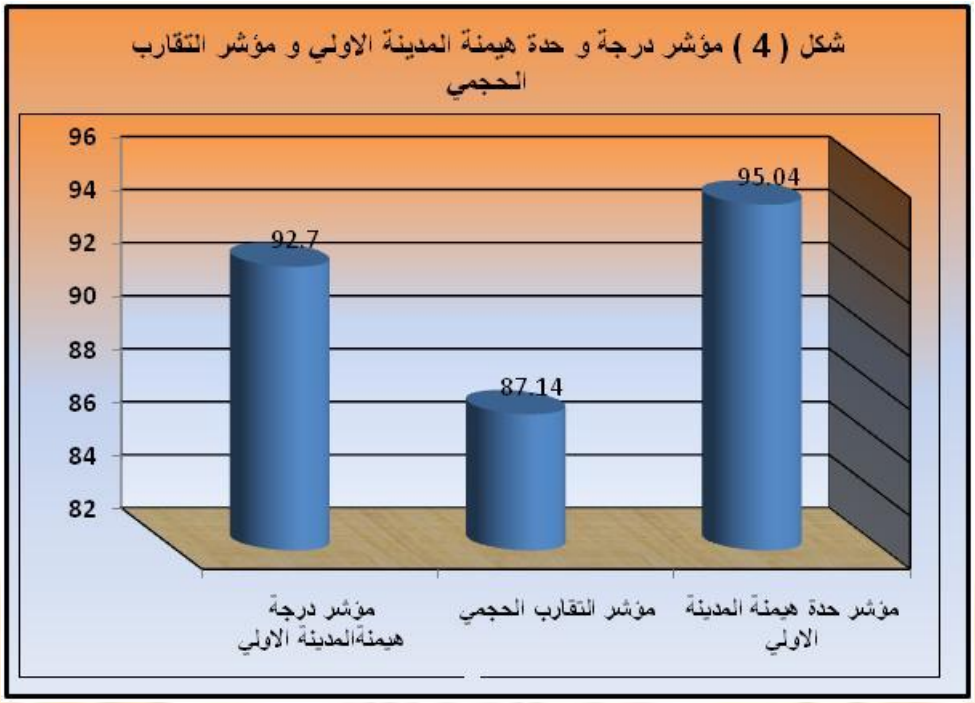
إذ يعطي هذا المؤشر دلاله علي الهيمنة والأهمية عندما تكون قيمته (2) أي أن عدد سكان المدينة الأولي يفوق ضعف عدد سكان المدينة الثانية.

وباستخدام هذا المقياس يمكن رصد نسبة الهيمنة في منطقة الدراسة من خلال مقارنة نسبة سكان مدينة بنغازي مع نسبة ثاني مدينة (طبرق) إذ وصلت النسبة ألي (5.05) وعلي ذالك تكون المدينة الأولي بنغازي هي الأكثر نفوذا و هيمنة علي بقية النظام الحضري في الإقليم. شكل (3).

4- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولي:

يعكس هذا المؤشر مدى هيمنة المدينة الأولي مقارنة بكل المدن الأخرى التالية لها في الإقليم إذ كلما ارتفع رقم المؤشر كلما دل علي ارتفاع درجة هيمنة المدينة الأولي و العكس صحيح. ويتم استخراجه عن طريق (الجذر ألتربيعي لمجموع النسب المئوية لكل المدن التالية للمدينة الأولي) – 100. (عبد العال، 1998م، ص 3). وعند تطبيق هذا المؤشر علي مدن منطقة الدراسة كان الناتج

هو (92.7) وهذا يؤكد أن المدينة الأولي (بنغازي) ذات درجة عالية من الهيمنة علي بقية مدن النظام الحضري. شكل (4).



5- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولي:

يوضح هذا المؤشر مدى هيمنة المدينة الأولي مقارنة بالمدن الثلاثة التالية لها في الحجم او بمعني اخر مدى ما تمثله مجموع أحجام المدن الثلاث من المدينة الأولي. ويتم استخراجه من خلال المعادلة التالية: (الجذر ألتربيعي لمجموع النسب المئوية للمدن الثلاث التالية للمدينة الأولي فقط طرح 100) (الخزاعي، 2018م، ص 141). فكلما قلت نسبة مجموع المدن الثلاث التالية للمدينة الأولي دل ذلك علي قوة هيمنة المدينة الأولي.

وبتطبيق هذا المؤشر كما في الشكل (4) بلغ الناتج (95.04) وهو دليل واضح علي حدة هيمنة مدينة بنغازي.

6- مؤشر التقارب ألحجمي:

يستخدم لقياس مدى الفارق بين المدينة الأولي والمدن الأخرى في الإقليم ويتم استخراجه عن طريق (ناتج قسمة مجموع النسب المئوية للمدن الأخرى من المدينة الأولي علي عددها مضروب في 100) طرح 100.

إذ كلما كانت المدن متقاربة في الحجم كلما ضعفت هيمنة المدينة الأولي والعكس صحيح. أي كلما ارتفع المؤشر دل ذلك علي وجود فجوه كبيرة بين أحجام المدن التالية للمدينة الأولي من ناحية والمدينة الأولي من ناحية أخرى. إذ يتوقف علي نصيب المدينة الأولي من سكان حضرها (وزان، 2011م، ص 79).

من خلال تطبيق هذا المؤشر علي منطقة الدراسة شكل (4) تبين بأنه بلغ (87.14) وهي قيمه مرتفعة جدا مما يدل أن هناك فارق كبير في الحجم بين المدينة الأولي بنغازي و بقية المدن والتي تمثل (12.86%) واستمرار بروز مدينة بنغازي كمدينة مهيمنة.

مقاييس التوازن الحضري: – (مقاييس اختلال التوازن الحجمي للمدن)

قاعدة الرتبة والحجم (برونتج – جيبس Browning & Gibbs):

وهي صيغة معدلة عن الصيغة التقليدية لقاعدة الرتبة و الحجم عند (جورج زيبف، G.K.Zipf). تعتمد هذه الطريقة لإعادة توزيع السكان علي دراسة العلاقة بين المرتبة والحجم لمختلف المراكز الحضرية بالإقليم (عبده،2021م، ص80). وتتلخص في الخطوات التالية:

1- ترتيب أحجام المدن ترتيبا تنازليا بحيث تعطى لكل مدينة رتبة تتماشى مع حجمها السكاني.

2- أيجاد معكوس أو مقلوب رتبة كل مدينة في التعداد السكاني، وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولي علي رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوب رتبتها.

3- أيجاد مجموع قيم مقلوب رتبة الحجم.

4- أيجاد الحجم المثالي للمدينة الأولي عن طريق قسمة مجموع سكان المدن علي مجموع قيم مقلوب رتب تلك المدن.

5- حساب الحجم المثالي لبقية المدن التالية للمدينة الأولي وذلك بقسمة الحجم المثالي للمدينة الأولي علي رتبة المدينة المراد معرفة حجمها المثالي.

6- الحصول علي الفروق بين الأحجام الحقيقية والأحجام الحقيقية والناتج يتصف بالفروق الموجبة (الأحمال السكانية الزائدة عن المدينة) أو الفروق السالبة (القصور السكاني في الحجم).

7- توقيع الأحجام الحقيقية للمدن بيانيا ومقارنتها بتوزيع الأحجام المثالية بخط لوغاريتمي لتلك المدن والذي يأخذ منحدرا يشير ألي مقدار الانحراف عن الخط المثالي، أو مدى الخلل وعدم التوازن في توزيع أحجام المدن وطبيعة تسلسلها الهرمي ووظائفها ومجال نفوذها.

8- قياس التوازن الحضري باستخدام مؤشر التوازن الحضري الذي يعبر عن حجم الاختلال التوازني في شبكة المدن الحضرية. ويتم الحصول علية من خلال المعادلة التالية:

(Browning& Gibbs. 1961.pp436-459)

$$\frac{\text{جملة الفروق الموجبة + الفروق السالبة}}{\text{جملة سكان الحضر في الشبكة}}$$

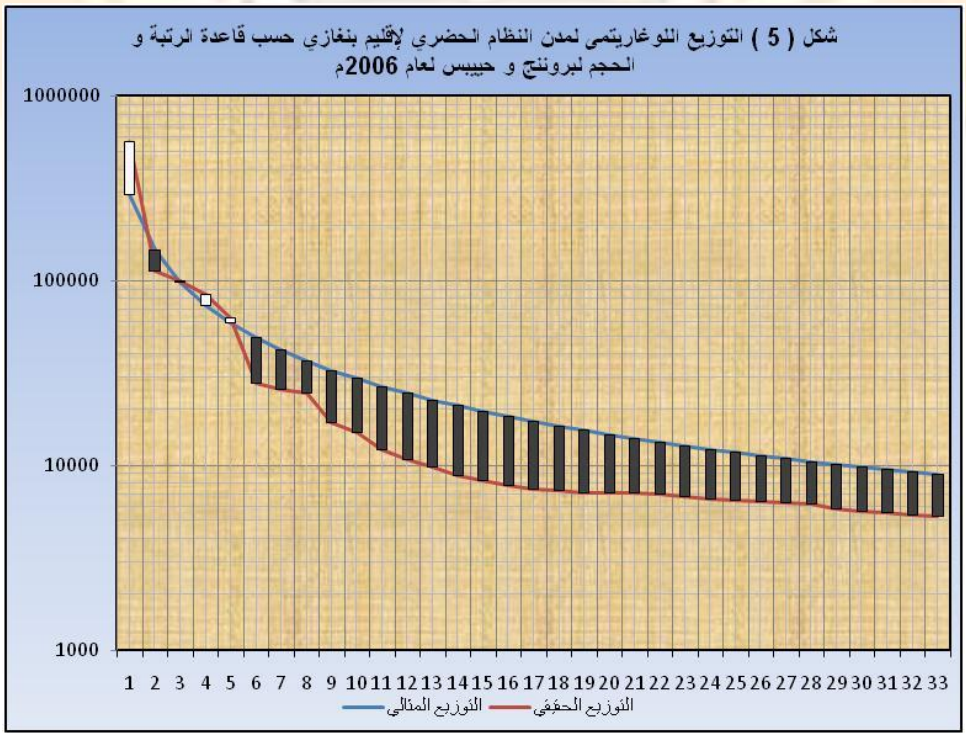
أذا كان الناتج (0) صفرا فهذا يعبر عن شبكة متوازنة تماما لا تتطلب إزاحة الأحمال السكانية الزائدة من الأحمال الحقيقية للمدن ولا تتطلب أيضا علاج القصور لمجموعة المدن المنكمشة لسد الفجوة السكانية بين الأحمال السكانية الفعلية والمتوقعة. وكلما ازداد المؤشر واقترب من الواحد الصحيح ازداد حجم الاختلال التوازني في الشبكة الحضرية وبما يعبر عن حجم الحركة السكانية المتوقعة بين المدن المتضخمة والمدن المنكمشة لإعادة التوازن السكاني.

9- تقسيم الأحجام المثلي للمدن ألي فئات حجميه يتناسب مجموع أحجامها السكاني مع حجم سكان المدينة الأولي بحيث تمثل المدينة الأولي الفئة الأولي والمدينة التي بالمرتبة (2 – 3 – 4) تمثل الفئة الثانية لكون مجموع أحجامها يمثل حجم المدينة الأولي وتمثل الفئة الثالثة المدن من المرتبة (من 5 ألي 12) والفئة الرابعة تمثلها المدن من المرتبة (13 ألي 33) وهكذا بحيث تغطي كافة المدن. ثم مقارنة فئات أحجام المدن المثالية مع أحجام المدن الحقيقية بيانيا ومقدار الانحراف يشير ألي مدى الخلل في فئات أحجام المدن.

وبتطبيق قاعدة الرتبة والحجم علي الهيكل الحضري لإقليم بنغازي كما في الجدول (5) و (6) والشكل (5) و(6).

جدول (5) تطبيق قاعدة الرتبة و الحجم لبروننج و جيبس علي النظام الحضري لإقليم بنغازي لعام 2006 م

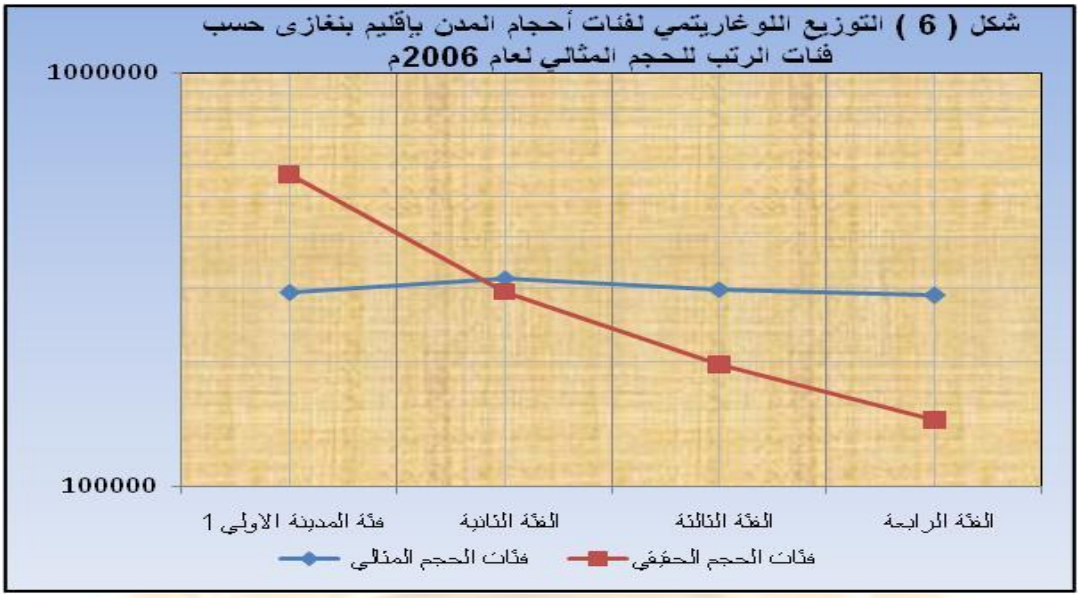
المدينة	الرتبة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم المثالي	الفارق بين الحجم الحقيقي و المثالي
بنغازي	1	1	565930	293896	272034
طبرق	2	0.5	112105	146948	-34843
البيضا	3	0.333333	99208	97965.33	1242.667
درنه	4	0.25	83857	73474	10383
المرج	5	0.2	62894	58779.2	4114.8
شحات	6	0.166667	28018	48982.67	-20964.7
الابيار	7	0.142857	25955	41985.14	-16030.1
القبه	8	0.125	24631	36737	-12106
سلوق	9	0.111111	16999	32655.11	-15656.1
توكره	10	0.1	15049	29389.6	-14340.6
ام الرزم	11	0.090909	12098	26717.82	-14619.8
قمينس	12	0.083333	10713	24491.33	-13778.3
مسه	13	0.076923	9748	22607.38	-12859.4
الابرق	14	0.071429	8861	20992.57	-12131.6
طلميثه	15	0.066667	8310	19593.07	-11283.1
مرتوبة	16	0.0625	7730	18368.5	-10638.5
البياضه	17	0.058824	7432	17288	-9856
القيقب	18	0.055556	7297	16327.56	-9030.56
سوسة	19	0.052632	7143	15468.21	-8325.21
ابوفاخره	20	0.05	7142	14694.8	-7552.8
امساعد	21	0.047619	7139	13995.05	-6856.05
تاكنس	22	0.045455	7043	13358.91	-6315.91
بطه	23	0.043478	6754	12778.09	-6024.09
فرزوغه	24	0.041667	6564	12245.67	-5681.67
عمرالمختار	25	0.04	6521	11755.84	-5234.84
بئرالاشهب	26	0.038462	6399	11303.69	-4904.69
الفاندية	27	0.037037	6273	10885.04	-4612.04
العويلية	28	0.035714	6179	10496.29	-4317.29
عين ماره	29	0.034483	5783	10134.34	-4351.34
قصرالجدي	30	0.033333	5613	9796.533	-4183.53
قندوله	31	0.032258	5583	9480.516	-3897.52
جردس	32	0.03125	5422	9184.25	-3762.25
كمبوت	33	0.030303	5292	8905.939	-3613.94
المجموع		4.088798	1201685	1201681	3.556624



نلاحظ بان قاعدة الرتبة والحجم لا تنطبق علي النظام الحضري في الإقليم وأن خط التوزيع المثالي لأحجام وكذلك لفئات المدن قد تباين تباينا كبيرا بينه وبين خط التوزيع المثالي مما يعني وجود خلل في توازن المنظومة الحضرية للإقليم وهو ما يؤكده مؤشر التوازن الحضري الذي بلغ معدلة (2.95) مبتعدا عن الصفر وهو ما يدل علي مدى التباين الكبير في حجم اختلال التوازن بين مدن النظام الحضري في الإقليم. حيث نلاحظ أن (29) مدينة من أصل (33) مدينة انخفض عدد سكانها عن الحجم المثالي لها وهي المدن من المرتبة (6 – 33) بالإضافة ألي المدينة الثانية طبرق، مما يشير أن هذه المدن تحتاج ألي استقطاب للسكان حيث تحتاج ألي استقطاب حوالي (294749 نسمة). فيما ارتفعت مدينة بنغازي والبيضاء ودرنه والمرج عن الحجم المثالي لها، فمدينة بنغازي لوحدها ارتفعت عن الحجم المثالي لها بمقدار (272034 نسمة) مما يعني هيمنتها بزيادة تفوق أحجام المدن الأصغر منها وهو أمر يستدعي أعادة توزيع هذه الأحمال علي باقي مدن النظام الحضري. في المقابل نجد بأن ارتفاع مدينة البيضاء ودرنه والمرج عن الحجم المثالي لها ليس بالارتفاع الكبير والمؤثر. كما يظهر من الجدول (6) والشكل (6) الذي يوضح توزيع الفئات ألحجميه حسب قاعدة الرتبة والحجم مقدار التباين في أعداد المدن وأحجام الكتلة السكانية وألتي من خلالها يمكن التعويض بزيادة أو تقليص أعداد مدن الفئات ألحجميه.

جدول (6) فئات احجام مدن اقليم بنغازي و فق رتبها بالحجم المثالي و الحقيقي

فئات المدن بالرتبة	فئات بالحجم المثالي	فئات بالحجم الحقيقي	الفارق بين الحجم الحقيقي و المثالي
فئة المدينة الاولي 1	293896	565930	272034
الفئة الثانية تشمل الرتبة 2-4-3	318387.3	295170	-23217.3
الفئة الثالثة من الرتبة 5 - 12	299737.9	196357	-103381
الفئة الرابعة من الرتبة 13 - 33	289660.2	144228	-145432



النتائج:

تبين من خلال الدراسة ما يلي:

1- وجود تباين في حجم السكان بين مناطق الإقليم، تمثل بارتفاع معدلات أحجام بعض المناطق وانخفاض بعضها. وتصدرت مدينة بنغازي حجوم مدن الإقليم فقد أدي استقطابها للسكان بأعداد كبيرة أكثر من بقية المراكز الحضرية الأخرى ألي تضخمها بأكثر من (47 %) من مجموع السكان الحضر في الإقليم.

2- تبين من خلال استخدام مقاييس التركز السكاني، مؤشر جيني – منحنى لورانز – دليل نسبة التركز لقياس نمط التوزيع المكاني لسكان مدن إقليم بنغازي وجود تركز حضري في المدن الرئيسية الكبرى وخاصةً مدينة بنغازي، حيث بلغت قيمة معامل جيني (0.71)، ودليل نسبة التركز (53.1 %) وهي دليل علي مدى شدة التركز وعدم العدالة في التوزيع السكان علي المساحة الجغرافية للإقليم، وكذلك نستنتج من منحنى لورنز وجود تنظيم غير منتظم للسكان بالإقليم، حيث ابتعد خط المنحنى التناسبي بين المساحة والسكان ومنحني التناسب المثالي، الأمر الذي يستدعي أعادة توزيع السكان بشكل يتماشى مع المساحة الجغرافية للإقليم.

3- أظهرت مؤشرات الدراسة الخاصة بالهيمنة الحضرية (قانون المدينة الأولي – مقياس المدن الأربعة أو مؤشر الأولوية – نسبة الهيمنة أو دليل المدينتين – مؤشر متوسط نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولي – مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولي – مؤشر التقارب ألحجمي) وجود هيمنة

وسيطرة لمدينة بنغازي علي بقية مدن النظام الحضري للإقليم بلغ مداها حسب المؤشرات المذكورة علي التوالي (19 % – 17 % فانون المدينة الأولي) و(1.91 لمقياس المدن الأربعة أو مؤشر الأولوية) و(5.04 لنسبة الهيمنة أو دليل المدينتين) و(1.60 لمؤشر متوسط نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولي) و(92.7 لمؤشر درجة هيمنة المدينة الأولي) و(87.14 لمؤشر التقارب ألحجمي).

4- من خلال تطبيق قاعدة الرتبة والحجم لبروننج وجيبس المعدلة عن الصيغة التقليدية لقاعدة الرتبة والحجم عند زيف أظهرت الدراسة انعدام وجود تدرج هرمي متطابق للقاعدة في الإقليم، وهذا يعني غياب فعلي للهرمية (Hierarchy) إذ تبين أن هناك فارق كبير بين حجم السكان الفعلي والمثالي وأعداد وأحجام الفئات لعدة مراكز حضرية بالإقليم، وأن مؤشر التوازن الحضري قد بلغ (2.93) إذ ابتعد عن الصفر مما يشير ألي الحجم الكبير للاختلال في التوازن بين مدن النظام الحضري.

التوصيات:

من خلال ما تقدم يمكن التوصية بالتالي:

1- العمل علي تخفيف حدة الهيمنة الحضرية لمدينة بنغازي من خلال تنمية المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في الإقليم، وتبني سياسة تنمية متوازنة تقتضي بتوزيع المشاريع الاستثمارية والخدمية بشكل متوازن علي جميع مناطق الإقليم من أجل إذابة الفوارق بين المراكز الحضرية، وخلق قدرة تنافسية فيما بينها تأخذ علي عاتقها عملية الاستقطاب وتحجيم المدينة الرئيسية ووضع حد لعملية الهجرة باتجاهها.

2- خلق أقطاب تنمية جديدة في الإقليم واعتماد سياسة المدن الجديدة كإستراتيجية في أعادة التوزيع السكاني.

3- التعجيل بأجراء التعداد السكاني للبلاد بشكل عام والإقليم بشكل خاص.

4- أنشاء مكاتب للمعلومات والتوثيق وفروع لها والاهتمام بالمعلومات الوظيفية والخدمية والعمرانية لما بهاء من قصور كبير في العديد من الجوانب وألتي تعتبر مهمة للمخططين والمهتمين بالتنمية المكانية والسكانية.

5- وضع سياسة تنموية مكانية وسكانية واضحة المعالم بما يتلاءم مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية.

6- تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية ذات الطابع التنموي المكاني وذلك لقصور الدراسات المتعلقة في هذا الجانب فيما يخص إقليم بنغازي.

المراجع

1- الخريف، رشود بن محمد، (1418هـ)، التوزيع الجغرافي لسكان المملكة السعودية ومعدلات نموها خلال الفترة (1394 – 1413هـ)، رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، رقم 211.

2- الخريف، رشود بن محمد، (2008م)، السكان والمفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، السعودية.

3- المخلافي، محمد علي عثمان، (2004م)، التركز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي 1994 -2004م، اليمن.

4- الخزاعي، نور كريم سكران، (2018م)، الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة علي مدن محافظة المثنى، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

5- الشواورة، علي سالم، (2004م)، جغرافيا المدن، مكتبة دار الفكر، القدس، فلسطين.

6- الشواورة، علي سالم، (2012م)، التخطيط في العمران الريفي والحضري، ط1، مكتبة دار المسيرة، عمان، الأردن.

7- بعزه، عادل وبو هراوه، عز الدين، (2017م)، قياس وتحليل التركز السكاني لولاية قسنطينة في المناطق الحضرية الرئيسية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 50، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

8- حمدان، جمال، (1977م)، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

9- عبد العال، (1998م)، هيمنة المدن المصرية، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد41، جامعة المنيا، مصر.

10- عبده، اشرف علي، (2021م)، شبكة النظام الحضري في مصر خلال الفترة 1986 – 2017م، المجلة الجغرافية العربية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد166، الجمعية الجغرافية المصرية، مصر.

11- محمد، فؤاد عبد الله ويعرب، رفله يوسف، (2015م) مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد1، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق.

12- وزان، كنده، (2011م) الخصائص الجغرافية للنظام الحضري في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد38، العدد2، سوريا.

13-Wayne,K.D,Davies(1967): Centrality and the central place Hierarchy, Urban studies, Vol. 4, issue 1, pp 61- 79 .

14- Broning,H.I,& Gibbs,J.P.(1961) : Some Measures of Demographic and Spatial Relationships Among Cities , In,Gibbs ,Jack ,P,(1964)Urban Research Methods,(ed) ,Van Nostrand , New, York, PP.436-459.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

أثر التذبذب المناخي في التنوع الاحيائي في سهل بنغازي

The effect of climate fluctuation on biodiversity in the Benghazi plain

د. احمد محمد اجعودة أ. كريمة الهادي فرج بورزيزة
Dr. Ahmed M. Gauoda Mrs. Karima Alhadi Faraj Borzizha

الملخص

يعد التذبذب المناخي احد اهم التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه بيئة سهل بنغازي بسبب الأثار المباشرة التي يسببها في تهديد التنوع الاحيائي(الحيواني)، لذلك هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة واقع التذبذب المناخي في منطقة الدراسة و التعرف على مدى تأثيره في التنوع الإحيائي اذ تضم المنطقة مواطن بيئية لمجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات ، ولها دور رئيس في الدورة السنوية للطيور المهاجرة، وأُجري التحليل للتذبذب المناخي من خلال تحليل عناصر المناخ الأكثر تذبذبا(الأمطار) وتتبع خط اتجاهها العام من حيث الارتفاع او الانخفاض ومقارنته بالمعدل السنوي بناء على معطيات محطة بنينا المناخية للفترة الزمنية (1985 –2018) ومحطة اجدابيا المناخية للفترة الزمنية (1985–2019) وبعض المحطات المطرية بالمنطقة كمحطة طلميثة ومحطة الزويتينة للفترة الزمنية (1961–2007) ونتج عن عملية التحليل ان منطقة الدراسة شهدت تذبذبا مناخيا واضحا بين مدة وأخرى عن معدلاتها السنوية العامة، إلا أن أكبر تغير حدث في العنصر المناخي (الأمطار) من خلال انحرافها عن متوسطاتها في السنوات الأخيرة من هذه المدة، وهذا يتوافق مع التذبذب المناخي الذي يشهده العالم في الوقت نفسه.

الكلمات المفتاحية: التذبذب المناخي، التنوع الإحيائي، انقراض الكائنات الحية.

Abstract

Climate oscillation is one of the most important current and future challenges facing the environment of the Benghazi plain due to the direct effects caused by these oscillations on the threat to (animal) biodiversity. The area is an ecological habitat for a variety of plants and animals, and it plays a major role in the annual cycle of migratory birds.

The most volatile climate elements (rains) and follow their general trend line in terms of rise or fall and compare it with the annual rate based on the data of the Benina climatic station for the time period (1985-2020) and the Ajdabiya climatic station for the time period (1985-2019). In the study area, fluctuations were observed.

The climate is clear from one period to another from its general annual rates, but the largest change occurred in the climatic element (rain) through its deviation from its averages in the last years of this period, and this is consistent with the climatic fluctuation that the world is witnessing at the same time.

Keywords: Climate fluctuation, biodiversity, extinction of organisms.

المقدمة

تأثرت منطقة الدراسة (سهل بنغازي) كغيرها من المناطق المجاورة لها على المستوي المحلي أو الإقليمي بالتغيرات المناخية التي يشهدها العالم بأكمله، فقد شهدت تذبذب واضح في عناصر المناخ خاصة الأمطار وذلك في مواعيد سقوطها وانخفاض كمياتها ما بين سنه واخرى وهذا يعد مؤشر نحو التغير المناخي فيها، حيث تميز مناخ منطقة الدراسة والأمطار خاصة بخصائص تجعلها من أكثر العوامل الطبيعية تأثيرا على تدهور البيئة الهشة والمنهكة من جراء الاستغلال البشري نظرا لوقوعها ضمن المناخ شبه الجاف الذي يتميز بحدوث الاضطرابات المناخية. فيؤدي عدم انتظام سقوط الأمطار وتذبذبها من سنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وتغير خط اتجاهها العام نحو التناقص إلى تعرض المنطقة لفترات جافة وأخرى رطبة تخلف العديد من الآثار البيئية مثل: حدوث السيول والفيضانات التي تتسبب في غرق وموت بعض الحيوانات وتدمير ملاجئ الكثير منها خاصة التي تعيش تحت الأرض. بالإضافة إلى حدوث تدهور للغطاء النباتي الذي يعد موطنا للكثير من الحيوانات والطيور ومصدر غذائها بما يساعد في النهاية على حدوث الانقراض وزيادة حدته.

لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ما يسببه التذبذب المناخي من اثار سلبية على التنوع الأحيائي، وحث صانعوا القرار على إعطاء الأولوية لدور التنوع الأحيائي في منطقة الدراسة، كونه يشكل عنصرا مهما وفعال في البيئة طالما أُغفل من قبل الجهات المختصة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بطرح التساؤل الاتي: هل يوجد تذبذب في كمية الامطار عن خط الاتجاه العام أدي الى ضعف واضطراب النظام البيئي في منطقة الدراسة أثر على التنوع الأحيائي؟

فرضية الدراسة:

يمكن ان تصاغ فرضية البحث على شكل الاتي:

1. يوجد تذبذب مناخي متمثل في عدم انتظام سقوط الأمطار وتغير خط اتجاهها العام نحو التناقص في منطقة الدراسة يؤثر بشكل كبير في المواطن البيئية التي تعيش فيها الأحياء البرية مما تسببت في تناقص بعضها وانقراض البعض منها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد الموضوعات المهمة في مجال البيئة وتسهم في التعرف على التنوع الأحيائي في منطقة الدراسة ومدى حاجة السكان للتعرف بأهميتها في النظام

الأيكولوجي، فضال عن تقدير حجم الأثار التي أحدثها نذبذب وعدم انتظام سقوط الأمطار على ذلك التنوع.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة للتوصل الى رسم ملامح التذبذب المناخي وتأثيرها في التنوع الأحيائي في منطقة الدراسة بتوفير قاعدة بيانات محلية، يستفاد منها مستقبلاً لتنمية البنى التحتية في استثمار الموارد الطبيعية، من خلال تحليل العوامل الطبيعية والعناصر المناخية التي تسهم في التأثير على التنوع الأحيائي وتعرضه للتدهور بشكل او باخر في المنطقة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات عن طريق المصادر الآتية:

المرحلة الأولى: تتمثل في الدراسة المكتبية والاطلاع على الكتب والمراجع والأطاريح الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة إضافة إلى البحوث والتقارير الصادرة عن المنظمات العالمية المهتمة بالمشكلة.

واعتمدت الدراسة على بعض البيانات المناخية، التي تم الحصول عليها من المركز الوطني للأرصاد الجوية بطرابلس متمثلة في الأمطار لمحطة بنينا في الفترة الزمنية الممتدة ما بين1985-2018 ومحطة اجدابيا في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1985-2019، إضافةً للمحطات المطرية في منطقة الدراسة وقد تم اختيار بعض المحطات التي تنتشر على كامل المنطقة من الشمال والوسط والجنوب والساحل لفترات زمنية مختلفة تصل إلى 30و40 سنة لإثبات التباين المكاني للأمطار ومدى تأثيرها على التنوع الحيوي.

المرحلة الثانية: اشتملت على العديد من الزيارات والمشاهدات الميدانية لمنطقة الدراسة؛ وذلك للتعرف على جميع أجزائها وما تعانيه من مظاهر التدهور خاصة تدهور الغطاء النباتي وحدوث التصحر والتلوث وغيرها لما لها من تأثير بالغ على التنوع الحيوي بالمنطقة. واجريت مقابلات شخصية مع المسؤولين في بعض الجهات والهيئات والإدارات المختصة مثل الهيأة العامة للبيئة، وحدائق الحيوان بمدن بنغازي وطرابلس والبيضاء، مع زيارة متحف قسم الحيوان لكلية العلوم بجامعة طرابلس، فقد ضم بعض الحيوانات والطيور البرية المحنطة والمستخدمة في الأبحاث العلمية، وقد تم أيضا إجراء مقابلات شخصية مع بعض الجمعيات المختصة بالرفق بالحيوان كجمعية الهيلع في درنة برئاسة

الأستاذ محمد اهنيد للاستفسار عن وضع التنوع الحيوي ومدي التغيرات البيئية التي حدثت بالمنطقة تحت تأثير التذبذب المناخي.

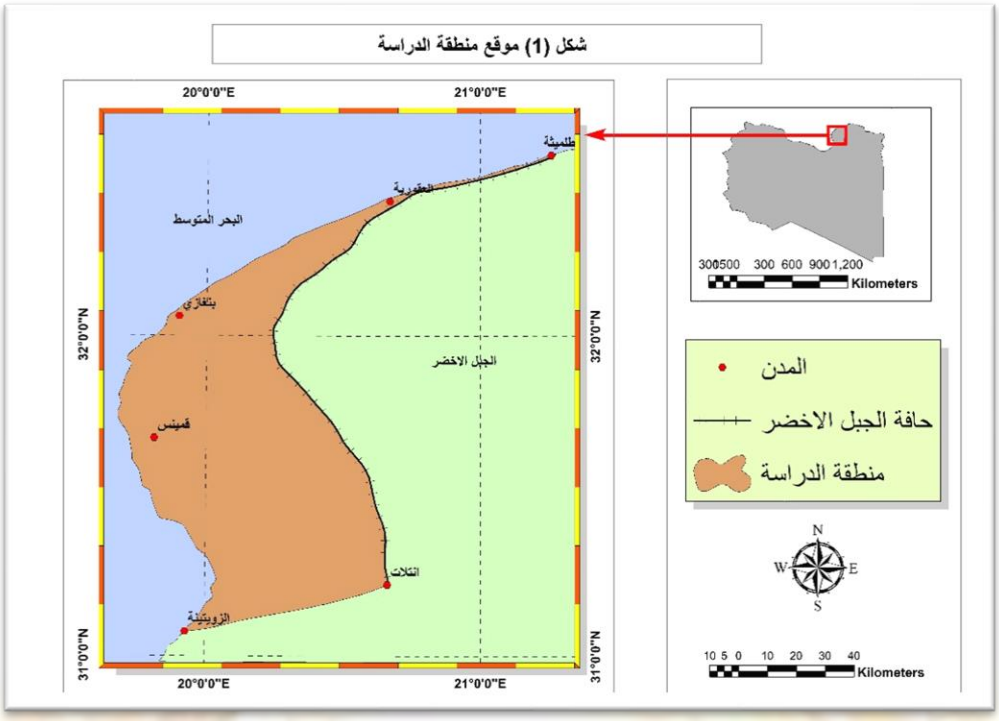
المناهج المتبعة في الدراسة: اعتمدت الدراسة في هذا البحث على عدد من مناهج الجغرافيا وهي المنهج الوصفي القائم على دراسة حالة لمعرفة خصائص التذبذب المناخي في المنطقة، والمنهج الكمي الذي يضمن التحليل لمؤشرات التذبذب المناخي وتبايناتها على مستوي التنوع الحيوي في المنطقة.

منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة (سهل بنغازي) في الجزء الشمالي الغربي من شبة جزيرة برقة وتقدر مساحته بحوالي 6500 ك م2، ويبدو السهل على شكل مثلث يقع رأسه عند مدينة طلميثة في الشمال الشرقي، أما قاعدته فتمتد جنوبا بين مدينة الزويتينة على الساحل وقرية انتلات في الجنوب الشرقي ويضيق السهل شمالا لاقتراب حافة الجبل الأخضر من الساحل. **الشكل (1-1)** أما فلكيا فتقع بين خطي طول (30″ .31´ .19° و 30″ .33´ .21°) شرقا ودائرتي عرض (37″ .58´ .30° و 32° .52″ .45) شمالا.[1]

تحتوي منطقة الدراسة على الكثير من المواطن البيئية الهامة والمناسبة لحياة الكثير من الأحياء البرية كالبيئة الشاطئية وبيئة الأراضي الرطبة(البحيرات والسبخات) وبيئة السهل الساحلي التي يخترقها العديد من الأودية الخانقية العميقة، وتعد هذه البيئات انظمه طبيعية متنوعة حيث تتنوع فيها النباتات الطبيعية من نباتات ساحلية إلى نباتات جبلية وداخلية وهذه النباتات تتمثل في الغابات الشجيرية والشجرية ونباتات الاستبس والحشائش مما أدى إلى وجود تنوع في الأحياء البرية داخل المنطقة، ولكن تعرضت هذه المواطن للتدهور والتدمير بسبب التغير المناخي حيث اتضح أن منطقة الدراسة تعاني من تذبذب في كميات الأمطار السنوية ما بين التزايد والتناقص وانحرافها عن المعدل العام وبالأخص في نسبة السنوات التي تقل عن المعدل العام مما أدى إلى تعاقب فترات من الجفاف والرطوبة التي انعكست بشكل كبير على الأحياء البرية وأدت إلى تدهور موائلها البيئية.

[1]. محمد عبد الله لامه، التصحر في سهل بنغازي دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بنغازي، ط1، منشورات جامعة قاريونس،2003، ص24.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Google Erath و Arc map

المواطن البيئية الحيوية في سهل بنغازي

يحتوي سهل بنغازي على أنظمة بيئية طبيعية متنوعة ضمن مساحة صغيرة نسبياً، وهذا التنوع البيئي الذي أدى إلى اغناء المنطقة بالتنوع الحيوي يعود إلى التنوع المناخي للمنطقة من ناحية الأمطار[2]. بالإضافة إلى موقع منطقة الدراسة الذي يعد قريباً من القارة الأوروبية مما جعلها من أهم المناطق في الأجزاء الشرقية من البلاد لذلك تعد محطة تستريح فيها الطيور المهاجرة قبل رحلة العودة وعبور البحر المتوسط[3]، ونظرا للتباين المناخي المتمثل في اختلاف توزيع الأمطار والموقع بالنسبة للبحر، يمكن تقسيم المنطقة إلى عدة بيئات ثانوية هي:

أولا: البيئة الشاطئية:

يمتد الشريط الساحلي من طلميثة في الشمال إلى الزويتينة في الجنوب بمسافة تقدر بحوالي 240كم ويتفاوت في اتساعه ما بين 200م إلى 5كم، ويتميز بعدم وجود حواجز للمياه الشاطئية وللخلجان ولا توجد به تعاريج واضحة فهو بصفة عامة ساحل مستقيم مع وجود تحدب طفيف نحو

[2]. الجماهيرية العربية الليبية، أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد)، مشروع دراسات منتزه الكوف الوطني، دراسة الطيور، دمشق، 1981، ص13.

[3]. عياد موسي العوامي، " الطيور البرية في منطقة بنغازي "، تقرير غير منشور، غير مؤرخ، ص1.

البحر، كما يتميز بوجود الكثبان الرملية الساحلية التي لا تصلح للزراعة[4]، بسبب فقرها للمواد العضوية، وزيادة نسبة ملوحتها. بالإضافة إلى انتشار النباتات الساحلية التي تفضل هذا النوع من التربة، حيث تستطيع الاستفادة من بخار الماء العالق بالهواء، ومن الضباب الذي يتكون في بعض الأحيان بالقرب من الساحل وهي تعد أماكن تعشيش للعديد من أنواع الطيور سواء أكانت مهاجرة أم مقيمة، ومن أهم هذه النباتات، الرتم، والزيتا، والأثل، والديس والقصبة [5].

ثانياً: بيئة الأراضي الرطبة (البحيرات والسبخات)

تشمل السبخات والبحيرات الساحلية التي تمتد عبر نطاق الشريط الساحلي على شكل سلسلة تكاد تكون متصلة وتقع خلف الكثبان الرملية، تعد هذه الأراضي أنظمة بيئية فريدة ومتميزة وذلك لأنها:

(أ) تمثل مأوى ومواطن أساسية للكثير من الحيوانات والطيور وبخاصة الطيور المائية وبعض الطيور المغردة التي لا تستطيع أن تحيا بعيدا عن الأراضي الرطبة.

(ب) تسهم الأراضي الرطبة في التخفيف من حدة الفيضانات، والعواصف البحرية؛ لأنها تستطيع أن تحتوي على كميات كبيرة من فائض الماء وبالتالي تؤدي دور الخزانات المائية خلال فترات الجفاف.

(ج) تؤدي الأراضي الرطبة دور المصافي الطبيعية، حيث تنقي الملوثات كمياه الصرف من خلال امتصاص النتروجين والفوسفور [6] .

(ع) تسهم في دورات بعض العناصر في البيئة مثل دورة النيتروجين؛ وذلك من خلال تخليص التربة من الكمية الزائدة من النيتروجين الناتج عن صناعة الأسمدة بتحويله إلى الهواء الجوي من خلال عملية denitification، ودورة الكربون وذلك من خلال الكميات الكبيرة من الخث peat الموجود في تربة هذه الأراضي كغور أو بالوعة لثاني أكسيد الكربون وبالتالي تعد كوسيلة تلطيف للكربون المتزايد في الهواء الجوي. وبناء على احتوائها على هذا المخزون الهائل من الخث فانه يجب المحافظة عليها وعدم إثارتها؛ وذلك لمنع تسرب الكربون إلى البيئة [7]. كما تساهم في إعطاء البيئة الطبيعية قيمة جمالية [8].

---

[4] . محمد عبد الله لامه، مرجع سابق، ص67– 68.

[5]. سعد خليل القزيرى، التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا، بنغازي، ط1، دار النهضة العربية، 2006، ص 161–162.

[6]. بريستون غرالا، كيف تعمل البيئة، ت: ناتالي سماحه، بيروت، ط1، الدار العربية للعلوم، 1998، 139–141.

[7]. الهيئة العامة للبيئة، " دراسة لمسح وتقييم الوضع البيئي لمنطقة بحيرة عين زيانة "، بنغازي، 2006 – 2007، ص 28 – 29.

[8]. الهيئة العامة للبيئة، تقرير عن الوضع الحالي لمناطق الرطبة بشعبية بنغازي، 2007، ص 1.

ومن أهم الأرضي الرطبة الموجودة في سهل بنغازي بحيرة عين زيانة وهذا لا يعني عدم أهمية باقي الأراضي الرطبة كبحيرة المجذوب وجليانه وغيرها من البحيرات **صورة (1) وصورة (2)** ولكن تعد هذه البحيرة من أهم المناطق التي تفضلها الطيور سواء أكانت مقيمة أم مهاجرة علماً بأنه تختلط في هذه البحيرة المياه العذبة النابعة من العيون الطبيعية في المناطق الجنوبية بالمياه المالحة النابعة من البحر في أجزائها الشمالية، ونتيجة لذلك تتوفر أنواع عديدة من الطحالب وصغار اللافقاريات، كما تنتشر على جوانبها البرمائيات والأحياء البحرية وهذه جميعاً تشكل مصدراً جيداً لغذاء الطيور[9]. **صورة (3)**

كما أنها تمثل نظاما بيئيا مائيا شبه مغلق، متصل جزئيا بالبحر، الأمر الذي يعطي هذه البحيرة خصوصية تنفرد بها عن بقية الأراضي الرطبة الممتدة على طول الساحل الليبي، وتحيط بها غابات من أشجار النخيل وأنواع نباتية متنوعة تتحمل الملوحة، ووفقاً لهذا كله تصبح البحيرة جديرة بالاهتمام والرعاية والمحافظة عليها كنظام بيئي متميز[10].

تعد الأراضي الرطبة مصب للعديد من الأودية التي تنحدر من الجبل وتقطع السهل مثل: وادي برسس، وادي زازا ووادي امريغان التي تنتهي في سبخة دريانه. وتعد هذه الأودية مصادر مهمة لتغذية السبخة بالمياه والتربة والمغذيات، وهذا يمثل ارتباطا بين الأراضي الرطبة والبيئة الجبلية المجاورة، بالإضافة إلى ارتباطها بالبحر وما يجلبه من مياه ورواسب ومواد عضوية مما يزيد من مقدار التنوع الحيوي بهذه الأراضي، وبالتالي من أهميتها البيئية[11].

[9]. عياد موسي العوامي،" دراسة الطيور المهاجرة في بحيرة عين زيانة وبحيرات الصابري " تقرير غير منشور، غير مؤرخ، ص1– 2

[10]. أمانة اللجنة الشعبية للسياحة الشعبية، وحدة الدراسات والتخطيط والمتابعة على المشروعات،"، تقرير عن الوضع الحالي لبحيرة عين زيانة، بنغازي، 2006، ص29.

[11]. مصباح فرج المقصبي،" دراسة بيئية للغطاء النباتي الطبيعي والفلورا لجزء من منطقة سهل بنغازي ما بين دريانه والعقورية "، بنغازي، 2006، ص1.

صورة (1) بحيرة عين زيانة



المصدر: الهيئة العامة للبيئة، 2010.

صورة (2) بحيرة جليانه



المصدر: الهيئة العامة للبيئة، 2010.

صورة(3)بحيرة المجذوب



المصدر: الهيئة العامة للبيئة، 2010.

ثالثاً: بيئة السهل الساحلي

يمكن تقسيمها إلى جزئين، الأول يعرف باسم الساحل والآخر ببرقة الحمراء، ويمتد الساحل من طلميثة في الشمال الشرقي إلى شمال وادي القطارة، وبذلك يكون القسم الشمالي من السهل ويبلغ متوسط اتساعه حوالي 17كم[12]. تغطي هذا الجزء مساحات واسعة من الغطاء النباتي الكثيف في الكثير من المواقع، والمتمثل في الأشجار والشجيرات التي تختلف فيما بينها من حيث الحجم وتتميز الأشجار بكبر حجمها فهي نباتات دائمة الخضرة ومعمرة ومن أشهرها وأكثرها انتشاراً أشجار العرعر، واشجار الخروب وتنتشر في أقصى الجزء الشمالي الشرقي من السهل[13]، وهذه تمثل مناطق جذب للعديد من أنواع الطيور بصفة خاصة حيث تعتبر الأشجار مصدرا للغذاء ومكان للتعشيش فيها، **صورة (4)** اما الشجيرات فتظهر في صورة قزمية وقد تكون منفردة او متجمعة في صورة غابات شجيريه كما هو الحال مع غابات أشجار البطوم وغابات الشماري والتي تكثر في المنطقة الممتدة ما بين توكره وطلميثة شمال شرق السهل، كما تظهر أيضا عند اقام الحافة الاولي للجبل الأخضر وعلي سفوح منحدارته في صورة تجمعات شجيريه بين توكره وسيدي خليفة وتعد مقصد الأهالي للترفيه والسياحة.

[12]. أمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة، وحدة مراقبة الطيور المهاجرة والبرية،" هجرة الطيور "، تقرير غير منشور، شعبية بنغازي، 2008، ص.5.

[13]. مصباح فرج المقصبي، مرجع سابق، ص1.

أما برقة الحمراء فتمتد من جنوب وادي القطارة حتى الزويتينة مكونة القسم الجنوبي من السهل الذي يبلغ متوسط اتساعه حوالي 46كم وتغطية مساحات واسعة من نباتات الاستبس التي تستغل كمراعي باستثناء المناطق القريبة من الحافة[14].

بشكل عام هناك تنوع كبير في الغطاء النباتي في المنطقة على اختلاف مناطقها البيئية، من غطاء نباتي ساحلي كما في بيئة الشواطئ والكثبان الرملية الساحلية والأراضي الرطبة، والسهول الساحلية إلى غطاء نباتي جبلي وداخلي وهذا الغطاء النباتي متمثل في الغابات الشجيرية والشجرية ونباتات الاستبس والحشائش وغيرها، وبالتالي أدى إلى وجود تنوع الحيوي في الحيوانات والطيور والحشرات والكائنات الدقيقة بشكل عام. بالإضافة إلى المستوى الرفيع لتنوع الأنواع النباتية المكونة للغطاء النباتي وما تحتويه من أنواع نباتية متوطنة مثل نبات الحلفا ونبات الشماري وأنواع أخرى من النباتات ذات قيمة رعوية واقتصادية وعلاجية[15]. وفي الوقت الحالي تتعرض هذه البيئات للكثير من المشاكل أدت إلى اختفاء كثير من أعداد تلك الحيوانات والنباتات في المنطقة على حد سواء.

صورة (4) الشجيرات المنتشرة في المنطقة الممتدة ما بين طلميثة وتوكره



المصدر: الدراسة الميدانية، 2010.

التذبذب في سقوط الأمطار

يعتبر التذبذب (عدم انتظام سقوط الأمطار) من أهم الخصائص المناخية للمناطق الجافة وشبه الجافة والتي عادة ما يكون سقوطها على شكل رخات مطرية متواصلة أو على شكل رخات

[14]. محمد عبد الله لامه، مرجع سابق، ص72.
[15]. مصباح فرج المقصبي، مرجع سابق، ص1 – 2.

خفيفة ومنتظمة لذلك كان التفاوت بين كمياتها كبيرا[16]، حيث تتميز منطقة الدراسة بالتذبذب الشديد في كميات الأمطار وفترات سقوطها وهذا الأمر جعلها من أكثر المناطق عرضة للتدهور البيئي. وتوضح **الجداول من (1) إلى (7) والأشكال من (1) إلى (8)** ظاهرة التذبذب السنوي لكميات الأمطار الساقطة عن المعدل العام في محطات منطقة الدراسة حيث تتغير من سنة لأخرى ومن محطة لأخرى وذلك إما بالزيادة أو النقصان ففي بعض السنوات يسجل سقوط كميات كبيرة من الأمطار تزيد عن المعدل العام وتعرف بالسنوات الرطبة وسنوات أخرى تنخفض فيها بدرجة كبيرة عن المعدل العام وتعرف بالسنوات الجافة وفيما يأتي دراسة لهذه الخاصية في بعض المحطات التي شملتها الدراسة:

1-تتفاوت كمية الأمطار في محطات القسم الشمالي من السهل تفاوتا كبيرا التي تمثلها عدة محطات واقتصرت الدراسة على محطتي طلميثة وبنينا، حيث تشهد في بعض السنوات سقوطا كبيرا لكميات من الأمطار تزيد عن المعدل العام في حين تشهد السنوات الأخرى تضاؤلا في نسبة سقوط الأمطار تقل عن المعدل العام.

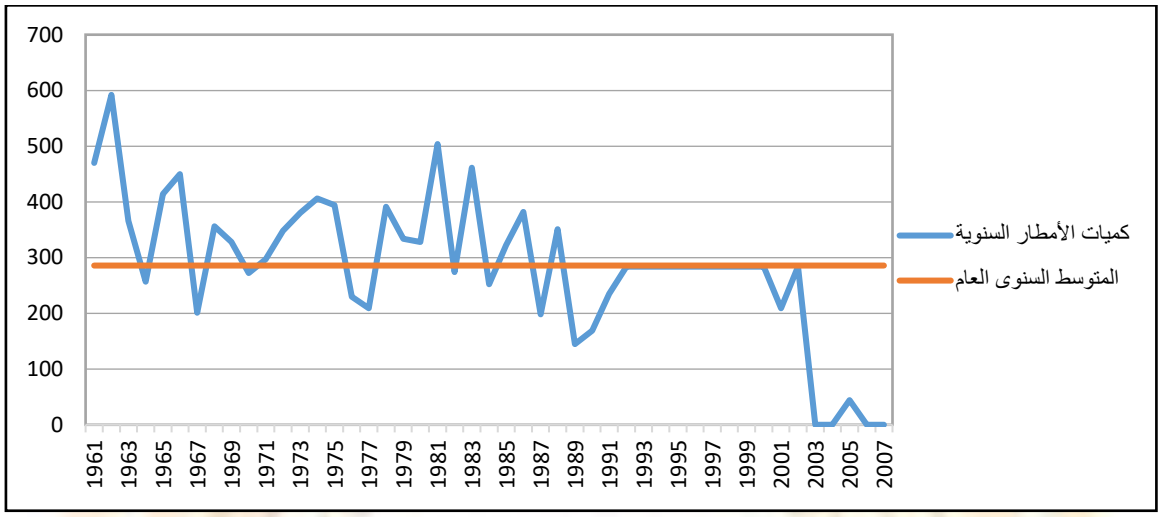
سجلت **محطة طلميثة** سنة1961 سقوط كميات كبيرة من الأمطار بلغت 470 ملم، وزادت في السنة اللاحقة1962 إلى 592 ملم بزيادة قدرها 306.3 ملم عن المتوسط السنوي العام الذي بلغ 285.7 ملم، ثم هبطت سنة 1964 إلى 257 ملم بتناقص قدره حوالي 28.7ملم، ثم استمرت الأمطار في الزيادة خلال الفترة من 1971 – 1975 وقد وصلت أعلى معدلاتها سنة1974حيث بلغت حوالي 406 ملم بزيادة قدرها 120.3 ملم ثم توالت سنوات التذبذب ما بين الزيادة والنقصان من سنة1976 إلى سنة1988، **الشكل (1)** وقد تدنت كميات الأمطار في السنوات الأخيرة من نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات إلى سنة2007 وقد سجل خلالها أدنى كمية بالمحطة سنة2005 وهي حوالي 44 ملم بمعدل هبوط بلغ 241.7ملم عن المتوسط السنوي العام، ولابد من الإشارة إلى أنه في بعض السنوات خاصة 2003،2004،2006،2007 لم يسجل فيها أي سقوط للأمطار.

أما **محطة بنينا** فقد تميزت بعدم انتظام سقوط أمطارها حيث لوحظ أن السنوات التي تزيد فيها الأمطار عن المعدل السنوي أكثر عددا من السنوات التي تقل فيها الأمطار **الشكل (2)** وقد وصلت أعلى كمية أمطار سقطت على هذه المحطة سنة 1991 حيث بلغت 460.1ملم بمعدل يفوق

[16]. مردوعه عبد الله الكاديكي، " دورات الجفاف والرطوبة وآثارها البيئية في القسم الشمالي من سهل بنغازي "، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، قسم علوم وهندسة البيئة، 2009، ص 56.

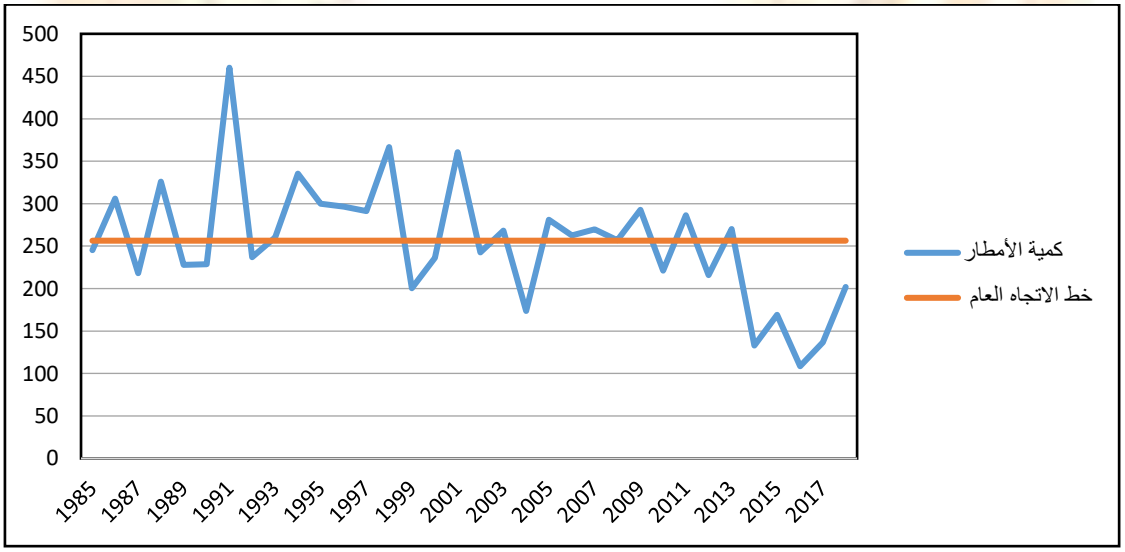
المتوسط بلغ 203.7 ملم وأدنى كمية أمطار سجلت سنة 2016 حيث بلغت 108.6ملم بتناقص قدره 147.8ملم.

شكل (1) تذبذب كميات الأمطار السنوية عن المتوسط العام للفترة (1961-2007) في محطة طلميثة



المصدر: أعد بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (2) تذبذب كميات الأمطار السنوية عن المتوسط العام للفترة (1985- 2018) في محطة بنينا

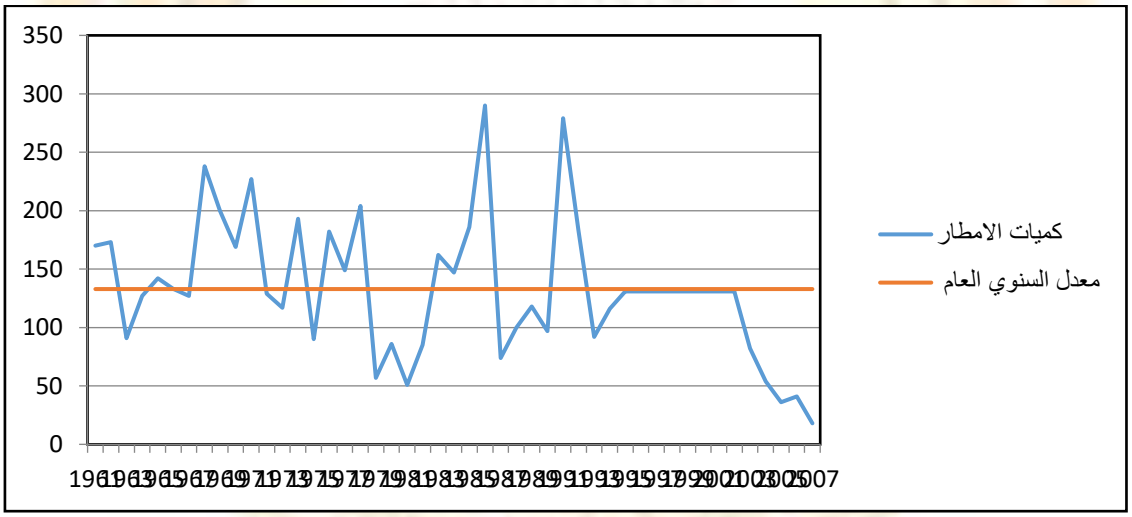


المصدر: أعد بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

2- تتميز محطات القسم الجنوبي من السهل متمثلة في الزويتينة واجدابيا بقلة أمطارها مقارنة بمحطات القسم الشمالي، كما أنها تتميز بالتفاوت الكبير في كمية الأمطار. حيث أن **محطة الزويتينة**

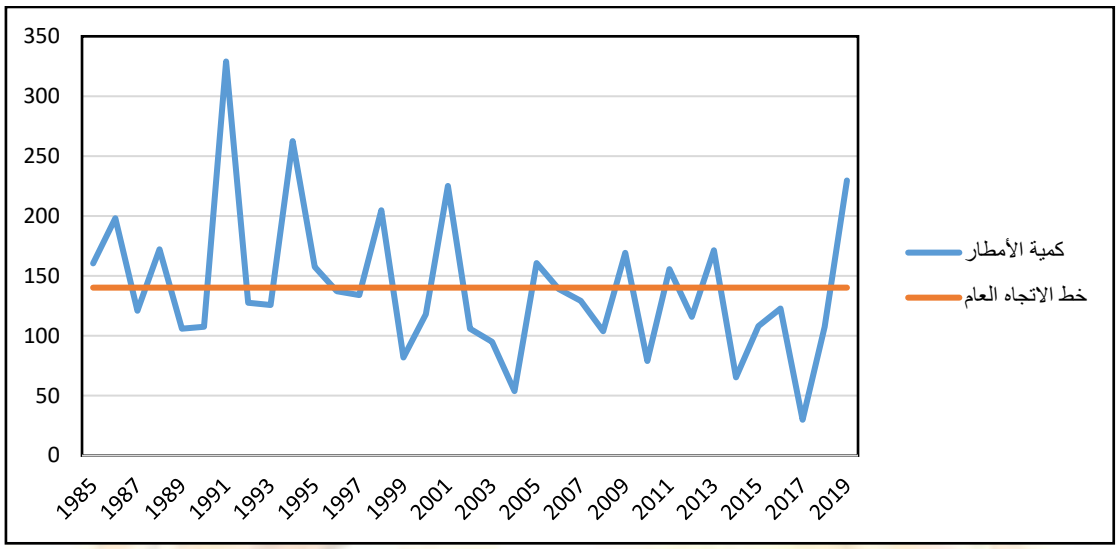
تميزت بتوالي سنوات التذبذب بالزيادة والنقصان خلال الفترة من 1961- 1978 ففي سنة 1968 وصلت كمية الأمطار إلى 238ملم بمعدل 105.1ملم فوق المتوسط، أما سنة 1976 فقد تناقصت كمية الأمطار إلى حوالي 90ملم بمعدل هبوط قدره 42.9 ملم، ويلاحظ بعد ذلك حدوث فترات جافة وأخرى رطبة متتابعة حتى سنة 1992 التي تميزت بزيادة في كمية الأمطار بحوالي 183 ملم بمعدل 50.1 ملم، **الشكل(3)** ولكن اتجهت كمية الأمطار نحو الهبوط والثبات على ذلك من سنة 1993 حتى سنة 2007وقد بلغ معدل الهبوط سنة 2007 حوالي 114.9 ملم دون المتوسط. أما **محطة اجدابيا** فتشهد بعض السنوات سقوط كميات كبيرة من الأمطار تزيد عن المعدل السنوي العام 140.2ملم حيث وصلت أعلى كمية أمطار سقطت على هذه المحطة سنة 1991 بلغت 329 ملم بمعدل يفوق المتوسط بلغ 188.8ملم وأدنى كمية أمطار سجلت سنة 2017 حيث بلغت 29.9ملم بتناقص قدره 110.3ملم. **الشكل (4)**

شكل (3) تذبذب كميات الأمطار السنوية عن المتوسط العام للفترة (1961-2007) في محطة الزويتينة



المصدر: أعد بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (4) تذبذب كميات الأمطار السنوية عن المتوسط العام للفترة (1985-2019) في محطة اجدابيا



المصدر: أعد بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

وبالنظر إلى الجدول (1) يتضح أن عدد السنوات التي يسقط خلالها مطر أقل من المعدل العام لكل محطة من المحطات التي شملتها الدراسة أكثر بوضوح من عدد السنوات التي يسقط خلالها مطر أكثر من المعدل العام. فالتذبذب في سقوط الأمطار عن المعدل العام له ارتباط بمسببات المطر، وهي الانخفاضات الجوية التي لا تخضع لنظام ثابت من حيث توالدها ومن حيث مساراتها قريبة أو بعيدة من خط الساحل، فخلال السنوات الجافة تتبع الانخفاضات الجوية مسارات شمالية بعيدة عن الساحل نتيجة لوجود صد جوي مرتبط بالضغط المرتفع دون المداري، أما السنوات الرطبة فتشهد نشاطا في توالد الانخفاضات الجوية وعبورها قريبا من الساحل الليبي[17].

جدول (1) متوسطات الأمطار السنوية وعدد السنوات فوق ودون المتوسط العام ونسبها المئوية لبعض محطات منطقة الدراسة

المحطات	المتوسط السنوي العام للأمطار بالملم	عدد السنوات فوق المتوسط	النسبة المئوية لعدد السنوات فوق المتوسط %	عدد السنوات دون المتوسط	النسبة المئوية لعدد السنوات دون المتوسط %	عدد سنوات التسجيل
طلميثة	285.7	20	%42.6	27	%57.4	47
بنينا	256.4	18	%52.9	16	%47.5	34
الزويتينة	132.9	18	%38.3	29	%61.7	47
اجدابيا	140.2	13	%38.2	22	%64.7	34

المصدر: أعد الجدول بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

[17]. أمحمد عياد مقيلي، (المناخ): الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفي بولقمة، سعد خليل القزيرى، دار الجماهيرية للنشر، سرت، 1995، ص 177.

فترات الجفاف والرطوبة

تتعرض كميات الأمطار السنوية إلى التذبذب في شكل فترات زمنية تتجه فيها أما نحو الزيادة عن خط الاتجاه العام وتعرف بفترات رطبة أو إلى التناقص وتعرف بفترات جافة، ولمعرفة ما إذا كان الانحراف أو التفاوت عن خط الاتجاه العام عشوائيا أو منتظما استخدم أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية، حيث يفيد في التعرف على التقلبات أو الفترات المناخية غير المنتظمة سواء كانت فترات جفاف أو رطوبة.

محطة طلميثة

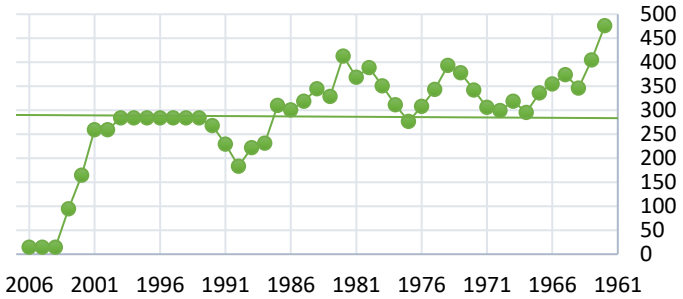
يتضح من الجدول (2) أن المحطة شهدت 4 فترات رطبة أطوالها ما بين2-5 سنوات امتدت الفترة الأولى من سنة 1961 إلى سنة 1963، أما الفترة الثانية فكانت من سنة 1965 وامتدت الى سنة 1969 تخللتها سنة جفاف 1967 في حين بدأت الفترة الثالثة من سنة 1971 إلى سنة 1975، واستمرت الفترة الرطبة الرابعة من سنة 1978 إلى عام 1981 وأكثر الفترات رطوبة شهدتها المحطة كانت سنة 1962 حيث بلغت المتوسطات المتحركة الثلاثية فيها حوالي 476 ملم **الشكل (5)** ومرت بفترتين جفاف امتدت الأولى لمدة سنتين من سنة 1976- 1977، أما الفترة الثانية فبلغت 19سنة من 1989 إلى 2007، حيث يسجل أقل متوسط على التوالي سنة 2004،2006 2005، حوالي 14.7ملم.

جدول (2) دورات الجفاف والرطوبة باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية لمحطة طلميثة

المحطة	سنوات الرصد	المتوسطات المتحركة الثلاثية			
		عدد دورات الجفاف	أطوال الدورات	عدد دورات الرطوبة	أطوال الرطوبة
طلميثة	47	2	1977-1976 2007-1989	4	1969-1965،1963-1961 1981-1978،1975-1971

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (5) المتوسطات الثلاثية لكمية الأمطار وخط الاتجاه العام للفترة (1961 -2007) في محطة طلميثة



محطة الزويتينة

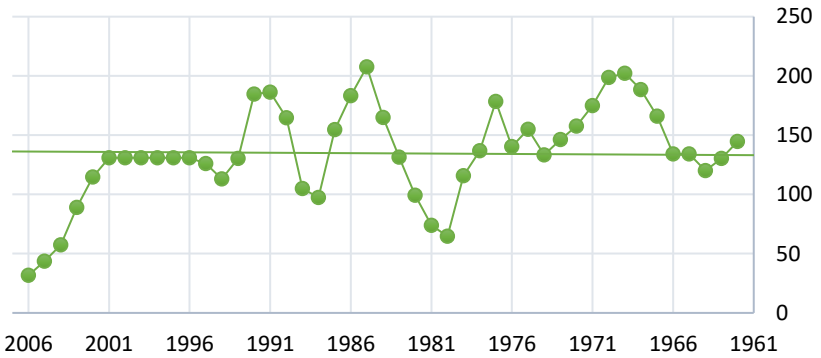
مرت المحطة خلال الفترة من 1961-2007 بدورات من الجفاف والرطوبة تختلف في أطوالها ومتوسطاتها، **جدول (3)** و**الشكل (6)** يبين المتوسطات الثلاثية وخط الاتجاه العام حيث شهدت المحطة4 فترات رطوبة و4 فترات جفاف، امتدت الفترة الأولى سنتي 1961-1962، والثانية سنتي 1965-1966، والفترة الثالثة استمرت4 سنوات متتالية بدأت من سنة 1968 إلى سنة 1971، أما الفترة الرابعة فكانت من سنة 1983- 1986 وقد كانت سنة 1985 أكثر الفترات التي شهدتها المنطقة رطوبة ووصلت المتوسطات المتحركة الثلاثية إلى حوالي 207.7ملم. أما فترات الجفاف فامتدت الأولى من سنة 1963- 1964 والثانية سنتي 1979- 1983، وامتدت الثالثة من سنة 1987 إلى سنة 1990، وأطولها الفترة الرابعة فقد استمرت 15سنة وقد بدأت من سنة 1993 إلى سنة 2007 وتعد سنة 1967 أكثر فترة جفاف هبطت فيها المتوسطات المتحركة الثلاثية إلى 166ملم.

جدول (3) دورات الجفاف والرطوبة باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية لمحطة الزويتينة

المحطة	عدد سنوات الرصد	المتوسطات المتحركة الثلاثية			
		عدد دورات الرطوبة	أطوال الدورات	عدد دورات الجفاف	أطوال الرطوبة
الزويتينة	47	4	1962-1961 1966-1965 1971-1968 1986-1983	4	1964-1963 1983-1979 1990-1987 2007-1993

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (6) المتوسطات الثلاثية لكمية الأمطار وخط الاتجاه العام للفترة (1961 - 2007) في محطة الزويتينة



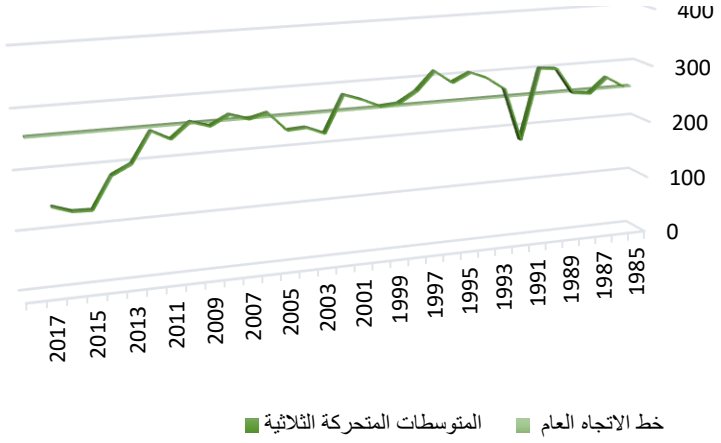
محطة بنينا تسجل المحطة حدوث فترات رطوبة وفترات جفاف غير منتظمة في حدوثها، كما في **الجدول (4)**، ويشير **الشكل (7)** إلى حدوث فترتين رطبتين و3 فترات جفاف حيث امتدت فترة الرطوبة الأولى لمدة 6 سنوات حيث بدأت من سنة 1993 إلى سنة 1998وقد كانت سنة 1997 أعلاها رطوبة حيث ارتفعت فيها المتوسطات المتحركة إلى حوالي 318.3 ملم، أما الفترة الثانية فقد استمرت 5 سنوات ابتداء من سنة 2005 إلى سنة 2009، أما فترات الجفاف فقد استمرت الفترة الأولى لمدة سنتين بدءا من سنة 1989 وانتهاء بسنة 1990، والفترة الثانية كذلك استمرت سنتين حيث بدأت من سنة 1999 حتى سنة 2000 اما الفترة الثالثة فكانت الأطول حيث استمرت 5 سنوات من سنة 2014 الي سنة 2018 وأكثر فترة جافة حدثت سنة 1990 فقد هبطت المتوسطات المتحركة الثلاثية فيها إلى 305.5 ملم.

جدول (4) دورات الجفاف والرطوبة باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية لمحطة بنينا

المحطة	عدد سنوات الرصد	المتوسطات المتحركة الثلاثية			
		عدد دورات الرطوبة	أطوال الدورات	عدد دورات الجفاف	أطوال الدورات
بنينا	34	2	1998-1993 2009-2005	3	1990-1989 2000-1999 2018-2014

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (7) المتوسطات الثلاثية لكمية الأمطار وخط الاتجاه العام للفترة(1985-2018) في محطة بنينا



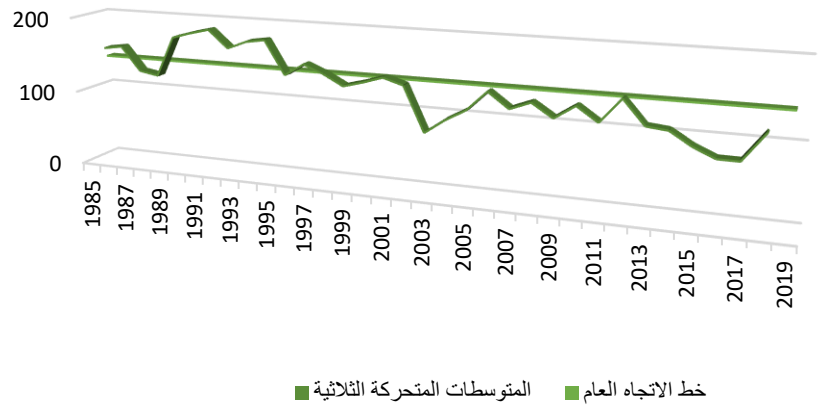
محطة اجدابيا يوضح **الجدول (5)** أن المحطة مرت خلال الفترة الممتدة من 1985-2019 بدورات من الجفاف والرطوبة، و**الشكل (8)** يشير إلى المتوسطات الثلاثية وخط الاتجاه العام فشهدت فترتين رطبتين استمرت كلاً منها سنتين، حيث بدأت الأولي من سنة 1985حتى سنة 1986 أما الفترة الثانية بدأت من 1994-1995 وقد حدثت أعلى فترة رطوبة سنة 1998حيث وصلت المتوسطات المتحركة الثلاثية إلى204.7ملم. وامتدت فترة الجفاف الأولى من سنة 2002 إلى سنة 2004 والثانية ما بين 2006-2008، والثالثة امتدت من 2014-2018 مع وجود فترات استمرت لسنتين من 1989-1990، 1992-1993، 1996-1997، 1999-2000، وتعد الفترة الثالثة هي أطول الفترات جفافا حيث استمرت 5سنوات وقد تم اعتبار سنة 1990 أكثر السنوات جفافا على الرغم من حدوثها لسنة واحدة حيث هبطت المتوسطات المتحركة الثلاثية فيها إلى 180.8 ملم.

جدول (5) دورات الجفاف والرطوبة باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية لمحطة اجدابيا

المحطة	عدد سنوات الرصد	المتوسطات المتحركة الثلاثية			
		عدد دورات الجفاف	أطوال الدورات	عدد دورات الرطوبة	أطوال الدورات
اجدابيا	34	7	1990-1989 1993-1992 1997-1996 2000 -1999 2004-2002 2008-2006 2018-2014	2	1986-1985 1995-1994

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

شكل (8)المتوسطات الثلاثية لكمية الأمطار وخط الاتجاه العام للفترة(1985-2019)
في محطة اجدابيا



ومما سبق يلاحظ أن هناك اختلافا في فترات الجفاف والرطوبة بين محطات منطقة الدراسة من حيث عدد السنين وأطولها مدة، فقد بلغ عدد الفترات الرطبة 10 فترات دامت أطولها 6 سنوات وكانت في بنينا، أما أقصرها فكانت سنة واحدة وقد تكررت في أغلب المحطات، وقد بلغ عدد الفترات الجافة 16 فترة استمر أقصرها لسنة واحدة و تكررت أيضا في كل المحطات، أما أطولها فقد بلغت 19سنة وكانت في طلميثة، ونلاحظ أن هذا التباين في أطوال الفترات الجافة والرطبة يدل على عشوائيتها وعدم انتظام حدوثها، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها في إجراء التنبؤات المستقبلية على مدى زمني طويل نظرا لصعوبة تحديد موعد انتهاء كل فترة، ومعرفة نوع الفترة التي تليها وبدايتها، ويمكن إرجاع السبب المباشر في تكرار فترات الجفاف القصيرة إلى تبدلات الدورة الهوائية العامة للرياح، فالجفاف أينما وجد ينتج أساسا عن سيطرة أنظمة ضغط جوي ضد إعصاريه بهوائها الهابط والمستقر، وما يرتبط بذلك من ارتفاع الضغط الجوي والحرارة وتناقص الرطوبة النسبية وإلى عدم تكون السحب وحدوث انقلاب حراري علوي مستديم يسهم في زيادة استقرار الجو على السطح، كما يؤدي وجود المرتفع الجوي إلى تكون ظاهرة الصد الجوي المانع لعبور الرياح حيث تضطر المنخفضات الجوية الإعصارية المطيرة المرتحلة من الغرب إلى الشرق عند مواجهتها الصد الجوي إلى تغير اتجاهها إلى الشمال وإلى الجنوب فتخيم عليها ظروف الجفاف التي قد تطول أو تقصر تبعا لموقع ضد الإعصار وشدته[18]. وقد أثبت أيضا أن تعاقب الفترات الجافة والممطرة؛ يرجع لوقوع الساحل الليبي عند أقصى الحدود الجنوبية لنطاق أعاصير المنطقة المعتدلة حيث تتصارع كتل الهواء الجافة

[18]. أمحمد عياد مقيلي، مخاطر الجفاف والتصحر والظواهر المصاحبة لهما، الزاوية، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 2003م، ص21.

مع الرطبة، وتكون في بعض الأحيان للكتل الرطبة فيكثر المطر وفي أوقات أخرى تكون للهواء المداري القاري فيحدث الجفاف[19].

ونظرا لأن منطقة الدراسة تمثل منطقة انتقالية تقع بين المناخ الصحراوي في الجنوب ومناخ البحر المتوسط في الشمال فان موقعها يساعد على تأثرها بوجود الضغط المرتفع الأزوري الذي يرابط فوق الصحراء جنوبا في فصل الشتاء، ويتحرك شمالا ويمتد فوق البحر المتوسط في فصل الصيف وبالتالي فلابد من توقع حدوث الفترات الجافة في أي وقت. ومما لا شك فيه أن زيادة عدد الفترات الجافة عن الفترات الرطبة انعكس على توازن البيئة وأدى إلى تدهورها، ومن ثم زيادة حدة الانقراض والتناقص وذلك مع تكرار حدوثها من خلال حدوث جفاف للتربة وتدهور للغطاء النباتي الذي يعد موئل لكثير من الحيوانات والطيور وانتشار التصحر وحدوث العواصف الترابية. كما أن الفترات الرطبة قد تتسبب في حدوث السيول والفيضانات الخاطفة والمدمرة، وذلك نتيجة لهطول الأمطار الشديدة فوق مساحة محدودة وبشكل فجائي قصير المدى تعقبه تدفقات مائية بالغة السرعة بسبب الهطول المركز، وبالتالي فان الفيضانات تحدث لأن كمية الأمطار الساقطة تفوق معدلات التسرب وذلك عندما تتعرض المنطقة لأمطار فجائية عاصفة تسقط في شكل رخات مركزة وشديدة خلال فترة محدودة[20]. ومن خلال تتبع مجموع تساقط الأمطار السنوي بالمحطات المناخية المختلفة داخل منطقة الدراسة يتضح التذبذب الواضح في كميات الأمطار، **جدول (6)** حيث إن هناك فرقا كبيرا بين متوسطات التساقطات السنوية التي تفصل بين السنوات غزيرة الأمطار والسنوات الجافة بشكل عام مما يؤكد خطورة الفيضانات والسيول التي تتعرض لها المنطقة في بعض الأحيان.

جدول (6) مؤشرات تذبذب الأمطار لمحطات منطقة الدراسة

المحطات	عدد سنوات الرصد	المتوسط السنوي للأمطار	أغزر السنوات مطرا	أعلى قيمة تساقط بالملم	أجف السنوات مطرا	أقل قيمة تساقط بالملم
طلميثة	47	285.7	1962	592	2007	0
بنينا	34	256.4	1991	460.1	2016	108.6
الزويتينة	47	132.9	1986	290	2007	18
اجدابيا	34	140.2	1991	329	2017	29.9

المصدر: إعداد الباحثة، بناء على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس.

[19]. أمحمد عياد مقيلي، (المناخ): الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، مرجع سابق، ص 176.

[20]. محمد صبري إبراهيم، الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة (معالجة جغرافية)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002، ص43.

فمن خلاله يتبين الاختلاف الواضح في كميات الأمطار لبعض المحطات وخاصة الساحلية المواجهة لمسار المنخفضات، حيث تتأثر بأي انحراف لهذا المسار ففي محطة طلميثة بلغت أدنى كمية مطر سنوي 0ملم وأعلى كمية مطر 592ملم، أما الزويتينة فقد بلغ أدنى كمية أمطار حوالي 18ملم وأعلى كمية مطر بلغت 290ملم. وبما أن منطقة الدراسة تحظى بكمية من الأمطار تتراوح ما بين 250- 400ملم سنويا يتعرض جزء منها للتسرب إلى باطن الأرض والجزء الباقي يمثل المياه السطحية الجارية عبر الأودية والتي نادر ما يستمر جريانها لأكثر من بضعة أيام، ولكن عندما يزداد تركز الأمطار في مساحة محدودة يؤدي ذلك إلى حدوث الفيضانات والسيول الجارفة التي قد تتسبب في الكثير من الخسائر البيئية، وخير الأمثلة على ذلك ما حدث في وادي القطارة سنة 1961 عندما غرق حي الكيش في مدينة بنغازي بسبب الفيضان الذي نتج عنه الكثير من الأضرار المادية والبيئية والحيوانية والزراعية، بالإضافة إلى فيضان سنة 1977 الذي انهار بسببه السد الثانوي للوادي وأحدث تصدع بالسد الرئيسي **جدول (7)** وقد أدى تزايد حدوث السيول والفيضانات في المنطقة إلى التسبب في غرق الكثير من الأماكن خاصة القسم الجنوبي من المنطقة بالمياه الناتجة عن الزيادة في كميات الأمطار، وهذا الأمر يترتب عليه تدمير وغرق ملاجئ كثير من الحيوانات التي تفضل العيش تحت الأرض وفوقها كالخلد (أبو عماية) والأفاعي، الجربوع والأرانب، ابن آوى والثعالب وغيرها. وبالتالي حرمانها من إيجاد غذائها وإيجاد أماكن للراحة أو الاستمرار في نشاطها البيولوجي مما يؤدي بها إلى الهجرة والبحث عن أماكن أخرى وبالتالي اختفائها من المنطقة.

جدول (7) عدد الفيضانات التي حدثت في وادي القطارة في الفترة من 2002-2008

السنوات	عدد مرات الفيضان
2003-2002	10
2004-2003	9
2005-2004	11
2006-2005	11
2007-2006	8
2008-2007	6

المصدر: مردوعه عبد الله الكاديكي، مرجع سابق، ص58.

الاستنتاجات:

1. اتضح من نتائج تحليل مدة الدراسة للمحطات المناخية بالمنطقة وتقسيمها الى فترات وفقا للتذبذب الذي أبرزه رسم الاشكال البيانية أن العناصر المناخية وخاصة الأمطار في المنطقة شهدت تذبذبا واضحا بين فترة واخرى عن معدلاتها السنوية العامة وميول خط الاتجاه العام للمطر نحو التناقص حيث يأخذ خط تنازلي، وكانت في السنوات الأخيرة من الفترة الدراسية وهذا يتماشى مع شدة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم خلال الوقت ذاته مما أثر على التنوع الأحيائي في المنطقة.

2. حدوث فترات تزداد فيها كمية الأمطار وأخرى تقل فيها كمية الأمطار في شكل دورات أدى إلى وجود انحراف عن خط الاتجاه العام صعودا وهبوطا فنجم عنه تعاقب فترات من الجفاف والرطوبة مختلفة من حيث عدد السنين وأطولها مدة بين محطات منطقة الدراسة، وهذا التباين يدل على عشوائيتها وعدم انتظام حدوثها، قد انعكس هذا كله على توازن البيئة في المنطقة وذلك ما بين حدوث جفاف للتربة وتدهور الموئل الأساسي (الغطاء النباتي) لكثير من أنواع الحيوانات والطيور البرية وحرمانها من الغذاء، وحدوث الفيضانات والسيول التي يتسبب عنها غرق الكثير من ملاجئ الحيوانات الأرضية كالخلد والأرانب والجرابيع وغيرها، مما يؤدي إلى حدوث التناقص والانقراض في المنطقة، وفقدان مصادر جديدة للمعلومات العلمية وتدمير ثروة بيولوجية مستقبلية هائلة. إضافة إلى حدوث اختلال في توازن السلسلة الغذائية وفقدان عنصر أساسي ومكمل لجمال البيئة الطبيعية في المنطقة مما جعلها تفقد عناصر الجذب السياحي.

3. اتضح من الدراسة أن الاتجاه العام للأمطار يتجه نحو التناقص وخاصة خلال عقد الألفينات **(2019.2000)**، حيث سجل ذلك في اغلب المحطات بالمنطقة مما تؤدي الى حدوث تدهور بيئي وتتسبب في حرمان الأجيال القادمة من التعرف على الحيوانات والطيور البرية التي كانت تزخر بها منطقة الدراسة بكل سهولة ويسر.

التوصيات:

1. بما أن المناخ يتسم بالتذبذب فإن الدراسات المناخية بالمنطقة تحتاج إلى تحديث مستمر بين فترة وأخرى، ويجب على المختصين في الجغرافيا المناخية العمل على إعداد كتب عن مناخ ليبيا يستند على البيانات الحديثة والعديد من الرسائل والأبحاث التي تناولت مختلف جوانب مناخ ليبيا.

2. إيجاد برنامج للتعاون المشترك بين مصلحة الأرصاد الجوية (إدارة المناخ) بطرابلس والجامعات الليبية والوحدات البحثية المعنية بالدراسات المناخية، من اجل اجراء دراسات مستفيضة

وشاملة عن مناخ ليبيا وما يحدث من التغيرات المناخية للخروج بتنبؤات لما سيكون عليه المستقبل التي تعد ضرورة لخطط التنموية.

3. تطوير المحطات المناخية الحالية وإنشاء محطات جديدة وذلك من أجل توفير بيانات مناخية دقيقة تساعد على وضع الحلول المناسبة في حالة حدوث ظروف مناخية غير عادية مثل الجفاف أو الفيضانات.

4. انشاء مركز متخصص للموائل البيئية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) يهتم بإعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة والمحافظة على الأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض.

5. العمل على توعية جهات الاختصاص بأهمية المحافظة على الموائل الطبيعية في المنطقة وذلك بجمع البيانات والمعلومات بانتظام وعلى فترات زمنية لمتابعة المتغيرات التي تطرأ على الموائل بحيث لا يتم استغلالها في أي نشاط سياحي غير مدروس قد يكون له انعكاسات سلبية مستقبلا.

المراجع

1.محمد عبد الله لامه، التصحر في سهل بنغازي دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بنغازي، ط1، منشورات جامعة قاريونس،2003.

2. الجماهيرية العربية الليبية، أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد)، مشروع دراسات منتزه الكوف الوطني، دراسة الطيور، دمشق، 1981.

3. عياد موسي العوامي، " الطيور البرية في منطقة بنغازي "، تقرير غير منشور، غير مؤرخ.

4. سعد خليل القزيرى، التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا، بنغازي، ط1، دار النهضة العربية، 2006.

5. بريستون غرالا، كيف تعمل البيئة، ت: ناتالي سماحه، بيروت، ط1، الدار العربية للعلوم، 1998.

6. الهيئة العامة للبيئة، دراسة لمسح وتقييم الوضع البيئي لمنطقة بحيرة عين زيانة، بنغازي، 2006 – 2007.

7. الهيئة العامة للبيئة، تقرير عن الوضع الحالي لمناطق الرطبة بشعبية بنغازي، 2007.

8. عياد موسي العوامي، دراسة الطيور المهاجرة في بحيرة عين زيانة وبحيرات الصابري تقرير غير منشور، غير مؤرخ.

9. أمانة اللجنة الشعبية للسياحة الشعبية، وحدة الدراسات والتخطيط والمتابعة على المشروعات، تقرير عن الوضع الحالي لبحيرة عين زيانة، بنغازي، 2006.

10. مصباح فرج المقصبي، دراسة بيئية للغطاء النباتي الطبيعي والفلورا لجزء من منطقة سهل بنغازي ما بين دريانه والعقورية، بنغازي، 2006.

11. أمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة، وحدة مراقبة الطيور المهاجرة والبرية، هجرة الطيور، تقرير غير منشور، شعبية بنغازي، 2008.

12.أمحمد عياد مقيلي، (المناخ): الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفي بولقمة، سعد خليل القزيرى، دار الجماهيرية للنشر، سرت، 1995.

13. مردوعه عبد الله الكاديكي، " دورات الجفاف والرطوبة وآثارها البيئية في القسم الشمالي من سهل بنغازي "، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، قسم علوم وهندسة البيئة، 2009.

14. أمحمد عياد مقيلي، مخاطر الجفاف والتصحر والظواهر المصاحبة لهما، الزاوية، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 2003م.

15. محمد صبري إبراهيم، الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة (معالجة جغرافية)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

واقع التعليم التقني العالي في ليبيا ومشكلاته

دراسة تحليلية

The reality of higher technical education in Libya and its problems "an analyieal study"

د.سعاد فرج علي شبيك

Email: souad.shebbik@uoh.edu.ly

عضو هيأة تدريس بقسم علم الاجتماع

بكلية الآداب – جامعة بنغازي

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي وتحديد أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا النوع من التعليم الذي يسهم بشكل أساسي في تنمية الموارد البشرية، وفي إعداد الكوادر المهنية القادرة على دفع مسيرة العمل والإنتاج، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الواقع الراهن وتحليله للتعليم التقني العالي في ليبيا، بالإضافة إلى إجراء مقابلات معمقة مع بعض المسؤولين والأكاديميين في مجال التعليم التقني بمؤسسات التعليم التقني العالي في إطار مدينة بنغازي تم من خلالها الوصول إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات التي سوف تسهم بشكل أو بآخر في مساعدة المسؤولين على وضع الإستراتيجيات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي والتي من أهمها:

1. يوجد تدني في إعداد الكوادر الفنية والمهنية نتيجة القصور في منظومة التعليم التقني العالي وافتقارها للموارد المادية والبشرية اللازمة.
2. قصور في وضع إستراتيجية تأخذ في اعتبارها متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

وأوصت الدراسة بتطوير برامج التعليم التقني العالي فيما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل.

كلمات المفتاحية: التعليم التقني العالي– مشكلاته– المجتمع الليبي

Abstract

The study aimed to know the reality of higher technical eduation in libyan society and identify the most important problems and obstactaclos facing this type of education and to achieve the objectives of the study lrelied on the descriptive and Lytieal approach and the tudy reached the following results.

Adecline in the preparation of technicans, alack of material and human capabilities,and outputs there guirements of the labormarket.

Key words: Higher technical education - problems - Libya.

المقدمة

إن تنمية المجتمع في جوهرها عملية متكاملة لها جوانبها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والطاقة البشرية هي المورد الأول الذي يجب أن نوليه اهتماماً عند التفكير في تنمية المجتمع وتحديثه لاشك أن ضمان المستقبل يكمن في القدرة على ضبط الحاضر والاستفادة بمتغيراته المتعددة، ولا جدال في أن أهم هذه المتغيرات تلك التي تتعلق بالعامل الإنساني، وإذا كانت القوى البشرية المؤهلة للعمل المهني هي أساس التقدم والتميز في عمليات التنمية الشاملة في المجتمع الذي يحاول أن يكون له مكان في ظل متغيرات هذا العصر الذي يموج بثوراته المعلوماتية والتكنولوجية، فإن التعليم التقني يعد الأداة الرئيسة لإعداد الموارد البشرية فمن خلاله يتمكن المجتمع من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع مطالبه وحاجاته في سوق العمل. عليه أصبح التعليم التقني ضرورة للتنمية الشاملة، وهنا يتطلب الأمر برامج للتعليم التقني كفيلة بتخريج كوادر مؤهلة ومعدة تسهم في تلبية متطلبات التنمية. إلا أن المتتبع للتعليم التقني في المجتمع الليبي خاصة في التعليم العالي يلاحظ أنه لا زال يواجه العديد من المشكلات والصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه ولا يزال دون المستوى المطلوب بناء على ذلك يتطلب الأمر الوقوف على واقع هذا النوع من التعليم ومعرفة أهم مشكلاته.

مشكلة الدراسة:

يعد النظام التعليمي من أهم النظم التي لها دور فعال في التطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفي بناء الفرد المتعلم والقادر على الإسهام بشكل فعال في دفع مسيرة العمل والإنتاج وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن التعليم التقني يعد جزءاً رئيساً من النظام التعليمي، ويشكل الأساس في تنمية الموارد البشرية، وإعداد الكوادر المهنية المتدربة والقادرة على الإسهام في عملية التنمية بمختلف المجالات، وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من التعليم ودوره في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التقنية الحديثة وقادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المختلفة، كما أكدت على ذلك دراسات عدة منها المحلية كدراسة (أبو راوي، 2014م) والعربية كدراسة (شحاته، 2022م) غير أن المتتبع لواقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي يلاحظ بوضوح أنه لم يحظ بالاهتمام، بالإضافة إلى أن السياسات التي يتبعها القائمون عليه لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب من حيث التطبيق وتفتقر إلى الجدة في تنفيذ خطط وإستراتيجيات

واضحة. تأسيساً على ذلك جاءت الدراسة الحالية للوقوف على واقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي ومعرفة أهم مشكلاته. وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما واقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي؟
2. ما أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم التقني العالي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي وتشخيصه.
2. التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال دراستها لموضوع حيوي يتناول التعليم التقني العالي والدور الذي يؤديه في إعداد الكوادر الفنية والتقنية الماهرة والمؤهلة لسوق العمل.

أيضاً تعد هذه الدراسة محاولة جادة للنقد الموضوعي لتحديد مواطن الضعف والخلل القائم في مجال التعليم التقني العالي.

أيضاً أن القيام بمثل هذه الدراسة من شأنها تزويد المهتمين والمسؤولين على نظام التعليم التقني العالي بالبيانات والمعلومات عن المشاكل والمعوقات التي تعيق تطور هذا النوع من التعليم.

بالإضافة إلى محدودية الدراسات التي اهتمت بدراسة هذا الموضوع في محاولة لسد النقص في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة:

1. التعليم التقني: يعرف التعليم التقني بأنه "ذلك النظام من التعليم الذي يقدم معارف نظرية وتدريبات عملية موجهة لسوق العمل ويشمل على برامج دراسية في المجالات كافة ويقدم من خلال مؤسسات الدولة (الطويسي، 2013م، 149) ويعرف أيضاً بأنه "البرامج والطرق والخطط التي يكتسب من خلالها المهارات الفنية لإنجاز عمل ما بكفاءة" (قرمان، 2001م، 15).
2. التعليم التقني العالي: يعرف بأنه "نوع من التعليم يهدف إلى إعداد وتأهيل كوادر وكفاءات تقنية متخصصة في الأعمال التي يتطلب إنجازها مهارات تقنية علمية وعملية عالية، بالإضافة إلى مهارات البحث العلمي، وتقنية المعلومات، ويقبل فيه الطلاب المتحصلون على الشهادة الثانوية العامة أو

الدبلوم المتوسط ويمنح الطالب عند التخرج درجة البكالوريوس التقني من الكليات أو درجة الدبلوم التقني العالي من المعاهد العليا" (قانون رقم 21 لسنة 2023م بشأن تنظيم التعليم التقني).

3. المشكلات: عرفت المشكلة بأنها "صعوبة أو غموض أو انحراف عن الموقف الطبيعي يحتاج إلى تفسير وإيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدتها أو حلها" (التل، وآخرون، 2006م، 51)

وعرفت أيضاً بأنها "موقف يشتمل على هدف يطلب تحقيقه لوجود عائق أمامه" (الزيود، وآخرون، 1999م، 23)

وإجرائياً عرفت الدراسة المشكلات بأنها مجموعة الصعوبات والعوائق والعقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم التقني العالي وتؤثر في مساره وتحول دون تقدمه.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على التحليل الكيفي للبيانات المتاحة.

أداة الدراسة:

أجريت الباحثة مقابلات معمقة مع بعض المسؤولين والأكاديميين في مجال التعليم التقني العالي وعرضت عليهم بعض الأسئلة المفتوحة تخص موضوع الدراسة في مؤسسات التعليم التقني العالي الكليات والمعاهد العليا في إطار مدينة بنغازي أنموذجاً.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مقدادي (2007م) بعنوان واقع التعلم المهني في الأردن مشكلاته واتجاهاته تطويره هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع التعليم المهني في الأردن واهم مشكلاته واتجاهات تطويره، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها أن واقع التعليم المهني يعاني من النظرة الدونية لهذا النوع من التعليم، وأنه لا يوجد اختلاف بين تقديرات المبحوثين لواقع التعلم المهني وبين خبراتهم وتخصصاتهم وأن مستوى اتجاهاتهم كان متوسطاً.

2. دراسة حلبي (2012م) واقع التعليم التقني والمهني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية) هدفت إلى معرفة واقع التعليم التقني والمهني ومشكلاته، ومعرفة العلاقة

التبادلية بين مخرجات التعليم التقني وسوق العمل، دراسة ميدانية في مدارس التعليم التقني في محافظة إدلب، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها.

أ. عزوف الطلاب عن هذا النوع من التعليم بسبب النظرة الدونية له.

ب. هناك جهل بين الطلبة وأفراد المجتمع بأهمية التعليم التقني ودوره في بناء المجتمع.

ج. لا يوجد ارتباط بين المناهج الدراسية والواقع العلمي للمهنة، بالإضافة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل.

3. دراسة أبو راوي (2014م) بعنوان "دور التعليم التقني في التنمية الشاملة" هدفت إلى معرفة دور التعليم التقني في التنمية الشاملة ومعرفة واقع هذا النوع من التعليم والمشاكل التي تواجهه في ليبيا، وتساءلت الدراسة عن مدى أساهم التعليم التقني في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الليبي، وما المشاكل والمعوقات التي تواجهه وتحول دون أداء دوره بشكل فعال في التنمية الشاملة، وقد أوصى الباحث بالتوصيات التالية:

أ. تطوير عناصر العملية التعليمية والتدريبية وتحديثها.

ب. رصد موارد مالية من أجل تحسين التعليم التقني.

ج. إنشاء إطار قانوني لأنظمة التعليم التقني.

د. إنشاء نظام تعليم فني وتدريب مهني موجه لسوق العمل.

4. دراسة أحميدة وعقيلة (2014م) بعنوان "دور القطاع العام والخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا". هدفت إلى تحديد طبيعة وأشكال العلاقة بين منظمات الأعمال والقطاعات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات التعليم التقني الحكومية في ليبيا، وكيف يمكن تعزيز هذه العلاقة وتطويرها لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي والارتقاء بأدائها لتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر.

5. دراسة جولق ومحمد (2015م) بعنوان "رؤية إستراتيجية لتطوير التعليم التقني في ليبيا" هدفت إلى تشخيص وتقييم الوضع الراهن لمنظومة التعليم التقني بالمؤسسات التعليمية التقنية في ليبيا من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، والتعرف على دور الإدارة في التخطيط والتوجيه والرقابة والتحديات والمشاكل والصعوبات التي تواجهه، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها، أن التعليم التقني في المجتمع الليبي يعاني من مشكلات عدة وجوانب قصور عديدة أدى ذلك إلى جعل مخرجات التعليم غير قادرة على الدخول في سوق العمل بسبب ضعف المستوى المعرفي وفي الإعداد لسوق العمل،

بالإضافة إلى عدم وجود رؤية واضحة لمؤسسات التعليم التقني، الأمر الذي ينعكس على مظاهر تأخير المؤسسات التعليمية التقنية في ليبيا، كما وجهت الدراسة النظر إلى ضرورة تطوير مؤسسات التعليم التقني ومعالجة مظاهر القصور وأسباب، وذلك من خلال مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تطوير البرامج التعليمية ومراجعة مدخلات هذا النوع من التعليم ومخرجاته.

6. دراسة عبدالله (2017م) بعنوان "تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا"، هدفت إلى وضع تصور مقترح للتعليم التقني والمهني في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

أ. تدني مستوى الكفاءة الخارجية والداخلية التعليم التقني في ليبيا وعدم ارتباطها بمتطلبات سوق العمل.

ب.تدني البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني وتدني مستوى الجودة بها.

ج. عزوف الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التقني.

د. قلة عدد المعلمين والمتدربين الوطنين والاعتماد على المعلمين الوافدين.

هـ.تعدد الجهات المشرفة مؤسسات التعليم التقني.

7. دراسة اجباره وعموش (2018م) بعنوان "اتجاهات طلاب الثانوية العامة في مدينة بنغازي نحو التعليم التقني" هدفت إلى قياس اتجاهات الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي نحو التعليم التقني، كذلك تحديد مدى الاختلاف في هذه الاتجاهات نحو التعليم التقني باختلاف بعض المتغيرات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. أن اتجاهات طلاب الثانوية العامة القسم العلمي بمدينة بنغازي نحو التعليم التقني تميل إلى المستوى المتدني.

ب.عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلاب يعزى إلى متغير النوع ومتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة.

8. دراسة اغنيوه والمشيطي (2018م) بعنوان "حل المشكلات التي تواجه التعليم التقني في ليبيا من خلال مقارنتها بنظائرها في العراق والصين واليابان" هدفت إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه التعليم التقني في ليبيا وكيفية اجتيازها من خلال معرفة تجارب كلٍ من العراق والصين واليابان ومعرفة عوامل النجاح والمعوقات.

9. دراسة قاباج والزرقاني (2018م) بعنوان "مفهوم وواقع التعليم التقني بليبيا"، هدفت إلى معرفة المفاهيم التي تناولت التعليم التقني ومعرفة واقع هذا النوع من التعليم في ليبيا اعتمدت الدراسة على الوصف ومنهج تحليل المضمون وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. ضعف النظم الفعالة في إعداد الكوادر الفنية نتيجة القصور في محتويات منظومة التعليم التقني، وافتقارها للموارد المادية والبشرية اللازمة، وقلة ارتباطها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

ب.البيئة الاجتماعية والثقافية تشكل معوقاً رئيساً يسهم في إرباك منظومة التعليم التقني.

ج.القصور في وضع إستراتيجية للتعليم التقني تأخذ في اعتبارها متطلبات سوق العلم الحالية والمستقبلية.

10. دراسة الشبة وآخرون (2018م) بعنوان "دور إدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا" هدفت إلى الكشف عن مستوى التعليم التقني العالي وتقييم وضع المعاهد التقنية العليا من خلال دور إدارة المعرفة، كذلك التعرف على الطلبة ومخرجات التعليم التقني من حيث نسبة مشاركتهم في الأداء الاقتصادي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى نتائج عدة منها:

أ. أن المعاهد التقنية العليا تنتشر انتشاراً أفقياً مشكلة بعداً إستراتيجيا لعملية التعليم التقني العالي في ليبيا.

ب.أن هناك خللا كميا ونوعيا في سنوات والمرحلة محل الدراسة.

ج.أن مخرجات التعليم التقني العالي تعاني من قلة استعابها في سوق العمل شأنها شأن باقي فئات الخرجين لنفس الأسباب وهي الاختلال الكمي سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وهذا الوضع أدى إلى تعطيل هذا المورد البشري المهم وقلة أسهام هذه المخرجات في عملية التنمية بشكل عام.

11. دراسة العتبي وآخرون (2019م) بعنوان "نظام التعليم التقني لمواكبة تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية (2030م) في ضوء التجربة اليابانية" هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع العملية التقني بالمملكة والتعرف على مميزات التجربة اليابانية في التعليم التقني، ومعرفة أوجه الاختلاف بين الدولتين في التعليم التقني، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. أن مؤسسات التعليم التقني بالمملكة تعاني من ضعف وتدني في مخرجاتها.

ب. وجود فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني وبين سوق العمل السعودي.

ج. غياب الفرد السعودي الماهر في أغلب القطاعات التقنية والفنية والاعتماد بشكل كبير على العمالة الوافدة.

12. دراسة الحمادين (2020م) بعنوان "واقع التعليم والتدريب التقني والمهن ومدى ملاءمته لمتطلبات النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة بالأردن". هدفت إلى معرفة واقع التعلم التقني ومدى ملاءمته لمتطلبات النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة بالأردن وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على عينة قوامها (234) طالبٍ وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. أكدت الدراسة على أهمية التعليم التقني وازدياد الطلب على التخصصات التقنية في ظل ارتفاع نسب البطالة.

ب. من ضمن أهمية التعليم التقني أنه يعمل على إرشاد الطلاب في توفير وظائف مناسبة لكل الجنسين.

13. دراسة أمرالله (2020م) بعنوان "تحديات التعليم التقني للبنات بالمملكة وآليات مواجهتها في ضوء رؤية (2030)" هدفت إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه التعليم التقني للبنات بالمملكة وكيفية مواجهة تلك التحديات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على عينة من الخبراء الأكاديميين قوامها (36) عضواً وعينة من الطالبات قوامها (196) طالبة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عزوف من الإناث عن هذا النوع من التعليم ورفض أهلهن لذلك، وأن بعض العوامل الاجتماعية تقف عائقاً أمام الخريجات فيما يخص العمل في مجال المهن الفنية والتقنية.

14. دراسة (Ma. julia fawaz– yiss et al) (2020م) بعنوان "استكشاف العلاقة بين نظام التعليم الثانوي التقني والمهني وسوق العمل والأسرة" هدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه نظام التعليم التقني، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي مستخدمة استمارة الاستبانة طبقت على عينة قوامها (271) طالب وعينة من (34) مديراً من مديري المدارس بتشيلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. أن المبحوثين أكدوا أن هناك نقصاً في التنسيق بين ما يتم تدريسه في المدرسة واحتياجات سوق العمل المحلية.

ب. أكدوا أن مدة الدراسة غير كافٍ لتزويد الطلاب بالمعرفة النظرية والعلمية، احتياج التعليم التقني والمهني إلى تلبية الإمكانيات التنموية.

تعقيب عن الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة أحد الأبعاد التي أثرت الدراسة الراهنة في تأصيل إطارها النظري وفي بلورة إشكالية الدراسة وتحديد أهدافها، والوقوف على الجوانب المتعلقة ببيان الواقع الفعلي للتعليم التقني في مجتمع الدراسة، وتحديد أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم التقني، وتحليل العلاقة بين مدخلات التعليم التقني ومخرجاته في سوق العمل اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في موضوع الدراسة (واقع التعليم التقني ومشكلاته) مثل دراسة (المقدادي، 2007م) ودراسة (حلمي، 2012م) ودراسة (قاباج والرزقاني، 2018م)، كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (اجباره وعميش، 2018م) ودراسة (الشبة وآخرين، 2018م) ودراسة (قابج والزرقاني، 2018م)، كما ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في تفسير النتائج وتحليلها في ضوء هذه الدراسات.

الإطار النظري

مفهوم التعليم التقني

يشير مفهوم التعليم التقني بشكل عام إلى البرامج والطرق والخطط التي يكتسب من خلالها المهارات الفنية لإنجاز عمل ما بكفاءة (قرمان، 2016م، 15) إن لفظة تقنية (Tennicol) مرادفة لمصطلح تكنولوجيا (Tecnnology) التي هي كلمة انجليزية ترجع إلى الكلمة اليونانية (Tcenne) التي تعني الفن أو الصناعة باللغة العربية (الشيباني، 1985م، 241)، وبالرغم أن التعليم التقني يصف نوعاً من أنواع التعليم فإنه له مسميات كثيرة تختلف من دولة إلى الأخرى، منها من تصفه بالتعليم التقني والمهني، ومنها من تصفه بالتعليم والتدريب المهني ويوصف في المجتمع الليبي حسب قانون رقم (21) لسنة (2023م) بالتعليم التقني والفني والمهني وجميعها تشير إلى نمط من التعليم يتضمن الإعداد والتأهيل وإكساب الخبرات والمهارات والمعرفة التقنية لإعداد كوادر مؤهلة فنياً وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية في المؤتمر العام الدورة (31) المنعقد في باريس (15) أكتوبر (3) نوفمبر (2001م) التعليم التقني بأنه "جوانب العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والمواقف وضروب الفهم والمعارف المتسمة بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والأعمال في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (اليونسكو، 2002م، 20) كما عرف التعليم التقني بأنه "جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن فضلاً عن المعارف العامة دراسة التقانات والعلوم النظرية والعملية المتصلة بها

واكتساب المهارات العملية في الجوانب المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الاختصاصات (البنوي، 2006م، 43).

أهداف التعليم التقني في ليبيا:

يهدف التعليم التقني في ليبيا وفقاً لما ورد في قانون رقم (21) لسنة (2023م) بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني من المادة (3) إلى تحقيق الآتي:

1. إعداد أطر وكوادر وطنية بمستويات تعلمية وتدريبية متعددة، مؤهلة تقنياً أو فنياً أو مهنياً، ونظرياً وعملياً وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وتطوراتها المتلاحقة.
2. الاهتمام بالتدريب على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وتطويرها ضماناً لستمراريتها بما يؤكد شخصيتنا الثقافية والعربية والإسلامية ويرسخها.
3. تطبيق نظم حديثة للتدريب والتأهيل تركز على التدريب الميداني والتدريب المزدوج في مؤسسات التعليم التقني، ومواقع العمل الإنتاجية والخدمية لضمان مخرجات مع سوق العمل ومواكبة، واحتياجاته وتطوراته التقنية المتلاحقة.
4. إعداد أعضاء هيئة التدريس والمدربين والمعلمين وتأهيلهم في جميع مستويات التعليم التقني والفني والمهني.
5. توفير التعليم التقني والفني وفرص التدريب المهني للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب وقدراتهم وتكوينهم ويسهم في تنمية مهاراتهم.
6. نشر مبدأ التعليم والتدريب مدى الحياة ورفع مستوى الوعي بقيمة وأهمية التعليم التقني والفني والتدريب المهني.
7. توثيق الصلات والروابط العلمية والتقنية مع المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات العلاقة إقليمياً ودولياً.
8. بناء مسار تعليمي تقني وفني ومهني مستقل ومفتوح يوفر مداخل ومخارج متعددة يتيح مواصلة الدراسة للمتفوقين فيه إلى المستويات التعليمية التقنية الأعلى بما في ذلك الدراسات العليا التقنية.
9. استيعاب الطلاب من التعليم العام والجامعي الذي لم تسمح لهم ظروفهم بمواصلة تعليمهم وإتاحة الفرصة لهم للتدريب على حرف ومهن تمكنهم من العمل لأنفسهم أو الانخراط في سوق العمل.

10. تشجيع البحث العلمي والتقني وأجراء الدراسات التطبيقية والإسهام في معالجة المشاكل التقنية في مؤسسات سوق العمل.

11. التشجيع على الابتكار وريادة الأعمال المساهمة في التنمية والتطوير.

أهمية التعليم التقني:

يحتل التعليم التقني مكانة بارزة لدى المخططين للتنمية وتطوير الموارد البشرية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامي على حد سواء، وذلك لما له من دور بارز في تأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التي أصبحت اليوم محرك الاقتصاد الحديث والمؤثر الرئيس في التنمية الاجتماعية، وتأتي أهمية التعليم التقني لكونه "أولاً جزءاً من منظومة التعليم وبالتالي تأثره بالقضايا التي ترتبط بتلك المنظومة مثل نوعية ومستوى البرامج والمناهج ومستوى الطلاب، وجودة المخرجات والخدمات التعليمية والتربوية المناسبة في مستويات النظام التعليمي كافة، وتأتي أهميته ثانياً لارتباطه بالتقنية وبالقضايا المتعلقة كافة بها مثل سرعة تطور التقنية وتنوع استخداماتها في الصناعة والإدارة ومجالات العمل كافة إضافة إلى مستوى تعقيدها وعلاقة الإنسان بها" (حمدان، 2013م، 12) ولقد أصبح الاهتمام بالتقنية وتطويرها ضرورة تحتمها طبيعة العصر، حيث ينظر إليها على أنها أحد العوامل البارزة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المؤشر المنفرد نسبياً لقياس هذا التقدم، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن "(90%) من الزيادة في الإنتاج و (70%) من النمو الاقتصاد المقنن في الدول المتقدمة يعزى إلى التقدم الهائل في مجال التقنية" (الرميحي، 1995م، 50).

والعالم المعاصر يتغير بمعدلات متسارعة وازدادت في الوقت نفسه المنافسة بين دول العالم لتحقيق التقدم التقني بهدف زيادة قوتها الاقتصادية والحربية وتطوير أبحاثها في جميع المجالات، وعليه أصبح من الضروري مشاركة مجتمعنا في هذه المنافسة ولا سبيل له لدخول في مجال المنافسة إلا عن طريق إعداد الكوادر المؤهلة لذلك من خلال تبني برامج للتعليم تسهم في تنمية المهارات التقنية ورفع القدرات العلمية والمهنية، فهناك اتفاق بين المفكرين على أن الفروق بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة هي فروق في مدى امتلاك هذه المجتمعات أو عدم امتلاكها للكوادر المؤهلة تقنياً عليه أصبح التعليم التقني ذا أهمية بالغة للتنمية الشاملة وتأتي أهمية التعليم التقني في ما يلي:

1. يعمل على توسيع آفاق التعليم يجعله مدخلاً إلى عالم العمل وعالم التكنولوجيا ومنتجاتها وذلك عن طريق دراسة الموارد والأساليب التقنية وعملية الإنتاج والتوزيع (الشويخ، 2007م، 65).

2. يؤدي التعليم التقني دوراً حاسماً في تطوير الاقتصاد وزيادة قدرته على التنافسية على المستوى الدولي.

3. يسهم التعليم التقني في تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي.

4. يعزز التعليم التقني قدرات الأفراد ويمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في مجموعة واسعة من المهن.

5. يعمل التعليم التقني على تلبية احتياجات سوق العمل حيث يتم توجيه الطلاب لتعليم المهارات التي يحتاجها سوق العمل (سالم، 2023م، بدون ص).

أهم المشكلات التي تواجه التعليم التقني العالي في ليبيا.

1. تدني البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية للتعليم التقني العالي وافتقارها إلى الشروط الصحية الواجب توافرها طبقاً للمواصفات العالمية.

2. عدم وضع إستراتيجيات واضحة المعالم تهدف إلى التحسين من أداء المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم التقني العالي خلال فترات زمنية معينة.

3. ضعف الإدارة التعليمية والتدريبية وقصورها وعدم قدرتها على تطوير وتحسين إدارة المؤسسات التابعة للتعليم التقني العالي.

4. انتشار المعاهد التقنية العليا انتشاراً أفقياً يعد مشكلة لها بعدً إستراتيجي لعملية التعليم العالي في ليبيا بمجموع (122) معهداً في مختلف التخصصات التقنية والمهنية (الشبة وآخرون، 2018م،16).

5. ضيق مساحة التعليم التقني العالي في البنية التعليمية ومحدودية أنواعه وتخصصاته رغم التوجهات الجادة في السنوات الأخيرة لتوسيع التعليم التقني من قبل وزارة التعليم العالي (المغرب والودان، 2009م، 10).

6. أن التعليم التقني العالي لم يكن معنياً بالدرجة الأولى بالاستجابة لمتطلبات سوق العمل من المهارات بقدر ما كانت تقوده قدرته على استيعاب الطلاب المقبلين على هذه المؤسسات وتمكينهم من معقد دراسي، أما الاختصاصات المتوفرة في التعليم التقني فهي لا تخضع إلى دراسة معمقة لسوق العمل ومتطلباته، إلى جانب ضعف التعاون في تحديد الاحتياجات من المهارات لقطاعات محددة على مختلف المستويات التعليمية، فإن طبيعة وتركيبة سوق العمل الليبية لا تسهل عملية تحديد الاحتياجات من التدريب (عملية تورينو ليبيا، 2014م).

7. عدم توفير قاعدة بيانات وإحصائيات عن التعليم التقني وحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وعدم مواكبة المقررات الدراسية الخاصة بالتعليم التقني للتطورات الحديثة ونقص في الكوادر الفنية في مجال التعليم التقني وعدم إظهار العملية التعليمية بالمظهر الملائم عالمياً (شحاته، 2022م،665).

8. عدم وجود سياسة واضحة المعالم للتعليم التقني يرجع ذلك لغياب النظم الفعالة في إعداد الكوادر الفنية، وعدم وضوح العلاقة بين التعليم التقني والتدريب المهني من جانب والازدواجية الموجودة بين التعليم الأكاديمي والمهني من جانب آخر (شحاته، 2022م، 665).

9. ضعف الدعم المالي لمؤسسات التعليم التقني العالي.

10. عزوف الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعلم التقني بسبب النظرة الدونية للتعليم التقني حيث يرتبط الناس هذا النوع من التعليم بالحرف اليدوية.

استنتاجات الدراسة:

انطلاقاً من الهدف العام للدراسة وهو معرفة واقع التعليم التقني العالي في المجتمع الليبي وأهم مشكلاته توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي حصيلة ما حلل من خلال أدبيات الدراسة، وبما جاء من إجابات بعض الأكاديميين والخبراء الذين قابلتهم الباحثة وعرضت عليهم مجموعة من الأسئلة المفتوحة حول واقع التعليم التقني العالي في ليبيا، بالإضافة إلى نتائج الدراسات السابقة المحلية التي أجريت في مجال التعليم التقني منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة أبو راوي (2014م)، دراسة حولق ومحمد (2015م) دراسة اجبارة وعموش (2018م) ودراسة قاباج والزرقاني (2018م) ومن الدراسات العربية على سبيل المثال لا الحصر دراسة حلبي (2012م)، دراسة مقدادي (2007م) دراسة العتبي وآخرين (2019م) ودراسة الحمادين (2020م). جاءت الاستنتاجات على النحو التالي:

– يعاني التعليم التقني العالي من نمطية العملية التعليمية فهو في الغالب تعليم تلقين وحفظ واسترجاع للمعلومات والحقائق أكثر منه تعلم يؤكد على التحليل والاستنتاج والتركيب، ولا يعمل على استشارة وتحفيز الفكر العلمي التقني وتنمية الإنتاج والإنجاز العلمي، والتدريب على أساليب عمل منهجية تعمل على تنمية التفكير الابتكاري، فمتطلبات النجاح لا تزال تتبلور في القدرة على الاستيعاب والتذكير ما يسمى بالتلقين في الوقت الذي يحتاج هذا النوع من التعليم إلى مناهج دراسية لا تقتصر

على تنمية التحصيل والمعرفة المجردة، وإنما مناهج تتجه إلى تشجيع التلقائية والابتكار وتنشيط الخيال وتنمي القدرة الابتكارية لدى الطلاب.

– يعاني التعليم التقني العالي من نقص في مستلزمات العملية التعليمية من حيث الكتب والمراجع وبرامج التدريب الميداني والتطبيق العملي التي تشكل عنصراً مهماً من عناصر هذا النوع من التعليم وتنويع الوسائط التعليمية والتدريبية والأجهزة والمختبرات الحديثة.

– عجز مؤسسات التعليم التقني العالي من متابعة التغيرات في العلم والتقنية، كما لا توجد متابعة للتطورات التقنية الحديثة، بالتالي ستكون مخرجات هذا النوع من التعليم غير متطورة ولا تواكب المتغيرات المهنية والتقنية المعاصرة وهذا يعني أنها ستظل تقليدية.

– ضعف ارتباط التعليم التقني بسوق العمل فلا توجد علاقة مع قطاع الإنتاج مما قد يمكن توجيه التعليم نحو متطلبات السوق.

– نتيجة لافتقار التعليم التقني العالي إلى إحصاءات تُقدم للقوى العاملة وعدم توافر الدراسات والإحصاءات عن فرص العمل المتاحة بميادين الإنتاج جعل توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة يتم بصورة لا تخدم حاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية.

– يعاني التعليم التقني العالي من عزوف وضعف الإقبال عليه نتيجة لغياب برنامج إعلامي توعوي لأفراد المجتمع بأهمية هذا التعليم في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظرة السلبية الدونية لخريجي هذا التعلم أضعف رغبة الطلاب وطموحاتهم في الالتحاق به بالإضافة إلى ضعف التحاق الإناث لهذا التعليم.

التوصيات:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم العالي للتطوير والتحديث في مجال التعليم التقني فإن هذه الجهود لم تصل إلى المستوى المطلوب لذا توصي الباحثة بزيادة الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع للوقوف على نقاط القوة والضعف في مستوى جودة التعليم التقني.

– توصي بوضع خطة إستراتيجية لتطوير التعليم التقني في إطار احتياجات التنمية ومطالب المجتمع.

– توصي بإعداد دراسة تقويمية لأوضاع سوق العمل لتحديد مستويات العرض والطلب على التعليم التقني، ومعرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم التقني بمختلف تخصصاته الحالية لممارسة بكفاءة وفعالية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

– كما توصي بتطوير المناهج الدراسية التي يكون الطالب عنصراً أساسياً فيها لإكسابه المهارات التقنية وتنمية قدراته التحليلية والمنطقية والتعليم الذاتي بدلاً من حفظ المعلومات واستعادتها وتزويد هذه المناهج بمفاهيم وحقائق حديثة وجعلها أكثر استجابة وديناميكية لحاجات الأفراد والمجتمع، وأن تولي هذه المناهج الجوانب العلمية والتطبيقية اهتماماً خاصاً بوصفه أهم مرتكزات التعليم التقني.

– توصي بضرورة وضع سياسات من أجل إيجاد حوافز لدفع الطلاب وبخاصة الإناث منهم للالتحاق بالتعليم التقني عن طريق خلق حالة من الوعي والتفهم في أوساط المجتمع الليبي لتوضيح مفهوم التعليم التقني ودوره في تلبية متطلبات التنمية من خلال حملات توعية شاملة ومستمرة.

وتوصي بالاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في مختلف جوانب ومجالات التعليم التقني والاستفادة من هذه التجارب في تطويع التعليم التقني ليتلاءم مع البيئة المحلية.

قائمة المراجع

1. أبو راوي، رمضان (2014) دور التعليم التقني في التنمية الشاملة في ليبيا، مجلة العلوم التقنية (www.stjcom.ly).

2. أجبارة، زينب حسن، عموش، صباح إبراهيم (2018م) اتجاهات طلاب الثانوية العامة في مدينة بنغازي نحو التعليم التقني، مؤتمر التعليم التقني والجامعي في ليبيا.

3. أحميدة، عطية السنوسي، عقيلة المهدي أبو بكر (2014م) دور القطاع العام والخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا، مجلة العلوم التقنية (Sti).

4. أمر الله، سهام محمد (2020م) تحديات التعليم التقني للبنات بالمملكة وآليات مواجهتها في ضوء رؤية (2030)، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المجلد (30)، العدد (2).

5. البرهمي، انتصار جبريل (2022م) مؤامة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا، المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي رهانات الحاضر وآفاق المستقبل (29) يناير.

6. البنوي، أمين محمد (2006م) إدارة الجودة الشاملة في التعليم التقني، دار غريب للنشر، القاهرة.

7. حلبي، شادي (2012م) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي ودراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد (28) (2).

8. الحمادين، هند موسى (2020م) واقع التعليم والتدريب التقني والمهني ومدى ملائمته لمتطلبات النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة بالأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (4) العدد (29) أغسطس، المركز القومي للبحوث فلسطين.

9. حمدان، رباب عبدالفتاح حسن (2013م) مدى تطبيق معايير جودة التعليم التقني في جامعة وكليات فلسطين التقنية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية رسالة ماجستير غير منشورة.

10. الرميحي، فؤاد عبداللطيف (1995م) عقود التقانة وبناء القدرات التقانية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (18)، العدد (187) يوليو.

11. سالم، عماد (2023م) أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني (https:bnews.ps/ar/node/21).

12. الشبة، رمضان عبدالله، وآخرون (2018م) دور إدارة المعرفة في التعليم التقني العالي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ليبيا، ورقة علمية.

13. شحاته، باسم أحمد (2022م) دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل، دراسة سيولوجيه على عينة من خريجي المعاهد الفنية بمحافظة بور سعيد، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، العدد 26.

14. الشويخ، عاطف عبدالحميد (2007م) واقع التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.

15. الشيباني، عمر التومي (1985م) التربية وتنمية المجتمع العربي، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

16. الطويس، أحمد عيسى (2013م) الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن، مجلة دراسات للعلوم التربوية (40)، (2)، الأردن.

17. عبدالله، نجاة عبدالقادر (2017م) تصور مقترح لتطوير التعليم التقني المهني في ليبيا مجلة كلية التربية العدد (4).

18. العتبي، عواطف قاعد وآخرون (2019م) نظام التعليم التقني لمواكبة تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية (2030م) في ضوء التجربة اليابانية، مجلة كلية التربية، جامعة ينها، المجلد (29)، العدد (114).

19. عملية تورينو (2014م) مؤسسة التدريب الأوروبية.

20. عياصرة، ثائر مطلق محمد (2017م) تخطيط التعليم التقني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1436- 1441هـ) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (4) العدد (1).

21. قاباج، أبو بكر مختار، الزرقاني، حسين العريفي (2018م) مفهوم وواقع التعليم التقني الوطن بليبيا، المؤتمر الدولي الليبي للهندسة الكهربائية والتقنية (4- 6) مارس.

22. قانون رقم (21) لسنة (2023م) بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني الجريدة الرسمية لسنة (2023م) العدد (10) السنة الأولى.

23. قرمان، فرج أحمد (2001م) تقنيات التعليم والتعليم التقنية، ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرون، كتاب أبحاث الندوة، الجزء الأول، هون (30، 31) نوفمبر (2001م).

24. المشيطي، سلوى، أغنيوه، إبراهيم (2018م) حل المشكلات التي تواجه التعليم التقني في ليبيا من خلال مقارنتها بنظائرها في العراق والصين واليابان (www.reseccrchgate.net).

25. المصري، مرعي عبدالله، الودان، أبو بكر محمد (2009م) معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، برعاية منظمة العمل العربية، القاهرة.

26. مقدادي، عمر مقداد (2007م) واقع التعليم المهني في الأردن ومشكلاته واتجاهاته تطويره رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية.

27. اليونسكو (2002م) قرارات وتوصيات اليونسكو، سجلات المؤتمر العام للدورة (31).

28. Ma,julia fawaz- yiss et al (2020) exploring the linkage between secondarty teehnical and vocation al education system labor mar ket and family setting aprospective analysis form central chile, education, studies, american educational studies assoclation, routledye, vol. (56), no (2).

29. التل، سعيد وآخرون (2006م) مناهج البحث العلمي، جامعة عمان، عمان الأردن.

30. الزيود، نادر فهمي وآخرون (1999م) التعليم والتعليم الصفي دار الفكر للنشر، عمان، الأردن.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية على أداء العاملين لدى شركة القافلة للتأمين

أ.إلهام عبد الرازق خميس الهواري

Email: alham.alhwari@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية على أداء العاملين لدى شركة القافلة للتأمين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الشركة والبالغ عددهم (50)، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد وزعت (50) استبانة، استلم منها (39) استبانة وقد كانت جميع الاستبيانات صالحة للتحليل الإحصائي.

لتحليل بيانات الدراسة وتحقيق أهدافها استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لحساب مقاييس الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة، كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى استخدام اختبار (t) وذلك من أجل التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك علاقة ما بين متغيرات الدراسة المستقلة (الإدارة الالكترونية: المتطلبات البشرية، المتطلبات الإدارية، المتطلبات المالية المتطلبات التقنية) والمتغير التابع (أداء العاملين)، كما توصلت الدراسة إلي توصيات عديدة من أهمها: إنشاء قسم متخصص لتطبيق الإدارة الالكترونية يضم خبراء في تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلي خبراء في الإدارة يعملون بشكل متكامل على مراقبة آلية تطبيق العمل ويعملون باستمرار على إيجاد الحلول للمشكلات التي تعيق التطبيق.

Abstract

This study aimed to identify the effect of applying the requirements of electronic management on the performance of the employees of the Qafela Insurance Company. Including (39) questionnaires, and all questionnaires were valid for statistical analysis.

For analyzing gathered data, SPSS software was used to calculate descriptive, statistical measures such arithmetical means, standard deviations, percentages, and frequencies. Pearson's coefficient correlation was used for describing the relationship between independent and dependent variables. To verify the data normal distribution, t-test was utilized.

The study reached several results, the most important of which is that there is a relationship between the variables of the independent study (electronic management: human requirements, administrative requirements, financial requirements, technical requirements) and the dependent variable (performance of employees). Electronic management includes experts in information technology in addition to experts in management who work in an integrated manner to monitor the mechanism of application of work and are constantly working to find solutions to problems that hinder the application.

مقدمة

يشهد العالم اليوم توسعا هائلا في قطاع الخدمات والذي يمكن وصفة بنهضة المعلومات حيث أصبح التوجه نحو اعتبار جودة الخدمة مطلبا أساسيا ينبغي أن يتصف به أداء كل المنظمات، حيث أصبح بالإمكان إنجاز العديد من المهام عن طريق شبكة المعلومات دون اللجوء إلي سلسلة الإجراءات المعقدة وما يترتب عنها من تأخير في الوقت والجهد والتكلفة.

لذلك يجب على المنظمات أن تعمل على رفع مستوى أداء خدماتها من خلال تطبيق الأساليب والطرق والبرامج العلمية الحديثة، ومن أهمها الإدارة الالكترونية لما لها من تأثير إيجابي في رفع مستوى أداء الخدمة، فالإدارة الإلكترونية هي الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة اليدوية إلي الشكل الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت دون أن يضطر العملاء إلي التنقل ما بين الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، وتعمل الإدارة الإلكترونية على إلغاء العلاقة الشخصية بين طرفي المعاملة أو التخفيف منها إلي أقصى حد ممكن، وبتالي الحد من ظاهرة الوساطة والمحسوبية لتحقيق العدالة والمساواة وزيادة فاعلية التنظيم وأحكام الرقابة الإدارية .

1.1. مشكلة الدراسة:

تبلورت مشكلة الدراسة من خلال اطلاعي على الدراسات السابقة التي تمت في البيئة الليبية والتي أظهرت دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين، فدراسة (التواتي،2019) التي أجريت على المعاهد العليا بمدينة ترهونة بهدف معرفة مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية لتحسين الأداء، أظهرت أن أفراد الدراسة موافقين على وجود معوقات تحد من تطبيق الإدارة الالكترونية حسب مجالاتها (التقنية، الإدارية، المالية، البشرية)، وقد أوصت الدراسة بضرورة إقامة برامج تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية وذلك لتحسين أداء العاملين.

أما دراسة (سلام،2016) التي أجريت على الخطوط الجوية العربية الليبية بمدينة طرابلس بهدف معرفة اثر تطبيق الإدارة الالكترونية في أداء العاملين قد أظهرت الدراسة أن أداء العاملين جاء متوسط وهناك تأثير معنوي لمتطلبات التقنية والإدارية والمالية كمتغير مستقل عن أداء العاملين. ونظرا للارتباط الكبير بين الأداء الإداري وتطبيق الإدارة الالكترونية، قد أوصى كلا من (سلام،2016) و (التواتي،2019) بإجراء المزيد من الدراسات التي تربط بينهما.

ومن خلال زيارتي الميدانية للإدارة العامة لشركة القافلة للتأمين في منطقة السبعة وجدت أنها تحتوي على الكثير من المتطلبات والتجهيزات اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية، إلا انه من خلال المقابلات الشخصية لمديري الإدارات تبين بان مستوى أداء العاملين لا يرقي إلي المستوى المطلوب.

وبما إن تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية بنجاح يتطلب عملية تقييم مستمر لقياس مدى فعاليتها ومقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المرجوة منها، ومن ثم بذل جهود تطويرية لإغلاق أي فجوة أداء بين ما هو متحقق وما هو مطلوب من هذه الأنظمة، ولعل من أبرز الجوانب الإدارية المتأثرة بتطبيق الإدارة الإلكترونية هو الأداء الإداري لمستخدميها حيث يعتبر من أهم المقاييس المحددة لنجاح الإدارة الإلكترونية.

من هذا المنطلق يمكننا تحديد مشكلة الدراسة بمعرفة مظاهر ضعف أداء العاملين بشركة القافلة للتأمين وكذلك معرفة اثر استخدام الإدارة الالكترونية على الأداء الإداري. وبتالي تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو اثر تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء العاملين في شركة القافلة؟

وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى تطبيق شركة القافلة للتأمين لمتطلبات الإدارة الالكترونية؟
- ما مستوى أداء العاملين في شركة القافلة للتأمين؟
- ما هو اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية (التقنية، الإدارية، المالية، البشرية) على أداء العاملين في شركة القافلة للتأمين؟

1.2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مدى توفر متطلبات الإدارة الالكترونية (التقنية، الإدارية، المالية، البشرية) في شركة القافلة للتأمين.
2. تحديد الآثار الناجمة عن استخدم الإدارة الالكترونية في شركة القافلة للتأمين.
3. دراسة مستوى أداء العاملين في الشركة محل الدراسة.
4. تقديم اقتراحات وتوصيات إلي المعنيين في هذه المنظمات على ضوء النتائج التي ستصل إليها الدراسة.

1.3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال استقراء النقاط التالية:

1. مواكبة التغييرات الجديدة الحاصلة في البيئة الليبية والتي تتطلب تعامل المنظمات الليبية مع التحديات التي تواجهها الإدارة المعاصرة كالتوجه نحو العولمة، من خلال اعتماد نظام للإدارة الإلكترونية في مجال التأمين.
2. أهمية الدراسة تنبثق من أهمية تطبيق الإدارة الالكترونية بصفة عامة باعتبارها عملية تستهدف تحسين الأداء ورفع كفاءة العاملين وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين في أسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة ممكنة.
3. مساهمة هذه الدراسة في تقديم جهد متواضع لإغناء هذا المجال من البحوث والدراسات المتعلقة بالإدارة الالكترونية.

1.4. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية في أداء العاملين في شركة القافلة للتأمين، ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات التقنية لنظام الإدارة الالكترونية في شركة القافلة للتأمين على أداء العاملين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات الإدارية لنظام الإدارة الالكترونية في شركة القافلة للتأمين على أداء العاملين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتطلبات المالية لنظام الإدارة الالكترونية في شركة القافلة للتأمين على أداء العاملين.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات البشرية لنظام الإدارة الالكترونية في شركة القافلة للتأمين على أداء العاملين.

1.5. منهجية الدراسة:

إن المنهج المستخدم للوصول إلي أهداف الدراسة هو المنهج الوصفي، حيث يسعى لجمع المعلومات المطلوبة لغرض الدراسة بطريقة دقيقة ومنظمة للوصول إلي النتائج وتنظيمها وتصنيفها وتحليل النتائج وتفسير واستخلاص التعميمات والاستنتاجات منها، ومن ثم جمع البيانات عن طريق

استمارة الاستبيان والتي تشمل مجموعة من الأسئلة يمكن من خلالها الوصول إلي المعلومات التي تمثل الجانب العملي والذي نأمل من خلاله الوصول إلي تحقيق أهداف الدراسة.

1.6. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالإدارة العامة في شركة القافلة والبالغ عددهم (50) موظف. وبناء على ما ورد في كتب طرق البحث بأنه عندما يكون مجتمع الدراسة لا يتجاوز 50 مفردة فإنه من الأفضل استخدام أسلوب المسح الشامل، وبالفعل فقد تم توزيع (50) استمارة استبيان، الا انه قد تعزر جمعها بالكامل فقد تم جمع (39) استمارة، عليه تم استخدام أسلوب عينة عشوائية بسيطة.

1.7. مصطلحات الدراسة:

يجب ملاحظة ان التعريفات الاجرائية توافقت مع التعريفات الاصطلاحية، لذلك يمكن تعريف المصطلحات كالاتي:

الإدارة الالكترونية: هي عبارة عن تحول هيكلي إلي الأجهزة والمعدات الالكترونية والتكنولوجية والاتصالات والبرمجيات بهدف تقديم أفضل الخدمات وتبسيط الإجراءات واتخاذ القرارات وانجاز المعاملات بعد تشفيرها وتحويلها إلي صور إلكترونية متكاملة وتبادل هذه المعلومات بين المنظمات والمستفيدين وفي إطار من الشفافية والتشريعات القانونية (قدقود:2014،6).

مفهوم الانترنت: هو شبكة الكترونية ضخمة تضم ملايين أجهزة الحاسوب والشبكات المرتبطة مع بعضها البعض والمنتشرة في كل أرجاء العالم وتعمل على مدار الساعة، وتزود المستخدمين بمجموعة كبيرة من الخدمات المتنوعة (أبو فارة،2012:17).

1.8. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تقتصر الحدود الزمنية خلال شهر نوفمبر (2022).

الحدود المكانية: الإدارة العامة لشركة القافلة للتأمين – ليبيا.

الحدود الموضوعية: تم التركيز علي اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية (التقنية، الإدارية، المالية، البشرية) على أداء العاملين في شركة القافلة للتأمين.

1.9. الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات في بيئات مختلفة والتي تناولت جوانب أخرى خاصة بموضوع الدراسة، وسيتم سرد بعض هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني لها.

دراسة (خلوف،2010) بعنوان: واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين.

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين، بالإضافة إلي بيان اثر متغيرات الدراسة (الجنس، والخبرة الإدارية، والمؤهل العلمي، ومجال التخصص، والموقع الجغرافي، وموقع المحافظة، وعدد الدورات التدريبية) في مجال الإدارة الالكترونية، تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية، والبالغ عددهم(652) مديرا ومديرة، وتكونت عينة الدراسة من (322) مديرا ومديرة، أي ما يقارب (49.4%) من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية: هناك واقع منخفض لتطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين.

دراسة (الباجقني،2015) بعنوان: آفاق الإدارة الالكترونية في ليبيا: دراسة تحليلية على شركتي الخطوط الجوية البراق والإفريقية.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى توفر مقومات ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وآفاقها المستقبلية. وتم استخدام المنهج التاريخي والوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركتي الخطوط الجوية (البراق والإفريقية). وتم اختيار عينة طبقية قصدية متمثلة في المديرين والموظفين الذين لهم علاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ حجم المختار من شركة البراق (152) مفردة وهذا يمثل ما نسبته (30.8%) من حجم المجتمع الأصلي الذي يبلغ (493) موظفاً، في حين بلغ حجم العينة المختارة من شركة الخطوط الإفريقية (264) مفردة وهذا يمثل ما نسبته (30.4%) من حجم المجتمع الأصلي الذي يبلغ (867) موظفاً. أي أن مجموع حجم عينة الدراسة (416) مفردة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها تتوفر مقومات ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وآفاقها المستقبلية بشركتي الخطوط الجوية البراق والإفريقية.

دراسة (مختار،2016) بعنوان: أثر متطلبات الإدارة الالكترونية في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على الإدارة العامة للتسويق الدولي في المؤسسة الوطنية للنفط – طرابلس.

تهتم الدراسة بالتعرف على أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في فاعلية القرارات الإدارية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة بما لا يقل عن (1200) مفردة، وتم اخذ عينة احتمالية عشوائية قوامها (10%) من مجتمع الدراسة أي إن حجم العينة (120) مفردة

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود أثر معنوي نو دلالة إحصائية لمستوى التأهيل والتدريب التقني للقيادات الإدارية على مستوى فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، حيث بلغت نسبة الأثر(5.9%)، ووجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمستوى تقنية المعلومات المتاحة على مستوى فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية حيث بلغت نسبة الأثر (19.8%)، ووجود أثر معنوي نو دلالة إحصائية لمستوى ثقافة المعلومات السائد بالمنظمة على مستوى فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، حيث بلغت نسبة الأثر (9.1%) ووجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الالكترونية على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، حيث بلغت نسبة الأثر (18.7%).

سلام (2016) بعنوان: اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية في أداء العاملين، دراسة ميدانية على الخطوط الجوية العربية الليبية– طرابلس

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على اثر تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية المتمثلة في المتطلبات (التقنية، إدارية، مالية، بشرية) في أداء العاملين في شركة الخطوط الجوية الليبية _ طرابلس، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الشركة، وبلغت عينة الدراسة (146) مفردة، وقد استخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات. واعتمد على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها يوجد أثر ايجابي لمتطلبات الإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

دراسة (التواتي ،2017) بعنوان: دور الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة تطبيقية في شركة هاتف ليبيا.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع الثقافة التنظيمية ومستوي تطبيق الإدارة الالكترونية بالشركة قيد الدراسة، وبلغ حجم مجتمع الدراسة (151) قيادي بالشركة تمثل في القيادات الإدارية في المستويات الإدارية (العليا والوسطى والتنفيذية) بشركة هاتف ليبيا في مدينة طرابلس، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات. وتوصلت النتائج إلي أن القيم والمعتقدات والأعراف التنظيمية لها تأثير في تطبيق الإدارة الإلكترونية فوق المتوسط، مما يعني وجود علاقة بين الثقافة التنظيمية وتطبيق الإدارة الالكترونية بشركة هاتف ليبيا بمدينة طرابلس.

دراسة (ارحومة،2017) بعنوان: الصعوبات التي تواجه الإدارة الالكترونية في المستشفيات الليبية: دراسة تطبيقية على إدارة مستشفى الخمس التعليمي.

هدت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة مستشفى الخمس التعليمي واقتراح الحلول المناسبة التغلب عليها. وتم استخدام أسلوب المقابلة

الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، حيث تم إجراء عدد (7) مقابلات شخصية مع مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام المستهدفين بالمقابلة، وتم توزيع الاستبيان على موظفي الأقسام المستهدفين والبالغ عددهم (200). حيث اتفقت نتائج المقابلات مع نتائج الاستبيان وهو وجود صعوبات (بشرية، إدارية، مالية، وتقني) تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية.

دراسة (الرفيق،2018) بعنوان: أثر المتغيرات البيئية في تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على الشركة الأهلية للاسمنت –الخمس.

استهدفت هذه الدارسة التعرف على أثر المتغيرات البيئية الداخلية (البشرية، المالية، الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية) على تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية في الشركة الأهلية للإسمنت الصافية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين، وتم اخذ عينة عشوائية بسيطة (200) مفردة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: هناك أثرا ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع مما يدل على وجود علاقة خطية وتأثير إيجابي بين متغيرات البيئة الداخلية وبين متطلبات الإدارة الإلكترونية. وجود علاقة الخطية ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية وبين متطلبات الإدارة الإلكترونية وهناك تأثير ايجابي بين الموارد المالية، وبين متطلبات الإدارة الإلكترونية. وجود أثر للمتغير المستقل الهيكل التنظيمي على المتغير التابع الإدارة الإلكترونية، وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية وبين متطلبات الإدارة الإلكترونية.

دراسة(المحجوبي،2018) بعنوان: إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية: دراسة ميدانية عن بلدية الساحل الغربي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في بلديات الساحل الغربي، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين ببلديات الساحل الغربي وبلغت عينة الدراسة (188) واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات اللازمة من المصادر الأولية من خلال توزيع استمارة استبيان. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بلديات الساحل الغربي قيد الدارسة تطبيق جميع متطلبات الإدارة الالكترونية. أن مستوى إمكانيات بلديات الساحل الغربي في تطبيق الإدارة الالكترونية جاء جيد. أن مستوى فهم العاملين للإدارة الالكترونية ببلديات الساحل الغربي جاء جيد.

دراسة (التواتي،2019) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية لتحسين الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقية على المعاهد التقنية العليا في مدينة ترهونة.

هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحسين الأداء الوظيفي للعاملين في المعاهد التقنية العليا بمدينة ترهونة. وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة وعددهم (120) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على ضرورة توفير متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية مصنفة حسب مجالاتها (الإدارية والتقنية والبشرية والمالية)، كما يؤكدون على وجود معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية.

دراسة (الحوتي،2019) بعنوان: أثر الإدارة الالكترونية في أداء العاملين دراسة حالة الشركة العامة للكهرباء.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإدارة الالكترونية في أداء العملية الإدارية في الشركة العامة للكهرباء بدولة ليبيا استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على عينة الدراسة التي بلغ حجمها (122) مديرا والتي أخذت من مجتمع الدراسة المستهدف. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الالكترونية على أداء العملية الإدارية ووجود قصور في الإصلاحات الإدارية التي من المفترض أن تتم قبل تطبيق الإدارة الالكترونية ووجود استفادة ملحوظة من تطبيق الإدارة الالكترونية بالشركة، إلا أنه توجد العديد من العقبات تواجه تنفيذ الإدارة الالكترونية في الشركة محل الدراسة منها الخوف من فقدان المراكز الوظيفية.

دراسة (صقر،2020) بعنوان: أثر التمكين الإداري في تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية: دراسة ميدانية في ديوان وزرة التخطيط– طرابلس

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر التمكين الإداري بأبعاده الأربعة (الاتصال، المشاركة، تدريب العاملين، تفويض السلسلة) في تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية، بديوان وزارة التخطيط طرابلس واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل حيث بلغ عدد العاملين (160) مفردة، وقد خرج البحث بعدة نتائج من أهمها أن الوسط الحسابي للبعد الاتصال هو الأعلى، وبذلك يكون بعد الاتصال هو أكثر الأبعاد المطبق في التمكين الإداري لدى ديوان وزارة التخطيط وبعد المشاركة في اتخاذ القرارات هو الأقل توفرا .

دراسة (جمعة،2020) بعنوان: أثر الإدارة الالكترونية في تطبيق أبعاد جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية بمصرف شمال أفريقيا.

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر الإدارة الإلكترونية بمتطلباتها (الإدارية، التقنية، البشرية، المالية) في تطبيق أبعاد جودة الخدمات المصرفية بأبعادها: (الموثوقية، الأمان، الوصول للخدمة، التعاطف، الاستجابة) بمصرف شمال أفريقيا – الإدارة العامة ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل، حيث بلغ مجتمع الدراسة (230) مفردة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات الإدارة الإلكترونية بأبعاد جودة الخدمات المصرفية حيث كان معامل الارتباط للمتغيرات الأربعة موجبة بلغت (0.719+) يشير ذلك إلى أن التأثير إيجابي بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي كلما ارتفعت متطلبات الإدارة الإلكترونية بمصرف شمال أفريقيا ارتفاعات جودة الخدمات المصرفية.

دراسة (الغريلي والصادوي، 2022) بعنوان دور الإدارة الالكترونية في تعزيز إدارة المعرفة: دراسة تطبيقية على العاملين في الجامعات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في تعزيز إدارة المعرفة بالتطبيق على جامعات دولة الإمارات العربية المتحدة الحكومية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع البحث من العاملين في الجامعات الإماراتية الحكومية، حيث اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وتم توزيع (384) استمارة استبيان على العاملين بالجامعات محل التطبيق وتم استرداد (346) استبانة، واستخدما الباحثان برنامج(SPSS) لتحليل الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الالكترونية في تعزيز إدارة المعرفة في الجامعات محل التطبيق، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمدي قدرة تطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية وتشمل الأبعاد (الثقافة الالكترونية، التخطيط الالكتروني، الوثائق الالكترونية، الاجتماعات الالكترونية، الخدمات الالكترونية) في تعزيز إدارة المعرفة في جامعات الإمارات محل التطبيق.

1.10. التعقيب على الدراسات السابقة:

تم استعراض (13) دراسة منها (12) دراسة محلية، ودراسة واحدة عربية، وقد تناولت هذه الدراسات في مجملها موضوع الإدارة الالكترونية حيث أن كلا منها تناولها من زاوية وجانب معين وبقطاعات ومنظمات مختلفة. وقد تم الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في إثراء الإطار

المعرفي للدراسة الحالية، وفي بناء أداة الدراسة، والتعقيب على النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الإطار العام للدراسة، فهي تتناول موضوع الإدارة الالكترونية، وقد اتفق بعض منها مع الدراسة الحالية من حيث دراسة أثر الإدارة الالكترونية على أداء العاملين أو الأداء الوظيفي، كدراسة (الحوتي،2019)، ودراسة (سلام ،2016).

واختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث تناولها للموضوعات الفرعية، فمن الدراسات ما تناولت أثر الإدارة الالكترونية على العملية التدريبية مثل دراسة (مختار،2016) درست أثرها على فاعلية اتخاذ القرارات. وهناك من درس واقع تطبيق الإدارة الالكترونية مثل دراسة (خلوف،2010)، وتطرقت دراسة (ارحومة،2017) إلي معوقات تطبيقها، والصعوبات التي تواجهها، في حين تطرقت دراسة (الباجقني،2015) إلي آفاق الإدارة الالكترونية في ليبيا، في حين ركزت دراسة (التواتي،2017) على دور الثقافة التنظيمية على الإدارة الالكترونية.

ومن خلال الاطلاع على تلك الدراسات وتفحصها لوحظ اغلب تلك الدراسات اتفقت مع الدراسة الحالية فيما يتعلق باستخدام المنهج الوصفي واستخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، باستثناء دراسة (الباجقني،2015) التي استخدمت المناهج التاريخي الوصفي.

وهناك بعض من الدراسات السابقة استخدمت أسلوب المسح الشامل نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة منها دراسة (التواتي،2017)، ودراسة (التواتي،2019)، ودراسة (صقر،2020)، ودراسة (جمعة، 2020).

وسوف تقدم هذه الدراسة رؤية استشرقية لمستقبل تطبيق الإدارة الالكترونية في الشركات الخدمية نظرا لدرستها لتجربة شركة القافلة للتأمين، وتحاول الدراسة أن تستخلص نتائج يسترشد بها في الشركات التي لم تطبق بعد الإدارة الالكترونية حتى يكون مرجع لها أثناء عملية التنفيذ.

2. الإطار النظري:

2.1. أولا: الإدارة الالكترونية:

أصبحت الإدارة الالكترونية أحد أهم الوسائل المستخدمة لزيادة كفاءة المؤسسات والمنظمات وتطوير قدراتها الإبداعية، بحيث تكون قادرة على الاستفادة من التكنولوجيا في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة إلي الموطنين، خاصة في ظل زيادة المهام والأنشطة التي تعتمد بصفة أساسية على المعلومات، وتعقد بيئة العمل (المهيرات،2012).

تتعدد تعريفات الإدارة الإلكترونية فنجد (الحسن وجلال ،83:2018) عرفا الإدارة الالكترونية من وجهة نظر شاملة حيث رأوا أنه يمكن تقسيم هذا المصطلح إلي مقطعين أحدهما" الإدارة " وهو يعبر عن نشاط انجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة بينما يقصد بالمقطع الثاني" الالكترونية "بأنه نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط في المقطع الأول، حيث يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل والوسائط المختلفة.

في حين عرف (David) الإدارة الإلكترونية نقلا عن (الربيعي وعبد الجبار،183:2014) بأنها "استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الانترنت المبنية على شبكات المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها، وخدمة المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى بشفافة عالية وبكفاءة فعالة وبعدالة ".

كما عرفتها (التواتي،308:2020) بأنها عبارة عن "مؤسسة شبكية ذكية تعتمد أساسا على صناعة المعرفة، كما تعتمد أيضا على الأرشيف الإلكتروني، البريد الالكتروني والأدلة والمراجع الالكترونية وكذلك الرسائل الصوتية وهي بذلك تستهدف تحقيق أفضل الخدمات للمؤسسات وزبائنها ولعامة المواطنين بفاعلية باستغلال الوقت الأمثل التكلفة الأقل"

2.2. مزايا تطبيق الإدارة الالكترونية:

إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية سوف يوفر العديد من المزايا تتمثل في الآتي (بوسالم وآخرون،2022):

1. سرعة أداء الخدمات حيث أنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور.
2. تخفيض التكالي :يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرَة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، إضافة إلى أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف للاطلاع عليه والتوقيع وإحالته إلى موظف أخر، ومن شأن ذلك كله أن يرفع تكاليف أداء الخدمة.
3. تحقيق الشفافية :فالشفافية الكاملة داخل المنظمات التي تطبق الإدارة الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.
4. مرونة الهيكل التنظيمي في ظل الإدارة الإلكترونية، مما يجعلها أقدر على التكامل والتنسيق بين الإدارات المختلفة (الحسيني والخيال،2013).

2.3. الأداء الإداري:

يعد الأداء الإداري من الموضوعات الرئيسية في علم الإدارة وعلم السلوك، ويجب التمييز ما بين السلوك والانجاز والأداء، فيعتبر السلوك: هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمات التي يعملون بها، أما الانجاز: هو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل، في حين أن الأداء: هو التفاعل ما بين السلوك والانجاز أي انه يعبر عن مجموع الأعمال والنتائج معا (الحراحشة،2011).

وهناك من اعتبر الأداء عبارة عن محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة. وتتمثل القدرة: في قدرة الفرد على القيام بعمله معتمد على (التعليم، التدريب، الخبرات) بينما تمثل الرغبة: في رغبة الفرد على تأدية أعماله، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال (الدوافع، والحوافز) (أبو النصر،2008).

2.4. لمحه تاريخية عن الشركة القافلة للتأمين:

شركة القافلة للتامين شركة مساهمة ليبية وهي احد ابرز شركات سوق التامين الليبي شرعت في ممارسة نشاطها عام (2009) بقرار التأسيس رقم (2009/89) ومقيد بالسجل التجاري تحت رقم (12060)، ويبلغ رأس مال الشركة (ثلاثون مليون دينار) مدفوع بالكامل، مملوكة من قبل مساهمين ذوي ملاءة مالية عالية مما يؤهلها لتقديم جميع التغطيات التأمينية بجودة عالية وقدرة فائقة على مواجهة وجبر الأضرار بواسطة خبرات متخصصة في التامين وإعادة التامين.

3.1. صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها. بمعنى إن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة (البياتي ،49:2005). وللتأكد من ثبات الاداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (20) مبحوثا وقد تم استخدام (ألفا – كرونباخ) للاتساق الداخلي لحساب معدل ثبات الاداء.

حيث: α = معامل الثبات N= عدد الأسئلة في الاستبانة

$$\alpha = \left(\frac{N}{N-1}\right)\left(1 - \frac{\sum \alpha 2}{\alpha 2t}\right)$$

وتكون قيمة معامل ألفا كرونباخ ما بين (0 , 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات المجتمع، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط

تام بين إجابات مفردات العينة ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.5 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل .

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور		عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	معامل الصدق
متطلبات الإدارة الالكترونية	متطلبات تقنية	8	0.760	%87.2
	متطلبات إدارية (هيكلية)	6	0.751	%86.7
	متطلبات مالية	6	0.533	%73
	متطلبات بشرية	8	0.750	%86.6
أداء العاملين		18	0.855	%92.5

يتضح من الجدول السابق رقم (1) إن معامل ثبات عبارات المتطلبات تقنية يساوي (0.760) تعتبر هذه قيمة جيدة لأنها أكبر من (0.7)، أما صدق المحك يدل على نسبة مرتفعة ويساوي 87.2%. وأما عبارات محور المتطلبات الإدارية (هيكلية) هي (0.751) وهي ممتازة لأنها أكبر من 0.7، وصدق المحك لهذا المحور 86.7%. وعبارات محور المتطلبات مالية هي 0.533 وهي قيمة جيدة للثبات، ونسبة صدق المحك 73%، أما ثبات المتطلبات بشرية 0.750 وهي ممتازة لان أكبر من 0.7 وصدق المحك 86.6% وهو مرتفع، وعبارات محور أداء العاملين تساوي 0.855 وهي اكبر من 0.8 التي تعتبر قيمة مقبولة وصدق المحك92.5%.

وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة.

3.2. الأساليب والمعالجات الإحصائية:

قامت الباحثة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، في تحليل البيانات واستخراج النتائج بعد أن قامت بتفريغ بيانات الاستبيان المتحصل عليها من عينة الدارسة، واستخدمت الأدوات الإحصائية التالية:

معامل الصدق الجدر التربيعي (لالفا كرونباخ) لمعرفة صدق الأداة، اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات الأداة، المتوسط الحسابي الانحراف المعياري، اختبار ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات، معامل اختبار (t) لمعرفة نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، اختبار (F) للتحقق من الفرضيات وتحليل الانحدار الخطي.

3.3. تحليل البيانات المجمعة

3.4. وصف خصائص عينة الدراسة

الجنس: في الجدول رقم (2) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب النوع.

الجدول رقم (2) توزيع افراد العينة وفقا للنوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	17	%42.6
أنثى	22	%56.4
المجموع	39	%100

1. العمر: **في الجدول رقم (3) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر.**

الجدول رقم (3) توزيع افراد العينة وفقا للعمر

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	6	%15.4
من 26 إلى 35	20	%51.3
من 36 إلى 45	7	%17.9
من 46 فأكثر	6	%15.4
المجموع	39	%100

2. **المؤهل العلمي:** في الجدول رقم (4) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل.

الجدول رقم (4) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة
دبلوم عالي	14	%35.9
جامعي	20	%51.3
ماجستير	5	%12.8
المجموع	39	%100

3. **سنوات الخبرة:** في الجدول رقم (5) تبين لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم (5) يوضح فيها توزيع عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	11	%28.2
من 3 إلى 6 سنوات	11	%28.2
من 7 إلى 10 سنوات	2	%5.1
من 11 سنة فأكثر	15	%38.5
المجموع	39	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 11 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 38.5%، ويليها اللذين خبرتهم من 3 سنة إلى 6 وكذلك اللذين خبرتهم اقل

من 3 سنوات فبلغت نسبتهم 28.2% وأقل نسبة اللذين خبرتهم من 7 إلى 10 سنوات بلغت نسبتهم 5.1%.

4. **المستوى الوظيفي:** في الجدول رقم (6) تبين لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي.

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس قسم	6	%15.4
مدير مكتب	6	%15.4
مدير إدارة	5	%12.8
مساعد مدير إدارة	3	%7.7
موظف	19	%48.7
المجموع	39	%100

5. **هل لدية معرفة بالإدارة الالكترونية:** في الجدول رقم (7) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المعرفة بالإدارة الالكترونية.

الجدول رقم (7) توزيع افراد العينة وفقا للمعرفة بالإدارة الالكترونية

البيان	العدد	النسبة
نعم	33	%84.6
لا	6	%15.4
المجموع	39	%100

6. **هل سبق وان حضرت دورات تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية:** في الجدول رقم(8) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب الحصول على دورات الإدارة الالكترونية.

الجدول رقم (8) توزيع افراد العينة وفقا للحصول على دورة واحدة في الادارة الالكترونية

البيان	العدد	النسبة
نعم	16	%41
لا	23	%59
المجموع	39	%100

7. **هل شاركت في أكثر من دورة تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية:** في الجدول رقم(9) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب الحصول على أكثر من دورة في الإدارة الالكترونية.

الجدول رقم (9) توزيع افراد العينة وفقا للحصول على أكثر من دورة في الادارة الالكترونية

البيان	العدد	النسبة
نعم	11	%28.2
لا	28	%71.8
المجموع	39	%100

3.5. تحليل بيانات محاور الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات الخاصة ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكيرت الثلاثي كما بالجدول (10):

الجدول رقم (10) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	موافق تماماً	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم(10) وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (3-1=2) وبعد ذلك تم تقسيم المدى على ثلاث مستويات (2÷ 3= 0.67) وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد وهكذا الأوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (11) المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الإجابات

	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.67	من 1.68 إلى 2.34	من 2.35 إلى 3

3.6. المتغير المستقل متطلبات الإدارة الالكترونية:

3.6.1. المحور الأول المتطلبات التقنية:

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة للمتطلبات التقنية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	المنظمة بحاجة لتعزيز نظام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات حتى يمكن أداء العمل الكترونياً	3.00	0.000	مرتفع	1
2	هناك حاجة لتعزيز نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بالمنظمة تساعد في تبسيط الإجراءات	3.00	0.000	مرتفع	1
3	تتوافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة والتي تساعد في تبسيط الإجراءات	2.03	0.903	متوسط	7
4	يوجد موقع الكتروني على الانترنت	2.95	0.223	مرتفع	3
5	تتوافر حاسبات آلية بالمنظمة التي تتناسب مع تطبيقات الإدارة الالكترونية	2.56	0.552	مرتفع	5
6	تتوافر خدمة الاتصال بالانترنت للعاملين بالمنظمة	2.97	0.160	مرتفع	2
7	تتوافر بالمنظمة شبكة حاسوب تصل إلى جميع المكاتب والأقسام	2.92	0.354	مرتفع	4
8	يتم استخدام برامج وطرق حماية فعالة بالمنظمة لمنع اختراق البيانات والمعلومات الكترونياً	2.28	0.887	متوسط	6
	المتوسط الإجمالي	2.71	0.288	مرتفع	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.71 وهي في خانة مرتفع في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارات رقم (2/1) " المنظمة بحاجة لتعزيز نظام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات حتى يمكن أداء العمل الكترونياً/ هناك حاجة لتعزيز نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بالمنظمة تساعد في تبسيط الإجراءات" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (3).

2. جاءت العبارة رقم (6) وهي تتوافر خدمة الاتصال بالإنترنت للعاملين بالمنظمة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.97).

3. جاءت العبارة رقم (4) وهي "يوجد موقع الكتروني على الانترنت " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.95).

4. جاءت العبارة رقم (7) تتوافر بالمنظمة شبكة حاسوب تصل إلى جميع المكاتب والأقسام " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.92).

5. جاءت العبارة رقم(5) وهى " تتوافر حاسبات آلية بالمنظمة التي تتناسب مع تطبيقات الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.56).

6. جاءت العبارة رقم(8) يتم استخدام برامج وطرق حماية فعالة بالمنظمة لمنع اختراق البيانات والمعلومات الكترونياً" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسط بمتوسط (2.28).

7. جاءت العبارة رقم (3) وهى تتوافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة والتي تساعد في تبسيط الإجراءات " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.03).

3.6.2. المحور الثاني المتطلبات الإدارية (الهيكلية):

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة لمتطلبات الادارية (الهيكلية)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	إن التحول نحو العمل الالكتروني قد يصاحبه بعض التغيرات في الهيكل التنظيمي مثل إلغاء ودمج بعض الإدارات والوحدات بما يضمن كفاءة وفاعلية التنظيم	1.95	0.887	متوسط	6
2	تعمل الإدارة العليا على وضع الخطط الاستراتيجية لتطبيق الإدارة الالكترونية في المنظمة	2.15	0.961	متوسط	5
3	تشجيع الإدارة العليا مبادرات التحول إلى العمل الالكتروني	2.54	0.600	مرتفع	1
4	توجد بالمنظمة إدارة أو قسم خاص بالإدارة الالكترونية	2.21	0.951	متوسط	4
5	تعي الإدارة العليا بالمنظمة بمفهوم الإدارة الالكترونية	2.46	0.643	مرتفع	2
6	هناك اهتمام من قبل الإدارة العليا بنشر ثقافة الإدارة الالكترونية	2.38	0.747	مرتفع	3
المتوسط الاجمالي		2.28	0.698	متوسط	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل متوسطة حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.28 وهي في خانة متوسط في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم(3) تشجيع الإدارة العليا مبادرات التحول إلى العمل الالكتروني" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.54).

2. جاءت العبارة رقم(5) وهى" تعي الإدارة العليا بالمنظمة بمفهوم الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.46).

3. جاءت العبارة رقم(6) وهى" هناك اهتمام من قبل الإدارة العليا بنشر ثقافة الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.38).

4. جاءت العبارة رقم (4) توجد بالمنظمة إدارة أو قسم خاص بالإدارة الالكترونية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.21).

5. جاءت العبارة رقم(2) وهى " تعمل الإدارة العليا على وضع الخطط الاستراتيجية لتطبيق الإدارة الالكترونية في المنظمة " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.15).

6. جاءت العبارة رقم(1) وهي " إن التحول نحو العمل الالكتروني قد يصاحبه بعض التغيرات في الهيكل التنظيمي مثل إلغاء ودمج بعض الإدارات والوحدات بما يضمن كفاءة وفاعلية التنظيم " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسط بمتوسط (1.95).

3.6.3. المحور الثالث المتطلبات المالية:

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة لمتطلبات المالية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	توفر الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية	2.31	0.922	متوسط	2
2	كفاية الميزانية المخصصة لتصميم وتطوير برامج تطبيقات الحاسب الآلي الخاصة بتطبيق الإدارة الالكترونية	2.21	0.894	متوسط	4
3	توافر الإمكانيات المادية اللازمة لشراء الأجهزة والمعدات الالكترونية	2.23	0.931	متوسط	3
4	كفاية الميزانية المخصصة لشراء أنظمة حماية المعلومات	2.46	0.756	مرتفع	1
5	نقص الأموال اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية	1.74	0.818	متوسط	6
6	ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنية المعلومات	1.92	0.839	متوسط	5
المتوسط الاجمالي		152.	7230.	متوسط	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل متوسطة حيت كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.15 وهي في خانة متوسط في جدول المتوسط المرجح، تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم(4) كفاية الميزانية المخصصة لشراء أنظمة حماية المعلومات" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.46) .
2. جاءت العبارة رقم(1) وهى" توفر الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.31) .
3. جاءت العبارة رقم(3) وهى" توافر الإمكانيات المادية اللازمة لشراء الأجهزة والمعدات الالكترونية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.23) .
4. جاءت العبارة رقم(2) كفاية الميزانية المخصصة لتصميم وتطوير برامج تطبيقات الحاسب الآلي الخاصة بتطبيق الإدارة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.21) .
5. جاءت العبارة رقم(6) وهى" نقص الأموال اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (1.92) .
6. جاءت العبارة رقم(5) وهي" نقص الأموال اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسط بمتوسط (1.74).

3.6.4. المحور الرابع المتطلبات البشرية:

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (15) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة لمتطلبات البشرية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يتقبل الأفراد تطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة	2.08	0.957	متوسط	6
2	الأفراد بالمنظمة يدعمون تطبيق الإدارة الالكترونية بهدف يساعد في تبسيط الإجراءات	2.15	0.933	متوسط	4
3	يشارك الأفراد في التخطيط لتطبيق الإدارة الالكترونية وتبسيط الإجراءات	2.13	0.894	متوسط	5
4	يتحصل العاملين بالمنظمة على دورات تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية	2.18	0.942	متوسط	3
5	لدى بعض العاملين بالمنظمة الرغبة في تطبيق الإدارة الالكترونية	2.13	0.951	متوسط	5
6	هناك نقص في الخبرات ومهارات التعامل لدى الأفراد مع خدمات الانترنت	2.87	0.339	مرتفع	1

7	تعمل إدارة المنظمة على تهيئة العاملين أكاديمياً وعلمياً نحو تطبيق الإدارة الالكترونية	2.21	0.923	متوسط	2
8	تطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة قلل من ضغوط العمل للأفراد	2.03	0.932	متوسط	7
المتوسط الإجمالي		2.22	0.752	متوسط	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل متوسطة حيت كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.22 وهي في خانة متوسط في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم(6)هناك نقص في الخبرات ومهارات التعامل لدى الأفراد مع خدمات الانترنت "بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.87).
2. جاءت العبارة رقم(7) وهى "تعمل إدارة المنظمة على تهيئة العاملين أكاديمياً وعلمياً نحو تطبيق الإدارة الالكترونية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.21).
3. جاءت العبارة رقم(4) وهى " تحصل العاملين بالمنظمة على دورات تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.18) .
4. جاءت العبارة رقم(2)الأفراد بالمنظمة يدعمون تطبيق الإدارة الالكترونية بهدف يساعد في تبسيط الإجراءات " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.15).
5. جاءت العبارة رقم(3/5) وهى "يشارك الأفراد في التخطيط لتطبيق الإدارة الالكترونية وتبسيط الإجراءات/ لدى بعض العاملين بالمنظمة الرغبة في تطبيق الإدارة الالكترونية" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.13).
6. جاءت العبارة رقم(1) وهي" يتقبل الأفراد تطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسط بمتوسط (2.08).
7. جاءت العبارة رقم(8) وهى "تطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمة قلل من ضغوط العمل للأفراد " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.03).

3.7. المتغير التابع أداء العاملين:

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (16) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير الاداء

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يقوم العاملون بأداء أعمالهم المكلفين بها بدقة وفاعلية	2.15	0.904	متوسط	7
2	يقوم العاملون بأداء أعمال أخرى بالإضافة للأعمال المكلفون بها	1.85	0.904	متوسط	10
3	يستخدم العاملون أدوات ومعدات العمل بكل كفاءة وفاعلية	2.15	0.812	متوسط	7
4	يلتزم العاملون باللوائح المعمول بها بالمنظمة	2.28	0.793	متوسط	4
5	يتم تقييم أداء العاملين بناء على ما قدمه العامل من أعمال بالمنظمة	2.36	0.873	مرتفع	2
6	هناك تطور في أداء العاملين من خلال البرامج التدريبية المنفذة داخل الجهاز	2.28	0.826	متوسط	4
7	يلتزم العاملون الجدد في أداء أعمالهم بدقة وفاعلية	2.18	0.790	متوسط	6
8	معدلات الغياب في العمل قليلة جداً	2.03	0.873	متوسط	9
9	يلتزم جميع العاملين بمواعيد العمل اليومية	2.15	0.844	متوسط	7
10	معدلات الأخطاء في العمل محدودة	2.03	0.903	متوسط	9
11	لدي الوقت الكافي لإنجاز الأعمال بطريقة صحيحة	2.21	0.864	متوسط	5
12	تضع إدارة المنظمة معدلات أداء متوازنة لكل وظيفة	2.15	0.844	متوسط	7
13	يتيح لي العمل فرص عديدة للتجديد والابتكار	2.18	0.942	متوسط	6
14	يتلاءم حجم العمل مع قدراتي الشخصية ومؤهلاتي العلمية	2.31	0.800	متوسط	3
15	توفر الإدارة التدريب المناسب للعاملين لتمكينهم من أداء عملهم	2.28	0.887	متوسط	4
16	تقوم الإدارة في المنظمة بتقديم مكافآت وحوافز للموظف المبدع	2.10	0.882	متوسط	8
17	توفير التقنية الحديثة التي تساهم في تحسين أداء العاملين داخل المنظمة	2.18	0.885	متوسط	6
18	أدائي الوظيفي يكسبني احترام الآخرين وتقديرهم	2.54	0.600	مرتفع	1
المتوسط الإجمالي		2.19	0.701	متوسطة	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل متوسطة حيت كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 2.19 وهي في خانة متوسطة في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم(18) وهي" أدائي الوظيفي يكسبني احترام الآخرين وتقديرهم" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.54) .

2. جاءت العبارة رقم(5) وهى " يتم تقييم أداء العاملين بناء على ما قدمه العامل من أعمال بالمنظمة " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.36) .

3. جاءت العبارة رقم(14) وهى " يتلاءم حجم العمل مع قدراتي الشخصية ومؤهلاتي العلمية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.31) .

4. جاءت العبارة رقم(15/6/4) " يساعد التخطيط للوقت المطبق في الإدارة على حل المشكلات للعمل / يساهم تحديد أسباب انخفاض مستوى أداء العاملين في معالجة الانحراف بهدف رفع مستوى الأداء/ توفر الإدارة التدريب المناسب للعاملين لتمكينهم من أداء عملهم " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.28) .

5. جاءت العبارة رقم(11) وهى " لدي الوقت الكافي لإنجاز الأعمال بطريقة صحيحة " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.21).

6. جاءت العبارة رقم(17/13/7) " يلتزم العاملون الجدد في أداء أعمالهم بدقة وفاعلية / يتيح لي العمل فرص عديدة للتجديد والابتكار/ توفير التقنية الحديثة التي تساهم في تحسين أداء العاملين داخل المنظمة" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.18).

7. جاءت العبارة رقم(12/9/3/1) وهى" يقوم العاملون بأداء أعمالهم المكلفين بها بدقة وفاعلية /يستخدم العاملون أدوات ومعدات العمل بكل كفاءة وفاعلية /يلتزم جميع العاملين بمواعيد العمل اليومية/ تضع إدارة المنظمة معدلات أداء متوازنة لكل وظيفة" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.15).

8. جاءت العبارة رقم(16) وهى " تقوم الإدارة في المنظمة بتقديم مكافآت وحوافز للموظف المبدع " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.10).

9. جاءت العبارات رقم(10/8)وهى "معدلات الغياب في العمل قليلة جداً/ معدلات الأخطاء في العمل محدودة " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (2.03).

10. جاءت العبارة رقم(2) وهى " يقوم العاملون بأداء أعمال أخرى بالإضافة للأعمال المكلفون بها " بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة بمتوسط (1.85).

3.8. اختبارات الفروض:

الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

الفرضية البديلةH1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث إن المتغير المستقل هو توفر المتطلبات التقنية والمتغير التابع أداء العاملين وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (17) يبين ملخص نموذج العلاقة المتطلبات التقنية والمتغير التابع أداء العاملين

معامل الارتباطR	معامل التحديدR Square	مستوى الدلالة
0.792	0.493	0.000

جدول(18) تحليل التباين ANOVA بين المتطلبات التقنية والمتغير التابع أداء العاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9.218	1	9.218	36.030	0.000
داخل المجموعة	9.466	37	0.256		
المجموع	18.683	38			

جدول(19) تأثيرتوفر المتطلبات التقنية على أداء العاملين **Coefficients** [a]

المحور	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
التقنية	2.451-	0.777		3.153	0.000
	1.709	0.285	0.702		

تبين الجداول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات التقنية وأداء العاملين 0.792 وهي علاقة طردية موجبة قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.493 مما يعني أن 49.3% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات التقنية.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (17) أن قيمة F المحسوبة تساوي 36.03 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة 4.08، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي0.000 أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.**

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين توفر المتطلبات التقنية وأداء العاملين قبل حدوثها كما يلي:

$$y = (-2.451) + 1.709x$$

Y : أداء العاملين (المتغير التابع)

X : المتغير المستقل توفر المتطلبات التقنية

وتمثل هذه المعادلة أثر توفر المتطلبات التقنية على أداء العاملين بواسطة المعامل B وقيمتا 0.702.

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين .

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث أن المتغير المستقل هو توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية والمتغير التابع أداء العاملين وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (20) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتطلبات الإدارية الهيكلية والمتغير التابع أداء العاملين

معامل الارتباطR	معامل التحديدR Square	مستوى الدلالة
0.868	0.746	0.000

جدول(21) تحليل التباين ANOVA بين المتطلبات الإدارية الهيكلية والمتغير التابع أداء العاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	14.071	1	14.071	112.887	0.000
داخل المجموعة	4.612	37	.1250		
المجموع	18.683	38			

جدول(22) **Coefficients** [a] تأثير توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية على أداء العاملين

المحور	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
الإدارية الهيكلية	0.200	0.196		10.625	0.000
	0.872	0.082	0.868		

تبين الجداول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية وأداء العاملين 0.868 وهي علاقة طردية موجبة قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.746 مما يعني أن 74.6% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (20) أن قيمة F المحسوبة تساوي 112.887 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة 4.08، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي0.000 أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.**

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية وأداء العاملين قبل حدوثها كما يلي:

$$y = (0.200) + 0.872x$$

Y : أداء العاملين (المتغير التابع)

X : المتغير المستقل توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية

وتمثل هذه المعادلة أثر توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية على أداء العاملين بواسطة المعامل B وقيمتا 0.868.

الفرضية الثالثة:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

الفرضية البديلة H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين .

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيت ان المتغير المستقل هو توفر المتطلبات المالية والمتغير التابع أداء العاملين وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (23) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتطلبات المالية والمتغير التابع أداء العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
0.803	0.645	0.000

جدول(24) تحليل التباين ANOVA بين المتطلبات المالية والمتغير التابع أداء العاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12.050	1	12.060	67.217	0.000
داخل المجموعة	6.633	37	0.179		
المجموع	18.683	38			

جدول(25) **Coefficients** [a] تأثيرتوفر المتطلبات المالية على اداء العاملين

المحور	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
المالية	0.518	0.215		8.199	0.000
	0.779	0.096	0.803		

تبين الجداول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات المالية و أداء العاملين 0.803 وهي علاقة طردية موجبة قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.645 مما يعني أن 64.5% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات المالية.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (23) أن قيمة F المحسوبة تساوي 67.217 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة 4.08، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.**

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين توفر المتطلبات المالية وأداء العاملين قبل حدوثها كما يلي:

$$y = (0.518) + 0.779x$$

Y: أداء العاملين (المتغير التابع)

X : المتغير المستقل توفر المتطلبات المالية

وتمثل هذه المعادلة أثر توفر المتطلبات المالية على أداء العاملين بواسطة المعامل B وقيمتا 0.803.

الفرضية الرابعة:

الفرضية الصفريةH0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات البشرية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين.

الفرضية البديلH1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات البشرية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث أن المتغير المستقل هو توفر المتطلبات البشرية والمتغير التابع أداء العاملين وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (26) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتطلبات البشرية والمتغير التابع أداء العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديدR Square	مستوى الدلالة
0.912	0.832	0.000

جدول رقم (27) تحليل التباين ANOVA بين المتطلبات البشرية والمتغير التابع أداء العاملين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.546	1	15.546	183.335	0.000
داخل المجموعة	3.137	37	0.085		
المجموع	18.683	38			

جدول(28) **Coefficients** [a] تأثيرتوفر المتطلبات البشرية على أداء العاملين

المحور	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	B	Std.Error	Beta		
البشرية	0.299	0.147		0.912	0.000
	0.851	0.063	0.912		

تبين الجداول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات البشرية وأداء العاملين 0.912 وهي علاقة طردية موجبة قوية، كما بلغ معامل التحديد 0.832 مما يعني أن 83.2% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات البشرية.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (26) أن قيمة F المحسوبة تساوي 183.335وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة 4.08، وبما أنا مستوى الدلالة يساوي0.000 أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة **إن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات البشرية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.**

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين توفر المتطلبات البشرية وأداء العاملين قبل حدوثها كما يلي:

$$y = (0.299) + 0.851x$$

Y : أداء العاملين (المتغير التابع)

X : المتغير المستقل توفر المتطلبات البشرية

وتمثل هذه المعادلة أثر توفر المتطلبات البشريةعلى أداء العاملين بواسطة المعامل B وقيمتا 0.912.

3.9. النتائج:

إن أهم النتائج المتوصل إليها يمكن إيجازها في الآتي:

1. تشير النتائج إلي ان أعلى نسبه من مفردات عينة الدراسة اللذين لم يتحصلوا على دورات أبدا في الإدارة الالكترونية بلغت نسبتهم71.8%، و نسبة اللذين تحصلوا على أكثر من دورة في الإدارة الالكترونية فبلغت 28.2%.

2. يتضح من خلال النتائج إن المتطلبات التقنية جاءت مرتفعة بمتوسط (2.71.) وهو فعلا ما لاحظتها خلال زيارتي الميدانية.

3. إن أداء العاملين جاء متوسط بمتوسط (2.19) وهو ما أعرب عنه مديري الإدارات في المقابلة الشخصية بان مستوى أداء العاملين لا يرقى إلي المستوى المطلوب.

4. إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات البشرية وأداء العاملين هو (0.912) وهي علاقة طردية، كما إن معامل التحديد هو الأعلى (0.832) مما يعني أن 83.2% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات البشرية.

5. إن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين محور توفر المتطلبات التقنية وأداء العاملين هو (0.792) وهي علاقة طردية، كما إن معامل التحديد هو الأقل 0.493 مما يعني أن 49.3% من التغير في أداء العاملين يعود إلى توفر المتطلبات التقنية.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات الإدارية الهيكلية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.

8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.

9. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P< 0.05) توفر المتطلبات البشرية للإدارة الالكترونية على أداء العاملين وعلاقتهم طرديا.

3.10. التوصيات:

من خلال عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1. نوصي الشركة بإجراء مزيد من الدورات التدريبية في مجال الإدارة الالكترونية.
2. التحسين المستمر للبنية التحتية من أجهزة الحاسوب والبرامج وشبكات الاتصال وقواعد البيانات خصوصا في ظل التغيير والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. إنشاء قسم متخصص لتطبيق الإدارة الالكترونية يضم خبراء في تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلي خبراء في الإدارة يعملون بشكل متكامل على مراقبة آلية تطبيق العمل، ويعملون باستمرار على إيجاد الحلول للمشكلات التي تعيق التطبيق.
4. ضرورة زيادة اهتمام الإدارة العليا بهنيئة العاملين نفسيا ومعنويا.

المراجع

أولا: الكتب:

1. أبو النصر، مدحت (2008)، **أساسيات إدارة الجودة الشاملة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. أبو فارة، يوسف احمد(2012)،**التسويق الالكتروني عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع.
3. البياتي، محمود مهدي(2005)، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .
4. الحراحشة، حسين محمد (2011)، **إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
5. المهيرات، بسام محمود (2012)، **إدارة المعرفة في تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

ثانيا المجالات:

1. بوسالم، ابوبكر وآخرون (2022) " واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة المؤسسة الجامعية محمد الصديق بن يحيي جيجيل "**مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد الاول، المجلد السادس ص ص 12-25.
2. تواتي،أميرة(2020)"واقع تطبيق الادارة الإلكترونية في قطاع التأمينات "**مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي** "العدد الثالث، المجلد السابع عشر، ص ص 305-321.
3. الحسن، العليش محمد وجلال، سعيد علي محمد (2018) " الإدارة الالكترونية ودورها في كفاءة الأداء دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي " **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، العدد (2-41)، المجلد الحادي عشر.
4. الحسيني، عائشة بنت احمد والخيال، شذا بنت عبد المحسن(2013) " أثر تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية على الأداء الوظيفي : دراسة ميدانية على الموظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة" **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر العدد العاشر ص ص 22-144.

5. الريعي،خلود هادي عبود وعبدالجبار، افتخار(2014)" الإدارة الالكترونية في شركات التأمين :نموذج مقترح في شركة التأمين العراقية العامة" **مجلة دارسات محاسبية ومالية**، العدد السادس والعشرون، المجلد التاسع، ص ص 181-202 .

6. الغرايلي، زينب والصاوي، محمود (2022)" دور الإدارة الالكترونية في تعزيز إدارة المعرفة: دراسة تطبيقية على العاملين في الجامعات بدولة الإمارات العربية المتحدة " **المجلة العربية للإدارة**، العدد الأول، المجلد الثالث والأربعون، ص ص 49-70.

ثالثا الرسائل:

1. ارحومة، إبراهيم صالح (2017) "**دراسة الصعوبات التي تواجه الإدارة الالكترونية في المستشفيات الليبية: دراسة تطبيقية على إدارة مستشفى الخمس التعليمي** " رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
2. الباجقني، احمد عبدالرحيم (2015) "**آفاق الإدارة الالكترونية في ليبيا: دراسة تحليلية على شركتي الخطوط الجوية البراق والإفريقية**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
3. التواتي، محمد علي (2017) "**دور الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة تطبيقية في شركة هاتف ليبيا**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
4. التواتي، علي رمضان عمر (2019) "**مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية لتحسين الأداء الوظيفي العاملين: دراسة تطبيقية على المعاهد التقنية العليا في مدينة ترهونة** " رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
5. جمعة، محمد إبراهيم محمد (2020) "**أثر الإدارة الالكترونية في تطبيق ابعاد جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية بمصرف شمال افريقيا**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
6. الحوتي، خالد عوض (2019) "**أثر الإدارة الالكترونية في أداء العاملين: دراسة حالة الشركة العامة للكهرباء** " رسالة دكتوراه غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.
7. خلوف، إيمان حسن مصطفى (2010)" **واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين** " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.

8. الرفيق، صالح محمد (2018) " **أثر المتغيرات البيئية في تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية: دراسة ميدانية على الشركة الأهلية للإسمنت –الخمس** " رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

9. سلام، أبو عجيلة صالح محمد (2016) " **أثر تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية في أداء العاملين: دراسة ميدانية على الخطوط الجوية العربية الليبية– طرابلس**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

10. صقر، مصباح محمد (2020) "**أثر التمكين الإداري في تطبيق متطلبات الإدارة الالكترونية: دراسة ميدانية في ديوان وزرة التخطيط– طرابلس** " رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

11. قدقود، عبد الرحمن محمد (2018)" **دور اعداد الموارد البشرية في انجاح تطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة ميدانية بمصرف الامان الرئيسي** " رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

12. المحجوبي، العارف الصادق محمد (2018)" **إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية: دراسة ميدانية عن بلدية الساحل الغربي**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

13. مختار، حنان عاشور (2016) "**أثر متطلبات الإدارة الالكترونية في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على الإدارة العامة للتسويق الدولي في المؤسسة الوطنية للنفط – طرابلس**" رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية.

تقييم استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم
وآثارها المستقبلية على أداء الكتابة لدى متعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية

Mark Feng Teng a, *,1, Chuang Wang b,2, Lawrence Jun Zhang c,3
مارك فيغ تغ *1, تشوانغ وانغ 2, لورانس جن تشانغ 3.
مركزعلوم اللغة، جامعة بيجين جي نورمال، تشوهاى، الصين
كلية التربية، جامعة ماكاو، الصين جامعة أوكلاند، نيوزيلندا

هناء رضا البكوش **عائشة جاب الله الحمر**
Email: Hana.elbakoush@uod.edu.ly **Email: Aesha_de2008@yahoo.com**
قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب–جامعة درنة **قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب–جامعة درنة**

قام الباحث بترجمة الورقة العلمية والصادرة من مجلة Elsevier (تقييم الكتابة) بعنوان: تقييم استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم وآثارها المستقبلية على أداء الكتابة لدى متعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية

Assessing self– regulatory writing strategies and their predictive effects on young EFL learners' writing performance

من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تقدم هذه الورقة نتائج دراستين تجريبيتين حول استخدام الطلاب لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم والعلاقات مع أدائهم الكتابي في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (EFL) في المدرسة الثانوية. اعتمدت الدراسة الأولى على تصميم يعتمد على استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي للتحقق من صحة استنتاجات واستخدامات استبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم. وقد كشفت الدراسة الثانية عن الفروقات الفردية للمتعلم في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم والآثار التنبؤية لهذه الاستراتيجيات على أداء الطلاب في الكتابة. كما تكونت عينة الدراسة من عدد مناسب يضم669 و239 طالبا وطالبة يتعلمون اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدارس الإعدادية في الصين. وقدمت النتائج دليلا على صحة بناء أجوبة الاستبيان. وأفادت الدراسة بأن الطلاب في مستويات الصفوف العليا أكثر استخداما وبشكل متكرر لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم عن المستويات الأدنى وأن الإناث أكثر استخداما من الذكور لاستراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيا. وكان لكل من العوامل الإستراتجية الستة (أي تخطيط الكتابة، والمراقبة الموجهة نحو الهدف، والتقييم الموجه نحو الهدف، والتحكم العاطفي، والحفظ، والحكم ما وراء المعرفي) تأثيرات تنبؤية كبيرة على أداء الكتابة لطلاب المدارس الثانوية وتشير هذه النتائج إلى أهمية استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم لأداء الكتابة لدى المتعلمين الصغار في السن.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

الملخص

تقدم هذه الورقة نتائج دراستين تجريبيتين حول استخدام الطلاب لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم والعلاقات مع أدائهم الكتابي في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (EFL) في المدرسة الثانوية. اعتمدت الدراسة الأولى على تصميم يعتمد على استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتأكيدي للتحقق من صحة استنتاجات واستخدامات استبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم. وقد كشفت الدراسة الثانية عن الفروقات الفردية للمتعلم في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم والآثار التنبؤية لهذه الاستراتيجيات على أداء الطلاب في الكتابة. كما تكونت عينة الدراسة من عدد مناسب يضم 669 و239 طالبا وطالبة يتعلمون اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدارس الإعدادية في الصين. وقدمت النتائج دليلا على صحة بناء أجوبة الاستبيان. وأفادت الدراسة بأن الطلاب في مستويات الصفوف العليا أكثر استخداما وبشكل متكرر لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم عن المستويات الأدنى وأن الإناث أكثر استخداما من الذكور لاستراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيا. وكان لكل من العوامل الإستراتجية الستة (أي تخطيط الكتابة، والمراقبة الموجهة نحو الهدف، والتقييم الموجه نحو الهدف، والتحكم العاطفي، والحفظ، والحكم ما وراء المعرفي) تأثيرات تنبؤية كبيرة على أداء الكتابة لطلاب المدارس الثانوية وتشير هذه النتائج إلى أهمية استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم لأداء الكتابة لدى المتعلمين الصغار في السن.

الكلمات المفتاحية: ما وراء المعرفة، استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم، تنظيم أداء الكتابة، متعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية.

مقدمة

أصبح تقييم استخدام الطلاب لاستراتيجيات الكتابة أكثر شيوعًا الآن من أي وقت مضى في تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (EFL). وكما تعد الكتابة أداة اتصال مهمة لنقل الأفكار والآراء ووصف الأفكار والأحداث وعرض المعلومات بشكل فعال (فلاور آند هايز، 1980). بحيث يتم قياس مهارات الطلاب وقدراتهم المتعلقة بالكتابة بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، من أي مهارات أخرى في أنظمة التعليم الثانوي القائمة على التقييم اليومي. تعتبر الكتابة أيضا جزءا مهما في تدريس EFL في المدرسة الثانوية. على الرغم من الأهمية المعترف بها في تطوير مهارات الكتابة في التعليم الثانوي، إلا أن الكتابة لا تزال تمثل تحديا للعديد من المتعلمين. يتفاقم التحدي عندما يتعين عليهم الكتابة في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. أظهرت الأبحاث أن كتاب طلاب المدارس الثانوية في سياقات اللغة الأولىL1 بحاجة إلى استراتيجيات تخطيط ومراقبة وتقييم لتحسين الكتابة (أولسن ولاند 2007). ولا بد أن ينطبق نفس الشيء على طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية الكتاب، الذين يجب دعمهم لتعلم كيفية الكتابة من خلال مجموعة متنوعة من استراتيجيات الكتابة.

* المؤلف المراسل.

عناوين البريد الإلكتروني: markteng@bnu.edu.cn (م. ف. تنغ) wangc@um.edu.mo (سي. وانغ،) lj.zhang@auckland.ac.nz

(ل. ج. تشانغ) 1 /ORCID 0000 2 hgghttps://orcid.org/0000-0002-5134-8504

:http://orcid.org/0000-0003-1025-1746 2053-3372-0003-

قوائم المحتويات المتاحة في الصفحة الرئيسية لمجلة :ScienceDirect Evaluation Writing
تم www.elsevier.com/locate/asw https://doi.org/10.1016/j.asw.2021.100573
الاستلام في 28 يناير 2021؛ تم استلامها في شكل منقح في 11 سبتمبر 2021؛ تم قبولها في 29 سبتمبر 2021 متاح عبر الإنترنت 20 أكتوبر 2021 2935-1075 / © 2021 Elsevier Inc.
جميع الحقوق محفوظة.

بالنسبة لأكسفورد (أوكسفورد 2001) تتضمن استراتيجيات متعلمي اللغة سلوكيات معينة أو عمليات تفكير يستخدمها المتعلمون للإرشاد والتسهيل ولحل المشاكل التي تواجههم في عملية تعلم اللغة الخاصة بهم ففي هذه الدراسة، تم تصور استراتيجيات الكتابة على أنها أي سلسلة من الأفعال (العقلية أو الجسدية أو كليهما) التي يحتاج الطلبة الكتاب إلى تنفيذها لتحقيق أهدافهم الكتابية. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين استراتيجيات الكفاءة الذاتية في الكتابة والتعلم الذاتي للكتابة(SRL سنق ووانق 2020) قمنا أيضًا بتضمين المعتقدات الإستراتيجية للمتعلمين، أي أحكام ما وراء الإدراك لدى الطلاب حول مدى قدرتهم على إنجاز مهمة الكتابة، كنوع من الإستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم هذا البحث بدراسة إمكانية الطلاب الصغار في السن في تحسين أدائهم الكتابي من خلال تطوير مناهج متطورة للكتابة مثل تعزيز الوعي من خلال تعلم الكتابة من خلال تنظيم استخدام الإستراتيجية المنظمة ذاتيًا والتفكير في العوامل المعرفية والسلوكية للفرد والتي من المحتمل أن تسهل عملية الكتابة أو تعرقلها (هاريس وماسون وقراهم 2006).ليست الكتابة ببساطة عملية موجهة نحو المنتج أو عملية موجهة نحو المعرفة اللغوية؛ فهي عملية تعتمد على فهم الكتّاب من الطلبة واعتقادهم واستخدام الاستراتيجيات في التخطيط وتحديد الأهداف والصياغة والتقييم والمراجعة والتحرير (هيوز وريقان وإفيمنوفا 2019). ومع ذلك، يواجه الطلاب تحديات مختلفة عند تعلم الكتابة. ويبدو أن إحدى العقبات تكمن في محدودية مدخلات اللغة الإنجليزية. بالنسبة يمكن لبعض الطلاب، فمن الممكن أن تتفاقم بعض المشكلات بالنسبة لبعض الطلاب بسبب نقص الوعي

في استخدام استراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيًا (تيغ وهوانغ 2019). وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك الطلاب ذخيرة إستراتيجية فريدة لتعلم الكتابة (باليريمو وثمسون 2018) وغالبًا ما يكون لديهم مستويات مختلفة من "الأفكار والمشاعر والأفعال الذاتية" عند متابعة كتابة الأهداف (زيمرمان ورايزيمبرغ 1997، ص76). حيث يكون تدريس الكتابة عادةً موجهًا نحو المنتج وموجها نحو قياس الاختبارات في المدارس الثانوية الصينية (تيغ ورينولدز 2019) مقارنة مع الطلاب الذين لا يستطيعون "تحويل قدراتهم العقلية إلى أكاديمية "بسبب نقص الوعي والتحفيز الذاتي والمهارات السلوكية " (زيمرمان ، 2002 ، ص 65-66) فالتنظيم الذاتي عند الكتابة يمكن أن ينعكس بسهولة أكبر على عمل الطلاب وأدائهم وعلى تقييم أعمالهم من قبل المعلمين والأقران، ويضع أهدافًا للمراقبة وتقييم أدائهم الكتابي (تيغ 2020 أ) .كما تسلط النتائج الضوء على الفروقات الفردية للمتعلمين في الفهم و ذلك باستخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. ومع ذلك، لا يزال من الواجب استكشاف الفروقات الفردية في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم في سياق تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدارس الثانوية الصينية. كما ذكر (وين1996) من قبل، حيث قال بأنه يمكن أن تؤثر الفروقات الفردية في القدرة على التنظيم الذاتي على وعي الطلاب ما وراء المعرفي عند اختيار وتطبيق وتنظيم استراتيجيات التعلم. فعلى سبيل المثال، قد يجد الطالب المبتدئ صعوبة أكبر في إكمال مهمة ما، في حين أن الطالب المتمرس قد يكون أكثر قدرة على استرداد المعرفة من الذاكرة لتنظيم التعلم الذاتي ويتم تمييز الفروقات الفردية لدى المتعلم أيضًا حسب الجنس، عندما يتعلق الأمر باستخدام استراتيجيات التنظيم الذاتي لأن المتعلمين من مختلف الأجناس قد تكون لديهم درجات فريدة من التكتيكات المعرفية أو الوعي (يوكسلتيرك وبولوت 2009).

فمن الضروري فهم استخدام الطلاب لإستراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم عند تقييم الكتابة في المدارس الثانوية، فالدراسة الحالية لها أغراض مزدوجة. كان الغرض الأول هو التصور والتحقق من صحة استنتاجات واستخدامات استبيان استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم في واحدة من المدارس الثانوية في الصي وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الاستبيان يمكن أن يعزز ويثري تقييم استخدام الطلاب للإستراتيجية، فإن صلاحية الأداة لا تخلو من الجدل. فهناك الكثير من الجدل حول فعالية الاستبيان المتعلق بكتابة الطلاب ومناقشته فيما يتعلق بسياقات التعليم العالي وذلك وفقاً لكل من (هوانغ ولي 2017, تشين وتشانغ 2019, صن ووانق 2012 وتيغ وتشانغ 2016) ولكن هناك نقص في التحقيقات التجريبية في سياق المدرسة الثانوية (تيغ واهونغ 2019). وكان

الغرض الثاني هو استكشاف الفروقات الفردية للمتعلم في استخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم والمدى الذي يمكن أن تتنبأ به الاستراتيجيات ذات الصلة بأداء الكتابة. إن تطوير الكتابة في أيدي أولئك الذين يدركون الحاجة إلى التخطيط وتحديد أهداف للكتابة والتفكير في عملية الكتابة (ساساكي وميزموتو ومواركامي 2018). وبالتالي، فقد حددنا الحاجة إلى فهم الفروقات الفردية للكتاب من الطلبة عند تطوير استبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم. بغية المراجع السابقة حول طلاب الجامعات (روان 2014 وتيغ 2016 وتشانغ وتشين 2018)، تقدم الدراسة الحالية نظرة ثاقبة ذات صلة بتقييم استخدام استراتيجيات الكتابة وتعزيز استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم المستهدفة لطلاب المدارس الثانوية.

1. الدراسات السابقة:

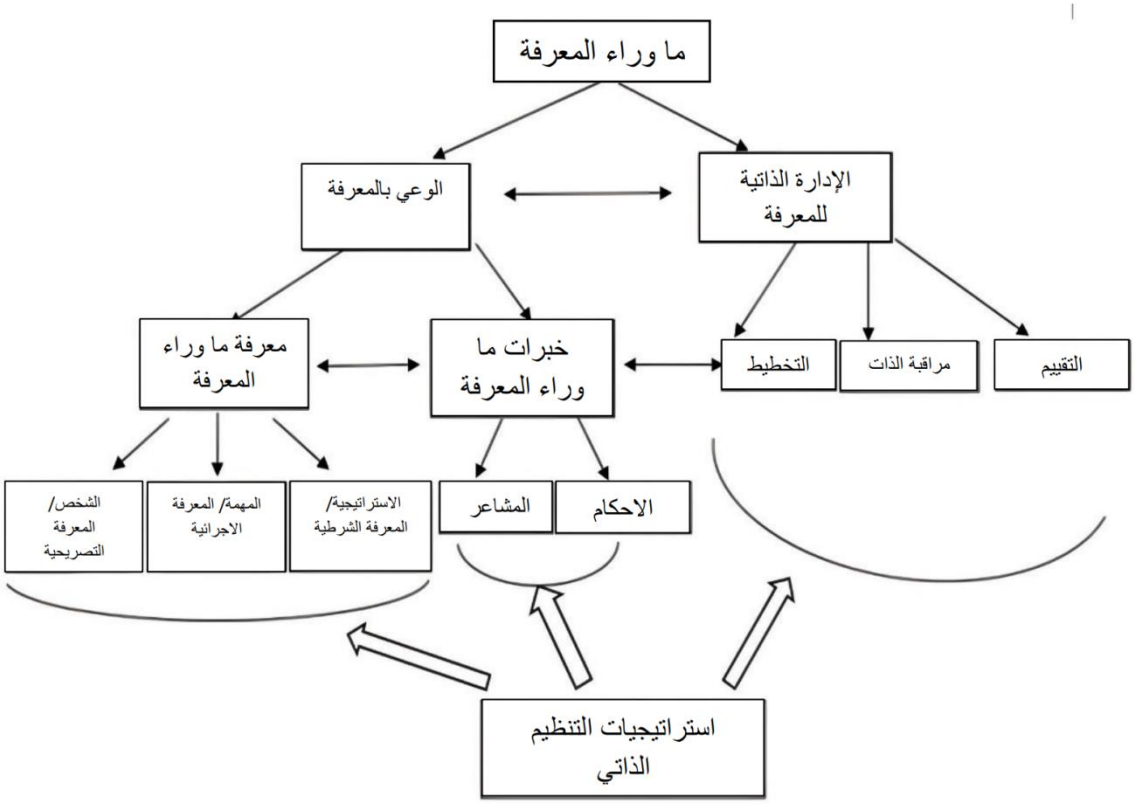
1.1. ما وراء المعرفة والتنظيم الذاتي للكتابة باللغة الثانية:

يشير مفرد ما وراء المعرفة إلى وعي المتعلمين بعمليات التفكير الخاصة بهم وفهم العمليات التنفيذية المشاركة في تنظيم عملياتهم المعرفية (فلاڤيل 1979)، يوجد بشكل عام مكونان أساسين لما وراء المعرفة، أي معرفة ما وراء المعرفة وتنظيم ما وراء المعرفة. تتكون معرفة ما وراء المعرفة من معرفة تصريحية وإجرائية وشرطية (باريس وكروس وليبسون 1984). المعرفة التصريحية، وتسمى أيضًا معرفة المحتوى وتشمل فهم المتعلمين لمهاراتهم وأدائهم ومواردهم الفكرية وقدراتهم على المعالجة. بينما تشير المعرفة الإجرائية، والتي تسمى أيضًا بمعرفة المهمة، إلى وعي المتعلمين عند تحديد كيفية تنفيذ مهمة ما، فعلى سبيل المثال، مستوى صعوبة المهمة، وتتكون المعرفة الشرطية، التي تسمى أيضًا بالمعرفة الإستراتيجية من إدراك المتعلمين لتمييز وقت ومكان وسبب استخدام استراتيجيات محددة لتعلم المعلومات. ويشير تنظيم ما وراء المعرفة إلى قدرة الفرد على حل النزاعات واكتشاف الأخطاء والتحكم المثبط من خلال تطبيق المهارات المتعلقة بالتخطيط والمعالجة والمراقبة والتقييم (شيمامورا 2000). يشير التخطيط إلى قدرة المتعلمين على تطبيق الاستراتيجيات والموارد المناسبة على المهام ذات الصلة. إن المراقبة هي قدرة المتعلمين على مراقبة أداء المهام وتحقيق الهدف. ويشمل التقييم قدرة المتعلمين على تقييم عملياتهم التنظيمية ونتائج التعلم كما تعكس وظيفة التنظيم والمعرفة ما وراء المعرفية والخبرات ما وراء المعرفية أيضًا عناصر التعلم المنظم ذاتيًا (زيمر مان ورايزمبيرج 1997). يقدم الشكل 1 إطارًا مفاهيميًا لفهم ما وراء المعرفة والتنظيم الذاتي.

اقترح زيمرمان 2000 نموذجًا لعملية كتابة اللغة الثانية حيث إنه قام بتسليط الضوء على أهمية الصياغات المؤقتة في عملية الكتابة، ودعا إلى مراجعة الكتابة بناءً على استراتيجيات مختلفة للتنظيم الذاتي. وفقًا لهاريس وجراهام (2009)، فإن الطلاب الذين يفتقرون إلى استراتيجيات مهمة لتخطيط النص وإنتاجه وتنظيمه ومراجعته قد يواجهون صعوبة في توليد الأفكار واختيار الموضوعات. ففي المقابل، قد يكون أولئك الذين يتبنون استراتيجيات الكتابة بشكل متكرر قادرين على التفاوض بشأن قواعد وآليات الكتابة، والتركيز على التنظيم والشكل والميزات، وتقييم التواصل بين المؤلف والقارئ (ما وتيغ 2021)

وفقًا لنموذج الكتابة المبكر الذي اقترحه فلاور وهايز (1980) فإن العمليات الرئيسية الثلاثة للتخطيط والترجمة والمراجعة تعمل من خلال وظيفة مراقبة تسمح بالوصول إلى أنشطة الكتابة ويتضمن النموذج على ثلاث مكونات رئيسية: "بيئة المهمة ، وذاكرة الكاتب طويلة المدى، وعملية الكتابة" (فلاور وهايز ، 1980 ، ص 369). تسلط هذه الأبعاد الثلاثة الضوء على الحاجة إلى ترتيب الإجراءات المعرفية بشكل هرمي لتعكس الطبيعة العودية للكتابة ولالتقاط الطبيعة التكرارية للمراجعة بشكل أفضل، وقد قام كلاً من بيريتس وسكارداميليا (1987) بتوسيع عملية التقييم والمراجعة إلى نموذج معرفي للكتابة بحيث تسلط العمليات المعرفية المختلفة المرتبطة باكتشاف وتشخيص الكتابة الضوء على أهمية استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. استنادًا إلى سكارداماليا وبيريتر 1987، وكما اقترح كيلوچ (1996) نموذج ذاكرة للكتابة ووصف تطوير مهارات التأليف الكتابي بأنه يتقدم عبر ثلاث مراحل (أي إخبار المعرفة، وتحويل المعرفة، وصياغة المعرفة). تم تأطير مهارات الكتابة على أنها تتحسن كنتيجة للممارسة مع التخطيط وتوليد اللغة ومراجعة المعلومات المحفوظة في الذاكرة العاملة. تؤكد هذه النماذج الثلاثة على الجوانب التفاعلية المعرفية للكتابة. فالكتابة هي عملية يجب أن تكون" ذاتية التخطيط وذاتية المبادرة ومستدامة ذاتيًا" من قبل الطلاب. (زيميرمان ورايزميرغ 1997, ص 76). تعكس النماذج المذكورة أعلاه الترابط بين ما وراء المعرفة والتنظيم الذاتي والكتابة. ببساطة، يعتمد المتعلمون على معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم لتخطيط عملية كتابتهم ومراقبتها وتنظيمها. شملت إحدى الدراسات التجريبية والتي أجراها فيستاس ومعه اخرون 2015 حول التنظيم الذاتي في الكتابة 380 متعلمًا برتغاليًا شابًا. اعتمد التدريس على تطوير الإستراتيجية ذاتية التنظيم (SRSD)، والتي كانت نهجًا تعليميًا مصممًا لمساعدة الطلاب على تعلم، واستخدام، واعتماد الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الكتاب المهرة. وقد حقق الطلاب الذين تلقوا تدخل SRSD مكاسب

أكبر باحصاء عناصر التكوين من طلاب المقارنة بعد التدريس مباشرة وبعد شهرين. تضمنت دراسة تجريبية أخرى حول هذا الموضوع والتي أجراها (تيغ 2016) على 120 طالبًا جامعيًا صينيًا في السنة الأولى خلال ثلاثة مراحل: تعليم ما وراء المعرفة في الإعدادات التعاونية، وتعليم ما وراء المعرفة، ومجموعة التحكم. أظهرت النتائج أن الطلاب الذين تعرضوا لتعليمات ما وراء المعرفة في البيئات التعاونية أظهروا أفضل أداء للكتابة، ويفترض أن ذلك يرجع إلى تعزيز الوعي ما وراء المعرفي. على الرغم من أن الدراسة أجريت في بيئة التعليم العالي، إلا إنها يمكن أن تنطبق أيضًا على المتعلمين الصغار. فعلى سبيل المثال، قسم (تيغ2000أ) لاحقًا 144 طالبًا في الصف السادس من هونج كونج إلى أربعة نماذج: SRSD + النمذجة التعاونية لهيكل النصSRSD؛ النمذجة التعاونية لهيكل النص؛ ومجموعة التحكم. أدى الجمع بين SRSD والنمذجة التعاونية لبنية النص إلى تحسين أداء المشاركين في فهم المحتوى وجودة الكتابة. استكشف (هاريس وراي وجراهام وهيوستن 2019) أداء ثمانية طلاب في الصفين الرابع والخامس عند كتابة مقال مقنع بعد القراءة الدقيقة لنص المصدر. تم تضمين التعليمات حول SRSD في عملية الكتابة. أظهرت النتائج أن الطلاب قد تحسنوا تحسناً ملحوظاً على صعيد عناصر النوع والجودة الشاملة والخطط الكتابية المعقدة وذلك بعد اتباع تعليمات SRSD (هاريس وري وجراهام وهوستون 2019).



الشكل 1. إطار مفاهيمي لاستراتيجيات ما وراء المعرفة والتنظيم الذاتي

1.2. الاختلافات في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم:

الكتابة هي "نشاط اجتماعي معرفي يتضمن مهارات في التخطيط والصياغة بالإضافة إلى معرفة اللغة والسياقات وجمهور القراء". (هيلاند 2002، ص23) فقد لفت هذا المنظور الاجتماعي المعرفي للكتابة الانتباه المتزايد إلى أدوار الفروقات الفردية في الكتابة واستخدام استراتيجية التنظيم الذاتي. في حين أنه من الضروري تعزيز وعي المتعلمين باستراتيجيات التنظيم الذاتي للمخرجات المكتوبة، فإن هذه الاستراتيجيات تعتبر بشكل عام متعددة الأبعاد بحيث قد يُظهر المتعلمون الاختلافات عند تطويرها للكتابة. ويمكن أن تشمل هذه الفروقات التخطيط، والترجمة، والمراجعة والمراقبة. فعلى سبيل المثال، كشف تيغ وهوانغ (2019) الاختلافات في تطوير طلاب مدارس الثانوية لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم ووجدوا أنه هناك عدة عوامل تؤثر على استخدام المتعلمين للإستراتيجية منها: العمر، وتجربة تعلم اللغة، والجنس، والالتزام بالوقت، والإلمام بموضوعات الكتابة، ومكانة المدرسة والاهتمام بتعلم اللغة الإنجليزية. أفاد المتعلمون الأكبر سنا عن استخدام أكبر

لإستراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيًا باستثناء التعلم من الأقران. أفادت الطالبات باستخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أكثر من الطلاب الذكور. بالإضافة إلى ذلك، أفاد المتعلمون الذين لديهم خبرة أكثر في تعلم اللغة الإنجليزية والذين خصصوا المزيد من الوقت لتعلم اللغة الإنجليزية، استخدامهم بشكل أ كبر لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. وفي دراسة أجريت في سياق كتابة الوسائط المتعددة (تشين وتشانغ 2019) أدت الاختلافات بين طلاب الجامعات في إتقان اللغة الإنجليزية إلى تفاوت في الوعي ما وراء المعرفي لكتابة الوسائط المتعددة. على سبيل المثال، مقارنةً بالمتعلمين الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الكفاءة والذين يستخدمون الأساليب المعرفية لاكتساب واستدامة الخبرات العاطفية والتحفيز، كان المتعلمون المبتدئون ذوو الكفاءة الأقل أقل قدرة على تحديد أهداف الكتابة، ومراقبة المخرجات بناءً على هذه الأهداف، وتقييم منتجهم الكتابي. وكشفت الأبحاث أيضًا عن اختلافات في استراتيجيات الكتابة التي يتبناها الكتاب ذو المستوى المرتفع والأقل مستوى (فوربس 2019). على وجه الخصوص، يبدو أن كتّاب اللغة الثانية المهرة يقضون وقتًا أطول في التخطيط والمراجعة والتحرير على مستوى الخطاب؛ على النقيض من ذلك، يميل كتّاب اللغة الثانية الأقل مهارة إلى النظر إلى عملية الكتابة على أنها مهمة لوضع الكلمات والجمل معًا بدلاً من تجميع نص كامل. أجرى دي سيليفيا وچراهام (2015) مقابلات استدعاء محفزة مع 12 طالبًا جامعيًا لاستكشاف استخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم وفقًا لكفاءة الطلاب. أظهرت النتائج وجود اختلافات بين المتعلمين من ذوي الكفاءات العالية والمنخفضة في استخدام استراتيجية التعلم المنظم ذاتيا، في حين أن تعليم ما وراء المعرفة يمكن أن يعزز استخدام الإستراتيجية في كلا المجموعتين. قام كلاً من (ما وتيغ 2021) بتتبع عمليات كتابة اثنين من طلاب الجامعة باستخدام مقابلات جماعية مركزة مع الطلاب، وكتابة الطلاب (على سبيل المثال، الخطوط العريضة والمسودات)، وردود الفعل المكتوبة للمعلم والزملاء. تشير النتائج إلى كل من أوجه التشابه والاختلاف في تنمية الطالبين للمعرفة فيما وراء المعرفة. من حيث أوجه التشابه، سلط الطالبان الكاتبان الضوء على فائدة عينات الطلاب في تمكينهم من فهم سمات الكتابة الأكاديمية. من حيث الاختلافات، أظهر المشاركون مستويات مختلفة من المشاركة في عملية تعلم الكتابة بسبب الاختلافات في استخدام الاستراتيجية. وعلى الرغم من الاهتمام بأدوار الفروقات الفردية في الكتابة لمتعلمي اللغة الثانية واستخدام استراتيجية التنظيم الذاتي، إلا أن الدراسات تعتبر نادرة حول كيفية تأثير الفروقات الفردية (مثل الصف والجنس) على استخدام الإستراتيجية في المدرسة الثانوية.

1.3. التأثيرات التنبؤية لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية:

تمكّن استراتيجيات التنظيم الذاتي المتعلمين من تحقيق مشاركة تعليمية نشطة وذاتية التوجيه (ودين وروبين 1987) خاصة للكتابة. إن قدرات المتعلمين على اختيار المعلومات وتنظيمها، والتدريب على المواد، وتخصيص الموارد للذاكرة، وتقييم عملية التعلم تمنحهم التحكم في معالجة المعلومات وبالتالي يمكن أن تعزز عملية التعلم (أومالي وتشاموت 1990) قد توضح اختلافات المتعلمين في تطوير الوعي ما وراء المعرفي اختلافاتهم في تطوير الكتابة. وبالتالي يبدو من الضروري استكشاف كيفية توقع استخدام المتعلمين لاستراتيجية التنظيم الذاتي الفريدة والمتميزة لأداء الكتابة. وفي السنوات الأخيرة، بدأ الباحثون في كشف التأثيرات التنبؤية لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة (تيغ وتشين ووانغ 2021) و(تيغ وتشانغ 2016) .وعلى سبيل المثال، اقترح كلاً من (تيغ وتشانغ 2016) ، باعتماد تحليل الانحدار المتعدد ، أن سبع استراتيجيات، بما في ذلك معالجة النصوص والتخطيط والمراقبة والتقييم ومعالجة الملاحظات والتحكم العاطفي والتحفيز، فجميعها تنبأت بالكفاءة الكتابية لطلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. كما تم معرفة تأثر كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية "بالتنظيم الذاتي للإدراك والتحفيز والسلوك لدى المتعلمين، والذي يتوسط العلاقات بين الشخص والبيئة والإنجاز". (ص 695). واستكشف (تيغ وتشين ووانغ2021) استراتيجيات الكتابة الأكاديمية ما وراء المعرفية. ودعمت النتائج التأثيرات التنبؤية للمعرفة التصريحية، والمعرفة الإجرائية، والمعرفة المشروطة، والتخطيط، والمراقبة، والتقييم، وإدارة المعلومات، واستراتيجيات التصحيح على الكتابة الأكاديمية للغة الإنجليزية كلغة أجنبية. أشار چراهام وهاريس (2000) إلى أن استراتيجيات التنظيم الذاتي، وخاصة مهارات النسخ، قد تعمل بمثابة "عوامل تحفز التغيير، مما يؤدي إلى تعديلات استراتيجية في سلوك الكتابة" (ص 4). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات التي تم جمعها من إجمالي 682 طالب من طلاب المدارس الثانوية أنه تم التعرف على استراتيجيات التنظيم الذاتي المساهمة بشكل كبير في التنبؤ بكفاءة الطلاب في الكتابة تيغ وهوانغ (2019).

دعم تشانغ وتشين (2018) الاقتراح القائل بأن استراتيجيات التنظيم الذاتي (مثل التخطيط والمراقبة والتقييم) يمكن أن تتنبأ بأداء المتعلمين في الكتابة متعددة الوسائط؛ وقد يؤدي استخدام المتعلمين لمجموعة الإستراتيجيات هذه إلى أن يكونوا أكثر استعدادًا للتأمل الذاتي في كتاباتهم وذلك في مجال تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية بالجامعة. عندما يدرك المتعلمون كيفية التفكير في عملهم، يمكن للطلاب بعد ذلك استخدام هذه العمليات لتحسين جودة كتاباتهم بكفاءة ويصبحوا في

النهاية كتابًا أكثر استقلالية. وفي دراسة أجراها (باي وهو وچو 2014). ركزت على طلاب المدرسة الابتدائية وأظهرت النتائج أن الطلاب قد استخدموا مجموعة واسعة من استراتيجيات الكتابة. وعلى وجه الخصوص تم التعرف على أن استراتيجيات التخطيط وإنشاء النص والمراجعة والمراقبة والتقييم وتوفير الموارد مرتبطة بشكل كبير بإتقان اللغة الإنجليزية لدى المشاركين.

1.4. الاستبيانات السابقة عن استراتيجية الكتابة:

بينما تدعم الجزئية المذكورة أعلاه الافتراض القائل بأن الفروقات الفردية في استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم يمكن أن تؤدي إلى أداء كتابي للأفراد، يجب أن تبرز النتيجة الحاجة إلى تقييم استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. على سبيل المثال، قام (تيغ وتشانغ 2016) بالتحقق من صحة استبيان استراتيجيات الكتابة المنظم ذاتيًا في مجال اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية باللغة الصينية لعينة مكونة من 790 طالبًا جامعيًا. تضمن الاستبيان أربعة عوامل تتعلق بالتنظيم الذاتي، وهي الإدراك وما وراء المعرفة والسلوك الاجتماعي والتنظيم التحفيزي. غطت هذه العوامل تسع استراتيجيات، وكشفت نتائج الارتباط أن الاستراتيجيات كانت مترابطة. تضمنت الإستراتيجيات المراقبة والتقييم الموجهين نحو الهدف، وتخطيط الأفكار، والتعلم من الأقران، والتعامل مع الملاحظات، وذاكرة الدورة، وتعزيز الاهتمام، والتحكم العاطفي، ومعالجة النصوص، والتحدث الذاتي التحفيزي. فقد قام كلاً من(تشانغ وتشين 2018) أيضًا بتقييم استبيان حول استراتيجيات الكتابة فوق المعرفية لمتعلمي اللغة في بيئات الوسائط المتعددة (LLMWSIME). ركزت عناصر الإستراتيجية بشكل أساسي على التنظيم ما وراء المعرفي. في دراسة مماثلة (كين وزينج) وتم وضع تصور واستبيان حول الوعي ما وراء المعرفي لمتعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية باللغة الصينية لاستراتيجيات الكتابة في بيئات الوسائط المتعددة. كان التركيز على التخطيط، والرصد، وتقييم الاستراتيجيات. حاول (هوانغ ولي 2007) التطوير والتحقق من صحة مخزون استراتيجية الكتابة باللغة الإنجليزية (EWSI) لتقييم استراتيجيات الكتابة باللغة الإنجليزية على المستوى الجامعي. كانت ميزة هذا الاستبيان هي معالجة عملية الكتابة بأكملها، أي استخدام استراتيجية المتعلمين قبل الكتابة وأثناء الكتابة وبعد الكتابة. بينما اعتمد كلاً من (هوانغ وليي 2017) على تقنية تعتمد على تحليل المكون الأساسي أو الرئيسي PCA (وذلك من أجل استخراج عدد كافٍ من العوامل، ولم يكن النموذج خاضعاً لوصف التباين بين المتغيرات، مما يعني أنهم لم يتحققوا من ملاءمة نموذجهم.

أشارت الدراسات السابقة التي تم طرحها أعلاه حول استراتيجيات الكتابة في اللغة الثانية L2 إلى عدم وجود مقياس لقياس استخدام استراتيجية الكتابة بين المتعلمين للغة الثانية في نطاق المدارس الثانوية. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يضن عدم وجود بيانات كافية عن اختبار كايزر- ماير- أولكن صلاحية الاستبيان المتقاربة والمتباينة من الناحية النفسية. وعلى الرغم من أن الدراسات المذكورة أعلاه حاولت توجيه التقييم الكمي لاستراتيجيات الكتابة، إلا أن تلك الدراسات لم تتضمن أي مناقشة حول كيفية ضمان الاستقصاء لأي خصائص نفسية-echometric في ضوء الصلاحية التمييزية والاتساق الداخلي. وبشكل عام، اعتمد الباحثون على الاستبيانات وقاموا بتكييفها مع احتياجاتهم الخاصة لتقييم الطلاب في العديد من سياقات التعليم العالي. قدمت هذه الدراسات القليل من الأدلة لدعم صحة الاستبيان في سياق المدارس الثانوية ففي العادة سياق موجه نحو الامتحان. ولجعل النتائج من الدراسات باستخدام الاستبيانات في مجال استراتيجيات الكتابة في اللغة الثانية 2L أكثر موثوقية بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية في مجال تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. كما يجب تطوير المقياس الذي تنطبق عليه تعلم اللغة الثانية الأساليب المتعددة المستويات بشكل صحيح لقياس استخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. دفعتنا هذه الفجوة البحثية إلى متابعة تطوير مقياس جديد لاستراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم من الناحية الإحصائية والنفسية وذلك للاستخدام مع طلاب المدارس الثانوية المتعلمون للغة الإنجليزية كلغة أجنبية.

1.5. الأساس المنطقي لهذه الدراسة:

في ضوء الدراسات التي تم عرضها أعلاه، اكتشفنا فجوتين. كانت الفجوة الأولى هي عدم وجود دراسات في تطوير واعتماد صحة استبيان حول استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم لمتعلمي المدارس الثانوية. وقد تم تطوير استبيان جديد من مقابلات مع الطلاب والمعلمين، وتم التحقق من صحته من خلال عينتين من المشاركين من خلال التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي. كانت الفجوة الثانية هي عدم فهم الفروقات الفردية للمتعلمين الأصغر سناً في استخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم ومدى قدرة هذه الاستراتيجيات على التنبؤ بأدائهم الكتابي. تقدم هذه المقالة، المستندة إلى دراستين، نظرة في كتابة التنظيم الذاتي في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدرسة الثانوية. كما تُثري النتائج أيضًا المعرفة حول اعتماد التنظيم الذاتي ونظريات ما وراء المعرفة في سياقات كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدارس الثانوية.

2. الدراسة الأولى

2.1. تصميم البحث:

أجريت الدراسة الأولى للتحقق من صحة الاستدلالات واستخدامات الاستبيان حول استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم، وتحديداً من خلال استكشاف العلاقات المعقدة بين الأبعاد المنفصلة للتنظيم الذاتي. استرشدت هذه الدراسة بالسؤال التالي: ما هي النماذج الهيكلية التي يمكن أن تمثل العوامل المفترضة لاستبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم؟

2.2. المشاركون في الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 669 من طلاب المرحلة الثانوية في جنوب غرب الصين. في البداية أكمل 695 طالبًا الاستبيان وتم اعتبار 669 إجابة صحيحة (معدل الاستجابة: 96.2٪). لم يتم تضمين الردود الأخرى بسبب عدم وجود اجابات. من بين المتعلمين البالغ عددهم 669، وقد تم الاحتفاظ بردود من 336 طالب لتحليل عامل الاستكشاف (EFA) بينما تم الاحتفاظ بـ 333 طالب من أجل تحليل عامل التأكيد .(CFA) من العينة المكونة من 336 متعلمًا ، كان 112 متعلمًا من الصفين الأول والثاني (57 فتى و55 فتاة) ، و132 من الصفين الثالث والرابع (55 فتى و77 فتاة)، و92 كانوا من الصفين الخامس والسادس (48 من الفتيان و44 فتاة). من بين العينة المكونة من 333 متعلمًا، كان هناك 111 من الصفين الأول والثاني (57 فتى و54 فتاة)، و122 كانوا من الصفين الثالث والرابع (55 فتى و67 فتاة) ، و100 كانوا من الصفين الخامس والسادس (52 فتى و48 من الفتيات). وقد كان متوسط عمر المشاركين 15.81 (SD = 2.67). جميعهم يتحدثون لغة الماندرين الصينية كلغة أولى وكانوا يتعلمون اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. بدأوا في تعلم اللغة الإنجليزية في الصف الثالث من المدرسة الابتدائية. وقد تم إبلاغ جميع المشاركين أنهم سيحتاجون إلى إكمال الاستبيان والقيام ببعض الكتابة، وقد تطوعوا بالمشاركة في هذه الدراسة وقد وقع المشاركون وأولياء أمورهم على نموذج الموافقة.

2.3. تطوير الاستبيان:

قمنا بتطوير استبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم SRWSQ بناءً على بيانات حصلنا عليها من المقابلات ومراجعة الدراسات السابقة بشكل شامل. حيث أنه قد تم إجراء مقابلات شخصية وجهًا لوجه مع 20 متعلمًا و10 مدرسين، لم يشاركوا في دراسات فعلية لاحقة. وقد طُلب من المشاركين التفكير في استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم الخاصة بهم في مقابلات الطلاب. تمحورت

الأسئلة عن كيفية إدراكهم لاستخدامهم للاستراتيجيات المتعلقة بالمعرفة (على سبيل المثال، نقاط القوة والضعف لديهم) والتنظيم (على سبيل المثال، التخطيط والرصد والتقييم) في الكتابة. وقد كان الطلاب العشرون متنوعين من حيث الجنس ومستوى الصف الدراسي. أما المدرسين العشرة ذوي الخبرة الواسعة في التدريس في المدارس الثانوية، فقد تمت دعوتهم لوصف سلوك التعلم الذاتي التنظيم لطلابهم وأنواع الاستراتيجيات التي اعتبرها المعلمون ضرورية لتعلم الكتابة. كما قمنا بترميز الاستراتيجيات الرئيسية التي اقترحها المتعلمون والطلاب وقمنا بمقارنة البيانات مع العمل الجاري الخاص بتصنيفات استراتيجية تعلم اللغة (على سبيل المثال، أكسفورد 2017) واستراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم (على سبيل المثال تيغ 2019، تيغ و تشانغ 2016، تشانغ وتشين 2016). وقد تضمنت هذه الإجراءات صلاحية إنشاء الاستبيان حيث أنه تم اختيار العناصر بناءً على وجهات نظر المتعلمين والمعلمين والنظريات ذات الصلة.

اخترنا مبدئيًا 45 عنصرًا للمسح. وقمنا بدعوة خبيرين في الكتابة بلغة ثانية للتحقق من الأداة. قمنا بحذف 5 عناصر غامضة بناء على ملاحظاتهم. ثم قمنا بتطوير مصفوفة ارتباط لتحديد العلاقات بين المتغيرات (هينسون وروبرتس، 2006). وبعد ذلك، قمنا بحذف عنصرين ذات معاملات ارتباط أقل من 0.30 (تباشنيك وفيدل 2001) وكانت العناصر الـ 38 الأخيرة خاضعة لـ EFA. (انظر قسم النتائج).

تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من 7 نقاط (1 = لا أوافق بشدة، 7 = أوافق بشدة) في هذه الدراسة لفهم سمات ميزات استخدام المتعلمين للاستراتيجية. تم تطوير الاستبيان وإصداره في نسخة ثنائية اللغة (الإنجليزية والصينية).

2.4. توزيع الاستبيان:

تم توزيع الاستبيان على الطلاب لإكماله على شكل ورقة وقلم رصاص. وقد تم السماح للطلاب بإحضارها إلى المنزل.

كما تم تشجيعهم على ملىء الاستبيان مع والديهم، ولم يتم فرض حد زمني.

2.5. تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات من خلال سلسلة من التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي EFA وCFA، والتي تم تطبيقها من خلال استخدام برنامج SPSS AMOS ver. 24– وقد استُخدم EFA للكشف عن أساس هيكل مجموعة كبيرة نسبيًا من المتغيرات ، بينما تم استخدام

CFA لإنشاء نموذج من خلال استكشاف العوامل والارتباطات وتغاير الأنماط ، والقيم المتبقية أو الخطأ (بيرن 2016) .تم تقييم النماذج في هذه الدراسة بناءً على الوسائل الإحصائية لتحديد ملاءمة بيانات العينة (GFI). وتضمنت إحصائيات تناسب أومنيبوس إحصاء مربع كاي ($\chi 2$ ،) درجات الحرية (df)، قيمة p ،نسبة $\chi 2$ مقسومة على df ، جذر متوسط الخطأ التربيعي للتقريب (RMSEA)، الجذر المعياري يعني التربيع المتبقي(SRMR) ، ومؤشر التوافق المقارن (CFI)، ومؤشر تاكر لويز (NFI). وفقًا لبيرن (2016). وإن القيم التي تزيد عن 90 بالنسبة لـ GFI، أقل من 0.1 لـ RMSEA، وأقل من 0.05 لـ SRMR، ويساوي أو أكبر من 90 لـ CFI ويشير NFI إلى ملاءمة نموذج مقبول. بحيث تشير قيمة p الكبيرة إلى أن النموذج المرجعي قد يكون مناسبًا.

3. النتائج

3.1. التحليل العاملي الاستكشافي:

تم استخدام التحليل العاملي الستكشافي EFA على عينة مكونة من 336 متعلمًا. درسنا

أولاً: مدى كفاية العينة ومدى ملاءمة البيانات فيما يخص EFA.

فكانت القيمة الناتجة وذلك باستخدام معيار كايزر Kaiser–Meyer–Olkin هي 0.967. واستنادًا إلى تباشنيك وفيدل (2001)، بحيث تكون القيمة الأكبر من 0.05 مناسبة لـ EFA.

يوفر اختبار بارتلت للكروية ناتج مربع كاي. حيث أن النتائج معنوية، $\chi 2$ (903) = 9318.59، $p < .001$ ؛ وهكذا ، كانت المصفوفة ليست مصفوفة هوية وكانت كافية لتحليل العوامل. وقد تم اعتماد نظام فاريماكس روتاشين لضمان ترابط العوامل.

وتم تطبيق تحليل المكون الرئيسي كطريقة استخلاص لتحليل العوامل ولاستخراج أنسب عدد من العوامل، قمنا بالإشارة إلى معيار كايزر لاستخدام القيم الذاتية الأكبر من 1 بالإضافة إلى الرسم البياني (مخطط سكري). وقد تم استخراج ستة عوامل في نهاية المطاف وتم شرح 56.511٪ من التباين (الجدول 1). تم استخدام الرسم الباني لاختبار عدداً من العوامل المناسبة. وأظهر الرسم البياني للحصى انخفاض كبير بعد العامل السادس. وبالتالي، فإن العوامل المحتملة الأخرى، والتي تمثل ما يقرب من 40 ٪ من التباين، لم تكن متضمنة. واستنادًا إلى النظريات الرئيسية في التعلم المنظم ذاتيًا (بنترك 2000، شونك وزيمارمان 2012، زيمارمان 2002)، قمنا بتسمية العوامل الستة على النحو التالي: التخطيط للكتابة (WP) ، والرصد الموجه نحو الهدف (GOM) ، والتقييم الموجه نحو الهدف (GOE)، التحكم العاطفي (EC) ، واستراتيجيات الحفظ (MS) ، والحكم وراء المعرفي (MJ).

الجدول 1 نتائج الاستخراج للعوامل الستة

العوامل	قيمة إلجن(تدوير)	النسبة المئوية للتباين (تدوير)	النسبة التراكمية للتباين (تدوير)
1	5.032	11.702	11.702
2	5.003	11.635	23.337
3	4.526	10.525	33.862
4	3.707	8.621	42.483
5	3.103	7.216	49.699
6	2.929	6.811	56.511

4. النتائج

4.1. التحليل العاملي الاستكشافي:

تم استخدام التحليل العاملي الستكشافي EFA على عينة مكونة من 336 متعلمًا. درسنا

أولاً: مدى كفاية العينة ومدى ملاءمة البيانات فيما يخص EFA.

فكانت القيمة الناتجة وذلك باستخدام معيار كايزر Kaiser–Meyer–Olkin هي 0.967. واستنادًا إلى تباشنيك وفيدل (2001)، بحيث تكون القيمة الأكبر من 0.05 مناسبة لـ EFA.

يوفر اختبار بارتلت للكروية ناتج مربع كاي. حيث أن النتائج معنوية، $\chi2\ (903) = 9318.59$، $p < .001$ ؛ وهكذا ، كانت المصفوفة ليست مصفوفة هوية وكانت كافية لتحليل العوامل. وقد تم اعتماد نظام تدوير فاريماكس لضمان ترابط العوامل.

وتم تطبيق تحليل المكون الرئيسي كطريقة استخلاص لتحليل العوامل ولاستخراج أنسب عدد من العوامل، قمنا بالإشارة إلى معيار كايزر لاستخدام القيم الذاتية الأكبر من 1 بالإضافة إلى التمثيل البياني (مخطط سكري). وقد تم استخراج ستة عوامل في نهاية المطاف وتم شرح 56.511٪ من التباين (الجدول 1). تم استخدام مخطط سكري لاختبار عدد العوامل المناسبة. وأظهرت مؤامرة سكري انخفاض كبير بعد العامل السادس. وبالتالي، فإن العوامل المحتملة الأخرى، والتي تمثل ما يقرب من 40 ٪ من التباين، لم تكن متضمنة. واستنادًا إلى النظريات الرئيسية في التعلم المنظم ذاتيًا (بنترك 2000، شونك وزيمارمان 2012، زيمارمان 2002)، قمنا بتسمية العوامل الستة على النحو التالي: التخطيط للكتابة (WP) والرصد الموجه نحو الهدف (GOM)، والتقييم الموجه نحو الهدف (GOE)، التحكم العاطفي (EC)، واستراتيجيات الحفظ (MS) ، والحكم وراء المعرفي (MJ).

الجدول 1 نتائج الاستخراج للعوامل الستة

العوامل	قيمة إلجن (استدارة)	النسبة المئوية للتباين (استدارة)	النسبة التراكمية للتباين (استدارة)
1	5.032	11.702	11.702
2	5.003	11.635	23.337
3	4.526	10.525	33.862
4	3.707	8.621	42.483
5	3.103	7.216	49.699
6	2.929	6.811	56.511

تجاوزت القيم الذاتية للعوامل الستة الرقم 1. ثم قمنا بفحص عامل الحمولات وحذفنا 8 عناصر ذات عامل حمولات أقل من 0.4 (فيلد، 2009). وقد تضمنت النسخة النهائية لاستبيان استراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيا 30 عنصرًا مقسما على ستة عوامل. ويعرض الجدول 2 عامل التحميل والمشترك الكميوني. تراوحت عامل حمولات العناصر من 0.507 إلى 0.756، بينما تراوحت المشتركات الكميونية من 0.534 إلى 0.778. وهو ما يدل بالتالي على تناسب العناصر والعوامل الخاصة بكل منها بشكل جيد. تم إجراء تحليلات ثبات الاستبيان ألفا كرونباخ لفحص الخصائص السيكومترية لكل عامل. كانت قيم التخطيط للكتابة WP والرصد الموجه نحو الهدف GOMوالتقييم الموجه نحو الهدف GOE والتحكم العاطفي EC واستراتيجيات الحفظ MS والحكم وراء المعرفي MJ: 0.854 و0.866 و 0.921 و 0.915 و 0.817 و 0.863 على التوالي. بحيث توضح هذه النتائج بشكل عام، الهيكل العاملي لـ SRWSQ/ لاستبيان استراتيجيات الكتابة المنظمة ذاتيا وتقترح موثوقية وصلاحية سليمة.

4.2. التحليل العاملي التأكيدي (تحليل العوامل المؤكدة CFA)

دعمت نتائج CFA نموذجين هيكليين يمكنهما تمثيل العوامل المفترضة لاستبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم. يصور الشكل 2 نموذج العوامل الست المرتبط ذات أوزان تراجع معيارية. استنادا إلى (رايكوف وماركوليديس 2008)، يجب أن تكون الأحمال المقدرة المعيارية في الاتجاه الأحادي من المتغيرات الملاحظة إلى المتغيرات غير المرصودة أكبر من 50.

أشارت النتائج إلى حجم تأثير مقبول. وهكذا أكدت نتائجنا أن العوامل المفترضة التي تميز استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيمكانت استراتيجيات كتابة متميزة ومترابطة. كانت القيمة p لتقدير العامل المكون من 30 عنصرًا هي $p < .001$، مما يشير إلى دلالة إحصائية. وقد بينت النتائج أيضًا نموذجًا مقبولًا مناسبًا بشكل عام

(χ^2 = 664.357؛ df = 390 ؛p < .001 ؛χ^2 / df = 1.703 ؛GFI = .901 ؛RMS = .042، EA = .033 ؛SRMR = 0.951 ؛CFI = .906 ؛TLI = 0.890) ؛NFI = .وتم تحميل العناصر المختلفة جيدًا على كل من عوامل الافتراضات المترابطة. تظهر نتائج نموذج الدرجة الثانية أحادي العامل في الشكل 3.

تراوحت المعاملات الهيكلية للعوامل من 84 إلى 89 وهوما يشير إلى صحة متقاربة. وكانت الحمولات المقدرة المعيارية من المتغيرات الملاحظة إلى المتغيرات غير الملحوظة أعلى من 50، مما يشير إلى حجم تأثير مناسب (رايكوف وماركوليديس 2008). تم سير التنظيم الذاتي كعامل مشترك واحد للعوامل الستة، كماأشارت النتائج إلى ملاءمة نموذج مقبول بشكل عام

(χ^2 = 685.809؛ df = 399 ؛p < .001 ؛χ^2 / df = 1.719 ؛GFI = .904 ؛RMSEA = .042، SRMR = .034 ؛CFI = 0.949 ؛NFI = 901

5. الدراسة 2

5.1. مخطط البحث:

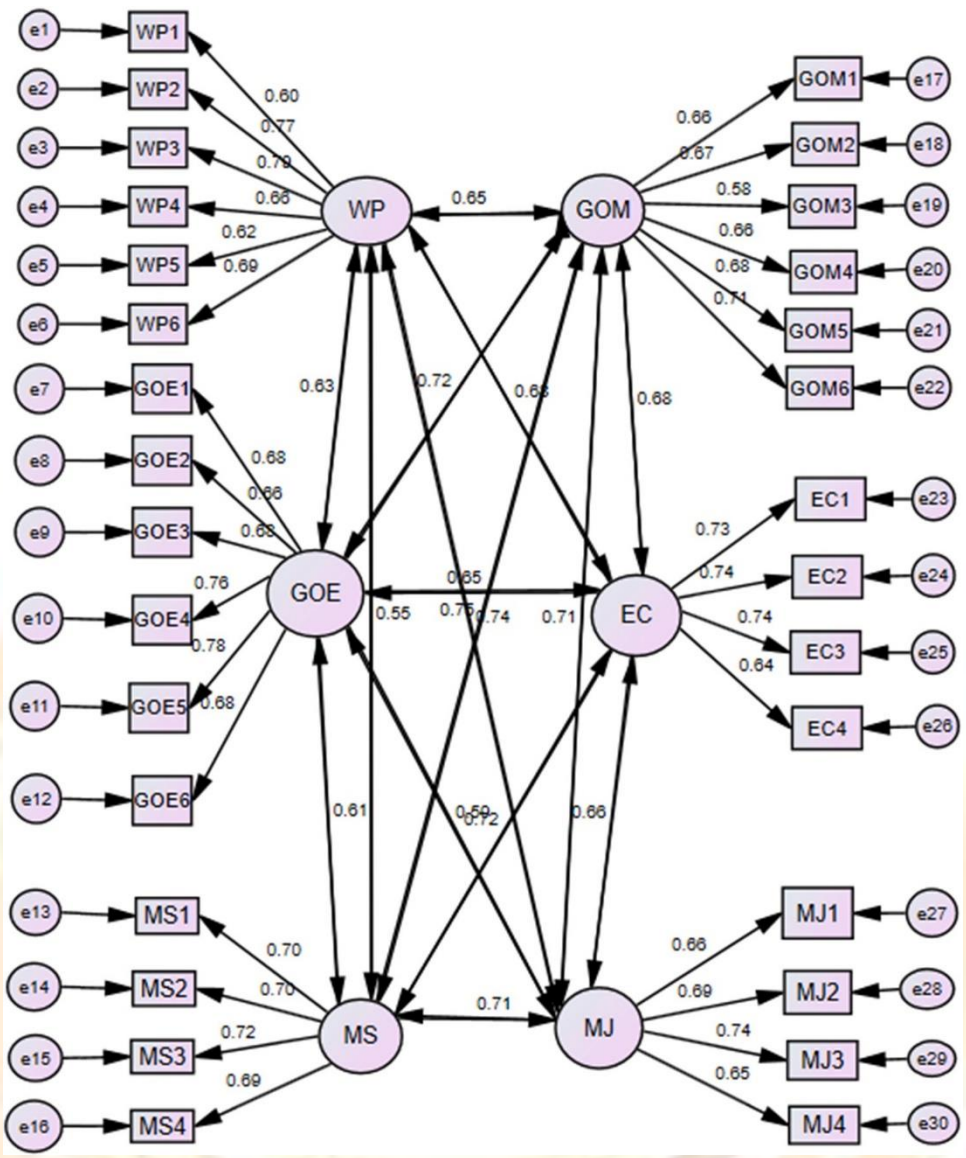
كانت الدراسة 2 عبارة عن دراسة تجريبية تستند إلى استبيان استراتيجيات الكتابة المنظمة/ SRWSQ والتي تم تطويرها في الدراسة 1. وكان الهدف الأول هو استكشاف خصائص طلاب المدرسة الثانوية لدى تطويرنا لاستبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم. افترضنا أن الحصول على درجة عالية.

الجدول 2 نتائج عامل التحميل والشيوع (مجموع التحميلات التربيعية المشترك الكميوني).

العناصر	WP	GOM	GOE	EC	MS	MJ	المشترك الكميوني
18	0.628						0.575
14	0.63						0.693
15	0.685						0.63
19	0.564						0.652
1	0.52						0.534
5	0.554						0.597
6		0.549					0.673
11		0.568					0.696
9		0.541					0.546
24		0.645					0.685
22		0.543					0.556

0.647					0.604		27
0.56				0.574			38
0.558				0.684			36
0.603				0.693			28
0.794				0.756			29
0.708				0.782			21
0.748				0.704			8
0.615			0.628				35
0.668			0.682				37
0.585			0.59				33
0.593			0.529				31
0.647		0.614					32
0.625		0.631					7
0.66		0.507					3
0.616		0.537					34
0.663	0.612						2
0.745	0.754						26
0.626	0.608						13
0.778	0.731						25

ملحوظة. تخطيط الكتابة (WP 6عناصر)، التقييم الموجه نحو الهدف 6 (GOMعناصر)، التقييم الموجه نحو الهدف(GOE 6عناصر) ، التحكم العاطفي (EC 4عناصر)، استراتيجيات الحفظ MS (4 عناصر) ، الحكم وراء المعرفي (MJ 4 عناصر).



الصورة2 . النموذج المترابط المكون من ستة عوامل يعتمد على CFA

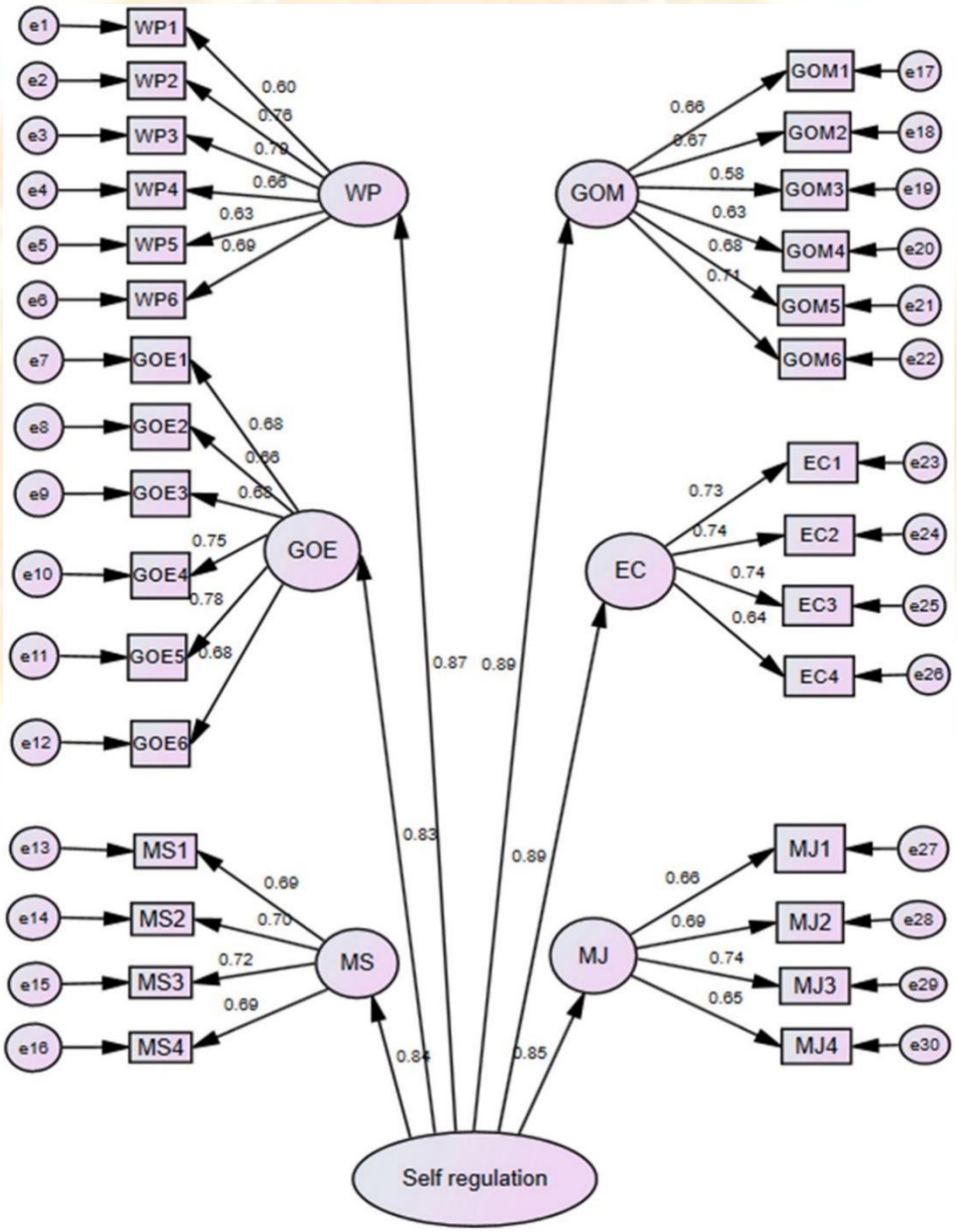
والاختلافات بين الجنسين سوف تظهر من حيث تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم.

كان الغرض الثاني هو فهم التأثيرات التنبؤية لإستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم للمتعلمين على أداء الكتابة. ونتيجة لذلك، استرشدت الأسئلة البحثية التالية بهذه الدراسة :

1. هل توجد اختلافات في الدرجات والجنس عند تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم؟ إذا كانت الإجابة بنعم، إلى أي مدى؟
2. إلى أي مدى تتنبأ استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم للمتعلمين بأدائهم في الكتابة؟

5.2. المشاركون:

2. تكونت عينة الدراسة 2 من 239 طالباً في المرحلة الثانوية، ولم يشارك أي منهم في الدراسة 1. وتألفت العينة في الدراسة 2 من عدد مناسب من الطلاب (80 طالباً في الصف الأول من الجنسين(40 طالباً وطالبة) و 79 طالباً في الصف الثالث (40 طالباً و 39 طالبة) و 80 في الصف السادس (51 طالباً و 29 طالبة). ساعد مدرب المشاركين في جمع البيانات. مرة أخرى، تعلم المشاركون اللغة الإنجليزية منذ الصف الثالث في المدرسة الإبتدائية. كانت الكتابة الإنجليزية مكوناً رئيسياً في اكتسابهم للغة الإنجليزية.



الشكل. 3. نموذج الطلب الثاني أحادي العامل المستند إلى CFA.

5.3. إدارة الأدوات:

وافق المشاركون على المشاركة في هذه الدراسة بشكل تطوعي ووقعوا على نموذج الموافقة مع والديهم. تمت إدارة الاستبيان واستكماله في شكل ورقة وقلم رصاص .تم تشجيع الطلاب على إكمال الاستبيان مع والديهم ولم يعُطوا أي قيود زمنية.

أكمل المشاركون أيضاً اختباراً كتابياً في نهاية الفصل الدراسي. تم توحيد هذا الاختبار لكل مستوى دراسي. تم تطوير هذا الاختبار بواسطة فريق من مدرسي اللغة الإنجليزية في المدرسة التي خضعت للتجربة. طُلب من الطلاب كتابة مقال قصير بناءً على موضوع معين. تحقق المعلم من صحة محتوى الاختبار. كانت الدرجات القصوى لهذا الاختبار 30 نقطة، مع منح كل خمس درجات للمحتوى والقواعد وإنجاز المهمة والتماسك والمورد المعجمي وعلامات الترقيم. تم إعطاء المتعلمين40 دقيقة لإكمال الاختبار.

5.4. تحليل البيانات

تم تحليل البيانات من خلال برنامجSPSS واعتمدنا في ذلك على تحليل متعدد المتغيرات ذات2 (الجنس)×3 (الدرجة) (MANOVA). المتغيرات المستقلة هي مستوى الصف والجنس. كانت الدرجات من العوامل الستة في المسح بمثابة متغيرات تابعة. تم بعد ذلك اعتماد تحليل انحدار ريدج لتقييم التأثيرات التنبؤية لعوامل مختلفة من استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة لدى الطلاب. تم اعتماد هذا النهج لأنه لوحظ وجود علاقة خطية متعددة في الأبعاد المختلفة لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. يمكن أن تخلق العلاقات الخطية المتعددة تقديرات غير مناسبة لمعاملات الانحدار الخطي (لو سيسي وفان هوولينجن 2019).

5.5. النتائج

من حيث الإحصاء الوصفي، الجدول 3يعرض الاختلافات في الدرجات المتعلقة بعوامل المسح المتعددة؛ الجدول 4 يوضح الاختلافات بين الجنسين على أساس هذه العوامل .كماهو موضح في الجدول 3، أفاد الطلاب في الصف السادس عن مستويات أفضل من WP و GOM و GOE و EC و MS و MJ مقارنة بطلاب الصف 3. وبالمثل، أفاد الطلاب في الصف الثالث بمستويات أفضل من WP وGOM و GOE و EC و MS و MJ مقارنة بالطلاب في الصف الثالث. الطلاب في الصف الأول.الجدول 4 يوضح أن الطالبات أفدن عن مستويات أفضل من WP و GOM و GOE و EC و MS و MJ من الطلاب الذكور .الجدول5يظهر 2×3 نتائج

.MANOVA.الجدول 5 يظُهر تأثيراً رئيسياً مهماً لمستوى الصف على WP و GOM و GOE و EC و MS و (MJ ص <.001). ظهر تأثير تفاعل كبير بين الدرجة والجنس على العوامل الستة (ص <.05). لذلك لم يكن المسار التنموي للطلاب والطالبات في كل صف متشابها.

كشفت تحليلات أخرى لاحقة عن فروقات ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في الصفين السادس والثالث (ص <.001). مرة أخرى ظهرت فروقات ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في الصفين 3 و 1 (ص <.001). كما لوحظت أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات (ص .<001). كانت هذه النتائج متسقة عبر العوامل الستة.

أخذنا في الاعتبار نتائج انحدار ريدج لطلاب السنة الأولى والثالثة والسادسة. الجدول 6 يضع سياق التأثيرات التنبؤية للعوامل المختلفة في استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة لطلاب السنة الأولى.

الجدول 6 يعرض معامل الإنحدار ل 199.= 3 (WP،=11.444، ص<.001). تم تطبيق نتائج مماثلة على GOM و GOE و EC و MS و MJ. يقع 2R كانت القيمة. 768، مما يشير إلى أن استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أوضحت 76.8% من التباين في أداء الكتابة لدى الطلاب. نتائج F– كان الإختبار مرضيا (F= 661.706، ص<.001) ، مما يؤكد التأثيرات التنبؤية للإستراتيجيات الست على أداء الكتابة.

الجدول7 يعرض التأثيرات التنبؤية لعوامل مختلفة من استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة بين طلاب السنة الثالثة.

على أساس معاملات موحدة وص– القيم فيالجدول 7كان لكل من WP و GOM و GOE و EC و MS و MJ تأثيرات تنبؤية كبيرة على أداء الكتابة. يقع R2كانت القيمة. 751، ، مما يشير إلى أن استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أوضحت 1.75 ٪من التباين في أداء الكتابة. ال– F كان الاختبار مرضيا (F=417.905، ص <. 001). لتأكيد التأثيرات التنبؤية للإستراتيجيات الست على أداء كتابة المتعلمين.

الجدول 8 يوضح التأثيرات التنبؤية للعوامل المختلفة في استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة لطلاب السنة السادسة.

معاملات موحدة وص– القيم في الجدول 8 كشفت أن WP و GOM و GOE و EC و MS و MJ كان لكل منها تأثيرات تنبؤية كبيرة على أداء الكتابة. يقع R2 كانت القيمة695.0 ، مما

يدل على أن استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أوضحت 69.5 ٪ من التباين في أداء الكتابة. ال F- كان الاختبار مرضيا مرة أخرى (F = 189.728، ص <. 001) والتحقق من الآثار التنبؤية لهذه الإستراتيجيات الست على أداء الكتابة.

6. مناقشة عامة

6.1. الدراسة 1: التحقق من استبيان استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم

كان الغرض من الدراسة 1 التطوير والتحقق من صحة الإستدلالات واستخدام استبيان استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدرسة الثانوية الصينية. أكد CFA ستة عوامل للاستبيان المكون من 30 بنداً. كانت العوامل الستة هي التخطيط للكتابة، والمراقبة الموجهة نحو الهدف، والتقييم الموجه نحو الهدف، والتحكم العاطفي، واستراتيجيات الحفظ، والحكم وراء الإدراك. كما لوحظ أنه تم تنظيم الوعي ما وراء المعرفي للمتعلمين من خلال مجموعة من استراتيجيات الكتابة العامة والخاصة للتعامل مع كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية.

الجدول 3 الإحصاء الوصفي حول الفروق في الدرجات للمسح.

عوامل	السنة الأول	السنة الثالثة	السنة السادسة
	م (SD)	م (SD)	م (SD)
تخطيط الكتابة	16.19 (2.56)	18.03 (2.58)	18.63 (2.79)
المراقبة الموجهة نحو الهدف	15.98 (3.07)	17.25 (3.22)	18.71 (2.96)
التقييم الموجه نحو الهدف	17.35 (2.46)	18.58 (2.68)	20.09 (2.46)
التحكم العاطفي	11.36 (2.46)	12.66 (2.42)	13.90 (2.29)
استراتيجيات الحفظ	10.90 (2.04)	11.96 (2.13)	13.24 (2.07)
الحكم ماوراء المعرفي	10.15 (2.75)	11.29 (2.95)	12.66 (2.98)

الجدول 4 إحصاءات وصفية عن الفروق بين الجنسين للمسح.

عوامل	أنثى	ذكر
	م (SD)	م (SD)
تخطيط الكتابة	18.99 (2.22)	16.50 (2.20)
المراقبة الموجهة نحو الهدف	18.63 (2.28)	16.24 (2.25)
التقييم الموجه نحو الهدف	19.82 (2.22)	17.25 (2.20)
التحكم العاطفي	13.46 (2.22)	12.00 (2.22)
استراتيجيات الحفظ	12.58 (2.19)	11.58 (2.17)
الحكم ماوراء المعرفي	12.42 (2.26)	10.54 (2.24)

الجدول 5 نتائج على MANOVA

عوامل	ملخص التربيع	درجات الحرية	متوسط التربيع	اف بي	الجزئي أن اس تربيع	الدرجة
تخطيط الكتابة	319.194	2	159.597	28.784	0.000	0.198
المراقبة الموجهة نحو الهدف	370.567	2	185.283	22.409	0.000	0.161
التقييم الموجه نحو الهدف	364.505	2	182.252	33.378	0.000	0.223
التحكم العاطفي	303.969	2	151.985	28.926	0.000	300.199
استراتيجيات الحفظ	238.539	2	119.269	28.726	0.000	0.198
الحكم ماوراء المعرفي	313.597	2	156.798	20.618	0.000	0.150
عوامل	ملخص التربيع	درجات الحرية	متوسط التربيع	اف بي	الجزئي أن اس تربيع	الجنس
تخطيط الكتابة	359.831	1	359.831	64.898	0.000	0.218
المراقبة الموجهة نحو الهدف	330.382	1	330.382	39.958	0.000	0.146
التقييم الموجه نحو الهدف	247.907	1	247.907	45.402	0.000	0.163
التحكم العاطفي	125.254	1	125.254	23.839	0.000	0.093
استراتيجيات الحفظ	59.092	1	59.092	14.232	0.000	0.058
الحكم ماوراء المعرفي	204.498	1	204.498	26.890	0.000	0.103
عوامل	ملخص التربيع	درجات الحرية	متوسط التربيع	اف بي	الجزئي أن اس تربيع	الدرجة * الجنس
تخطيط الكتابة	12.999	2	6.266	2.270	0.013	0.012
المراقبة الموجهة نحو الهدف	11.532	2	5.766	3.093	0.012	0.021
التقييم الموجه نحو الهدف	13.293	2	6.646	2.302	0.040	0.023
التحكم العاطفي	17.946	2	8.973	2.756	0.021	0.026
استراتيجيات الحفظ	10.222	2	5.111	3.027	0.014	0.021
الحكم ماوراء المعرفي	18.512	2	9.256	4.560	0.012	0.025

الجدول 6 نتائج انحدار ريدج على طلاب السنة الأولى

عوامل	غير قياسي					
	معامل			معامل موحد		
	ر	تعديل ر	ب	ص2	SD	بيتا
تخطيط الكتابة	0.09	0.008	0.199	11.44** 0.000	0.768	0.767
ف(7152)=661.706،ص=0.000						
المراقبة الموجهة نحو الهدف	0.081	0.00	0.187	9.438**0.000		
التقييم الموجه نحو الهدف	0.085	0.01	0.177	0.000**8.707		
التحكم العاطفي	0.092	0.01	0.174	9.038 **0.000		
استراتيجيات الحفظ	0.078	0.01	0.128	7.736**0.000		
الحكم ماوراء المعرفي	0.076	0.008	0.155	9.008**0.000		

الجدول 7 نتائج انحدار ريدج على طلاب السنة الثالثة

عوامل	غير قياسي					
	معامل			معامل موحد		
	ر	تعديل ر	ب	ص2	SD	بيتا
تخطيط الكتابة	0.096	0.01	0.215	9.95**0.000	0.768	0.767
ف(7152)= 417.905،ص=0.000						
المراقبة الموجهة نحو الهدف	0.087	0.011	0.198	7.723**0.000		
التقييم الموجه نحو الهدف	0.042	0.013	0.089	3.376**0.000		
التحكم العاطفي	0.124	0.013	0.224	9.475**0.000		
استراتيجيات الحفظ	0.117	0.013	0.19	9.079**0.000		
الحكم ماوراء المعرفي	0.048	0.011	0.097	4.43**0.000		

الجدول 8 نتائج انحدار ريدج على طلاب السنة السادسة

عوامل	غير قياسي					
	معامل			معامل موحد		
	ر	تعديل ر	ب	ص2	SD	بيتا
تخطيط الكتابة	0.013	0.088	0.203	6.588**0.000	0.692	0.592
ف(7، 156)= 189.728،ص=0.000						
المراقبة الموجهة نحو الهدف	0.099	0.015	0.231	6.596**0.000		
التقييم الموجه نحو الهدف	0.092	0.018	0.194	5.248**0.000		
التحكم العاطفي	0.048	0.018	0.091	2.695**0.008		
استراتيجيات الحفظ	0.102	0.018	0.174	5.661**0.000		
الحكم ماوراء المعرفي	0.035	0.014	0.077	2.532**0.012		

*ص< 0.05 **ص<0.01.

تم تجميع العوامل الستة تحت عامل كميوني واحد مشترك، والذي يمثل الفئات الفرعية الست . يتكون العامل الأول (تخطيط الكتابة) من ست استراتيجيات للكتابة: تخطيط الخطاب العالمي (البند3) والتخطيط المعجمي المحلي (البند 2) وإدارة الوقت (البند1)، (وإعداد المواد (البند 4) والتخطيط القائم على التغذية الراجعة (البندان 5 و 6) أظهرت النتائج أن طلاب المدارس الثانوية في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية يميلون إلى التخطيط المسبق وتنظيم أفكارهم وموادهم من أجل قطع كتابية فعالة. بدا أن المتعلمين يدركون أهمية وجود مستوى عالٍ من الإستقلالية في تنظيم أفكارهم قبل البدء في الكتابة. كررت هذه النتائج نتائج الدراسات السابقة التي تدعم دور التخطيط الموجه في الكتابة (على سبيل المثال)، (روان 2014) (زانغ و كين 2018).

تضمن العامل الثاني (المراقبة الموجهة نحو الهدف) ست استراتيجيات للكتابة، مثل دورة مراقبة التعلم (البند 11)، (ومعالجة المستوى المعجمي (البند12)، ومراقبة تقدم التعلم (البندان9

و10)، وتعديل الاستراتيجيات (البند 8).(تنقل هذه الاستراتيجيات حاجة الطلاب إلى مراقبة عمليات الكتابة الخاصة بهم. تثبت هذه النتيجة العمل السابق على دور المراقبة في الحفاظ على أداء كتابة اللغة الثانية أو تحسينها (تنغ 2019، 2019 ب) العامل الثالث (التقييم الموجه نحو الهدف) احتوى على ست استراتيجيات للكتابة: (1) تقييم استخدام اللغة ومحتواها (البندان 12 و16) (المعرفة والمهارات) البند15، (تقييم التعلم السابق (البندان 13 و 14)، و منظمة (البند 17) .(تناول الباحثون دور التفكير أو التقييم كحافز أساسي لتحسين نتائج التعلم (برونينج وهورن 2000). تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية التفكير الذاتي لطلاب المدارس الثانوية في عملية تعلمهم للكتابة، والتي تعد أيضاً عنصراً مهماً في ما وراء المعرفة لدى المتعلم .العناصر المتعلقة بالتحكم العاطفي تقيس جهود المتعلمين للسيطرة على العواطف والمشاعر السلبية عند تعلم الكتابة (البنود 19 و20 و21 و22.) في الخط مع (تنغ وتشانغ 2016). فالتحكم العاطفي ضروري في كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. يعكس التنظيم التحفيزي للمتعلمين وميولهم لتجنب الانحرافات في الكتابة .أشارت بنود استراتيجيات الحفظ إلى سعة الذاكرة العاملة للمتعلمين في الاحتفاظ بالجمل (البند 23)، ومواد الدورة (البند 24، (ومعرفة المفردات (البندان25 و26) تنعكس عناصر استراتيجيات الحفظ (تنغ وهوانغ 2019). النتائج التي تفيد بأن عملية تعلم الكتابة لطلاب المدارس الثانوية يجب أن تتضمن قدرة الطلاب التصويرية على حفظ وتنظيم المعلومات والأفكار .كان العامل السادس هو الحكم ما وراء المعرفي، الذي حقق في قدرة المتعلمين المتصورة على تنفيذ التحكم ما وراء المعرفي في عملية تعلم الكتابة. يقيس إيمان المتعلمين بالمعرفة اللغوية (البند 29)، والمبادرات في تعلم الكتابة (البندان27 و28) واستراتيجيات الكتابة (البند 30). فمن منظور SRL يجب أن تكون أنشطة الكتابة "مخططة ذاتياً، ومبادرة ذاتياً، ومستدامة ذاتياً".(رايزمبرغ وزيمرمان1997، ص74/73). كما يجادل(زيمرمان،2002)، (يتأثر أداء كتابة المتعلمين بالحكم ما وراء المعرفي. وبالتالي، فإن الحكم وراء المعرفي يوفر معلومات مفيدة عن اعتقاد المتعلمين أو ثقتهم في ممارسة الوكالة للمعالجة المعرفية والسلوك والإنجاز.

6.2. الدراسة :2 الاختلافات في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم.

اقترحت النتائج التي توصلنا إليها بناء على الدراسة 2 الاختلافات الفردية في تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على وجه الخصوص وقد لوحظت تأثيرات رئيسية ذات دلالة إحصائية لمستوى الجنس والصف على تطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم. وقد أفاد الطلاب من المستويات العليا عن استخدام هم لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أكثر من أولئك في الصفوف

الدنيا، كما أفادت الطالبات باستخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أكثر من الذكور بالتوافق مع (تيغ وهوانغ 2019). فقد كانت هناك اختلافات فردية في تطوير طلاب المدارس الثانوية لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم، هذا وقد أفاد المتعلمون الأكبر سنآ في دراستهم عن استخدام أكثر لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم، وذلك باستثناء التعلم من الأقران. وأفادت الطالبات عن استخدام أكثر لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم مقارنة بالطلاب الذكور. وأفاد المتعلمون الأكبر سنًا عن استخدامهم لاستراتيجيات الكتابة كثيرآ، وربما يرجع ذلك إلى مستوى إتقان أفضل. كما جادل (فوربس 2019)، بأنه قد يفسر مستوى معين من إتقان اللغة الإنجليزية سبب قدرة بعض المتعلمين على تطوير استراتيجيات الكتابة ونقلها بينما لا يستطيع البعض الآخر. ونظرًا للزيادة في استخدام استراتيجية التنظيم الذاتي بين متعلمي اللغة الإنجليزية ذوي الكفاءة ما بين المنخفضة والعالية، فمن المعقول أن يقوم الطلاب في المستويات العليا بالتصريح عن استخدامهم لاستراتيجيات الكتابة أكثر من أقرانهم في مستويات الصفوف الدنيا.

ومع ذلك، اختلفت نتائجنا عن نتائج (يوكسيلتورك وبولوت 2019) الذين لم يجدوا فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالجنس من حيث تطوير المتعلمين للمعتقدات التحفيزية، ومتغيرات التعلم ذاتية التنظيم، والإنجاز في التعلم عبر الإنترنت .وقد لا تنطبق هذه الأنماط على متعلمي المدارس الثانوية، كما هو مبين في هذه الدراسة. وقد أظهرت النتائج التي توصلنا اليها أنه بالمقارنة مع الطالبات, لم يكن لدى الطلاب الذكور، وخاصة الطلاب في الصفوف الدنيا، ثقة كافية في الكتابة حيث إنهم قد يكونون في خطر عند تعلم الكتابة باللغة الإنجليزية. ففي ضوء الاختلافات الفردية المتعلقة بتطوير استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم، فإننا نجادل بأن تطوير هذه الاستراتيجيات متعدد الأبعاد و ديناميكي كما لاحظ(زيمرمان ورايزمبرغ 1997) فإن الكتابة هي عملية دورية من" العمليات البيئية والعمليات السلوكية والعمليات الشخصية "(ص .76 يعتبر تطوير التنظيم الذاتي للكتابة أيضا بمثابة تنظيم واع والتحكم في النشاط المعرفي (هاريس وآخرون 2016، تنغ 2016)؛ لذلك، من الضروري تضمين الفروق الفردية للمتعلمين عند السعي لفهم كيفية أتمتة استخدام استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم.

6.3. الدراسة 2: الآثار التنبؤية لإستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على الكتابة.

أظهرت النتائج التي توصلنا إليها بناء على الدراسة 2 أيضا أن استراتيجيات الكتابة الست ذاتية التنظيم كان لها تأثيرات تنبؤية على أداء الكتابة لطلاب المدارس الثانوية في اللغة الإنجليزية

كلغة أجنبية. تشير هذه الأدلة إلى أن تمكين المتعلمين من التفاعل مع كتاباتهم أمر بالغ الأهمية لأدائهم في الكتابة.على وجه الخصوص، تثبت هذه النتائج الادعاء بأن أداء الكتابة بين متعلمي المدارس الثانوية في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية يعتمد على فهم المتعلمين واستخدامهم للإستراتيجيات المتعلقة بتخطيط الكتابة، والمراقبة الموجهة نحو الهدف، والتقييم الموجه نحو الهدف، والتحكم العاطفي، والحفظ، والحكم ما وراء المعرفي تلعب استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم أيضا أدوارا رئيسية في توجيه جهود المتعلمين وتحفيزها والحفاظ عليها، وبالتالي التنبؤ بأداء الكتابة) على سبيل المثال ، (تنغ 2019 أ وتشانغ وتشين2018).

وبادئ ذي بدء، تدعم النتائج التي توصلنا إليها التخطيط والمراقبة والتقييم باعتبارها جوانب أساسية لأداء الكتابة (على سبيل المثال تشين وتشانغ 2019 وتشانغ وتشين 2018) تتوافق النتائج أيضا مع النتائج التي تؤكد على دور التحكم في ما وراء المعرفة في تعزيز المشاركة النشطة في الكتابة (تنغ 2016، 2020 ب). يعكس (فلاور وهايز 1980)النموذج المعرفي للكتابة أو العمليات أو الاستراتيجيات المعرفية على سبيل المثا ، التخطيط والترجمة والمراجعة (تمثل مهارات الكتابة الأساسية بالمثل .كما جادل (دي سيلفا وغراهام 2015). فإن وعي المتعلمين في التخطيط والمراقبة والتقييم يعزز نتائج الكتابة. ثانيا، يتنبأ التحكم العاطفي بنتائج الكتابة .كما نوقش سابقا، كانت استراتيجيات التحكم العاطفي مرتبطة ارتباطا مباشرا بكيفية تنظيم الطلاب لمشاعرهم السلبية مثل القلق أو القلق بشأن الكتابة .قد تشجع المشاعر الإيجابية المتعلمين على أن يصبحوا أكثر التزاما بالكتابة. يؤكد هذا الارتباط حجة (زيمرمان 2002) القائلة بأن التحكم العاطفي أمر بالغ الأهمية للكتابة .ثالثا، أثرت مهارات الحفظ بشكل كبير على أداء المتعلمين في الكتابة .في حالتنا، كان تذكر مواد معينة أو معرفة الدورة التدريبية أمرا محوريا لأداء الكتابة لطلاب المدارس الثانوية .تتناقض هذه النتيجة مع ما توصل إليه (تنغ 2016، 2010) في أن ذاكرة الدورة التدريبية لم تكن مؤشرا هاماً على درجات الكتابة.

وبخلاف طلاب الجامعات كما ورد في (تنغ وتشانغ، 2016)، فقد كان طلاب المدارس الثانوية في هذه الدراسة يميلون إلى الاعتماد على حفظ مواد معينة أو على معرفة درس للكتابة. ويمكن أن تُعزى هذه الاختلافات إلى طبيعة تعلم الكتابة في بيئة جامعية مقابل بيئة ثانوية. وأخيرًا، فإن الحكم وراء المعرفي قد توقع أداء الطلاب الكتابي. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة الآثار التنبؤية لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على أداء الكتابة لطلاب المدارس الثانوية في اللغة الإنجليزية كلغة

أجنبية. بشكل عام، وتدعم نتائجنا الدراسات السابقة التي تكشف عن العلاقات الإيجابية بين ما وراء المعرفة ونتائج الكتابة (للمراجعة، انظر زيمرمان 2002و هاريس وآخرون 2019). وفي هذه الدراسة، فقد حددنا تنبؤات متنوعة لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم لأداء الكتابة لدى الطلاب ولاحظنا أنه من الممكن للتنظيم الذاتي للإدراك والتحفيز والسلوك التأثير على العلاقات بين استخدام المتعلمين لإستراتيجيات الكتابة وكتابة النتائج.

أكدنا على آثار استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم على تعزيز الكتابة النشطة والفعالة. على وجه الخصوص، يحتاج المتعلمون إلى تعليمات حول استراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم من منظور متعدد الأبعاد (تيغ 2019 ب،2020 أ) .كما أكد (زيمر مان ورايزمبرغ 1997)، فإن تعزيز استراتيجيات الطلاب، بما في ذلك استراتيجيات التنظيم الذاتي، يسهل إدارة الطلاب للجوانب المعرفية للكتابة في العمل نحو نتائج كتابة أفضل.

6.4. القيود والآثار

هذه الدراسة لها العديد من القيود .أولآ، وفقا ل (ما وتنغ 2021) يمكن أن تؤدي تناقضات المتعلمين في إتقان اللغة الإنجليزية إلى تباينات في الوعي ما وراء المعرفي المرتبط بالكتابة.على سبيل المثال، مقارنة بالمتعلمين الذين يمتلكون كفاءة أفضل والذين يستخدمون الأساليب المعرفية لاكتساب الخبرات والتحفيز العاطفي والحفاظ عليه ، كان المتعلمون الصغار ذوو الكفاءة المنخفضة أقل قدرة على تحديد أهداف الكتابة ، ومراقبة المخرجات بناء على أهدافهم الكتابية ، وتقييم منتجهم الكتابي .ومع ذلك، لم يتم تضمين إتقان اللغة الإنجليزية للمتعلمين كمتغير في هذه الدراسة، ثانياُ لم يقيم مقياس SRWSQ الخاص بنا معرفة المتعلمين بما وراء المعرفة .حيث أنه من الواجب على العلماء مراقبة سلوك المتعلمين طوالآ للحصول على صورة شاملة لما وراء الوعي المعرفي للمتعلمين. وراء المعرفي وفي النهاية , قد تؤثر المتغيرات الأخرى مثل (الدافع والكفاءة والذاكرة العاملة) على وعي الطلاب بما وراء المعرفي ، على الرغم من عدم تناول هذه المتغيرات في هذه الدراسة .كانت هناك أيضا قيود متضمنة في تطوي SRWSQ يتضمن الاستبيان أنواعا مختلفة من الاستراتيجيات فعلى سبيل المثال، الاستراتيجيات المعرفية واستراتيجيات تأليف النص واستراتيجيات تعلم الكتابة .ومع ذلك، لم تفرق هذه الدراسة بين أنواع مختلفة من الاستراتيجيات من خلال مسميات مختلفة أو تضمينها في أقسام منفصلة .بالإضافة إلى ذلك، تتداخل بعض العناصر مع تلك التي تم الإبلاغ عنها في دراسات أخرى) على سبيل المثال, (تيغ وتشانغ 2016).، لا سيما استراتيجيات التخطيط والرصد .بالنظر إلى

أن جميع المشاركين كانوا من سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية الصينية، فليس من المستغرب أن يعبر بعض الطلاب عن بعض الاستراتيجيات المماثلة في الكتابة على الرغم من أن (تيغ وتشانغ،2016) ركزا على طلاب الجامعات وركزت دراستنا على طلاب المدارس الثانوية.

على الرغم من هذه القيود، تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى اتجاهات للبحث المستقبلي لتحديد العلاقة المتبادلة بين تنظيم الذات والكتابة في سياق اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في المدرسة الثانوية .تشير النتائج إلى آثار على كتابة التقييم .أولا، يمكن استخدام SRWSQ، وهو مقياس صالح وموثوق به في تقييم التنظيم الذاتي للكتابة، كأداة تشخيصية في تقييم كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية لمساعدة المعلمين على تحديد الأنشطة التي ينظر إليها على أنها صعبة أو محفوفة بالمخاطر للقيام بها من قبل طلاب المدارس الثانوية. يمكن لمعلمي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية استخدام هذه المعلومات لتقييم البرامج التعليمية والأنشطة والمهام والإستراتيجيات ذات الصلة لمعالجة المشكلات المكتشفة.

يمكن لطلاب المدارس الثانوية في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أيضا استخدام SRWSQ كأداة تقييم ذاتي لتقييم قدراتهم المتصورة على أداء مهام الكتابة .كما جادل (سلوب 2019) يحتاج المتعلمون إلى برامج لتقييم الكتابة تدعمهم في تعلمهم، وتقييم المهارات المعرفية وما وراء المعرفية ضروري لهذا التعلم .ثانيا، من المهم الاعتراف بالاختلافات الواسعة في استخدام الأفراد لاستراتيجيات الكتابة ذاتية التنظيم ونتائج كتابتهم .هذا العامل مهم بشكل خاص لتقييم الكتابة في المدرسة الثانوية EFL. ويتطلب تقييم الكتابة التعليمية، وهو مخصص لتخطيط التعليمات، وإعطاء الملاحظات، ومراقبة تقدم كتابة الطلاب، ووعي المعلمين بالفروقات الفردية للطلاب في استخدام استراتيجيات الكتابة .يجب أن يكون تركيز تقييم الكتابة على تحديد نقاط القوة والضعف لدى الطلاب، وتخطيط التعليمات لتناسب احتياجاتهم التشخيصية، وتقييم الأنشطة التعليمية، وإعطاء الملاحظات، ومراقبة الأداء، والإبلاغ عن تقدم الكتابة .أخيراً تعتمد كتابة طلاب المدارس الثانوية في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية على وعيهم بكيفية تطوير الكتابة، والأهم من ذلك، التنظيم الذاتي للكتابة لذا يجب تضمين كفاءة الكتابة ذاتية التنظيم، والتي وصفناها بأنها قدرة المتعلمين على تكييف المهارات والاستراتيجيات لتناسب احتياجاتهم والظروف السياقية للكتابة الفعالة في تقييم كتابة اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. من وجهة نظر كلية، يجب وضع سياسات في توجيه الطلاب للانخراط في التفكير النقدي من خلال تخطيط ومراقبة وتنظيم عمليات الكتابة الخاصة بهم .سيكون من المرغوب فيه للغاية توصيل هذه

الرسالة إلى متعلمي المدارس الثانوية جنبا إلى جنب مع الاعتراف بأنهم يجب أن يصبحوا على دراية باستراتيجيات التنظيم الذاتي للكتابة الفعالة.

توافر البيانات

البيانات التي تدعم نتائج هذه الدراسة متاحة من المؤلف مقابل بناء على طلب معقول.

المحق: استبيان استراتيجية الكتابة ذاتية التنظيم (SRWSQ)

أولياء الأمور والطلاب الأعزاء، شكرا لمساعدتنا في فهم تطور ما وراء المعرفة للمتعلمين الصغار . هذا ليس اختبار، لذلك لا توجد إجابات" صحيحة "أو" خاطئة "، فقط الآراء الشخصية التي نقدمها . نحن نهدفمن خلالها إلى استكشاف الفروق الفردية لذلك لا تقلق بشأن" الصواب "أو" الخطأ ."يرجى التحدث مع طفلك وإعطاء إجاباتك بصدق لأن هذا فقط سيضمن نجاح التحقيق. شاكرين لكم حسن تعاونكم .يرجى الإشارة إلى رأيك الخاص بعد كل عبارة عن طريق تدوير الرقم الذي يصف بشكل أفضل مدى موافقتك أو عدم موافقتك على البيان.

1= لا أوافق بشدة، = 2 لا أوافق، = 3 لا أوافق قليلا، = 4 محايد، = 5 أوافق قليلا، = 6 أوافق، 7= أوافق بشدة .على سبيل المثال، إذا كنت" توافق بشدة على أن" الكتابة الإنجليزية مهمة "، فيرجى وضع دائرة حول:′ 7"

1. الكتابة باللغة الإنجليزية مهمة

1 2 3 4 5 6 7

2. افكر في مقدار الوقت الذي يجب أن اقضيه في كل جزء من المقال. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

3. أبحث عن بعض الكلمات والجمل الجيدة في الإعتبار قبل الكتابة. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

4. أسرد الأفكار أو التفاصيل الرئيسية قبل الكتابة. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

5. أقوم بجمع المواد ذات الصلة وأقوم ببعض التحضير للقراءة لموضوع الكتابة. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

5.أخطط لكتاباتي بناء على ملاحظات الأقران. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

6. أخطط لكتابتي بناء على ملاحظات المعلم. (تخطيط الكتابة)

1 2 3 4 5 6 7

7. قمت بإعداد أهداف للتحقق من أنشطتي أو تماريني الكتابية. (المراقبة الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

8. أقوم بتعديل استراتيجيات الكتابة إذا لم تكن فعالة لأهداف الكتابة الخاصة بي. (المراقبة الموجهة نحو الهدف) 1

2 3 4 5 6 7

9. أراقب عملية التعلم الخاصة بي لإيجاد حلول لأهدافي الكتابية. (المراقبة الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

10. أتحقق من تقدمي في الكتابة من أجل الوصول إلى أهدافي الكتابية. (المراقبة الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

11. أتحقق مما تعلمته من دورات اللغة الإنجليزية وما هو مفيد للكتابة. (المراقبة الموجهة نحو الهدف)1

1 2 3 4 5 6 7

12. أتوقف بإنتظام للتفكير في أفضل تعبير لكتاباتي. (المراقبة الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

13. أقوم بتقييم ما تعلمته من أنشطة الكتابة أو التمارين. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

14. أقوم بتقييم ما إذا كنت قد حققت أهدافي المحدد مسبقا للكتابة. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

15. أقوم بتقييم إتقاني للمعرفة والمهارات التي تعلمتها في دورات اللغة الإنجليزية. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

16. أقوم بفحص ومراجعة الجمل لضمان دقة المحتوى والقواعد بعد الكتابة. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

17. أضع كل الكلمات التي كتبتها بشكل خاطيء معا لمزيد من المراجعة. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

18. بعد الكتابة، أطلب من شخص آخر قراءتها إعطائي ملاحظات. (التقييم الموجهة نحو الهدف)

1 2 3 4 5 6 7

19. أهدأ وأنهي تمارين الكتابة على الرغم من أنني لا أريد ذلك. (التحكم العاطفي)

1 2 3 4 5 6 7

20. أقول لنفسي لا داعي للقلق عند إجراء اختبار الكتابة. (التحكم العاطفي)

1 2 3 4 5 6 7

21. أنظم مزاجي عندما لا أعرف كيف أكتب. (التحكم العاطفي)

1 2 3 4 5 6 7

22. أستمر في الكتابة باللغة الإنجليزية عندما أواجه صعوبات أو تحديات. (التحكم العاطفي)

1 2 3 4 5 6 7

23. أحفظ الجمل الرئيسية لكتاباتي. (استراتيجيات الحفظ)

1 2 3 4 5 6 7

24. قرأت مواد الدورة مرارا وتكرارا لمساعدتي على تذكرها. (استراتيجيات الحفظ)

1 2 3 4 5 6 7

25. قرأت بصوت عال الكلمات والعبارات التي تدرس في دورات اللغة الإنجليزية لمساعدتي على تذكرها. (استراتيجيات الحفظ)

1 2 3 4 5 6 7

26. أحفظ الكلمات من خلال دمجها مع الصور. (استراتيجيات الحفظ)

1 2 3 4 5 6 7

27. أعتقد أنه من المهم إكمال تمارين الكتابة. (الحكم ما وراء العاطفي)

7 6 5 4 3 2 1

28. أعتقد أن فهم قوتي وضعفي في الكتابة باللغة الإنجليزية يمكن أن يؤدي إلى أداء أفضل في الكتابة. (الحكم ما وراء العاطفي)

7 6 5 4 3 2 1

29. أعتقد أن فهم معنى الكلمات الفردية في النصوص مهم للكتابة. (الحكم ما وراء العاطفي)

7 6 5 4 3 2 1

30. أعتقد أن دراسة استراتيجيات الكتابة ستؤدي إلى أداء أفضل للكتابة. (الحكم ما وراء العاطفي)

7 6 5 4 3 2 1

ملاحظة. تخطيط الكتابة (6 عناصر); المراقبة الموجهة نحو الهدف (6 عناصر); التقييم الموجه نحو الهدف (6 عناصر); التحكم العاطفي (4 عناصر); استراتيجيات الحفظ (4 عناصر); حكم ما وراء المعرفة (4 عناصر).

المراجع

1. Bai, R., Hu, G., & Gu, P. (2014). The relationship between use of writing strategies and English proficiency in Singapore primary schools. The Asia-Pacific Education
2. Researcher, 23(3), 355–365.
3. Bereiter, C., & Scardamalia, M. (1987). The psychology of written composition. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
4. Bruning, R., & Horn, C. (2000). Developing motivation to write. Educational Psychologist, 35, 25–37.
5. Byrne, B. M. (2016). Structural equation modeling with AMOS (3rd ed.). New York: Routledge.
6. De Silva, R., & Graham, S. (2015). The effects of strategy instruction on writing strategy use for students of different proficiency levels. System, 53, 47–59. https://doi.org/10.1016/j.system.2015.06.009
7. Festas, I., Oliveira, A. L., Rebelo, J. A., Dami
8. ao, M. H., Harris, K., & Graham, S. (2015). Professional development in self-regulated strategy deve
9. lopment: Effects on the writing performance of eighth grade Portuguese students. Contemporary Educational Psychology, 40, 17–27.
10. Field, A. P. (2009). Discovering statistics using SPSS (3rd ed.). London: Sage.
11. Flavell, J. H. (1979). Metacognition and cognitive monitoring: A new era of cognitive developmental inquiry. American Psychologist, 34, 906–911.
12. Flavell, J. H. (1999). Cognitive development: Children's knowledge about the mind. Annual Review of Psychology, 50, 21–45.
13. Flower, L., & Hayes, J. R. (1980). The dynamics of composing: Making plans and juggling constraints. In L. Gregg, & E. Steinberg (Eds.), Cognitive processes in writing
14. (pp. 31–50). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
15. Forbes, K. (2019). The role of individual differences in the development and transfer of writing strategies between foreign and first language classrooms. Research
16. Papers in Education, 34(4), 445–464. DOI: 10.1080/02671522.2018.1452963.
17. Graham, S., & Harris, K. (2000). The role of self-regulation and transcription skills in writing and writing development. Educational Psychologist, 35, 3–12. DOI:
18. 10.1207/S15326985EP3501_2.
19. Harris, K., & Graham, S. (2009). Self-regulated strategy development in writing: Premises, evolution, and the future. British Journal of Educational Psychology
20. Monograph Series II, 6, 113–135.
21. Harris, K. R., Graham, S., & Mason, L. (2006). Improving the writing, knowledge, and motivation of struggling young writers: Effects of self-regulated strategy
22. development with and without peer support. American Educational Research Journal, 42(2), 295–340.
23. Harris, K. R., Ray, A., Graham, S., & Houston, J. (2019). Answering the challenge: SRSD instruction for close reading of text to write to persuade with 4th and 5th

24. Grade students experiencing writing difficulties. Reading and Writing, 32, 1459–1482.
25. Henson, R. K., & Roberts, J. K. (2006). Use of exploratory factor analysis in published research: Common errors and some comment on improved practice. Educational
26. and Psychological Measurement, 66(3), 393–416. Doi: 10.1177/0013164405282485.
27. Hughes, M. D., Regan, K. S., & Evmenova, A. (2019). A computer-based graphic organizer with embedded self-regulated learning strategies to support student writing.
28. Intervention in School and Clinic, 55, 13–22.
29. Hwang, M., & Lee, H. (2017). Development and validation of the English writing strategy inventory. System, 68, 60–71.
30. Hyland, K. (2002). Teaching and researching writing. London: Pearson Education.
31. Kellogg, R. (1996). A model of working memory in writing. In M. Levy, & S. Ransdell (Eds.), The science of writing: Theories, methods, individual differences, and
32. applications (pp. 57–71). Hillsdale, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
33. Le Cessie, S., & Van Houwelingen, J. C. (1992). Ridge estimators in logistic regression. Applied Statistics, 41, 191–201.
34. Ma, M., & Teng, F. (2021). Metacognitive knowledge development of students with differing levels of writing proficiency in a process-oriented course: An action
35. research study. In B. L. Reynolds, & M. F. Teng (Eds.), Innovative approaches in Teaching writing to Chinese speakers (pp. 92–117). Berlin: DeGruyter Mouton.
36. Olson, C. B., & Land, R. (2007). A cognitive strategies approach to reading and writing instruction for English language learners in secondary school. Research in the
37. Teaching of English, 41(3), 269–303.
38. O'Malley, J. M., & Chamot, A. U. (1990). Learning strategies in second language acquisition. Cambridge: Cambridge University Press.
39. Oxford, R. (2001). Language learning styles and strategies. In M. Celce-Murcia (Ed.), Teaching English as a second or foreign language (pp. 359–366). Boston, MA: Heinle and Heinle.
40. Palermo, C., & Thomson, M. M. (2018). Teacher implementation of self-regulated strategy development with an automated writing evaluation system: Effects on the
41. argumentative writing performance of middle school students. Contemporary Educational Psychology, 54, 255–270.
42. Paris, S., Cross, D. R., & Lipson, M. Y. (1984). Informed strategies for learning: A program to improve children's reading awareness and comprehension. Journal of
43. Educational Psychology, 76, 1239–1252.
44. Pintrich, P. R. (2000). The role of goal orientation in self-regulated learning.
45. In M. Boekaerts, P. R. Pintrich, & M. Zeidner (Eds.), Handbook of self-regulation (pp.451–502). San Diego, CA: Elsevier.
46. Qin, L, & Zhang, L. J. (2019). English as a foreign language writers' metacognitive strategy knowledge of writing and their writing performance in multimedia

47. environments. Journal of Writing Research, 11(2), 393–413.
48. Raykov, T., & Marcoulides, G. A. (2008). An introduction to applied multivariate analysis. New York, NY: Routledge.
49. Ruan, Z. (2014). Metacognitive awareness of EFL student writers in a Chinese ELT context. Language Awareness, 23(1–2), 76–91.
50. Sasaki, M., Mizumoto, A., & Murakami, A. (2018). Developmental trajectories in L2 writing strategy use: A self-regulation perspective. Modern Language Journal, 102 (2), 292–309.
51. Teng, F., & Huang, J. (2019). Predictive effects of writing strategies for self-regulated learning on secondary school learners' EFL writing proficiency. TESOL Quarterly, 53, 232–247.
52. Teng, F., & Reynolds, B. L. (2019). English foreign and second language literacy development across Chinese Speaking Asia: What do we know? In B. L. Reynolds, & F. Teng (Eds.), English literacy instruction for Chinese speakers (pp. 3–13). Singapore: Palgrave Macmillan.
53. Teng, F. (2016). Immediate and delayed effects of embedded metacognitive instruction on Chinese EFL students' English writing and regulation of cognition. Thinking Skills & Creativity, 22, 289–302.
54. Teng, F. (2019a). The role of metacognitive knowledge and regulation in mediating university EFL learners' writing performance. Innovation in Language Learning and Teaching.. https://doi.org/10.1080/17501229.2019.1615493
55. Teng, F. (2019b). A comparison of text structure and self-regulated strategy instruction for elementary school students' writing. English Teaching: Practice and Critique, 18(3), 281–297.
56. Teng, F. (2020b). Tertiary-level students' English writing performance and metacognitive awareness: A group metacognitive support perspective. Scandinavian Journal of Educational Research, 64(4), 551–568.
57. Teng, F. (2021). Coupling text structure and self-regulated strategy instruction for ESL primary school students' writing outcomes. Porta Linguarum, 31, 61–76.
58. Teng, F., Qin, C., & Wang, C. (2021). Validation of metacognitive academic writing strategies and the predictive effects on academic writing performance in a foreign language context. Metacognition and Learning. https://doi.org/10.1007/s11409-0209278-4
59. Teng, F. (2020a). Young learners' reading and writing performance: Exploring collaborative modeling of text structure as an additional component of self-regulated
60. strategy development. Studies in Educational Evaluation, 65, Article 100870. https://doi.org/10.1016/j.stueduc.2020.100870
61. Teng, L. S., & Zhang, L. J. (2016). A questionnaire-based validation of multidimensional models of self-regulated learning strategies. Modern Language Journal, 100(3), 674–701.
62. Schunk, D. H., & Zimmerman, B. J. (2012). Self-regulation and learning. In I. B. Weiner (Ed.), Handbook of psychology (7th ed., pp. 59–78). Hoboken, NJ: Wiley.
63. Shimamura, A. P. (2000). Toward a cognitive neuroscience of metacognition. Consciousness and Cognition, 9, 313–323.

64. Slomp, D. (2019). Complexity, consequence, and frames: A quarter century of research in assessing writing. Assessing Writing, 42, Article 100424.
65. Sun, T., & Wang, C. (2020). College students' writing self-efficacy and writing self-regulated learning strategies in learning English as a foreign language. System, 90, Article 102221.
66. Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2001). Using multivariate statistics. Needham Heights, MA: Allyn & Bacon.
67. Wenden, A. L., & Rubin, J. (1987). Learner strategies in language learning. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
68. Winne, P. H. (1996). A metacognitive view of individual differences in self-regulated learning. Learning and Individual Differences, 8(4), 327–353. https://doi.org/10.1016/s1041-6080(96)90022-9
69. Yukselturk, E., & Bulut, S. (2009). Gender differences in self-regulated online learning environment. Journal of Educational Technology & Society, 12(3), 12–22.
70. Zhang, L. J., & Qin, L. (2018). Validating a questionnaire on EFL writers' metacognitive awareness of writing strategies in multimedia environments. In Å. Haukås, C. Bjørke, & M. Dypedahl (Eds.), Metacognition in language learning and teaching (pp. 171–192). New York: Routledge.
71. Zimmerman, B. J. (2002). Becoming a self-regulated learner: An overview. Theory Into Practice, 41(2), 64–70.
72. Zimmerman, B. J., & Risemberg, R. (1997). Becoming a self-regulated writer: A social cognitive perspective. Contemporary Educational Psychology, 22, 73–101.
73. Zimmerman, R. (2000). L2 writing: subprocesses, a model of formulating and empirical findings. Learning & Instruction, 10, 73–99.

حصل مارك فنغ تنغ على درجة الدكتوراه من جامعة هونغ كونغ المعمدانية. وهو أستاذ مشارك في اللغويات التطبيقية في جامعة بكين للمعلمين. تركزت اهتماماته البحثية بشكل أساسي على اكتساب مفردات اللغة الثانية، وما وراء المعرفة في كتابة اللغة الثانية. وقد نشر عدة أعمال على نطاق واسع في هذه المجالات، بما في ذلك الدراسات والكتب المحررة، والعديد من الأوراق العلمية التي نشرها في المجلات المُحكمة والمفهرسة دوليًا. حصل على جائزة جمعية هونغ كونغ للغويات التطبيقية (HAAL) لعام 2017 أفضل جائزة ورقية وشغل منصب محرر مشارك لقسم OTI، TESL-EJ تشوانغ وانغ أستاذ متميز وعميد كلية التربية بجامعة ماكاو وخبير في الإحصاء التربوي واللغة الإنجليزية ومعتقدات الكفاءة الذاتية للمتعلم وسلوكيات التعلم ذاتية التنظيم.

الدكتور لورانس جون زانغ أستاذ اللغويات في التعليم(اللغويات التطبيقية وتدريس اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها) وعميد مشارك لكلية التربية والعمل الاجتماعي، جامعة أوكلاند، نيوزيلندا.كما أنه حاصل على تعيين متزامن كأستاذ زائر متميز في جامعة تشيا جوتن الصينية. إهتماماته الرئيسية

ومنشوراته التي يزيد عددها عن 100 ورقة منشورة تدور حول ما وراء المعرفة لدى المتعلم، وتعليم معلمي اللغة، وتطوير القراءة والكتابة في اللغة الثانية. وهو رئيس تحرير مشارك في System ومحرر مشارك في Frontier lin Psychology في علم النفس: علم النفس التربوي، وعضو في هيئة تحرير مجلة كتابة اللغة الثانية ,والتعلم وماوراء المعرفة, والكتابة والتربية ومجلة RELC.

وتم تكريمه من قبل الرابطة الدولية لتدريس اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 بجائزة 50′ 50′ at والتي كرمت 50 من القادة المتميزون."وتم تنصيبه رسميًا كعضو منتخب حديثًا في مجلس إدارة الجمعية في عام 2017.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430–2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

TAXONOMIC STUDIES ON FAMILY PENTATOMIDAE IN LIBYA

Prof. Moftah Soliman EL-Meghrabi
Email: elmitsalis@gmail.com
Professor of Insect taxonomy, Department of zoolology,
Faculty of Science, Benghazi University, Benghazi-Libya

ABSTRACT

In this study, keys for related families, subfamilies, genera and species of Pentatomidae are given, accompanied by synonyms, lengths, geographical distribution, and host plants are given. The present study revealed the presence of 39 species and 5 subspecies in Libya under 24 genera to 4 subfamilies. 13 are recoded from Libya only from in the literature.Perillus bioculantus Stal, Chinavia bergroth (Horvath), Chinavia emmerezi (Shouteden),Chroantha ornatula (Herrich-Scaeffer),Nezara viridula var.torquata (Fabricius), Pausias leprieuri leprieuri (Signoret),Ventocoris fischeri Herrich-Scaefer, Ventocoris martini Horvath, Ventocoris obesus (Stal), Ventocoris oblongus (Horvath)are newly recoded from Libya for the first time in the present study.Many other species were recoded new for certain ecological zones in Libya

Key words: Taxonomy, Pentatomidae, Synonyms, Lengths, Geographical distribution, and Host plants.

INTRODUCTION

The family Pentatomidae is a large and well-known group of the order Hemiptera-Heteroptera., & easily recognized by their broad shield-like shape, the 5-segmented antennae, and the large triangular scutellum. Head and prothorax form a triangle; two ocelli are present. The rostrum is 4-segmented, in most cases attaining the middle coxae; many species are brightly colored or conspicuously marked.

The members of this family vary greatly in their habits, some are generally plant feeders, sucking juices and have a distinct preference for immature fruits and seeds, the feeding punctures of this and the related species may result in a partial or complete destruction of cotton bolls, peas and beans in the pod, and the deformation of the fruits, tomatoes and peaches Some members of the family are predaceous in their habits feeding on a wide variety of other insects by sucking their blood.

MATERIALS AND METHODS

Pentatomid specimens were collected by authors; they may be collected by hand, or by a sweeping net or sheet-screen while they rest on the host plants. The taxonomic study of the family Pentatomidae was carried out by examining the specimens collected during the present work as well as the specimens kept in the main Egyptian refernce collections [Ain-Shams (Co Shams (Coll.Ain), Al-Azhar (Coll.Alf),Ministryof Agriculture (Coll.Min), Cairo(Coll.car), Ento- logical Society (Coll.Soc)].

RESULTS AND DISCUSSION

FAMILY PENTATOMIDAE (Leach)

In Libya, is represented by 24 genera and 46 species including into 4 subfamilies.

Key to subfamilies

(1) Rostrum very short,not extending beyond anterior coxae;basal segment and a large part of segment two concealed within bucculae…….....…....**Phyllocephalinae** Dallas

-Rostrum more elongate , extending beyond anterior coxae…….....……..(2)

(2) Basal segment of rostrum very thick,not concealed between bucculae**...Asopinae** Dallas

- Basal segment of rostrum not thick, concealed between bucculae…….....……(3)

(3)Tibiae sulcate on outer surface; basal rostral segment longer than bucculae;scutellum not reaching apex of abdomen……..…....……**Pentatominae** Dallas

- Tibiae not sulcate on outer surface; basal rostral segment not longer than bucclae;scutellum usually U-shaped,reaching apex of abdomen…..… **Apodopinae** A&S

SUBFAMILY ASOPINAE

Subfamily: Arminae Bergr.1904; Subf Amyoteinae Shout.1907; Subf Cimicinae Stal1870

Genus Perillus Mulsant & Rey

Type-species: Perillus bioculantus Stal

***Perillus bioculantus** Stal

Length:8.5-115 mm- **Host:** Predaceous on Colorado potato beetle(adult&nymph)

Distribution: Benghazi

SUBFAMILY PENTATOMINAE STAL

Pentatominae Stal (1864) Hem.Afr,1,32,76-Aeliidae Douglas &Scott (1865) Brit.Hem.14

Subfamily Pentatominae is the largest subfamily in the family Pentatomidae.It includes more than 20 genera, it is represented in Libya by 41 species and 2subspecies.

Key to genera

1-Venter without a longitudinal impression at middle ……. (2)

- Venter with a longitudinal impression at middle …… (21)

2-Comparatively very slender forms; yellowish to greenish suggesting certain coreids;2nd antennal segment thick at its base,its cross section with 3 ridges (Fig.10).**Mecidea** Dallas

-Body convex dorsally and ventrally,head wide at its base, ;2nd antennal segment scarcely shorter than the apex of head,4th segment thicker ……...…..…..……(3)

-Head wider than base of scutellum; pronotum without spines after the anterior angle....(4)

3-Margin of head with spines of stiff bristles;spines of tibiae longer than width of tibiae ……..**Menaccarus** Amoyt & Serville

- Margin of head without spines or bristles (Fig.11); tibiae with short spine....**Sciocoris** Fall

- Rostrum extending to hind coxae……..…….....……..……..…(4)

4- Body convex, dorsally and ventrally; dorsal surface with alternating yellow brownish stripes; angles of pronotum little protruding (Fig.13); prosternum from each side with a thin rounded blade…….....……..…….……**Aelia** Fabricius

-Body little convex on dorsum, dorsal side nearly uniformly ferrugineous;angles of pronotum pronotum strongly protruding; prosternum without such blade….....(5)

5-Second abdominal sternite with a hump or a more or less long spine or thorn anterior margin……..……(6)

-Second abdominal sternite without spine or hump –like elevation at anterior at anterior margin ……..…….....…….(13)

7-Sternite 2 with forwardly directed spine…….....…..…..……..……..(8)

- Sternite 2 with a blunt hump; usually green species….....……...……(10)

8- Spine on base of abdomen long,reaching fore coxae (Fig.14);length7-8mm...**Pausias** Jak

-Spine shorter, attaining middle coxae……..….....…….……(9)

9-Small form, length about 6mm; green with red…….....**Anchesmus** Stal

- Larger form, length 9mm; pinkish or yellowish browen….....**Piezodorous** Fieber

10- Spout metathoracic scent gland long, reaching the lateral distal margin of metapleuron drawn out into a narrow ridge ending near the antero-lateral corner of the metapleuron, venter regularly convex, without median keel.....… (11)

11-Pygophore generally shallowly concave,venteral margin not strong produced into lateral lobes……..…….……**Acrosternum** Fieber

- Pygophore generally shallowly concave,venteral margin strongly produced into lateral lobes ……...……**Chinavia** Orian

12-Spout metathoracic scent gland short, sometimes slightly elongate, but never reaching beyond the middle of the anterior margin of metapleuron, never drawn out into a narrow ridge ending near the antero-lateral corner of the metapleuron,venter with a blunt median keel(Fig.16)..... **Nezara** Amoyt & Serville

13-Usually partly metallic species,with red,white or orange markings; orifices of sterna gland inconspicuous.....(14)

-Non metallic forms, otherwise colored; orifices of sternal gland conspicuous….....(16)

(14) Paraclypei narrow,clypeus broadly free; head smooth or with fine scattered pores;smaller species (3-7.5mm)……..……(15)

- Paraclypei broad,at least partly enclosing clypeus (Fig.15); head with numerous coarse pores ;larger species (7-12mm)…….....…**Eurydema** Laporte

(15) Pronotum with a deep transverse impression ,its disk smooth or little punctuate, its anterior margins elevated;humeral angles of pronotum rounded;2nd antennal segment shorter than3rdone…….....……**Stenozygum** Fieber

- Pronotum with a slight impression ,its disk densely punctuate,its anterior nargin slopong ventrally and not elevated, humeral angles of pronotum acute and slightly produced; 2nd antennal segment longer than 3rd one…….....……**Bagrada** Stal

(16) Orifices of scent glands without external canals; smaller forms (5-6mm)…**Eysarcoris** Hahn

-Orifices of scent glands with external canals; larger forms (9-16mm)….....…...(17)

17-Antennal segments 2-5 with their bases and apices whitish; dorsal surface rather densely clothed with fine raised hairs…….....……..…**Dolycoris** Musant&Rey

-Antennal segments 2-5 notwhitish at their bases and apices ; dorsal surface rather without denseraised hairs…….....……..……..…(18)

18-General color green; rostrum attaining the middle coxae or briefly surpassing them ……...…….**Brachynema** (Musant&Rey)

-General color not green; rostrum attaining at least the hind coxae ….....……(19)

19- Head short, transverse, with eyes wider than long; rostrum attaining the 2nd or3rd abdominal sternite ……...…….....……...……..….**Croantha** Stal

-Head elongate, distinctly longer than wide; rostrum at most slightly surpassing the hind coxae……..……..……..(20)

20-Orifices of scent glands with long external canal; antero-lateral margins of pronotum sharp and deflexed (Fig.18)……..…….....**Carpocoris** Distant

-Orifices of scent glands with short external canal; antero-lateral margins of pronotum obtuse and callosed, not deflexed except near the humeral angles (Fig.17).. **Codophila** M.R

21-Anteriolateral margins of pronotum slightly concave, connexiva with distinctly alternating of white & black along margins……..…....**Holcogaster** Fbieber

Genus Acrosternum(A) Fieber(1860)

Acrosternum Fieber (1860) Europ.Hem.,p.79-Chinavia Orian (1965) Proc.Roy.Soc.Lond (B),34,pp.25-29 -**Type-species** :Acrostenum heegerei Fieber Europ.Hem.,p.79

Key to species

-Antennae greenish; rostrum not surpassing hind coxae; smaller; shortly built species 7-10.5mm; head short ……..…..…**Acrosternum (A) millieri** (Musant&Rey)

-Antennal segment 3(for the greater part),4 and 5 reddish; rostrum surpassing hind coxae; body generally larger and more elongate;8-12 mm; head distinctly elongate.....……..…**Acrosternum (A) heegeri** (Fieber)

Acrosternum (A) heegeri (Fieber,1861)

Nezara heegerei Fieber181, Europ.Hem.,p.79-Rhaphigaster incerta Signort (1861),Ann.Soc. Ent.Fr.(3),t.8,p.935-Rh.submarginatus Stal (1861) Stett.Ent.Zeit.,22,p.144

Length:08-12mm, **Host plants**: Euphorbia paralias L, Tamarix aphylla (L),Medicago sativa Linnaeus (Moftah observation)

Distribution: Holomediterranean, Zaire, Somalia ,Madagascar,Egypt and Libya.In Libya,this species was recorded from El-Merj,Tobruk,and Benghazi.

Acrosternum (A)millieri (Muslant & Rey,1866)

Nezara millierei Mulsant & Rey (1866)Hist.Nat.,p.290-Aethemenes forbesi Distant (1884) Proc.Zool.Soc.London,p.460-Acrosternum millierei Stichel(1961)Wanen.II.Europa,Hem., p.763

Length 07-10.5mm-**Host plants**: Hyoscyamus albus L, Tamarix aphylla (L),Zilla spinosa (Turra) (Moftah observation)

Distribution: Holomediterranean, Sudan, Somalia ,Eritria.Ethiopia,Ivory Coast, Nigeria, Niger,Iran,Iraq,Turkestan,Turkomania,Mauretania, Egypt and ,Libya. In Libya, this species was recorded from El-Merj,Tobruk,Tripoli ,and Benghazi

Genus Aelia Fabricius(1803)

Aelia Fabricius (1803) Systema Rhyngotorum,p.188-Aelia Curtis (1838) Brit.Ent., p.704.

Type-species: Cimex acuminatus Linnaeus (1758)(Fixed by Curtis).This genus is represented in Libya by two species.

Key to species

-1st and 2nd an antennal segment short, almost egual;3rd nearly towice as long as the 2nd ;4th and 5th almost equal ,each of them a little longer and thicker than the 3rd **..Aelia acuminate** L

-2nd antennal segment scarcely shorter than the apex of head,3rd longer than 2nd ,4th thicker and longer the 3rd ,5th the longest one, bucculae lowered, inferiorly straight, not roudate; rostro-um attaining the posterior coxae…….. **Aelia Punctiventris** Horvath.

Aelia acuminata (Linnaeus,1758)

Cimex rostratus De G.1773-Cimex tessarophthalma Schrk.1781-Aelia neglecta Dallas 1851.

Length :7.5-09mm**, Host plants**: Wheat and barley (Moftah observation).

Ditribution: Europe, Turkey, Cyprus, Syria, Irag, Tunisia, Algeria, Morocoo, Siberia, Turkestan and Libya, In Libya, this species was recorded frm El-Kuwaifia(18Km east Benghazi).

***Aelia Punctiventris Horvath(1910)**

Aelia Punctiventris Horvath (1910), Bull.Soc.ent.Egypte',3, p.100.

Length: 9mm-**Host plants**: Hordeum spp, Tricticum spp (Moftah observation).

Ditribution: Egypt and Libya, In Libya, this species was recorded from El-Beida, Benghazi & Teuchira.

Genus: Anchesmus Stal,1876

Type species: Anchesmus ruficornis Stal (1876).Enum.Hemip.,p.100

Anchesmus rubriplaga (Walker,1867)

Rhaphigaster rubriplaga Walker(1867),Cat.Heter.,2,p.371-Anchesmus ruficornis Stal (1876).Enum.Hemip.,p.100

Length :6.5mm -**Host plants**: Tamaris spp

Ditribution: Iran, Arabia, India, Egypt, Libya. In Libya, this species was recorded from Kufra-El Giof, Bzema, El Quenat-Ain Doua, Jebel Kissu El-Merg (Mancini 1940)

Genus: Brachynema Muslant & Rey,1852

Brachynema Muslant & Rey (1852) Ann.Soc.Linn.Lyon,p.88-Oncoma Fieber (1860) Europ.Hem.,p.333-**Type-species** : Cimex cinctum Fabricius (1775) Syst.Ent.,4,p.712

This genus is represented in Libya by one species.

Brachynema Cinctum(Fabricius,1775)

Cimex cinctum Fabricius (1775) Syst.Ent.,4,p.712-C.forskali Gmelin (1788).Syst.Nat. XIII,215-295-C.purpureo-marginatum Rambur (1842),Faun.Andal.,2,p.121.

Length: 9-10 mm, **Host plants**: Salicornis fruticosa (L),Sueda fruticosa (L) (Lindbergi 1926);on trees and lower plants, Zygophylum (Priesner and Alieri 1953); lower plants (Moftah observation).

Distribution: Cyprus, Italy, Morocco, Tunisia, Algeria, Egypt و and Libya, In Libya, this species was recorded from Benghazi, and Tobruk

Genus : Carpocoris Kolenati,1846

Carpocoris Kolenati (1846) Melet, Ent.,4,p.54-Carpocoris Kirkaldy (1909) Cat.Hem.Het.,1, Cimicidae,p.56-**Type-species** : Cimex nigricornis Fabricius (1775),Syst.Ent.,p.94-This genus is represented in Libya by two species.

Key to species

1-Margin of pronotum in front of pointed angles convex, behind them concave, colour, never reddish, yellowish with brown punctuation **Carpocoris mediterraneus mediterraneus** T

2-Margin of pronotum nearly straight in front and behind of rounded or slightly pointed angles.colour often reddish or purple **……..Carpocoris pudicus** (Poda)

3-Margin of pronotum with a little protrude and well rounded, latero-proximal edges of corium is black……. **Carpocoris cyrenaicus** Tamanini

Carpocoris cyrenaicus Tamanini,1958

Carpocoris cyrenaicus Tamanini,1958, 70: 165-172. Annali del Museo Civico di Storia Naturale Giacomo Doria.

Length: 12.1-14.5 mm -**Host plants**: Echinops spinosissmus (Turra)

Distribution: In Libya, this species was recorded Cyrenaica from Cyrenaica(Tamanini,1958) Wadi Belgader, Chersa(Mancini1942a) and Cyrenaica: Benghazi(Wagner,1969).

Carpocoris cyrenaicus testacea (Tamanini,1958)

Carpocoris cyrenaicus testacea (Tamanini,1958), 70: 165-172. Annali del Museo Civico di Storia Naturale Giacomo Doria.

Length: 12-14 mm -**Host plants**: Echinops spinosissmus (Turra)

Distribution: In Libya, this species was recorded from Cyrenaica: Benghazi (Wagner,1969).

Carpocoris mediterraneus mediterraneus Tamanini(1958)

Carpocoris mediterraneus Tamanini (1958) Men.Mus.Civ.Stor.Nat.Veerona,6;333-388

Length: 10.5-14 mm-**Host plants** : Halfa ,clover plants,and Echinops spinosissmus (Turra) (Moftah observation)

Distribution: The whole Palaearctic region, common in Morocco, Egypt and Libya (recorded from Benghazi).

Carpocoris purpureipennis (DeGeer, 1773)

Carpocoris pudicus (Poda,1761), Dyntaxa. Svensk taxonomisk databas

Length: 10 mm-**Host plants**: Ground vetgetation, Lygeum spartum Loef, Avena sterilis Land Echinops spinosissmus (Turra) (Moftah observation)

Distribution: The whole Palaearctic region,common in Morocco, Egypt and Libya (recorded from Benghazi).

***Genus Chinavia Orian,1965**

Type species: Rhaphigaster pallidoconspersus Stal,1858,Ofvers.Ventensk.Akad.Forh.15:437

Key to species

1-Oval to round in shape,antennae green,apex of third segment dark,apical part of fourth and fifth segments brown excep at base…….(2)

2-Tarsal articulation slightly yellow dorsaly…….. **Chinavia emmerezi (Shouteden)**

- Tarsal articulation are grnerally dark green or even blackish **Chinavia emmerezi (Shout)**

***Chinavia bergroth (Horvath,1906)**

Acrosternum heegeri Fieber,1860:Distant,1913,Trans.Linn.Soc.Lond.(Zool)16:144

Length :12-13-**Host plants**: On the lower plant near borders of cultivation

Distribution: In Libya,this species was recorded from El-Beida

***Chinavia emmerezi (Shouteden,1905)**

Nezara emmerzi Shouteden,1905,Wien.ent.Z.24:52-Acrosternum heegeri Fieber,1860.

Length : 11.5-13-**Host plants**: On the lower plant near borders of cultivation

Distribution: In Libya,this species was recorded from El-Beida

Genus : Chroantha Stal(1872)

Chroantha Stal (1872) Oefv.Vet.Ak.Forth,3,p.38-Paecilocoris Jakowwleff (1878 Troudy .Ent.Ross.,X,p.83.**Type-species:** Chroantha ornatula (Herrich-Scaeffer) (1842) Die wanzenartigen Insecten,6,Nurnberg,p.93-Only one species is rcorded from Libya

***Chroantha ornatula (Herrich-Scaeffer,1842)**

Chroantha ornatula (Herrich-Scaeffer) (1842) Die wanzenartigen Insecten,6,Numberg,p.93

Length : 11-12.5 mm,**Host plants** : Acacia farnesian(L) ,Sesbania aegyptiaca (Moftah observation)

Distribution: Spain,Italy, ,Greece, Cyprus,Syria,Iran, Arabia ,Turcomania,Algeria, Tunisia ,Egypt, and Libya(was recorded from Benghazi,and El-Meghzaha)

Genus Codophila Mulsant & Rey(1866)

Codophila Mulsant & Rey (1866) Pentat,p.237-**Type-species:** Codophila varia Fabricius (1787),Ent.Syst.,4,p.95.This genus is represented in Libya by 3 species

Key to species

1-Membrane not striated; pronotum with longitudinal stripes……..……..…….(2)
2-Pronotum at middle with 2 short black bands continuous with those of head; humeral angles a little passing the prolongation of exocorium……**Codophila varia** (Fabricius)
3-Pronotum at middle with 2 short black bands continuous with those of head but longer thanprevious species; humeral angles not passing the prolongation of exocorium ……..……. **Codophila maculicollis** (Dallas)

Codophila maculicollis (**Dallas,1851**)

Pentatoma maculicollis Dallas (1851) List, p.234-Pentatoma arabica Stal (1845)Oefv.Vet.Ak Forh.,p.233-Codipila maculicollis Atkinson(1888) Notes Ind.Phynch.,3p.32

Length: 13-16 mm-**Host plants**: On ground vegetation ,Lycipersion esculentum Mill,and Echinops spinosissimus Turra (Moftah observation)

Distribution: Mediterranean region,Iran,Arabia,Armenia ,Palestine,India, Egypt and Libya (was recorded from Benghazi)

Codophila varia (Fabricius,1787)

Cimex varia Fabricius(1787),Ent.Syst.,4,p.95C.eryngii Germar(1817),Reise.Nov.Dalm.,p.383

Length :10-13.5 mm.-**Host plants**: On ground vegetation,and Euphorbia paralias L (Moftah observation).

Distribution: Spain, France, Portugal,Italy.Hungary,Rumania,Bulgaria,Greece,Turkey,Iran, Cyprus, Syria,Armenia,Caucasus,Russia,Turkestan,Tunisia,Algeria,Canary Is,Egypt&Libya In Libya it was recorded from Benghazi.

Genus: Dolycoris Mulsant &Rey (1866)

Dolycoris Mulsant &Rey (1866),Ann. Soc.Linn.Lyon,14,p.161-Dolycoris Stal(1872),Oefv. vet.Ak.Forh.,p.38-**Type-species** : Cimex verbasci De Geer(1773),Mem,t,p.257,pl.14,f.5

This genus is represented in Libya by 2 species.

- Paraclypei distinctly longer than clypeus, enclosing the latter; colour yellowish ……..……..**Dolycoris numidicus** Horvath

- Paraclypei as longer as or slightly longer than clypeus, never enclosing the latter;colour grey yellowish or brownish with reddish tint on the pronotum and corium…**D. baccarum** (L)

Dolycoris baccarum (Linnaeus,1758)

Cimex baccarum Linnaeus (1758),Syst.Nat.,2,p.721-Cimex verbasci DeGeer(1773),Mem,3,p.

Length: 10-12mm., **Host plants**: ,Hyoscyamus albus L,Carduus getulus Pomel,Centaurea alexandrina Delile,Hordeum vulgare L,and Zea mays L(Moftah observation).

Distribution: Palearctic region with extension into North India, North America , Egypt,and Libya.In Libya, this species was recoded from El-Beid and Teuchira.

Dolycoris numidicus Horvath(1907)

Dolycoris numidicus Horvath (1907),Ann.Mus.Nat.Hung.,5,p.289.

Length: 10-12mm.-**Host plants**: Different bushes,herbs,zea and wheat

Distribution: Algeria, Tunisia, Morocco, Egypt,and Libya.In Libya,this species was recorded from Cyrenaica(Wagner,1969),Tagiura(2okm west Gaser el-Garabulli), Cyrenaica(Mancini,19396),Wadi Belgadir(Mancini,1942a)

Genus Eurydema Laporte(1832)

Eurydema Laporte (1832),Essai. Class.Hemip.2,p.61-Strachia Fieber (1861), Europe.Hemipt. nach. Anal.meth.bearb.,p.341.-**Type-species** : Cimex oleraceus Linnaeus (1758),Syst.Nat.ed.X,p.446.-This genus is represented in Libya by one species.

Eurydema ornatum (Linnaeus,1758)

Cimex ornatum Linnaeus (1758),Syst.Nat.,1,p.446-Strachia herbacea Hahn (1835) Wanz.Ins.III,p.13,tab.77

Length: 7-9 mm.-**Host plants**: Zilla spiosa (Turra) (Moftah observation).

Distribution: Meridional and Central Europe, Asia Minor:Iran,Syria , Turkestan,Canary Islands ,Tunisia, Algeria, Morocco ,Spain , Egypt and Libya. In Libya,this species was recoded from El-Beid and Teuchira.

Genus: Eysarcoris Hahn(1834)

Eysarcoris Hahn (1834),Die Wanzenartigen.illust,2,p.66.

Type-species: (Fixed by Desmares) Cimex punctatus Linnaeus (1758),in Orbingy,Dic.Univ. ,Hist.Nat,5,p.526.-This genus is represented in Libya by one species.

Eysarcoris ventralis Westwood(1837)

Eysarcoris ventralis Westwood (1837),in Hope.Catal.,1, p.36-Pentatoma inconspicuous Herrish-Shaefer (1944),Wanzen,7,p.93-Eysarcoris misellus Stal (1864),Hem.Afr.,1,p.135

Length : 5-6 mm.-**Host plants:** Zilla spinosa (Turra) ,very common specially in newly cultivated areas (My observation)

Distribution: Central and Meridional Europe,Caucsus ,Turkestan,Iran,Syria,Tunisia,Algeria ,Morocco and Libya.In Libya,this species was recorded from Derna,Gubba,Benghazi,Fezzan, and Tripoli.

Genus : Holcogaster Fieber 1860

Type-species: Aulacetrus Mulsant & Rey, 1866: 247, pl. 2, fig. 12 .

Holcogaster exilis Horvath,1903

Holcogaster fbulata Germ1866,Faun.Ins.Europe.,14,10

Length : 4.9-6.6 mm.-**Host plants** : Juniperus phoenicea Linnaeus

Distribution: Spain, Portugal, Mocedonia,Turkeya,Morocoo ,Algeria,Tunisia,and Libya.In Libya, this species recoded from Gubba, Benghazi,El Marj .

Genus :Holcostethus Fieber 186

Type species: Holcostethus Fieber,1860,Europ.Hem.p.79;Kirkaldy 1909,Cat.Hem.,p.47-Cimex sphacelatus Fabricius,1794

Holcostethus strictus (Fieber,1803)

Type species: Dryadocoris strictus Mulsantn& Rey,1866.Ann.Soc.Linn.Lyon(2),14p.190

Length: 7.0-9.0 mm.-**Host plants**: Juniperus communis L

Distribution: France, Spania,Portugal,Marcco,Algeria,Tunisia,Syria,Turkua,Italia,USA, and Libya .In Libya,this species recoded from Gubba, Benghazi,El Marj (E.Wagner.1969), El Marj(Mancini1942a&Linnavouri 1965)

Genus Mecidea Dallas(1851)

Mecidea Dallas (1851).Hemip.Brit.Mus.Coll.,vol.1,pp.31-139-Ceratsulax Signoret(1851), Ann.Ent.Soc.France,ser.,2,vol.9,pp.335-336.-**Type-species** : Cimex quadrivittatus Signoret (1851),Ann.Soc.France,2.vol.9, p.347.-This genus is represented in Libya by 2 species

Key to species

_ Second antennal segment little or not incrassate,3rd one distinctly shorter than 4th one;pronotum not longer than broad at anterior margin ; less slender species ……..…**Mecida lindbergi** Wgn

_ Second antennal segment little distinctly dilated at base,3rd nearly as 4th one;pronotum longer than broad at anterior margin ; slender ,but more slender species ……..…**Mecida pallidissima** Jensen-Haarup

Mecida lindbergi Wagner(1957)

Mecida pallida Stal (1854),Ofv.Vet.Akad.Forhand.,vol.II,p.233 -Mecida lindbergiWagner (1957),Soc.Scient. Fenn.Coment.Bio.16:3.

Length : 12.5- 13 mm.-**Host plants** : Zilla spinosa (Turra),barley (My observation).

Distribution: Tunisia,Nigeria,Iraq,Canary Island ,North Africa,Iran,Greece,Syria, Egypt.and Libya,In Libya,this species recoded from Tripoli,Mancini,1940 recoded as Mecida pallid Stal from Kufra)

Mecida pallidissima Jensen-Haarup (1922)

Mecida pallidissima Jensen-Haarup (1922),Ent.Meddel,14,p.8-9-Mecida ingramsi China (1936),Ann.Mag.Nat.His.,Ser.,10,17,pp.96-97.

Length : 8-11 mm.-**Host plants**: Common on grasses in sandy areas (Linnavouri 1975);Zilla spinosa (Turra),Hordeum sp (Moftah observation).

Distribution: Eritria,Somalia,Arabia,India ,Egypt,and Libya. In Libya ,this species was recoded from Fezzan:Ghat (Mancini,1942)

Genus Menaccarus Amoyt & Serville(1843)

Menaccarus Amoyt & Serville (1843),Hist.des Hemipt.,p.101-Oplosceelis Mulsant & Rey (1866),Pentat.,p.83.-**Type-species** -This genus is represented in Egypt by three species

Key to Species

1-Scutellum as long as corium at its external apical angle; margins of pronotum with 19-20, those of exocorium with 11-12 bristles; sides of head less convex…….. **M.ovalis** (Putton)

2-Scutellum somewhat shorter than corium at its external apical angle……3

3- margins of pronotum with 13-15,those of exocorium with 7-11 bristles; sides of head strongly rounded……..……..…**M.dohrnianus** (Mulsant&Rey)

- margins of pronotum with 12,those of exocorium with 10 bristles; sides of head with black bristles…….…. **Menaccarus deserticus** Mancini

Menaccarus deserticus Mancini,1936

Menaccarus piceus Amyot & Serville(1843),Hem.,p.100

Length : 5-5.5 mm.-**Host plants** : Cultivations and desert shrubs

Distribution: In Libya, this species was recorded from Fezzan (Mancini,1936a)

Menaccarus dorhnianus (Mulsant & Rey,1866)

Menaccarus dorhnianus Mulsant & Rey (1866),Pent.,p.86.-Menaccarus hirticoris Putton (1873),Ann.Soc.Ent.fr.,p.13

Length : 5-5.5 mm.-**Host plants** : Artemisia campestris L

Distribution :Iran,Syria,Algeria,Tunisia,Italy ,Egypt and Libya. In Libya,this species was recorded from Benghazi,Zoura,Tripoli

Menaccarus ovalis (Putton,1873)

Menaccarus jakovlevi Reuter (1902),Ofv.Finska.vet.Soc.Forn.,44,p.145.-Orocephalus-Menaccarus ovalis Linnavouri(1986), Fauna of Saudi Arabia,8:p.58.

Length : 5.5 – 6.5 mm.-**Host plants** : Artemisia,Panicum turgidum

Distribution : Algeria,Tunisia,Italy, Egypt and Libya. In Libya,this species was recorded from kufra (deBergevin 1932,Zavattari1934)

Genus Nezara Amyot & Serville(1843)

Nezara Amyot & Serville (1843),Hist.Nat.Ins.Hem.,p.143.-**Type-specie**:(Fixed by Distant 1902) Cimex viridula Linnaeus (1758),Syst.Nat.,Ed.X,1,p.444-Only one species and one variety are recorded from Libya.

Nezara viridula (Linnaeus,1758)

Cimex viridula Linnaeus (1758),Syst.Nat.,Ed.X,1,p.444-C.hemichloris Germar(1837),Rev. Ent.Silber,5.166.Rhaphigaster orbus Stal(1853),Ofv.Kongl.Vet.Akad.Forh.,10,p.221

Length: 12.8- 18 mm.-**Host plants**: The nymphs and adults are polyphagous feeders, attacking fruits and major field crops including,wheat,Triticum aestivum L,corn ,Zea mays Linn, ,Solanum elaegnifolium Cav, Hyoscyamus spp (Moftah observation).

Distribution: Cosmopolitan with exception of cold area. In Libya was recorded from El-Beida,El-Mekely, Teuchira and Benghazi.

*** Nezara viridula var.torquata (Fabricius,1775)**

Cimex torquata Fabricius (1775), Syst.Ent.,p.710-Cimex transversus Thunberg(1783) (1783),Dis.Ent.Nov.Ins.sp.,11,p.40

Length: 12.8- 18 mm.-**Host plants** and **Distribution**: Similar to Nezara viridula (L),In Libya,this variety was recoded from Derna,El-Beida,Benghazi,and Teuchira

Genus Pausias Jakovelvi(1905)

Pausias Jakovelvi (1905),Rev.Russe d´Ent,v.,p.142.-**Type species** : Pausias martini Puton (1890),Rev.Ent.Caen.,pp.227-236.-Only one species of is recoded from Libya.

Pausias leprieuri (Signoret,188)

Pausias leprieuri Signoret (1880),Bull.Soc.Ent.France,p.135.

Length: 11 mm. -**Host plants**: On Acacia spp

Distribution: Marocoo, Syria, Irag, Iran, Egypt, and Libya (recorded by Vidal,1949, Fezzan:Gatron(Mancini,1935)

***Pausias leprieuri leprieuri (Signoret,1880)**

Pausias leprieuri leprieuri (Signoret): 193-194. Bulletin de la Société Entomologique de France.

Length: 8 mm.-**Host plants**: On Acacia farnisiana Wall (Moftah observation).

Distribution: Egypt and Libya. In Libya, this species was recoded from Sebha

Genus Sciocoris Fallen(1829)

Sciocoris Fallen (1829),Hem.Suec.Cimicides,p.20.-**Type-species**: Cimex umbrinus Fallen (1829),Hem.Suec.Cimicides,p.21.-This genus is represented in Libya by four species

Key to species

1- Lateral margins of pronotum straight or almost straight, anterior margin hardly protruding outward beyond eyes; lateral lobes of paraclypei above the eyes obsolete; length 4.3-5 mm …….…… **Sciocoris (Parasciocoris)angusticollis** Puton

-lateral lobes of paraclypei just above the eyes obsolete or slightly produced……..…2

2- lateral lobes of paraclypei just above the eyes small; dorsum of body olive gray with black prominent patches……..…… **Sciocoris (Parasciocoris)sahlbergi** Wagner

3- Pronotum not punctuate with black at least on its anterior half but always punctuate or spotted with black at humeral angle; scutellum with a flavous longitudinal line, with a big

irregular black spot divided by this line,a little in front of middle of base and with six small black spots along the base…… **Sciocoris (Neosciocoris)conspurcatus** Klug

-Lateral border of pronotum flavous on their whole length……...4

4-Scutellum without longitudinal groove, its sides not raised; antennae setaceous at least on 3 first segments,form less parallel;corium longer than scutellum;size bigger,6-7.5 mm……..**Sciocoris (Sciocoris)helferi** Fieber

Sciocoris (Parasciocoris)angusticollis Puton(1895)

Sciocoris angusticollis Puton (1895), Rev.d´Ent.14,p.83

Length: 4.30 -5.75 mm-**Host plants**: Ficus carica L
Distribution: Palestine, Algeria, Morocco, Egypt, and Libya (Benghazi)

Sciocoris (Neosciocoris)conspurcatus Klug(185)

Sciocoris conspurcatus Klug (1845),Symb. Phys.,5, pl.44,f.2-Sciocoris fissus MUlsant & Rey (1866),Hist.Pun.France.Pent.,p.97.

Length: 5 – 6.5 mm.-**Host plants**: Under Zygophyllum album L& Ficus pseudosycomorus Decne .
Distribution: Portugal,Tunisia,Algeria,Morocco ,Egypt, and Libya (Benghazi)

Sciocoris (Sciocoris)helferi Fieber(1861)

Sciocoris helferi Fieber (1861), Europ.Hem.,p.361.

Length: 6 – 7.5 mm.**Host plants**: Cultivated areas and desert, under grasses and shrubs.
Distribution: Europe,Caucasus,Siberia,Asia Minor,Algeria,Morocco,Palestine Egypt, and Libya (Benghazi)

Sciocoris (Parasciocoris)sahlbergi Wagner(1939)

Sciocoris scutellaris Schmidt (1939),Bull.Soc.Fouad d´Ent.,23,p.365.- Sciocoris sahlbergi Wagner(1965),Act.Ent.Mus.Nat.vol.36,p.146.

Length: 5- 6 mm- **Host plants**: On Salvia and Thymus spp

Distribution: Libya, Sudan, Turkey, Libanon, Syria, Egypt, and Libya.In Libya, it was recorded from Guba and, Benghazi

SUBFAMILY PHYLLOCEPHALINAE Dallas

The subfamily Phyllocephalinae Dallas is a small group, represented in Libya by one genus and one species

Genus: Schyzops Spinola(1837)

Schyzops Spinola (1837) ,Essai sur les Insects Hemip.Heter;Paris,p.297-**Type species:** Pentatoma aegyptiaca (Lefebvre,1831), Mag.Zool.Paris,1,p.20

Schyzops aegyptiaca aegyptiaca (Lefebvre,1831)

Pentatoma aegyptiaca (Lefebvre,1831), Mag.Zool.Paris,1,p.20

Length:16 – 17 mm-**Host plants**: Halfa grasses Imperata cylindrical (L)

Distribution: Arabia,Palestine,Syria,Sudan,Turkey,Iran, and Libya.In Libya,this subspecies was recorded as species of Schyzops aegyptiaca (Lefebvre) from Fezzan(Mancini 1936a and E.wagner 1969)

SUBFAMILY PODOPINAE AMYOT & SERVILLE

Podopides Amyot & Serville (1843),Hist.Nat.,18,p.56-Oxynotides Amyot & Serville (1843),Hist.Nat.,18,p.58-Graphosomatinae Jakowleff (1884),Hor.Soc.Ent.Ross.,18,p.204

The subfamily Podopinae is represented in Libya by 11 species and included into 6 genera.

Key to genera

1- Scutellum not attaining apex of abdomen; only attaining apex of corium; membrane well clearly visible; length 5-6 mm; yellowish-brown; body rather flattened, with callosities on pronotum and scutellum……..…….**Putonia** Stal

- Scutellum occupying the whole dorsum; corium visible only at base …….……...….2

2- Reddish, rather densly punctuate with brown species or much less convex; scutellum without dorsal hump or carina scutellum……...……...

3-Angles of pronotum strongly protruding, pointed or only narrowly rounded……..…..4

-Angles of pronotum not strongly pointed, not much protruding…….……....…..…..5

4-Outline of body triangular; form yellow, having numerous dark longitudinal striate……...

……..… **Ancyrosoma** Amyot & Serville

-Body not so strongly narrowed posteriorly not exactly triangular; without such striate

……..……**Ventocoris** H

5-Body with red and black longitudinal stripes; larger forms (10-13 mm). **Graphosoma** Lap

-Not striate with red and black; smaller forms (5-7mm)……..…6

6-Fore angles of without sharp spine or process……..…..…….……7

- Body with yellow and brown longitudinal lines without elevated transverse wrinkles; scutellum narrow……..…….……**Tholagmus** Stal

-Body grey- brown or grayish yellow; pronotum and scutellum with elevated transverse folds or wrinkles ……..……...……**Leprosoma** Bar

Genus Ancyrosoma Amyot & Serville(183)

Ancyrosoma Amyot & Serville (1843),Hist.Hem.,p.40-**Type-species**: A.albolineatum (Fabricius),1798,Ent.Syst.,p.88-This genus is represented in Libya by one species

Ancyrosoma leucogrammes (Gmelin,1787)

Cimex nervosum Cyrillo (1787),Fauna Neap.sp.I,p.5-Cimex albolineatum Fabricius (1798),Ent.Syst.,p.88 -Cimex leucogrammes Gmelin (1798),Syst.Nat.,I,p.2131

Length: 6-7.5 mm. -**Host plant:** On Umbelliferae

Distribution: Species of Mediterranean, North Africa,Meridional ,Cucasus,Turkestan,South Europe,Egypt,and Libya (Benghazi,and Tripoli)

Genus Graphosoma Laporte(1832)

Graphosoma Laporte (1832),Ess.Hem.,70.-Scutellera Mulsant & Rey(1865),Ann.Soc.Linn. Lyon.12, p.93.-**Type-species**: Graphosoma.lineatum (L),1758, Syst.Nat.(10),p.93-This genus is represented in Libya by one species.

Graphosoma semipunctatum (Fabricius,1775)

Cimex semipunctatum Fabricius (1775),Syst.Ent.p.698.-Graphosoma semipunctatum Puton (1881),Syn.hem.Fr.,2,p.19

Length: 10.5- 13 mm.-**Host plants**: Eryngium campestre Linnaeus

Distribution: South and Middle Europe, North Africa and widely distributed in the Circum-Mediterranean region. In Libya, this species was recoded from Benghazi, Teuchira,Derna.

Genus Leprosoma Barensprung(1859)

Leprosoma Barensprung (1859),Berl.Ent.Zei.,3,p.336.-**Type-species** : Leprosoma inconspic- uum Barensprung (1859), Berl.Ent.Zei.,3,p.336.-This genus is represented in Libya by one species.

Leprosoma reticulatum (Herrich-Schaffer,1853)

Leprosoma reticulatum Herrich-Schaffer (1853),Wanz.Ins.,9,p.332.-L.olcesei Fairmaire (1885),Rev.Ent.,4,p.354.

Length: 5-6 mm.-**Host plants**: Under Panicum turgidum

Distribution: Morocco, Mauritania, Russia, Armenia, Syria, Egypt, and Libya. In Libya, this species was recoded from Messa in Jebel Akhader(Wagner,1969)

Genus Putonia Stal(1872)

Putonia Stal (1872),Ofv.Vet.akad.Forth,p.57.-**Type-species** : Putonia torrida Stal(1872),Ofv Vet.akad.Forth,p.57.-This genus is represented in Libya by one species.

Putonia torrida Stal(1872)

Putonia torrida Stal (1872),Ofv.Vet.akad.Forth,p.57.

Length: 5-6 mm.-**Host plants**: Zygophyllum album Linnaeus

Distribution: Portugal, Spain, Morocco, Algeria, Tunisia, Egypt, and Libya. In Libya, this species was recoded from Benghazi.

Genus Tholagmus Stal(1860)

Tholagmus Stal (1860),Berl.Ent.Zeitschr.,4,p.276.-Stirapis Fieber (1861),Europe Hem.p.371.

Type-species : Tholagmus flavolineatus (Fabricius)1798,Ent.Syst.,Suppl.,p.529.Only one species of this genus was recorded from Libya

Tholagmus Chobauti Puton(1898)

Tholagmus Chobauti Puton (1898),Rev.Ent.,17, p.166.Length : 5 mm.-**Host plants**: Pituranthos tortusus (Desf)

Distribution: Morocco, Algeria, Egypt, and Libya.In Libya, this species was recoded from Benghazi

Genus Ventocoris Hahn(1834)

Ventocoris Hahn (1834),Die Wanzen.Ins.Illst.Nurn.2:35.-Trigonosoma Laporte (1833),Essai Hemip.p.69-**Type-species** : Cimex nigellae Fabricius (1787),Mantissa Insectorum.2, p.280.

Six species and one variety of this genus are recoded from Libya.

Key to species

1-Small,somewhat flattened forms (6- 6.5 mm);margins of scutellum parallel at base ……..…… **Ventocori martini** Horvath

-Large strongly convex forms (8-12 mm); margins of scutellum not parallel near base……...2

-Head ,anterior and lateral anterior of ponotum blackish,rosterum and medial dorsum yellow ……..……... **Ventocoris (S.Str)nigellae**(Fabricius)

2-Lateral angles of pronotum blunt;length 8 mm…….3

-Lateral angles of pronotum well developed and produced ……..4

3- Without transverse wrinkle on the pronotum **…….Ventocoris Obtusus** Horvath

- With transverse wrinkle on the pronotum…….. **Ventocoris Oblongum** Horvath

4-Pronotum brownish with a yellow transverse stripe between the humeral angles…….. ……...**Ventocoris fisheri** (H.S)

-Pronotum without yellow stripe between the humeral angles……..5

5-Humeral angles of pronotum more strongly produced,slightly directly obliquely forward,pronotum with transverse wrinkle on the disk……..… **Ventocoris falcatum** (Cyrr)

-Humeral angles of pronotum not strongly produced,not at all forwardly ,pronotum without transverse wrinkle on the disk……..……. **Ventocoris.obesus** (Stal)

Ventocoris falcatum Cyrrillo,1787

Ventocoris falcatum Cyrrillo (1787),Ent.Neap.,pl.6,fig.9.-Trigosoma bohemanni Dohrn (1860),Sett.Ent.Zeit.,21,p.100.-T.desfontainii Germar (1839),Fauna Ins.Eur.,21,pl.19

Length: 8.5-9.5 mm.-**Host plants**: Ranunculaceae, Chenopodiaceae.

Distribution: Turkestan, Basin of Mediterranian Sea, Morocco و Egypt, and Libya Cyrenienica (Wagner 1969).

***Ventocoris fischeri Herrich-Scaefer(1853)**

Trigonosoma fischeri Herrich-Scaefer(1853),Wan Herrich-Scaeferz.Ins.9,p.331

Length: 9.5 – 11 mm.-**Host plants:** Under Panicum, Zygophylum, Trigonella, particularly in the desert.

Distribution: Corsica, Asia minor, Nubia ,Caucaus and Turkestan,Egypt,and Libya.In Libya,this species was recoded from Benghazi.

***Ventocoris martini Horvath(1889)**

Trigonosoma modestum var.martini Horvath (1889),Rev.d'Ent.8,p.48.

Length : 8 – 10 mm.**Host plants:** On ground vegetation, Echinops spinosisum Turra, In Al-Azhar collection (Egypt) was found in the stomach of tawny pipit (Anthus campestris) (Piresner & Alfieri 1953).

Distribution: Caucasus,Algeria,Morocco,Armenia,Russia, Egypt, and Libya : Benghazi

***Ventocoris obesus (Stal,1864)**

Trigonosoma obesum Stal (1864),Hem.Afr.,p.84.

Length: 9 – 10.5 mm.-**Host plants**: On ground vegetation, Echinops spinosisum Turra, and Sometimes in numbers on Zilla spinosa (Turra),

Distribution: Saudi-Arabia, Egypt, and Libya: Benghazi

***Ventocoris oblongus Horvath(1889)**

Ventocoris oblongus Horvath (1889), Rev.d'Entom.Soc.8,p.49

Length: 8 mm.-**Host plants**: Among ground vegetation

Distribution: Caucasus, Egypt, and Libya. In Libya this species was recoded from Benghazi for the first time.

Ventocoris (S.Str)nigellae(Fabricius,1787)

Ventocoris anticus,Put.1896,Hemip.nouv.Rev.Ent.Caen,p.318

Length: 8.5-9 mm, **Host plants** : Among ground vegetation

Distriution: Tunisia, Algeria, Morocco, Egypt, and Libya (Jebel Nefoussa(Wagner,1960)

CONCLUSION

The Pentatomidae of Libya have been very poorly studied and are known only from a few faunal lists; the first list was published by Zavattari (1934). Later Linnavuori (1965) made a contribution to the hemipterous fauna of Libya.

In the present work,the author has followed the usual practice of recognizing the family Pentatomidae;systematic redescriptions of the pentaomid species based on the external morphological characters of adult were given in detail the text together with illustrations,and synonymy.Keys for subfamilies,genera,and species were constructed to facilitate their identification.Many changes in the names of species were updated according to different works.Perillus bioculantus Stal,Chinavia bergroth (Horvath), Chinavia emmerezi

(Shouteden),Chroantha ornatula (Herrich-Scaeffer),Nezara viridula var.torquata (Fabricius), Pausias leprieuri leprieuri (Signoret),Ventocoris fischeri Herrich-Scaefer, Ventocoris martini Horvath, Ventocoris obesus (Stal), Ventocoris oblongus (Horvath)are newly recoded from Libya for the first time in the present study.Many other species were recoded new for certain ecological zones in Libya.

REFERENCES

1. Ahmad,I and Kamaluddin,S.(1981):A revision of the sub genus Bagrada Stal,1862(Heteropt- (era-Pentatomisae)from Pakistan with reference to Zooggeograpphy and phylogeny.Act.Ent. Nat.Prage,40:377-397.

2. Amyot,C.J.B.and Serville,A.1843:Histoie naturelle des insects.Hemipteres,Paris:Fain et Thunot,681pp.

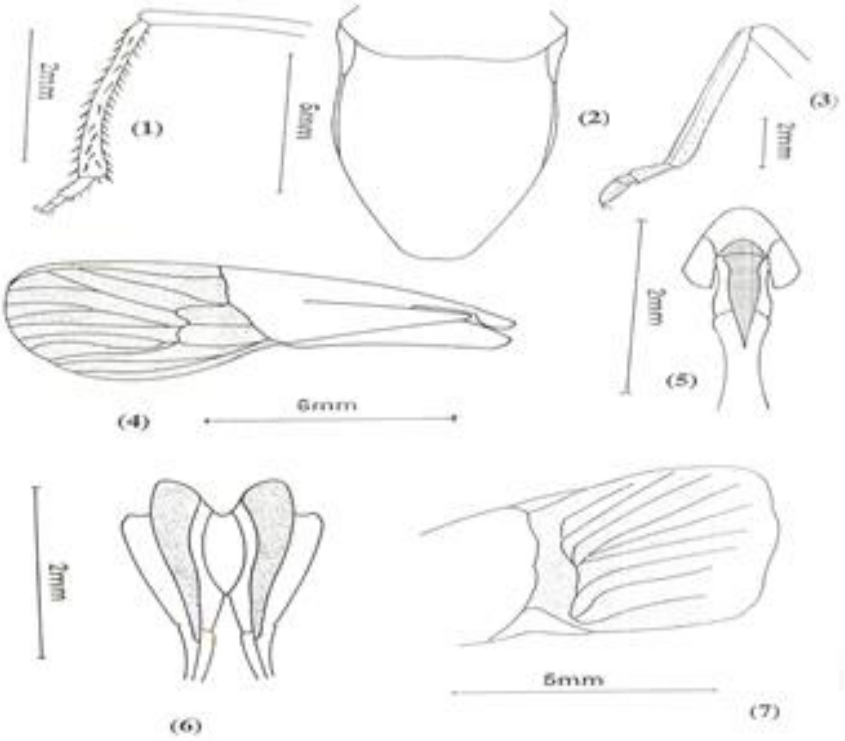
3. Eckerlein,H & Wagner,E.(1969): Die Heteropterenfauna Libyans.Acta.Ent.Mus.Nat.Prge,38

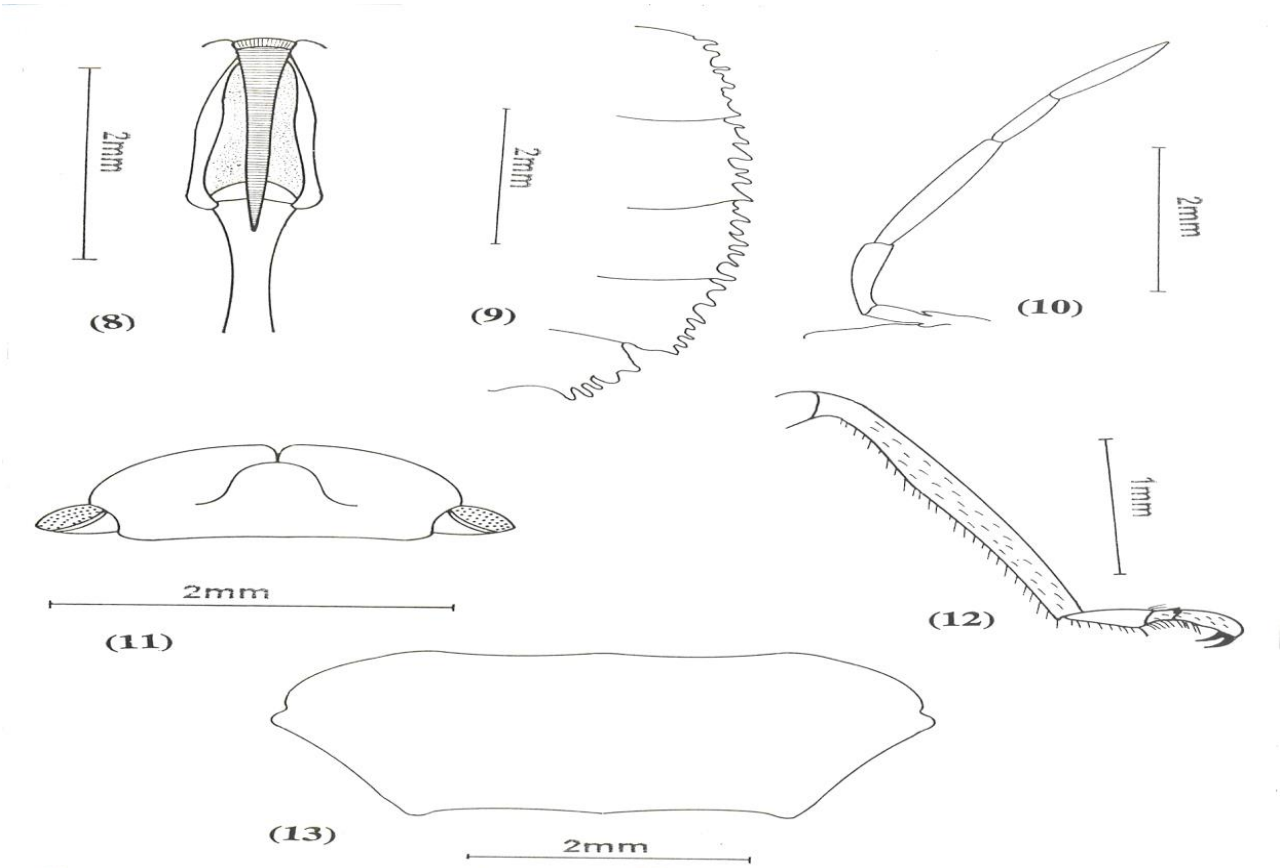
4. El-Meghrabi,M.S.(1999):Field and Systematic studies on the family Pentatomidae (Order Heteroptera) from Egypt,Ph.D.Thesis,Faculty of science,Entomology department,Cairo University,383pp.

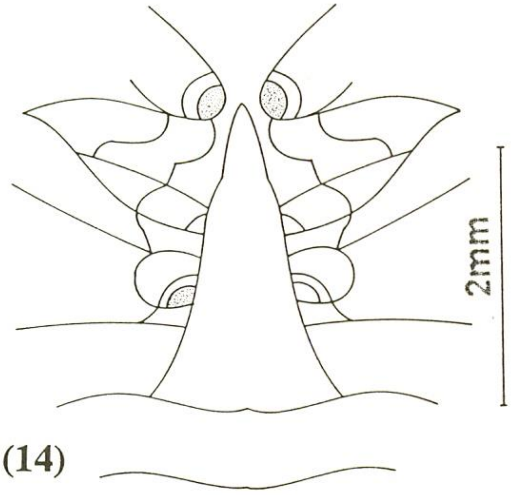
5. El-Meghrabi,M.S.((2009):Survey of some Heterotopous insects in Libya.Journal of Productivity and Development, 14(3):747-758.Zagazig University, Egypt.

6. El-Meghrabi,M.S(2009):A preliminary survey of insect species at El Kufra and Jabel El Uweinat in Libya.A rb J.Pl.Prot.Vol.27,SpecialIssue(Supplement) ,October 2009 .

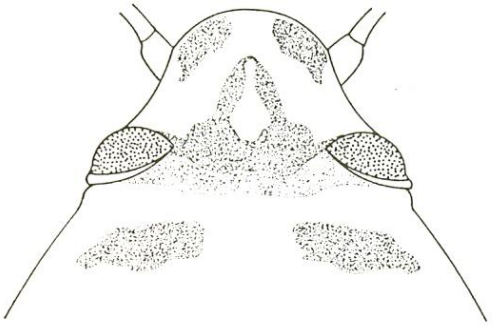
7. Zavatari ,E. 1934 : Prodromo della Fauna della Libia .Pavia,Co-operativa, VII,123p



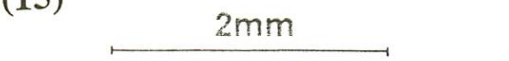

2mm
(8)
2mm
(9)
2mm
(10)
2mm
(11)
1mm
(12)
(13)
2mm

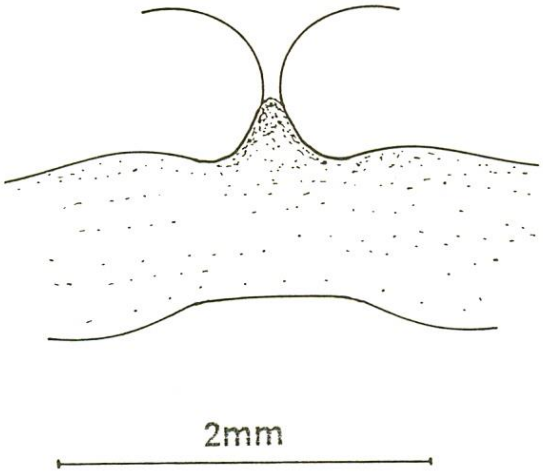


(14)

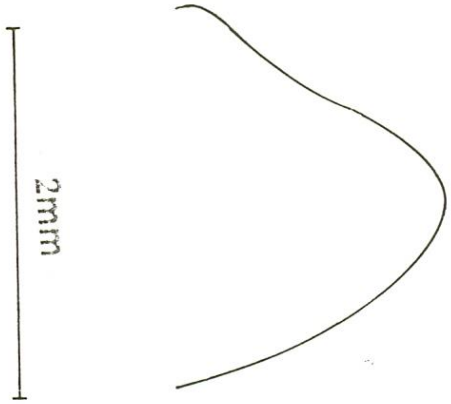


(15)

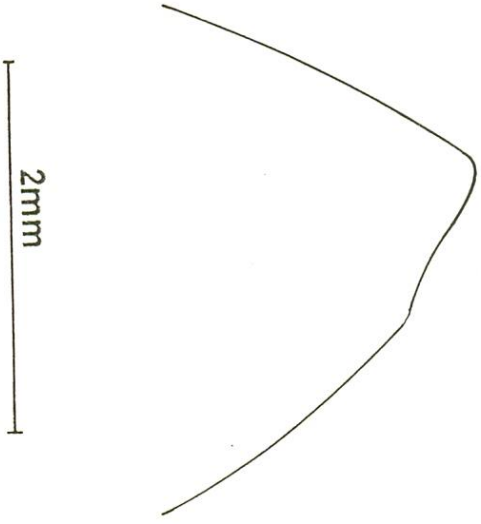




(16)



(17)



(18)

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

A Review Latent Fingerprint Detection using Automated Fingerprint Identification System Application: Evaluation

Awad F. Elsheikh[a]
Email: dr.awad.f.elsheikh@lab.edu.ly

Walid M. Hadiah[b] **(Correspondence)**
Email: wamh72@gmail.com

Adel M. Najar[a]
Email: adel.najar@uaeu.ac.ae

[a]Department of Chemistry, Faculty of Science, Libyan Academy Benghazi
[b]Ministry of Interior, Criminal Investigation Department, Benghazi, Libya

Abstract

Automatic fingerprint identification system (AFIS) has become an urgent need for production and life, authentication technology has gained worldwide attention because of its high reliability, fingerprint recognition technology applicable to the social security system, public health, pensioners, as well as those who participate in elections, as well as those who apply for visas to enter the country must strictly define the protection of a person's identity and prevent the phenomenon of false pretense to solve this long-standing baffling problem. Based on the outstanding fingerprint identification algorithm, it is optimized algorithm, using the fingerprint identification and integrated circuit (IC) card combination method to realize the distributed fingerprint authentication system combination. This paper provides an extensive review of development the applications of automated fingerprint identification system and benefit from it in all aspects related to security affairs and forensic offenses.

Keywords: Fingerprint; forensic; biometry; applications; Identification.

1. Introduction

Prior to the industrial revolution and the mass migrations to the cities, populations lived mostly in rural communities where everyone knew everyone else and there was little need for identification [1]. But in recent years, the world has witnessed a remarkable development in various scientific and technical fields, including biometric sciences. Where biometrics has gained immense significance and confidence across the globe for accurately identifying and authenticating an individual. Biometrics are unique biological characteristics, such as fingerprints, hand geometry, face, voice, iris, gait, keystroke dynamics, signature that can be used for automated recognition (Figure 1) [2].

As cities became crowded and evolution, crime rates soared and criminals flourished within difficulty revealing their identity. Identification systems—rogues' galleries, anthropometry, Bertillon's "portrait parlé", and the Henry system—emerged and quickly spread worldwide at the end of the 19th and beginning of the 20th century.

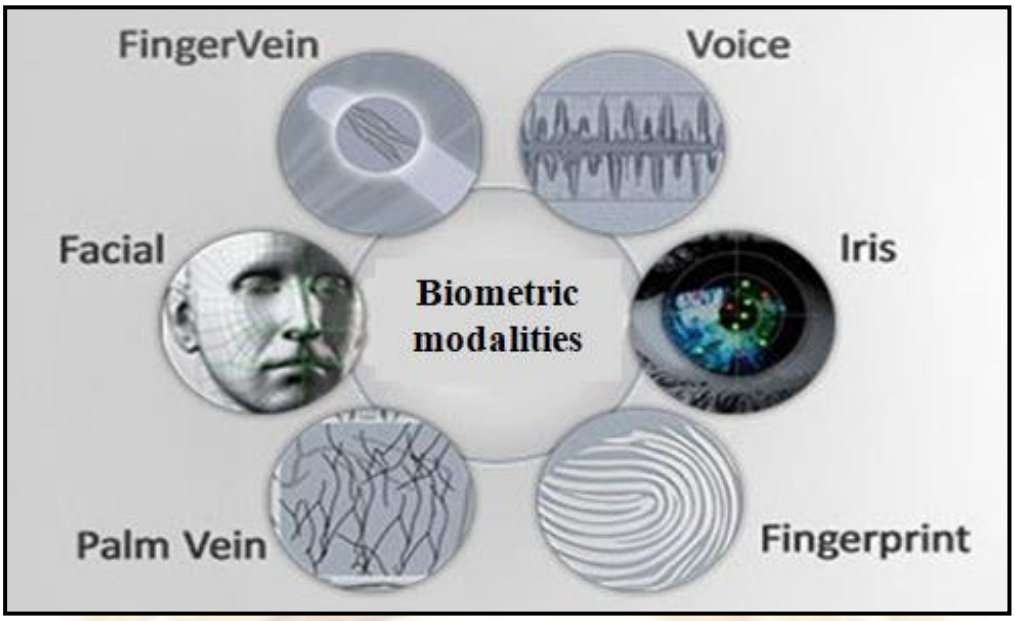


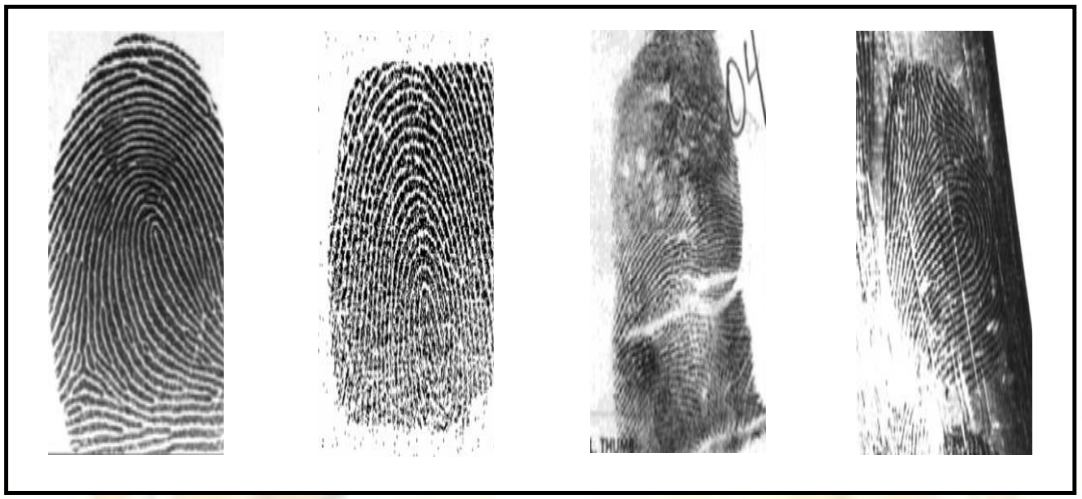
Figure 1. Biometric modalities.

The late 1960s and early 1970s witnessed unprecedented rise in crime rates, but this era happened to coincide with the development of the silicon chip. Accordingly development in biometric technologies. It is more integrated with many applications making operations, transactions and everyday life both safer and more convenient. Several areas currently deploying biometric technology are airport and border security; time and attendance systems; forensics and law enforcement; commercial sector; mobile biometrics; physical access control and surveillance. The challenges inherent in identification systems seemed ready-made for the solutions of automatic data processing, and AFIS—Automated Fingerprint Identification System—was born [1].

Biometrics have been used in forensic applications for a long time [4]. Fingerprint is a widely used biometrics [2]. A fingerprint is an impression left by the friction ridges of a human finger. The recovery of partial fingerprints from a crime scene is an important method of forensic science, which known as the latent fingerprints. However, fingerprints weren't used as a method for identifying criminals until the 19th century [8]. Moisture and grease on a finger result in fingerprints on surfaces such as glass or metal. Deliberate impressions of entire fingerprints can be obtained by ink or other substances transferred from the peaks of friction ridges on the skin to a smooth surface such as paper. Fingerprint records normally contain impressions from the pad on the last joint of fingers and thumbs, though fingerprint cards also typically record portions of lower joint areas of the fingers.

Human fingerprints are detailed, nearly unique, difficult to alter, and durable over the life of an individual, making them suitable as long-term markers of human identity. They may be employed by police or other authorities to identify individuals who wish to conceal their identity, or to identify people who are incapacitated or deceased and thus unable to identify themselves, as in the aftermath of a natural disaster. Galton was a eugenicist who collected measurements on people around the world to determine how traits were inherited from one generation to the next. He began collecting fingerprints and eventually gathered some 8,000 different samples to analyze. In 1892, he published a book called

"Fingerprints," in which he outlined a fingerprint classification system, the first in existence [8]. The system was based on patterns of arches, loops and whorls. Some samples of the latent fingerprints (LF) of diverse quality (good, bad and ugly) are shown in Figure 2. These finger impressions are often not directly visible [5].



The number of criminal cases increases with the rising crime over time and hence, it becomes difficult to maintain and search these 10-print cards manually. With the evolution of technology, the Automated Fingerprint Identification System (AFIS) is developed. AFIS refers to a computer system developed to aid the process of maintaining, searching and matching fingerprints by digitizing the 10-print cards in computerized databases. Due to AFIS systems, it is now possible to decidedly identify persons and find the perpetrators of crimes in a short period of time. Like these systems enable, through simpler, more safe, new and quality work, compliance with international norms and standards [6,7]. Table 1 shows the comparison of before and after the development of AFIS.

Table 1

Comparison of before and after the development of AFIS [3].

	Before AFIS	After AFIS
Storage	Fingerprint 10-print cards are used to preserve the fingerprints.	Fingerprint samples are digitally stored on redundant array of independent disks (RAID).
Acquiring	Fingerprints on 10-print cards are acquired using ink, slab and roller.	Fingerprints are acquired through live scanning using fingerprint sensors.
Feature marking	Fingerprints features are classified and marked manually.	Fingerprint features (minutiae points) are automatically extracted using the coder.
Analysis	Fingerprints are researched and analyzed manually.	Fingerprints are researched and analyzed automatically.
Searching databases	Possible to search only local files.	Possible to search local, state as well as national database.
Response time	It took some days or hours to generate a response.	It takes a few minutes to generate a response.

As a result of the importance of reliable identification of persons, this is the basis of the national security and safety of every country. Thus, this paper presents a comprehensive review of the application involved in developing an automated system for latent fingerprint (LF) identification.

2. Method of Preparing the Fingerprints for input to AFIS

The technique of fingerprinting is known as dactyloscopy [8]. Until the advent of digital scanning technologies, fingerprinting was done using ink and a card. Investigators use different methods including specialized dusting powders, chemical or optical methods for developing these located fingerprints depending upon the surface on which it has been found [4].

To make an ink fingerprint, the person's finger is first cleaned with alcohol to remove any sweat and dried thoroughly. The person rolls his or her fingertips in ink to cover the entire fingerprint area. After that, each finger is rolled onto prepared cards from one side of the fingernail to the other. These are called rolled fingerprints. Finally, all fingers of each hand are placed down on the bottom of the card at a 45-degree angle to produce a set of plain (or flat) impressions. These are used to confirm the precision of the rolled impressions [8, 9].

Nowadays, digital scanners capture an image of the fingerprint [1, 4, 6-10]. To make a digital fingerprint, a person places his or her finger on an optical or silicon reader surface and holds it there for a few seconds. The reader converts the information from the scan into digital data patterns. The computer then maps points on the fingerprints and uses those points to search for similar patterns in the database. Then the fingerprint is analyzed as there are two types of prints: 1- *Visible prints*; are make on a type of surface that creates an impression, like blood, dirt or clay. 2- *Latent prints*; are made when sweat, oil and other substances on the skin reproduce the ridge structure of the fingerprints on a glass, murder weapon or any other surface the perpetrator has touched [12]. These prints can't be seen with the naked eye, but they can be made visible using dark powder, lasers or other light sources. Also, it can be "lift" these prints with tape or take special photographs of them [4, 8, 9]. After that, these prints are digitized by scanning the fingerprint card. Photographed fingerprints or the prints obtained by digitizing the fingerprint card can be further enhanced to get a clearer image and fed as an input to the AFIS. Figure 3 demonstrates the different stages involved in preparing the fingerprints, which will be available as input to AFIS.



Figure 3. An illustrative diagram of the stages involved in preparing latent fingerprints from crime scene to AFIS.

3. Modern Fingerprinting Techniques and Algorithms

Fingerprint identification is based on two primary factors; uniqueness and permanence. Due to the increasing interest in the visual matching of fingerprints with various characteristics, the boredom of the monotonous nature of manual work, and the increasing workload due to the increased demand for fingerprint recognition services, which required the work of a lot of research and studies to obtain fingerprints through electronic media and automate the allocation of fingerprints on The basis of digital representation of fingerprints [1]. In consequence of this research, a lot number of computer algorithms have been developed during the past three decades to automatically process digital fingerprint images. An algorithm is a list set of instructions, used to solve problems or perform tasks, based on the understanding of available alternatives, will terminate in a corresponding recognizable end-state and output. A computer algorithm is an algorithm coded in a programming language to run on a computer. Depending upon the application, these computer algorithms could either assist human experts or perform in lights-out mode. A lights out data center is an isolated computing or server room that is managed remotely and keeps human access to a bare minimum. Lights out data centers can also be referred to as a dark or darkened data center. These algorithms have greatly improved the operational productivity of investigators and reduced the number of fingerprint technicians needed. Though, algorithm engineers specified and investigated the following five major problems in designing automated fingerprint processing systems: digital fingerprint acquisition, image enhancement, feature (e.g., minutiae) extraction, matching, and indexing/retrieval [1, 9, 16].

Accordingly, technology has developed what is known as AFIS. The AFIS includes two major sorts of searches, ten-print search and a latent search. As the quality of both types depends on the fingerprint expert. With technological development, the ten-print identification process of AFIS is fully automated with improved accuracy and throughput, which leads to its wider use [7, 12]. Depending on the periodic evaluations confirmed by the National Institute of Standards and Technology (NIST), the False Negative

Identification Rate (FNIR) is reported as 1.9% and False Positive Identification Rate (FPIR) is reported as 0.1% for matching rolled and slaps prints. In contrast to this, according to the evaluation performed by the NIST for latent fingerprints (ELFT-EFS), Rank-1 Identification Rate is 67.2% for searching 1114 latent prints against 100,000 reference images [4]. Before starting the AFIS process, the latent fingerprint must be developing so that it can be seen with the naked eye. There are many ways to develop a latent fingerprint and they all depend on the nature of the surface from which the print is to be developed [9]. Usually, there are two types of surfaces, specifically porous and non-porous.

3.1. Development of porous surfaces

Porous surfaces absorb water and water soluble deposits in the sweat very quickly after deposition. Examples: paper, checks, currency, fabrics, untreated wood etc [12, 13]. The dusting method using powders is not much appropriate and effectual on porous surfaces such as cloth, wood, paper [4]. Many methods used to detect latent fingerprints on porous surfaces such as paper exploit the reactivity of amino acids with a number of different reagents, including ninhydrin and lawsone (2-hydroxy1,4-naphthoquinone; HNQ). HNQ, also known as hennotannic acid, is a natural yellow-orange dye present in the leaves of henna plant (Lawsonia inermis) as well as in the flower of water hyacinth (Eichhornia crassipes) [14]. Figure 4 shows used azo dye to develop wet fingerprints [15].

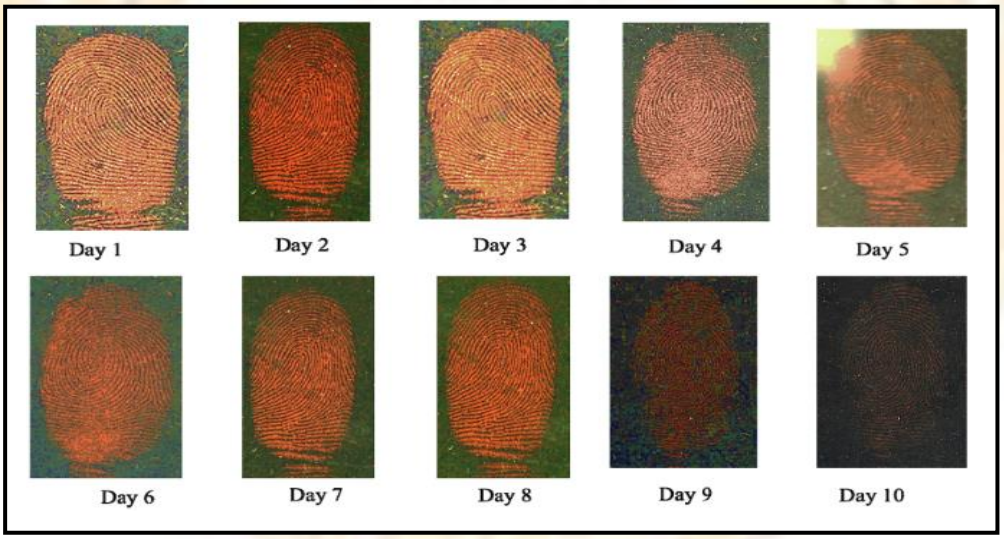


Figure 4. Developed wet fingerprints using azo dye.

3.2. Development of non-porous surfaces

Non porous surfaces do not absorb. These surfaces repel moisture and often appear polished. They include glass, metal, plastics, painted wood, and rubber. Latent prints on these substances are additional vulnerable to damage since the fingerprint residue resides on the external surface [4, 12, 13]. Processes for latent fingerprint development are generally categorized as powder method, chemical method and optical method. Different types of powders such as white, silver/grey, bi-chromatic, black, fluorescent, magnetic, black charcoal powder, marigold powder, mustard oil soot, red chilli powder and turmeric

powder are available for conceiving the latent fingerprints [4, 12]. Figure 5 illustrates used azo dye to develop latent fingerprints on different surfaces [15]. Vacuum Metal Deposition (VMD), Cyanoacrylate fuming and Multi-metal deposition (MMD) are some popular chemical methods for developing latent fingerprints [13]. In addition, there are a number of less destructive contact-less acquisition methods for instance a Reflected Ultra Violet Imaging System (RUVIS) and EVISCAN system for developing the latent fingerprints by exploiting the optical properties [1, 4].

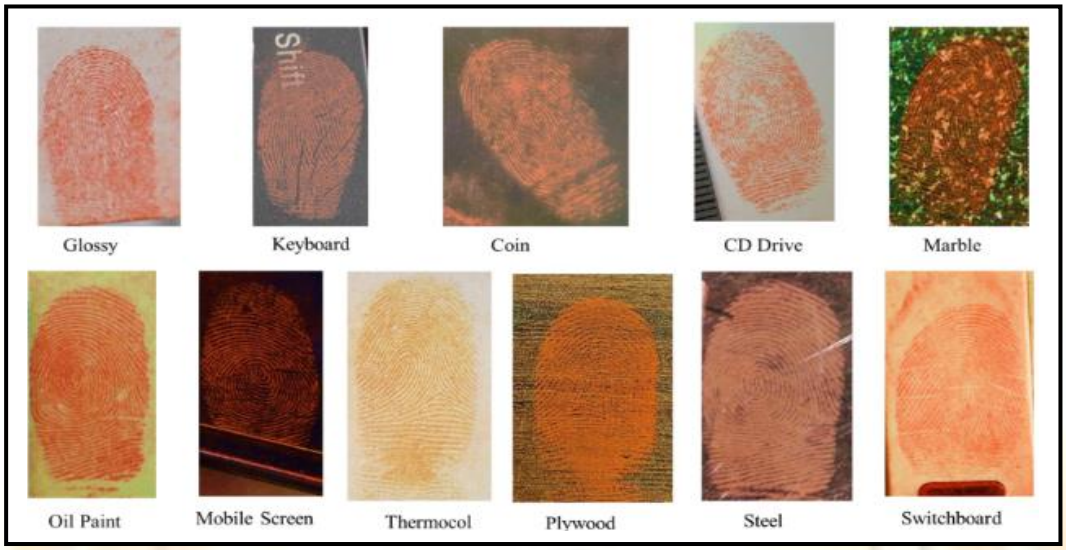


Figure 5. Developed latent fingerprint on 11 different surfaces by azo dye.

Nano technology methods Highly applied for porous, nonporous and wet surfaces by using Nano technology method we can test latent fingerprints on several surfaces if we take modern method like multi metal deposition method the advantage of multi metal deposition method is it can analyses the fingerprint donor is smoker or not, and multi metal deposition method have capable to analyze the fingerprint donor is drug addict or not [17].

It can be concluded that both substrate and chemical technique targeting a variety of porous and non-porous surfaces was carried have a significant influence on final ridge detail yielded. Knowing which technique to use, will ensure that fingerprints are developed using the method which will yield best possible results [13]. After developing the latent prints using a suitable method, these prints are lifted or captured for analysis and identification process (AFIS).

4. Automated latent fingerprint identification system

Automated Fingerprint Identification System (AFIS) for latent prints includes human intervention for feature marking and verification. A many of studies is going on improving a 'lights-out' latent fingerprint identification system (Figure 6).

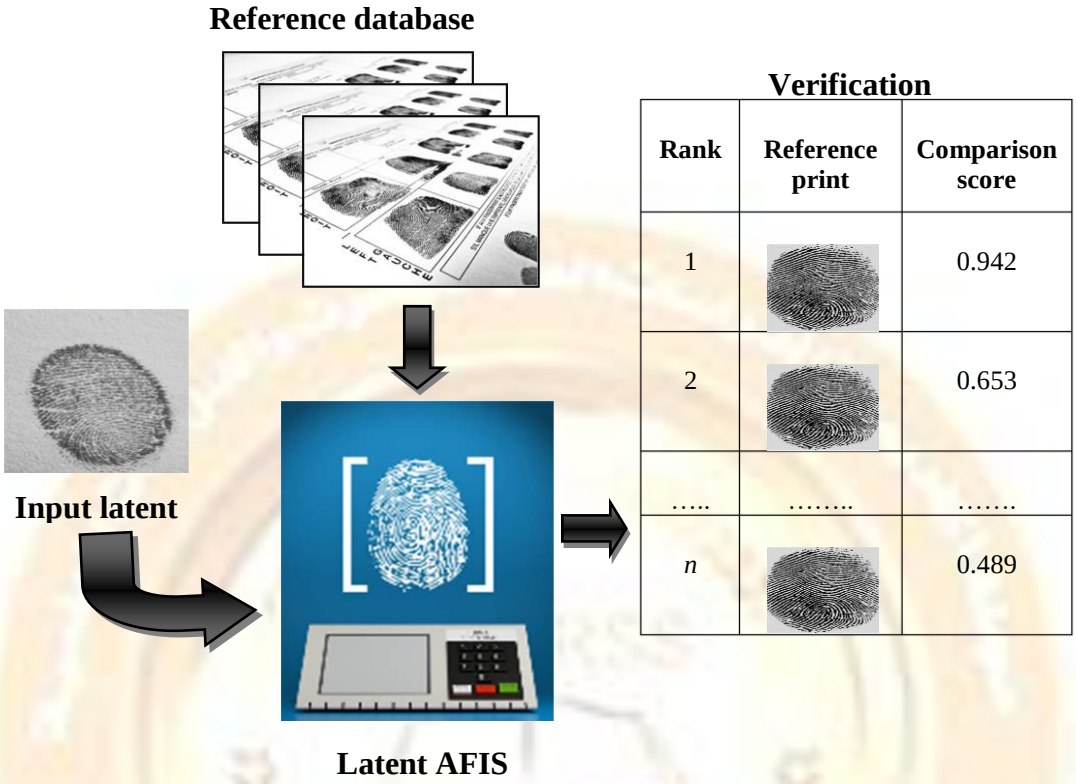
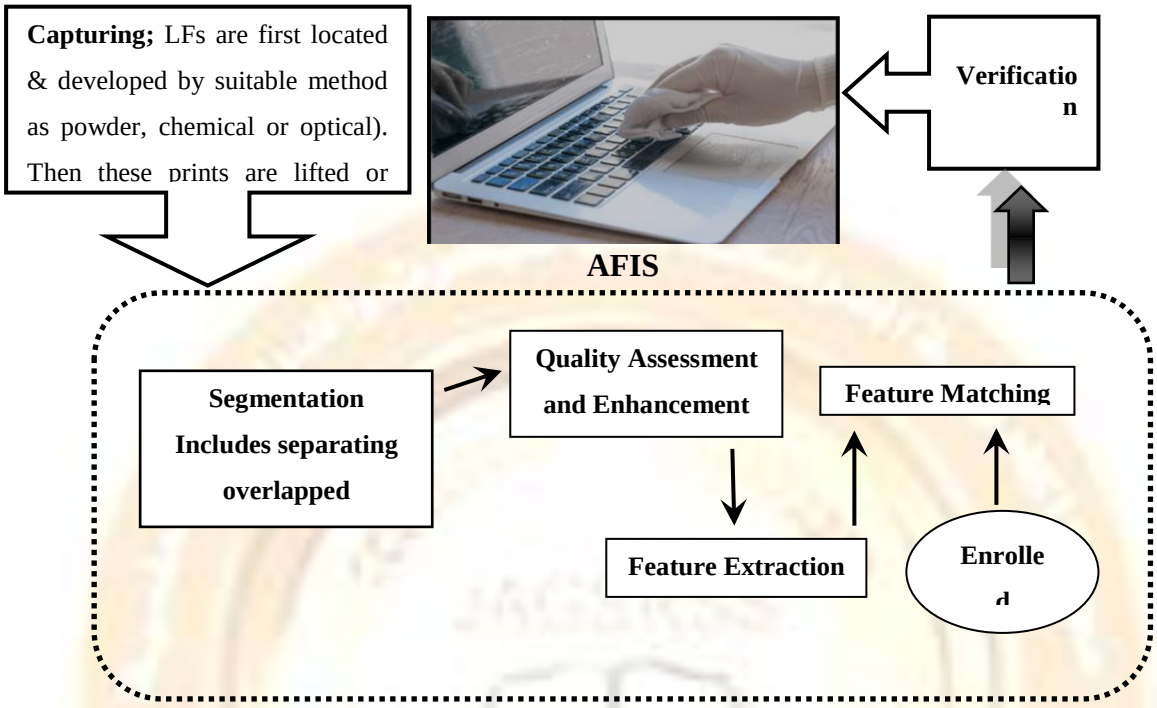


Figure 6. Automated latent recognition framework (AFIS).

In general, the process of an automated latent fingerprint identification system can be divided into four sequential processes, specifically "segmentation; quality assessment and enhancement; quality extraction and matching" as shown in Figure 7 [4, 7, 10, 16]. Techniques proposed by eminent researchers for various processes of the automatic latent fingerprint identification system are described below.



Finger 7. Processes included in AFIS

4.1. Latent fingerprint segmentation

Latent fingerprints (LF), also called fingermarks, are friction ridge impressions shaped as an outcome of someone touching a surface, chiefly at a crime scene [18]. The method of separating the fingerprint portion from the entire captured image is recognized as segmentation (Latent cropping). It is the crucial first step and one of the challenging stages of the latent recognition algorithm (AFIS) [4, 18]. Accurate segmentation of fingerprint immediately influences the process of feature extraction as improper segmentation would result in the extraction of false fingerprint features. Fingerprints generally possess regional uniformity having a uniform pattern within a small window termed as 'Quasi-global' property of a fingerprint ridge/valley pattern. This property is utilized by Karimi-Ashtiani and Kuo to propose a segmentation technique that is robust to gradient deviation. Local orientation and frequency components of a fingerprint ridge/ valley pattern in small windows (blocks) are computed and are reliably assessed using a distance function. Distance value less than the threshold is classified as a fingerprint region, whereas the distance values more than the threshold is classified as a background region [4]. Compared to rolled and plain fingerprints (or exemplar fingerprints), which are acquired in an attended mode, latents are typically of poor quality in terms of ridge structure, containing background noise and non-linear distortion (see Figure 8) [19].



(a) rolled fingerprint (b) plain fingerprint (c) latent fingerprint

Figure 8. Types of fingerprint images as show LF with foreground (friction ridge pattern) with presence of different types of noise and distortion.

LF segmentation depended on two different ways: (i) fully convolutional neural networks (FCN) based and (ii) object detection based. FCN based segmentation consists of a series of nonlinear filters based on relative spatial information in a sequence of layers. On the other hand, detection based segmentation first finds a core and then branches out in parallel to construct pixel-wise segmentation from regions of interest returned by previous detection [18].

Kai *et al.* [19] proposed an automatic latent segmentation and enhancement algorithm based on image decomposition and coarse to fine ridge structure dictionaries. Experimental results on two different latent fingerprint databases, NIST SD27 and WVU DB, in conjunction with three different COTS matchers show that the proposed algorithm is able to improve the performance of two COTS tenprint matchers and can even boost the performance of a state-of-the-art latent matcher by weighted match score fusion. However, the proposed algorithm still does not work well on very poor quality latent fingerprint images.

Dinh-Luan *et al.* [20] have used a framework called SegFinNet for latent segmentation. It utilizes a fully convolutional neural network and detection based approach for latent fingerprint segmentation to process the full input image instead of dividing it into patches. Experimental results on three different latent fingerprint databases (i.e. NIST SD27, WVU, and MSP database) show that SegFinNet outperforms both human ground truth cropping for latents and published segmentation algorithms. This improved cropping, in turn, boosts the hit rate of a state of the art COTS latent fingerprint matcher.

Heeseung *et al.* [21] proposed a new latent fingerprint segmentation algorithm that identifies the region of interest, namely the friction ridge pattern, and suppresses the background. The segmentation algorithm utilizes both ridge orientation and frequency features. Experimental results on two latent print databases were provided. The matching performance of a commercial matcher is improved by utilizing the segmented latent fingerprints compared to the case of using original latent image without segmentation on NIST SD27. Though, for poor quality latent fingerprint images, the automatic segmentation remains a challenging problem.

4.2. Separating overlapped latent fingerprints

Existing ridge extraction algorithms work very well when ridge structures are well defined or the noise in fingerprint image is not significant. However, there exist many challenging situations, overlapped fingerprints being part of them, as show Figure 9, where state of-the-art matchers do not perform very well.

Overlapped images are mainly encountered in latent fingerprints lifted from crime scenes. When the same surface is affected by two fingers, the developed latent image may contain overlapped fingerprints. Overlapping may also take place in live-scan fingerprint images when the surface of fingerprint sensors contains the residue of fingerprints of previous users [22].



Figure 9. (a) Overlapped fingerprint image and (b) its skeleton image extracted by a commercial fingerprint recognition algorithm.

Fanglin *et al.* [22] proposed a novel algorithm for separating overlapped fingerprints. By applying a relaxation labeling method on the initial orientation field obtained by local Fourier analysis, we extract the two component algorithm will enable automatic fingerprint recognition systems to process and match overlapped fingerprints and will be a valuable tool for latent fingerprint examiners to mark features in latents.

In another study, Dongheon *et al.* [23] suggested method introduces end-to-end separation of overlapped fingerprints using deep learning. Our neural network, FinSNet, separates the central, vertically aligned fingerprint from other fingerprints and background images through a single inference. The affine transformation to erect and center the target fingerprint is the major for enabling end-to-end separation because it helps the neural network distinguish the separation target from various types of noise. We verified the separation performance of FinSNet utilizing the Tsinghua overlapped latent fingerprint dataset and the Tsinghua simulated overlapped fingerprint dataset in our evaluation. We feel that the proposed deep learning method could inspire further developments in overlapped fingerprint separation.

4.3. Latent fingerprint quality enhancement

LFs are often not directly apparent unless some physical or chemical technique is applied to enhance them. Since the early 20th century, LFs have served as important evidence for investigators to apprehend and convict criminals. Compared to fingerprints captured using inking or livescan techniques (see Figure 10), the quality of most latent fingerprints is very low, with unclear ridge structure, uneven contrast, and overlapping

patterns, such as printed letters, handwriting, or even other fingerprints. On account of the poor image quality, features (such as minutiae) in latents need to be manually marked by latent examiners so that they can be searched against large fingerprint databases by automated fingerprint identification systems (AFIS) [24].



(a) (b) (c)

fingerprint, (b) live-scan fingerprint, and (c) latent fingerprint.

Inspired by spelling correction techniques in natural language processing, Jianjiang *et al.* [24] have proposed a robust orientation field estimation algorithm for latent fingerprint enhancement. A simple local estimation approach is used to obtain an initial orientation field of the latent fingerprint. For each patch in the initial orientation field, candidate patches are found in an orientation patch dictionary learnt from a set of true fingerprint orientation fields. The final orientation field for the latent is obtained by finding the combination of candidates that minimizes an energy function. The experimental results on the challenging NIST SD27 latent fingerprint database showed that the proposed algorithm outperformed two well-known orientation field estimation algorithms. With a minor modification, the proposed algorithm can also estimate the orientation field of overlapped latent fingerprints and its performance is comparable to the state-of-art special purpose algorithm.

4.4. Latent fingerprint feature extraction

Fingerprint features are fundamentally classified into three broad classes [1, 4]. These classes are described below and are shown in Figure 11.

- Level-1 feature: This includes fingerprint ridge flow (ridge orientation field and pattern type) and singular points (core and delta). These features are generalized and are not unique to each finger. Thus, these features are used for indexing and classifying the fingerprint depended on the ridge flow pattern.
- Level-2 feature: This contains special features on the fingerprint ridges known as minutiae points. These are of two sorts, namely ridge endings and ridge bifurcations. These features can be extracted from the standard 500 ppi images.
- Level-3 feature: These are the dimensional features of the fingerprint ridge, which involves pores, dots, recipient ridges and shape of the ridge. These are highly

special features and could be extracted from images having a high resolution (at least 1000 ppi).

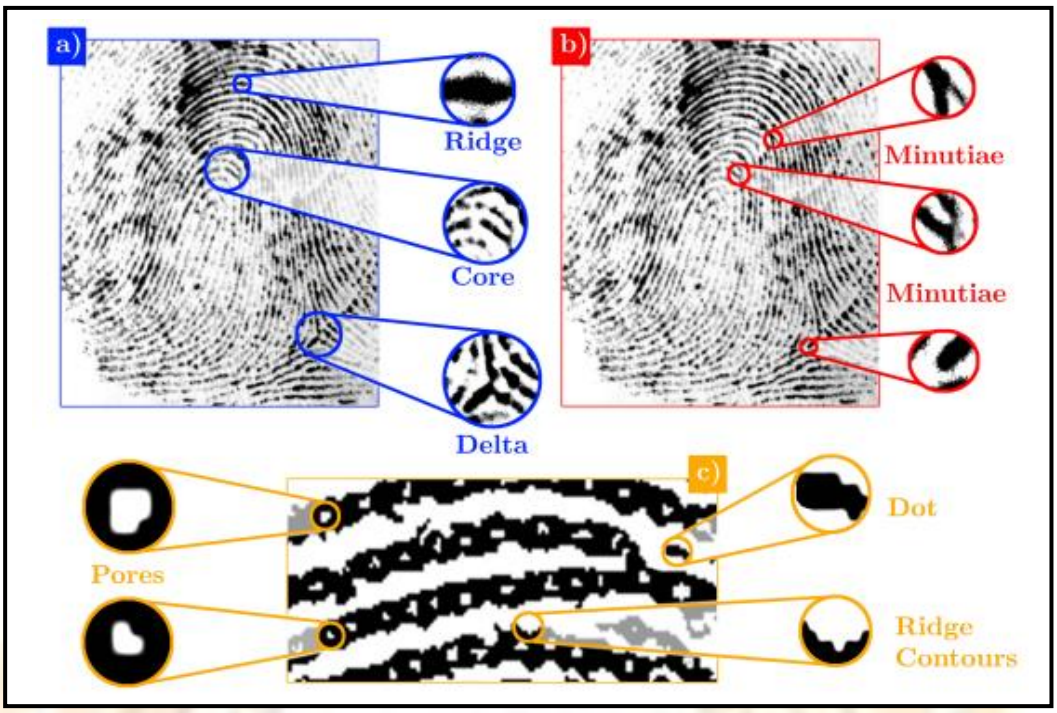


Figure 11. Fingerprint features. a) Level 1: Core, delta, and ridges. b) Level 2:Minutiae. c) Level 3: Pores, dots, and ridge contours.

The AFIS usually makes use of level 1 and level 2 features of the fingerprint for identification. However, features of level 3, which include pores, dots and incipient ridges could be used to establish an identity where there is less number of minutiae points. Thus, this could also help in increasing the identification accuracy of the system [4, 25]. In a LF identification pipeline, the fingerprint feature representation constitutes a connecting data representation between the fingerprint feature extraction stage and the matching stage (observe Figure 12). The AFIS for feature extraction to a representation of the fingerprint features from raw digital images. Next, the matching algorithms compare the latent fingerprint against multiple impressions using the same feature representation for the impression and the latent fingerprint to return sorted score values [25, 26].

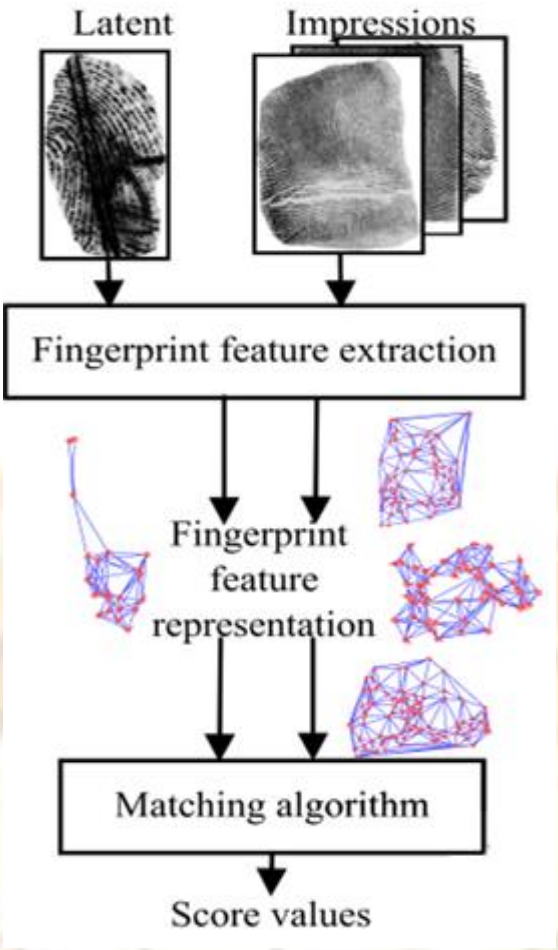


Figure 12. Pipeline of a Latent fingerprint feature extraction for AFIS.

Jain *et al.* [4] propose an automatic fingerprint matching hierarchical framework by applying level 1 (orientation field), level 2 (minutiae points) and level 3 (ridge contours and pores) features. The authors concentreted on level 3 features as they share in important information for distinct latent fingerprints. Level 1 features are extracted from the template and query fingerprint images. A score is generated after comparing the two images. If the score is more than a pre-defined threshold (i.e., the two images have a comparable orientation), then further, level 2 features are extracted. The matching process completes if the total number of matched minutiae is greater than 12, failing to which the matching process proceeds further to level 3 features. These features are matched locally using the Iterative Closest Point (ICP) algorithm and a match score is generated. However, the authors have not worked on latent images rather have considered plain highresolution fingerprint images.

Danilo *et al.* [25] establish that minutia descriptors are the most generally applied fingerprint feature representations for fingerprint verification and latent fingerprint identification. Hence, they developed an evaluation protocol to compute the identification rates of these nine minutia descriptors in the NIST SD27 database. Where the results showed that ridge count and minutia type are suitable features for latent fingerprint identification by comparing the identification rates of the minutia descriptors proposed by Jiang and Yau and Jea and Govindaraju in our evaluation protocol. However, ridge

frequency does not improve the performance for latent fingerprint identification when locally matching latent fingerprints in the NIST SD27 database, according to the identification rates of the minutia descriptors proposed by Tico and Kuosmanen and by Feng.

Wahhab *et al.* [27] Through this paper they come out with the conclusion that, for the purpose of verifying the identity of an individual using a fingerprint, the algorithm must pass through several stages, first one Image acquisition (image fingerprint) through sensors. then, Image Processing improving the image like, Gabor filter image processing and fingerprint alternative algorithm image processing, after that fingerprint identification Fingerprint Matching comparing the points on the template, implies obtaining two scanned images of fingerprints, the comparison is performed when the image passed the scanning. Mark the points on the print, then compare them with the general pattern. Decision on identification of fingerprint are taken after comparing the points on the template, thus we obtained the algorithm to prove the identity of the individual using a fingerprint.

4.5. Latent fingerprint matching

Matching latent fingerprint involves finding the mated match of an unknown LF found at the crime scene from the fingerprint database maintained via the investigators. Jain *et al.* [4] proposed a LF matching system wherein along with minutiae, some additional fingerprint features are used for matching latent prints such as orientation field and quality map.

Anil and Jianjiang [28] have urbanized a novel filter-based representation technique for fingerprint verification. The technique uses together the local and global characteristics in a fingerprint image to confirm an identity. Every fingerprint image is filtered in a number of directions and a fixed-length feature vector is extracted in the central region of the fingerprint. The primary advantage of this technique is its computationally attractive matching/indexing capability. Further, such technique to feature extraction and matching is more amenable to hardware implementation than, say, a string-based fingerprint matcher a reasonable accuracy. Also multiple frames could also be used to obtain multiple representations for a more robust performance.

Katy and José [29] proposed novel fingerprint features for partial to full fingerprint matching. A triangle-based representation from a new set of points was defined. The experiments were done by the NIST27 latent database. The present work was compared with another approach based on minutiae and reference point and compared with other rank-1 approaches from literature. Results showed the advantages obtained by using the approach introduced. Experimental results proved that the presented approach is robust to the absence of minutiae and the coordinates distortions between the query and the template. The reached accuracy values for each of the three quality levels were increased with respect to the minutiae matching algorithm. The global accuracy is comparable with the best result of the state of the art. Moreover, while the proposal describes the discriminative areas from fingerprints, the amount of features used by the representation is lower than those proposed in other works. Besides, the defined features can be easily extracted from the interaction with experts.

5. Conclusion

The aim of the paper is to review the techniques proposed by a competent authors for developing the AFIS as the individual processes of LF identification. The steps required for preparing the LF before providing as input to AFIS along with the distinct LF development methods for porous and non-porous surfaces are described providing the reader the complete insight of the latent fingerprint development process. After that, for the purpose of verifying the identity of an individual using a fingerprint, the AFIS must pass through several stages, first one Image acquisition (image fingerprint) through sensors. then, Image Processing improving the image like, segmentation processing and overlapped LF processing, LF enhancement and feature extraction, after that fingerprint identification Fingerprint Matching comparing the points on the template, implies obtaining two scanned images of fingerprints, the comparison is performed when the image passed the scanning. Thus, more researches could be made towards improving automated segmentation and enhancement techniques for latent fingerprints. The conclusion of the research is that because of AFIS high reliability and accuracy, fingerprint technology can be applied to many social and health sectors, retirees, as well as those who participate in the elections and those who apply for visas to enter the country extend it.

Acknowledgments

Thanks are due to Libyan Academy Benghazi and to criminal investigation department of the Ministry of Interior.

Compliance with ethical standards

On behalf of all authors, the corresponding author states that there is no conflict of interest. It is hereby confirmed that there are no direct or indirect financial interests or conflict of interest for disclosure by the authors of this manuscript.

References

[1] Kenneth R M, Peter H, Michael M, Salil P, Scott S, (2011). Fingerprint Sourcebook - Chapter 6: Automated Fingerprint Identification System (AFIS). National Institute of Justice, NCJ Number 225326.

[2] Qinghai G, (2014). A Preliminary Study of Fake Fingerprints. I.J. Computer Network and Information Security, 12, 1-8.

[3] Joe C, (2014). Chapter 10 - Biometrics, Fingerprints, and Specialized Databases. Joe Celko's Complete Guide to NoSQL, Pages 129-144

[4] Nancy S, Manvjeet K, Liu X, Sanjeev S, (2020). Automated latent fingerprint identification system: A review. Forensic Science International, 309: 110187.

[5] Paul R, (2017). Expert Evidence and Scientific Proof in Criminal Trials. Routledge, ISBN 978-1351567398.

[6] Vitali K, (2020). Fingerprint analysis (AFIS) and biometric system of identification by fingerprints: issue of artificial papillary pictures. Society and innovations, ISSN 2181-1415.

[7] Natasa P, Snezana S, Radovan R, Vojkan N, Mina P, (2022). Automated Fingerprint Identification System: with and without the Possibility of Correction of a Digitalised Image. Tehnički vjesnik, 29, 6, 2067-2073.

[8] Stephanie W, (2008). How Fingerprinting Works, HowStuffWorks.com <https:// science.howstuffworks.com/fingerprinting.htm> 5 June 2023.

[9] Surachai P, (2010). Method of Fingerprint Identification. Journal of Computer Science, 6 (10), 1062-1064.

[10] Misao K, (1983). Automated Fingerprint Identification System. Journal Of Information Processing And Management, 26(4), 255–265.

[11] Khmila H, Kallel I K, Bossé E, Solaiman B, (2023). An Innovative Possibilistic Fingerprint Quality Assessment (PFQA) Filter to Improve the Recognition Rate of a Level-2 AFIS. Entropy, 25, 529.

[12] Seerat , Vaibhav S, Lav K, Gupta A K, Mishra M K, (2015). Comparative Study of Different Natural Products for The Development of Latent Fingerprints on Non Porous Surfaces. International Journal of Social Relevance & Concern (IJSRC), 3(8), 9-12.

[13] Louise M, Claire S, Anthony S I, Lilian M A, (2015). Chemical Enhancement of Fingerprints on Various Porous and Non-Porous Surfaces. Indian Journal of Forensic Medicine and Toxicology, 9(1), 225–225.

[14] Sreerama L, Hijji Y M, Al-Gunid N M, Gawadi A E,. Development of Novel Reagents for Visualizing Latent Fingerprints. Qatar Foundation Annual Research Conference Proceedings 2016: HBPP2333.

[15] Bhagat D S, Chavan P B, Gurnule W P, Shejul S K, Suryawanshi I V, (2020). Efficacy of synthesized azo dye for development of latent fingerprints on Non-porous and wet surfaces. Materials Today: Proceedings, https://doi.org /10.1016 / j.matpr.2020.05.480.

[16] Kai C, and Anil K J, (1983). Automated Fingerprint Identification System. journal of information processing and management, 26(4), 255–265.

[17] Ambati R B, (2021). Difference between conventional and modern methods for examination of fingerprints. Journal of Forensic Science and Research, 5: 037-040.

[18] Nguyen D L, Cao K, Jain A,. Automatic Cropping Fingermarks: Latent Fingerprint Segmentation. Michigan State University, 2018.

[19] Kai C, Eryun L, and Anil K J, (2014). Segmentation and Enhancement of Latent Fingerprints: A Coarse to Fine Ridge Structure Dictionary. Ieee Transactions on Pattern Analysis and Machine Intelligence, 36(9), 1847–1859.

[20] Dinh-Luan N, Kai C, and Anil K J, (2018). Automatic Latent Fingerprint Segmentation. International Conference on Biometrics: Theory, Applications and Systems, 1–9.

[21] Heeseung C, Maurílio B, Inês Aparecida G B, & Anil K J, (2012). Automatic segmentation of latent fingerprints. International Conference on Biometrics: Theory, Applications and Systems, 303.

[22] Fanglin C, Jianjiang F, and Jie Z, (2010). On separating overlapped fingerprints. International Conference on Biometrics: Theory, Applications and Systems, 6-2.

[23] Dongheon Y, Jaebum C, Juhyun L, Minseok C, Byounghyo L, and Byoungho L, (2020). FinSNet: End-to-End Separation of Overlapped Fingerprints Using Deep Learning. Ieee Access, 8, 209020–209029.

[24] Jianjiang F, Jie Z, and Anil K J, (2013). Orientation Field Estimation for Latent Fingerprint Enhancement. Ieee Transactions on Pattern Analysis and Machine Intelligence, 35(4), 925–940.

[25] Danilo V-R, Miguel A M-P, Raúl M, Octavio L-G, Jorge R, Aythami M, and Francisco H, (2019). A Review of Fingerprint Feature Representations and Their Applications for Latent Fingerprint Identification: Trends and Evaluation. Ieee Access, 7, 48484–48499.

[26] Himanshi and Anit K, (2016). A Study Latent Search and Feature Extraction Techniques used in Fingerprint Recognition. International Journal of Computer Applications, 142(10), 0975-8887.

[27] Wahhab H I, and Alanssari A N, (2018). Survey of Primary Methods of Fingerprint Feature Extraction. Вестник Южно-Уральского Государственного Университета, 18, 140–147.

[28] Anil K J, and Jianjiang F, (2011). Latent Fingerprint Matching. Ieee Transactions on Pattern Analysis and Machine Intelligence, 33(1), 88–100.

[29] Katy C-R, and José H-P, (2019). Latent Fingerprint Matching Using Distinctive Ridge Points. Informatica (Lithuanian Academy of Sciences), 30(3), 431–454.

Recent Advances and Challenges of Unmanned Aerial Vehicles in Traffic Management

Ali Miftah Almabrouk alawway[1] **Mustafa Ahmed Othman Abo Mhara**[2]
Email: ali.m@su.edu.ly **Email**: Mustafaabomhara2018@gmail.com

1. Department of Computer, Faculty of Education, Sirte University
2. Department of Electronics Commerce,Faculty of Economics and Political Science,Bani Walid University.

الملخص

تعد المركبات الجوية الصغيرة بدون طيار (المعروفة أيضًا باسم الطائرات بدون طيار) ضرورية للمدن الذكية وخصوصاً في العقد القادم ليتم دمجها في المجال الجوي لتطوير أنظمة النقل. ومع النمو الهائل في عدد سكان المدن، فإن البنية التحتية للمناطق للمدن في نمو مستمر،فلابد من التركيز علي حلول لانظمة النقل الذكية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة وتحسين النظم البيئية. في الواقع، من المتوقع أن يكون للمركبات الجوية بدون طيار (UAVs) دور حاسم في المدن الذكية المستقبلية، بفضل سماتها الرائعة، على سبيل المثال، الاستقلالية، والمرونة، والتنقل، والارتفاع التكيفي، والأبعاد الصغيرة. تقدم هذه الورقة دراسة للاتجاهات الحديثة فيما يتعلق باستخدام الطائرات بدون طيار في إدارة حركة المرور.

الكلمات المفتاحية: عد المركبات – ادارة حركة المرور – الازدحامات المرورية – كاميرات المراقبة – تدفق حركة المرور – المركبات بدون طيار.

Abstract

Unmanned Aerial Vehicles are necessary for smart cities of the next decade to be incorporated into airspace to advance transportation systems With the exponential growth in the urban population of the country, the Infrastructure of metropolitan areas in constant growth. In order to reach the rising the needs and improvement of healthy urban ecosystems increasingly, the standard of life for residents and communities would they focus on innovative solutions for transport. Unmanned, in fact, it is anticipated that aerial vehicles (UAVs) will have a crucial role in Thanks to their fascinating attributes, future smart cities For example, autonomy, flexibility, mobility, adaptive altitude, and small dimensions. This paper provides a study of recent trends with respect to the UAV utilization in traffic management.

Keywords: Traffic management, Vehicle counting, Traffic congestion, Deep learning, Surveillance camera, unmanned aerial vehicle (UAV), Vehicle detection and Traffic Flow.

1. Introduction

In general, remote sensing refers to any non-contact technique from which the space of the target can be observed. Historically, the term remote sensing has been applied to airborne and satellite systems, usually collecting data via radar and optical sensors. Most recently, all methods of acquisition of photographs airborne survey and photogrammetry, and spatial details. Remote sensing is considered, while Conditions for satellite or airborne remote sensing and Mobile mapping is also used for terrestrial platforms. In addition to platform-based primary classification, the field of operation and the image sensor employed, such as a large-format aerial camera, are distinguishing features of remote sensing technology. The technology employed for remote sensing is characterized by the operational area and the image sensor utilized, which may be a large-format aerial camera. Virtual remote sensing is an ever-evolving technology, driven primarily by the advancement of imaging sensors and the continuously growing Efficiency, including collection, storage and connectivity, of the information infrastructure. Furthermore, as well as the introduction of new platforms, UAS (Unmanned Aircraft System), in particular, other recognized words are UAV (Asokan et al., 2019).

It has become easier for researchers to process images for remote sensing applications, with developments in remote sensing imaging technology and the availability of high-resolution satellite imagery. Today, the support of Unmanned Aerial vehicles simplifies things. Remote sensing, which can precisely detect changes in transport, is one of the main UAV applications (Toth et al., 2016).

Among the most discussed challenges in computer vision is car recognition. Recent developments in deep learning (primarily versions of convolutionary neural networks (CNNs)) have contributed to ground-breaking performance in target recognition with the availability of massive datasets and computational resources (İlker et al., 2020).

Due to the need to speed and accurate the detection of the vehicles in (UAV) images, we need to overcome the high spatial resolution and very few annotations. Although there are various methods of vehicle detection. Deep learning algorithms, particularly YOLOv2 regression-based convolutionary neural networks, have recently achieved fantastic detection efficiency in computer vision. It's best for both accuracy and speed (Kang et al., 2015).

The exponential growth of car travel adds comfort to our lives with the growing number of motor cars in major cities in the interim, day by day, moreover, traffic congestion has emerged as a significant issue. Relevant departments have set up a range of traffic control cameras on major roads, highway toll points, tunnel entrances and exits to track traffic patterns in real-time. However, there could be some blind areas due to the camera being fixed, which can lead to the loss of some significant detail. In comparison, real-time tracking generates an immense volume of data per hour. And if we do not use manual tracking techniques, too much data would still need to be dealt with by intelligent monitoring. UAV is commonly used in the shooting of social production events .Entertainment, transportation and express distribution, food and beverage delivery, electric power inspection, and military surveys are all aspects of daily life. UAV possesses the attributes of rapid response, stability in the air; congestion in road traffic is difficult to impact. For traffic control, it is an optimal option. Using remote UAVs to track air traffic

can monitor traffic in real time and identify traffic collisions in a timely manner. Additionally, it is feasible to dynamically examine and address unauthorized parking and other forms of traffic infringement. The road traffic condition captured by UAV equipped with an imaging system serves as a critical foundation for the traffic service in assessing traffic congestion and addressing traffic accidents(Zhang et al., 2017).

This study is presented as: Section 2 introduces the analysis details of the recent development of the application focused on UAVs in relation to the management of traffic monitoring and highway management facilities. The challenges of UAVs are discussed in Section 3. The paper concludes with section 4.

2. Recent Advancements of UAVs.

2.1.Traffic monitoring management

In order to mitigate congestion and intermediate collection of intersections between the source node and the destination node, it is suggested that an unmanned aerial vehicle (UAV) increase the data packet transmission rate while decreasing reliance on traffic density. This would enhance the versatility of intersection-based routing by enabling data transmission at any time and in any location, irrespective of traffic density. (Jobaer et al., 2020).

Accident detailed investigation; risk management and road network monitoring are used in the road safety-based deployment of UAVs. Since the 1990s, traffic collision scene generation has been researched to aid in photogrammetry crash reconstruction, but there have been many obstacles. That has been overcome by the development of technologies that make them cost-effective, especially with the advent of drones (UAV). The bulk of research activities under this road safety theme are ideas, systems, technological methods and technical developments in image analysis that help to recreate the exact crash scene and thereby assist in accident reconstruction. There is a limited selection of investigations that be categorized under the road safety area. In these experiments, the use of UAVs has allowed detailed Extraction of trajectories of vehicles such that research can be done at a microscopic stage. In addition, there were many limitations from conventional video data collection methods, such as restricted vision due to The height of mounted camera, the camera angle is tilt that produces defects in trajectory accuracy, the absence of physical structures, particularly in areas of interchange where safety issues are more serious (Outay et al., 2020).The traffic police are becoming more fitted with the new technology to make for smoother road traffic. The most used technologies to implement traffic laws remain speed and CCTV cameras. If a driver reaches the speed limit, either a static or handheld speed camera can catch him/her, and if a driver uses a stop sign, a nearby CCTV camera can capture him/her. As time passes, static cameras lose their effectiveness as drivers become accustomed to them and modify their driving behaviors when approaching the area from the angles of the cameras. This inspired the adoption of handheld cameras that can be mounted to ambush drivers at multiple locations (sometimes unknown locations). Nevertheless, the new developments make it possible for speed cameras to be entirely mobile and to work while driving. These state-of-the-art handheld speed cameras are normally embedded in police cars traveling on the road to capture vehicles in the nearby areas that break traffic laws. To manufacture a hovering speed camera or for other

applications involving traffic enforcement, the same technology can be incorporated in a UAV. We should think of fully autonomous UAVs that are capable of executing any or individual duties of traffic police officers. For example, for identity and a normal driving license search, a UAV will fly over a road and stop a particular car. By carrying a traffic light which can be turned to red in front of the car, the UAV can stop a vehicle. For speeding or violating traffic laws, The same UAV is capable of capturing any vehicles flying over a highway. The problem of restricting the maximum speed of a UAV can occur here. A fast car on a highway that runs. By making the UAV travel at high altitude to get an outline, which compensates for the speed constraint, this restriction can be overcome (Menouar et al., 2017).

2.2.Vehicle Detection

Most research has concentrated on the use of conventional methods of UAV motion detection to detect tiny artefacts, such as temporal variations and optical flow. For instance, characteristics may be determined by optical flow, and the segmentation of moving objects is accomplished by the background subtraction method. In these procedures, moving cameras, complex surroundings, and small objects are all taken into consideration, so both speed and precision perform well. These motion recognition techniques were, however, unable to identify objects of a certain kind. In recent years, the methods of identification based on deep learning have accomplished a major breakthrough. Two branches of this are the two-stage tactics and the one-stage strategies. The detection is classified into two stages, area proposal generation and classification, with regard to the two-stage algorithms represented by R-CNN and fast R-CNN. They concentrate on improving the precision of detection while losing the speed of detection (Zhao et al., 2019).

A multi-vehicle UAV-based identification and monitoring system is suggested in (Xiang et al., 2018), it is used in accommodate both fixed, shifting backgrounds and in vehicle counting. Next, the UAV gathers and transmits image sequence to the detector, which is split into two parts: the static background and the moving background. All vehicles identified are monitored by the tracker to validate the specific identification of the vehicles in the long-sequence video. A multi-object management module is designed to handles the tracked vehicles under a single module and provides status details of each tracked vehicle for eventual intelligent analysis in order to effectively handle the tracked vehicles and prevent tracking chaos. In addition, to increase the performance of computation, they integrate Technology for concurrent processing into the multi-objective management module. In short, four components are primarily used in their method: moving-vehicle identification, multi-vehicle monitoring, multi-vehicle control module, and vehicle counting.

a real-time vehicle detection algorithm suitable for embedded UAV imagery on-board, was introduced in (Seyed et al., 2018). An ablation analysis is conducted to assess the impact of various ShuffleDet modules to address their accuracy and time-efficiency. Their algorithm achieves real-time efficiency by running on NVIDIA Jet-son TX2 at the rate of 14 frames per second, demonstrating high potential for this approach for real-time computation in UAVs. Joint channel shuffling and grouped convolution greatly improve the inference time.

In (Qu et al., 2016) they devised a detection algorithm that employs multi-scale spatial pyramid pooling in conjunction with a deep convolutional neural network (DCNN). They created a fixed length of feature vectors for sampling the characteristic of the patterns with different size. This prevents input images deformation of various sizes from stretching or cropping, thus increasing the detection effect. Additionally, a proposed imaging pre-processing algorithm is presented, which utilizes maximal normed gradient (NG) and incorporates multiple thresholds. Additionally, they retrieved the edges of objects disrupted by detritus in the environment by utilizing this algorithm. In contrast, the reduced number of candidate windows produced by the elevated candidate object extraction algorithm based on the complete binarized NG results in a decreased computational burden. The efficacy of the multi-scale SPP-based DCNN in modifying the multi-scale properties of objects is demonstrated by experimental findings.

2.3.Traffic Flow Analysis

The objective of the study presented in (Chen et al., 2020) is to identify a Safety Space by analyzing actual data, retaining drivers from other vehicles, and employing it as a spatial filter to evaluate conflicts in mixed traffic flows. Image data is acquired by an Unmanned Aerial Vehicle (UAV), from which computer vision methods extract minute characteristics including the shape, location, trajectory, and velocity of the vehicle. The Support Vector Machine (SVM) classifier and the Histogram of Directed Gradients (HOG) function are employed for vehicle identification, whereas the Kalman Filter is utilized to derive the trajectories of vehicles. After calculating these trajectories, the Protection Space is determined. Data for validation purposes are collected at intersections located in Bangkok, Thailand; Taipei, Taiwan; and Mumbai, India. Adequate vehicle identification and monitoring are in place, and the Safety Space surrogate exposes hazardous areas caused by the close proximity of vehicles. A novel and all-encompassing research methodology is presented in (Ke et al., 2019) for the estimation of traffic flow parameters using UAV video. By integrating and modeling four phases, this method resolves the well-known issues of erratic UAV ego-motion, imprecise calculation in congested traffic environments, and high computational complexity. In the first two stages, an ensemble classifier (Haar cascade + convolutional neural network) is constructed to identify vehicles. In the final two stages, a robust approach is developed to estimate traffic flow parameters, drawing upon the principles of optical flow and traffic flow. The ensemble classifier has been shown to resolve the limitations of vehicle detectors designed to detect UAV-based vehicles. Estimations of traffic flow parameters are measured under both congested and free flow traffic situations.

However, the main focus in (Khan et al., 2018) is on a detailed review of the trajectories of vehicle derived from a UAV-based video processing system. It provides a methodological approach for :(i) The analytical approach is based on (i) processed UAV trajectories, automated detection of flow states and shockwaves, and corresponding extraction of various traffic parameters and performance metrics in order to investigate flow conditions at a signalized intersection. Experimental data are gathered in the municipality of Sint-Truiden, Belgium, with the purpose of assessing traffic flow conditions. The generation of simple trajectories, shockwaves, and simple diagrams using

UAV-obtained data facilitates the evaluation of interrupted-flow conditions at a signalized four-legged intersection. The approach implemented on said data will function as a standard against which the UAV-obtained data's practical traffic-specific uses will be measured. The results demonstrate the adaptability and insight provided by unmanned aerial vehicle (UAV) images, thus exemplifying the significance of adaptability and insight. Depending on the UAV, the general applicability of the traffic analysis method may vary.

A novel framework was developed by Ke et al. (2017) to compute real-time traffic flow parameters using aerial images. The approach establishes paths for traffic streams and derives parameters for the traffic flow of each stream independently. The integration of four phases is achieved through the utilization of the Kanade-Lucas-Tomasi (KLT) tracker, k-mean clustering, relevant diagrams, and the theory of traffic flow. The KLT tracker and k-means clustering are employed for interest-point-based motion analysis. To further assess the connectivity of interest points associated with a single cluster of traffic streams, four restrictions are proposed. Ascertain the average velocity, density, and volume of a given traffic stream by utilizing outputs from preceding phases and reference markings. The proposed method was evaluated on five videos captured under rather dissimilar conditions. The proposed method attains a precision ranging from 96% to 87% when determining the average velocity of traffic streams and the number of vehicles. Additionally, the method attains a rapid processing speed, which facilitates the computation of up-to-date traffic data.

2.4.Accident Detection

The objective of this research endeavor (Beg et al., 2020) is to decrease the response time of emergency response organizations during accidents or other occurrences, as monitored by an Emergency Response Handling (ERH) device. The implementation of Emergency Response Headquarters (ERH) may consist of either a manual human-in-the-loop system or an automated solution utilizing a specialized computer image processing application to determine whether an accident or collision has transpired and warrants emergency services to the affected area based on a UAV video stream.

This research (Singha et al., 2021) examines modifications in the accident detection and reporting methodology to achieve a more streamlined, accurate, and minimally human-intervened model. In order to accomplish this, the authors propose an algorithm for implementing the model, which would enable accident reporting to be conducted at the accident scene without requiring a police officer to operate a fully autonomous device. In practice, this would streamline and simplify the accident detection process for both law enforcement and survivors involved in the incident. Specifically, it would eliminate the necessity for individuals to report injuries via phone calls to the police and eliminate the physical presence of a police officer at the accident site.

Documentation in the form of a scene diagram is required during on-scene investigations that ensue after a traffic collision. However, orthodox methods of calculation and plotting are not without their imperfections. The objective of this research endeavor (Su et al., 2015) is to rapidly acquire scene diagrams through the creation of a mapping system utilizing an unmanned aerial vehicle (UAV). The analysis elucidates the

calibration of the camera. Methods for the reduction of lens distortion and perspective distortion are proposed by this system. In addition, a method for scene mapping from rectified images is clarified. To approximate the location error, various velocities are applied to the development and evaluation of output models. The results indicate that the cumulative root mean square error (RMSE) for the rectified image is 3.6 pixels, and that the relative measurement error in the rectified image can be maintained between -2.5 and 2.5 percent while the UAV is in flight at altitudes between 11 and 112. The method suggested for creating scene diagrams is more efficient and refined compared to manual drawing. There is speculation that the device offers a feasible method for obtaining a scene diagram of a traffic collision.

2.5.Rerouting for Traffic Monitoring

The authors of (Liu et al., 2018) introduced an unmanned aerial vehicle (UAV) that monitors traffic conditions and addresses the challenge of UAV redirection in real time. Furthermore, during UAV path re-planning, a critical objective is incorporated to distinguish between the targets that have been visited thus far and those that have yet to be seen. A concurrently proposed model for real-time UAV rerouting takes into account the time window and multi-objective optimization. Subsequently, viable UAV routes are generated via target insertion, and a decomposition-based multi-objective evolutionary algorithm is developed. Following this, a case study and algorithm sensitivity analysis were conducted, and the outcomes demonstrate that the optimized optimal solutions exhibit a significant improvement in comparison to the initial optimal solutions. When comparing the algorithm to the non-dominated genetic sorting algorithm II (NSGA-II), a contrast is observed. As demonstrated by the case study, the proposed algorithm exhibits superior performance compared to NSGA-II in relation to processing time, the proportion of optimal UAV routes, and solution efficiency.

Azmat et al. (2020) propose a space-time network-based simulation method for interconnected fixed and mobile sensor networks so as to incorporate comprehensive and rapid road traffic control process. Constructing a discretized space-time network, they generated a model in the form of a linear integer programming problem to describe not only the velocity of unmanned aerial vehicles (UAVs) but also the time-sensitive impact zones of traffic congestion. The objective was to optimize operational efficiency while minimizing the cost of detection delay, all while adhering to feasible flying route constraints. A Lagrangian relaxation solution system has been devised in order to simplify the initial complex problem by dividing it into a collection of time-dependent and least cost path finding sub-problems that are computationally efficient. A variety of scenarios are employed to demonstrate the ramifications of the suggested models in the context of UAV network route planning on a small to medium scale.

The subsequent table categorizes the majority of research endeavors that employ UAVs or promote their use.

Table1.Research efforts in traffic monitoring and management.

Reference	Research Description	Contribution
(Sharma et al., 2018)	A method that uses drones as LoRaWAN gateway and proposes a connectivity strategy focused on region tension, resilient factor and energy utilization based on efficient localization, enhanced coverage and lower overhead energy-saving surveillance, lower redundancy, and near zero isolation.	The results of numerical simulations indicate that the proposed method can conserve an excess of 39.2% and a deficit of 12.6% of the total network energy. Additionally, the approach accounts for a field tension increase ranging from 89.7% to 53.0% across a specified area and drone counts of varying quantities.
(Kim et al., 2015)	A method focused on the automation of observation processes that enables UAV monitoring to be conducted in accordance with prevailing road traffic situations.	The proposed method leads to UAV productivity in road traffic monitoring through the automation of management and identification processes..
(Salvo et al., 2017)	A method aims to Verify the applicability of UAVs when assessing the trajectories of cars and the behavior of drivers. The methodology integrates UAV road segment flights with video image processing techniques that enable the parameters of traffic flow and the maneuvers and directions of vehicles to be calculated.	The proposed methodology was applied for consider the fluid complexities that lead drivers to allow or deny a distance to cross the opposite stream and, ultimately, how their action was crucial, tracking multiple road crossings, evaluating potential dangerous maneuvers. In comparison, the use of a UAV assured the naturalistic behavior of road users who were not bothered by any of the devices placed on the roadway. The experimental findings revealed that UAVs are a valid method for the control of road traffic. UAVs may be very useful for testing the operation of road segments and protection efficiency in tandem with other research methods, such as micro simulation.
(Wang et al., 2016)	A method introduce vehicle detecting and tracking system In both the traffic monitoring system and driver behavior studies, several benefits have been presented. The method collects vehicle trajectory data from the footage of the UAV at varying altitudes with different scopes of vision.	Vehicle identification and monitoring findings based on the present approach have demonstrated that substantial increases in the accuracy of detection have been made. Three 190 m, 228 m and 285 m road segment lengths have been studied, all test results are very accurate, and the vehicle identification error is less than 3.9 % and the vehicle monitoring error is less than 2.1 %.

(Jian et al., 2019)	A method introduces CNN In a recognition application, model for UAVs. Excellent recognition efficiency has been attained by this UAV recognition system, delivering detailed and timely data for traffic managers to assess traffic conditions.	The approach proposed present a practical framework For the use of UAVs to detect traffic concerns. According to this arrangement, photographs of traffic scenes are first collected by a route-planning technology focused UAV system. Using convolutionary neural networks, aerial photographs are then further analyzed (CNNs). Finally, the production is moved to a center for traffic control.
(Károly et al., 2020)	A method introduce UAV to control freeway conditions, map vehicle movements in an intersection, analyze conditions on a network of roadways, and monitor parking lot use.	The experiment explicitly points to the need for continuing research and refinement to develop and register the possible advantages and to familiarize the population of operations with this new technology.
(Guido et al., 2016)	A method for vehicle tracking system that combines Unmanned 25 Aerial Vehicles with video processing methods	A method for collecting vehicle trajectories and speeds from video analysis by Unmanned Aerial Vehicles (UAV) was provided in the proposed approach. In order to demonstrate the utility and precision of UAVs in obtaining accurate traffic data, these individual vehicle trajectories were contrasted with the same ones collected from a high-frequency GPS (Global Positioning System) receiver installed on board.
(Sutheerakul et al., 2017)	A method mainly Instead of a full study of pedestrian data on retail avenues, it focuses on the use of UAVs in data collection. Data acquired from UAV technology, consistent with those captured from on-site video cameras, can be used in a more effective way to establish traffic demand and supply management plans for shopping streets or other walkway installations.	The results showed that In tracking pedestrian flow characteristics in outdoor pedestrian areas, the UAV may be an additional feasible technology. Data obtained from UAV technologies can be used more efficiently and cost-effectively than traditional data collection methods to establish traffic demand and supply management strategies.
(Seyedamirali et al., 2016)	The prototype system 3D models that yield promising prospects for further production have been evaluated at an organized accident site and developed.	The test results show variables such as altitude and angle firing, glares on smooth surfaces, photo snapshot geo-tagging, and GPS signals have significant impacts on the results of the scanning.
(Vipin et al., 2017)	A protype system Recognition of the car involved in the crash along with the Creation of crash scenes.	The proposed solution entails locating the victim's vehicle, determining its whereabouts, and repositioning the unmanned aerial vehicle (UAV) to the vehicle while maintaining a minimal protective distance.

3. The Challenges of UAVs.

According to (Azmat et al., 2020) they have to overcome many hurdles to unleash the full capacity of UAVs, such as:

1) Lack of regulatory mechanisms for running those vehicles.
2) Lack of Interoperability Requirements.
3) Lack of operational principles which involve a function for autonomous vehicles.
4) Lack of best practice standards.
5) The relative infancy of the technology and of the applications commercially viable.
6) Shortage of operators who are qualified.
7) High cost of solutions which are commercially viable.

They also added that as they teach useful lessons and help to create an ultimate structure to handle certain vehicles in the system, these obstacles are blessing in disguise.

4. Conclusion

Recent UAV applications in the transport sector, especially in traffic monitoring and the management of Highway services have been crucial, evaluated and graded. Vision algorithms and image recognition are found to be a crucial factor in advancing the use of UAVs in the retrieval of key Information that could be used in the inquiry and evaluation of collisions, the study of traffic flow and the measurement of damage to bridges and highways. The camera's bird eye-view angle given by the UAVs is considered important because it facilitates more precise extraction of vehicle trajectories at lateral distances, which greatly enhances the conventional models and methodologies used in modelling traffic. In addition to RSUs, the use of UAVs in communication networks uses UAVs to achieve its aims as a profound approach that is well tested and encouraged by performance.

References

[1] Asokan, A., & Anitha, J. (2019). Change detection techniques for remote sensing applications: a survey. Earth Science Informatics, 12(2), 143–160. https://doi.org/10.1007/s12145-019-00380-5

[2] Azmat, M., & Kummer, S. (2020). Potential applications of unmanned ground and aerial vehicles to mitigate challenges of transport and logistics-related critical success factors in the humanitarian supply chain. Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility, 5(1). https://doi.org/10.1186/s41180-020-0033-7

[3] Beg, A., Qureshi, A. R., Sheltami, T., & Yasar, A. (2020). UAV-enabled intelligent traffic policing and emergency response handling system for the smart city. Personal and Ubiquitous Computing. https://doi.org/10.1007/s00779-019-01297-y

[4] C. Vipin Raj, B. Nithya Sree, & Madhavan, R. (2017). Vision based accident vehicle identification and scene investigation. https://doi.org/10.1109/tenconspring.2017.8070062

[5] Chen, A. Y., Chiu, Y.-L., Hsieh, M.-H., Lin, P.-W., & Angah, O. (2020). Conflict analytics through the vehicle safety space in mixed traffic flows using UAV image sequences. Transportation Research Part C: Emerging Technologies, 119, 102744. https://doi.org/10.1016/j.trc.2020.102744

[6] Guido, G., Gallelli, V., Rogano, D., & Vitale, A. (2016). Evaluating the accuracy of vehicle tracking data obtained from Unmanned Aerial Vehicles. International Journal of Transportation Science and Technology, 5(3), 136–151. https://doi.org/10.1016/j.ijtst.2016.12.001

[7] İlker Bozcan, & Erdal Kayacan. (2020). AU-AIR: A Multi-modal Unmanned Aerial Vehicle Dataset for Low Altitude Traffic Surveillance. ArXiv (Cornell University). https://doi.org/10.1109/icra40945.2020.9196845

[8] Jobaer, S., Zhang, Y., Iqbal Hussain, M. A., & Ahmed, F. (2020). UAV-Assisted Hybrid Scheme for Urban Road Safety Based on VANETs. Electronics, 9(9), 1499. https://doi.org/10.3390/electronics9091499

[9] Jian, L., Li, Z., Yang, X., Wu, W., Ahmad, A., & Jeon, G. (2019). Combining Unmanned Aerial Vehicles With Artificial-Intelligence Technology for Traffic-Congestion Recognition: Electronic Eyes in the Skies to Spot Clogged Roads. IEEE Consumer Electronics Magazine, 8(3), 81–86. https://doi.org/10.1109/mce.2019.2892286

[10] Kang Liu, & Mattyus, G. (2015). Fast Multiclass Vehicle Detection on Aerial Images. IEEE Geoscience and Remote Sensing Letters, 12(9), 1938–1942. https://doi.org/10.1109/lgrs.2015.2439517

[11] Kim, N. V., & Chervonenkis, M. A. (2015). Situation Control of Unmanned Aerial Vehicles for Road Traffic Monitoring. Modern Applied Science, 9(5). https://doi.org/10.5539/mas.v9n5p1

[12] Ke, R., Li, Z., Tang, J., Pan, Z., & Wang, Y. (2019). Real-Time Traffic Flow Parameter Estimation From UAV Video Based on Ensemble Classifier and Optical Flow. IEEE Transactions on Intelligent Transportation Systems, 20(1), 54–64. https://doi.org/10.1109/tits.2018.2797697

[13] Khan, M., Ectors, W., Bellemans, T., Janssens, D., & Wets, G. (2018). Unmanned Aerial Vehicle-Based Traffic Analysis: A Case Study for Shockwave Identification and

Flow Parameters Estimation at Signalized Intersections. Remote Sensing, 10(3), 458. https://doi.org/10.3390/rs10030458
[14] Ke, R., Li, Z., Kim, S., Ash, J., Cui, Z., & Wang, Y. (2017). Real-Time Bidirectional Traffic Flow Parameter Estimation From Aerial Videos. IEEE Transactions on Intelligent Transportation Systems, 18(4), 890–901. https://doi.org/10.1109/tits.2016.2595526
[15] Károly, B., & Sághi, B. (2020). Assessing the Unmanned Aerial Vehicles' Surveillance Problems and Actual Solution Options from the Different Stakeholders' Viewpoint. Periodica Polytechnica Transportation Engineering, 49(1), 32–41. https://doi.org/10.3311/pptr.13749
[16] Liu, X., Peng, Z.-R., & Zhang, L.-Y. (2018). Real-time UAV Rerouting for Traffic Monitoring with Decomposition Based Multi-objective Optimization. Journal of Intelligent & Robotic Systems, 94(2), 491–501. https://doi.org/10.1007/s10846-018-0806-8
[17] Menouar, H., Guvenc, I., Akkaya, K., Uluagac, A. S., Kadri, A., & Tuncer, A. (2017). UAV-Enabled Intelligent Transportation Systems for the Smart City: Applications and Challenges. IEEE Communications Magazine, 55(3), 22–28. https://doi.org/10.1109/mcom.2017.1600238cm
[18] Outay, F., Mengash, H. A., & Adnan, M. (2020). Applications of unmanned aerial vehicle (UAV) in road safety, traffic and highway infrastructure management: Recent advances and challenges. Transportation Research Part A: Policy and Practice, 141, 116–129. https://doi.org/10.1016/j.tra.2020.09.018
[19] Qu, T., Zhang, Q., & Sun, S. (2016). Vehicle detection from high-resolution aerial images using spatial pyramid pooling-based deep convolutional neural networks. Multimedia Tools and Applications, 76(20), 21651–21663. https://doi.org/10.1007/s11042-016-4043-5
[20] Sharma, V., You, I., Pau, G., Collotta, M., Lim, J., & Kim, J. (2018). LoRaWAN-Based Energy-Efficient Surveillance by Drones for Intelligent Transportation Systems. Energies, 11(3), 573. https://doi.org/10.3390/en11030573
[21] Salvo, G., Caruso, L., Scordo, A., Guido, G., & Vitale, A. (2017). Traffic data acquirement by unmanned aerial vehicle. European Journal of Remote Sensing, 50(1), 343–351. https://doi.org/10.1080/22797254.2017.1328978
[22] Singha, S., & Aydin, B. (2021). Automated Drone Detection Using YOLOv4. Drones, 5(3), 95. https://doi.org/10.3390/drones5030095
[23] Su, S., Liu, W., Li, K., Yang, G., Feng, C., Ming, J., Liu, G., Liu, S., & Yin, Z. (2015). Developing an unmanned aerial vehicle-based rapid mapping system for traffic accident investigation. Australian Journal of Forensic Sciences, 48(4), 454–468. https://doi.org/10.1080/00450618.2015.1073787
[24] Seyed Majid Azimi. (2018). ShuffleDet: Real-Time Vehicle Detection Network in On-board Embedded UAV Imagery. ArXiv (Cornell University).
[25] Sutheerakul, C., Kronprasert, N., Kaewmoracharoen, M., & Pichayapan, P. (2017). Application of Unmanned Aerial Vehicles to Pedestrian Traffic Monitoring and Management for Shopping Streets. Transportation Research Procedia, 25, 1717–1734. https://doi.org/10.1016/j.trpro.2017.05.131
[26] Seyedamirali Mostafavizadeh Ardestani, Jin, P. J., Volkmann, O., Gong, J., Zhou, Z., & Feeley, C. (2016). 3D ACCIDENT SITE RECONSTRUCTION USING UNMANNED

AERIAL VEHICLES (UAV). Transportation Research Board 95th Annual MeetingTransportation Research Board.
[27] Toth, C., & Jóźków, G. (2016). Remote sensing platforms and sensors: A survey. ISPRS Journal of Photogrammetry and Remote Sensing, 115, 22–36. https://doi.org/10.1016/j.isprsjprs.2015.10.004
[28] Wang, L., Chen, F., & Yin, H. (2016). Detecting and tracking vehicles in traffic by unmanned aerial vehicles. Automation in Construction, 72, 294–308. https://doi.org/10.1016/j.autcon.2016.05.008
[29] Xiang, X., Zhai, M., Lv, N., & El Saddik, A. (2018). Vehicle Counting Based on Vehicle Detection and Tracking from Aerial Videos. Sensors, 18(8), 2560. https://doi.org/10.3390/s18082560
[30] Zhang, J., Jia, L., Niu, S., Zhang, F., Tong, L., & Zhou, X. (2015). A Space-Time Network-Based Modeling Framework for Dynamic Unmanned Aerial Vehicle Routing in Traffic Incident Monitoring Applications. Sensors, 15(6), 13874–13898. https://doi.org/10.3390/s150613874
[31] Zhao, X., Pu, F., Wang, Z., Chen, H., & Xu, Z. (2019). Detection, Tracking, and Geolocation of Moving Vehicle From UAV Using Monocular Camera. IEEE Access, 7, 101160–101170. https://doi.org/10.1109/access.2019.2929760
[32] Zhang, J.-S., Cao, J., & Mao, B. (2017). Application of deep learning and unmanned aerial vehicle technology in traffic flow monitoring. 2017 International Conference on Machine Learning and Cybernetics (ICMLC). https://doi.org/10.1109/icmlc.2017.8107763

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

SLOPE INSTABILITY, GEOHAZARDS ASSESSMENT AND GEOMORPHOLOGICAL FEATURES AT AL BORDY COASTAL AREA, NORTHEAST LIBYA

عدم استقرار المنحدرات وتقييم المخاطر الجيولوجية والسمات الجيومورفولوجية في منطقة البردي الساحلية، شمال شرق ليبيا

Ibrahim M. Abou El Leil[1]
إبراهيم أبو الليل[2]
Email: ibrahim.aboueleil@gmail.com

Mahmoud A. Al Mabrouk[2]
محمود المبروك[1]
Email: mahmoud.almabrouk@tu.edu.ly

[1].Petroleum Engineering Department, Faculty of Engineering, Tobruk University, Libya.
[1].قسم هندسة البترول ، كلية الهندسة ، جامعة طبرق ، ليبيا.

[2].Associate Professor, Department of Natural Resources, University of Tobruk[2] Academy for Higher studies, Tobruk.
[2].أستاذ مشارك ، قسم الموارد الطبيعية ، جامعة طبرق –2 أكاديمية الدراسات العليا ، طبرق.

Abstract

Mediterranean coastal areas are largely characterized by high density population and increasing urbanization especially due to tourist activities. For this reason, recognition and assessment of active coastal processes plays a key role in land-use planning, risk mitigation and disaster risk reduction. This study was performed on Al Bordy coastal area which lies between Latitudes º31 "55 '00 , º31 "45 '00 N and Longitudes º24 "40 '00 , º25 "00 '00, aiming to assess the geohazards due to slope instability in four locations namely Wadi Al Raheb, Wadi Rezq, Wadi al Sawani and Wadi Shmass because of these locations are important for different activities and as destination of tourism. Also, the study focused on the coastal erosion and rock sliding due to the geological and geotechnical parameters as well as the analysis of their geohazards. The lithology of rock formation indicates the rocks are mainly limestone, dolomite, marle and shale, that forming geomorphological feature classified as very steep slope and cliffs. These features regarded as unacceptable stability due to rock sliding and collapse. The calculations of areas susceptible to coastal erosion and instability in the studied locations are carried out using the mathematical models. The results revealed that the rate of erosion for both Current ASCIE and Future ASCIE have values close together. This may attributed to the lithology of rock formations and the effect of geological factors as well as geotechnical reasons. The estimation of Cliff Toe Erosion and Cliff Toe Instability for the studied locations display a variation between the estimated values for the next 50 years. This variance may be refers to the differences of the study locations of geomorphological features such as degree of slopes, vertical elevations of cliffs, rate of erosions of rock nature and so on.

Index Terms: Slope instability, geohazard, assessment, rock sliding, rock collapse, rock cliff, geology, geomorphology, geotechnical.

الملخص

تتميز المناطق الساحلية المتوسطية إلى حد كبير بكثافة سكانية عالية وزيادة التحضر خاصة بسبب الأنشطة السياحية، ولهذا السبب، يؤدي الاعتراف بالعمليات الساحلية النشطة وتقييمها دورا رئيسيا في تخطيط استخدام الأراضي والتخفيف من المخاطر والحد من مخاطر الكوارث.

أجريت هذه الدراسة على منطقة البردي الساحلية التي تقع بين خطوط العرض00' 55" 31 ° ، 00' 45" 31 شمالاً وخطوط الطول 2 "40 ،2 25" 00 '00 24 ، بهدف تقييم المخاطر الجيولوجية بسبب عدم استقرار المنحدرات في أربعة مواقع هي وادي الراهب ووادي الرزق ووادي الصواني ووادي شماس لأن هذه المواقع مهمة للأنشطة المختلفة ووجهة للسياحة، كما ركزت الدراسة على تآكل السواحل وانزلاق الصخور بسبب المعلمات الجيولوجية والجيوتقنية وكذلك تحليل المخاطر الجيولوجية، يشير علم الصخور في تكوين الصخور إلى أن الصخور تتكون أساسا من الحجر الجيري والدولوميت والمارل والصخر الزيتي ، والتي تشكل ميزة جيومورفولوجية مصنفة على أنها منحدرات ومنحدرات شديدة الانحدار، هذه الميزات تعتبر الاستقرار غير مقبول بسبب الصخور انزلاق والانهيار، يتم إجراء حسابات المناطق المعرضة للتآكل الساحلي وعدم الاستقرار في المواقع المدروسة باستخدام النماذج الرياضية، وكشفت النتائج أن معدل التآكل لكل من أسكي الحالي ومستقبل أسكي لها قيم قريبة من بعضها البعض، قد يعزى هذا إلى التكوينات الصخرية وتأثير العوامل الجيولوجية وكذلك الأسباب الجيوتقنية، تقدير تآكل اصبع القدم الهاوية وعدم استقرار اصبع القدم الهاوية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: عدم استقرار المنحدر، المخاطر الجيولوجية، التقييم، انزلاق الصخور، انهيار الصخور، جرف الصخور، الجيولوجيا، الجيومورفولوجيا، الجيوتقنية.

1. INTRODUCTION

Geohazards can be defined as “events caused by geological, geomorphological, and climatic conditions or processes which represent serious threats to human lives, property, and the natural and built environment” (Evocoast, 2018). They cover almost all hazards affecting road infrastructure, such as slope slides, slope collapses, earth flows, debris flows, floods, and erosion.

Geohazards may result in the loss of human life, extensively damaged infrastructure, and suspended or disturbed traffic and services such as water and energy supply. Generally speaking, roads should be robust (able to withstand the geohazard) and resilient (able to quickly restore function following an event) to provide reliable access to emergency services and to be used as evacuation routes; they should also contribute to an efficient local recovery process after a geohazard event.

Coastal erosion and rock sliding are natural processes. They become hazards when they adversely impact people or the social, economic, environmental and cultural values of our coastline.

To support the sustainable future growth and development of the coastal recreation and tourist areas, it is important that accurate assessments of potential coastal hazard risks

are completed. The results should be used to ensure any identified risks are appropriately avoided, remedied, or mitigated as required by the local authorities and to follow best practice asset management within the coastal zone (Evocoast, 2018).

At a high level, coastal hazards are influenced by two factors:

1) The controlling geomorphology; and

2) The driving coastal processes.

The geomorphic controls influencing the site with respect to the coastal hazard being assessed, including (Evocoast, 2018):

a) Geology and geomorphology: Provide an understanding of the underlying composition of the site which can inform its erosive potential. For coastal cliffs, this should also include any geological exposures and geomorphic characteristics including the height and slope angle of the rock and soil layer of cliffs (to inform later predictions of coastal erosion).

b) Topography: Outline the landform of the site. On low lying sites this may indicate if the site is potentially exposed to coastal inundation. Contrastingly, for coastal cliffs, this will inform the cliff height to again inform later predictions of coastal erosion.

c) Bathymetry: Outline the offshore environment which may be required to inform the seaward location of the depth of closure for sediment transport when assessing beach erosion.

d) Beach characteristics: If a fronting beach is present, this section can include the type and source of sediment and its profile to inform beach erosion calculations.

The five general movement types can be defined as follows:

1. Fall: a rapid downward movement of a mass of rock or soil that travels mostly through the air by free fall, leaping, bounding, or rolling, with little or no interaction between one moving unit and another (Figure 1, panel a)

2. Collapse: a gradual or rapid downslope movement of soil or rock under gravitational stress, often because of artificial factors, such as removal of material from the foot of a slope (Figure 1, panels b and c)

3. Slide: a mass movement of earth, snow, or rock under shear mode along one or several sliding surfaces (Figure 1, panel d)

4. Flow: a movement that exhibits a continuity of motion and a plastic or semifluid behavior, usually requiring considerable amounts of water (Figure 1, panel e)

5. Erosion: a movement of rock fragments or soil particles from one place to another, mostly by water flow (Figure 1, panel f).

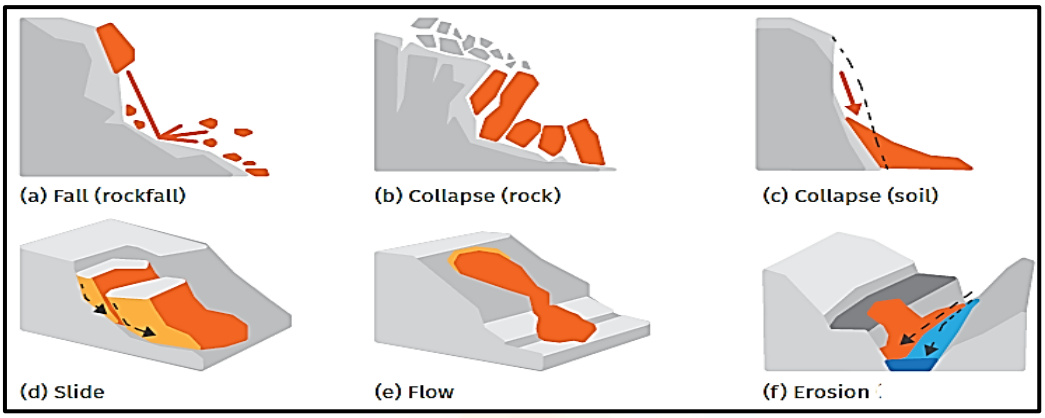


Fig. 1 Coastal geohazard types (Evocoast, 2018)

2. STUDY AREA

The city of Al Bordy is located in the far north of the Libya between Latitudes º31 "55 '00 , º31 "45 '00 N and Longitudes º24 "00 '00 , º25 "08 '00 E (Figure 2), north near the Egyptian border on a high plateau of up to more than 100 meters above sea level, which earned attracted private features made it a destination area and a sandy beaches that are attraction of this tourists as well as exercise hobby and enjoying boots.

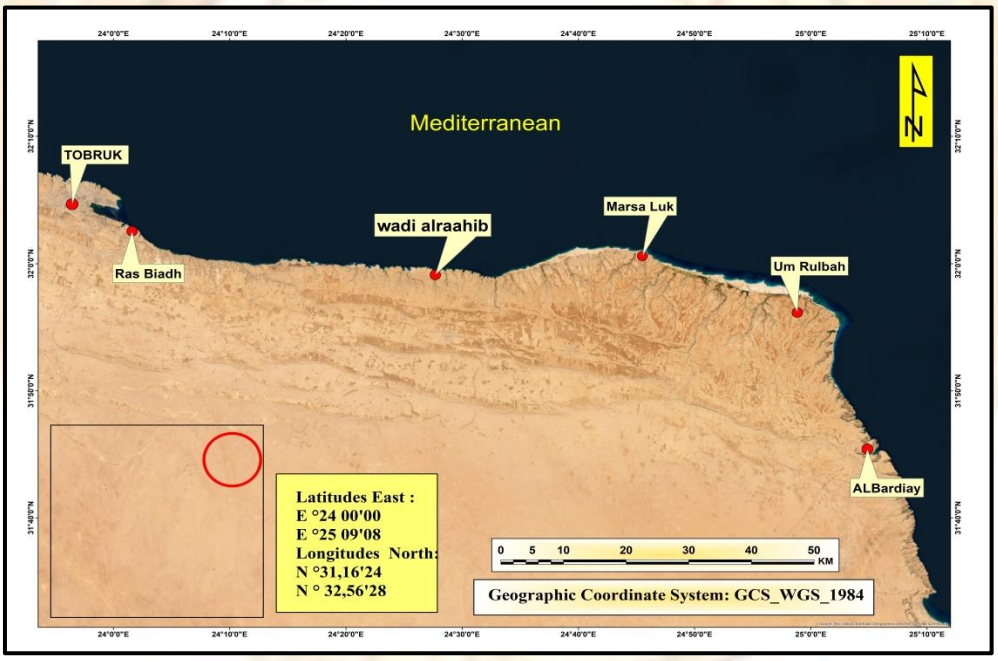


Fig. 2 A map of the study area

2.1. Selected Study Sites

Four sites were selected for this research: Wadi Rezq, Wadi Al Raheb, Wadi Shmass and Wadi Al Sawani. This selection was based on the degree of hazards of rock sliding and collapse that threat the tourist locations.

2.2. Geological and Historical Background

The Bordy area has geographical, geological, geomorphological and historical potentiality for tourism because of its many qualifies that has so far added to them, with

some antique attractions as an important role during the Second World Ware. The availability of Al Bordy infrastructures and environmental parameters made a good destination for peoples and tourism (Figures 3 & 4)



Fig. 3 Al Bordy hospital (left) and paved roads (right)



Fig. 4 Al Bordy hotels

On the other hand, the Bordy region is characterizes by multiple geologic structures due to the various tectonic movement throughout the geologic history. Hence, it involved the various of specific geomorphological, landscapes and landforms features. Also, the area comprised different wadis (Valleys) that include appropriate sandy beaches for swimming and spent entertainment times.

3. STUDY OBJECTIVES

The purpose of this study is to assess landslide hazard potential along the sea cliffs through the investigation and cataloging of existing landslide events and how these events relate to physical variables (rock type, basic mineralogy, and degree of weathering) and characteristics within the surrounding bedrock, to gain a deeper understanding of landslide

hazards along Al Bordy area coastline. Specifically, how rock type and accompanying physical attributes contribute to landslide volume and frequency.

Also, to complete a local coastal hazard assessment for the study area, in order to predict the potential exposure to coastal hazards for different likelihoods at a local scale over the next 50 years.

4. COASTAL GEOHAZARDS

Coastal geohazards include coastal inundation and coastal erosion (of both beaches and cliffs), along with the ongoing changing risk presented by the future impacts of climate change including sea-level rise. As a result, the site-specific hazard assessment needs to consider the coastal hazards the site is exposed to and assess their future impact over at least the long run periods.

4.1. Coastal Cliffs and Landslides Geohazards

Any movement of a mass of rock, debris, or earth, down a slope, constitutes a "landslide". Landslides take many forms, some of which are illustrated. Landslides vary in size. They can be small and localized or very large, sometimes extending for kilometers and involving millions of tonnes of soil or rock. It is important to realize that even a 1 cubic meter boulder of soil, or rock, weighs at least 2 tonnes. If it falls, or slides, it is large enough to kill a person, crush a car, or cause serious structural damage to a house. The material in a landslide may travel downhill well beyond the point where the failure first occurred, leaving destruction in its wake. It may also leave an unstable slope in the ground behind it, which has the potential to fail again, causing the landslide to extend (regress) uphill, or expand sideways. For all these reasons, both "potential" and "actual" landslides must be taken very seriously. They present a real threat to life and property and require proper management (GeoGuide LR, 2007).

Landslides occur as a result of local geological factors, but can be exacerbated by in appropriate development, exceptional weather, earthquakes and other factors. Some slopes and cliffs never seem to change, but are actually on the verge of failing. Others, often moderate slopes (Table 1), move continuously, but so slowly that it is not apparent to a casual observer. In both cases, small changes in conditions can trigger a landslide with serious consequences. Wetting up of the ground (which may involve a rise in ground water table) is the single most important cause of landslides. This is why they often occur during, or soon after, heavy rain. Inappropriate development often results in small scale landslides which are very expensive in human terms because of the proximity of housing and people (Evocoast, 2018).

Table 1 Slope classification and characterizations (GeoGuide LR, 2007)

Appearance	Slope angle	Maximum gradient	Slope characteristics
Gentle	0° - 10°	1 on 6	Easy walking.
Moderate	10°- 18°	1 on 3	Walkable. Can drive and m anoeuvre a car on driveway
Steep	18°- 27°	1 on 2	Walkable with effort. Possible to drive straight up or down roughened concrete driveway, but cannot practically manoeuvre acar.

Very Steep	27°- 45°	1 on 1	Can only climb slope by clutching at vegetation, rocks etc.
Extreme	45°- 64°	1 on 0.5	Need rope access to climb slope
Cliff	64°- 84°	1 on 0.1	Appears vertical. Can abseil down.
Vertical or Overhang	84° - 90±°	Infinite	Appears to overhang. Abseiler likely to lose contact with the face.

The erosion of coastal cliffs is a natural process. Safe existence of cliff areas is not always associated with huge outlays on protecting structures. A right recognition of destructive factors may help in preparation of an effective shore protection (Ossowski, 2017), but an erroneous recognition will not hold back cliff erosion processes (Lee et al., 2002).

Among coastal slopes, high cliffs are of particular interest in terms of risk mitigation because of their complex evolution that involves the coupled action of marine erosion and gravity-induced slope instability (Hampton et al., 2004; Dickson et al., 2013; Della Seta et al., 2013; Mantovani et al., 2013). In this regard, coastal hazards will probably be one of the major topics for society regarding natural risk management in this century for different reasons, including: the sea level rise, the effects on the inland river remove and the increasing anthropic pressure. This last feature is causing an increasing density of population distributed in the coastal regions and consequently an increasing exposure to natural risks (Mc Chulloug et al., 2013), as proved by the recent disasters in different locations in the world.

Cliff slope evolution is strongly conditioned by the geological setting and by the jointing conditions of the involved rock masses. Surveying these features and inventorying the slope instabilities enables the performance of statistically based analyses of the susceptibility of sea cliffs to rock falls (Lee et al., 2001, 2002; Lim et al., 2010; Marques et al., 2011, 2013). In addition to the most common preconditioning and triggering factors that control rock falls from inland cliffs (e.g., rainfall, earthquakes, cyclic temperature variations, plant root growth), further factors must be considered for coastal cliffs. For example, tidal variations, basal erosion induced by waves, and sea storms induce additional stresses on the rock mass (Senfaute et al., 2009; Violante, 2009; Katz and Mushkin, 2013).

A basic conceptual model of the evolution of a sea cliff toward a coastal slope can be summarized in the following three steps (Figure 5):

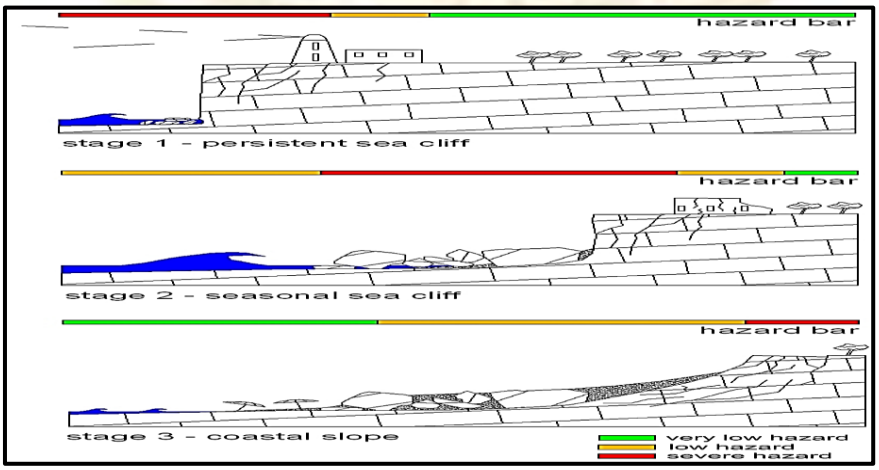


Fig. 5 Conceptual model showing the evolution from a sea cliff to a cliff slope and the related hazard levels.

1. "Persistent sea cliff": A sea cliff evolves via progressive retreat as an effect of shoreline erosion due to sea waves. In this stage, the slope instabilities are primarily represented by rockfalls and toppling, i.e., gravitational instabilities characterized by impulsive and recurrent events.

2. "Seasonal sea cliff": The sea cliff is seasonally involved in marine erosion only as an effect of the strongest sea storms, and a talus deposit is formed during the non-storm periods.

3. "Coastal slope": The sea cliff is definitively abandoned by the sea, no marine erosion occurs except during exceptional storm events, a beach is formed that separates the old cliff from the present shoreline, and the slope retreat of the coastal slope is primarily due to sliding mechanisms, which cause a progressive decrease in the slope angle.

4. The model of the sea cliff evolution described above corresponds to a gradual reduction in the natural risks of the coastal area (Marques, 2008).

4.2. Risk Assessment

A risk assessment of the proposed activity shall be undertaken, informed by the site-specific coastal hazard assessment. This shall include:

a. A summary of the type, frequency, and scale of the coastal hazard including consideration of climate change projections over the life of the proposed development.

b. The type of activity being undertaken, and its exposure to coastal hazards.

c. The consequences of a coastal hazard event in relation to the proposed activity and the people likely to be involved in that activity and whether adverse effects on the development will be temporary or permanent.

d. The potential effects on public safety, other people and property.

e. Any exacerbation of existing coastal hazard risks or creation of new natural hazard risks as a result of the proposed activity.

f. Whether any building, structure or activity located on land subject to natural hazards near the coast can be relocated in the event of severe coastal erosion or coastal inundation.

5. LANDSIDE GEOHAZARD ASSESSMENT

Landslide risk assessment must be undertaken by a geotechnical practitioner. It may involve visual inspection, geological mapping, geotechnical investigation and monitoring to identify:

1. potential landslides (there may be more than one that could impact on your site)
2. the likelihood that they will occur
3. the damage that could result
4. the cost of disruption and repairs and
5. the extent to which lives could be lost.

A range of methodologies to assess coastal hazards are available. The coastal hazard assessment, along with key parameters and factors that shall be included.

5.1. Coastal Erosion

Coastal erosion is the process of removal of material at the shoreline. A differentiation can be made between soft shoreline erosion (e.g. beaches and dunes) and hard shoreline erosion (e.g. coastal cliffs).

5.2. Beach Erosion

Beach erosion can be defined as the landward translation of the beach and occurs because of short-term fluctuations in the beach profile along with longer term trends. The process is typically influenced by sediment supply being insufficient to replace that removed by hydraulic action.

For the coastal instability and erosion for unconsolidated beach shorelines that described by Roberts et al, (2020) in Equations (1) and (2) below:

$$Current\ ASCIE_{Beach} = St + Ds \quad (1)$$

$$Future\ ASCIE_{Beach} = (LT \times T) + SL + DS + MT \quad (2)$$

where:

$ASCIE_{Beach}$ = Area of beach susceptible to instability and erosion

ST = Short Term Changes (m)

This factor describes short-term changes in the horizontal shoreline position related to storm erosion (storm cut) due to a singular or a cluster of storm events or fluctuations in sediment supply and demand, beach rotation and cyclical changes in wave climate.

DS = Dune Stability (m)

This is the horizontal distance from the base of the eroded dune to the dune crest at a stable angle of repose (m). It is recommended that this factor is measured directly or based on the height of the dune crest relative to the toe of the dune multiplied by 32° (the typical stable angle of sand).

MT =Medium Term Fluctuations (m)

This allows for shoreline fluctuations on a decadal timeframe or decadal fluctuations in the sediment budget (which are not reflected by the long-term changes).

LT = Long-Term Erosion Rate (m/yr)

This factor should consider all horizontal movement of the coast based on data (historic aerial photography, past surveys, existing studies) or expert judgment, excluding medium term fluctuations.

T = Timeframe (years)

SL = Horizontal Shoreline Retreat Due to Accelerated Sea-Level Rise

This describes the geometric response model where, as sea level rises, the equilibrium beach profile is moved upward and landward conserving its mass and shape. The most well-known of these response models is known as the Bruun Rule (Bruun, 1962, 1988) and is described by the Equation (3):

$$SL = \frac{L_*}{(B+d_*)} S \quad (3)$$

where:

L* = Extent of the seabed influenced by wave action, calculated by the horizontal distance from the shoreline to the offshore position of d*

d* = depth of closure (theoretical maximum depth of sediment exchange) e.g. as determined through the method of Hallermeier (1981).

B = height of the berm or dune crest within the eroded backshore

S = Sea-level rise. The increase in water level from present day to T as a result of climate change.

5.3. Cliff Erosion and Instability

The erosion processes associated with consolidated cliff coastlines are highly complex and can be affected by a wide range of geotechnical, meteorological and biological factors. As a result, a variety of methodologies may be applied to predict future rates of cliff retreat. Consistent with the above section, the methodologies applied in Roberts et al (2020) are required to be applied on a site-specific basis. The calculation of areas susceptible to coastal erosion and instability shall consider two key components:

1. Toe erosion: gradual retreat of the cliff toe caused by weathering and marine processes.
2. Cliff instability: episodic instability events causing the cliff slope to fail to a more stable angle.

The model describing these components is outlined in Equations (4) and (5) below:

$$Cliff\ Toe\ Erosion = LT_F \times T \quad (4)$$

$$Cliff\ Toe\ Instability = \left(\frac{hc_r}{Tan \propto_r}\right) + \left(\frac{hc_s}{Tan \propto_s}\right) \quad (5)$$

When calculating the area susceptible to erosion and instability over time, the above components are used to predict the current and future area susceptible to coastal instability and erosion (ASCIE) as outlined below and schematized in Figure 6:

$$Current\ ASCIE = \left(\frac{hc_r}{Tan \propto_r}\right) + \left(\frac{hc_s}{Tan \propto_s}\right) \quad (6)$$

$$Future\ ASCIE = (LT_F \times T) + \left(\frac{hc_r}{Tan \propto_r}\right) + \left(\frac{hc_s}{Tan \propto_s}\right) \quad (7)$$

where:

LT_H = Historic Long-Term Rate of Retreat (m/yr)

This parameter should take into account the historic regression rate of the cliff based on data (historic aerial photography, past surveys, existing studies).

T = Timeframe (years)

hc_r = Height of the rock layer of the cliff (m)

hc_s = Height of the soil layer of the cliff (m)

$\propto_r$ = Cliff slope angle of the rock layer (degrees)

The characteristic slope angle of the cliff surface measured from the horizontal (typically controlled by the cliffs lithology and structure). This angle varies according to the likelihood of failure considered.

$\propto_s$ = Cliff slope angle of the soil layer (degrees)

LT_F = Potential future cliff toe retreat rate due to sea-level rise effects

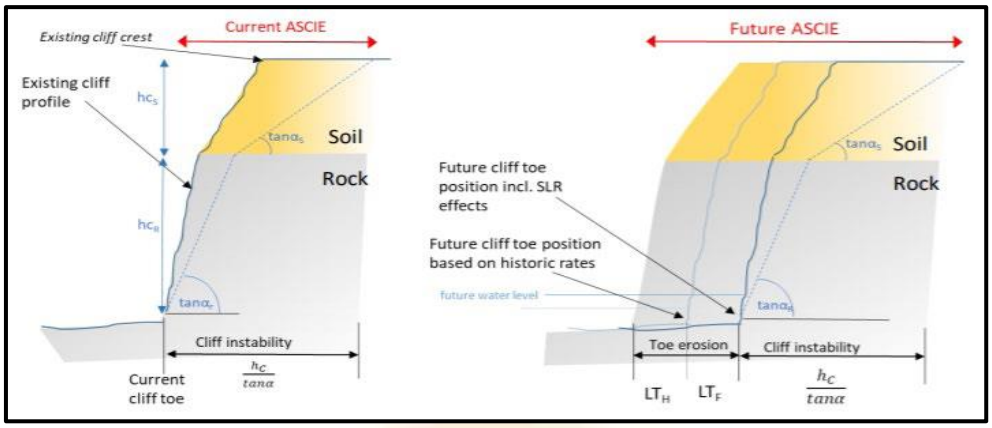


Fig. 6 Definition sketch of areas susceptible to coastal instability and erosion on cliff shorelines (Auckland Council, 2021)

A number of methods have been used to describe the gradual recession of the cliff due to sea-level rise effects (Walkden and Dickson, 2008). In alignment with Auckland Council (2021) it is recommended that the model of Ashton et al (2011) is applied, where SF and SH are the future and historical rates of sea level rise, respectively and m is the coefficient describing the response of the cliff to sea-level rise.

$$LT_F = LT_H \left(\frac{S_F}{S_H}\right)^m \quad (8)$$

The response factor (m coefficient) is described by Ashton et al (2011) in Figure 7 below.

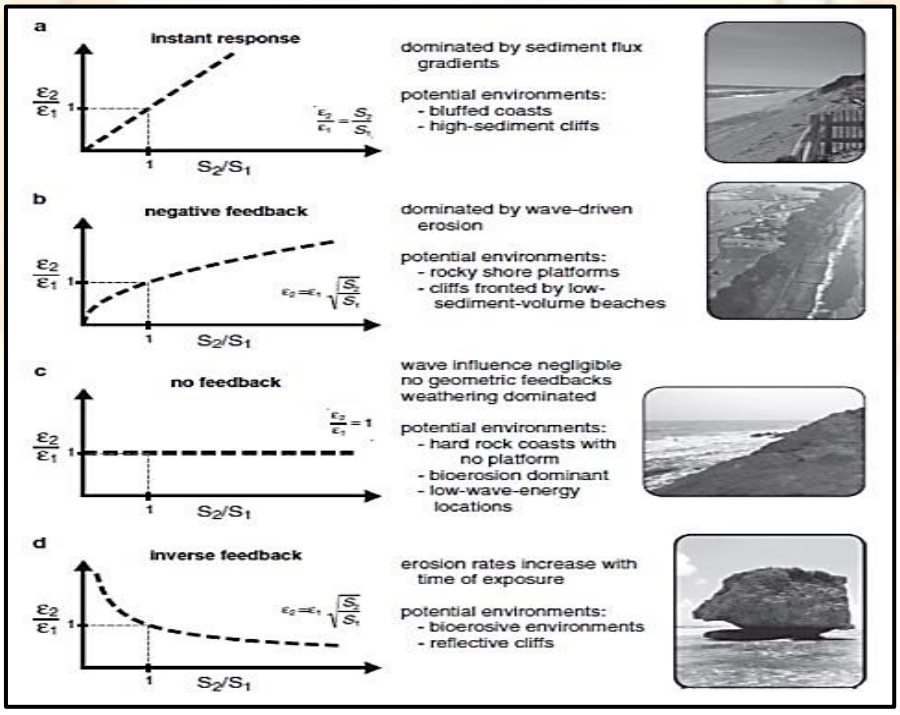


Fig. 7 Possible modes of cliff response to SLR
(adapted from Ashton et al., 2011), with E1 = historical long-term rate, E2 = future long-term rate, S1 = historical SLR and S2 = future SLR

6. STANDARD APPROACH TO RISK MANAGEMENT

Risk management is generally considered to involve a process aligned with the stages in Figure 8, with each risk assessed against the probability (or likelihood) and consequence (or impact) of occurrence (Figure 9).

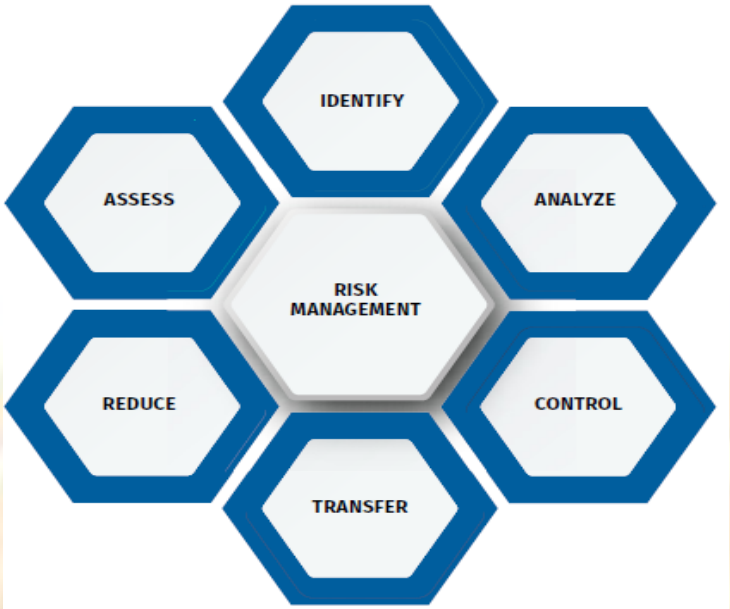


Fig. 8 Generic risk management stages

CONSEQUENCE (impact) if risk occurs	PROBABILITY (likelihood) of risk occurrence		
	LOW	MEDIUM	HIGH
HIGH	Medium	High	High
MEDIUM	Low	Medium	High
LOW	Low	Low	Medium

Fig. 9 Generic risk matrix

7. RESULTS AND DISCUSSION

7.1. GEOHAZARDS IN THE COASTAL STUDY LOCATIONS

7.1.1. Geological and Geotechnical Processes

In Al Bordy Bay coast region there are geological formations made as a result of accumulative action of geological factors and erosion action. The area of is a moraine plateau (hill) of a very differentiated sculpture formed as a result of a tectonic movements. The rock formations are formed of mainly carbonate rocks (limestone and dolomite) with intercalations of marle and shale rocks.

The preceding section mentions some geological processes that play a role in the formation and evolution of coastal cliffs.

From a process perspective, wave action distinguishes coastal cliffs from inland cliffs, whose morphologies are the product solely of terrestrial processes.

The results from field identification of the landslide in the study area revealed that there are several landslide points surrounding the studied sites (Figure 10).



Fig. 10 Erosion of cliff resulting landsliding and rock collapse at Wadi Al Raheb (left upper), Wadi Rezq (right upper), Wadi Al Sawani (left lower) and Wadi Shmass (right lower)

The primary evidence that waves have eroded a cliff is the presence of an undercut notch along the cliff 's base (Figure 11), which can initiate the collapse of the overlying rock or unlithified sediment because of oversteepending and removal of support.



Fig. 11 Erosion of cliff resulting from storm wave attack at Wadi Al Raheb (left) and Wadi Rezq (right)

The presence of caves, tunnels, arches, or embayments attests to continued wave attack along structural weaknesses such as joints or faults (Figure 12). Some bluffs in cohesive limestone rocks can be smoothed by waves.



Fig. 12 Caves, tunnels, arches and embayments in the study coastal area

The amount of cliff erosion caused by sheet wash typically is overshadowed by other processes such as slumping, landsliding, or rock falls, but the magnitude of cliff-face relief can reach meters between episodes of gravitational slope failure (Figures 13 & 14).



Fig. 13 Slumping, landsliding, or rock falls At Wadi Al Sawani (left) and Wadi Shmass (right)



Fig. 14 Flow-type geohazard at Wadi Rezq (left) and slide-type geohazard (debris) at Wadi Al Raheb (right)

Surface water flow also can be concentrated along structural discontinuities such as joints, and erosional widening of the joints can decrease the outcrop-scale (rock-mass) strength, destabilizing a coastal cliff (Figure 15).



Fig. 15 Surface water and destabilizing a coastal cliff collapse geohazard

Landside effects usually cause also destructions of shore protection structures, for instance such as the damage of cliff protection gabion structure shown in Figure 16.



Fig. 16 Deformations of the cliff protection structure made of reinforced ground

The processes that produce cliff instability on inland cliffs, coastal cliffs that are produced due to the surface stresses of buildings and constructions (Figure 17). On the other hand, the erosion processes of beaches and rock sliding are inversely impact on morphological features due to the geological factors as shown in Figure 18.



Fig. 17 Surface constructions and landslide geohazards at Al Bordy, Mosque building (left) and Al Bordy hotel (right)

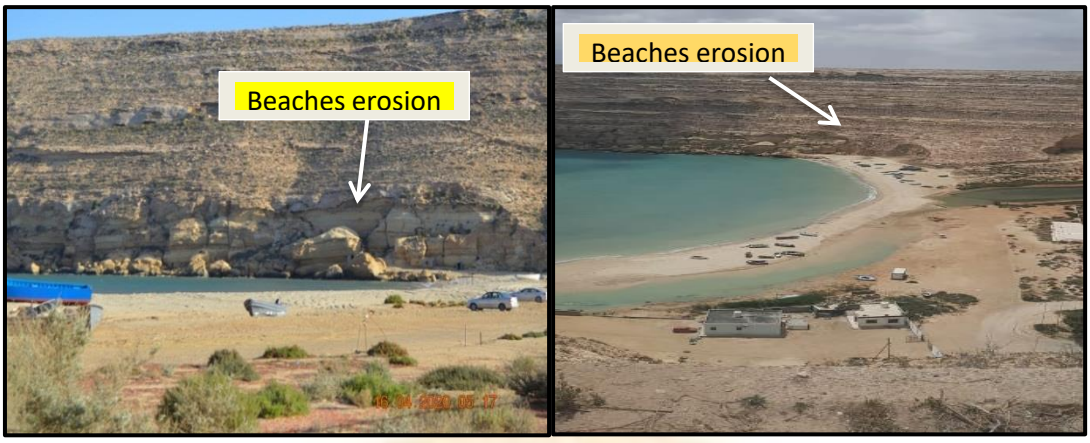


Fig. 18 Geomorphological changes of beaches due to the geological factors

Landslide and rock collapse are occurring due to man made steep excavated cut face or inadequately design shallow foundations (Figure 19).



Fig. 19 Slope instability resulting from excavation and roads cut face

7.1.2. Slope Instability and Geohazard Assessment Analysis

To assess the geohazards of rock sliding and collapses of the investigated locations, the calculated values of erosion and instability were performed and presented in Table 2. The parameters assessment that represented by *Current ASCIE*, *Future ASCIE*, Cliff Toe Erosion and Cliff Toe Instability were estimated to the potential future cliff toe retreat rate due to the geological and geotechnical factors effects for the next timeframe 50 years using the mathematical models. This parameter have been take into account the historic regression rate of the cliff based on data of field surveys and existing studies.

The calculating of the areas susceptible to erosion and instability over time, the above components are used to predict the current and future area susceptible to coastal instability and erosion (ASCIE) as presented in Table 2.

Table 2 Calculated values of erosion and instability for rock sliding and collapse

Location sites / Parameters	Units	Wadi Rezq	Wadi Al Raheb	Wadi Al Sawani	Wadi Shmass
LT_H	*m/year*	0.95	1.2	0.85	0.73
LT_F	*m/year*	0.38	0.40	0.23	0.31

T	m	50	50	50	50
hc_r	m	62	74	98	104
hc_s	m	0.24	0.33	0.34	0.46
$\propto_r$	Degrees	64°	67°	72°	75°
$\propto_s$	Degrees	44°	45°	49°	51°
Calculated values of erosion and instability					
$Current\ ASCIE$	m	39.64	42.60	46.94	43.53
$Future\ ASCIE$	m	58.64	62.60	58.44	59.03
$Cliff\ Toe\ Erosion$	m	19.0	20.0	11.50	15.50
$Cliff\ Toe\ Instability$	m	39.64	42.60	46.94	43.53

The results of the investigated location of the study area revealed that the rate of erosion for both *Current ASCIE* and *Future ASCIE* have values close together as illustrated the bar chart on Figure 20. This may attributed to the similarity of lithology of rock formations (mainly carbonate rocks), the effect of geological factors (wave action, running surface water, weathering … etc.) and geotechnical reasons (surface building over slopes, road cuts and constructions … etc.).

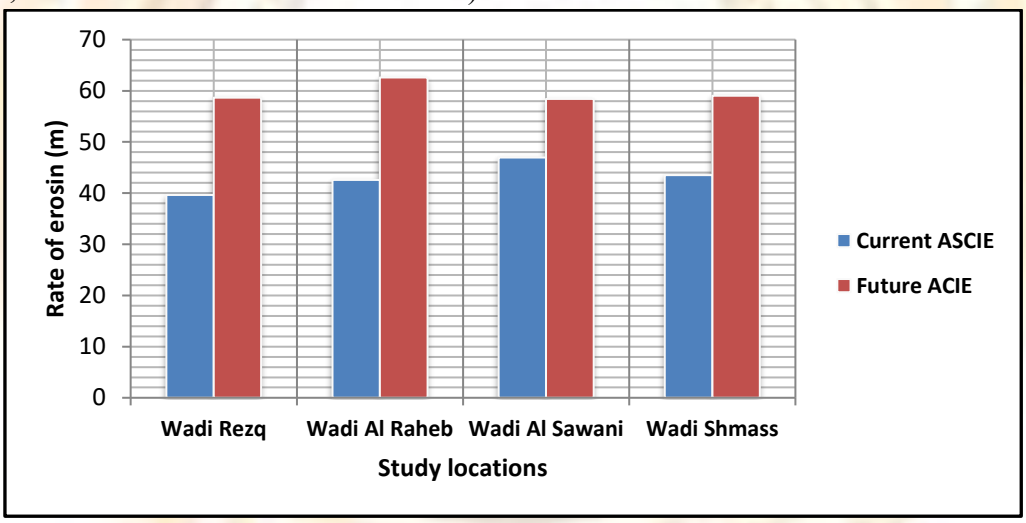


Fig. 20 Relationship between the study locations and rate of erosion for *Current ASCIE* and *Future ASCIE*

On the other hand, the estimation of *Cliff Toe Erosion* and *Cliff Toe Instability* for the studied location of susceptibility to erosion and instability over time display a variation between the estimated values for the next 50 years as shown in Figure 21. This variance may be refers to the differences of the study location of geomorphological features such as degree of slope, vertical elevation of cliffs, rate of erosion of rock nature and so on. Whereas, the highest cliff toe instability was recorded in Wadi Al Sawani and the least at Wadi Rezq. While the highest cliff toe erosion was recorded in Wadi Al Raheb and the lower value at Wad Al Sawani, this may attributed to the high effect waves actin in these locations.

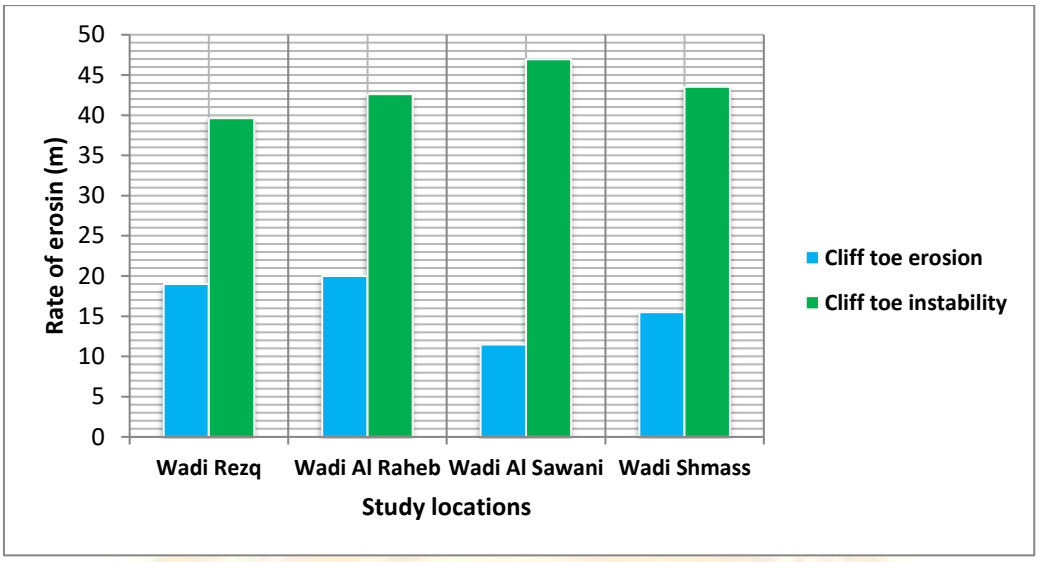


Fig. 21 Relationship between the study locations and rate of erosion for *Cliff Toe Erosion* and *Cliff Toe Instability*

CONCLUSION

From the findings obtained the following conclusions can be drawn:

1. The studied area representing a destination for tourists because of various potentiality parameters.
2. Also, characterized by the geomorphological features and lithology of mainly carbonate rocks.
3. These features regarded as unacceptable stability due to rock sliding and collapse.
4. The studied rock formation can be classified as very steep slope and cliffs.
5. The results of the investigated location of the study area revealed that the rate of erosion for both *Current ASCIE* and *Future ASCIE* have values close together.
6. The similarity may attributed to the lithology of rock formations and the effect of geological factors as well as geotechnical reasons.
7. The estimation of *Cliff Toe Erosion* and *Cliff Toe Instability* for the studied location display a variation between the estimated values for the next 50 years.
8. This variance may be refers to the differences of the study location of geomorphological features such as degree of slope, vertical elevation of cliffs, rate of erosion of rock nature and so on.

REFERENCES

1. Auckland Council (2021) A*uckland Unitary Plan Operative In Part*. [Online] Available at: www.aucklandcouncil.govt.nz/unitaryplan

2. Australian GeoGuide, LR (Landslides) (2007) Coastline Hazard Management Study for the Wyong Shire Council Australian Geomechanics Vol. 42 No 1.

3. Evocoast (2018). Local Coastal Hazard Assessment – Generic Scope. Prepared by Evocoast through Advisian for Department of Transport Western Australia.

4. Dickson, M. E., Ogawa, H., Kench, P. S., and Hutchinson, A.: Seacliff retreat and shore platform widening: Steady-state equilibrium?, Earth Surf. Proc. Landforms, 38, 1046–1048, 2013.

5. Della Seta, M., Martino, S., and Scarascia Mugnozza, G.: Quaternary sea-level change and slope instability in coastal areas: Insights from the Vasto Landslide (Adriatic coast, central Italy), Geomorphology, 201, 468–478, 2013.

6. Hampton, M. A., Griggs, G. B., Edil, T. B., Guy, D. E., Kelley, J. T., Komar, P. D., Mickelson, D. M., and Shipman, H. M.: Processes that Govern the Formation and Evolution of Coastal Cliffs, in: Formation, Evolution, and Stability of Coastal Cliffs–Status and Trends, edited by: Hampton, M. A. and Griggs, G. B., USGS – Professional Paper 1693, 1–4, 2004.

7. Lee, E. M., Hall, J. W., and Meadowcroft, I. C. (2001) Coastal cliff recession: the use of probabilistic prediction methods, Geomorphology, 40, 253–269.

8. Lee E., Meadowcroft I., Hall J., Walkden M. (2002) Coastal landslide activity: a probabilistic simulation model. Bulletin of Engineering Geology and the Environment, Vol. 61, Issue 4, pp. 347–355.

9. Lim, M., Rosser, N. J., Allison, R. J., and Petley, D. N.: Erosional processes in the hard rock coastal cliffs at Staithes, North Yorkshire, Geomorphology, 114, 12–21, 2010.

10. Marques, F. M. S. F.: Magnitude-frequency of sea cliff instabilities, Nat. Hazards Earth Syst. Sci., 8, 1161–1171, doi:10.5194/nhess-8-1161-2008, 2008.

11. Marques, F., Matildes, R., and Redweik, P. (2011) Statistically based sea cliff instability hazard assessment of Burgau-Lagos coastal section (Algarve, Portugal), J. Coast. Res., Special Issue 64, 927–931.

12. Marques, F. M. S. F., Matildes, R., and Redweik, P. (2013) Sea cliff instability susceptibility at regional scale: a statistically based assessment in the southern Algarve, Portugal, Nat. Hazards Earth Syst. Sci., 13, 3185–3203, doi:10.5194/nhess-13-3185-2013.

13. Ossowski R. (2017) Environmental Aspects of Coastal Earth Structures Made of Soil-Ash Composites. Polish Maritime Research. Vol. 24, No S1 (93), pp. 166–173.

14. Mantovani, M., Devoto, S., Forte, E., Mocnik, A., Pasuto, A., Piacentini, D., and Soldati, M. (2013) A multidisciplinary approach for rock spreading and block sliding investigation in the northwestern coast of Malta, Landslides, 10, 611–622.

15. McCullough, M. C., Kareem, A., Donahue, A. S., and Westerink, J. J. (2013) Structural damage under multiple hazards in coastal environments, J. Distas. Res., 8, 1042–1051.

16. Roberts, R., N Carpenter and P Klinac (2020) *Predicting Auckland's exposure to coastal instability and erosion*, Auckland Council, technical report, TR2020/021.

17. Senfaute, G., Duperret A., and Lawrence, J. A.: Micro-seismic precursory cracks prior to rock-fall on coastal chalk cliffs: a case study at Mesnil-Val, Normandie,NWFrance. Nat. Hazards Earth Syst. Sci., 9, 1625–1641, 2009,

18. http://www.nat-hazards-earth-syst-sci.net/9/1625/2009/.

19. Violante, C.: Geohazard in Rocky Coastal Areas, Geological Society, London, Special, Publications, 322 pp., 2009.

20. Katz, O. and Mushkin, A.: Characteristic of sea cliff erosion induced by a strong winter storm in eastern Mediterranean, Quat. Res. USA, 80, 20–32,

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018-430 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

Lexico-grapmmatical Analysis of Local and Non-Local Master Thesis Conclusions: Comparative Study

Asmaa Adrees Amir[1] **Hajer Saaid Mohammed**[2]
Email: Almardy19731984@gmail.com **Email**: Jijistruggle@gmail.com

[1]Lecturer - University of Benghazi.
[2] Assistant Professor- University of Benghazi.

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتحليل اللغة المستخدمة في استنتاجات رسائل ماجستير كتبها باحثون محليون وغير محليون في علم اللغة التطبيقي. وقام الباحثان بتحليل 30 استنتاجا (15 من كل مجموعة) وفقا لنموذج Hallyday وقارن الباحثان بين عدد تكرار الكثافة اللغوية وتطور المبتدأ للمجموعتين. وقد اشارت نتائج هذه الدراسة إلى الاتي:

- ان التطور للمبتدأ في الاستنتاجات المحلية كان وفقاً نمطين وهما: الانتقال التدريجي والنمط الخطي. بينما ان نمط التعدد كان الاكثر شيوعا في الاستنتاجات الغير المحلية.
- ان كلا من الاستنتاجات المحلية وغير المحلية كانت متقارب الى حد كبير من ناحية الكثافة اللغوية. حيث بلغ متوسط الكثافة اللغوية للاستنتاجات المحلية 57 في المائة مقابل 53 في المائة بالنسبة للاستنتاجات غير المحلية.

Abstract

This study examines the language used in M. As ' conclusions written by local and non-local researchers in applied linguistics. The present study researcher analyzed 30 conclusions (15 from each group) according to Halliday's Systemic Functional Linguistic (SFL) model. The researcher compared the frequencies of lexical density and the thematic progression of the two groups. The results of this study indicate that, when viewed through the lens of Thematic Progression, both local and non-local conclusions are arranged according to three different TP patterns. Additionally, it was discovered that the multi-split pattern is the most prevalent in non-local conclusions, but the linear pattern is typically employed in most local conclusions. According to the research, it is also expected that both local and non-local conclusions will have lexical densities that are almost equal to or higher than 50%. In particular, local conclusions have an average lexical density of 57% as opposed to 53% for non-local conclusions.

Introduction

Systemic Functional Linguistics (SFL) deals with both language form and function in addition to the effects of context on social discourses, by this means offering an analytical context for lexical linguistic features of language deviation. According to this model language is treated as a whole, thus any aspect of it should be understood always with reference to the total picture (Holtz,2011).

SFL is a social descriptive theory of language. It is not just a group of rules for postulating grammatical constructions, it sees language as a source for generating

meanings. SFL facilitates a comprehensive explanation of lexico-grammatical features (Nhat & Hao, 2021).

The lexicogrammar is responsible for conveying messages through speech or writing and is the most noticeable aspect of language. However, its existence is solely to convey meaning. The meaning of a message, also known as semantics, operates in three different ways called "metafictions" at the clause level. These three semantic metafictions are: ideational, interpersonal, and textual(Brank,2019).

Lexico grammar, also known as lexico-grammar or lexical grammar, refers to a linguistic framework in which vocabulary (lexis) and syntax (grammar) are integrated into a cohesive structure. In this approach, words and grammatical structures are not considered separate entities but rather interconnected and reliant on each other. This integration occurs at the level of linguistic analysis where vocabulary and grammar interface with one another. (Bloor, T., & Bloor, M. (2004).

In academic research, a precise understanding of lexical features is necessary to ensure compatibility with native researchers. Applying Halliday's systemic functional linguistic (SFL)model can help understand the relationship between semantic notions conveyed through lexical items. Contradictions between the lexico-grammatical patterns of native and non-native texts lead to significant differences in research quality between natives and non-natives. To address this issue, it is necessary to focus on semantic aspects and lexico-grammatical patterns of native texts, including lexical density (Raeisi, 2019).

Purpose of the Study

This study is an attempt to look at the occurrence and re-occurrence of particular lexico-grammatical features (the lexical density / the thematic progression)to see how and where they occur with reference to different regions .

Research Questions

- Do these lexico-grammatical features differ from one region to another?
- What lexico-grammatical features of the texts are statistically prominent and which are statistically salient?

Significant of the Study

This study can be beneficial for EFL students in addition to teachers to improve the quality of their writings for presenting them in a more sophisticated academic framework.

Literature Review

Thematic Progression

The concept of Theme Progression (TP) was first introduced by Frantisek Danes in 1969. Danes identifies three major patterns: simple linear progression, constant progression, and derived hyper thematic progression. This concept has sparked discussions among linguists both domestically and internationally, leading to the development of additional TP patterns such as parallel structure and chain structure proposed by Van Dijk (Li, 2011).

According to Keskin and Demir (2021), Dane described the TP as "The choice and ordering of utterance themes, their mutual concentration, and hierarchy as well as their relationship to the hyperthermia of the superior text units (such as paragraph, chapter)to the entire text, and to the situation," they also point out that Danes ' model is based on a functional sentence viewpoint that emphasizes the connections between sentence form and the whole system of language communication. Thematic progression addresses merely the topical themes of ranking clauses but is of specific significance because it indicates the way the argument construction of the text is built up (Brank,2019).

Paltridge (2012) points out that the term "thematic progression" describes how a clause's theme may borrow from or repeat the meaning of a theme or rheme that came before it. This is a crucial method for establishing information flow in a text. He also states that there are several ways to accomplish this, among which:

- **Constant Theme**

Theme *repetition* or *persistent* theme is an illustration of thematic progression. 'Theme 1' is taken up and repeated in this pattern at the start of each subsequent clause, indicating that each clause will address the topic in some way. For example:

Theme 1 ⟶ Rheme 1

Theme 1 ⟶ Rheme 2

Theme 2 ⟶ Rheme 3

Theme 2 ⟶ Rheme 4

- **Linear Theme**

When the topic from the theme of one clause has continued the theme of the next clause, this is another typical example of thematic progression. This is known as a linear or *zigzag* pattern theme. For example:

Theme 1 ⟶ Rheme1

Theme 2 ⟶ Rheme 2

- **Multiple Theme/Split Rheme**

Texts may also use other progression techniques, like "multiple-theme" or "split rheme" patterns. In 'multiple themes' or 'split rheme' progression, a rheme may contain a variety of information, each of which may be used as the topic in a variety of succeeding sentences. For example:

Theme 1 ⟶ Rheme1
Theme 2 ⟶ Rheme2
Theme 3 ⟶ Rheme3
Theme 4 ⟶ Rheme4
Theme 5 ⟶ Rheme5

Theme 6 ⟶ Rheme6
Theme 7 ⟶ Rheme7
Theme 8 ⟶ Rheme8

Lexical Density

Partridge (2012) refers to Partridge's ratio of content words to grammatical or functional words within a clause as lexical density.

Nouns and verbs are examples of content words, whereas prepositions, pronouns, a nd articles are examples of grammatical words.

Lexical density, especially a dense use of nouns, is viewed as an indication of compressed academic writing and advanced informational prose and as a strong predictor of academic writing competence. Lexical density is the ratio of lexical/content words to total words/tokens (Nasseri & Thompson,2021).

Holtz (2011) states that Halliday assumed that Lexical density assesses the density of information in a text, consistent with how strongly the lexical elements have been compacted into the grammatical structure. Lexical density may be measured using a variety of techniques. Holtz (2011) also suggests that according to Halliday, texts can actually be challenging to read if the rates for lexical density are higher than 10, i.e., with more than 10 lexical words per clause. Even though the conclusion corpus lacks precise information on the borders and number of sentences, it is possible to determine lexical den sity by assuming that each major phrase has a single finite verb.

Previous Studies

Thematic Progression

Relying on systemic-functional grammar, Li (2011) presented a contrastive analysis of the texts of consecutive interpretation in English and Chinese from the perspective of TP patterns in which the similarities and differences of TP patterns in them were analyzed. The results showed that first, the discourse of source language for the most part coincides with that of target language in TP patterns. Second, the discourse of source language differs from that of target language because of many reasons, from which, a. target language texts are more than source language texts in TP patterns. b. source language texts from government press conferences. c. English is far from Chinese in language features.

Rakhman (2013) investigated how high school students organize their ideas in their Exposition texts, and to what extent their Exposition texts are consistent with argumentative language features in terms of Thematic Progression, based on the framework of Systemic Functional Linguistics (e.g. Danes, 1974; Eggins, 2004). The data were from nine high school students' Exposition texts from low, middle, and high levels of achievement. The result shows that the students organize their ideas in three ways of Thematic Progression, including the Zig-zag Pattern or Simple Linear Theme Progression (SLP), the Re-iteration Pattern or Constant Theme Progression (CTP), and the Multiple Theme Pattern or Derived Theme Progression (DTP). In terms of Thematic Progression consistency, some texts from middle and high achievers are consistent with the

argumentative language features, since they employed SLP than CTP and used DTP. Some students still need guidance to create good pieces of writing.

Lestari al et (2019) conducted a study aimed to evaluate thematic progressions pattern in students' journal article written by undergraduate students. This study employed qualitative research in the form of written discourse analysis. The documentation observation sheet is used to analyze the patterns appeared in the article written by students. Out of 10students chosen as the sample. The results of this study revealed that from the three patterns, zigzag pattern is the most frequently used by the students. The second is a re-iteration pattern and the last one is a multiple-theme pattern. It showed that the students can employ the patterns though they never learn about systemic functional linguistics before. But, the results of their writing are not really coherent. Because of the lack of thematic progression pattern used. For consistency, there are several students who are already consistent in their writing, though the rest is still not consistent. However, they never learn about this. Therefore, it can be said that understanding the thematic progression is important because it can make the writing effective and coherent.

Keskin & Demir (2021) sought to discover the role of theme and rheme in thematic progression patterns in Turkish EFL students' argumentative essays. The information for their study was gathered from two groups of students who attend a private university in Turkey's departments of English Language Teaching (ELT) and Psychological Counseling and Guidance (PCG). The use and progression of Theme and Rheme were initially evaluated at the clause level using Danes' (1974) progression model in order to assess the data. The findings showed that, despite the comparable sorts of thematic progression patterns utilized by students from both departments, ELT students employed more of these patterns than PCG students.

Lexical Density

To, Fan & Thomas (2013) presented a paper aimed to examine the lexical density and readability of four texts from English textbooks known as Active Skills for Reading (Anderson, 2003a, 2003b, 2003c, 2003d) at elementary, pre-intermediate, intermediate and upper-intermediate levels. The study applied three methods in determining lexical density and readability as proposed by Halliday (1985), Ure (1971) and Flesch (1948). The analysis revealed that three of the four reading texts were of high lexical density, apart from the text for the upper-intermediate level. There was little evidence of an increase in lexical density and readability in accordance with the increase in text levels as well as little indication relating to the connections between text levels, readability, and lexical density.

Gregori-Signesa & Clavel-Arroitia (2015) analyzed both lexical density and lexical diversity in the written production of two groups of first-year students at the Universitat de València at the beginning and end of a one-semester teaching period. These results were compared with those obtained by a third group of students aiming at level C2. Lexical density was tested using Textalyser (http://textalyser.net) and lexical frequency used the software RANGE (Nation and Heatly, 1994). The results prove that the students from both groups at level B1 show the same progression between writing tasks 1 and 3. Furthermore, it can also be claimed that it is possible to obtain a reliable measure of lexical richness which is stable across two pieces of writing produced by the same learners.

Kondal (2015) conducted a study to explore the effects of lexical density and lexical variety on language performance and proficiency of the written scripts of tenth-class regional medium students. The exam scripts are collected as data, the learners aged between 14 and 16 years. The paper has shown that both the lexical density and lexical variety can be played an effective role in language performance among the regional medium tenth-class students. The study also presents that it can be expected learners' lexical development as measured by lexical density and lexical variety be reflected in the learner's productive use of language performance and proficiency in the use of lexicon.

This study investigated lexical density and diversity differences in English as L1 vs. L2 academic writing of EFL, ESL, and English L1 postgraduate students to compare their lexical proficiency in EFL vs. English L1 academic settings. A corpus of 210 dissertation abstracts was analysed using three natural language processing tools [LCA, TAALED, and Coh-Metrix] where the effects of text length and topic were controlled. The results show that the EFL group produced the least lexically dense and diverse texts compared to the other groups(Nasseri & Thompson ,2021).

Khorina & Handani (2022) conducted a study is to investigate the lexical density found in spoken and written news regarding the Afghanistan and Taliban conflict broadcasted by BBC. The method applied in this study was a qualitative method. The data consist of five spoken news taken from the BBC YouTube channel and five written news obtained from the BBC news website. The results show that generally, the average lexical density levels of both spoken and written news tend to be the same, that is, higher than 50%. Specifically, spoken news has an average lexical density level of 52.15% while written news has an average lexical density of 55.05%. Meanwhile, the lexical items which influence the density of the texts are nouns, verbs, adjectives, and adverbs with the noun being dominant.

Methodology

Because it is difficult to cover the multiple lexico-grammatical aspects in one paper, this study focuses on only two elements which are the thematic progression and the lexical,density,The present study uses Danes' (1974) model to assess theme and rheme in thematic development patterns in the first ten sentences in written conclusions, these patterns are simple linear, constant, and split progressions. Regarding lexical density, the method employed in this research is the one proposed by Halliday, who describes lexical density as "the number of lexical words per clause" (Holtz,2011).

The estimate of lexical density will include just the first ten sentences. All the words are counted and each word in the first ten sentences in the conclusions considered are calculated as an Orthographic Word (**OW**). Subsequently, all the content words are counted regardless of their repeated occurrences in the conclusions. The sum of orthographic words and the total number of Lexical Words (**LW**) are arranged in relation to each other to accomplish lexical density:

LW/OW x 100= lexical Density

For the thematic progression, repetition for each pattern was found and the percentage was calculated.

Sample

This study utilizes two samples of MAs' conclusions in applied linguistics, the first sample was local conclusions from the University of Benghazi and the second sample was non-local conclusions collected from online theses from different universities.

Results and Data Analysis

Manual analysis was carried out on the chosen data, and the resulting numbers were collated in the accompanying tables. The result section includes three tables. Table 1 designates the lexical density and percentage of the local and non-local conclusions; Table 2 shows the thematic progression for local conclusions. Finally, Table 3 shows thematic progression for non-local progression.

Table (1): lexical Density

pattern	Lexical Density	Percentage
Local	1551out of 2725	57%
Non-local	1757out of 3333	53%

As stated in Table 1, findings of the lexical density of 30 local and non-local conclusions and their percentages are shown. As a result, the lexical density of local conclusions is 1551 out of 2725 words and the lexical density of non-local conclusions is 1757 out of 3333 words. This results in a total percentage of 57% local conclusions and 59.72% non-local conclusions.

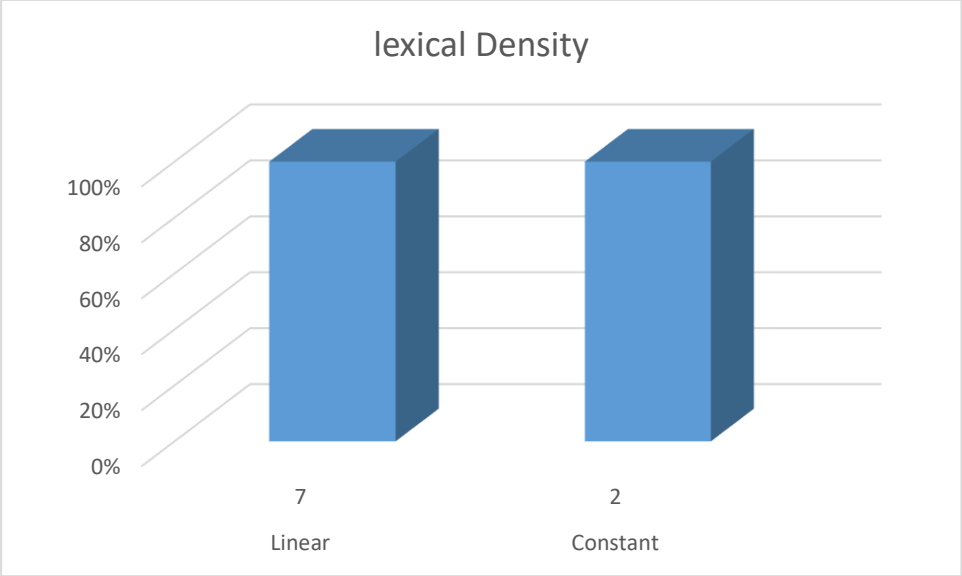


Table (2): Thematic Progression for Local Conclusions

Pattern	Repetition	Percentage
Linear	7	47%
Constant	2	13%
Multi-split	6	40%
Total	15	100

The Table demonstrates that the most prevalent pattern seen in the local conclusions is the linear pattern. Multi-split patterns are the second most prevalent pattern, and constant patterns are the third.

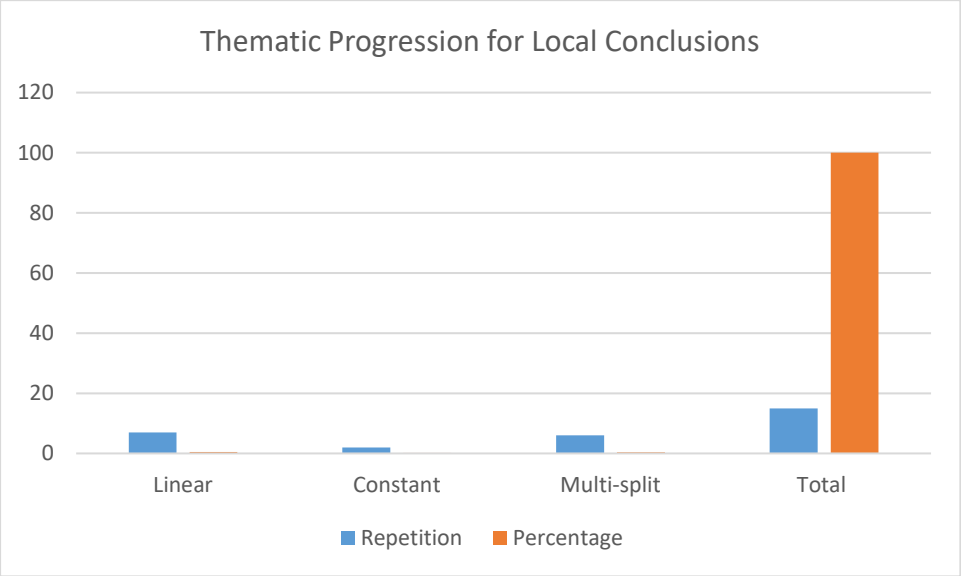
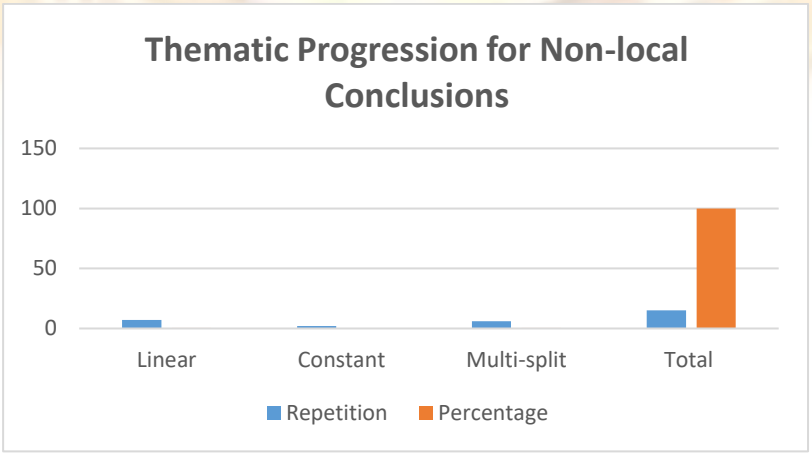


Table (3): Thematic Progression for Non-local Conclusions

Pattern	Repetition	Percentage
Linear	4	27%
Constant	3	20%
Multi-split	8	53%
Total	15	100

In the non-local findings, the multi-split pattern appears the most frequently, as the table demonstrates. Linear patterns are the second most prevalent pattern, and constant patterns are the third.



Conclusion

This study aims to examine the occurrence and recurrence of specific lexico-grammatical features (the lexical density / the thematic progression) in order to determine how and where they occur in relation to various regions. Two inquiries were made at the beginning of this study," Do these lexico-grammatical features (lexical density and thematic progression) differ from one region to another? "What lexico-grammatical features (lexical density and thematic progression) of the texts are statistically prominent and which are statistically salient?" the answers are as follows:

- The findings indicate that, on average, both local and non-local conclusions are likely to have lexical densities that are almost equal, or greater than 50%. Particularly, the average lexical density of local conclusions is 57%, compared to 53% for non-local conclusions.
- The results of this study also indicate that both local and non-local conclusions are arranged in three different TP patterns, as perceived from the perspective of thematic progression. Additionally, it was discovered that the multi-split pattern is the most prevalent in non-local conclusions, but the linear pattern is typically employed in most local conclusions.

Bibliography

1. Brank, D. (2019). A Systemic Functional Grammar of English :A Simple Introduction. New york. Routledge.

2. Bloor, T., & Bloor, M. (2004). The Functional Analysis of English: A Hallidayan Approach. London: Hodder Arnold

3. Gregori-Signesa, C.& Clavel-Arroitia, B. (2015). Analysing lexical density and lexical diversity in university students' written discourse. Procedia - Social and Behavioral Sciences ,198 . 546 – 556.

4. Holtz, M. (2011). Lexico-grammatical properties of abstracts and research articles: A corpus-based study of scientific discourse from multiple disciplines. Darmstadt Technischen University. A published M A Thesis. URL: http://tuprints.ulb.tu-darmstadt.de/2638

5. Johansson, V. (2008). Lexical diversity and lexical density in speech and writing: a developmental perspective. Working Papers, 53, 61-79. Lund University, Dept. of Linguistics and Phonetics.

6. Keskin, D. & Kocbas Demir, B. D. (2021). The Role of Theme and Rheme in Thematic Progression Patterns in English Argumentative Essays by Turkish University Students . Edu 7: Yeditepe Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi , 10 (12) , 64-82 . Retrieved from https://dergipark.org.tr/en/pub/edu7/issue/63400/942226

7. Kondal, B. (2015). Effects of Lexical Density and Lexical Variety in Language Performance and Proficiency. International Journal of IT, Engineering and Applied Sciences Research (IJIEASR), 4(10). ISSN: 2319-4413. 25-30.

8. Lee, C. et al. (2021). What linguistic features distinguish and predict L2 writing quality? A study of examination scripts written by adolescent Chinese learners of English in Hong Kong System .Procedia - Social and Behavioral Sciences .97. 102461

9. Lestari al et (2019). The Use of Thematic Progression in the Journal Article of "U-JET". English Education Journal, EEJ 9(4) (2019) 558-564. ISSN 2087-0108e.ISSN 2502-4566. http://journal.unnes.ac.id/sju/index.php/eej.

10. Li, H. (2011). A Contrastive Analysis of Thematic Progression Patterns of English and Chinese Consecutive Interpretation Texts. Theory and Practice in Language Studies, Vol. 1, No. 6, pp. 671-675. ISSN 1799-2591 doi:10.4304/tpls.1.6.671-675

11. Mulyati K.,& Handani, W., Z. (2022). Comparing the Lexical Density of Spoken and Written News. Linguistics and English Language Teaching Journal , 10(2). 18-24

12. Nasseri, M., & Thompson, P. (2021). Lexical density and diversity in dissertation abstracts: Revisiting English L1 vs. L2 text differences. Assessing Writing , 47 URL: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1075293520300072 6.

13. Nhat, T., M., N. & Hao, M., P., T. (2021). The English Abstracts in Journal Articles on Applied Linguistics: Lexico-grammatical Features. VNU JournalL OF Foreign Studies, 37, (6), 110-124.

14. Paltredge, B. (2012). Discourse Analysis :An Introduction2nd E. British Library Cataloguing-in-Publication Data.

15. Perfetti, C., A. (1969). Lexical density and phrase structure depth as variables in sentence retention 1. Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior , 8 (6), 719-724

16. Raeisi al et (2019). Lexico-grammatical Analysis of Native and Non-native Abstracts Based on Halliday's SFL Model. Theory and Practice in Language Studies. Vol. 9, No. 11, pp. 1388-1395. ISSN 1799-2591. DOI: http://dx.doi.org/10.17507/tpls.0911.03

17. Rakhman, A., N. (1013). An Analysis of Thematic Progression in High School Students' Exposition Texts.ejournal.upi.edu. 1(1), 65-74.
https://ejournal.upi.edu/index.php/psg/article/download/.39-228

18. To, V, , Fan, S. & Thomas, D. (2013). Lexical Density and Readability: A Case Study of English Textbooks. Internet Journal of Language, Culture and Society, 37. ISSN 1327-774X URL: http://aaref.com.au/en/publications/journal/

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية – العدد التاسع – ديسمبر 2023م
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 430-2018 الرقم المعياري الدولي: (ISSN-L) 2788-6573

Enquête sur l'accord du participe passé avec avoir en français oral : recherche de régularités dans les productions de locuteurs natifs et non natifs

Warida Ali. M
Maud.Colleter
Oureda.alhmaly@gmail.com

INTRODUCTION

Le participe passé et les règles d'accord

Avant de parler de l'accord du participe passé, l'objet de notre étude, il est utile d'expliquer brièvement ce qu'on entend par « participe ». Le participe est un mode non personnel « résultat de l'adjectivation du verbe » (Arrivé et al. 1986) mais qui « conserve la possibilité d'avoir des compléments » (ibid.), autrement dit, qui « participe [d'où son nom] à la fois de la classe de l'adjectif et de celle du verbe » (ibid.).

Le participe passé présente l'action comme achevée, accomplie. Les règles d'accord du participe passé employé avec un auxiliaire sont complexes. Leur apprentissage occupe une part importante dans les programmes de français au collège. Employé avec l'auxiliaire *être*, le participe passé s'accorde avec le sujet, conjugué avec l'auxiliaire *avoir* il s'accorde avec le COD (Complément d'Objet Direct) placé avant le verbe et ne s'accorde pas si le COD suit le verbe ou s'il n'y a pas de COD. Le participe passé de *faire* suivi d'un verbe à l'infinitif ne s'accorde pas (une réforme récente aétendu cette règle au verbe *laisser*). Il existe, de plus, des règles spécifiques pour les verbes pronominaux ; règles que nous n'aborderons pas ici.

Si la règle d'accord avec l'auxiliaire *être* ne pose aucun problème, ce n'est pas le cas de l'accord avec *avoir*. En remontant aux origines de cette règle, on comprend mieux pourquoi elle est si controversée :

- Dans un premier temps, le participe passé et le verbe ne sont pas considérés comme une unité verbale. Le participe passé s'accorde généralement avec le COD (l'ordre des mots n'est pas encore établi).

Ex : La Fontaine écrit : *Il avait une somme enfouie*
Cette phrase peut signifier qu'il « possédait une somme enfouie » ou qu'il « avait enfoui une somme »[1].

- Dans un second temps, l'ordre des mots s'est progressivement figé et le participe passé s'est rapproché de l'auxiliaire. M.-J. Beguelin écrit en 2002 que, dès lors, «le verbe composé tend à se comporter comme une forme unitaire, rendant progressivement obsolète l'accord du participe. » Elle remarque aussi que dès le Moyen-Age, les copistes ont tendance à abandonner l'accord quand le participe passé est placé après le verbe et à le conserver quand il est placé avant. Elle précise qu' « il peut s'agir là d'une tendance induite par l'activité d'écriture, qui privilégie de manière générale, pour des raisons mécaniques, l'accord avec ce qui est avant ».

[1] Exemple tiré de BEGUELIN (2002)

- Au XVIe siècle, le poète Clément Marot, sur demande de François 1er, édicte la règle d'accord du participe passé avec avoir en imitant l'italien qui lui paraissait être la langue « modèle ». Peut-être s'est-il également inspiré des usages cités plus haut.
Le développement « naturel » de la langue fut alors arrêté, la règle fut mise en place malgré les réserves de certains contemporains et elle se maintient encore aujourd'hui malgré les tentatives multiples de réformes.

Critiques et tentatives de réformes

La règle d'accord du participe passé avec l'auxiliaire avoir , telle que Marot l'a édictée, a en effet été vivement critiquée à travers les siècles : lors de la mise en place de la règle, le grammairien Meigret parle de « lourdes incongruités » ; au XVIIIe siècle, Voltaire déclare « Clément Marot a ramené deux choses d'Italie : la vérole et l'accord du participe passé, je pense que c'est le deuxième qui a fait le plus de ravages ! » ; au XIXe siècle les frères Bescherelle soulignent la complexité de l'accord du participe passé dans leur Grammaire nationale (1852). En 1900, un arrêté de tolérance paraît, expliquant « qu'il paraît inutile de s'obstiner à maintenir artificiellement une règle qui n'est qu'une cause d'embarras dans l'enseignement et qui ne sert à rien pour développer l'intelligence et qui rend très difficile l'étude du français aux étrangers » (cité dans Brissaud 2008). Très ambitieux, cet arrêté visait à supprimer totalement l'accord du participe passé avec avoir. Il est cependant « mort-né » et remplacé l'année suivante par un second arrêté moins tranché sur la question et qui ne rencontrera pas plus de succès. En 1976, le texte intitulé Tolérances grammaticales ou orthographiques accepte deux possibilités dans certains cas limites (ex : les cerises, j'en ai cueilli(es) ou étant donné(es) les circonstances). L'enseignement de ces cas limites n'est cependant pas recommandé et le texte n'a qu'un effet très relatif (il est inconnu de la plupart des enseignants). En 1989, un Conseil supérieur de la langue française est crée, chargé de travailler sur plusieurs questions, parmi lesquelles, les participes passés des verbes pronominaux. Un an plus tard, faute de pouvoir trouver un accord convenant à tous les participants, la montagne accouche d'une souris en proposant de supprimer totalement l'accord du participe passé de laisser suivi d'un infinitif. En 2003, le Conseil belge propose de laisser libre choix de faire l'accord ou non dans certaines circonstances. La proposition la plus « légère », reformulée comme suit dans l'article de M.-J. Beguelin (2002) consiste à permettre de ne pas accorder quand :

(1) Les PP devenus prépositions ou adverbes, ou utilisés en tant que tels, pourront ne pas s'accorder (cela concerne des formes comme ci-annexé, ci-inclus, mis à part, y compris...).

(2) Les PP des verbes métrologiques pourront varier ou ne pas varier quel que soit leurcomplément (coûté, valu, pesé).

(3) Les PP immédiatement suivis d'un infinitif pourront ne pas varier (cela revient à mettreen cause les codifications artificielles dont ont fait l'objet: Les chansons qu'on a entendu chanter et Les chanteurs qu'on a entendus chanter

(4) Les PP dont le COD a un attribut s'accorderont ou non selon le sens: Marie, je l'ai cru jeune (j'ai cru qu'elle était jeune) vs Marie, je l'ai crue jeune (je l'ai crue quand elle était jeune).

(5) Le PP de s'arroger pourra s'accorder avec le sujet, de même que les PP des verbes accidentellement pronominaux dont le sens varie selon qu'ils sont ou non munis d'un se (se figurer, s'approprier), à l'exception de la série traditionnellement invariable plu, déplu, complu et ri.

Une version plus « radicale » propose de permettre l'invariabilité du participe passé employé avec *avoir* et l'accord systématique du participe passé employé avec *être* avec le sujet. Ces propositions seraient d'ailleurs déjà appliquées pour l'apprentissage du français, en Allemagne par exemple.

Les réformes les plus audacieuses, visant à supprimer purement et simplement l'accord du participe passé avec l'auxiliaire *avoir*, n'ont pas su s'imposer jusqu'à maintenant. Peut-être sont-elles trop radicales et la décision politique de les faire appliquer serait sujette à controverses et une prise de risque certaine.

Les réformes moins radicales, proposant des modifications pour rendre la règle plus logique (et donc supposément plus simple) ne font que lui ajouter un nombre considérable d'exceptions. La règle est certes plus logique mais elle n'en est que plus complexe. Ces réformes n'ont donc pas non plus connu un succès retentissant.

Le compromis trouvé en 2003, consistant à ne pas imposer l'accord (ou le non accord) mais à autoriser les deux ne semble pas pouvoir régler le problème. M.-J. Beguelin évoque cependant la possibilité que de telles réformes puissent, en laissant le choix au locuteur, permettre une disparition à terme de l'accord du participe passé employé avec *avoir*.

L'accord selon les chercheurs

Nous avons trouvé peu d'articles scientifiques concernant l'accord du participe passé, de plus, certains sont difficiles à se procurer. Dans les études que nous avons pu lire, la question suscite plusieurs points de vue :

Dans la plupart des travaux de recherche que nous avons trouvé, les chercheurs s'accordent à dire que, si le français n'avait pas été régulé, l'accord du participe passé avec *avoir* aurait disparu. Dans cette optique, ils pensent que l'accord est amené à disparaître, la règle n'ayant fait que ralentir le processus. La suppression pure et simple de la règle semblerait être la solution.

Cependant, comme nous l'avons vu plus haut, il n'est pas si facile de supprimer une règlesi profondément ancrée dans la tradition d'enseignement du français. De plus, la plupart des chercheurs remarquent un certain nombre d'occurrences où l'accord est produit là où la règle ne l'attend pas. Deux hypothèses sont alors possibles pour expliquer les erreurs d'accord (qu'il soit omis ou ajouté) : soit le locuteur a essayé d'appliquer la règle et s'est trompé (car elle est trop complexe et pas assez logique) ; soit l'accord est régis par d'autres facteurs que ceux exprimés dans la règle. C'est l'hypothèse qu'avance M.-J. Beguelin (2002) :

« L'accord du PP n'est pas purement et simplement en perdition: par moment, il peut apparaître quand la norme ne l'attend pas, obéissant à une logique de clarification sémantique ou énonciative fort éloignée de la logique à base syntaxique progressivement mise en place par la grammaire traditionnelle.

Seules des enquêtes linguistiques rigoureusement menées pourront nous en apprendre davantage sur cette intéressante situation de variation linguistique. »

Nous nous proposons, dans cette étude, de mener, à notre échelle, une telle enquête. Pour cela, nous avons développé des hypothèses pouvant expliquer les variations d'accord selon plusieurs facteurs (syntaxiques, sémantiques, phonologiques). Nous avons mis en place un protocole d'enquête afin de les tester sur des locuteurs du français, natifs et non natifs. Nous espérons ainsi pouvoir observer des régularités dans les accords (ou absences d'accords) qui conforteraient une ou plusieurs de nos hypothèses. Le second objectif de cette étude est d'avoir un aperçu du comportement des locuteurs non natifs face aux règles complexes d'accord du participe passé : appliquent-ils mieux ou plus strictement la règle que les natifs ? Sont-ils au contraire gênés par elle ? Leurs productions se rapprochent-elles de celles des natifs quand ils ont atteint le « niveau bilingue » ?

Nous allons, dans un premier temps présenter nos hypothèses. Dans un second temps, nous décrirons notre protocole d'enquête et évoquerons les difficultés auxquelles nous sommes confrontées. Enfin, nous analyserons les résultats de l'enquête et tenterons de tirer quelques conclusions concernant nos hypothèses de départ.

HYPOTHESES SUR LES FACTEURS D'ACCORD DU PARTICIPE PASSE AVEC AVOIR

Hypothèse syntaxique

L'accord pourrait être favorisé par la configuration syntaxique de la phrase. En effet, il existe, en français, un nombre réduit de configurations où le COD est susceptible de se trouver avant le verbe conjugué :

- Pronom personnel COD : *Cette veste, je **l**'ai mis**e.***
- Pronom relatif COD : *La veste **que** j'ai mis**e.***
- Pronom interrogatif (ou exclamatif) : ***Quelle** veste as-tu mis**e** ?*

Hypothèse sémantique

Dans les configurations syntaxiques présentées ci-dessus, on peut remarquer que nous avons inclus systématiquement le nom commun repris par le pronom COD. Or, il n'est pas nécessairement présent dans la phrase.

Par exemple : ***Cette veste,** je l'ai mise.* VS *Je l'ai mise.*

La présence ou l'absence de ce nom commun pourrait avoir une influence sur le locuteur. Il pourrait : soit faire plus facilement l'accord quand le nom est présent car celui-ci lui rappellerait clairement le genre et le nombre du COD ; soit au contraire accorder plus facilement quand il est absent car le besoin d'exprimer clairement le genre et le nombre du COD l'y pousserait. En accord avec nos hypothèses, nous appellerons ce nom commun le *déclancheur*.

Hypothèse phonologique

Dans les exemples précédemment cités, le participe passé est toujours en fin de phrase. Or, ce n'est pas nécessairement le cas dans la langue orale ou écrite.

Par exemple : *Je l'ai mise tout à l'heure.*

On peut alors se demander si ce qui suit le participe passé a une influence sur l'accord. De nombreuses études ont montré que la langue française favorisait au maximum

l'alternance consonne/voyelle. Notre hypothèse est donc la suivante : un locuteur du français pourrait avoir tendance à faire (ou pas) l'accord pour créer ou préserver cette alternance.

Notons que ces hypothèses ne sont pas les seules que nous aurions pu tester. Plusieurs travaux évoquent par exemple des corrélations d'accord pour certains groupes de verbes sémantiquement proches. Cependant, les hypothèses que nous avons retenues nous ont semblées plus simples à tester. De plus, elles se complètent : en effet, dans l'hypothèse syntaxique, la configuration avec pronom relatif inclus systématiquement la présence d'un déclencheur. L'hypothèse sémantique devrait nous permettre de déterminer si une éventuelle variation entre les configurations syntaxiques est réellement due à la configuration elle-même ou au critère de la présence du nom.

Création d'un questionnaire et protocole d'enquête

Pour tester nos trois hypothèses, nous avons construit un « questionnaire » que nous avons soumis à des locuteurs du français (natifs et non-natifs) dont nous avons enregistré les réponses.

Création du questionnaire

Méthode

Le questionnaire que nous avons mis au point pour tester nos hypothèses devait amener les sujets à donner les réponses les plus spontanées possibles. En effet, notre objectif est d'observer la variation des accords du participe passé en français oral spontané. Bien qu'étant tout à fait conscientes qu'aucun questionnaire ne peut atteindre entièrement cet objectif, nous avons mis en place des stratégies diverses pour nous en rapprocher :

- Le questionnaire est constitué de textes courts (monologues ou dialogues) plutôt que de phrases isolées. Cela permet de donner un aspect un peu moins scolaire à l'exercice tout en ne perturbant pas les sujets avec des consignes inconnues et complexes.
- Dans ces textes, certains verbes sont à l'infinitif, l'exercice consistant à les conjuguer au temps qui semble convenir. Cela permet de focaliser l'attention du sujet sur le temps à employer et non sur l'accord du participe passé quand il y en a un.
- En plus des verbes « cibles », nous avons inclus dans chaque texte environ 50%de verbes « distracteurs », c'est à dire de verbes ne se conjuguant pas avec l'auxiliaire *avoir* ou dont l'accord ne s'entend pas à l'oral ou encore des verbes dans des phrases nécessitant un autre temps que le passé composé. Cela permet une fois encore d'éviter que l'attention du sujet soit focalisée sur le passé composé.

Le fait de ne pas imposer de temps et de laisser le sujet choisir peut paraître risqué. Cependant, le questionnaire est construit de telle façon que pour chaque verbe cible, des indices temporels (entourés en rouge dans l'exemple ci-après) désignent le passé composé comme étant le temps le plus logique. De plus, le titre de chaque texte donne une idée claire du contexte dans lequel l'énoncé est supposé avoir été produit.

BERNADETTE PREND LE THE CHEZ AMELIE

A : - Quelle jolie veste ! Tu ne la portais pas quand tu (*arriver*)!
B : - Je la (*mettre*) tout à l'heure, j'avais froid.
A : - C'est à cause de la chaudière, comme l'hiver est fini, je la (*éteindre*).

Ex :

Le titre est écrit en majuscule, en gras et dans une police de taille très supérieure au reste du dialogue. Ceci nous permet d'attirer l'attention sur lui afin d'avoir la certitude qu'il sera lu par les enquêtés.

Les verbes cibles ont été choisis dans la liste des verbes dont le participe passé au féminin diffère, à l'oral, du masculin. Nous avons tenté de sélectionner des verbes assez fréquents afin que le participe passé irrégulier soit le moins possible un obstacle pour les locuteurs non-natifs.

Le questionnaire a été testé et modifié à deux reprises (sur des locuteurs natifs) jusqu'à obtention de résultats satisfaisants. Dans notre cas, il fallait que les locuteurs emploient en majorité le passé composé pour les verbes cibles.

Contenu

Le questionnaire comporte six textes (cf. annexes) dans lesquels ont été placées des phrases correspondant à chacune de nos hypothèses. Nous avons associé une couleur à chaque configuration afin qu'elles soient facilement identifiables dans les annexes et dans les tableaux:

- Deux phrases de type « Je l'ai mise. » Où le participe passé est en fin de phrase.
- Deux phrases de type « La veste, je l'ai mise ». Où le déclencheur est présent avant le verbe.
- Deux phrases de type « Je l'ai mise à la cantine ». Où le participe passé est suivi d'une voyelle.
- Deux phrases de type « Je l'ai mise tout à l'heure ». Où le participe passé

est suivi d'une consonne.

- Deux phrases de type « La veste que j'ai mise »
- Deux phrases de type « Quelle veste as-tu mise ? »
- Deux phrases de type « Est-ce que c'est toi qui l'as mise ? »

Nous avons décidé de tester également des phrases contenant faire suivi d'un infinitif. En effet, dans ce genre de phrases, il est courant de trouver des accords non attendus.

- Une phrase de type « La robe que j'ai fait coudre »
- Une phrase de type « Je l'ai fait coudre »

Tâche

Les textes sont présentés aux enquêtés sur un ordinateur sous la forme d'un diaporama PowerPoint. Chaque diapositive présente un seul texte. Le passage d'une diapositive à l'autre est effectué par l'enquêteur quand le sujet a fini de répondre.

La consigne est donnée sous deux formes : écrite et orale. La première diapositive présente une consigne courte : « Conjuguez les verbes entre parenthèses ». Pendant que cette diapositive est présentée au sujet, l'enquêteur la lit à voix haute et donne les précisions suivantes :

- Aucun temps n'est indiqué, il faut conjuguer au temps qui semble le plus cohérent avec le contexte.
- Il peut y avoir plusieurs solutions, si le sujet hésite sur le temps à employer, ilpeut donner deux réponses.
- Le sujet peut prendre le temps de lire le texte à voix basse en entier avant deconjuguer à haute voix.
- Il est important de bien lire les titres.

Les réponses des sujets sont enregistrées par l'ordinateur. Nous avons privilégié cette méthode plutôt que la prise de notes « en direct ». En effet, il est parfois difficile de juger à la première écoute de ce qui a été prononcé. Un enregistrement permet une seconde écoute qui confirmera (ou non) la première.

La tâche demande environ 5 minutes pour les natifs et entre 5 et 10 minutes pour les non-natifs selon leur niveau.

Sujets

Nous avons soumis le questionnaire à 23 sujets en tout (Cf. tableau en annexe) : 11 natifset 12 non-natifs.

Tous ont été rencontrés sur le campus de l'Université du Mirail.

Les natifs ont entre 18 et 60 ans (avec une majorité d'étudiants ayant entre 20 et 30 ans). Le groupe est composé de 7 femmes et 4 hommes.

Les non-natifs ont entre 18 et 50 ans (toujours avec une majorité d'étudiants ayant entre 20 et 35 ans). Le groupe est composé de 4 femmes et 8 hommes. Leurs langues premières sont diverses : Espagnol - Espagne (2 sujets), Espagnol - Mexique (1), Espagnol – Uruguay (1), Arabe algérien (2), Arabe libyen (1), Berbère (1), Italien (1), Vietnamien (1), Chinois (1), Wolof (1).

Le panel est très varié en ce qui concerne le nombre d'années de pratique/d'apprentissage du français. Cela varie entre 3mois et 20ans.

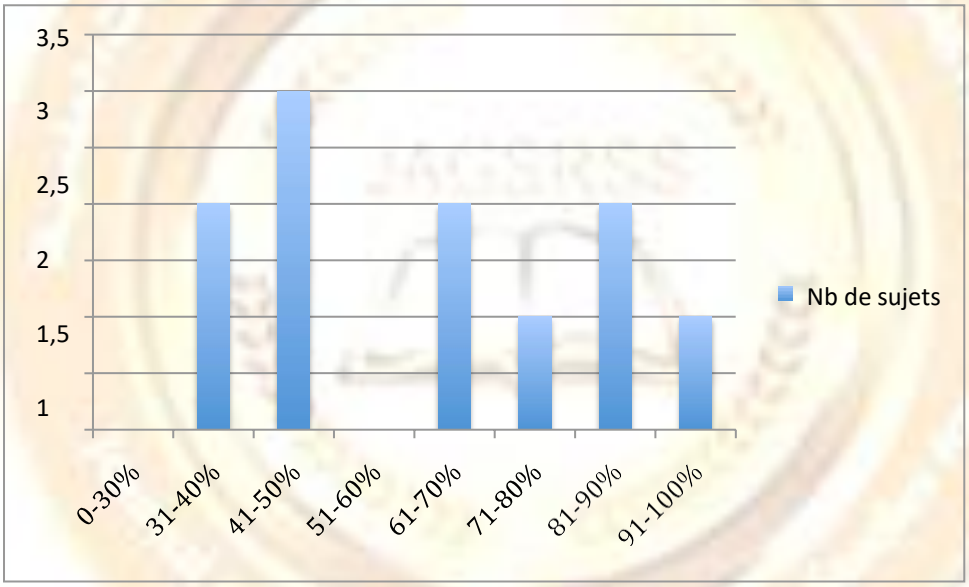
PRESENTATION DES RESULTATS ET ANALYSE

Les réponses des 23 sujets interrogés ont été réécoutées et transcrites dans un tableau (Cf. annexes). Nous allons analyser ces réponses pour chaque groupe (natif et non-natif) séparément puis nous comparerons les groupes entre eux afin de déterminer si nos hypothèses étaient correctes.

Résultats pour le groupe des locuteurs natifs

Les locuteurs natifs obtiennent des scores compris entre 31 et 100% d'accords[2] faits comme la règle l'indique.

L'histogramme ci-dessous présente les scores atteints par les sujets par tranches de 10%. Par exemple : 3 personnes sur les 11 participants ont fait entre 41 et 50% des accords correctement.



On voit clairement sur ce graphique deux groupes se former : 5 locuteurs ont tendance à faire peu d'accords et leurs scores se situent entre 30 et 50% ; 5 locuteurs ont tendance à faire la majorité des accords et leurs scores sont compris entre 60 et 90%. Enfin, un locuteur a atteint 100% de réussite au test. Ce sujet est une femme de 57 ans, enseignante en collège depuis plus de 20 ans. Elle est donc confrontée quotidiennementà la règle d'accord du participe passé. Nous considérons donc son cas et sa compétence à appliquer de façon systématique et naturelle la règle comme très exceptionnels.

Cette répartition en deux groupes égaux (5 personnes dans chaque) tendrait à montrer qu'il y a deux comportements dans la population face à l'accord du participe passé : une partie des locuteurs respecte assez scrupuleusement la règle et l'autre partie a tendance à ne pas ou peu la respecter. Cependant, la grande majorité des locuteurs ne

[2] Le calcul du taux d'accord est le suivant : (Nb de PP accordés conformément à la règle) / (Nb de PP produit) x 100

fait pas **tous** les accords et nous n'avons pas trouvé de locuteur natif qui n'en fasse **aucun.** Ainsi, en observant les résultats de ces deux groupes, nous espérons pouvoir identifier les

configurations où l'accord persiste même chez les locuteurs faisant peu d'accords etcelles où il disparait même chez ceux qui en font le plus.

Le tableau ci-après présente, pour chaque phrase, le nombre de participant ayant accordé le participe passé dans chaque groupe.

NB : Nous avons appelé « Groupe1 » le groupe des locuteurs faisant peu d'accords et

« Groupe2 » celui des locuteurs faisant le plus d'accords. Nous n'avons pas pris encompte les réponses du sujet ayant obtenu 100% de réussite.

	texte	GROUPE 1	GROUPE 2
	je l'ai apprise	2	4
	aucun ne m'a séduite	0	2
	les photos que j'ai prises	0	5
	la lettre que j'ai écrite	3	5
	c'est toi qui les as prises?	2	5
	Qui te l'a dite?	1	5
	cette maison, je l'ai construite	4	5
	la chaudière, je l'ai éteinte	4	5
	avez-vous faites	0	1
	quelle vitesse as-tu atteinte?	1	2
	m'a conduite au magasin	0	0
	je l'ai peinte	2	5
	je l'ai apprise par cœur	1	2
	je l'ai mise tout à l'heure	4	5
	la robe que j'ai faitE coudre	1	0
	je l'ai faitE agrandir	3	4

- On remarque que deux configurations se démarquent dans ce tableau, l'une par son maintien de l'accord, l'autre par son effacement :

 La configuration « rouge » (déclencheur + pronom personnel COD) entraine la production quasi systématique de l'accord. Les deux autres configurations avec pronom personnel (verte et bleu foncé) obtiennent des résultats plus mitigés. L'hypothèse sémantique pourrait expliquer cette différence, ces deux configurations n'ayant pas de déclencheur. Cependant, on remarque que, excepté pour « aucun ne m'a séduite » et « je l'ai apprise par cœur », le taux d'accord est élevé en l'absence de déclencheur (entre 63 et 80%). Nous pensons que les locuteurs ont été « déstabilisés » par la négation avec aucun et la structure plus complexe de la première phrase. Pour la seconde, rien dans le contexte syntaxique ne semble pouvoir poser problème. Cependant, nous pensons que le caractère figé de l'expression « apprendre par cœur » a pu influencer l'accord. Les résultats tendent donc à montrer que l'accord du participe passé avec avoir se maintient

mieux dans la configuration syntaxique de type « Je l'ai mise. », et ce pour tous les locuteurs.

 La configuration « rose » (pronom interrogatif), en revanche, semble défavoriser l'accord. Non seulement elle ne provoque quasiment aucun accorddans le Groupe1 mais elle en provoque très peu dans le Groupe2. Notons d'ailleurs que les sujets ayant accordé le participe passé dans cette configuration sont ceux qui ont obtenu les meilleurs scores généraux.

- Comme notre hypothèse syntaxique, l'hypothèse sémantique portant sur la proximité ou l'éloignement du nom de l'objet se vérifie, au moins partiellement. L'accord est une redondance d'informations portant sur le genre et le nombre. Dans une phrase type du français, les informations de genre et de nombre seront présentes dans chaque partie du discours :

Ex : Les petites filles apprennent leur leçon.

Dans le cas d'une reprise anaphorique, le pronom porte ces marques. Or, dans le cas de l'accord du participe passé avec un pronom personnel objet, la marque du genre n'est jamais visible puisque le ou la sont remplacés par l' devant l'auxiliaire avoir. Il en va de même pour le pluriel où le pronom est identique pour le féminin et le masculin (les).

On pourrait penser que la présence de l'objet nominal portant la marque du genre aiderait le locuteur à accorder le participe passé et qu'il lui serait plus difficile d'accorder en l'absence de cette marque dans la phrase. Les résultats de notre enquête tendent à montrer l'inverse. Quand le nom est présent dans la phrase, les scores sont très variables ; par contre, comme nous l'avons déjà évoqué plus haut, quand le nom est absent, les locuteurs font davantage l'accord. Nous pensons que l'absence de la marque du genre dans la phrase gène les locuteurs. Ils sont donc amenés à produire cette marque en accordant le participe passé dans un souci de clarté du discours et d'éclaircissement de l'anaphore.

La configuration « turquoise » semble confirmer cette hypothèse. Le participe passé de faire suivi d'un infinitif est normalement invariable. On observe en effet que dans la phrase « la robe que j'ai fait coudre […] », seul un sujet a fait l'accord. En revanche, dans la phrase « je l'ai fait agrandir et encadrer », où l'objet « cette photo » est cité dans la phrase précédente ; la majorité des sujets ont accordé, que ce soit dans le Groupe1 ou dans le Groupe2.

- En ce qui concerne notre hypothèse phonologique, nous n'avons pas remarqué decorrélation entre le taux d'accord et l'alternance consonne/voyelle.
- Certaines configurations maintiennent l'accord dans le Groupe2 alors qu'il y est abandonné dans le Groupe1. C'est le cas de la configuration « jaune » (pronom relatif) et de la orange (pronoms personnel et relatif dans une phrase interrogative). Nous ne trouvons pas d'incohérence comme une configuration qui produirait beaucoup plus d'accords dans le Groupe1 que dans le Groupe2.

Cependant, on peut remarquer des différences de score sensibles entre deux phrases appartenant à la même configuration. Nous avons déjà relevé les cas des configurations

« verte » et « bleu foncé » pour lesquelles nous avons donné des hypothèses pouvant expliquer cette variation. Il semble très probable qu'un certain nombre de

facteurs que nous n'avons pas pris en compte dans notre protocole influent sur la production de l'accord.

Défavoriseraient l'accord :

- le caractère figé de l'expression
- la fréquence faible du verbe ou de son participe passé
- la présence d'une difficulté supplémentaire dans le questionnaire. En effet, l'exercice demande une certaine concentration et les sujets sont un peu stressés. Beaucoup ont dit qu'ils avaient peur de faire des erreurs, de se tromper, dans un exercice à trou qui ressemble à ceux qu'on peut voir en classes de primaire. La plupart ont également exprimé une certaine appréhension quand le mot « conjugaison » a été prononcé. On remarque dans les résultats des scores plus bas quand, en plus de la conjugaison, il fallait rétablir une inversion du sujet ou une négation. La phrase « Denis m'a conduite au magasin hier » est un bon exemple de cette déstabilisation. En effet, la plupart des sujets on commencé par conjuguer la phrase au futur avant de se rendre compte qu'il fallait employer un passé. Personne n'a accordé conduit alors que l'autre phrase de la même configuration (violette) a obtenu un très bon score.

Favoriseraient l'accord :

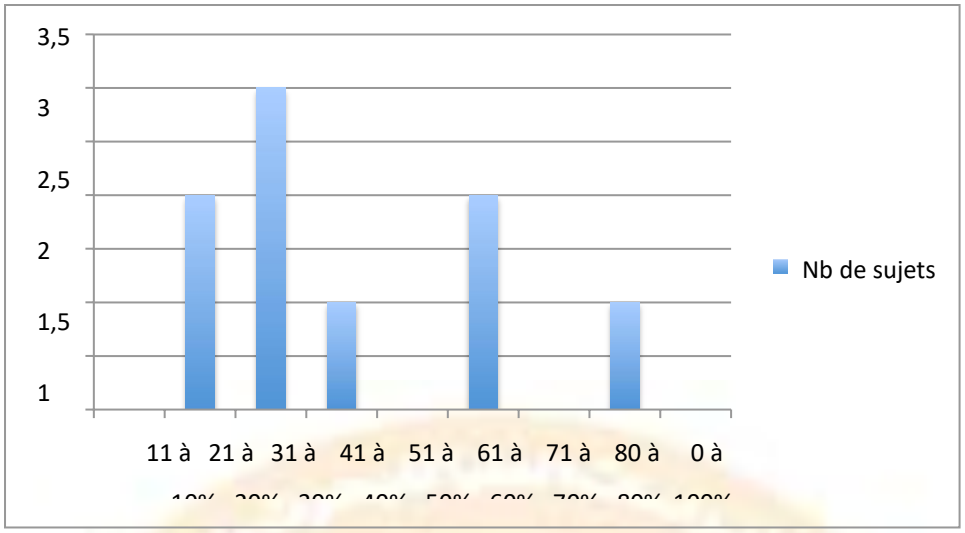
- le caractère accompli de l'action
- le caractère concret de l'objet et du verbe
- la fréquence élevée du verbe ou de son participe passé

Résultats pour le groupe des locuteurs non-natifs

L'analyse des résultats pour les locuteurs non-natifs est plus complexe que pour les natifs. En effet, la diversité des nationalités et du nombre d'années d'apprentissage et de pratique ajoute des facteurs de variation.

On peut difficilement tenir compte des données d'un sujet concernant sa manière d'accorder le participe passé si le sujet en question ne maîtrise pas ou maîtrise mal les temps verbaux. Comme nous l'avons déjà expliqué, nous avons placé dans notre questionnaire des indices temporels induisant l'emploi du passé composé. Sur les locuteurs natifs, ce procédé a été payant, tous ayant conjugué au passé composé au moins 12 des 16 verbes cibles. Nous considérons donc que les locuteurs étrangers ayant un score en dessous de 9 verbes cibles conjugués au passé composé ne maîtrisent pas suffisamment la conjugaison française pour nous fournir des données exploitables. Pour cette raison, nous ne tiendrons pas compte des résultats des sujets 1, 14 et 19 (qui par ailleurs n'ont accordé aucun participe passé quand ils en ont produit).

Comme pour les locuteurs natifs, nous avons réparti les sujets sur un graphique selon leur taux de « bonnes réponses ».



Cet histogramme nous permet de constater que la majorité des 9 sujets respecte peu la règle. Cependant, il est important de regarder ces chiffres plus en détail. En effet, si on compare aux résultats des locuteurs natifs qui ont obtenu entre 31 et 100% de « réussite », on peut constater que 4 étrangers se situent dans la même fourchette. Il s'agit des sujets 13, 17, 21 et 23 qui ont le point commun de pratiquer quotidiennement le français depuis plus de 5ans et d'avoir commencé son apprentissage il y a plus de 10 ans.

Nous allons commencer par étudier les résultats pour les 5 sujets n'ayant pas atteint les 30% de bonnes réponses. Nous considérons qu'ils sont en cours d'apprentissage au sens où ils ne pratiquent pas la langue orale depuis très longtemps.

Tableau 1: Nombre de sujets ayant fait l'accord pour chaque phrase

texte	total
je l'ai apprise	0
ne m'ont pas séduite	0
les photos que j'ai prises	0
la lettre que j'ai écrite	0
qui les as prises?	0
qui te l'a dite?	0
je l'ai construite	1
la chaudière, je l'ai éteinte	0
avez-vous faites	1
quelle vitesse as-tu atteinte?	0
m'a conduite au magasin	0
je l'ai peinte	0
je l'ai apprise par cœur	0
je l'ai mise tout à l'heure	0
la robe que j'ai fait coudre	0
je l'ai fait agrandir	0

Ce tableau montre très clairement que ces sujets ne font quasiment aucun accord. Trois d'entre eux n'ont d'ailleurs accordé aucun participe. Si leur taux de bonnes réponses n'est pas égal à 0%, c'est simplement parce que les phrases avec faire+infinitif sont considérées comme correctement accordées si l'accord n'est pas fait (conformément à la règle). Ici, le non accord de

faire dans ces phrases n'est clairement pas dû à la connaissance et au respect de la règle mais au fait que les sujets n'en tiennent pas compte dans leurs productions.

Il se peut que l'absence d'accord du participe passé soit le résultat d'une stratégie didactique d'apprentissage qui considèrerait la règle comme secondaire. Beaucoup des sujets non-natifs nousont confié qu'ils avaient trouvé l'exercice difficile.

Il s'agit en effet pour eux, non seulement de choisir le temps approprié (qui ne correspond peut-être pas au temps qu'ils auraient employé dans leur langue), mais aussi, dans le cas de l'emploi d'un passé composé, de choisir le bon auxiliaire et de retrouver la forme du participe passé correspondant au verbe à l'infinitif. Il est possible que ces difficultés soient prioritaires pour eux et que l'accord soit « oublié ». Les deux accords, produits par deux sujets différents, semblent plus tenir de « l'accident » que d'une soudaine remémoration de la règle.

Pour les quatre locuteurs non-natifs les plus expérimentés, les résultats sont plus contrastés. La principale question que nous nous posions était de savoir si, avec la pratique de l'oral en milieu francophone, les non-natifs acquerraient les mêmes habitudes que les natifs. Nous avons donc comparé les résultats des quatre bilingues à ceux des deux groupes de français que nous avons constitués plus haut. Les sujets 23 et 21, qui sont les moins expérimentés des quatre, appliquent assez bien la règle et obtiennent cependant des résultats différents de ceux des français. Ci-dessous, un tableau comparatif de leur performances et de celles des locuteurs natifs :

	texte	GROUPE1	GROUPE2	Sujet21	Sujet23
	je l'ai apprise	2	4	1	1
	ne m'ont pas séduite	0	2	1	1
	la photo que j'ai prise	0	5	1	0
	la lettre que j'ai écrite	3	5	1	1
	qui les as prises?	2	5	1	1
	qui te l'a dite?	1	5	1	0
	je l'ai construite	4	5	1	1
	la chaudière, je l'ai éteinte	4	5	1	0
	avez-vous faites	0	1	1	1
	quelle vitesse as-tu atteinte?	1	2	0	0
	m'a conduite au magasin	0	0	0	0
	je l'ai peinte	2	5	1	1
	je l'ai apprise par cœur	1	2	1	1
	je l'ai mise tout à l'heure	4	5	1	1
	la robe que j'ai faitE faire	1	0	1	1
	je l'ai faitE agrandir	3	4	1	1

Le sujet 21, en contraste avec les apprenants, semble faire l'accord de façon presque systématique. Deux phrases semblent lui avoir posé problème : quelle vitesse as-tu atteinte et Denis m'a conduite au magasin. Nous remarquons que non seulement aucun non-natif n'a fait l'accord pour ces phrases mais qu'elles obtiennent également des scores faibles dans les deux groupes de natifs. Nous avons déjà évoqué les différents paramètres qui pouvaient défavoriser l'accord dans ces phrases. Il est possible que ces résultats soient directement liés à notre questionnaire : ces deux phrases nous semblent être les plus « artificielles », elles sont correctes mais trouveraient difficilement leur place dans une conversation orale. On imaginerait plus volontiers des phrases du type Hier, Denis m'a amenée au magasin ou A quelle vitesse tu roulais ?. La nécessité d'employer certains verbes nous a poussées à inclure ces phrases peu naturelles, ce quia pu perturber les enquêtés.

Le sujet 23, qui pratique la langue au quotidien depuis plus longtemps, fait moins systématiquement les accords. Ses résultats correspondent partiellement à ceux desnatifs. Cependant, on note certaines divergences :

- la grande majorité des natifs produit l'accord dans la chaudière, je l'ai éteinte
- contrairement au sujet 23.
- L'accord est très rarement fait par les natifs dans quelles fautes avez-vous faites mais il se maintient chez le sujet 23
- Les natifs font une différence assez nette entre les deux phrases de la configuration turquoise, l'une amenant l'accord et l'autre le proscrivant. Le sujet 23 (comme le 21) ne semble pas avoir l'intuition de cette distinction et fait l'accord pour les deux.

Nous pensons que les sujets 21 et 23 sont en cours d'adaptation. Ils appliquent le plus souvent la règle mais commencent à s'en détacher. Ils n'ont pas encore acquis la même intuition que les natifs et ne produisent pas toujours les mêmes accords qu'eux mais ils se démarquent clairement des locuteurs ayant moins d'expérience de l'oral.

Le cas des sujets 13 et 17 est extrêmement intéressant. Ce sont les deux sujets qui ont le plus d 'expérience du français oral. Ils le pratiquent tous deux depuis plus de 20 ans, ils sont donc totalement bilingues. Comme précédemment, nous avons comparé leurs productions avec celles des deux groupes de locuteurs natifs.

	texte	GROUPE1	Sujet17
	je l'ai apprise	2	0
	ne m'ont pas séduite	0	0
	la photo que j'ai prise	0	X
	la lettre que j'ai écrite	3	X
	qui les as prises?	2	1
	qui te l'a dite?	1	0
	je l'ai construite	4	1
	la chaudière, je l'ai éteinte	4	1
	avez-vous faites	0	0
	quelle vitesse as-tu atteinte?	1	0
	m'a conduite au magasin	0	0

	je l'ai peinte	2	0
	je l'ai apprise par cœur	1	X
	je l'ai mise tout à l'heure	4	1
	la robe que j'ai faitE faire	1	0
	je l'ai faitE agrandir	3	1

Les réponses du sujet 17 correspondent parfaitement aux réponses des locuteurs du Groupe1. On peut donc penser que ce locuteur a développé les mêmes habitudes et la même intuition vis à vis de l'accord du participe passé que ces natifs.

	texte	GROUPE2	Sujet13
	je l'ai apprise	4	0
	ne m'ont pas séduite	2	0
	la photo que j'ai prise	5	1
	la lettre que j'ai écrite	5	0
	qui les as prises?	5	1
	qui te l'a dite?	5	1
	je l'ai construite	5	1
	la chaudière, je l'ai éteinte	5	1
	avez-vous faites	1	0
	quelle vitesse as-tu atteinte?	2	0
	m'a conduite au magasin	0	0
	je l'ai peinte	5	1
	je l'ai apprise par cœur	2	X
	je l'ai mise tout à l'heure	5	1
	la robe que j'ai faitE faire	0	0
	je l'ai faitE agrandir	4	1

Le sujet 13 a produit des accords que nous pouvons rapprocher des résultats du Groupe2, c'est à dire des natifs ayant tendance à conserver l'accord du participe passé. Nous avons cependant observé pendant qu'il faisait l'exercice qu'il réfléchissait à la règle (il l'a citée à haute voix à plusieurs reprises). Il est donc intéressant de voir qu'aux endroits où très peu de natifs font l'accord, le sujet 13, même en ayant la règle à l'esprit, ne le produit pas non plus. Comme le sujet 17, le sujet 13 semble avoir intégré les mécanismes régissant l'accord du participe passé chez les locuteurs natifs du français.

Notre enquête portant sur un nombre restreint de locuteurs, nous ne pouvons pas tirer de conclusions définitives. Cependant, il pourrait être intéressant d'interroger davantage de bilingues experts pour confirmer ce que nous observons avec les sujets 17 et 13 c'est à dire que: d'une part, leur expérience de la langue leur permet d'accorder comme des natifs ; d'autre part, ils se répartissent, comme les natifs, en deux groupes, l'un ayant tendance à conserver l'accord et l'autre ayant tendance à l'abandonner.

CONCLUSION

Notre enquête, bien que modeste, a apporté quelques réponses à nos questions et en a soulevé de nouvelles.

Concernant nos hypothèses, nous pouvons dire que les configurations syntaxiques jouent un rôle primordial dans le maintien de l'accord. La présence d'un déclencheur, et surtout son absence, semblent également influencer les locuteurs. Cependant, nous supposons que d'autres facteurs que ceux que nous avons testés entrent également en jeu dans l'accord du participe passé avec *avoir* en français oral.

Notre questionnaire nous semble avoir été un bon compromis entre l'exercice scolaire, qui ne favorise pas la spontanéité, et l'enregistrement d'oral spontané qui nécessite un travail colossal pour un nombre de données utiles réduit. Des variations présentes dans notre questionnaire telles que les verbes à conjuguer, la syntaxe des phrases, le vocabulaire utilisé, etc. ont pu influencer les réponses des sujets interrogés. Il seraitutile, pour confirmer ces premiers résultats de reproduire l'enquête avec un nombre plus important de participants et un questionnaire comportant moins de variables.

Concernant les hypothèses (et propositions de réformes qui en découlent) que nous avons présentées dans l'introduction, cette enquête nous a permis de nous faire notre propre idée du problème. Dauzat (cité par H. Stroh 2002) a écrit :

« L'accord grammatical est le cauchemar des écoliers. N'est-il point aussi la bête noire des maîtres et n'inspire-t-il pas de l'effroi à maints adultes, aux yeux de qui il résume à la fois lagrammaire et ses dangers, l'orthographe et ses tyrannies ? »

Nous avons pu voir en effet que la conjugaison fait peur et nous avons entendu plus d'une fois des locuteurs natifs nous dire qu'ils « n'avaient jamais rien compris à cette règle du participe passé ». On entend clairement sur nos enregistrements les hésitations à certains endroits : *je l'ai priiii-/ze.* Oui, cette règle traumatise les enfants et pourtant, nous avons pu observer des mécanismes récurrents chez les locuteurs. Le fait de faire l'accord ou non n'est pas une question d'application de la règle. L'accord est régis par d'autres facteurs que la seule position du COD. Il y a une intuition des locuteurs qui touche au génie de la langue qui leur permet de sentir, malgré la règle, les endroits où il faut accorder et ceux où ce n'est pas nécessaire. Le raisonnement consistant à dire que la règle est trop complexe et que c'est pour cela que les locuteurs ne la respectent pas nous paraît erroné. Si la règle est trop complexe, il se pourrait que ce soit parce que c'est elle qui ne respecte pas la langue. Quant à l'affirmation que l'accord aurait dû totalement disparaître, nous pensons avoir ici montré que, si une partie des accords n'est, en effet, pas ressentie comme nécessaire par les locuteurs, certains autres semblent avoir une raison d'être et ne semblent pas proches de l'extinction. Nous sommes donc en accord avec M.-J. Beguelin (Cf. citation p.3).

Cette étude nous a permis d'entrevoir la complexité ainsi que l'intérêt des questions concernant l'accord du participe passé. Bien d'autres études, plus complètes, pourront être menées et obtenir, nous en sommes convaincues, des résultats d'un grand intérêt linguistique.

REFERENCES

1. ARRIVE et al., La grammaire d'aujourd'hui, Flammarion, Paris, 1986. p.471.
2. BEGUELIN M.-J, Faut-il simplifier les règles d'accord du participe passé ?, Travauxneuchâtelois de linguistique, 37, DLF, Neuchâtel, 2002.
3. BRISSAUD C. & COGIS D., L'accord du participe passé. Reconsidération d'un problème ancien à la lumière de données récentes sur l'acquisition. , Université de Grenoble, 2008.
4. STROH H., L'accord du participe passé en occitan rouergat et en français ; étudecomparative. Grelh, Rodez, 2002.

ARTICLES CONNEXES

1. BRISSAUD C., La réalisation de l'accord du participe passé employé avec avoir. De l'influencede quelques variables linguistiques et sociales. Langage et société, 88, pp. 5-24, 1999.
2. JAFFRE J.-P. & BESSONNAT D., Accord ou pas accord ? Les chaines morphologiques. Pratiques,77, pp. 25-42, 1993.

ANNEXES

QUESTIONNAIRE

HIER, LES ELEVES ONT TRAVAILLE LEUR ORTHOGRAPHE EN CLASSE.

Julien : - Je (trouver) cette dictée difficile.
Emilie : - Moi, je l' (apprendre) par cœur donc j'ai eu tout juste.
Julien : - Moi aussi mais, une fois devant ma copie, je tout (oublier).Bertrand : - Moi aussi je l' (apprendre).
La maitresse : - Quelles fautes (faire) vous dans cette dictée ?

MARIE MONTRE SON ALBUM PHOTO À ANTOINE

A : - C'est une très jolie photo.
M : - Oui, je l' (faire) agrandir et encadrer. Regarde celles de la page suivante, elles (être) magnifiques.
A : - En effet ! Est-ce que c'est toi qui les (prendre) ?
M : - Non, ce ne (être) pas moi, c'est un professionnel qui (voyager) avec nous.A : - Tu avais oublié ton appareil ?
M : - Non, non ! Les photos que je (prendre) sont sur la page de droite, mais elles (être) beaucoup moins belles.

MARIE ECRIT À SA COUSINE

Chère Berthe,

Ce (être) une catastrophe ! La robe que je (faire) coudre sur mesure a été vendue par erreur et le mariage (être) dans trois jours. David me (conduire) au magasin hier matin ; la patronne me (montrer) des modèles de prêt-à-porter mais aucun ne me (séduire). Je (être) désespérée.

ROBERT A PERDU SA MAISON DANS LA TEMPETE XYNTIA

« Cette maison, je la (construire). Croyez-moi ou non, je la (monter) de mes mains,j'y (travailler) jour et nuit, je la (aménager), je la (peindre) et voilà, je (perdre) tout. Je (dire) au maire ce que je (penser). Voici la lettre que je (écrire). […] »

BERNADETTE PREND LE THE CHEZ AMELIE

A : - Quelle jolie veste ! Tu ne la portais pas quand tu (arriver)!B : - Je la (mettre) tout à l'heure, j'avais froid.

A : - C'est à cause de la chaudière, comme l'hiver est fini, je la (éteindre).

CAROLINE A PRETE SA VOITURE A DENIS ET IL A FAIT UN EXCES DE VITESSE.

C : - Inutile de mentir, je (connaître) la vérité.

D : - Qui te la (dire) ? Je (parier) que c'est Guillaume, je le (surprendre) à la cantine avec Marianne tout à l'heure.

C : - Peu importe. Tu (avoir) encore une amende alors que tu (conduire) ma voiture ! Quelle vitesse ……-tu (atteindre)? Je te (prévenir) c'est la dernière fois !

Tableau 2: Liste des sujets interrogés

N° du sujet	Sexe	Natif ?	Langue première	Apprends la langue depuis
1	F	NON	Italien	3 mois
2	F	OUI	Fr .	
3	M	OUI	Fr.	
4	F	OUI	Fr.	
5	F	OUI	Fr.	
6	F	OUI	Fr.	
7	F	OUI	Fr.	
8	M	NON	Esp-Uruguay	16 ans
9	M	OUI	Fr.	
10	M	NON	Vietnamien	5 ans
11	M	OUI	Fr.	
12	F	NON	Chinois	3 ans
13	M	NON	Berbère	25 ans
14	M	NON	Espagnol	6 mois
15	M	NON	Espagnol	6 ans
16	M	OUI	Fr.	
17	F	NON	Arabe-Algérie	30 ans
18	F	NON	Esp-Mexique	2 ans
19	M	NON	Arabe-Libye	3 ans
20	F	OUI	Fr.	
21	M	NON	Wolof	15 ans
22	F	OUI	Fr.	
23	M	NON	Arabe-Algérie	20 ans

Tableau 3: réponses des natifs

1 □ règle respectée 0□ règle non respectée X □ utilisation d'un autre temps

Numéro du sujet □	S2	S3	S4	S5	S6	S7	S9	S11	S16	S20	S22
je l'ai apprise	1	1	1	X	0	0	0	1	1	1	1
aucun ne m'a séduite	X	X	1	X	0	0	0	0	X	1	1
les photos que j'ai prises	1	X	1	1	0	0	0	1	X	1	1
la lettre que j'ai écrite	1	X	1	1	1	1	1	1	0	1	1
qui les as prises?	1	X	1	1	1	0	0	1	1	1	1
qui te l'a dite?	1	0	1	1	0	0	1	1	0	1	1
je l'ai construite	1	1	1	1	1	1	1	1	X	1	1
la chaudière, je l'ai éteinte	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1
avez-vous faites	0	0	1	X	X	0	0	0	0	0	1
quelle vitesse as-tu atteinte?	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1
m'a conduite au magasin	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
je l'ai peinte et voilà	1	0	1	1	1	0	1	1	0	1	1
je l'ai apprise par cœur	0	1	1	X	0	0	0	1	X	0	1
je l'ai mise tout à l'heure	1	1	1	1	1	1	X	1	1	1	1
la robe que j'ai fait coudre	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1
je l'ai fait agrandir	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	1

Tableau 4: Réponses des non-natifs

Numéro du sujet □	S1	S8	S10	S12	S13	S14	S15	S17	S18	S19	S21	S23
je l'ai apprise	X	0	0	0	0	0	0	0	0	X	1	1
ne m'ont pas séduite	X	X	X	0	0	X	0	0	0	X	1	1
la photo que j'ai prise	X	X	0	0	1	0	0	X	0	0	1	0
la lettre que j'ai écrite	X	0	0	0	0	0	0	X	0	0	1	1
qui les as prises?	X	0	0	X	1	X	0	1	0	0	1	1
qui te l'a dite?	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0
je l'ai construite	X	1	0	X	1	X	0	1	X	X	1	1

la chaudière, je l'ai éteinte	X	0	0	X	1	X	X	1	X	X	1	0
avez-vous faites	1	0	0	X	0	X	0	0	1	X	1	1
quelle vitesse as-tu atteinte?	X	X	0	X	0	X	0	0	X	X	0	0
m'a conduite au magasin	X	0	0	0	0	0	0	0	0	X	0	0
je l'ai peinte et voilà	X	X	0	X	1	X	X	0	X	X	1	1
je l'ai apprise par cœur	X	0	0	0	X	0	0	X	0	X	1	1
je l'ai mise tout à l'heure	X	0	0	X	1	X	0	1	0	0	1	1
la robe que j'ai fait coudre	1	1	1	1	1	X	1	1	1	1	0	0
je l'ai fait agrandir	1	1	1	1	0	X	1	0	1	1	0	0

Tableau 5: Nombre d'accords par configuration pour les natifs et les non-natifs

	Natifs			Non-natifs		
texte	accordé	non-acc	autre	accordé	non-acc	autre
je l'ai apprise	7	3	1	2	8	2
ne m'ont pas séduite	3	4	4	2	5	5
la photo que j'ai prise	6	3	2	2	7	3
la lettre que j'ai écrite	9	1	1	2	8	2
qui les as prises?	8	2	1	4	5	3
qui te l'a dite?	7	4	0	2	10	0
je l'ai construite	10	0	1	5	2	5
la chaudière, je l'ai éteinte	10	1	0	3	3	6
avez-vous faites	2	7	2	4	5	3
quelle vitesse as-tu atteinte?	4	7	0	0	6	6
m'a conduite au magasin	1	10	0	0	10	2
je l'ai peinte	8	3	0	3	2	7
je l'ai apprise par cœur	4	5	2	2	6	4

je l'ai mise tout à l'heure	10	0	1	4	5	3
la robe que j'ai fait faire	1	10	0	2	9	1
je l'ai fait agrandir	7	4	0	4	7	1